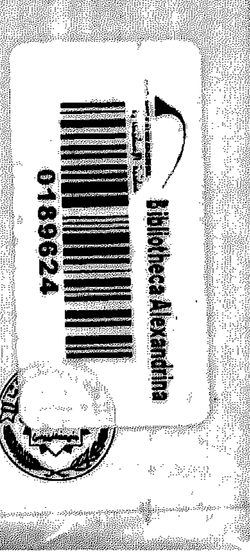
الدكتور ميلاد أ. المقرحي

تاريخ أوروبا الحديث

1453 - 1848











تاريخ أوروبا الحديث

1848 - 1453



تاريخ أوروبا الحديث

1848 - 1453



الدكتور ميلاد أ. المقرحي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ
كلية الآداب والتربية - جامعة قاريونس - بنغازي



رقم الايداع 2087 / 95

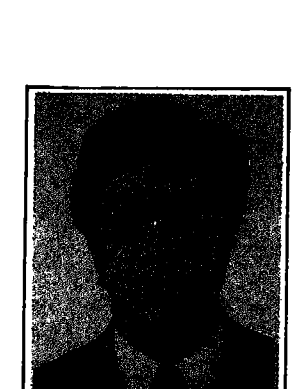
دار الكتب الوطنية - بنغازي

الطبعة الاولى 1996 م .



منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

المحتويات



عن المؤلف

تخرج المؤلف في كلية الآداب (قسم التاريخ) بالجامعة الليبية، بنغازي ليبيا سنة 1972، وحصل على درجة الماجستير في التاريخ (تاريخ آسيا) من جامعة ميشيجان The University of Michigan آن آربر، الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1976، وعلى دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة واشنطن The University of Washington سياتل، الولايات المتحدة سنة 1982. وكان موضوع رسالة الدكتوراه عن السّياسّة البريطانية تجاه مصر في الفترة من سنة 1875 إلى 1885. ووفقاً للنظام التعليمي العالي الأمريكي الخاص ببرنامج درجة دكتوراه الفلسفة في التاريخ تدرّب المؤلف في أربعة تخصصات وهي تاريخ الإمبراطورية البريطانية، وتاريخ بريطانيا الحديث والمعاصر، وتاريخ الصين في العصر الوسيط، وتاريخ الصين الحديث والمعاصر.

وتدرج المؤلف في عضوية هيئة التدريس بجامعة قاريونس بنغازي ليبيا محاضراً، فاستاذاً مساعداً، فأستاذاً مشاركاً إلى أن عين أستاذاً للتاريخ الحديث والمعاصر سنة 1994، شغل عضو هيئة تحرير مجلة كلية الآداب والتربية (جامعة قاريونس) في الفترة من 1983/11/30 إلى 1985، ثم أمين هيئة تحرير نفس المجلة من 1985 إلى 1993، وأمين قسم التاريخ من 1987/4/29 إلى 1988/10/9. وهو الآن عضو اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العراق، ومستشار بمجلة البحوث التاريخية التي تصدر عن مركز

جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس ليبيا، وعضو هيئة تحرير مجلة الجامعي التي تصدرُ عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي طرابلس، الجماهيرية.

وتشمل اهتمامات المؤلف تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، وتاريخ آسيا الحديث والمعاصر وله اهتمامات أخرى بتاريخ التاريخ وفلسفته، وتاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، نشر العديد من الأبحاث والدراسات والمقالات المتخصصة إضافة إلى عدد من مراجعات الكتب، ومن أبرز أعماله:

أولاً ـ في مجال التأليف:

1 ـ السياسة البريطانية تجاه مصر (1875 ـ 1885) (باللغة الإنجليزية) (طرابلس منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1989) وهذا الكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه قُدمت لجامعة واشنطن سياتل، الولايات المتحدة لنيل درجة دكتوراة فلسفة في التاريخ 1982.

2 ـ تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر: من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية (طرابلس منشورات الجامعة المفتوحة، 1991).

ثانياً ـ في مجال الترجمة:

1 ـ أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911 ـ 1912 تأليف وليم س. أسكيو (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988).

2 ـ التأريخ الشفهي تأليف ديفيد هينج (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1991).

3 ـ المنهج في دراسة التاريخ: اتجاهات ومنهجيات وأهداف جَديدَة في دراسة التّارِيخ الحَديث تأليف جون توش (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994).



مقدمة

يهتم هذا الكتاب أساساً بالموضوعات الرئيسة التي أثرت بوضوح في تاريخ أوروبا الحديث وتطوره، ويغطي الفترة من عصر النهضة الأوروبية حتى منتصف القرن التاسع عشر؛ أي من سنة 1453 ـ تقريباً ـ حتى سنة 1848 وهي سنة الثورات في أوروبا. وربما تبدو هذه الفصول ـ ذات الموضوعات المختلفة ـ للقارىء كأنها مستقلة عن بعضها البعض، ولكن ما يجمع بينها يكمن في كونها تشكل زوايا أساسية لدراسة تاريخ أوروبا الحديث، كما أنها تشتمل على أحداث تاريخية مثيرة للاهتمام صاغت تاريخ أوروبا الحديث وأثرت على المجتمعات الأوروبية. يتناول الفصل الأول عصر النهضة الأوروبية الذي يُعد امتداداً لما سبقه من تيارات واتجاهات اقتصادية وفلسفية وعلمية وفكرية شهدتها قارة أوروبا أثناء العصور الوسطى. ويبدأ عصر النهضة، ـ من الناحية الزمنية ـ بتراجع المؤسسات القروسطية وانحلالها منذ حوالى القرن الرابع عشر، ويمتد حتى يشمل القرن السابع عشر في غرب أوروبا، بينما ظلت مفاهيم القرون الوسطى سائدة حتى أوائل القرن التاسع عشر في بعض دول شمال وشرق أوروبا.

ويتناول الفصل الثاني حركة الكشوف الجغرافية، وخطوط الملاحة الجديدة التي ألغت دور البحر الأبيض المتوسط في التجارة العالمية، وأنعشت اقتصاد بعض الدول الأوروبية. وساهمت الكشوف الجغرافية في تحول أوضاع المجتمعات الأوروبية، وخاصة في انتعاش الطبقة البورجوازية

التي اهتمت بالتجارة فيما وراء البحار. ويناقش الفصل الثالث حركة الإصلاح الديني في أوروبا، التي تعد من أهم الحركات في التاريخ الأوروبي الحديث. فهي - كما سنرى في هذا الفصل - قد حطمت الوحدة الدينية في أوروبا، وهي الوحدة التي ظهرت مع انتشار المسيحية، واستمرت إبان العصور الوسطى؛ كما أدت إلى ظهور مذاهب جديدة أثرت أشد التأثير في السياسة الأوروبية والدولية وتسببت في حروب أهلية ودولية. وأسهمت حركة الإصلاح الديني في تفكك النظم الاجتماعية التي كانت سائدة في السابق، كما أحدثت تحولاً كبيراً في المفاهيم الدينية وانقساماً خطيراً داخل الكنيسة الكاثوليكية التي حرصت البابوية - والمسيحيون الغربيون عموماً على التمسك بوحدتهما وتفوقهما طوال العصور الوسطى عل كل ما عداها من مؤسسات زمنية.

وفي الفصل الرابع نناقش ثورة الأراضي المنخفضة (هولندا وبلجيكا) وتأسيس الجمهورية الهولندية، ويهتم هذا الفصل بالتطور التاريخي للأحداث والسياسات التي أدت في النهاية إلى ظهور هولندا الحديثة. أما الفصل الخامس - وهو في نفس إطار أزمة الدين في أوروبا - فيركز على الحروب الدينية الطويلة التي جرت في الفترة ما بين سنة 1618 وسنة 1648، أي ما يعرف بحرب الثلاثين عاماً التي تُعد نتيجة طبيعية لحركة الإصلاح الديني (موضوع الفصل الثالث من هذا الكتاب) وما ترتب عليها من انقسام أوروبا إلى معسكرين: كاثوليكي وبروتستانتي.

ويتناول الفصل السادس تاريخ بريطانيا في القرن السابع عشر، ويركز على أهم أحداث هذه الفترة، مثل وصول أسرة ستيوارت إلى الحكم، والحرب الأهلية الإنجليزية (1642 - 1649) والجمهورية الإنجليزية (1649 - 1660)، ثم عودة النظام الملكي 1660، فالثورة الإنجليزية (1688)) وأحداثها وأهميتها وسماتها؛ كما يتناول هذا الفصل إنجلترا في عهد وليم الثالث والملكة آن (1689 - 1714) وفي نهاية الفصل نتحدث بشيء من

الاختصار عن الاقتصاد والمجتمع الإنجليزي وفن العمارة الإنجليزي في القرن السابع عشر.

وقد كان القرن السابع عشر ـ بشكل عام ـ عصر العلم والأدب والفلسفة في أوروبا. وأثر العلم في الصناعة بسبب توفيره الفيزياء والكيمياء اللتين كفلتا المغامرات الجديدة في مجال التقنية. وفي مجال التعليم تم ـ بسبب العلم ـ تخفيف التركيز على العلوم الإنسانية: الفلسفة والأدب والتاريخ، لأن تطوير الملاحة والتجارة والصناعة يحتاج حتماً إلى المعرفة والأذهان العلمية. ومن زاوية أخرى تأثرت دراسة الفلسفة والدين بانتصارات الفيزياء والرياضيات وسرعان ما اتضح للناس أن العلوم تزيد المعرفة الإنسانية، في حين أن الأديان تتنازع والساسة يتصارعون ويتقاتلون. واعتقد الكثيرون أن عالم القرن السابع عشر لم يكن عصر معجزات ولا يسمح بها، ومن ثم لا يستجيب للدعوات أو الصلوات، وعليه لا يحتاج إلى إله، وكان ذلك بداية لفلسفة إلحادية.

أما موضوع الفصل السابع فهو عصر التفوق الفرنسي أو فرنسا في القرن السابع عشر. وفي هذا الفصل سنتحدث بشيء من التفصيل عن فرنسا في القرن السابع عشر والملكية المطلقة أو عصر لويس الرابع عشر (1643 ـ 1715). وفي الفصلين الثامن والتاسع نتناول بالدراسة مسألة اختلال توازن القوى في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وخاصة نمو وتطور دولتي روسيا وبروسيا اللتين ستؤثران كثيراً في اتجاهات السياسة الأوروبية، وفي توازنات القوى الجديدة التي بدأت في الظهور منذ القرن الثامن عشر؛ وبشكل واضح في حروب هذا القرن التي تعرف بحروب القرن الثامن عشر. وهكذا فإن القرن الثامن عشر قد شهد انضمام دولتين جديدتين إلى مجموعة الدول الأوروبية الكبرى، وهما روسيا الأرثوذكسية وبروسيا البروتستانتية، وكان لكل منهما قدر كبير من الأطماع والمشاكل الإقليمية، وأدى ذلك إلى زيادة تعقيد الأمور في مجال العلاقات الدولية الأوروبية في القرن الثامن عشر.

وفي الفصل الحادي عشر نتناول الثورة الفرنسية 1789 وأحداثها وامتداداتها. وتتعمق جذور الثورة الفرنسية في تاريخ فرنسا، ربما إلى عهد لويس الرابع عشر حينما كانت فرنسا الملكية في قمة مجدها وازدهارها. وهذا الفصل يهتم بتقصي الدوافع والأسباب التي أدت إلى تفجرها وفهم أحداثها وامتداداتها ومراحل تطورها الطويل. أما الفصل الثاني عشر فيركز على تاريخ فرنسا في الفترة من سنة 1799 إلى سنة 1815، وهي الفترة التي شهدت حكم نابليون بونابرت والامبراطورية الفرنسية. ويهتم الفصل التالي - وهو الثالث عشر - بدراسة مؤتمر فيينا (1814 - 1815) الذي يُعد من أكبر المؤتمرات الدولية بعد مؤتمر وستفاليا 1648. في هذا المؤتمر جرت محاولة من أجل إعادة ترتيب الشؤون الأوروبية بعد فترة من الحروب المتواصلة (الحروب النابليونية)، محاولة هدفت إلى إعادة رسم خريطة أوروبا من قبل ساسة كانت الثورة الفرنسية في نظرهم من أكبر الأخطار التي تهدد أوروبا.

وأخيراً يتناول الفصل الرابع عشر ثورة سنة 1830 في فرنسا والثورات الأوروبية الأخرى. وسنرى أنه بالرغم من أن هذه الثورات قد أخفقت في بولندا، وألمانيا، والولايات الإيطالية، فإنها نجحت في كل من فرنسا، وبلجيكا، وسويسرا، وكانت هذه الانتصارات «الليبرالية» في الغرب تعني تعديلاً مهماً في تسوية فيينا. عموماً لقد تعرضت أوروبا لأزمات شديدة وكبيرة إبان الفترة الواقعة بين سنة 1815 وسنة 1848. وهي فترة كانت فيها القوميات الأوروبية تبحث عن مخرج لها لتحقيق طموحاتها القومية. ففي حين أحرزت كل من اليونان وبلجيكا استقلالاً قومياً، أخفقت كافة الحركات التحررية الأوروبية الأخرى، ومع ذلك كانت هذه الفترة مقدمة لعهد جديد، أصبحت فيه الحركات القومية التحررية أقدر على رؤية الطريق الذي يقودها إلى الوحدة والاستقلال.

إن هذا الكتاب يُعد ـ إلى حدٍّ ما ـ تطويراً وتنقيحاً للفصول الثمانية الأولى من كتابي: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر** الذي نشرته الجامعة المفتوحة (طرابلس) سنة 1991م، ولكن مع درجة كبيرة من الحذف والإضافة والتنقيح الشامل، وإعادة النظر في المحتويات ووجهات النظر، كما تمت إضافة ثلاثة فصول جديدة وهي الفصل الرابع: ثورة الأراضي المنخفضة واستقلال هولندا، والفصل العاشر: حروب القرن الثامن عشر والفصل الثاني عشر: نابليون بونابرت والإمبراطورية الفرنسية (1799 ـ 1815). ونأمل ـ إذا ترفقت بنا الأيام وامتد بنا الأجل ـ، أن نتابع دراسة تاريخ أوروبا في الفترة المعاصرة، ومن ثم فإن هذا العمل يُعد الجزء الأول من مشروع علمي يغطي تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر. ويهتم هذا الكتاب بوصف وسرد وتحليل أهم الأحداث الرئيسة في تاريخ أوروبا الحديث، كما يركز على دراسة وتحليل مراكز الفكر الأوروبية، أي أنه يُعنى بتاريخ الإنسان والفكر، ويربط بين الداخل والخارج وبين العقل والفكر، وبين الإنسان وبيئته والأفكار التي تعبر عن واقعه. فبالإضافة إلى الأحداث السياسية البارزة والتطورات التاريخية المهمة يهتم هذا الكتاب بالمجتمع والاقتصاد والأدب والدين والفكر. وفي الوقت ذاته يلتزم منهج هذا الكتاب التسلسل الزمني للأحداث التاريخية ويحاول وضعها في إطارها الصحيح. ولا ريب في أن قصة أي حدث تاريخي أو سياسي يصعب فهمها ما لم توضع في إطارها الزمني والمكاني المناسب. والتاريخ الأوروبي الحديث ليس رتيباً أو غير ممتع أو مثيراً بل هو، في الحقيقة، مفعم بالحركة والشعور، وبالصور والأحداث المثيرة. إني أقدم هذا الكتاب للطلاب وليس للدارسين، بالرغم من أن القارىء العام أو المتخصص يمكنهما الاستفادة منه أيضاً، إنه كتاب مُعد أساساً لإرضاء الحاجة إلى تاريخ شامل وموجز لهذه الفترة من تاريخ أوروبا.

وبعد. . . هل نحتاج إلى أن نقول إن هذا الكتاب مجرد محاولة يكتنفها

حتماً ما يكتنف كل عمل مماثل من أخطاء، وربما تقصير، وأيضاً قصور؟ إن هذا العمل لا يسمو إلى ما كنت أرغب فيه رغم أني قد أعملت فيه فكري وأنفقت فيه جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، حيث استغرق تأليفه نحو خمس سنوات. ومن المؤكد أن مساعدة واهتمام الزملاء والأصدقاء تعد أحد أهم مظاهر الكتابة التاريخية الجيدة والمرضية، وقد ساهم عدد منهم إلى حد ما، في إخراج هذا الكتاب إلى الوجود بهذا الشكل الذي هو عليه الآن، وذلك من خلال تعليقاتهم وانتقاداتهم وملاحظاتهم، وهو أمر لم يكن في إمكاني أن أفعله وحدي. وإني لمدين بالشكر بصورة خاصة إلى كل من الدكتور محمد المبروك الدويب (قسم الآثار، جامعة قاريونس)، والدكتور عبد الله علي إبراهيم (قسم التاريخ، جامعة قاريونس)، فهما قد قدما بعض الملاحظات النقدية المتّسمة بالجدية والمثابرة وهو ـ لا شك ـ نوع من النقد البناء المهم للمؤلفين الذين ينزعون إلى التركيز على الكل بدلاً من الجزء. وقد قرأ الأول الفصل الرابع عشر وأسدى إليّ ملاحظات قيمة وفي غاية الأهمية، وإليه أيضاً أوجه كل الشكر لاهتمامه وتشجيعه الصادق والمخلص، وقرأ الثاني بعناية فائقة الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من مسوّدة هذا الكتاب وقدم العديد من الملاحظات المهمة والمفيدة.

وأودُّ أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى عدد من الزملاء بقسم التاريخ (جامعة قاريونس) وهم الدكتور محمد الهادي أبو عجيلة الذي قرأ الفصلين الثاني عشر والرابع عشر وأفدتُ كثيراً من ملاحظاته المفيدة، والدكتور عطية مخزوم الفيتوري الذي قرأ الفصل الحادي عشر وأسدى إليّ بعض الانتقادات البناءة والملاحظات المهمة، وحسن عيسى الفلاح الذي قرأ الفصلين الخامس والعاشر ولفت نظري إلى عدد من النقاط المهمة، كما قدم عدداً من الملاحظات القيمة التي أفدت منها في إعادة كتابة بعض الفقرات، كما أشكر أيضاً الدكتور صالح مصطفى المزيني والدكتور عطية مخزوم الفيتوري اللذان قاما بمراجعة مسودة هذا العمل بتكليف من إدارة كلية الآداب والتربية (جامعة

قاريونس). لقد كان هؤلاء جميعاً قادرين على تقديم ملاحظات نقدية مهمة أفدت منها في تنقيح مخطوطة هذا الكتاب. إلا أنني أعتبر نفسي المسؤول الأول عن كل ما ورد في هذا الكتاب من حقائق وآراء ووجهات نظر، فكل إنسان له، في النهاية رؤيته.

كما تلقيت مساعدات كثيرة من العاملين بمكتبة جامعة قاريونس المركزية وتأثرت بودّهم ولطفهم وحسن معاملتهم أثناء البحث عن المصادر والمراجع وأثناء البحث ذاته، ويشير ثبت المراجع الملحق بهذا الكتاب إلى أنني مدين لهم بالشكر والتقدير. كما أشكر فاطمة خليل الجهمي (قسم المحفوظات بكلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس) التي قامت بطباعة مخطوطة هذا الكتاب على الآلة الكاتبة بصبر واهتمام وعناية فائقة، وكانت لطيفة ومتسامحة إلى أقصى حدٍّ. ولا يفوتني ـ أيضاً ـ أن أشكر الدكتور **عبدالمطلوب عبدالحميد الطبولي** الأستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والتربية جامعة قاريونس، الذي قام بمراجعة وتصحيح هذا الكتاب لغوياً.

آمل أن أكون قد استطعت تقديم عمل جيد ومرضٍ، ومن الله وحده دائماً نستمد العون والتوفيق.

د. ميلاد أ. المقرحي
دكتوراه الفلسفة في التاريخ
بنغازي في 14 يوليو 1995 م



الفصل الأول
عصر النهضة الأوروبية

تطلق عبارة التاريخ الأوروبـي الحديث على الفترة التي أعقبت عصر النهضة، والتي شملت القرون الثلاثة: السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. وقد اشتملت على تغييرات جوهرية عمت كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والفلسفية والفنية. وظهرت أثناء هذه الفترة الدول الأوروبية الحديثة وتزامن ظهورها مع حروب طويلة ترجع أسبابها إلى عوامل اقتصادية وسياسية ودينية وسنلاحظ أثناء دراسة تاريخ هذه الفترة مدى الارتباط الوثيق بين هذه العوامل المختلفة. وباختصار فإن هذه الفترة تعد من أنشط فترات التاريخ الأوروبي. وحتى نستطيع أن نلاحظ التطور الهائل الذي طرأ على النظم والمقومات في حركة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، يجب أن نشير بإيجاز إلى أهم خصائص ومميزات الحياة في العصور الوسطى.

أشار عدد من المؤرخين إلى فترتين متميزتين تاريخياً هما العصر الوسيط وعصر النهضة الأوروبية وتاريخ العصور الوسطى لا يقل أهمية عن غيره من فترات التاريخ، خاصة أنه الأساس الذي بني عليه التاريخ الحديث. وليس بإمكان المؤرخ فهم التاريخ الأوروبي الحديث فهماً صحيحاً ما لم يكن قائماً على دراسة لأهم مقومات الحياة في العصور الوسطى. ويرجع السبب في ذلك إلى أن التاريخ الحديث لم يظهر فجأة على مسرح السياسة، بل كان

تطوراً بطيئاً للنظم الاقتصادية والفكرية والسياسية والدينية التي سادت في العصور الوسطى. ويمكن أن نحدد بشكل تقريبي فترة العصور الوسطى من سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية في حوالي منتصف القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر. ويرى عدد كبير من المؤرخين أن سنة 1453 هي السنة التي انتهت فيها العصور الوسطى وبدأت العصور الحديثة، وسنة 1453 هي السنة التي شهدت سقوط القسطنطينية تحت سيطرة الدولة العثمانية ولكن يجب أن نشير إلى أن المؤرخ لا يستطيع أن يحدد بدقة بداية العصور الوسطى أو نهايتها ـ وكذلك الحال ـ فيما يتعلق بنهاية العصور القديمة، أو بداية التاريخ الحديث أو المعاصر. لأن التطور كان بطيئاً جداً ومتداخلاً لدرجة أنه لا يمكن للباحث أن يجزم بأن العصور الوسطى قد انتهت تماماً في سنة معينة كسنة 1453 مثلاً، وبدأت بعدها العصور الحديثة. لقد كان الانتقال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة عملية بطيئة وتدريجية. ولذا فمن الصعب أن نضع تاريخاً فاصلاً بين هاتين الفترتين. فالانتقال بينهما حدث تدريجياً، ولم يسر على طريقة واحدة، ثم هو في بلد ما أسرع وأكمل منه في بلد آخر. إضافة إلى ذلك فإن هذا الانتقال لم يعم العالم كله بحيث تركه خالياً من رواسب ومظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في القرون الوسطى. كما أنه في العصور الوسطى ذاتها لمعت هنا، وهناك ومضات للعقل البشري يبدو أنها لا تمت للعصور الوسطى بصلة، بل تبدو كإرهاصات لتلك النظرة الواسعة والمشاعر المعقدة التي أتّسمت بها العصور الحديث[1].

وفي تلك الفترة أيضاً ظهرت الجامعات وما رافق ذلك من انتشار العلم وتعميق الثقافة. وقد كان من الطبيعي أن يكون الطابع الديني قوياً في

(1) هربرت أ. ل، فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث: من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية** ترجمة زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة: دار المعارف 1970) ص 7.

الدراسات التي اضطلعت بها جامعات وكليات العصور الوسطى. فقد كانت الكنيسة في العصور الوسطى تهيمن على الحياة العلمية والأدبية والثقافية، وتحتكر لرجالها من الرهبان والكهنة المعرفة والتعليم. كما ظهرت في العصور الوسطى الآداب ونما فيها الاقتصاد وخطت فيها بريطانيا خطواتها البرلمانية الأساسية. والكثير من الآراء والأفكار التي كانت سائدة في العصور الوسطى قد عاشت أيضاً بعض الزمن في العصر الحديث.

وباختصار إن العصور الوسطى تعد فترة مهمة من فترات التاريخ الأوروبي، بل إنها تعد الأساس الذي يمكن من خلاله فهم التاريخ الأوروبي الحديث، وذلك عن طريق دراسة أهم مظاهر العصور الوسطى في أوروبا[1]. وهذا يؤكد صعوبة إيجاد حدّ فاصل بين عصر وآخر. ومن ثم صعوبة تحديد نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة في أوروبا، فالتاريخ يرتبط أساساً بحركة الإنسان وتطوره عبر العصور، وفترة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة في أوروبا يطلق عليها عصر النهضة الأوروبية، ويعد عصر النهضة من دلائل التحول من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة. ففي أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر بدأت تظهر في أوروبا معالم وتغيرات جديدة. إلاّ أنها لم تشرق على أوروبا دفعة واحدة، ولم تبدأ في سنة معينة، وإنما بدأت تظهر في أواخر العصور الوسطى- ونمت وتطورت في العصور الحديثة.

1 ـ مميزات العصور الوسطى:

يمكن أن نوجز السّمات الأساسية للمجتمع الأوروبي في العصور الوسطى في النقاط المختصرة الآتية دون الدخول في التفاصيل التي ربما تبدو غير ضرورية هنا.

---

(1) عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث: من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا (بيروت: دار النهضة العربية، د. ت) ص 11.

أولاً: بدأت العصور الوسطى ـ بعد انهيار الأمبراطورية الرومانية الغربية ـ بفترة اضطراب وقلق بسبب الغارات المتعاقبة التي كانت تقوم بها القبائل الألمانية الشمالية. لكن حالة الفوضى هذه لم تستمر طويلاً، فقد حاول بعض القائمين على الحكم في أوروبا آنذاك إيجاد نوع من الأمن والسلام النسبي، ونجحوا في تحقيق هذا الهدف نجاحاً ملحوظاً. ومن ناحية أخرى بُذلت عدة محاولات من أجل إيجاد نوع من الوحدة السياسية الأوروبية مثل محاولات جستنيان وشارلمان، إلا أن هذه المحاولات قد أخفقت.

ثانياً: تميزت العصور الوسطى بوجود امبراطورية عالمية خضع لسيطرتها وحكمها أغلب أنحاء أوروبا آنذاك، وهي الأمبراطورية الرومانية المقدسة. وهذا يعني أن فكرة العالمية: حكومة عالمية تضم أكبر مساحة من الأرض وأكبر عدد من الأجناس المختلفة تحت نفوذها ـ كانت سائدة، أما فكرة القومية أو فكرة الدولة الحديثة فإنها لم تكن معروفة في ذلك الوقت.

ثالثاً: اتّسمت العصور الوسطى بصراع حاد بين الكنيسة والأمبراطورية. وترجع أسباب هذا الصراع إلى نمو هاتين القوتين نمواً ملحوظاً، ومحاولات كل منهما الاعتداء على حقوق الأخرى. وقد كان لكل منهما ميدانه الخاص، فالبابوية كانت لها السيادة الروحية، بينما اختصت الأمبراطورية بالناحية الزمنية. لكن سلطات كل منهما لم تكن محددة تحديداً دقيقاً، ولهذا السبب تضاربت مصلحة الطرفين، وحاول كل طرف منهما أن تكون له السيطرة على حساب الطرف الآخر. وقد أدى الصراع إلى ضعف البابوية والأمبراطورية وكان ذلك نذيراً بنهاية العصور الوسطى.

رابعاً: تميزت العصور الوسطى بتأثير الدين بشكل عام على عقول وتفكير الناس. فسيطرة الكنيسة الرومانية كانت غير محدودة. كما كان لرجال الدين أثر فاعل في توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية. وعلى هذا الأساس كان للمجتمع الأوروبي في العصور الوسطى

مثله العليا التي لا تنسجم مع المثل والنظم التي نادى بها المفكرون في العصور الحديثة. فالرهبنة في العصور الوسطى كانت تعد المثل الأعلى للحياة. وكان التفكير كله متمحوراً حول الناحية الدينية والأخروية دون الاهتمام بالنواحي الدنيوية. ومن هنا ازداد نفوذ الكنيسة، وأصبحت تهيمن على المجال الفكري. وكان العلماء هم أنفسهم رجال الدين، وتعاليمهم مسلم بها لا تقبل النقاش أو الجدال. ولكن في أواخر العصور الوسطى بدأت العقلية تتغير نتيجة تأصل روح البحث العلمي واتساعها حتى شملت النواحي الدينية. ومن ثم أخضع التفكير الديني لمنطق العقل والنقد. كما بدأت الجامعات تدرِّس علم اللاهوت والمنطق والفلسفة، وتصدت لسيادة الكنيسة البابوية وكان في مقدمة الجامعات المعارضة جامعة باريس التي أيّدت مبدأ استقلال الكنيسة الفرنسية.

خامساً: من مميزات الحياة الأوروبية خلال العصور الوسطى الجانب الحربي الذي وجه وجهة دينية، فيما يعرف بالحروب الصليبية التي استمرت حوالي قرنين. وقد شاركت في هذه الحروب طبقات المجتمع المختلفة في أوروبا، إمّا إظهاراً للشجاعة ورغبة في القتال، أو دفاعاً عن مثل دينية عليا. وقد كانت لتلك لحروب نتائج خطيرة فيما يتعلق بتاريخ الشرق والغرب على حد سواء. فقد ازدادت خبرة الأوروبيين وثروتهم المادية نتيجة لهذه الحروب وملأت الثروة المتدفقة من الشرق المدن الايطالية، ومنها انتشرت إلى الشمال الغربي من أوروبا حيث انتعشت في المدن روح جديدة من القوة والنشاط. ومن ناحية أخرى ظهر في الدول الأوروبية المسيحية شعور بالاتحاد استمر حتى الوقت الحاضر وتحركت عناصر للإبداع في لغة الأدب الأوروبي، واستخدم الناس شيئاً من الطب العربي والكيمياء والرياضيات. كما ازدادت معرفة الأوروبيين بالعالم الخارجي، واتسعت معرفتهم بالجغرافيا بسبب الحروب الصليبية والرحلات التبشيرية التي أعقبتها. إضافة إلى ذلك، أصبحت شؤون ونظم الحكم أحسن حالا، ربما لأن الكثير من العناصر

الاقطاعية المشاغبة قد ذهبت إلى تلك الحروب. ومع ذلك يبقى السؤال: ما الذي عاد على المسيحية بوصفها ديانة من تلك الحروب؟ إن أكبر ما نتج عن تلك الحروب التي اختلطت فيها المغامرة بالتقوى واختلط فيها حب الاستطلاع بالاطماع، والدين بالاقتصاد. لم يكن ازدياد معرفة الإنسان بالله، بل كان تأسيس فينيسيا (البندقية) في البحر المتوسط، ونمو المدن الإيطالية[1].

سادساً: كان نظام الاقطاع من المقومات الأساسية التي تمحورت حولها الحياة الأوروبية إبان العصور الوسطى وكان الأسلوب الذي وُجه به عنف غزوات القرن التاسع هو صبغ المجتمع الأوروبي بالصبغة العسكرية وهو ما يطلق عليه «النظام الإقطاعي» أو ما يسمى أحياناً «بالنزعة العسكرية المتحضرة». ولم يكن الاقطاع نظاماً سياسياً فحسب، بل كان أيضاً نظاماً اجتماعياً واقتصادياً. وقد استمر النظام الاقطاعي بصورة فعلية من بداية العصور الوسطى حتى القرن الثالث عشر، ولكن بعد ذلك لم يكن له وجود إلاّ اسمياً. ولم ينشأ هذا النظام نتيجة لتفكير شخص معين أو جماعة ما، وإنما كان نمواً طبيعياً وتطوراً للحالة الاجتماعية التي استدعت وجوده[2].

وقد ساعد النظام الاقطاعي على حفظ النظام الاجتماعي في أوروبا وإيجاد حكومات صالحة استطاعت أن تدير شؤون الحكم. ولكن حينما تلاشت الظروف التي نتج عنها صار النظام الاقطاعي عبئاً ثقيلاً على كاهل الناس والحكومات على حدٍّ سواء. وتطورت الأحوال في أواخر العصور الوسطى إلى حدّ أن الدولة أصبحت منقسمة إلى عدد كبير من الاقطاعات

(1) فيشر، تاريخ أوروبا العصور الوسطى، ترجمة محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العريني القاهرة: دار المعارف، 1976 ص ص 192 ـ 199.

(2) كافين رايلي، الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات، جـ 1 ترجمة عبد الوهاب محمد المسيري وهدى عبد السميع حجازي (الكويت، 1985) ص ص 185 ـ 186.

يحكم كل منها أمير يكاد يكون مطلق الحرية في إدارة شؤونها. ثم أخذ النظام في الانهيار. ومن أسباب انهياره نشأة الطبقة البورجوازية، وهي الطبقة الوسطى التي امتهنت التجارة، وكونت ثروات ضخمة ساعدتها على منافسة أمراء الإقطاع. كما عجل نمو المدن والممالك بانهيار نظام الاقطاع اللامركزي الذي يستند إلى ملكية الأرض. وسرعان ما تحولت الطبقة الوسطى في أوروبا إلى التجارة والاستكشاف الجغرافي. وقد ساهمت حركة الكشوف الجغرافية (انظر الفصل الثاني) في انتعاش البورجوازية التجارية بسبب اتساع حركة التجارة مع العالم الخارجي. كما أدت إلى تفكك الاقتصاد الطبيعي وظهور الإنتاج الرأسمالي نتيجة لتدفق الذهب والفضة على أوروبا وتوفر النقد المتداول. ومع الملوك الأقوياء برزت ظاهرة تدعيم السلطة المركزية في الدول، واستخدم الملوك الجيوش النظامية في القضاء على جيوش الإقطاع. وقد كان من مصلحة الطبقة البورجوازية مساندة الملكية. واتخذ نضال البورجوازية ضد الإقطاع طوال عصر النهضة عدة أشكال ثورية، برزت في الثروات الفلاحية التي ظهرت في روسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وأثناء حركة الإصلاح الديني، وأخيراً في الثورة الفرنسة 1789 التي أدت إلى تدمير بقايا النظام الاقطاعي في فرنسا، وزعزعت وجوده في كل أوروبا[1].

2 ـ مميزات العصور الحديثة:

إن سمّات أو مميزات العصور الحديثة يمكن أن تلخص في النقاط الموجزة الآتي ذكرها. وهذه النقاط تمثل مظاهر الانتقال إلى العصور الحديثة. فقد بدأت تظهر في أوروبا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر معالم وتغيرات جديدة. إلاّ أنها، كما سبق القول، لم

---

(1) محمد مخزوم، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي: عصر النهضة (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1983) ص ص 32 ـ 33، 37 ـ 39.

تبدأ ببداية سنة بعينها، ولم تشرق على أوروبا دفعة واحدة.

أولاً: تم التحول من بيئة معادية لحرية البحث إلى بيئة ينمو فيها العلم ويتطور. ففي العصور الوسطى كانت الكنيسة هي وحدها ملاذ العلم والثقافة، وكانت الوارث الحقيقي للتقاليد السياسيّة للإمبراطورية الرومانية الغربية المنهارة. ولكن في حين أن معالم المعرفة القديمة قد أخذت تتلاشى، لم تتكون بعد معرفة جديدة. وبالنظر إلى أن أساليب العلوم الجديدة ما تزال في مراحلها الأولى، فإن الفكر الأوروبي قد سار في اتجاهين: إما التردد والاستكانة أو الاندفاع والتسرع[1].

ثانياً: في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تستنير بما نشأ فيها من معارف وآفاق جديدة، بدأت حركة الإصلاح الديني فقد تميزت بدايات العصور الحديثة بظهور مفكرين اهتموا بالبحث عن السبيل الأمثل لإصلاح عيوب الكنيسة. ونشأت حركة الإصلاح الديني عن شعور بالمتناقضات القائمة بين الثروة التي كانت تتمتع بها الكنيسة الرومانية وبساطة المسيحية الأولى.

ثالثاً: أصبح المال ـ وهو دائماً قوة يحسب حسابها في شؤون البشر ـ أكثر توافراً في أواخر العصور الوسطى. ثم سرعان ما ازداد وفرة مع بداية القرن السادس عشر. فقد نمت في كل الأقطار الأوروبية في أعقاب العامل الأول الذي أنعشها أثناء الحروب الصليبية وقد ترتب عن ذلك نشأة طبقة وسطى ذات نفوذ مؤثر وقوى ومصالح مادية لا تنسجم مع استمرارية فوضى النظام الاقطاعي.

رابعاً: أثناء الانهيار السياسي للأمبراطورية الرومانية الغربية التي عرفتها

(1) ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر: من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1991ص ص17 ـ 23، عبد المجيد نعنعي، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة 1453 ـ 1848 (بيروت: دار النهضة العربية، 1983) ص ص 16 ـ 17.

العصور الوسطى بدأت الدول القومية تأخذ في النمو. فمع بداية العصور الحديثة ظهرت في أوروبا، خاصة في أوروبا الغربية أشكال جديدة للحكم. فالحدود القومية أخذت تتضح معالمها بشكل متزايد وحلت في بلدان كثيرة محل الحواجز الطبقية التي كانت سائدة في ظل النظام الإقطاعي أثناء القرون الوسطى. وكانت الدول القومية تشق طريقها في خطوات بطيئة ومضنية. واتجهت شعوب أوروبية كثيرة نحو التجمع على أسس قومية وضمن حدود واضحة في وحدات سياسية مستقرة. وقد ظهرت الدولة القومية في بريطانيا أولا حيث كانت الظروف ملائمة لنشأتها، ثم في أسبانيا والبرتغال وفرنسا وفي الولايات الكبرى من مجموعة الولايات الألمانية. واقترن ذلك بظهور الملكيات القوية على أساس أنها أكثر الأنظمة ملاءمة لأوضاع أوروبا آنذاك. ومع تزايد انتشار هذا النمط الجديد للدولة أصبح الأوروبيون منذ بداية القرن السادس عشر يتصرفون كأمم وشعوب تستند إلى دعائم قومية. ومع بداية هذا القرن أيضاً توطدت دعائم النظم القومية في بريطانيا وفرنسا واسبانيا، وفي هذا الوقت كانت ظاهرة الدولة الملكية القومية واضحة تماماً في هذه الدول الثلاث.

خامساً: شغلت الجغرافيا جزءاً كبيراً ومهماً من المعرفة الجديدة في أوائل العصور الحديثة في أوروبا. وكان احتلال البرتغال لسبته على الساحل الأفريقي في سنة 1415 بمثابة الحلقة الأولى في تلك السلسلة الطويلة من المغامرات البحرية المثيرة التي أدت إلى رحلة فاسكو دي جاما حول افريقيا سنة 1492 وتأسيس الامبراطورية البرتغالية في الشرق. كما قادت إلى اكتشاف العالم الجديد على يد الملاح الجنوي كريستوفر كولمبس سنة 1492 أيضاً. ومنذ ذلك الوقت لم يعد البحر المتوسط مركز العالم المتمدن. فقد انتقل التفوق التجاري من المدن الإيطالية إلى البلدان القريبة من المحيط الأطلسي: البرتغال واسبانيا وفرنسا وبريطانيا والأراضي المنخفضة (بلجيكا وهولندا) وأخذت أوروبا تدخل مرحلة جديدة من تاريخها تتمثل في مرحلة

تتميز بتأسيس المستعمرات والإمبراطوريات فيما وراء البحار وبالاستعمار التدريجي للنفوذ الأوروبي في شتى أنحاء العالم. وقد تزامن مع اكتشاف العالم الجديد انتشار الكتب المطبوعة. وكان الأوروبيون قد عرفوا منذ زمن بعيد أن الأرض كروية، وأنهم لو أبحروا غرباً بالقدر الكافي فإنهم سيصلون إلى الهند. ومع ذلك فانهم لم يعرفوا عن وجود كتلة أرضية لا حد لاتساعها ومواردها، إذا أن العالم كان أكبر بكثير مما كانوا يعتقدون. وهكذا أدرك الناس فجأة أن الحقائق الجغرافية القديمة قد أصبحت تتناقص مع الحقائق الجغرافية الثابتة.

سادساً: في مجال السياسة الخارجية يعد النصف الثاني من القرن الخامس عشر من الفترات المهمة والحاسمة في تاريخ أوروبا. فالدولة البيزنطية قد انهارت بسقوط القسطنطينية في سنة 1453، ومن ثم بدأت مرحلة جديدة بين الإسلام والمسيحية تتمثل في الدولة العثمانية ودول أوروبا كلها. إلاّ أن المد الإسلامي في الجهات الجنوبية الشرقية من أوروبا قد تزامن مع انحسار في الأجزاء الجنوبية الغربية، ومثال ذلك سقوط غرناطة في سنة 1492[1] كما كانت هذه الفترة مرحلة اقتصادية انتقالية تمثلت في نمو فعاليات الطبقة الوسطى، التي مهدت بدورها الطريق لنشأة الرأسمالية الحديثة في القرن السادس عشر.

وبالرغم من أن التحول كان تدريجياً، فإن الكثير من مظاهر التباين بين العصور الوسطى والعصور الحديثة كان واضحاً. فأساليب الحياة والفكر التي تستمد أصولها من عصور موغلة في القديم كانت تفرض هيمنتها على بعض العقول والبلدان. ومثال ذلك أن الاعتقاد في السحر والشعوذة والتنجيم كان مستمراً في بعض البلدان وبين بعض الناس. وحتى في أوروبا ذاتها كان

(1) عبد القادر أحمد اليوسف، **علاقات بين الشرق والغرب** (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1969) ص ص 240 ـ 256.

عدد كبير من الناس يعيشون بعقلية العصور الوسطى. وقد تركت العصور الوسطى أثراً كبيراً. في مجالات الاجتماع والاقتصاد والسياسة. ففي المدن الإنجليزية مثلاً بقيت نظم العصور الوسطى دون أي تغيير حتى سنة 1835 حينما شرعت في ترك المجال للنموذج الديمقراطي الذي ينسجم مع الثورة الصناعية. ومن ناحية أخرى لم تخل الحياة في المناطق الريفية الانجليزية من مظاهر العصور الوسطى تماماً من مثل الحقول المكشوفة وقطع الأرض المبعثرة التي كانت تتّسم بها الفلاحة والزراعة أثناء القرون الوسطى، بالرغم من أن بريطانيا كانت أولى الدول التي استبدلت هذا النظام بنظام آخر يقوم على إنشاء المزارع الواسعة. وإذا كانت رواسب العصور الوسطى موجودة في بريطانيا آنذاك، فكيف كان الحال في البلدان الأوروبية الأخرى، وخاصة في أوروبا الشرقية؟ وبإختصار، إذا صرفنا النظر عن التفاصيل نلاحظ أن بداية العصور الحديثة قد تميزت بثلاث نزعات وهي النهضة والكشوف الجغرافية والإصلاح الديني. في هذا الفصل سنناقش الموضوع الأول بشيء من التفصيل.

إن كلمة النهضة Renaissance تعبير حديث بدأ استعماله منذ سنة 1830، والمعنى الحقيقي ما زال محل جدل ونقاش وربما استمر ذلك زمناً طويلاً. وتدل الكلمة في معناها الضيق على حركة بعث التراث القديم وإحيائه، أي أنها تعني البعث الجديد، أو حرفياً الولادة الجديدة. أما في معناها الشامل فهي تعني تحرر العقل الإنساني من قيود العصور الوسطى وشعور الفرد بحريته في التعبير عما يشعر به من أحاسيس وانفعالات. فعصر النهضة هو عصر تحرر العقل الإنساني من قيود القرون الوسطى والنظر إلى العالم المحيط بالإنسان نظرة جديدة. وهو تاريخ العقلية الإنسانية وشعور الفرد بالحرية والاستقلال. وتُعد النهضة الأوروبية حركة انتقالية في أوروبا بين العصور الوسطى والعصر الحديث وقد أطلق المؤرخون هذه التّسمية على الفترة التي تتوسط العصور الوسطى والعصور الحديثة، التي تشمل القرنين الرابع والخامس عشر على وجه التقريب.

ظهـرت حـركـة النهضـة فـي أول الأمـر في إيطاليا، وكان ذلك قبل منتصف القرن الرابع عشر، في حين لم تظهر في بلدان أوروبا الأخرى إلا بعد ذلك بفترة من الزمن، واستمرت في بعض أجزاء أوروبا حتى القرن السابع عشر[1]. وقد تيمّزت حركة النهضة بالتأثر بالمفاهيم الكلاسيكية وبازدهار الأدب والفن وبانبلاج فجر العلم الحديث. وتعني النهضة من الناحية الأدبية عصر إحياء التراث الأدبـي القديم، والتأثر به وتذوق ما يحتوي عليه من عناصر الفن والجمال، ومحاولة تنفيذ أعمال أدبية جديدة والاقتباس من الأدب القديم بما يتناسب مع ظروف البيئة الجديدة في عصر النهضة ثم محاولة خلق عناصر فنية أدبية جديدة والاقتباس من الأدب القديم بما يتناسب مع ظروف البيئة الجديدة في عصر النهضة ثم محاولة خلق عناصر فنية أدبية وأعمال جديدة يمكن للأدب أن يعبر بها عن روح العصر بشيء من الحرية. ولم يعد الناس يكتفون بالأدب اللاتيني المسيحي في العصور الوسطى، بل أرادوا أن يقرأوا المزيد من أعمال الشعراء والخطباء ورجال التاريخ الذين عاشوا قبل المسيحية. وبدأ الكتاب والعلماء البحث عن مخطوطاتهم التي ما زال من الممكن العثور عليها هنا وهناك في أوروبـا. وشـرعـوا فـي اتخـاذ أعمـال هـؤلاء الكتـاب التقليـديـيـن نمـاذج لأعمالهم.

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن هذه النقطة انظر المراجع الآتية:

Peter and Linda Murray, **The Art of the Renaissance** (London Thomes and Hudson, 1981) PP.7 - 8.

ب. م هولت، **صانعو أوروبا الحديثة**، ترجمة موفق شقير (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1980)، ص ص 15 ـ 19، عبد العزيز محمد الشناوي، **أوروبا في مطلع العصور الحديثة** جـ 1 (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1985) ص ص 17 ـ 62، هاوزرارنولد، **الفن والمجتمع عبر التاريخ** جـ 1 ترجمة فؤاد زكريا (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1981) ص ص 301 ـ 314.

وكان أحد أوائل الشعراء والأدباء الكبار دانتي أليجييري Dante Allighieri (1265 ـ 1321) وهو كبير شعراء إيطاليا ومن رواد اللغة الإيطالية التي ألف بها أغلب نتاجه الأدبي. وقد قسم دانتي اللغة الإيطالية إلى لغة عامية وفصحى وعد الأخيرة هي لغة الثقافة لتواكب التقدم الفكري والفني والعلمي ومظاهر النهضة الحديثة الأخرى. ودانتي هو مؤلف ملحمة الكوميديا الإلهية Divina Commedia (1308 ـ 1320). وهذا الكتاب أشهر مؤلفاته ويعد دعامة من دعائم الأدب العالمي. يتحدث دانتي في الكوميديا الإلهية عن زيارة خيالية قام بها للجحيم والجنة. والأساس في الكوميديا الإلهية هو الرغبة الدينية في معرفة أسرار الحياة الآخرة. وتحتل الكوميديا الإلهية مكاناً مرموقاً في التراث الأدبي العالمي. والفكرة العامة التي يمكن استنتاجها من هذا العمل أن مؤلفها أراد وعظ أبناء جيله الذين ضلوا سواء السبيل. كما نظم دانتي باللغة الإيطالية قصائد عاطفية جعلته من أعلام الشعر والأدب آنذاك، ووضع دانتي باللغة الإيطالية كتاباً وسمه بـ «الوليمة» ناقش فيه موضوعات متعددة في السياسة والحكمة والأخلاق. وله مؤلف آخر باللغة الإيطالية يسمى «العامية الفصحى». كما وضع دانتي باللغة اللاتينية رسالة «الملكية». وقد أشار فيها إلى أن الحرب هي آفة التقدم، وأن السلام العالمي يجب أن يكون هدف السياسة والحكام. ويرى أن إصلاح الكنيسة ينبغي أن يبدأ بنشر روح القناعة والتقشف بين رجال الدين. أما فلسفة دانتي السياسية فتتلخص في أن مثله الأعلى في نظم الحكم السياسية هو الأمبراطورية الرومانية المقدسة.

أما من الناحية الفكرية فإن النهضة يمكن أن ينظر إليها على أساس أنها نمو طريقة النقد واستخدامها في دراسة النظم المختلفة التي ترجع أصولها إلى العصور القديمة والوسطى. إضافة إلى استعمال النقد في الاقتباس من التراث القديم بما ينسجم مع مطالب الحياة الفكرية الجديدة. ومن الناحية التاريخية يدل عصر النهضة على انهيار النظام الاقطاعي ونشوء القوميات الحديثة،

وتطور النظم الملكية. أما من الناحية الفنية فإن حركة النهضة تعني الكشف عن التراث القديم وبعثه بعثاً جديداً يتناسب مع روح العصر، وما نتج عن ذلك من تغيير في أساليب التعبير الفني تغييراً جوهرياً ناتجاً عن المزج بين التراث القديم والتراث الوسيط. وباختصار إنها حقبة من النشاط الفني والعقلي الشديد، استطاع المرء فيها أن يمزج هذه الثقافات المختلفة الأصول، وتمكن من أن يخرج فناً جديداً مستمداً من تلك الثقافات كلها. وقد نجح هذا الفن الجديد في التعبير عن الأحاسيس والانفعالات والمشاعر تعبيراً صادقاً عجز عن الوصول إليه الفن أثناء العصور الوسطى. ووفقاً لهذا الرأي تعد حركة النهضة صورة للتراث الإنساني منذ أقدم العصور حتى القرن الرابع عشر. ومن الناحية الاستكشافية تشير حركة النهضة الأوروبية إلى حركة الكشوف الجغرافية الواسعة التي تمثل، في حد ذاتها، مرحلة حاسمة في تاريخ أوروبا الحديث، حيث ترتب عليها اكتشاف عالم جديد، وأدت إلى تطور النظريات الاقتصادية تطوراً كبيراً.

وتعتبر حركة النهضة أيضاً حركة يقظة الوعي السياسي في المجتمعات الأوروبية، ومطالبة الشعوب الأوروبية بحقوقها. وقد اتخذت هذه المطالب أشكالا متباينة، إلى أن وصلت إلى حد استخدام العنف الثوري المتمثل في قيام الثورة الفرنسية التي اجتاحت فرنسا وأوروبا في أواخر القرن الثامن عشر. ومن سمّات النهضة الأوروبية أيضاً أنها كانت علمانية وجاءت بمفاهيم وآراء جديدة واعتمدت في نموها وانتشارها على المدن. فقد قام بها أفراد الطبقة الوسطى ومن مميزاتها أيضاً أن الفرد ظهر فيها متمتعاً بشخصية مستقلة؛ له حرية الرأي والتصرف. وأخيراً لم تظهر النهضة في جميع البلاد الأوروبية في وقت واحد، بل ظهرت في إيطاليا ومنها انتقلت إلى بلدان غرب أوروبا.

3 ـ النهضة الإيطالية:

شهد القرن الخامس عشر بزوغ فجر النهضة في إيطاليا. ففي الفترة ما

بين سنة 1340 وسنة 1540 قدمت المدن الإيطالية نتاجاً من الأدب والفن والبحث لم يشهده العالم منذ أمجاد أثينا القديمة. لقد بدأت النهضة في إيطاليا، إلا أنها لم تكن ظاهرة إيطالية فحسب، بل كانت تطوراً طبيعياً نابعاً من الحضارة الأوروبية. ولكن كان من الطبيعي أن يقوم بعث الآداب والفنون الأوروبية من جديد في بلاد كانت مهد حضارة عريقة، وفي بلاد ما تزال فيها مخلفات الماضي - من التماثيل والمباني وغيرها - تلمع بين أشجار الزيتون[1]. إضافة إلى ذلك فإن روح العلوم الإنسانية التي توارثها الناس من العصور القديمة لم يحدث ألبتة أن توقفت بشكل عام. وقد بدأت النهضة في شبه الجزيرة الإيطالية لعدة عوامل منها: تمتع إيطاليا بموقع جغرافي كبير الأهمية، والرخاء الاقتصادي في المدن الإيطالية خاصة في فينيسيا وجنوه. إضافة إلى أن تمتع إيطاليا بالسلام قد وفر للنهضة في إيطاليا الظروف الملائمة للنمو والازدهار. ومن السّمات التي تميزت بها الحياة السياسية في إيطاليا انقسام البلاد إلى دويلات أو ولايات سياسية وظهور حكومات مستنيرة احتد بينها التنافس على تشجيع الآداب والفنون. فقد اشتد التنافس بين المدن الإيطالية المختلفة على إنشاء المكتبات الغنية بالكتب والمخطوطات والصور، وتأسيس الأكاديميات أو المجامع العلمية وخاصة في فلورنسا وروما ونابولي وفينيسيا وميلانو. واشتملت هذه الأكاديميات أنماطاً مختلفة من الدراسات القديمة مثل الفلسفة الإغريقية والموسيقا والرسم.

وكانت الأكاديمية بمثابة جامعة غير رسمية. ففي فلورنسا أنشأ كوزمو دي مديشي COSIMO de' Medici أكاديمية أفلاطون. وكانت هذه أشهر الأكاديميات التي شهدتها إيطاليا. وفي روما تأسست في سنة 1460 أكاديمية روما التي أصبحت مقراً للدراسات التاريخية والآثار. كما شهدت نابولي

(1) فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ص ص 29 - 30، مخزوم، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي، ص 65، عبد القادر أحمد اليوسف، العصور الوسطى الأوروبية (بيروت منشورات المكتبة العصرية، 1967) ص ص 354 - 355.

تأسيس أكاديمية أخرى تحت رعاية الفونس الخامس حاكم نابولي. وقد تخصصت هذه الأكاديمية في دراسة الآداب. وفي فينيسيا أنشئت أكاديمية عرفت باسم الأكاديمية الجديدة.

وكان من الطبيعي أن يظفر الفن في مدينة روما ـ التي لها من مجدها الغابر وآثارها وحفرياتها وأبنيتها التاريخية ـ ما يجعلها مدينة فن عظيمة. وأصبحت روما في العصور الوسطى مقر البابوية وقبلة العالم المسيحي. وقام الباباوات بدور كبير في تشجيع الأدب والفن والحث على الإنتاج الفني. فقد اهتم الباب نيقولا الخامس (1447 ـ 1455) بمكتبة الفاتيكان واقتنى لها الكتب القديمة النادرة. وانتشر نفوذ البابا نيقولا الخامس في أنحاء العالم المسيحي واستخدم هذا النفوذ ـ ليس في البحث عن مرتبات لرجال الدين فحسب بل في البحث عن الكتب والمخطوطات. وقد «جمع من أطلال المكتبات البيزنطية ومن أحلك الأديرة ظلاماً في ألمانيا وبريطانيا ـ مخطوطات كتاب العالم القديم» التي علاها الغبار[1]. وفي كل يوم كان يأتي إلى مكتبة الفاتيكان مصنفات قيّمة. أما البابا يوليوس الثاني (1503 ـ 1513)، وهو أشهر هؤلاء الباباوات. فقد كان يميل إلى العظمة في الفنون كما في السياسة. ففي عهده وفي عهد خليفته ليو العاشر (1513 ـ 1521) تم تزيين قصر الفاتيكان، وبناء كنيسة القديس بطرس. وفي هذين الأثرين بدل رجال الفن أحسن ما عندهم من عبقرية وموهبة ونبوغ ومهارة.

كما اشتهر الإيطاليون عموماً بميلهم الطبيعي للحياة الفنية بكل أنماطها وصورها. وشغفوا بالموسيقا والرقص والأغاني والتصوير والنحت والعمارة والشعر، وما إلى ذلك من أشكال الآداب والفنون. وقد تقدمت الآداب والفنون بخطى واسعة حين كان لورانزو دي مديتشي[2] Lorenzo de' Medici، ـ حفيد

---

(1) إدوارد جيبون، اضمحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها، ترجمة محمد سليم سالم، جـ 3 (القاهرة، د. ت)، ص 336.

(2) لورانزو دي مديتشي (1449 ـ 1493): سياسي إيطالي من فلورنسا، كان يعرف =

كوزمو دي مديتشـي - حاكماً لفلورنسا (1449 ـ 1492)، إذ كانت إيطاليا تنعم بالسلام آمنة من الغزو الخارجي. وقد كانت أسرة مديتشي في فلورنسا تشتغل بالتجارة والمال والفن والسياسة. وكان لورانزو دي مديتشي عاشقاً للحياة وللجمال ولمجد الإنسان. وكان يقضي ساعات فراغه منسجماً ومبتهجاً في أكاديمية أفلاطون، أشهر الأكاديميات الإيطالية على الإطلاق. وتركز النشاط الفني والفكري بشكل خاص في فلورنسا التي عرفت بأنها عاصمة أوروبا في الفن والإبداع الفكري آنذاك. وكانت فلورنسا حقاً، أعظم مصدر للإشعاع الفكري والثقافي في أوروبا كلها، وكانت تذكر العالم بمجد أثينا الثقافي القديم، كما كانت فلورنسا من أكثر المدن الإيطالية ازدهاراً، ولا تقل من الناحية الاقتصادية عن فينسيا وتبزّها من حيث الثقافة ونشر الفنون. ومن أسباب قوة النهضة الإيطالية ونشاطها أن روادها وفنانيها لم يتقيدوا كثيراً بالتخصص الضيق، فعلى سبيل المثال فإن فن العمارة الإيطالية لم يكن متقيداً بالنظريات أو تقليداً أعمى للنماذج المعمارية القديمة. وقد اكتسبت العمارة الفلورنسية الفخمة شهرة سريعة في إيطاليا وفي أوروبا على حدّ سواء.

وقد ظهر في فلورنسا نقاشون ونحاتون كانوا ينتمون في الوقت ذاته إلى فئة الأطباء والصيادلة، وكانت لديهم معرفة واسعة بالتجارة والعلم والحرف والفنون. وكان من الأمور العادية في أثناء عصر النهضة الإيطالية أن يتحول الناس من حرفة النحت إلى حرفة النقش، ومن النقش إلى العمارة أو من هذا وذاك إلى العلوم الطبيعية أو الأدب أو الفلسفة[1]. وكان ميخائيل انجلو[2]

= بلورانزو الفاخر. واشتهر بأنه راعي النهضة الفنية في فلورنسا، وكان شاعراً يحب الشعر ويجمع من حوله الشعراء والفنانين والفلاسفة. وقد بلغت فلورنسا في عهده قمة الشهرة والمجد خاصة في مجال الأدب والفن.

(1) Peter and Linda Murray, **The Art of The Renaissance**, PP. 227- 278; John R. Hale, **Renaissance** (London, 1966).

(2) ميخائيل (أو ميكال) أنجلو (1475 ـ 1564) نحات ورسام ومهندس ومعمار إيطالي، =

Michel Anglo. وليوناردو دافنشي[1] Leonard davince دائماً مضرب المثل على هذا التنوع في المواهب. وكانت من أولى مظاهر النهضة بعث الدراسات الإغريقية واللاتينية وكان الإيطاليون ينظرون إلى اللغة اللاتينية على أنها لغة الحضارة الرومانية. وقد اشتهر في هذا المجال فرانسيسكو بترارك F.Petrarca (1304 ـ 1374) وهو عالم وشاعر إيطالي يُعد أحد أبرز رواد عصر النهضة الأوروبية وكان بترارك يعد اللغة اللاتينية لغة الآداب الرفيعة. وبترارك في مفهوم العصور الحديثة، هو الشاعر الإيطالي الذي تغنى بالحبيبة «لورا» Laura وبالحب. إلاّ أن مؤلفاته التي كتبت باللغة اللاتينية فـي الفلسفة والشعر والبلاغة، هي التي بنت شهرته الحقيقية. وفيما بعد أصبح الأدب بترارکياً، وأصبح الحب النقي لامرأة وحيدة مثالية قاعدة تحتذى على نمط لورا بترارك.

= يعتبر أحد أكبر الفنانين في جميع العصور. ومن أبرز منجزاته الفنية: العذراء حاملة المسيح الذي يعرف أيضاً باسم تمثال «الرحمة»، وتمثال داوود وتمثال موسى ونقوش مدافن أسرة مديتشي. ويعد تمثال موسى من أعظم الأعمال في عالم النحت. للمزيد من التفاصيل راجع:

Peter and Linda Murray, **The Art of The Renaissance**, pp. 267 - 277.

(1) ليوناردو دافنشي (1452 ـ 1519) رسام ونحات وموسيقي ومهندس إيطالي، يعد أحد أعظم العباقرة في جميع العصور أشهر لوحاته الفنية: لوحة الجيوكوندا أو الموناليزا (أي السيدة ليزا)، وهي صورة النبيلة الفلورنسية موناليزا، زوجة فرنسيسكو دل جيوكندا وقد رسمها في حوالي أربع سنوات بدأها في سنة 1503، وتعد هذه اللوحة أروع صورة رُسمت على الإطلاق. وقد جاءت معجزة فنية بكل المعايير والحق أنها آية فريدة من نوعها من آيات الفن الرفيع. وتوجد هذه اللوحة في متحف اللوفر في باريس. ومن بين أعمال ليوناردو الفنية الأخرى لوحة «العشاء الأخير» التي أظهر فيها الهدوء والاتزان والصفاء الرائع، وقد عانت هذه اللوحة من التآكل بسبب كثرة عمليات الترميم، ومن لوحاته الأخرى لوحة «العذراء بين الصخور» التي أبرز فيها أهمية النور والظل، ولوحة «العذراء والقديسة آن»، ولوحة «العذراء والمسيح الطفل». لمزيد من التفاصيل راجع ثروت عكاشة ليوناردو دافنشي (1452 ـ 1519) **مجلة عالم الفكر** 16 ـ 2 (يوليو ـ سبتمبر، 1985) ص ص 147 ـ 184.

Peter and Linda Murray, **The Art of The Renaissance**, pp. 227 - 246.

وكان الباحثون يدرسون القوميات القديمة ويصفون بلادهم بحب وهوى. وكانت عاطفة الفن والبحث عن الجمال في الأدب الإيطالي، تفوق كل شيء. وكما تفوقت إيطاليا في الفن ـ تفوقت في الأدب. وصار الشغف بالأدب القديم عاماً في القرن الخامس عشر، ومن إيطاليا انتشر الأدب اللاتيني والإغريقي إلى فرنسا وبريطانيا وإلمانيا وهولندا. وقد ساعد اختراع الطباعة في منتصف القرن على هذا الانتشار. وكانت السّمة الأساسية للنهضة الأدبية الإيطالية تكمن في الابتعاد عن الأفق المدرسي الديني الذي كان سائداً في العصور الوسطى. وتتّسم المدرسة الكبيرة بين الناشرين والمؤرخين في إيطاليا بشعور الاستمرارية التاريخية. وهي مدرسة ترجع إلى الماضي وتتطلع إلى المستقبل في آن واحد. وقد بزّ الأدباء الإيطاليون غيرهم من أدباء الشعوب الأخرى، وتفوقوا عليهم في مجال التعبير عن عاطفة الفن، والبحث عن الجمال كما سبق القول. وفي أثناء هذه النهضة الرائدة ظهر المجال للنقد التاريخي العلمي ودراسة المخطوطات والفنون والآداب. وبالنظر إلى ما رافق النهضة من حركة علمية أصيلة اعتمدت البحث العلمي والتفكير المنطقي لم يعد بإمكان الناس قبول «علم» التاريخ القائم على جمع الروايات وسردها. واعتمدت دراسة التاريخ في عصر النهضة على البحث والمناقشة والتحليل ورفض ما لا يقره العقل والمنطق مهما كان مصدره. وكان لورانزو فالا L. Valla الإيطالي أشهر رجال هذه المدرسة الجديدة في التاريخ. وقد وضع هذا الباحث الناقد بحثاً عمّا يسمى بـ «هبة قسطنطين» وهي وثيقة يعتقد أنها ترقى إلى القرن الثاني أو الثالث الميلادي كثيراً ما استند إليها الباباوات في العصور الوسطى في صراعهم مع الأباطرة بشأن حقهم في السلطة الزمنية. وقد توصل فالا في بحثه هذا إلى أن الوثيقة كانت مزورة. كما تصدى أيضاً لنصوص أخرى تتعلق بتاريخ الكنيسة والمسيحية فقام بنقدها ومناقشتها. وقد أعجب البابا نيقولا الخامس بالبحث وعيّن فالا في مركز رفيع تقديراً لعلمه ولما توصل إليه من منهج جديد في البحث التاريخي. وكان هذا التعيين دليلاً

على أن البابوية أصبحت نصيراً لحركة الدراسات الإنسانية. وفي فلورنسا تكونت مدرسة تاريخية كان من أهم أعلامها ميكافللي كما سيأتي ذكره.

وقد رافقت حركة بعث أو إحياء التراث القديم ظهور نظرة جديدة عرفت بالحركة الإنسانية. وتحرك علماء عصر النهضة من منطلق جديد يستهدف دراسة الإنسان لذاته بصرف النظر عن كل ما يحيط به من مسلمات وعقائد وأفكار. وقد ركزت هذه الحركة على دراسة الثقافة القديمة التي كانت تنضح بالوثنية من كل جانب، فانتشرت الوثنية في الأفكار والأخلاق. ورأى فيها الكثير من الغربيين صورة إنسان الفطرة والطبيعة واعتبروا دراسة القدماء كفيلة وحدها بتكوين الإنسان بمعنى الكلمة، ولهذا سُميت هذه النزعة بالإنسانية أي المذهب الإنساني، وسميت الآداب القديمة ودراستها بالإنسانيات. وقد كان من آثار المذهب الإنساني العمل على سلخ الفلسفة عن الدين، أو في كلمات أخرى، العمل على إقامة الفلسفة خصماً للدين. وشُنت حملة على الفلسفة المدرسية بالتهكم على لغتها وبحوثها وطريقة استدلالها، وعلى العصور الوسطى بجميع مظاهرها، ووُصفت بالجهل والغباء والبربرية. وكان ما هو أخطر من ذلك: تسرب المذهب الإنساني إلى المسيحية ذاتها، وأخذ يعمل على تقويضها من الداخل. فالبروتستانتية كانت في بداية الأمر «احتجاجاً على صكوك الغفران» ودعوة إصلاح في الإدارة الكنسية والعبادة. وأياً كان الأمر فإن خصائص عصر النهضة هي ذاتها خصائص العصر الحديث. ويمكن تلخيص هذه الخصائص في نقطتين: الفردية العنيفة في الأدب والدين والسياسة، والعناية الفائقة بالعلم وتطبيقاته العملية التي تهدف إلى توسيع سيطرة الإنسان على الطبيعة والزيادة في رخائه. وسيكون لكل هذا صدى واضح وقوي في الفلسفة فقد استقلت الفلسفة، فيما بعد، عن الدين، وظهرت فلسفة إلحادية تشيد بالعلم[1].

---

(1) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة (القاهرة: دار المعارف، ط 6، 1979) ص ص 5 ـ 9.

وما من شك في أن عصر النهضة عصر جديد، ولكن فيه شيئاً غير قليل من القديم، فيه أتباع لأفلاطون، وفيه فلاسفة ينشرون الإلحاد تحت ستار دراسة ابن رشد وأرسطو، وعلماء يحاولون فهم أسرار الطبيعة بالتنجيم والسحر، وآخرون يضعون أسس العلم الحديث في الفيزياء والفلك والرياضيات، ونقاد يثيرون الشك حول أصول الأخلاق ومبادىء المعرفة، وفلاسفة تضطرب في عقولهم كل هذه النزعات فيضعون مذاهب غامضة مشوشة[1].

أما النهضة الفنية وتطور الفنون، خاصة فن التصوير في إيطاليا فيمكن دراستها من خلال دراسة إنتاج بعض فناني عصر النهضة مثل ميخائيل (ميكال) انجلو وليوناردو دافنشي ورفائيل وتيسيان (تشيان) TiTian (1477 ـ 1576) وغيرهم، فقد برع أنجلو (1475 ـ 1564) في التصوير والنحت والهندسة والشعر. فضلاً عن كونه رساماً كبيراً. ولم يشتهر انجلو بتماثيله ورسومه على الجدران فحسب بل عرف بتصميم التحصينات الحربية. وقد ألف أنجلو، بعد أن جاوز السبعين من عمره، مجموعة من القصائد الشعرية تمت صياغتها في أسلوب عاطفي رفيع. ومن أشهر تماثيل أنجلو تمثال «العذراء حاملة جسد المسيح فوق ركبتيها». ويعرف هذا التمثال بتمثال الرحمة (أو الشفقة)، وهو يمثل جسد المسيح الجريح بالحجم الطبيعي ملقى على حجر مريم العذراء وصورة الأم المستسلمة لإرادة الله. ويوجد هذا التمثال الآن في كنيسة القديس بطرس بروما، ونلاحظ فيه الجهد في التعبير عن العاطفة الدينية المسيحية. وقد أجمع الخبراء على أن هذا التمثال تحفة فنية رائعة. ويعد أعظم ما أنجزه أنجلو أثناء إقامته في روما. وهو أحد الآيات الفنية التي تفتخر بها كنيسة القديس بطرس.

وقد تأثر أنجلو بالمدرسة الطبيعية، إلا أنه تلقى من ناحية أخرى

---

(1) المرجع السابق، ص 8.

مؤثرات المدارس الإغريقية والفلسفة اليونانية ونظرتها للإنسان. وأبرز في أعماله الفنية القوة والعظمة والجلال وإعطاء الأشخاص تعابير جمالية مثالية وفلسفية أحياناً. وخير مثال على ذلك تمثال داوود وموسى. ويُعد تمثال داوود (معهد الفنون الجميلة في فلورنسا) من أهم الروائع الفنية التي أنجزها أنجلو. فهو نموذج حي لأسلوب أنجلو في فنّ النحت الذي يتّسم بالقوة والجلال. أما تمثال موسى (يوجد الآن في روما) فيعد من أعظم التماثيل التي نحتها أنجلو بيده من البداية إلى النهاية. وقد أفاضت كتب الفن في وصف هذا التمثال، واتخذه النقاد، ـ إضافة إلى تمثال داوود وتمثال الرحمة ـ عنواناً على عبقرية أنجلو ونموذجاً أعلى لأسلوبه الفني في عصر النهضة. ونتيجة لذلك حصل أنجلو على مجد لا يبلى مع الزمن.

وبتكليف من البابا يوليوس الثاني (1443 ـ 1513)، الذي شغل البابوية من سنة 1503 إلى 1513، شرع أنجلو في 10 مارس 1508 في تصوير رسومات سقف محراب السستين The Sistine Chapel في كنيسة القديس بطرس بالفاتيكان. وقد بُني هذا المحراب في سنة 1473، وبناه معماري من فلورنسا للبابا سكستوس الرابع ولهذا عرف باسم السكستين أو السستين. وقد بدأ أنجلو في تصوير رسومات القبة في 10 مايو 1508 وانتهى منه في اكتوبر 1512. وبقي أنجلو أربع سنوات ونصف يعمل منفرداً دون أن يطلع على عمله أحد. وأصيب بكثير من الأوجاع لبقائه مستلقياً على نصب خشبية يرسم السقف الذي يُعد بحق من مفاخر الفن الإيطالي. وقد قسم أنجلو السقف إلى ثلاثة أقسام، كل قسم منها يتجزأ إلى ثلاثة أجزاء، يشتمل القسم الأول على خلق الدنيا في ثلاثة أجزاء تمثل الخالق يفصل بين النور والظلام، والله يخلق النجوم والكواكب، والله وهو يبارك الأرض على التوالي. ويحتوي القسم الثاني على قصة الخطيئة وتمثل خلق آدم وخلق حواء والخطيئة على التوالي. أما القسم الثالث فيحتوي على قصة الطوفان وتمثل

هبة نوح والطوفان وسر نوح على التوالي. وكل هذه المواضيع مستوحاة من قصص العهد القديم (التوراة).

وقد أحيطت هذه الرسوم الكبيرة بإطار يحوي صور الأنبياء والقديسين وباباوات روما وبإيجاز فإن رسومات سقف محراب السستين قد احتوت على قصة الخلق وسقوط آدم وحواء وقصة الطوفان وقصة المسيح حتى يوم القيامة. وفي سنة 1534 دعا البابا بول الثالث Paul III (1534 ـ 1549) أنجلو إلى روما ليرسم صورة يوم الحساب والحكم الأخير، واستمر انجلو في رسوماته على جدران محراب السستين بصورة غير منتظمة، ولم ينته منه إلاّ تماماً في ديسمبر سنة 1541. وبذلك يكون العمل في نقوش السستين قد استغرق حوالى 33 سنة متقطعة.

وقضى أنجلو حياة مريرة أليمة. فقد اتّسمت علاقاته مع الآخرين الباباوات وتلاميذه المعجبين به، بكثير من الحسد والنزاع والمؤامرات. ومرت به ظروف كان يشعر فيها باليأس والخيبة والإحباط. وفي أحيان أخرى كان يشعر بالحماس والشجاعة فيضع الخطط الكبيرة والمشاريع الضخمة لدرجة تفوق قوة البشر. وكثيراً ما كان أنجلو يتألم حينما يرى التباين بين ما حلم به وما حققه. فهو كان ينظر إلى الكمال دائماً. وقد كان محباً للوحدة والتأمل، لا يأنس كثيراً إلى الناس. فعبقريته كانت عبقرية فنان يحب العزلة ويكره البشر وينفـرُ من المجتمع.

أما ليوناردو دافنشي (1452 ـ 1519) فكان حقاً رائد الأسلوب الجديد في فن التصوير في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر. ولد دافنشي في مدينة فنشي، التي تقع بين بيزا وفلورنسا، في سنة 1452. وكان هذا العبقري الكبير واحداً من أقوى المعبرين في النصف الثاني من عصر النهضة، وهو أكثر عصور التصوير الإيطالية ازدهاراً. جعل ليوناردو من الضوء أحد العناصر الهامة في لوحاته الفنية ومع أنه كان مصوراً كبيراً،

فلم يكن أقل قدرة منه نحاتاً ومهندساً وميكانيكياً، ومخترعاً، وعالماً وموسيقياً. فهو، إذاً، لم يكن مجرد رسَّام لوحتي العشاء الأخير والموناليزا. وقد برع ليوناردو في التصوير الذي بلغ قمة الإبداع في رسمه للوحة العشاء الأخير The Last Supper الشهيرة التي أظهر فيها إدراكاً عميقاً للنفس البشرية، وقدرة فائقة في تصوير مشاعرها وأحساسيها. وقد رسم ليوناردو لوحة العشاء الأخير ـ بطلب من لودوفيكو سفورزا إل مورو ludovico il Moro كبير رجال الدين وحاكم ميلانو ـ على جدار قاعة الطعام الكبرى في أكبر ديْر في مدينة ميلانو، وهو ديْر القديسة ماريّا ديلا جرازيا Santa Maria della Grazia. وقد طلب لودوفيكو أن تكون هذه اللوحة عن المسيح في مشهد العشاء الأخير. وهذا المشهد من المشاهد التي يهتم بها المسيحيون اهتماماً بالغاً. ووَرَدَت تفصيلاته في الإنجيل. ويمثل مشهد العشاء الأخير المسيح مع أنصاره وحوارييه في آخر طعام عشاء تناولوه سوِّياً. وفي هذه الليلية قال المسيح قالته المشهورة لأنصاره: «أشعر أنّ من بينكم شخصاً سيخونني، ويعمل على تسليمي إلى اليهود!» وكان يقصد به يهوذا الإسخريوطي. وكانت هذه المائدة تضم أنصار المسيح من الحواريِّين وكان من بينهم يهوذا الإسخريوطي الذي خان المسيح فيما بعد وسلمه ووشى به إلى اليهود، الذين عقدوا محكمة صورية فيما بعد وأصدروا حكمهم «بصلب المسيح». وقد ظل ليوناردو ثلاث سنوات (1495 ـ 1498) يرسم صورة العشاء الأخير. وجاء موضوع الصورة جليلاً وفاخراً حقاً، وهي، لا ريب، أعظم صورة أخرجها فن عصر النهضة حتى ذلك الوقت.

ولم يكن ليوناردو أول أو آخر من رسم هذا المشهد الخالد المثير الذي يسميه المسيحيون بالعشاء الأخير. فقد رسم هذا المشهد عدد كبير آخر من الرسامين العالميين من بينهم مثلاً دييرك بوتا Dieric Bouta، وتوجد اللوحة في دير القديس بيير في لوفان Leuven (بلجيكا)، وجستس جنت Jsutus Ghent (توجد اللوحة في متحف برلين)، والرسام الإيطالي لوكاسيجنوريللي

(متحف كورتونا ـ إيطاليا) إلاّ أن اللوحة التي رسمها Luca Signorelli ليـوناردو هي أشهر وأروع هذه اللوحات بالرغم من الأضرار التي لحقت بها. فقد اهتم ليوناردو اهتماماً كبيراً ودقيقاً بإظهار ما تعكسه ملامح وجوه شخصيات اللوحة من مشاعر وانفعالات نفسية؛ خاصة حينما قال لهم المسيح: «أشعر أن من بينكم شخصاً سيخونني، ويعمل على تسليمي إلى اليهود». لقد رسم ليوناردو وبدقة مذهلة الانفعالات التي ارتسمت على وجوه أنصار المسيح من الحواريين. وكانت ملامح المسيح تعبر تعبيراً صادقاً عن الألم والتألم والحزن العميق لوجود شخص خائن بين أنصاره وحوارييه الذين كانوا يشاركونه الطعام في مائدة العشاء الأخيرة. ففي هذه اللوحة تجلت براعة ليوناردو في النفاذ إلى نفوس تلاميذ المسيح، والتعبير عن توتر اللحظة التي أعلن فيها أن أحدهم على وشك خيانته والوشاية به. وقد كانت دراسة ليوناردو لعلم النفس وحساسيته المرهفة وعمق فهمه للنفوس البشرية ودقة ملاحظته من الأسباب التي جعلت هذه اللوحة أعظم لوحة رُسمت لذلك المشهد المثير[1]. وتعد لوحة العشاء الأخير مع لوحة «عذارء محراب السستين» لرافائيل أكثر اللوحات شعبية في الفن الإيطالي كله.

أما في لوحة الموناليزا (الجيوكندا) فقد أبرز ليوناردو تعبيرات غامضة على تلك المرأة الفلورنسية ذات الجمال الهادىء الحزين. ووضع كل عبقريته وفنه في تصوير مشاعر تلك المرأة وعواطفها المكبوتة[2]. وقد قضى ليوناردو في العمل فترات متقطعة من سنة 1503 إلى 1506 رسم فيها صورة الموناليزا: أي السيدة اليزابيث الزوجة الثالثة لفرنشيسكو دل جوكندا واستدعى ليوناردو صاحبة الصورة إلى مرسمه مراراً خلال هذه السنوات.

(1) محمد كامل حسن المحامي، ليوناردو دافنشي سلسلة عباقرة خالدون (بيروت: المكتب العالمي للطباعة والنشر، 1975م)، ص ص 92 ـ 96.

(2) نعنعي، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة، ص 41.

Peter and Linda Murray, **The Art of The Renaissance**, pp. 239 - 243.



الموناليزا

ليوناردو دافنشي (1452 ـ 1519)

متحف اللوفر ـ باريس

في هذه اللوحة امتزج فن التصوير بالفلسفة

وفي هذه اللوحة امتزج فن التصوير بالفلسفة، وأحاط ليوناردو الصورة بمنظر خيالي خلاب من الأشجار والمياه، والجبال والسماء، ويكسوها أثواباً من المخمل والساتان. وتبدو ثيابها في غاية البساطة وأميل ما تكون إلى التقشف. كما نلاحظ في الصورة بوضوح الأيدي الناعمة والأنامل الرهيفة غير المثقلة بالخواتم. وأكثر ما يدهش المرء حين يتطلع إلى صورة الموناليزا هو تخيّله «كأنها تنبض بالحياة، فنظراتها إلينا فيها عمق المفكر الذي يطوي مكنون سرّه في صدره»[1]. وفي هذه اللوحة سحر غامض لم يستطع النقاد حتى الآن معرفته. إضافة إلى ذلك فإن براعة التصوير بلغت حدّ الإعجاز. وربما كانت لوحة الموناليزا أشهر لوحة فنية في تاريخ فن الرسم. وتعد هذه اللوحة أثراً فنياً خالداً نالت شهرة واسعة النطاق. «وصورتا العشاء الأخير والموناليزا أشهر الصور على الإطلاق في العالم كله» على حد قول ول ديورانت[2].

ومن لوحات ليوناردو دافنشي الفنية الأخرى صورة «عذراء الصخور أو العذراء بين الصخور» (متحف اللوفر ـ باريس) وتوجد نسخة أخرى من هذه الصورة في المتحف الأهلي بلندن. ونلاحظ في هذه الصورة وجه الأمومة الرقيق الذي استعمله ليوناردو مرات عديدة فيما رسمه من الصور بعد ذلك. وتعد هذه الصورة من أروع صور ليوناردو ولا تبزّها إلاّ صورتا العشاء الأخير والموناليزا. ومن الصور الأخرى لوحة «العذراء والمسيح الطفل والقديسة آن» (متحف اللوفر). وفي هذه اللوحة يظهر المسيح وهو طفل يداعب في

---

(1) ثروت عكاشة، المرجع السابق، ص 174. للمزيد من التفاصيل عن ليوناردو دافنشي: حياته ولوحاته الفنية راجع ول ديورانت، **قصة الحضارة جـ 19 النهضة** ترجمة محمد بدران (القاهرة: جامعة الدول العربية، د. ت) ص ص 52 ـ 105، لويس عوض، **ثورة الفكر في عصر النهضة الأوروبية** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1987) ص ص 182 ـ 200.

(2) ول ديورانت، **قصة الحضارة جـ 19**، ص 61.

رفق حملاً صغيراً، بينما تحنو عليه أمه مريم العذراء وعلى الاثنين تحنو القديسة آن. وهناك أيضاً لوحة «العذراء والطفل والقديسة آن والطفل يوحنا» (مجمع الفنون الملكي لندن)، ولوحة «العذراء» المحفوظة في متحف ميونيخ بألمانيا. وكان آخر رسم أتمـه ليوناردو قبل انتقالـه نهائياً، في سنة 1517، إلى فرنسا هو لوحة «القديس يوحنا» وتوجد في متحف اللوفر.

وكان ليوناردو أول فنان من فناني عصر النهضة يقبل على تصوير امرأة عارية يرمز بها للإخصاب. فبين سنتي 1504 و 1506 رسم ليوناردو حوالي ثلاث صور لليدا مع طائر البجع. والأسباب التي دفعته إلى رسمها غامضة. فالمرأة لم تكن تثير عاطفته كما أنه لم يعرف الحب ولم يتذوقه. ولعل حرمانه من هذه الرغبة كان الحافز على فضوله لمعرفة أسرار ظاهرة الإخصاب والتناسل.

وما زالت أغلب أعمال ليوناردو الفنية، خاصة الرسوم موزعة في متاحف ميلانو وفلورنسا ولندن ومتحف اللوفر بباريس. وإضافة إلى كونه رساماً خارقاً كان ليوناردو مثالاً، وعالماً رياضياً. فقد حاول اختراع الطائرة وصمم آلات الحرب والسلم. كما كان موسيقياً وخبيراً بعلم التشريح وملماً بشؤون الطبيعة. وقد وضع أحسن كتاب في التشريح ظهر حتى زمانه. أما رسالته عن فن الرسم فقد جُمعت من المذكرات والملاحظات التي دوّنها، ولم تنشر إلاّ في سنة 1651. كما ادخل ليوناردو تحسينات كثيرة على أحياء وطرق ميلانو، وإليه يرجع الفضل في تزيين عدد غير قليل من ميادين تلك المدينة بالتماثيل. كما كلفه الباب ليوا العاشر بمهمة استصلاح أراضي المستنقعات جنوبـي روما. وقد مات ليوناردو سنة 1519 في فرنسا وبموته انتهت قصة عبقرية نادرة يفخر بها تاريخ الفن العالمي، بل تفخر بها البشرية.

أما رافائيل Raphael (1483 ـ 1520) فهو رسام ومهندس معمار إيطالي ويُعد أحد أبرز رسامي عصر النهضة وأحد أعظم الفنانين العالميين في

مختلف العصور ويشغل مكاناً ممتازاً في تاريخ الفن. وتشير اللوحات الجدارية في حجرات قصر الفاتيكان الكبيرة إلى عظمة إبداعه، ومن بين هذه اللوحات «مدرسية أثينا» The School of Athens التي أوضح فيها خلاصة تاريخ الفلسفة، ولوحة «السّر المقدس» التي لخص فيها تاريخ الكنيسة. وموضوع اللوحة الأولى «مدرسة أثينا» هو تمجيد «العقل» والبحث عن الحقيقة من خلال أكبر فيلسوفين في العالم القديم، وهما أفلاطون وأرسطو. وتشتمل هذه اللوحة على نحو خمسين صورة لخص فيها رافائيل قروناً غنية بالتفكير الأغريقي جمعها كلها في لحظة خالدة. ومن ناحية أخرى، تمثل هذه اللوحة الاتحاد بين الثقافتين الإغريقية والرومانية القديمة من جهة، والدين المسيحي من جهة أخرى. ويُعد هذا العمل الفني تحية الفن للحركة الإنسانية وحركة إحياء العلوم والآداب والفنون الإغريقية والرومانية التي انتشرت في أوروبا في عصر النهضة(1).

وقد كان رافائيل بارعاً أيضاً في رسم الشخصيات، واشتهر بصوره العديدة الرائعة للسيدة العذراء. ومن أعماله الفنية في هذا الصدد ـ لوحة «تتويج العذراء» (متحف الفاتيكان بروما) وتنسب هذه اللوحة عادة إلى سنة 1503 وفيها يقف الرسل يتطلعون إلى أعلى حيث يقف المسيح فوق السحب ويضع تاجاً على رأس مريم. وتُعد هذه اللوحة من أعظم أعمال رافائيل الفنية. وقد تأثر رافائيل كثيراً بأعمال ليوناردو وأنجلو الفنية، إلا أنه اختلف عنهما إذ لم يكن واقعياً يرسم أعماله كما هي في الطبيعة، بل كان يبدع فيها وفقاً للفكرة التي كونها في ذهنه. ويعد رافائيل بمثابة نموذج أعلى للفنان الذي تطور درجة درجة. فقد كان يمثل الدراسة المنهجية التي ترقى بصاحبها إلى درجة الكمال. في حين كان ليوناردو يمثل الفطرة العبقرية، فليس من اليسير مثلاً أن نميز بين رسوم ليوناردو في شبابه وشيخوخته(2).

---

(1) لويس عوض، المرجع السابق ص 203.

(2) ول ديورانت، قصة الحضارة جـ 20، ص ص 163 ـ 183.

لقد تعلم رافائيل من أنجلو القوة والجلال، وتعلم من ليوناردو ذلك الأسلوب الغائم الذي اشتهر في الموناليزا واشتهرت به الموناليزا، وهو نشر طبقة خفيفة من الضباب الشفاف على سطح الصورة. وليست الصور التي رسمها رافائيل كثيرة العدد إلا أنها جميعاً ترقى إلى أعلى مستوى في الفن. فقد ارتقى رفائيل بالتصوير الملون في هذه الفترة إلى مستوى لم يصل إليه أحد غيره فيما بعد إلاّ تيشيان. وكثيراً ما يتحدث الناس اليوم عن ليوناردو وعن أنجلو لأن حياتهما كانت عاصفة مليئة بغرائب الأمور، ويتحدثون قليلاً عن رفائيل لأن حياته كانت هادئة من بدايتها إلى نهايتها ولم يكن فيها شيء فاجع سوى موته المبكر في 6 أبريـل سنة 1520 في السابعة والثلاثين من العمر. على أثر حمى شديدة داهمته ولم تمهله طويلاً. وكان هؤلاء هم أقطاب الفن الثلاثة في عصر النهضة: ليوناردو وأنجلو ورافائيل. وربما كان رافائيل أكثر الثلاثة انضباطاً وصفاء، ولكن أنجلو كان أكثرهم قوة وشموخاً، في حين كان ليوناردو أشدهم حيوية وأقربهم إلى الطبيعة البكر[1]. لقد أبدع رافائيل مجموعة من الصور الجميلة أكثر مما أبدع ليوناردو من رسوم، وكان أنجلو أعظم من ليوناردو في النحت، كما كان مكيافللي وجوتشيارديني أعمق منه تفكيراً، ومع ذلك ليس في صور رافائيل وأنجلو ما يرقى إلى مستوى صورة العشاء الأخير أو الموناليزا لليوناردو، وليس بين المصورين من بلغ مستوى ليوناردو في التصوير الدقيق للمشاعر والأفكار، والحنان الوجداني، وليس في الصور كلها صورة تفوق صورة العذراء والمسيح الطفل والقديسة آن، وليس في فلسفة النهضة ما يبـز إدراك ليوناردو لماهية القانون الطبيعي.

أما تيشيان فهو من أشهر فناني فينيسيا. وإذا كان فنانو روما وفلورنسا يتحسسون كثيراً بجمال الشكل فإن فناني فينيسيا يتأثرون بتلاعب النور وانسجام الألوان، ولهذا السبب فهم مصورون وملونون في آن واحد.

(1) لويس عوض، المرجع السابع، ص 208.

ودفعهم ميلهم للألوان إلى الاهتمام بالمناظر. ويُعد تيشيان من أشد الفنانين تمثيلاً لعصره وأكبر مصور ملون في جميع العصور. في سنة 1545 جاء تيشيان إلى روما بدعوة من البابا بول الثالث. كما قام بزيارة فلورنسا وأوغسبورج ثم عاد إلى فينيسيا. وبقي يعمل بها حتى وفاته. وكان تيشيان عبقرية خصبة حقاً، تطرق إلى تصوير جميع الأنواع ومختلف الموضوعات، وأعماله الفنية متنوعة وكثيرة جداً. وقد اهتم بتصوير المناظر الطبيعية والأشخاص، وكان مصوراً لكبار الشخصيات في عصره من أباطرة وأمراء وباباوات. وكان تيشيان وثنياً صريحاً، يتأمل بابتهاج بناء جسم المرأة طوال حياته الفنية. إلا أنه في الوقت ذاته كان مصوراً مسيحياً استوحى من الإنجيل مناظره. ولم يمنح مصور مثله ما منح وجه العذراء من جمال وحنان.

صور تيشيان في سنة 1518 لكنيسة الرهبان (فينيسيا) أعظم صورة على الإطلاق وهي صورة «صعود العذراء»، وما تزال رؤية هذه الصورة من اللحظات المثيرة والهامة في حياة أي إنسان ذي إحساس رقيق. ففي وسط اللوحة رسمت صورة العذراء قوية كاملة ترفعها خلال السحب هالة مقلوبة من صغار الملائكة المجنحين. وفوق صورة العذراء حاول أن يصور الله، إلاّ أنه لم يرسم إلاّ ثوباً، ولحية، وشعراً تنفشه الرياح وتحت هذا صوّر الرسل. ومن لوحاته الفنية الأخرى الشهيرة صورة «عبادة فينوس» (فلورنسا) وتكشف هذه الصورة عن الإحساس بجمال الصورة ولا تفقد روعتها قط فهي آية فنية حقاً. وفي حوالي سنة 1538 رسم تيشيان صورة «فينوس أربينو» التي تعد من أعظم الصور العارية، وهي تقليد لصورة فينوس النائمة لأربينو. ومن أعماله الفنية الأخرى صورة «البابا بول الثالث» (روما)، وصورة الإمبراطور شارل الخامس» (ميونيخ).

كما صور تيشيان في سلسلة طويلة من الصور الدينية (1522 ـ 1570) فكرته الواضحة الرائعة عن العقيدة المسيحية وقصة الخلق من آدم إلى المسيح. وخلد في صور قوية حياة الرسل والقديسين. وأحسن هذه الصور

هي صورة «استشهاد القديس لورانس» (1558) وتوجد في متحف جزويتي Gesuiti في فينيسيا، وصورة العشاء الأخير (1564)، وهي صورة في غاية الإتقان عدا صورة المسيح التي عجز حتى ليوناردو عن إتقانها في مثل هذه الصورة. كما صور تيشيان دفن المسيح في صورتين إحداهما في سنة 1529 (متحف اللوفر)، والأخرى في سنة 1559 (متحف برادو ـ مدريد)، وأخيراً نلاحظ أن كل ما في فن تيشيان جمال وبهجة باستثناء عدد قليل من صور الشهداء والمسيح المصلوب ودفن المسيح. ومع ذلك فإنه لم يصل في عمق النظرة النافذة ولا في الشعور إلى مثل ما وصل إليه ليوناردو أو أنجلو. ولا نلاحظ في لوحاته الفنية الهيجان العميق المؤلم الذي نلاحظه في أعمال أنجلو الفنية. وقد مات تيشيان في 26 أغسطس 1576 وكان موته خاتمة حياة عظيمة وعصر عجيب(1).

وقد امتاز فن التصوير عند الإيطاليين، عموماً، بالإبداع والتحرر من قيود العرف والدين. وكانت موضوعات هذا الفن تتمثل في جسد الإنسان وجمال الطبيعة، والتعبير عن المشاعر والانفعالات والغرائز الكامنة في الحب واللذة والألم. وتحرر بعض فناني عصر النهضة من القيود القروسطية، فصوروا الجسد عارياً، جميلاً وقوياً. ويظهر في هذا التحرر بوضوح تأثير المفكرين الإنسانيين الذين دعوا لدراسة الإنسان لذاته بمعزل عن الاعتبارات الدينية والاجتماعية. وكان هؤلاء الفنانون فرديين يريدون قبل كل شيء أن يعبروا عن عواطفهم الشخصية وأخذوا يضعون تواقيعهم على أعمالهم الفنية. والموضوع الأساسي، في هذا الفن كما ذكرنا، هو الإنسان. فقد سادت فكرة البطولة الاغريقية، فظهر المسيح بطلاً ظافراً، وبدت مريم العذراء ظافرة تحيط بها الفتيات الجميلات العاريات وهذا الفن إنساني بسيادة العقل البشري والانسجام في الإبداع.

(1) لمزيد من التفاصيل راجع نور الدين حاطوم، تاريخ عصر النهضة الأوروبية (بيروت: دار الفكر الحديث، 1968)، ص ص 108 ـ 109، ول ديورانت، قصة الحضارة جـ 19، ص ص 243 ـ 250، قصة الحضارة جـ 21، ص ص 245 ـ 256.

كما شهد عصر النهضة اهتماماً كبيراً بالمحافظة على الآثار الرومانية، وتقديراً كبيراً لقيمتـه. أما فن العمارة الإيطالية فلم يكن متقيداً بالنظريات القديمة أو تقليداً للنماذج القديمة، فقد تشكلت قوالب الماضي بحيث تنسجم مع طرق الحياة الحديثة. وظهرت أبرز فنون العمارة في إيطاليا في القصور والمباني الفخمة التي شيدت في أنحاء المدن الإيطالية. وقد بقيت إيطاليا مهد النهضة الحقيقي وأرضها المدرسية، واحتفظ فنانوها بتفوق مواهبهم، وفرضوا هذا التفوق تدريجياً على بلدان أوروبا الأخرى.

وشهد النصف الثاني من القرن الخامس عشر نهضة خالدة في فينيسيا. وكان اختراع الطباعة أداة الإيطاليين في دعم الدراسات التقليدية. وكان ألدوس مانوتيوس Aldus Manutius (1450 ـ 1515) من أبرز أعلام الطباعة الإيطالية، قد أسّس حوالي سنة 1494 مطبعة عرفة باسمه في فينيسيا. وكان يرى أن تحسين التربية الإيطالية يتوقف أساساً على تقديم كتب جديدة قليلة التكاليف. واستخدم ألدوس وخلفاؤه فن الطباعة لتخليد المؤلفات العتيقة والإكثار منها. فقد طبع أكثر من ستين مؤلفاً من الأدب اليوناني كلها تقريباً لأول مرة. ولكن يجب أن نشير إلى أن أول كتاب في اللغة اليونانية قد طبع في ميلانو سنة 1476 وهو كتاب «أجرومية قسطنطين لاسكاريس»، وأن طبعة هوميروس في فلورنسا سنة 1488 تتميّز بكل فنون الطباعة الأنيقة.

وفي فلورنسا ظهرت مدرسة تاريخية اعتمدت في دراسة موضوعاتها على الواقعية وكان نيقولو مكيافللي Niccolo Machiavelli (1469 ـ 1527) من أهم أعلامها. وكان مكيافللي دبلوماسياً من فلورنسا ووطنياً متحمساً لإيطاليا. وهو قبل كل شيء سياسي كون ثقافته بتأمل التاريخ ودراسة العالم الحديث[1]. وقد كتب تاريخ فلورنسا (1520 ـ 1525) وكتاب «مطارحات»

---

(1) نيقولو مكيافللي (1469 ـ 1527) فيلسوف إيطالي قال بأن الوسائل كلها مبرّرة من أجل تحقيق السلطان السياسي: نشر كتابه «الأمير» سنة 1513.

(1513 ـ 1518)، وكتاب «فن الحرب» (1518 ـ 1520)، وكتاب آخر عن «إصلاح حكومة فلورنسا»، وهو عبارة عن رسالة عن إصلاح الحكم في فلورنسا تلبية لاقتراح البابا ليو العاشر. ومن أهم أعماله في علم السياسة كتاب «الأمير» 1513، وكتاب «أحاديث لتيتوس ليفيوس». ومن الواضح أنها كُتبت لإرشاد لورانزو دي مديتشي الثاني ليكون أميراً قوياً ناجحاً. ويُعد كتاب «الأمير» أشهر أعماله، فهو بداية الطريق في الفكر السياسي الحديث بسبب واقعيته في الوصف والتحليل[1].

عاصر مكيافللي فترة من أعظم الفترات في تاريخ فلورنسا تحت حكم لوانزو دي مديتشي. ودخل الحياة العامة في يونيو 1498 في خدمة حكومة فلورنسا الجمهورية، وشغل منصب أمين سرّ الجمهورية. وقد دامت فترة بعثاته الدبلوماسية من سنة 1498 إلى سنة 1512، وبعد سقوط جمهورية فلورنسا فقد منصبه ونفي من بلده. ولا ريب في أن ما رآه مكيافللي من مظاهر الترف والسلطان قد ترك أثراً كبيراً في نفسه. واستغل مكيافللي الفراغ الذي فرض عليه في المنفى في تصوير نوع الحكم الذي يمكن أن يؤدي إلى تحرير إيطاليا من الغزاة وبعث أمجاد روما القديمة. ورأى أن يكون كتابه عن أمير وطني يتخيله منقذاً لإيطاليا من الإنقسام والغزو الأجنبي. وكتاب «الأمير» يعد دراسة مستفيضة عن أصول الحكم وفن السياسة، وضع مكيافللي فيه خبراته ومعلوماته وحتى تجاربه. والكتاب لا يقتصر على دراسة العصر الذي عاش فيه المؤلف، بل يتعرض للتاريخ القديم ويستقي منه مادة غزيرة تؤيد الآراء السياسية التي يناقشها آملاً أن يفيد منها الأمير الذي يقود أيطاليا إلى الحرية والوحدة والاستقلال.

ولعل الشيء المثير في هذا البحث هو أنه موضوعي، فالأمير متمرس

(1) الشيء الثابت والأكيد أن كتاب «الأمير» قد وُزع على شكل مخطوط ونسخ عدة مرات. إلا أنه لم يطبع إلا بعد سنوات من وفاة مكيافللي أي في سنة 1532.

في سياسة القوة والاستبداد، وهو يلجأ إلى أساليب الغش والقوة بشكل مستمر، وهوأيضاً واقعي يرى الحياة كما هي عليه، ويؤمن بمبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة. والغاية هي توحيد إيطاليا، والوسيلة هي مجموع الطرق التي يتكون منها مذهب الواقع السياسي. وكانت إيطاليا آنذاك مقسمة إلى دويلات صغيرة كثيرة، وفق نظام «المدينة الدولة» كل واحدة منها في حالة خصام مع الأخرى. وكان حكامها، الذين وصفهم مكيافللي في كتابه «الأمير» في كفاح دائم متصل للبقاء في السلطة. وقد رأى مكيافللي الذي درس هذه المنازعات السياسية بعناية إن الفضيلة والنوايا الطيبة ليست في حد ذاتها كافية للبقاء، ومن ثم كانت نصيحته مجردة من العاطفة واقعية وقاسية في صراحتها. وينتهي مكيافللي إلى نصح الأمير بأن يكون إنساناً وطاغية معاً، وعليه أيضاً أن يكون مخادعاً عند الضرورة. ويرى أن أفضل نظام هو النظام الأقوى الذي يجعل الدولة أعظم قوة عسكرية لتكون قادرة على مقاومة الغزو الأجنبي. وقد حقق مكيافللي في كتابه «الأمير» الفصل التام بين السياسة بوصفها علماً وبين الأخلاق. وبذلك جعل من السياسة علماً قائماً بذاته يستند إلى الملاحظة والتاريخ.

اتّسم مكيافللي بالاستقلال في الرأي والتفكير الجريء المجرّد من الخوف في عالم الأخلاق والسياسة. وكان شغله الشاغل هو السياسة: فن الحصول على النفوذ، وفلسفته تكاد تكون فلسفة سياسية خالصة. وقد جاء مبدأ سياسة القوة بمثابة صدمة للرأي العام. فالناس لم يعتادوا قراءة بحث سياسي عارٍ من الأخلاق والدين. وجاءت آراء مكيافللي غريبة على العصر الذي ظهرت فيه، فاستنكرها هذا العصر وحرم قراءتها، كما تم تحريم جميع كتب مكيافللي الأخرى. ففي سنة 1559 وضعت الكنيسة الكاثوليكية جميع مؤلفات مكيافللي في قائمة الكتب الممنوعة. وظلت هكذا في أكثر من بلد حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً. وظل اسم مكيافللي مدى سنوات طويلة رمزاً للشر والأذى. وما زال الوصف بكلمة مكيافللي مستخدماً للكتابة عن

أفعال الناس الذين يعمدون إلى تحقيق مآربهم بالمكر والقوة[1]. وكثيراً ما تعرض كتابه ـ المثير للجدل ـ «الأمير» للنقد لما تضمنه من «معتقدات شريرة»، وأحياناً كان الكتاب محل الثناء لما تضمنه من حقائق سياسية متعارف عليها عالمياً. ولكن كلا الرأيين ليس على صواب. لأن مكيافللي قد كتب لعصره، ولوطنه مصوراً الوضع في إيطاليا كما هو في أوائل القرن السادس عشر. كيف تستطيع دويلات إيطاليا المتفرقة أن تتحد لتدافع عن إيطاليا إذا ما قررت دولة متحدة، مثل فرنسا، أن تستولي على البلاد بأكملها. فهو يرى أن مصلحة الشعب هي القانون الأعلى، ويخضع كل القوانين لغاية واحدة هي توحيد إيطاليا وانقاذها مما تعانيه.

وباختصار فإن كتاب «الأمير» قد نال الكثير من الثناء والانتقاد، وترك من الأثر على قرائه ما يفوق أي كتاب آخر. فقد وُسِمَ بأنه من عمل الشيطان، وبأنه فاتحة علم السياسة وبأنه مجرد وصف للواقع السياسي، ، وأن الدروس التي تضمنها في الحكم تستمد جذورها من الواقع لا من الخيال، ولا تهتم بما يقوله علماء الأخلاق عما يجب فعله، بل بما يعمل حقاً، وبما يفعله الحكام (الأمراء في إيطاليا) بشكل خاص للمحافظة على كيانهم. والسياسة إذا قصد بها فن الحكم يجب أن تكون مستقلة عن الأخلاق تماماً. وفي هذا الصدد حقق مكيافللي انفصال السياسة عن الأخلاق واكتشف اتساق السياسة في قوانين ثابتة معتمداً في ذلك المنهج الموضوعي ومستمداً مادته من تحليل ومراجعة التاريخ الروماني ومن ملاحظة سيّاسات الدول المعاصرة له. وتسيطر فكرة الغاية على جميع آراء ونظريات مكيافللي السياسية.

---

(1) انظر نيقولو مكيافللي، الأمير، تعريب خيري حماد (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية عشرة، 1985) لويس عوض، المرجع السابق، ص ص 73 ـ 105 ديورانت، **قصة الحضارة جـ 19**، ص ص 44 ـ 75 الشناوي، **أوروبا في مطلع العصور الحديثة**، ص ص 71 ـ 87، حاطوم، المرجع السابع، ص ص 129 ـ 137.

ولعل السبب في شهرة هذا الكتاب أنه صغير الحجم ومكثف المادة في آن واحد مما ساعد على نقله إلى لغات العالم المختلفة. وهو، الآن أحد الكتب المقررة في أكثر من جامعة من جامعات العالم الشهيرة. فهو، على سبيل المثال، أحد الكتب المقررة التي يجب أن يقرأها طلاب عصر النهضة في جامعة أوكسفورد. والشيء الوحيد الذي يتفق عليه الجميع هو أن الكتاب بالغ الأهمية. ويكاد الفلاسفة يتفقون على شجب ما ورد في كتاب الأمير، كما يكاد الحكام، منذ نشره سنة 1532 حتى الآن، يجمعون على العمل بما فيه من حكم. وبعد أن مرت ثلاثة قرون على نشره، أعلن نابليون بونابرت أنه الكتاب السياسي الوحيد الذي يستحق القراءة. وبالرغم من مرور حوالي خمسة قرون على وضعه فإنه ما زال الملهم للكثير من رجال السياسة ومنفذيها في مختلف أنحاء العالم. فقد غدا مرجعاً لكل طامح في السيطرة السياسية. كما أصبح كتاباً مقروءاً، يدرسه المغامرون والمثاليون والسياسيون على حد سواء. وقد درسه واستخدمه عدد من الحكام الذين تباينوا في أهدافهم وطبائعهم، من أمثال فريدريك الأكبر ملك بروسيا وبسمارك. كما اختاره بنيتو موسوليني موضوعاً لأطروحته التي قدمها لشهادة الدكتوراة. أما أدولف هتلر، فقد كان يضع هذا الكتاب بالقرب من سريره فيقرأ فيه كل ليلة، قبل أن ينام. واتخذ الحكام المستبدون آراء مكيافللي ذرائع للجرائم السياسية الكبرى والاضطهادات الدينية التي عصفت بأوروبا.

وصفوة القول: إن الإيطاليين قد قاموا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر بتصميم قناطر العبور من القرون الوسطى إلى العصور الحديثة. فهم قد بعثوا روحاً جديدة اتسّمت بعداء الجهل والأخذ بيد الإنسان نحو الحرية. وتمثل النهضة الإيطالية نهوض أوروبا من كبوتها لوصل حاضرها بماضيها التقليدي. وحين نتحدث عن النهضة الإيطالية لا نقصد بذلك أن الإيطاليين قد ساهموا فيها كافة لأنها كانت ظاهرة أرستقراطية اقتصرت ـ تقريباً ـ على الطبقة العليا من الطبقة الوسطى والحكام والأمراء وبعض الباباوات. والتركيز

على دراسة اللغتين اللاتينية والإغريقية يشير إلى أنها كانت مقتصرة على قسم من المثقفين فحسب[1].

وأيّاً كان الأمر فإن النهضة الإيطالية قد تركت آثاراً واضحة على غيرها من النهضات الأوروبية. انتقلت النهضة من إيطاليا إلى خارجها عن طريق الطباعة وانتشار الكتب، والباحثين وطلاب المعرفة الذين جاءوا إلى إيطاليا بدافع الإعجاب بالنهضة الإيطالية. كما ورثت أوروبا عن النهضة الإيطالية فكرة كان لها عميق الأثر في مجال السياسة. وهي فكرة السياسي المولع بالسّياسة التي ظهرت في كتاب «الأمير» لمكيافللي. ولكن سرعان ما جفت ينابيع الإبداع والخيال الإيطالي وانحصرت في مجرى ضيق، خاصة بعد أن أضحت البلاد مسرحاً لحروب بشعة عرفت باسم «الحروب الإيطالية» (1494 ـ 1559)، وبعد أن وقعت تحت سيطرة الإسبان، وخضعت للهيمنة الدينية أثناء حركة الإصلاح الكاثوليكي المضاد.

4 ـ النهضة في غرب أوروبا:

اتّسم النصف الثاني من القرن الخامس عشر، في ألمانيا، بتقدم ملحوظ في مجال التربية والتعليم والثقافة. كما تميّز بنمو سلطات الأمراء المحليين على نحو ما حدث في إيطاليا. وخضعت النهضة الفنية في ألمانيا منذ منتصف القرن الخامس عشر لتأثيرات كثيرة أهمها التأثير الإيطالي. وقد اتجهت الفنون إلى الواقعية الطبيعية. فالفنون الألمانية تميزت بالواقعية والتركيز على إبراز الجزئيات الدقيقة، وظهرت المواضيع الدينية ذات الطابع المسرحي المفعم بالحركة والشعور، خاصة في الصور التي وضعت عن «آلام المسيح».

ولم يقبل الألمان على دراسة التراث القديم من بداية النهضة كما هو

---

(1) عبد القادر أحمد اليوسف، **العصور الوسطى الأوروبية**، ص 359، حاطوم، المرجع السابق، ص ص 74 ـ 140. لمزيد من التفاصيل راجع:

W. K. Ferguson, **The Renaissance** (New York, 1940).

الحال في بلدان أوروبا الأخرى. ويرجع ذلك إلى معارضة رجال الدين لهذه الدراسات ذات الاتجاهات المتحررة. وأغلب ما ظهر في ألمانيا بعد ذلك من دراسات إنسانية كانت لخدمة الشؤون الدينية، حيث اتخذها دعاة الإصلاح الديني أداة لنشر وجهات نظرهم الدينية الجديدة التي لا تنسجم مع آراء ومفاهيم رجال الدين التقليدية[1]. واستهدفت الدراسات الإنسانية في ألمانيا خدمة المسيحية وغدت النهضة الألمانية دينية فلسفية جافة تتّسم بطابع الجدية الصارمة. وسرعان ما تطورت، فيما بعد، إلى ظهور ما يعرف بحركة الإصلاح الديني.

أما في بريطانيا فقد تأخر ظهور النهضة بسبب ما عانته البلاد من حرب المائة عام (1337 ـ 1453) وحرب الوردتين (1461 ـ 1485)[2]. ولكن منذ أوائل القرن السادس عشر أخذ طلاب المعرفة من جامعة أوكسفورد يفدون إلى إيطاليا للإطلاع على آداب وفنون وعلوم النهضة الإيطالية. وقد نادت النهضة في بريطانيا بتحرير الفكر والبحث العلمي من قيود الكنيسة. كما دعت إلى كنيسة قومية متحررة من سيطرة البابوية. واهتم مصلحو جامعة أوكسفورد بدراسة الآداب القديمة، وحرية الفكر والبحث العلمي. ثم انتقلت الحركة إلى جامعة كمبردج.

ومن أعلام النهضة في بريطانيا توماس مور Thomas More (1477 ـ 1535) الذي اهتم بالدراسات الإنسانية التي كانت تتمثل آنذاك في اللغتين الإغريقية واللاتينية. وهو سياسي وكاتب إنجليزي معروف ألف كتاب اليوتوبيا Utopia (الدولة المثالية أو المدينة الفاضلة). وقد استوحى المؤلف فكرة هذا الكتاب الشيق من التطور الرأسمالي الإنجليزي ومن جمهورية أفلاطون، ونشر في سنة 1516. واشتمل على آراء مور في السياسة والحكم

(1) المقرحي، المرجع السابق، ص ص 28 ـ 29، مخزوم، المرجع السابق، ص 77.
(2) سُميت الحروب التي اندلعت في ذلك الوقت بحرب الوردتين نسبة لشعاري عائلتي يورك ولانكستر إذ كانت الوردة البيضاء رمز الأولى والحمراء رمز الثانية.

والاقتصاد والاجتماع والدين، وشن فيه حملة عنيفة على النظام الرأسمالي وسوء توزيع الثروة ودعا إلى الاشتراكية وتحطيم الملكية الخاصة وهدف إلى تنظيم العلاقات الدولية على نحو يبعد عن الإنسانية الحروب كأداة لفض المنازعات. ودعا مور أيضاً إلى حرية العقيدة والتسامح الديني.

وقد اتخذت النهضة في انجلترا طابعاً دينياً هدف أساساً إلى خدمة المسيحية، ولهذا لم تكن النهضة الإنجليزية مقتصرة على الفنون والآداب، بل شملت أيضاً الدين، وحاولت التوفيق بين الجمال والدين، والعقيدة والفن. وبشكل خاص تركز الاهتمام على دراسة اللاهوت والدراسات الدينية، وهي ظاهرة اتّسمت بها النهضة الإنجليزية. وفي بريطانيا ظهر المسرح المتنوع المليء بالمغامرات والمفاجآت. إضافة إلى تحليل الإنسان في طباعه وخلقه. أما النتاج الأدبي فقد وصل إلى الذروة في القرن السابع عشر في مؤلفات وليم شكسبير (1564 ـ 1616) وجون ملتون (1608 ـ 1674)[1].

أما في فرنسا فإن الاتجاه الفني الذي ظهر هناك حتى منتصف القرن الخامس عشر بقي يمثل التقاليد المحلية الفرنسية، مع شيء من تأثير الفن الإيطالي. بعد ذلك طغى الأسلوب الإيطالي، وصار الفن الفرنسي فناً كلاسيكياً مع احتفاظه بسماته الخاصة.

وبشكل عام وقعت النهضة الفنية في فرنسا تحت تأثير النهضة الإيطالية. وبرزت النهضة الفنية في فرنسا في الكنائس وقصور الملوك والنبلاء الفخمة والقصور البلدية. والحقيقة أن الفن الأوروبي. بصورة عامة استند لعدة قرون على الفن الإيطالي، أما في فرنسا بالرغم من أن العمارة

(1) شكسبير: شاعر إنجليزي، يُعد أعظم الشعراء الإنجليز. وقد وضع عدداً من المسرحيات الشعرية الخالدة أما ملتون فيعد أكبر شعراء الإنجليز بعد شكسبير، وأشهر آثاره ملحمة: الفردوس المفقود (1667) Paradise Lust.

الفرنسية قد تأثرت إلى حد بعيد بفن العمارة الإيطالية فإنها بقيت محافظة على التقاليد القومية. وفي أواخر القرن السادس عشر أصبح للفرنسيين فن يتّسم بطابع النهضة الفرنسية. وتجلى ذلك بوضوح في أعمال وأساليب ليسكو Lescot (1515 ـ 1576) مخطط قصر اللوفر[1]، وأبرز المعماريين الفرنسيين في القرن السادس عشر.

كما احتفظ الأدب الفرنسي في عصر النهضة بأسلوبه الخاص في التفكير والتعبير. وكان اهتمام الأدباء الفرنسيين، عندئذ، موجهاً نحو الإبداع في النثر، وتجلى ذلك في أدب المذكرات والقصص والتحليل النفسي. ولعل السّمة الأساسية التي اتصف بها الفرنسيون هي أنهم ـ في إقبالهم على دراسة تراث القدماء ونشره ـ حافظوا على شخصيتهم القومية وثقافتهم الفرنسية، ومن ثم جاء عصر النهضة في فرنسا أصيلاً بعيداً عن التقليد في الفن والأدب والفلسفة. واحتفظ الفرنسيون بشخصيتهم الأدبية والفنية وبأسلوبهم في التفكير والتعبير. وكان نتاجهم مزجاً بين القديم المتمثل في المخلفات الرومانية والإغريقية وبين الجديد المتمثل في خصائصهم الذاتية.

أما اسبانيا فقد كانت على اتصال بالنهضة الإيطالية من البداية نظراً لما كان للإسبان من وجود سياسي في إيطاليا منذ أواخر القرون الوسطى، خاصة من خلال باباوات روما الذين كانوا من أصل إسباني. ونشطت في أسبانيا في أواخر القرن الخامس عشر الدراسات الإغريقية واللاتينية القديمة. ولكن منذ أوائل القرن السادس عشر تراجعت حركة النهضة في هذا المجال. ويعزى

---

(1) قصر اللوفر (متحف اللوفر الآن) هو القصر السابق لملوك فرنسا قبل بناء قصر فرساي. في 26 مايو 1791 خصصته الجمعية التأسيسية أثناء الثورة الفرنسية لجمع كل آثار الفنون والعلوم. وفي 16 يناير 1794 أوكل المؤتمر الوطني أمر المحافظة على هذا المتحف إلى لجنة مقسمة إلى أربعة أقسام: الرسم، والنحت، والعمارة، والآثار. وقد كان هذا هو أصل متحف الآثار الفرنسية الذي أنشأه المؤتمر الوطني في أول سبتمبر 1794.

سبب هذا التراجع إلى أن هذه الحركة قد ظهرت وكأنها علمانية معادية للكنيسة الكاثوليكية المتحالفة مع ملوك إسبانيا. وفي مجال الأدب اهتم الأدباء الاسبان بعواطف الفروسية وأظهروا السّمات والمثل العليا التي يتحلى بها الفارس. وكان المسرح من أبرز مظاهر النهضة الأدبية في إسبانيا. أما الفن الإسباني فقد تأثر إلى حد كبير بالأسلوب الإيطالي بالرغم من أنه قد بقي محتفظاً بسمات الفن القوطي. وفي منتصف القرن السادس عشر كان الإسبان قد كونوا لأنفسهم طرازاً في العمارة والنحت خاصاً بعصر النهضة تظهر فيه أصالتهم، وخير مثال على ذلك قصر شارل الخامس وقصر طليطلة. ويعد القرن السابع عشر عصراً ذهبياً في تاريخ الفن الإسباني إذ كانت إشبيلية ومدريد مركزي النشاط الفني ومصدري الفن الأسباني القومي الجديد، الذي يعتمد أساساً على مقومات دينية وشعبية وعلى أنماط تصويرية متأثرة بالفن الإيطالي.

وخلاصة القول: إن النهضة الأوروبية قد اتخذت أشكالاً ومظاهر مختلفة. ففي إيطاليا اتخذت شكلاً فنياً، وفي ألمانيا ظهرت بمظهر الإصلاح الديني... وهكذا. وكانت حركة إحياء العلوم مظهراً من مظاهر النهضة وبداية لها. فقد شرع المثقفون في الاهتمام بالتنقيب عن الآثار والمخلفات الأدبية الإغريقية والرومانية القديمة. واعتمدت الحركة على دراسة المخطوطات الاغريقية واللاتينية. كما ظهرت حركة الإنسانيين وانتشرت من إيطاليا إلى مدن أوروبية أخرى، خاصة في فرنسا وألمانيا وهولندا. وتدعو الحركة الإسبانية، كما رأينا إلى دراسة الإنسان لذاته بمعزل عن كل ما يحيط به من أفكار وعقائد ومسلمات، كما نادت بالاهتمام بحياة الإنسان الحاضرة ومتطلبات الجسد وحياته. ويعد هذا في حدّ ذاته شيئاً جديداً في التاريخ الإنساني. فقد تجاهلت العصور الوسطى إنسانية الإنسان، واهتمت فقط بصفاء روح الإنسان وقربه من الله، ومن ثم سادت أفكار التقشف والزهد والصوم وإذلال الجسد، وتجلى ذلك في انتشار الرهبنة. ولما كان الاهتمام

بالروح ولا بالجسد، لم تكن هناك ضرورة لإبراز مفاتن الجسم أو الاهتمام بالإنسان في الفنون الجميلة كالرسوم والتصوير والنحت أو في الأدب. ولكن بازدهار العلوم والآداب والفنون الإنسانية الذي اقترن بإحياء الحضارة الاغريقية والرومانية استوحى فنانو عصر النهضة فنون النحت والتصوير والعمارة عند القدماء شكلاً وموضوعاً، واهتموا بتصوير الحياة والطبيعة. وتجلت روح النهضة تماماً في الفنون الجميلة، وكان الإنسان ذاته هو الموضوع الرئيسي لهذه الفنون.

كما ازدهرت الآداب منذ بداية عصر النهضة، وكانت أكثر واقعية وأكثر انسجاماً مع العواطف الحقيقية للإنسان. وبالنظر إلى ما رافق النهضة من حركة علمية أصيلة اعتمدت على التفكير المنطقي والبحث العلمي والتحليل المتحرر من مسلمات العصور الوسطى، رفض الناس التاريخ السردي القائم على جمع الروايات. وأخذت الحركة الإنسانية تدعو إلى دراسة التاريخ وفق منهجية جديدة تعتمد على إخضاع الوثائق والرواية للنقاش والتحليل.

وقد كان القرن السادس عشر من أشد القرون اضطراباً. فالنهضة أحدثت تغييرات عميقة في المجتمع الأوروبي خاصة في إيطاليا. وبرز دور المرأة في مجتمع النهضة. وشهد المجتمع تدهوراً في القيم الأخلاقية وحرية لا تعرف الحدود، واستخفافاً بالآداب العامة، والأخلاق والتقاليد، وانغماساً في الملذات. وانحلت الروابط الدينية والعائلية والاجتماعية ونشبت الحروب من أجل الدين والسياسة. واتّسم العصر بالفردية العنيفة في الأدب والدين والسياسة. وكان لهذا رد فعل ضد النهضة تمثل في قلة من الناس كان يمثلهم جيرولامو سافونا رولا G. Savonarola (1452 ـ 1498) الذي تزعم حركة احتجاج على تعاليم الكنيسة الكاثوليكية من ناحية، وحركة احتجاج على الدعوة الإنسانية أو المذهب الإنساني من ناحية أخرى. وقد اتخذ سافونا رولا من فلورنسا مقراً لثورته ودعوته ابتداء من سنة 1492. وأدت حملته على البابوية في عهد البابا إسكندر السادس (1492 ـ 1503) إلى اتهامه

بالكفر والإلحاد وتم إعدامه وحرقه في أحد ميادين فلورنسا في مايو 1498. ومن الخطأ أن نتصور أن سافونا رولا كان رائداً من رواد حركة النهضة الأوروبية. بل على النقيض من ذلك، كان يمثل قمة العصور الوسطى لما كانت تمثله حركته من انصراف كامل عن الحياة الدنيا وإعداد كامل للحياة الآخرة وسحق للإنسان ومجده. لكنه ـ من زاوية أخرى ـ كان رائداً من رواد حركة الإصلاح الديني التي كانت جزءاً لا يتجزأ من عصر النهضة[1].

وغني عن البيان أن اتصال الأوروبيين بالحضارة العربية الإسلامية منذ القرن الحادي عشر قد ساعد على أن تشرع أوروبا في نهضة علمية بلغت القمة في أوائل القرن الثالث عشر. إن جزءاً من حضارة عصر النهضة كان نتيجة تفاعل الحضارة الأوروبية مع الحضارة العربية الإسلامية. وتم هذا الاتصال والتفاعل من خلال وصول العرب إلى أسبانيا (الأندلس) وجزيرة صقلية، ومن خلال الحروب الصليبية، ومجيء طلاب العلم والمعرفة من غرب أوروبا إلى مراكز الحضارة العربية الإسلامية. وكان أثر الحضارة الإسلامية في التاريخ مبدعاً لم يقف عند حد التغييرات السياسية التي ترتبت عن الفتوحات الإسلامية، بل كان هذا الأثر أشد ما يكون وضوحاً في الميدان الحضاري.

عموماً إن عوامل النهضة الأوروبية ترجع إلى نوعين من «الموروث». أولاً: الموروث المسيحي اليوناني الروماني من ناحية، وثانياً الموروث الإسلامي العربي الفلسفي والعلمي من ناحية أخرى. ويتمثل الأول في عنصرين: أحدهما نضال الكنيسة ضد العقل والتحرر الفكري نضالاً متواصلاً طوال القرون الأربعة الأولى من ظهور المسيحية. وقد أدى ذلك إلى سيطرة الكنيسة واللاهوت. والآخر يتمثل في الفصل بين الدين والسياسة، أي وقوف الدولة موقف الحياد من مسائل الفكر التي كانت من اختصاص الكنيسة، الأمر

---

(1) لويس عوض، المرجع السابق، ص ص 128 ـ 172.

الذي جعل الصراع لا ضد الدولة ولا معها بل ضد الكنيسة وحدها، وهو صراع كان أساساً من أجل الحقيقة الكونية والدينية. أما الموروث العربي الذي انتقل إلى أوروبا وعمل على تأسيس نهضتها، فهو يتمثل في عنصرين: «الفلسفة الرشدية» التي عملت على تعريف أوروبا لأول مرة بأرسطو الحقيقي، وحملت إليها نظرية ابن رشد في الفصل بين الدين والفلسفة على أساس أن كلاً منهما يشكل بناء مستقلاً بذاته تؤسسه أصول ومبادىء خاصة به، وقد نتج عن ذلك صراع خصب وحاد، في أوروبا، بين الفلسفة والكنيسة، وبين العلم واللاهوت، وكانت النتيجة انتصار العقل واستقلال العلم. أما العنصر الثاني ـ أي العلم العربي ـ فقد دفع هذه الاتجاهات باطراد على طريق النهضة وكان للحسن بن الهيثم والعالم الفلكي الأندلسي نور الدين أبو إسحاق البطروجي أكبر الأثر في النهضة العلمية في أوروبا. وقد رأى ابن الهيثم طريق الحقيقة في العلم، في علوم المنطق والطبيعيات. وكانت اتجاهاته نقدية عقلانية، وكما كانت أبحاث ابن الهيثم أساساً لفيزياء الضوء في أوروبا الحديثة كانت آراء البطروجي الفلكية حاضرة في الثورة التي عرفها علم الفلك في أوروبا على يد كل من نيقولا كوبرنيك (1473 ـ 1543) وكيلر (1571 ـ 1630) وقد نشر كوبرنيك في سنة 1543 (سنة وفاته) كتابه **حركة الكواكب السماوية**. والكتاب كما هو واضح من عنوانه ـ عن علم الفضاء.

ويمكن القول: إن النهضة الأوروبية الحديثة ظهرت امتداداً للنهضة العربية الإسلامية. إلا أن النهضة العربية قد توقفت عن التطور في الاتجاه الذي يجعلها قادرة على أن تحقق ما كان كامناً فيها. والحضارة الأوروبية الحديثة قامت على أساس واضح من الحضارة الإسلامية وقد تميزت النهضة الأوروبية في النصف الأخير من القرن الخامس عشر بظاهرتين هامتين وهما: الطباعة وحركة الكشوف الجغرافية. وتكمن أهمية «اكتشاف» الطباعة في القرن الخامس عشر في أنها ساهمت في إخراج الناس من جمود العصور

الوسطى، وفي عملية نشر التراث القديم والدراسات الجديدة التي تناولته على نطاق واسع. كما ساعدت على تيسير انتشار الكتب؛ وقد تم إخراج أول كتاب طبع على حروف منفصلة في سنة 1454. وكان هذا الكتاب نسخة لاتينية من الكتاب المقدس قام بطباعتها يوحنا جوتنبرج John Gotenburg (1396 ـ 1468) في مدينة ميتز في المطبعة التي عرفت باسمه[1]. ودخلت هذه الطريقة إلى إيطاليا في سنة 1466. ولم تأت سنة 1500 حتى أصبحت في أوروبا حوالي أربعين مطبعة. وقد أدى هذا التطور إلى تخفيض تكاليف النشر بنسبة كبيرة وبادر الإنسانيون (دعاة الحركة الإنسانية) إلى استغلال هذا الاكتشاف فنشروا التراث الروماني والإغريقي القديم بنصوصه الأصلية وعلى نطاق واسع.

(1) يعود تاريخ الورق الحديث الأوروبي إلى الورق الصيني المصنوع من الحرير منذ القرن الثاني ق. م. لأن استعمال الورق في أوروبا لم ينتشر إلاّ في النصف الثاني من القرن الخامس عشر.

الفصل الثاني

حركة الكشوف الجغرافية

تُعد حركة الكشوف الجغرافية من العوامل الحاسمة التي ترتب عليها انتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة. وقد سارت هذه الحركة في خط موازٍ لحركة إحياء التراث القديم، وحركة الإصلاح الديني، في أثناء العصور الوسطى كانت معرفة الأوروبيين بالعالم الخارجي ضئيلة، ولا تتجاوز معرفة السواحل الشمالية من قارة أفريقيا، وجزءاً صغيراً من ساحلها الشمالي الغربي. وكان الاعتقاد السائد أن حدود العالم لا تتجاوز الصحراء الكبرى، وأن المحيط الأطلسي يمتد إلى ما لا نهاية، وأنه مأوى للشياطين والوحوش، وليس باستطاعة الإنسان أن يحاول اكتشاف ما فيه أو ما بعده. وكان مسلمو الأندلس يطلقون عليه بحر الظلمات. كما ساد الاعتقاد بوجود صخور في البحر تجذب إليها السفن إذا ما اقتربت منها، وأن في تلك الصخور قوة خارقة تمكنها من اقتلاع مسامير تلك السفن وإغراقها. هذه التصورات كانت غير صحيحة. وهي عبارة عن خرافات اشتملت على عنصر التخويف. إلا أنها، في الوقت ذاته، كانت تحتوي على عنصر التشويق، الذي شجع المغامرين على القيام بمغامرات في تلك البحار لاكتشاف المجهول؛ خاصة أن هذه الخرافات التي كانت سائدة في العصور الوسطى، كانت تَعِدُ هؤلاء المغامرين بالجبال التي تشع منها أنوار الأحجار الكريمة، وبالأنهار التي تجري على أرض من ذهب.

وقد شغلت الجغرافيا في عصر النهضة، قسطاً مهماً من المعرفة الجديدة[1]؛ خاصة أن الكنيسة كانت تقف عائقاً أمام بحث الناس عن الحقيقة فارضة عليهم مسلمات لا مجال لمناقشتها أو رفضها. أما المعلومات الجغرافية المتوفرة آنذاك، أي قبل عصر النهضة، فكان من الصعب تمييز ما بها من الحقيقة والخرافة، والواقع والخيال. وقد كان احتلال البرتغاليين لسبتة على الساحل الإفريقي سنة 1415 بمثابة الخطوة الأولى في تلك السلسلة الطويلة من المغامرات البحرية المثيرة التي أدت إلى دوران فاسكو دي جاما Vasco de GaMa حول أفريقيا في سنة 1492 وتأسيس الامبراطورية البرتغالية في الشرق. كما أدت إلى اكتشاف العالم الجديد فيما وراء البحار على يد الملاح الجنوي الإيطالي كريستوفر كولمبس Christopher Colombus.

ولا يعني هذا أن حركة الكشوف الجغرافية لم تعرف إلا في بداية العصور الحديثة. فقد قام الفينيقيون والقرطاجيون برحلات إلى سواحل البحر المتوسط لتأسيس علاقات تجارية مع تلك المناطق. كما قام العرب في العصور الوسطى برحلات برية وبحرية إلى مناطق أفريقيا الشرقية والهند، ووصلوا حتى إلى شرق آسيا: الصين. وساهم العرب أكثر من غيرهم في حركة الكشف الجغرافي، وفي مجال المعرفة الجغرافية. ويعد الشريف الإدريسي من أهم وأكبر الجغرافيين العرب في العصور الوسطى. ويعد كتابه: **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، من أفضل الكتب التي تتناول

---

(1) فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 12. لمزيد من التفاصيل عن حركة الكشوف الجغرافية انظر يسرى عبد الرازق الجوهري، **الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1976)، يسرى عبد الرازق الجوهري، **الكشوف الجغرافية: دراسة لتاريخ الكشوف الجغرافية ولتطور الفكر الجغرافي** (بيروت: دار النهضة العربية، 1984م). سونيا ي. هاو، **في طلب التوابل** ترجمة محمد عزيز رفعت (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1957).

جغرافية العالم؛ فهو يزخر بالمعلومات الصحيحة ويحتوي مادة وافرة عن بلدان إسلامية وأوروبية(1).

وأيًّا كان الأمر فقد كان تأثير الكشوف الجغرافية كبيراً في تاريخ العالم، ويتضح هذا التأثير بشكل خاص في التوسع الاقتصادي الذي اتّسمت به أوروبا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. وكانت أوروبا في حاجة إلى المعادن الثمينة والتوابل التي لا تنتجها أوروبا ويمكن الحصول عليها من شرق آسيا وجنوب شرقها. وكان الدافع الاقتصادي هو أول الدوافع التي دفعت الأوروبيين إلى الكشف الجغرافي؛ فقد كانت أوروبا في حاجة شديدة إلى التوابل والبهارات التي كانت تستورد من الشرق، إضافة إلى العقاقير الهندية، والعطور العربية، والبخور، والأحجار الكريمة. كما ظهرت، فيما بعد، الحاجة إلى المعادن الثمينة كالفضة والذهب. وكانت أوروبا تستورد هذه السلع الآسيوية منذ القديم، وقبل الكشوف الجغرافية الكبرى، ولكن بطرق غير مباشرة. فقد كانت أغلب هذه المواد التجارية الآسيوية تصل أوروبا من طريق الخليج العربي والبحر المتوسط، والبحر الأحمر، وعن طريق دمشق والقاهرة، ومنهما إلى أوروبا عن طريق المدن الإيطالية. وكانت الدول الأوروبية الحديثة تهدف إلى أمرين: الأول: التخلص من احتكار تجار جمهورية البندقية للتجارة مع الشرق، والوصول مباشرة إلى أسواق الشرق،

---

(1) زار الإدريسي كثيراً من أجزاء الأندلس والمغرب ومصر وآسيا الصغرى وصقلية. وهو أحد الجغرافيين العرب الذين عاشوا في القرن الثاني عشر. ألّف في سنة 1154 كتابه: **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**. ويحتوي هذا الكتاب على كثير من المعلومات عن غرب أوروبا، كما يحتوي على خريطة تحاشى فيها أخطاء ابن حوقل. راجع السيد عبد العزيز سالم، **التاريخ والمؤرخون العرب** (بيروت: دار النهضة العربية، 1981) ص ص 193 ـ 194، الجوهري، **الكشوف الجغرافية**، ص ص 91 ـ 95. ومن الجغرافيين العرب الآخرين ابن خرداذبة والمسعودي، وابن حوقل وياقوت الحموي.

والثاني: مهاجمة القوى العربية الإسلامية[1]. وهكذا فكر الأوروبيون في اكتشاف طريق آخر يربطهم بالشرق ومن ثم يقضون على عملية احتكار التجارة مع الشرق من قبل المماليك في مصر والدولة العثمانية وجمهورية البندقية. كان هدف أوروبا، إذاً، يكمن في إيجاد طريق يؤدي مباشرة إلى آسيا من دون أن يعبر البحر المتوسط.

وبالرغم من أن العوامل الاقتصادية قد لعبت دوراً مهماً في دفع حركة الكشوف الجغرافية، فإن هناك أسباباً أخرى شجعت الأوروبيين، خاصة الأسبان والبرتغاليين في هذا الصدد. فرحلة ماركو بولو Marco polo (1271 ـ 1295) إلى الشرق الأقصى، وما كتبه في وصف الصين وما تتمتع به من ثروة واسعة قد شجعت العديد من المغامرين على القيام برحلات استكشافية. وقد تضمن كتابه «العجائب» كثيراً من المعلومات التي يختلط فيها عنصر الأسطورة بالملاحظة العينية والمشاهدة. إلاّ أن المعلومات التي كانت تصل عن وسط وشرق آسيا كانت غامضة. ولم تكن المغامرة أساس حركة الكشوف الجغرافية على كل حال.

ومن ناحية أخرى ساعد الشعور القومي في أسبانيا والبرتغال على التوسع الخارجي وتنفيذ هذه السياسة في ظل الكشوف الجغرافية. وقد ركزت الدولتان على بناء اقتصاد محلي قوي وعلى نشر المسيحية في أفريقيا وآسيا. وكان العامل الديني بارزاً جداً في حركة الكشوف الجغرافية. وحازت حركة الكشوف على اهتمام ورعاية البابوية. ووعد البابوات البحارة الذين يشاركون في الرحلات الكشفية بالفوز بالجنة. كما جعلت البرتغال شعارها ـ في هذه الفترة ـ ضرب قوة المسلمين في غرب أفريقيا، وبشكل عام كان للبرتغاليين والأسبان أهداف انتقامية موجهة نحو المسلمين، إضافة إلى الرغبة في تحويل سكان البلاد التي يتم اكتشافها إلى المسيحية الكاثوليكية. كان العامل الديني

(1) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث ص 47.

ـ إذاً ـ قوة دافعة لا ريب فيها وراء حركة الكشوف الجغرافية.

وهكذا شهد القرن الخامس عشر ـ لأسباب اقتصادية ودينية وسياسية ـ بداية حركة الكشوف الجغرافية. وكان غزو البرتغال سنة 1415 لمدينة سبتة Ceuta على الشاطىء الغربـي الأفريقي الخطوة الأولى في طريق اكتشاف جغرافية العالم[1]. وتتابعت حركة الكشوف طوال القرنين الخامس والسادس عشر[2]. وتعد حركة الكشوف نتيجة حتمية للنهضة العلمية في عصر النهضة، ولأزمة التجارة التي حال العثمانيون، بعد سنة 1453، دون توسعها وازدهارها[3]. فقد وفّر عصر النهضة للمكتشفين كتابات الجغرافيين اليونان والعرب التي تُرجمت إلى اللاتينية؛ إضافة إلى ما شهده عصر النهضة من تقدم في علم الجغرافيا والمصورات الجغرافية والخرائط والفلك والرياضيات والملاحة البحرية وصناعة السفن. وقد ساعد تقدم صناعة السفن على صنع سفن جديدة ذات أربع سوارٍ أكثر سرعة وأشد مقاومة لمجابهة الرياح والعواصف في البحار والمحيطات.

وخلاصة القول: إن الكشف الجغرافي لم يكن هدفاً في حدٍّ ذاته، وإنما جاء نتيجة أغراض تطلعت إليها دول غرب أوروبا، خاصة البرتغال وأسبانيا، تهدف إلى مواصلة الحروب الصليبية ضد المسلمين، ومهاجمة القوى الإسلامية وإخضاعها؛ إضافة إلى تأمين تجارة التوابل والبحث عن الذهب. وهكذا اختلط ـ بالروح الصليبية ـ عامل اقتصادي سيقوى بمرور

(1) كما كان غزو البرتغال لسبتة (1415) أول حملة ضد العرب المسلمين في بلادهم في بداية العصر الحديث، والخطوة الأولى في سياسة البرتغال الاستعمارية.

(2) عبد المجيد نعنعي، **أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة 1453 ـ 1848**، ص ص 18 ـ 19؛ سونيا ى. هاو، **في طلب التوابل**، ص ص 77 ـ 118.

(3) محمد مخزوم، **مدخل لدراسة التاريخ الأوروبـي**، ص 85، الجوهري، **الكشوف الجغرافية**، ص ص 384 ـ 387؛ سونيا ى. هاو، المرجع السابع، ص ص 46 ـ 47.

الزمن. وامتزجت الدوافع الدينية مع الدوافع الاقتصادية. وقد تزامنت حركة الكشوف الجغرافية مع ظروف وأحداث في أوروبا ذاتها شجعت على الهجرة إلى المناطق المكتشفة لاستيطانها. من بينها مثلاً الاضطهاد الديني وما ترتب عليه من قلق، وزيادة عدد السكان، وتطلع الدول إلى البحار، والرغبة في الحصول على الثروة، والميل إلى المغامرة.

لقد قوضت الكشوف الجغرافية الكبرى جميع القيود وانطلقت في الآفاق البعيدة. وكان تأثيرها كبيراً في تاريخ العالم. فمن أجل العثور على طريق تؤدي مباشرة إلى البلاد المنتجة للتوابل دون عبور البحر المتوسط كان على الأوروبيين أن يغامروا في البحار والمحيطات وأدى الجهد الذي بذل للبحث عن طريق بحري إلى آسيا ـ خاصة الهند وجزر التوابل ـ إلى اكتشافات أخرى كبيرة من بينها ـ على سبيل المثال ـ، اكتشاف أمريكا ابتداءً من سنة 1492، واكتشاف الطريق البحري من أوروبا حول رأس الرجاء الصالح سنة 1498. وقد كان لهذين الاكتشافين نتائج مهمة وعميقة الأثر في تاريخ أوروبا الحديث، وتاريخ العالم الحديث كما سنرى في هذا الفصل.

1 ـ حركة الكشوف البرتغالية:

كانت البرتغال أول دولة أوروبية بدأت حركة الكشوف الجغرافية. وقد حظيت فكرة الكشف هذه بتأييد ورعاية الأمير البرتغالي هنري الملاح (1394 ـ 1460)، الابن الثالث ليوحنا الأول، ملك البرتغال، وقد عُرف واشتهر بلقب الملاح بسبب اهتمامه بالملاحة طوال حياته. وقد كان هنري يتحلى بصفات جيدة، فهو شجاع ومُلم بالجغرافيا والرياضيات التي عرفت آنذاك. وكان مسيحياً متحمساً لنشر المسيحية بين سكان القارة الأفريقية. وقد قاد هنري حركة الكشوف البرتغالية. وبدأ عمله بتأسيس أكاديمية بحرية ومرصدٍ. وفي الوقت نفسه جمع عدداً من علماء الجغرافيا، ومجموعة من الخرائط المتوفرة في عصره. وكانت معلومات الأوروبيين عن ساحل أفريقيا الغربي

تقف عند رأس نان C.Nan، ولذا كان من الطبيعي أن تبدأ الكشوف الجغرافية انطلاقاً من هناك.

وقد استطاع البرتغاليون أن يتقدموا على طول الساحل الأفريقي نحو الجنوب حتى وصلوا رأس بوجادور C.Bajador حيث شرعوا يرتادون المنطقة الصحراوية في شيء من القلق وخيبة الأمل واليأس. وقد ترتب على ذلك أن قامت في البرتغال حركة تهدف إلى مقاومة حركة الكشوف لكونها مجهوداً ضائعاً لا فائدة منه؛ إلا أن حركة المقاومة هذه قد باءت بالفشل أمام إصرار الأمير هنري على الاستمرار في حركة الكشف مهما كانت النتائج. وهكذا واصل البرتغاليون حركة الكشوف حتى وصلوا إلى الرأس الأبيض C.Blanco ، ثم تجاوزوه إلى مصب نهر السنغال ، ثم تبع ذلك اكتشاف الرأس الأخضر C.de verd، في سنة 1460؛ وعند هذه النقطة تريث البرتغاليون قليلاً لتوطيد مركزهم التجاري، والبحث عن أسواق ومراكز تجارية.

ومع ظهور شخصية كادا موستو Ca-da-Mosto ـ الإيطالي الأصل ـ تطورت حركة الكشوف الجغرافية البرتغالية إلى حدٍّ بعيد. وقد أُسندت إليه مهمة مواصلة حركة الكشوف، وتنظيم التجارة بين البرتغال والمناطق التي اكتشفت. وقد واصل كادا موستو حركة الكشف حتى وصل رأس ركسو C.Roxo، ومنها إلى سيراليون التي تُعد أقصى ما وصلت إليه حركة الكشوف البرتغالية في فترة إشراف الأمير هنري الملاح عليها[1].

وقد تعطلت حركة الكشف البرتغالي بسبب قيام الحرب بين البرتغال وأسبانيا فيما بين سنتي 1475 و 1479، إضافة إلى الاضطرابات الداخلية. ولكن بعد فترة قصيرة من الفتور، وفي سنة 1487 استأنف البرتغاليون

(1) مخزوم، المرجع السابق، ص ص 84 ـ 85 الجوهري، الكشوف الجغرافية ص ص 127 ـ 134، سونيا ى. هاو، المرجع السابق، ص ص 79 ـ 118.

نشاطهم الكشفي. واستطاع البرتغاليون أن يصلوا إلى ساحل الذهب ومصب نهر الكونغو. وفي سنة 1488 استطاع بارتلوميو دياز Bartholomeu diaz الوصول إلى رأس الرجاء الصالح The Cape oF Good Hope. ثم استطاع مكتشف آخر، وهو فاسكو دي جاما أن يطوف حول رأس الرجاء الصالح في سنة 1497، وأن يعبر المحيط الهندي، ويصل إلى سواحل الهند الغربية في سنة 1498. ثم عاد إلى لشبونة في سنة 1499. وهكذا نجح البرتغاليون في التخلص من احتكار تجار البندقية والعرب طريق البهارات والتوابل. ومنذ ذلك الوقت أخذ البرتغاليون يتاجرون مباشرة ودون وسيط مع الشرق من خلال ذلك الطريق. ومن ثمَّ توصلت أوروبا إلى فتح طريق الهند. ثم توالت الحملات والرحلات الاستكشافية إلى أن تم اكتشاف العالم الجديد كما سنرى في هذا الفصل. وقد كانت البرتغال رائدة الدول الأوروبية في مجال الكشوف الجغرافية.

2 ـ حركة الكشوف الإسبانية:

هناك اختلاف واضح بين حركة الكشوف الأسبانية وحركة الكشوف البرتغالية. فحركة الكشوف البرتغالية قامت بها البرتغال حكومة وشعباً. أما حركة الكشوف الأسبانية فقد قام بها في البداية مجموعة من المغامرين، في حين أن الهيئات الأسبانية الرسمية اتخذت موقفاً معارضاً، ومن ثم غير مشجع. وفي حين أن حركة الكشوف البرتغالية قد اتجهت نحو الشرق للوصول إلى الهند، فإن الكشوف الأسبانية قد اتجهت نحو الغرب للوصول إلى الشرق تحقيقاً لنظرية كروّية الأرض.

ويُعد كريستوفر كولمبس (1451 ـ 1506) رائد حركة الكشوف الجغرافية الأسبانية. ولم يكن كولمبس أسبانياً بل كان إيطالياً من جنوه، درس الجغرافيا والفلك والرياضيات، وكان على علاقة مستمرة بحركات الكشوف الجغرافية الأخرى. وكان يؤمن بنظرية كروّية الأرض وبإمكانية

الوصول إلى الشرق عن طريق الغرب[1]. أي أنه إذا أبحر غرباً من مضيق جبل طارق عبر الأطلسي استطاع أن يصل إلى السواحل الشرقية لآسيا. وكان كولمبس يعتقد أن قارة آسيا تمتد كثيراً نحو الشرق ولم يهتم كولمبس بالخرافات السائدة عن المحيط الأطلسي آنذاك.

بدأ كولمبس رحلته من ميناء بالوس Palos في غرب إسبانيا في 3 أغسطس 1492 وبعد عدة أسابيع وصل إلى جزيرة غواناهاني، وهي إحدى جزر الباهاما، ومنها أبحر إلى كوبا وهايتي. واعتقد كولمبس أنه وصل إلى جزر الهند الشرقية[2]، بالرغم من أنه لم يجد أثراً للتوابل. لكنه في الحقيقة قد اكتشف الأرض التي كانت واحدة من الجزر الخارجية في مجموعة جزر الباهاما. وقد عاد كولمبس من رحلته الأولى في مارس 1493. ثم قام بثلاث رحلات أخرى في سنة 1494، و 1498، و 1502 اكتشف خلالها الساحل الرئيسي من هندوراس إلى فنزويلا. ومع ذلك مات في سنة 1506 دون أن يعلم أنه اكتشف عالماً جديداً[3]. وسرعان ما اتضح أن ما اكتشفه كولمبس من أرض عبر الأطلسي لم تكن آسيا، وإنما هي عالم جديد. إذ قام مغامر إيطالي آخر من فلورنسا، وهو أمريجو فيسبوتشي Amerigo Vespucci

---

(1) كانت فكرة احتمال الوصول إلى الهند بالإبحار في اتجاه غربي قد شغلت الأذهان بعض الوقت. وكان من الضروري، في هذا الصدد، قطع الشك باليقين.

(2) أطلق كولمبس على هذه الجزر اسم الجزر الهندية، إذ اعتقد أنها تقع في شرق آسيا ولهذا سُمّيت وعُرفت باسم جزر الهند الغربية. وقد تعددت وجهات النظر عن الغرض الذي من أجله قام كولمبس برحلاته الكشفية. فالبعض يرى أنه لم يكن الهدف من هذه الرحلات اكتشاف جزر الهند الشرقية أو جزر التوابل وإنما البحث عن بعض الجزر في المحيط الأطلسي. الجوهري، **الكشوف الجغرافية** 134 ـ 139؛ سونيا ي. هاو، المرجع السابق، ص ص 155 ـ 206.

(3) عبد القادر أحمد اليوسف، **العصور الوسطى الأوروبية**، ص 370 عبد العزيز محمد الشناوي **أوروبا في مطلع العصور الحديثة** ج 1، ص ص 126 ـ 133؛ الجوهري، **الكشوف الجغرافية** ص ص 134 ـ 138.

(1454 ـ 1512)، باكتشاف معظم ساحل أمريكا الجنوبية في الفترة من سنة 1499 إلى سنة 1501. وكتب في سنة 1503 مقالاً ادعى فيه أنه اكتشف العالم الجديد، وأثبت أن الأقاليم التي اكتشفت ليست آسيا (الهند أو الصين أو اليابان)، بل أقاليم جديدة لا علاقة لها بآسيا البتة. وقد أطلق اسمه على أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية[1].

وفي سبتمبر 1519 أبحر فرديناند ماجلان F.Magellan (1470 ـ 1521)، وهو برتغالي وأحد الشخصيات المهمة التي ظهرت في فترة الكشوف الجغرافية، من ميناء سان لوكار San Lucar في أسبانيا، فعبر الأطلسي، وسار جنوباً بمحاذاة الساحل الشرقي لأمريكا الجنوبية حتى وصل إلى نهايتها الجنوبية، ووجد مضيقاً، عرف فيما بعد بمضيق ماجلان، فعبره، إلى المحيط الهادىء. وفي مارس 1520 وصل إلى جزر الفيليبين. وفي إحدى هذه الجزر قتل ماجلان في أثناء اشتباك مع الأهالي. ثم واصل اتباعه الرحلة إلى أسبانيا عبر المحيط الهندي، وطريق رأس الرجاء الصالح ووصلوا إلى أشبيلية في سبتمبر 1522. وقد برهنت رحلة ماجلان وأتباعه بصورة عملية على أن الأرض كروّية[2].

(1) مخزوم، المرجع السابق، ص ص 91 ـ 94، الجوهري، **الكشوف الجغرافية**، ص ص 138 ـ 139.

(2) بعد نجاح رحلة ماجلان حول الأرض، أدرك الناس مدى التناقض بين ما كانت تلقنه الجامعات في العصور الوسطى والحقائق الجغرافية التي تثبت عملياً في العصور الحديثة. وبدأ الإنسان يتخذ موقفاً جديداً من المعرفة ذاتها. ولم يعد يتردد في تحدّي السلطات الرسمية. وفي الوقت ذاته انهارت سيطرة الماضي على الأذهان. وظهرت أجيال لا تُقر أن الحقيقة قد اكتملت وتضمنتها الكتب القديمة فعلاً، بل هي سرّ يُبحث عنه في طيات الزمن. وهكذا ساعدت الكشوف الجغرافية على تقدم بعض العلوم كعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والنبات والجغرافيا والتاريخ. راجع فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 13، نعنعي، المرجع السابق، ص 19، الجوهري، **الكشوف الجغرافية**، ص ص 139 ـ 142.

3 ـ حركة الكشوف الإنجليزية والفرنسية:

أول محاولة استكشافية إنجليزية حدثت في سنة 1497 عندما أبحر جون كابوت J.Cabot من ميناء بريستول عبر المحيط الأطلسي للوصول إلى الهند من خلال طريق آخر. إلاّ أنه وصل إلى شواطىء أمريكا الشمالية عند جزيرة نيوفوند لاند، غير أن أمله في الوصول إلى الشرق لم يتحقق. وفي السنة التالية قام كابوت برحلة ثانية اكتشف فيها الشاطىء الشرقي لأمريكا الشمالية. ونتج عن ذلك تمهيد الطريق لاستعمار بريطانيا لجزء كبير من العالم الجديد.

أما الكشوف الجغرافية الفرنسية فقد بدأت حينما شرع الملاح الفرنسي جاك كارتييه J.Cartier. في سنة 1524 في القيام برحلات بحرية عبر المحيط الأطلسي، واستطاع أن يصل إلى شواطىء كندا. وبعد كارتييه اهتم الفرنسيون باكتشاف العالم الجديد. وانتهى الأمر بالسيطرة الفرنسية على كندا وحوض نهر المسيسبي، مما أدى إلى الاصطدام مع الإنجليز في سنة 1754. وأدت حركة الكشوف الفرنسية في العالم الجديد إلى احتكار الفرنسيين لتجارة الصيد والفراء في مناطق كندا. كما أدت إلى تنافس استعماري في أمريكا الشمالية مع الإنجليز من أجل السيطرة والسيادة في العالم الجديد.

4 ـ نتائج الكشوف الجغرافية:

لقد أثرت حركة الكشوف الجغرافية في التاريخ الأوروبي الحديث تأثيراً حاسماً. فمن الناحية الاقتصادية أدى استغلال أسبانيا لمناجم الذهب في أمريكا إلى التأثير على الأوضاع الاقتصادية في أوروبا. كما ترتب على حركة الكشوف أن تحولت الثروة من طبقة ملاك الأرض إلى طبقة جديدة وهي طبقة التجار. وسيكون لانتعاش الطبقة البورجوازية التجارية دور مهم في تطور

نظم الحكم في العصر الحديث. وقد ترتب على حركة الكشوف الجغرافية ـ من الناحية السياسية ـ نشأة الاستعمار وازدياد تنافس الدول الأوروبية على السيطرة في العالم الجديد وأفريقيا وآسيا. ومن ثم كانت بداية التوسع والاستعمار الأوروبـي الذي استمر قروناً، وكان سبباً في تغيير مجرى التاريخ الحديث.

كما أدت الكشوف الجغرافية إلى انتقال مراكز التجارة إلى البحار الغربية والجنوبية، ونهاية عهد البحر المتوسط وانتقال القيادة إلى دول أوروبا الغربية. ومنذ ذلك الحين، لم يعد البحر المتوسط مركز العالم المتمدن، فقد انتقل التفوق التجاري من المدن الإيطالية إلى الدول المتاخمة للمحيط الأطلسـي: البـرتغـال أولاً، ثـم أسبـانيـا، فـالأراضـي المنخفضـة (بلجيكـا وهولندا)، ثم فرنسا وبريطانيا. وأخذت أوروبا تدخل مرحلة جديدة من تاريخها، وهي مرحلة تتميز بتأسيس المستعمرات والإمبراطوريات فيما وراء البحار، وبالانتشار التدريجي للنفوذ الأوروبـي في شتى أنحاء العالم.

وكان من نتائج الكشوف الجغرافية تقدم العلوم الجغرافية، واكتشاف مناطق جديدة كانت في السابق مجهولة، كما تأكدت الآن كروّية الأرض بعد نجاح رحلة ماجلان. وهكذا ـ في بداية العصور الحديثة ـ أصبحت خريطة العالم تختلف بصورة أساسية عما كانت عليه في السابق. فقد انهارت كلية المعلومات الجغرافية التي ظلت تدرسها وتتمسك بها المدارس والجامعات أبان العصور الوسطى. وأدرك الناس ـ كما سبق القول ـ مدى التناقض بين ما كانت تدرسه الجامعات في العصور السالفة والحقائق الجغرافية التي يتم إثباتها عملياً في العصور الحديثة.

ولا أحد يستطيع أن يقول: أن الدافع وراء الكشوف الجغرافية كان يكمن في الرغبة في الحصول على البهارات والتوابل والذهب فحسب، إذ اختلطت المشاعر الدينية بالعوامل الاقتصادية؛ خاصة لدى البرتغاليين

والأسبان الذين كانت مشاريعهم التبشيرية تمتد إلى العالم بأسره. وهذه المشاريع ستقود في النهاية إلى شن هجوم على العرب المسلمين من ناحية الشرق. وقد بذل البرتغاليون والأسبان جهداً كبيراً في نشر المسيحية بين السكان الأصليين. وسرعان ما انتشرت الكاثوليكية في أمريكا الجنوبية والبروتستانتية في المستعمرات الإنجليزية في أمريكا الشمالية.

كانت التوابل تأتي من البلاد الاستوائية في أفريقيا ومن جنوب شرق آسيا فقط، وكانت تجلب عن طريق التجار العرب من المحيط الهندي إلى المدن في شرق البحر المتوسط. ومن هناك كانت تنتقل إلى البندقية وجنوه، حيث كانت تباع إلى بلاد أوروبية أخرى. وقبل سنة 1492 كانت هاتان الجمهوريتان الإيطاليتان تحتكران تقريباً كل تجارة التوابل. وهكذا كانت أحد الدوافع الرئيسة لحركة الكشوف تكمن في محاولة إيجاد طريق بديل إلى التوابل البعيدة في شرق آسيا.

وما من شك في أن التوابل كانت على قدر كبير من الأهمية في أوروبا العصور الوسطى إلى حدٍّ أنه بمجرد أن وصل الملاح البرتغالي فاسكو دي جاما إلى المحيط الهندي عن طريق رأس الرجاء الصالح بدأت أنماط التجارة الأوروبية كلها تتغير. وبدأت الثروات تتدفق على أوروبا. وفتحت الكشوف الجغرافية مجالات جديدة للاستغلال والنشاط الاقتصادي. ومن ثم بدأت معالم الحياة الاقتصادية في أوروبا تتغير. وسرعان ما بدأت التجارة البرية للتوابل في التضاؤل أمام منافسة الطريق البحري. وكان ذلك يعني ـ حتماً ـ أن مدن شرق البحر المتوسط بدأت تتضاءل أهميتها بوصفها مراكز تجارية. وكان ذلك أيضاً نهاية محتومة للاحتكار الإيطالي لتجارة التوابل. وهكذا أدى تحول طرق التجارة العالمية بين أوروبا وآسيا إلى فقدان البحر المتوسط مكانته الأولى، التي كانت له في القديم، وحل محله المحيط الأطلسي. كما أفل نجم البندقية وجنوه ومرسيليا. واستمر الحال هكذا حتى القرن التاسع

عشر، إلى أن فُتحت قناة السويس سنة 1869 واستعاد البحر المتوسط جزءاً من مكانته[1].

ولكن بالرغم من أن السبب الرئيس لحركة الكشوف كان يكمن في البحث عن طريق بحري إلى جزر التوابل في شرق آسيا، فقد كان لاكتشاف الموارد الكبيرة للذهب والفضة في العالم الجديد آثار كبيرة على التجارة العالمية. ورافقت حركة الكشوف هجرات إلى العالم الجديد. فقد تدفق إلى الأراضي الجديدة المكتشفة سيل من المهاجرين والمغامرين والأفراد الذين كانوا يعانون الاضطهاد الديني. كما رافقت الكشوف تجارة الرقيق، إذ نُقل ملايين الزنوج إلى العالم الجديد، وظهرت «قضية الملونين»[2]. ورافقت حركة الكشوف أيضاً ظاهرة الاستغلال غير الإنساني للموارد الجديدة.

لقد وطدت الكشوف الجغرافية الاتصال بين أوروبا والقارات الأخرى. وترتب عليها ظهور الدول الكبرى والتوسع الاستعماري الأوروبـي. وأدى التوسع الأوروبـي إلى منازعات دولية ومن ثم إلى نمو الأطماع الاستعمارية بين الدول الأوروبية. كما أدت العلاقات الاقتصادية التي تأسست بين أوروبا والقارات الأخرى إلى تدفق الثروات: السلع والمعادن الثمينة. فقد استطاعت التجارة البحرية أن تجلب البضائع الآسيوية بكميات كبيرة، وأخذت آسيا تمد أوروبا مباشرة بالتوابل والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والعطور وغيرها[3]. كما بدأ العالم الجديد يمد أوروبا بالتبغ والكاكاو والسكر

(1) نور الدين حاطوم، **تاريخ عصر النهضة الأوروبية**، ص 152.

(2) لم تكن فكرة تجارة الرقيق جديدة فقد كانت سائدة في آسيا والشرق والأوسط منذ قديم الزمان، إلا أنها قد وصلت إلى حدّ كبير من الحجم والارهاب خلال فترة تجارة الرقيق الأمريكية ولو لم يكتشف الأوروبيون العالم الجديد لما قيض للرق أن يتسع ويتغلغل إلى هذا الحدّ.

(3) لمزيد من التفاصيل راجع أمين مصطفى عفيفي عبد الله وأحمد عزت عبد الكريم، **تاريخ أوروبا الاقتصادي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1954) ص ص 38 ـ =

والذهب. وترتب على انتقال البضائع والنقود تراكم الأرباح الكبيرة في أيدي التجار، فأصبحوا أصحاب ثروات كبيرة، وأخذوا يشترون الأراضي ويشيدون الأبنية. وعلى هذا النحو ظهرت أنماط جديدة للحياة الاقتصادية وشهدت المصارف نمواً كبيراً، خاصة في إيطاليا وألمانيا. وتأسس في القرن السادس عشر، نظام اقتصادي يتّسم ببعض الصفات الجديدة من تجمع النقود في أيدي كبار التجار وأصحاب المصارف. ومن ثم بدأت طبقة بورجوازية تتبلور في المجتمعات الأوروبية الغربية.

إن الثورة الاقتصادية في أوروبا التي نتجت عن الكشوف الجغرافية كانت لها تأثيرات على الصعيد السياسي. ففي القرن السادس عشر بدأت أوروبا توسعها الاستعماري وأخذت تدخل مرحلة جديدة من تاريخها، تتّسمُ بتأسيس المستعمرات والأمبراطوريات فيما وراء البحار، وبالانتشار التدريجي للنفوذ الأوروبي في مختلف أنحاء العالم[1]. وبدأت الطبقة البورجوازية ترغب في أن يكون للدولة نظام نافذ، أي أنها أخذت تنافس الأرستقراطية وتتطلع إلى الإدارة والحكم[2]. وازداد اهتمام الدول بإنشاء الأساطيل البحرية والحربية على أساس أنها الأداة الأولى للاحتفاظ بالمستعمرات فيما وراء البحار، وبسط النفوذ على مزيد من الأراضي الجديدة، أو الجزر الجديدة التي كانت بمثابة محطات بحرية وقواعد عسكرية تؤمن سبل الاتصال بالمستعمرات البعيدة. كما ظهرت نظريات سخيفة تقرُ التفرقة العنصرية، وتدعو إلى سيادة وسيطرة «الرجل الأبيض» وتبيح استغلال الشعوب في المستعمرات.

= 45، حاطوم، المرجع السابق، ص ص 141 ـ 157، الشناوي، المرجع السابق، ص ص 104 ـ 153، ميلاد المقرحي تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ص ص 32 ـ 37.

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 13. سونيا ي. هاو، المرجع السابق، ص ص 349 ـ 357.

(2) حاطوم، المرجع السابق، ص ص 156 ـ157.



الفصل الثالث
حركة الإصلاح الديني

تُعد حركة الإصلاح الديني من أهم الحركات في التاريخ الأوروبي الحديث. فهذه الحركة قد مزقت الوحدة الدينية في أوروبا، وهي الوحدة التي ظهرت مع انتشار المسيحية، واستمرت أبان العصور الوسطى. كما أنها قد أدت إلى ظهور مذاهب جديدة أثرت تأثيراً كبيراً في السياسة الأوروبية والدولية. وأدت أيضاً إلى حروب أهلية ودولية. ومن الضروري أن نلقي نظرة خاطفة على تاريخ الكنيسة قبل الشروع في مناقشة حركة الإصلاح الديني وأسبابها وأحداثها ونتائجها. عندما خرجت البابوية منتصرة من صراعها الطويل مع الامبراطورية التي كانت، في نهاية القرن الثالث عشر، تمثل السلطة الزمنية، بدأ البابوات وكأنهم سادة أوروبا دون منازع من حيث السلطة الدينية والزمنية. وقد واجهت الكنيسة الكاثوليكية القرن الرابع عشر وهي قويّة على الأقل ظاهرياً. إلاّ أن الواقع أكد أن صراع البابوية مع الامبراطورية وفشل الحروب الصليبية في تحقيق أهدافها أدى إلى فقدان البابوية الكثير من قدراتها، كما أخذت تفقد بعض احترامها عند الناس.

ومن ناحية أخرى أخفقت البابوية في مواجهة محاولات العرش الفرنسي للتدخل في شؤونها. وقد أدى التدخل في سنة 1305 إلى انتخاب فرنسي لمنصب البابا وهو كليمنت الخامس الذي شغل هذا المنصب في الفترة من سنة 1305 إلى سنة 1314. ونقل البابا الجديد مقر البابوية من روما إلى

مدينة آفينيون بفرنسا، حيث بقيت مدة 72 سنة. وهذا يعني أن البابوية خليفة القديس بطرس قد نُقلت من روما المدينة الخالدة وعاصمة المسيحية الغربية منذ نشأتها إلى مدينة فرنسية صغيرة. وعُرفت هذه الفترة من تاريخ الكنيسة بالأسر البابلي، إشارة إلى اعتبار البابا أسيراً لقوى ظالمة. تلاشى تأثير البابوية الفعلي على مسرح الأحداث في أوروبا أثناء هذه الفترة. وفي سنة 1378 انقسم رجال الدين (الكرادلة) بين مؤيدين للعرش الفرنسي ومناوئين لنفوذه على الكنيسة وانتخبوا بابوين أحدهما استقر في روما والآخر في فرنسا. وزاد هذا الخلاف من متاعب الكنيسة. وأخيراً عقد في سنة 1414 مجمع كونستانس الذي نجح في القضاء على الانقسام واختار بابا واحداً ليشغل منصب البابوية في روما. فقد أدرك الكثير من المثقفين والأمراء وأساتذة الجامعات أن الانقسام يهدد الكنيسة بوصفها مؤسسة، كما يهدد المسيحية ديناً وعقيدةً.

وهكذا كانت المسيحية تجتاز مصاعب كبيرة وتمر بمرحلة خطيرة، وبصورة مخالفة تماماً لما يجب أن تكون عليه. فالأموال أخذت تتدفق على روما منذ أن أقرت، في فترة الأسر البابلي ضريبة واردات السنة الأولى التي تنص على أن يرسل كل رئيس دير أو أسقف في السنة الأولى من ولايته أكبر قسم من واردات الدير أو الاسقفية إلى روما. أما الغفران الذي كانت الكنيسة تمنحه للمستغفرين من ذنوبهم، فقد أصبح بمثابة تجارة، يعطي مقابل المال للاحياء من التائبين . كما كان يمنح حتى عن الأموات إذا كان يوجد من بين خلفائهم من يستطيع دفع المال، كما امتد الفساد في أواخر العصور الوسطى إلى المؤسسة البابوية ذاتها. وكانت الميزة الأساسية لدعاة الاصلاح الأوائل هي حرصهم الشديد على كيان الكنيسة ورغبتهم في جعلها تقوم بالإصلاح الذاتي من داخلها.

ومن أبرز دعاة الإصلاح الديني الأوائل جون ويكلف John wycliffe (1330 ـ 1384)، وهو لاهوتي ومصلح ديني إنجليزي. وقد استاء ويكلف

كثيراً مما وصلت إليه أوضاع رجال الدين في القرن الرابع عشر من تردي وانحطاط، بما في ذلك رجال الدين الإنجليز ودعا للعودة بكنيسة المسيح إلى ما كانت عليه من صفاء وبساطة في أيام المسيحية الأولى، وحث الناس على فرض الإصلاح على الجميع حتى على البابا نفسه. وأنكر ويكلف سلطة البابا إذا تعارضت مع الكتاب المقدس، كما اعتقد أن الإنسان يستطيع الحصول على الرحمة والغفران بالعودة مباشرة ودون واسطة إلى الكتاب المقدس. وكان هذا الاعتقاد أحد الأسس التي قامت عليها حركة الإصلاح الديني في بداية العصور الحديثة. وقد اتهم ويكلف بالهرطقة. وفي بوهيميا (تشيكو سلوفاكيا الآن) نادي المصلح الديني التشيكي جون هسّ John Huss (1373 ـ 1415) بالعودة إلى الكتاب المقدس بوصفه المصدر الأساسي للمسيحية. إلا أنه لم يتمرد على سلطة البابوية أو ينكر سيادتها. وقد وجدت دعوة هسّ استجابة كبيرة وواسعة بين التشيكيين وأدمجت في حركتهم الوطنية ضد تدخل الألمان في شؤونهم.

أما أكثر دعاة الإصلاح شهرة وأشدهم نفوذاً فهو إيرازموس (إرازمس) Desiderius Erasmus (1469 ـ 1536)، لاهوتي وفيلسوف هولندي، ويعد من أبرز رواد الحركة الإنسانية في عصره. انتقد إيرازموس الكنيسة، ولكن باعتدال، ودعا لإصلاح نظمها ومؤسساتها، موجهاً النقد إلى مساوىء رجال الدين وانحراف المؤسسة البابوية. ومن أهم إنجازاته ترجمة الكتاب المقدس عن نص يوناني قديم بلغة سهلة مقروءة. وبالرغم من أن دعوته كانت تتميز بالتسامح والاعتدال فإنها أثارت موجة قوية من الدعوة لإصلاح الكنيسة في أوساط المثقفين والمتعلمين شملت أغلب بلدان أوروبا الغربية.

ولا ريب في أن ما أبدته الكنيسة من جمود وعدم قدرة على التحرك في هذه الدعوات الإصلاحية المعتدلة في أواخر العصور الوسطى قد جعل

الإصلاح الديني قدراً مقدوراً في أوائل العصور الحديثة. فقد ساد شعور قوي بضرورة وضع حد لما كان يمارسه البابا من سلطة زمنية لا تتلائم مع سمو مركزه، وأن يوضع حد لما كان يتمتع به رجال الدين من ثروات وامتيازات لا تتناسب مع تعاليم المسيحية. فبالرغم من أن الكنيسة الكاثوليكية كانت تبدو ـ ظاهرياً ـ قوية وحسنة التنظيم في القرن الخامس عشر، فقد كانت هناك أشياء كثيرة غير حسنة. ـ فعلى سبيل المثال ـ لم يكن البابوات زعماء صالحين للكنيسة، بل كانوا يهتمون بزيادة سلطتهم وببناء الكنائس الجميلة وإنشاء المكتبات الكبرى أكثر من أن يكونوا المثل الصالح. وكان ثمة قساوسة كُثر يقلدونهم.

وقد اتخذت فكرة الإصلاح الديني أبعاداً وأهدافاً جديدة اتّسمت بالعنف والتطرف. فالعقلية العلمية، وروح البحث، والرغبة في النقد جعلت الناس، وخاصة المثقفين ـ منهم ـ يميلون إلى التساؤل والمناقشة. ولم تكن الاعتبارات الدينية وحدها وراء حركة الإصلاح الديني، بل هناك اعتبارات أُخرى اقتصادية وسياسية اقترنت بالاعتبارات الدينية، وكانت مسؤولة إلى حدٍّ ما عن انقسام المسيحية الغربية كما سنبيّن في هذا الفصل.

1 ـ الأسباب الممهدة لحركة الإصلاح الديني:

ما دوافع حركة الإصلاح الديني في أوروبا وما الأسباب التي ساعدت على ظهور وتطور هذه الحركة؟ لا شك أن الروح المحافظة التي اتّسمت بها سياسة الكنيسة المسيحية كانت من أهم دوافع حركة الإصلاح الديني في أوروبا. فالانقسام السياسي الذي حصل في الدولة الرومانية، والصراع الذي أعقب ذلك أدى إلى ازدياد، وقوة سلطة البابا. فالمسيح ـ كما يعتقدون ـ أقام بطرس الرسول خليفة له ليرأس الحواريين ويدير شؤون المسيحيين، وقد أنشأ بطرس كنيسة روما، والبابا خليفة لبطرس في رئاسة هذه الكنيسة وفي إدارة شؤون المسيحيين.

وفي الحقيقة فإن الكنيسة المسيحية قد قامت بدور مهم في رعاية العناصر المسيحية في أعقاب سقوط الأمبراطورية الرومانية القديمة. وحاولت أن تخلق جواً من الأمن والهدوء والسلام النسبي في فترة اتّسمت بالقلق السياسي والاضطراب الاجتماعي بسبب غارات القبائل الألمانية الشمالية المتلاحقة. فقد وجدت أوروبا أثناء العصور الوسطى في البابوات الأمن والحماية وشرع الناس يلتفون حولهم، حيث وجدوا فيهم شيئاً من التعويض عن سقوط السلطة السياسية للأمبراطورية الرومانية القديمة.

وبمرور الزمن أصبح للكنيسة سيطرة تكاد تكون غير محدودة، وأصبح لها أثر ظاهر في توجيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا، وفي خلق مثل عليا تتباين مع المثل التي حاول المفكرون تحقيقها في العصور الحديثة. فقد كانت الرهبنة في العصور الوسطى المثل الأعلى للحياة، كما كان التفكير الإنساني يتركز على الدين وفكرة الآخرة والجنة والنار والعقاب والعذاب دون الاهتمام بالنواحي الحياتية. وقد أدى هذا إلى رد فعل عنيف وصل إلى حد الإلحاد بالكنيسة وعيسى والله. وظهرت فلسفة تدعو إلى عدم وجود الله، أو الجنة أو النار، وتعتقد بوجود الإنسان وعالمه المادي فقط. وقد نتج هذا الشعور عن المغالاة في الدين والتعاليم المسيحية. إن نظام الكنيسة قام في بداية الأمر على أساس الإخلاص للدين المسيحي والتعاليم المسيحية، ولكن حينما ازداد تدخل رجال الدين في أمور الناس وأعمالهم بدأ الاستياء والتذمر من الكنيسة، وبدأ الشك في قيمة هؤلاءالرجال.

إن رجل الدين كان ينظر إليه على أساس أنه المثل الأعلى في التصوف والزهد والأخلاق العالية. وإذا خرج عن هذه الصفات وشرع في الاهتمام بأمور الحياة فقد هيبته في نظر الناس. وقد كان قصر البابا منبع الفضيلة، إلا أنه تحول فيما بعد إلى قصر يزخر بمتاع الدنيا، على الأقل في عهد بعض البابوات. وبالنظر إلى الصراع الطويل بين الأمبراطورية والبابوية استطاع

الحكام والملوك وبعض المصلحين ان يهاجموا الكنيسة والبابا والتدخل في شؤون الكنيسة ومعارضة سياستها. وأكدوا على أن مهمة البابا تكمن في عبادة الله. ودفع عصر النهضة الناس إلى التحرر العقلي وإلى النقد وقد وُجِه نقدٌ شديدٌ للدين، وبدأ الناس يشكون في تعاليم الكنيسة وتصرفاتها ويناقشونها.

ويرجع حدوث الإصلاح الديني - في الوقت الذي حدث فيه - إلى إحساس الناس بأن المساوىء المتصلة بالحكومة البابوية والكنيسة قد بدت يومئذ على درجة كبيرة من الجدية والخطورة. وظهرت رغبة في خلق نوع آخر من المسيحية أبسط وأكثر روحانية من سابقه. وساهم نمو الشعور القومي في هذه الفترة في دفع الصراع ضد الكنيسة بوصفها مؤسسة عالمية إلى الأمام. وهذا يعني أن حركة الإصلاح الديني قد تزامنت مع مدّ القومية الصاعدة. فالحواجز القديمة انهارت وعمت أوروبا روح من التنور والتحرر والفكر التقدمي الذي كان متوهجاً تحت رماد المعرفة التقليدية[1].

وتُعد بدعة «صكوك الغفران»، التي شجعها البابوات عن طريق رجال الدين من الأسباب التي أدت إلى استياء جميع المصلحين الدينيين. فقد قرر مجمع روما الذي عُقد في سنة 1215 أن الكنيسة البابوية تملك حق الغفران، وتمنحه لمن تشاء، وطبيعي أن من يملك حق الغفران يملك أيضاً حق الحرمان. وصكوك الغفران هي نوعٌ من الرسوم غير المباشرة لتكون مورداً مالياً سهل المنال. **ولكن ما فكرة بيع صكوك الغفران وما مصدرها؟** ففكرة أن البابا قادر على إصدار صكوك الغفران يمحو الذنوب مستمدة من النظرية القائلة أن القديس بطرس وخلفاءه قد خُلعت عليهم ميزة توزيع فيض لا

(1) لمزيد من التفاصيل عن حركة الإصلاح الديني راجع هربرت فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ص ص 95 ـ 108، محمد مخزوم، **مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي**، ص ص 106 ـ 113، أحمد شلبي، **مقارنة الأديان: الجزء الثاني المسيحية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1984، الطبعة الثامنة) ص ص 253 ـ 262.

ينضب من الثواب على المؤمنين، ويرجع هذا الفيض أصلاً إلى التضحيات التي قام بها المسيح والقديسون من بعده. وبمرور الزمن زاد هذا الفيض بفضل الأعمال الخيرة التي قامت بها أجيال متعاقبة من المؤمنين المسيحيين. وسرعان ما أصبحت هذه الظاهرة مصدراً للدخل المالي للكنيسة ورجال الدين. ولم تقتصر قضية غفران الذنوب على هذه الصكوك، بل امتدت إلى عنصر آخر، وهو ما يسمى بـ الاعتراف». فكان على المذنب أن يعترف بذنبه في خلوة مع قسيسه، حتى يستطيع الأخير أن يغفر له ذنبه[1]. وهذا يعني أن إحدى الواجبات الدينية للكاثوليك أن الانسان إذا اقترف خطيئة فإنه ملزم بأن يعترف بها إلى قسيسه، ثم يبلغه القسيس ـ نيابة عن الله ـ أن الذنب قد غُفِرَ، ويكلفه ببعض الواجبات الدينية ليفعلها تعبيراً عن الندم. وتعرف هذه الواجبات الدينية باسم «التكفير عن الذنوب». وبمرور الزمن لم يعد هناك إصرار على التوبة والاعتراف بالذنوب والخطايا، بل أصبح من اليسير الحصول على غفران تام من البابا لمجرد المساهمة في إعادة بناء كنيسة القديس بطرس في روما مثلاً[2]. إضافة إلى ذلك هناك فكرة الاستحالة وهي اعتقاد المسيحيين أنهم حينما يأكلون الخبز ويشربون النبيذ يوم عيد الفصح أو ما يسمى بالعشاء الرباني[3] يستحيل الخبز إلى لحم المسيح عيسى بن مريم ويستحيل النبيذ إلى دمه. فمن أكل ذلك الخبز وشرب ذلك النبيذ فقد أدخل المسيح في جوفه وامتزج به وبتعاليمه[4].

---

(1) أحمد شلبي، **مقارنة الأديان جـ 2**، ص 256، راشد عبد الله الفرحان، **الأديان المعاصرة** (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية، 1985 م) ص 60.

(2) محمد مخزوم، **مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي**، ص ص 112 ـ 113، الفرحان، المرجع السابق، ص 48.

(3) يرمز بالعشاء الرباني إلى عشاء المسيح عيسى الأخير مع تلاميذه إذ اقتسم معهم الخبز والنبيذ، ويرمز الخبز إلى جسد المسيح، ويرمز النبيذ إلى دمه الذي سُفِكَ من أجل نجاة البشرية.

(4) أحمد شلبي، **مقارنة الأديان جـ 2**، ص 254، الفرحان، المرجع السابق، ص ص 84 ـ 49.

ومن ناحية أخرى تعد حركة الانشقاق البابوي التي حدثت في القرن الرابع عشر من أخطر ما واجهته الكنيسة الكاثوليكية الغربية. فقد مهدت الطريق بشكل أو بآخر إلى تنامي دعوات الإصلاح الدينية المعارضة للكنيسة والبابا ورسميات الدين، ورفض ما استجد على المسيحية من تقاليد وبدع وعادات وأنظمة أثناء العصور الوسطى. كما أدى اكتشاف الطباعة إلى انتشار حركة التنوير وساعد على اطلاع الناس على آراء وأفكار المصلحين الدينيين، وعلى نشر ما كان يوجه إلى الكنيسة والبابا من انتقادات، وانطلقت حركة الإصلاح الديني في البداية قوية وعنيفة في القرن السادس عشر من ألمانيا. ويومئذ كانت ألمانيا تتكون من مئات الولايات والإمارات الصغيرة والمدن المستقلة والاسقفيات تتمتع باستقلال يكاد يكون كاملاً ويجمعها ولاء مشترك للامبراطورية الرومانية المقدسة.

2 ـ حركة الإصلاح الديني في المانيا: حركة مارتن لوثر:

لقد كان الإصلاح البروتستانتي ثورة على كل من الثيوقراطية[1] البابوية وامتيازات الكنيسة ورجال الدين. وتعد حركة مارتن لوثر Martin Luther (1483 ـ 1546) ذات أهمية حاسمة في التاريخ الأوروبي الحديث. وهي حركة بدأت بسيطة في شكل هجوم على الأوضاع السيئة الملازمة للكنيسة، وفي نقد تصرفات رجال الدين، ثم سرعان ما تطورت إلى حركة قوية موجهة ضد العقيدة الكاثوليكية ذاتها. وأدت هذه الحركة إلى حركات أخرى مضادة من داخل الكنيسة الكاثوليكية عُرفت بحركة الإصلاح الكاثوليكي. كما ترتب عنها أيضاً حرب أهلية في فرنسا وحرب الثلاثين عاماً في أوروبا، وجو من القلق السياسي والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا.

من هو مارتن لوثر؟ يُعد لوثر من أشهر المصلحين الدينيين وهو راهب ألماني تزعم حركة الإصلاح البروتستانتي في ألمانيا. وُلد لوثر في سكسونيا

(1) الثيوقراطية Theocracy هي حكومة دينية أو دولة خاضعة لحكم رجال الدين.

في 10 نوفمبر 1483. وكان هذا الفلاح السكسوني الذي تدين له حركة الإصلاح الديني البروتستانتي بقيامها وسماتها، أحد الرجال الذين وصلوا إلى مرتبة الصدارة في تاريخ العالم، لا لأنهم قد امتازوا بالابتكار بل لأنهم كانوا يجيدون التعبير عن أفكار وطموحات العصر الذي عاشوا فيه[1]. وكان لوثر أول «الثائرين» على كنيسة روما في العصور الحديثة، وأبرز من حمل لواء العصيان في القرن السادس عشر. وقد ظهر في ألمانيا موطن العقل والتفكير الحر. درس لوثر القانون والأدب والفلسفة والموسيقا وعلم اللاهوت. إلا أنه لم يكن متفقهاً في الدين ولم يكن فيلسوفاً. وفي سنة 1505 انخرط لوثر في سلك الرهبنة. ففي أحد أديرة القديس أوغسطينوس تفرغ لوثر لمدة ثلاث سنوات للزهد والعبادة والتأمل ودراسة الكتاب المقدس. وقد حصل لوثر على شهادة الدكتوراة في علم اللاهوت. وفي سنة 1508 عُين أستاذاً لعلم اللاهوت في جامعة وتنبرج Wittenburg.

توصل لوثر إلى معتقدات أساسية آمن بها أشد الإيمان. فقد جرب الصلاة والصوم والتصوف والتأمل، فلم تجلب له أية راحة، ولم تخفف من آلامه. كما جرب زيارة روما فلم تجد شيئاً. لأنها أصبحت مركزاً للفساد والانحلال الخلقي. وأخيراً اكتشف أن الإيمان هو الوسيلة للخلاص، أما الصلاة والصوم والحج وإيقاد الشموع والطقوس الدينية الأخرى فهي جميعاً أعمال بلا جدوى. ولا يؤمن لوثر بالبحث الحر ولا بالتسامح. ويعتقد أن كل الحقائق المتصلة بأمور الفكر والحياة تكمن في الكتاب المقدس. وتكونت لديه عقيدة بأن الإيمان هو الوسيلة الوحيدة للخلاص فالإيمان هو شرط الغفران، والغفران هو الثواب على الإيمان. وبالرغم من أن لوثر قد تسبب في قيام ثورة، فإنه لم يكن ثورياً. ولكن في بحثه عن الخلاص اقترب خطوة من موقف جعل منه بطل ألمانيا ضد ادعاءات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية[2].

---

(1) فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ص 98.

(2) فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث ص 98، محمد كمال الدسوقي، تاريخ =

وكل ما فعله لوثر في البداية يكمن في شن حملة نقد ضد مساوىء الكنيسة ومهاجمة صكوك الغفران. ولكن في سنة 1517 رأى أن يعلن احتجاجه علناً. وقام بتعليق احتجاجه ضد صكوك الغفران على باب كنيسة وتنبرج في أول نوفمبر سنة 1517 وهو منشور باللغة اللاتينية يحتوي على 95 بنداً. وقد طالب لوثر رجال الدين بمناقشته في تلك البنود، وكان ذلك بمثابة بداية الثورة اللوثرية الاصلاحية، ومنطلقاً لبداية صراع لوثر مع الكنيسة الكاثوليكية. وقد طبع هذا المنشور وترجم ووزع في كل أنحاء ألمانيا وأعلن لوثر أن الغفران رهن برحمة الله وحده، وأن البابا لا يستطيع أن يتدخل في غفران الذنوب، وأن التوبة الصادقة هي الشرط الأساسي للغفران، وأن البابا يستطيع أن يفرض ما يشاء من العقوبات الكنسية، أما الغفران فهو لله وحده، فهو الذي يمحو الذنوب، وبذلك بدأ لوثر حركة الإصلاح الديني في ألمانيا. وكان يبدو يسيراً على البابا أن يسحق هذا الأستاذ الجامعي المغمور. وقد أصدر البابا ليو العاشر قراراً بحرمان لوثر. والحرمان كان يعني منع من وقع عليه الحرمان من إقامة أي شيء من الشعائر الدينية. وكانت هذه عقوبة شديدة حقاً في العصور الوسطى حينما كان الدين يلعب دوراً هاماً في حياة الناس، فقد كانوا يعتقدون أن حظهم في السماء بعد الموت يعتمد على ممارستهم للواجبات الدينية. ورد لوثر بإحرق قرار البابا علنا في 10 ديسمبر سنة 1520. وهكذا تحدى لوثر البابا وبدأ ذلك التحول الكبير المعروف بحركة الإصلاح الديني. وبذلك انقطعت كل صلة بين لوثر والكنيسة. وتحول لوثر من مجرد راهب مغمور إلى مصلح ديني بل إلى زعيم ثورة دينية.

وفي سنة 1521 استدعى لوثر للمثول أمام مجلس يمثل الأمبراطورية

= ألمانيا (القاهرة: دار المعارف بمصر، 1969) ص ص 53 ـ 55، ب. م. هولت، صانعو أوروبا الحديثة ص ص 35 ـ 46.

في مدينة ورمز Worms لمقابلة الأمبراطور الجديد شارل الخامس (1519 ـ 1556) ولحضور مؤتمر ديني. وانفض ذلك المؤتمر دون الوصول إلى اتفاق بين الطرفين ودون أن يتراجع لوثر عن آرائه. وعندئذٍ عُدّ لوثر خارجاً عن القانون. وقد جعل لوثر من كل إنسان قساً وأعلن حرية الإنسان المسيحي، وسمح لرجال الدين بالزواج وتزوج هو نفسه فتاة كانت راهبة من قبل ضارباً لهم المثل في سنة 1525، ونادى بعدم ضرورة الحج إلى روما. ومن ناحية أخرى قبلت بعض الولايات الألمانية بالمذهب الجديد، في حين بقيت أجزاء أخرى مثل بافاريا والنمسا وأقليم الراين مخلصة للكاثوليكية.

3 ـ ثورة الفلاحين (1524 ـ 1525):

شهدت الأجزاء الجنوبية والغربية من ألمانيا جمعيات سرّية للفلاحين منذ بداية القرن السادس عشر. وطالب أعضاء هذه الجمعيات بمصادرة أراضي الكنائس والأديرة، وإلغاء جميع الامتيازات الإقطاعية. وقد ساندهم في ذلك ممثلو الفئات الشعبية في المدن. وهكذا توفرت الأسس لتنظيم قوة ثورية موحدة تضم الفلاحين وفقراء المدن. ونظر الفلاحون إلى مبادىء لوثر بوصفها ثورة ضد القهر والاستعباد والظلم، ومن ثم كانت ثورتهم تستمد قوتها من هذه المبادىء ذاتها. وتكمن أسباب الثورة في المظالم التي حاقت بطبقة الفلاحين، ومع ذلك يمكن القول: أن انجيل لورثر واتباعه المتطرفين قد «صبوا الزيت على النار»، وحولوا استياء الفلاحين إلى أوهام خيالية وإلى عنف لم يكن متوقعاً وإلى انتقام شديد.

إلاّ أن لوثر قد تراجع عن تأييد ثورة الفلاحين التي اندلعت في سنة (1525/1524) في جنوب غرب ألمانيا؛ كما وقف لوثر ضد كل الحركات التي خرجت على القانون في غير مسؤولية مثل ثورة الفرسان سنة 1522

الذين استغلوا الإصلاح الديني فهاجموا الكنائس والأديرة[1]. وبما أن لوثر كان ضد العنف بكل أشكاله، فإنه تخلى عن هؤلاء الفلاحين الثائرين ودعا إلى قمعهم بكل عنف وقسوة ووحشية. وفي غضب ويأس أصبح بعضهم «ملحداً ساخراً» كما عاد كثير منهم أو من أطفالهم، تحت رعاية منظمة اليسوعيين، إلى الكنيسة الكاثوليكية. وقد انتهز أحد زعماء الإصلاح وهو توماس مُنْزِر Thomas Münzer، وكان حاكماً لإحدى المدن ـ انتفاضة الفلاحين ضد السلطات القائمة وحاول أن يقود الثورة، إلا أن قيادته لم تكن حازمة ولا جماعية. وبالرغم من كل مشاكلها ـ فإن الثورة قد تألقت بألوان وأفكار بروتستانتية. وكانت التطلعات الاقتصادية تغلف بعبارات أضفى عليها لوثر مسحة من القداسة.

وقد كانت هزيمة الفلاحين في الوقت ذاته هزيمة للإصلاح الديني بوصفه حركةً اجتماعية واسعةٍ وقُمعت هذه الثورة الشعبية الفلاحية بقسوة وعنف، وبمساعدة من كان مساهماً أساسياً فيها، ومن كانت مبادِئُهُ محركاً فاعلاً لإحداثها. وقد تناسى لوثر بتخلية عن هذه القاعدة الشعبية الواسعة، تلك العلاقة الوثيقة المترابطة بين النواحي الاقتصادية والدينية والاجتماعية والسياسية، مدعياً تمسُّكه بالناحية الدينية فقط. إلا أن تخلي لوثر عن دعم ثورة الفلاحين لم ينف استمرار أثر مبادئه في نفوس المظلومين والفلاحين، سواء كان ذلك في ألمانيا أم في غيرها من المناطق التي وصلت إليها هذه الثورة الإصلاحية. وقد بقيت أملاك الكنيسة الكاثوليكية ذات موارد هائلة ومساحات شاسعة، واستمرت سيطرتها ونفوذها، وكان للمناضل التشيكي جون هسّ[2]، قبل لوثر، دوره المهم في انتفاضته ضد الكنيسة الكاثوليكية،

---

(1) عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، **التاريخ الأوروبي الحديث: من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا** (بيروت: دار النهضة العربية، د. ت) ص ص 98 ـ 99، ول ديورانت، **قصة الحضارة الجزء 24 الإصلاح الديني**، ترجمة عبد الحميد يونس (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1967) ص ص 72 ـ 96.

(2) جون هسّ (يان هوس): مصلح ديني تشيكي. اتهم بالهرطقة والإلحاد فأعدم حرقاً. .

حيث دعا إلى مصادرة أراضيها وطرد الجهلة الأنانيين من صفوف رجال الدين «الأكليروس»، ومن ثم إلى بعث الكنيسة المسيحية الحقيقية[1].

لقد كانت ثورة الفلاحين ذات أهمية في حركة الإصلاح الديني. فبالرغم من أن لوثر كان يندد بسياسة الحكام والملوك والأمراء تجاه رعاياهم، فإنه قد رأى أن ارتباط حركة الإصلاح الديني بالثورة والعنف ربما يسبب انصراف هؤلاء عن مساندة حركة الإصلاح؛ خاصة أنه كان يرى في المطالب الاقتصادية والاجتماعية تطرفاً لا علاقة له بحركة الإصلاح الديني. فثورة الفلاحين، من وجهة نظر لوثر تتعارض مع تطلُّعه إلى ضمان مساعدة الحكومات الألمانية القائمة لحركته الإصلاحية ولهذا السبب حرض الأمراء والحكام في ألمانيا على عدم التهاون في قمع الثورة. ومع ذلك ساد الشعور أن ثورة لوثر الدينية هي التي حركت ثورة الفلاحين وأثارت التفكير في مبادىء المساواة والحرية.

وقد ظل الأمبراطور شارل الخامس، ـ الذي كان من واجباته الدفاع عن الكنيسة الكاثوليكية، لمدة طويلة من الزمن ـ غير قادر على اتخاذ موقف حاسم ضد الحركة اللوثرية مما شجع أنصارها وساعد على انتشارها. فقد انتشرت العقيدة اللوثرية في ألمانيا الشمالية واعتنقها الناس حتى في بروسيا. وفي سنة 1526 قرر الأمبراطور أن يعقد المجلس الأمبراطوري في مدينة سيبر Speier في بافاريا في يونيو من تلك السنة لمناقشة المشكلة الدينية وتنفيذ القرار الصادر بحق لوثر القاضي بطرده لإنه خارجٌ على القانون، ومن ثم إهدار دمه ومصادرة كتاباته وقد اتخذ هذا القرار في مجمع ورمز سنة 1521، وفي اجتماع سيبر أصدر المجلس الأمبراطوري قراراً نص على أن لكل أمير الحق في أن يختار الطريق الذي يراه صالحاً أو مناسباً بشأن قرار

(1) صالح زهر الدين «نماذج من القمع الدموي في التاريخ» **مجلة الفكر العربي** 11 ـ 59 (مارس 1990) ص ص 203 ـ 204.

ورْمزْ. وهذا يعني أن لكل أمير الحق في اختيار المذهب الديني الذي يروق له في ولايته. ولم يكن هذا القرار في صالح الكنيسة الكاثوليكية. فقد أصبح لأتباع لوثر الآن مركز شرعي معترف به. ومن ناحية أخرى استولى الأمراء الذين اختاروا المذهب اللوثري في ولاياتهم على أملاك الكنيسة في بلادهم وطردوا رجال الدين الذين رفضوا قبول المذهب الجديد[1].

وفي مارس 1529 عقد المجلس الامبراطوري اجتماعاً آخر في سبير. وفي هذه المرة تراجع المجلس عما أصدره من قرارات، وأصدر قراراً نصّ على نفاذ مفعول قراراتُ وُرْمز بشأن إهدار دم لوثر وقمع الحركة اللوثرية. كما قرر إلغاء الحرية التي مُنحت للأمراء في مجلس سيبر الأول بشأن اختيار المذهب الذي يروق لهم في ولاياتهم. وفي الوقت ذاته قرر المجلس الإبقاء على الكنائس اللوثرية التي أقامها اللوثريون في الولايات التي اختارت ذلك المذهب. هذه القرارات أزعجت الأمراء اللوثريين الذين أعلنوا صراحة احتجاجهم عليها. ومن هنا جاءت تسمية اللوثريين باسم المحتجين Protestants وهو الاسم الذي ما زالوا يعرفون به حتى الآن. وقد كان ذلك الاحتجاج تحدياً واضحاً لسلطة الامبراطور. وفي سنة 1530 عقد المجلس اجتماعاً آخر في أوغسبورج، تميز بدعوة الأمراء البروتستانت للاجتماع مع نظرائهم من الأمراء الكاثوليك للوصول إلى تفاهم بين الطرفين. وفي أواخر سبتمبر 1530 انفض المجلس من دون التوصل إلى قرار.

ومن ناحية أخرى، قرر البروتستانت الاجتماع في مدينة شمالكلد بولاية هسْ Hesse وأعلنوا أنهم سوف يدافعون عن مبادئهم ومصالحهم مهما كان الثمن، وقرروا تكوين جيش نظامي يشترك في قيادته أمير سكسونيا، وهي الولاية الألمانية التي اعتنقت مبادىء لوثر من البداية، إضافة إلى حكام ولايات ألمانية أخرى تقع في الشمال والجنوب. ولم يترددوا في التحالف مع

(1) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص 102.

خصم الأمبراطور فرنسوا الأول ملك فرنسا. وكان هذا الحلف نواةً لنمو البروتسانتية وانتشارها. فالبروتستانتية أصبحت ذات تنظيم سياسي وعسكري وذات كنيسة وعقيدة ثابتة. ومع سنة 1541 أصبحت الخلافات بين البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية أكثر اتساعاً وأعمق أثراً وعندئذٍ قرر الامبراطور استخدام القوة. وفي هذه الظروف مات مارتن لوثر في 17 فبراير 1546 وخسر البروتستانت زعيمهم الروحي الكبير، ودخلوا في حرب ضد قوات الامبراطور التي كانت تضم جنوداً من إيطاليا وأسبانيا وأصبحت ألمانيا مسرحاً لصراع عنيف بين البروتستانت والكاثوليك، أدى في النهاية إلى انتصار الامبراطور عسكرياً في سنة 1547. ومع ذلك فإنه لم يستغل نصره لغرض حل عقائدي، وظل يسعى لإيجاد تسوية يرضى بها البروتستانت.

وفي سنة 1555 عقد صلح أوغسبورج الديني بين الطرفين، وفيه أقر المجتمعون حق كل إقليم في اختيار عقيدته الدينية، وحق كل حاكم في أن يختار المذهب الذي يروق له في ولايته دون تدخل من طرف الامبراطور. كما تقرر أن تبقى أملاك الكنيسة الكاثوليكية التي صارت لوثرية قبل سنة 1552 في أيدي البروتستانت، وأن تعود الأملاك التي أخذت بعد تلك السنة إلى الكنيسة الكاثوليكية في روما. ونصت بنود الصلح أيضاً على منع استخدام العنف ضد أتباع المذهبين البروتستانتي أو الكاثوليكي.

كان صلح أوغسبورج من الناحية الدينية نصراً حاسماً للبروتستانتية، إلا أنه، في الوقت ذاته قد أدى إلى تجزئة ألمانيا من الناحية السياسية إلى ولايات كثيرة غير مترابطة. وسادت البروتستانتية في شمال ألمانيا وفي ولاية وتنبرج في الجنوب، في حين أن الكاثوليكية استمرت في الجنوب وحوض الراين[1]. وبالرغم من أن الصلح قد حفظ السلام في ألمانيا لمدة تزيد عن نصف قرن، فإنه قد جاء تسوية أغضبت الكاثوليك لأنها اعترفت بالبروتستانتية

(1) المرجع السابق، ص 109.

رسمياً. فضلاً عن أنها أعطت الأمراء وحدهم حرية اختيار المذهب الديني وحرمت عامة الناس هذه الحرية وفرضت عليهم اتباع حكامهم كما تجاهل الصلح أنصار المصلحين الدينيين الآخرين مثل زونجلي وكالفن وقد أكدت الأحداث المتعاقبة فشل هذا الصلح خاصة بعد نشوب الحرب الدينية في أوروبا التي تعرف بحرب الثلاثين عاماً (1618 ـ 1648).

وهكذا أصبحت الفروق بين البروتستانتية والكاثوليكية أعمق أثراً بحيث أن كل محاولات التوفيق بينهما قد باءت بالفشل، وبقيت الكنيسة الكاثوليكية في وادٍ ودعوة الإصلاح في وادٍ آخر. وقد عجزت الكنيسة عن القضاء على هذه الحركات الإصلاحية، في حين أن هذه الحركات عجزت بدورها عن تغيير الكنيسة. ومن ألمانيا انتشر الإصلاح الديني إلى البلدان الأوروبية الأخرى. وفي حوالى نهاية القرن السادس عشر كانت كل من السويد والنرويج والدانمرك واسكتلندا وإنجلترا بلاداً بروتستانتية، وبقي جنوب أوروبا كاثوليكياً. أما في فرنسا ـ حيث كان الكاثوليك والبروتستانت كُثراً ـ فإن الوضع لم يتحدد إلا بعد فترة طويلة من الحروب الدينية. والحقيقة أن حركة الإصلاح الديني قد حطمت وحدة أوروبا الدينية القديمة، وعززت الشعور الوطني. ففي البلدان البروتستانتية أُقيمت كنائس وطنية بدلاً من أن تكون جزءاً من الكنيسة الكاثوليكية، واستعملت اللغات القومية في الصلاة وقُرِىء الكتاب المقدس مترجماً.

وقد كان نتيجة ذلك أن أنشأت الحركة الجديدة كنائس لأتباعها سُميت بالكنائس البروتستانتية. وتتلخص أهم مبادىء الكنيسة البروتستانتية فيما يلي:

1 ـ أن يكون الكتاب المقدس هو المصدر الوحيد للمسيحية، ورفض كل الأحكام التي لم ترد فيه مثل تلك التي تستند على رأي البابوات وغيرهم من رجال الدين.

2 ـ من حق كل مسيحي قادراً أن يقرأ الكتاب المقدس وأن يفسره.

3 ـ ليس للكنائس البروتستانتية رئاسة عامة، أي أن لكل كنيسة رئاسة خاصة بها، ويقتصر عمل الرئاسة على الإرشاد وتوجيه من لا يستطيع فهم وتفسير الكتاب المقدس بنفسه.

4 ـ لا علاقة للعشاء الرباني بجسم المسيح ودمه وما هو إلا للذكرى.

5 ـ عدم اتخاذ التماثيل والصور في الكنائس وعدم السجود لها لأن ذلك نوعٌ من الوثنية.

6 ـ ليس للكنيسة حق غفران الذنوب والسيئات.

7 ـ ترجمة الكتاب المقدس للغات مختلفة ليتمكن الناس من الاطلاع عليه.

8 ـ عدم الاعتراف بضرورة الرهبنة وإباحة الزواج لرجال الدين والرهبان والراهبات.

ومع ذلك بقيت موضوعات أخرى كبيرة ومهمة لم يتطرق لها الإصلاح البروتستانتي، مثل التثليث (الأب والابن والروح القدس)، وصلب المسيح، ومن هم مؤلفو الكتاب المقدس، وما مدى سلطة المجامع الدينية في اتخاذ قرارات تتعلق بأسس الدين المسيحي[1].

4 ـ أسباب نجاح حركة مارتن لوثر:

لقد لاقت دعوة لوثر الإصلاحية في القرن السادس عشر نجاحاً كبيراً. وقد اعتنقها كثير من المصلحين الذين حذوا حذوه فأنكروا حق الغفران

(1) أحمد شلبي، **مقارنة الأديان جـ 2**، ص ص 260 ـ 262.

والاعتراف وطقوس الاستحالة «العشاء الرباني»، ووقف فهم الكتاب المقدس على الكنيسة . . . وما شابه ذلك. لقد كانت مبادىء لوثر ردة فعل على مفاسد المؤسسة البابوية وتورطها في النزاع السياسي الذي كان قائماً في أوروبا، وابتعادها عن تعاليم المسيحية الأولى، إضافة إلى سلوك وتصرفات رجال الدين اللاإنسانية وانحطاطهم. وهناك عدد من الأسباب أدت إلى نجاح هذه الحركة أهمها:

1 ـ إن الامبراطور لم يتدخل فعلياً لمقاومة الحركة إلا بعد مرور ثلاثين سنة من قيامها، وبعد أن ازدادت قوة الحركة وازداد عدد أتباعها وأنصارها. كما أن الدول الأوروبية الأخرى لم تتدخل في شؤون ألمانيا في هذه الفترة، بل كان الصراع بين لوثر وأنصاره من ناحية والامبراطور والبابا من ناحية أخرى.

2 ـ إن الإنسان في بداية العصور الحديثة بدأت تهيمن على تفكيره الآراء والأفكار الحرة وشرع يستخدم عقله في الحكم على الأشياء. ولم تعد العادات والتقاليد الدينية مقبولة لديه بل أنها قد رُفضت، خاصة تلك التي استجدت على المسيحية إبان العصور الوسطى.

3 ـ تكدس الثروة في خزينة الكنيسة وعند رجال الدين في حين كانت الطبقات الأخرى مثل طبقة الفلاحين ـ تعاني من سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية. ومنذ اللحظة الأولى جذبت دعوة لوثر الفلاحين وفقراء المدن إليها. فقد رأوا فيها منفذاً للخلاص من ظلم الإقطاع بنوعيه الروحي والزمني. ورأوا في لوثر زعيماً روحياً ومصلحاً اجتماعياً ربما يتبنى قضيتهم ويدافع عنها.

4 ـ لقد كان لوثر في حركته الإصلاحية أكبر داعية للقومية الألمانية، وهو الذي أعلن أن «ألمانيا يجب أن تكون للألمان». ومن هذه الناحية تُعد

حركة لوثر ذات بعد قومي. وقد رحب الألمان بهذه الفكرة بسبب معاناتهم من التدخل الخارجي لفترة طويلة من الزمن فقد كره الألمان البابا لأنه إيطالي والامبراطور لأنه أسباني. وساعد شعور الكراهية هذا على التفاف العناصر الألمانية حول لوثر. وهكذا لم يعد لوثر في نظر الألمان مصلحاً دينياً فقط، بل زعيماً قومياً أيضاً. ولهذا السبب نجحت حركته لأنها دعوة إلى التحرر من السيطرة الأجنبية، في الحقيقة إن جزءاً كبيراً من قوة لوثر تكمن في كونه ألمانياً. فقد انعكست في مزاجه العاطفي كل عناصر القوة والضعف في الشخصية الألمانية. وحينما هاجم لوثر صكوك الغفران عبر عما كان يجول بخاطر الألمان، فحكام ألمانيا ومفكروها كانوا يرون في عملية بيع صكوك الغفران نزيفاً مستمراً للثروة القومية الألمانية لصالح كنيسة روما والإيطاليين في وقت كانت فيه ألمانيا تحتاج لهذه الأموال لمعاجلة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه قد عبر كذلك عن الرأي الصائب في داخل الكنيسة الكاثوليكية ذاتها[1].

وخلاصة القول: أن حركة لوثر قد أدت إلى ظهور مذهب جديد وهو البروتستانتية وانقسام العالم المسيحي. فقد أدت حركة لوثر إلى تمزيق الوحدة الدينية في أوروبا، وهي الوحدة التي دامت عدة قرون، من ناحية، وإلى تنبه الكنيسة الكاثوليكية إلى الخطر المحدق بها فبدأت في إصلاح عيوبها من ناحية أخرى. وكانت حركة لوثر إلى حد بعيد أكبر حركة إصلاحية في تاريخ المسيحية. ولكن بالرغم من التحمس الألماني لحركة لوثر، لم يوفق المصلحون في تحويل ألمانيا إلى بلد بروتستانتي. ويعزي ذلك إلى أن الانقسامات السياسية المتأصلة بين الألمان كانت أقوى من موجة النقد التي وجهت إلى مساوىء الكنيسة الكاثوليكية في روما. لقد رحبت بعض

(1) فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ص ص 98 ـ 99، للمزيد من التفاصيل عن حركة الإصلاح الديني في ألمانيا راجع ول ديورانت، **قصة الحضارة جـ 24** ص ص 3 ـ 109.

الولايات الألمانية بالعقيدة الجديدة، بينما بقي البعض الآخر مخلصاً للكنيسة الكاثوليكية.

وبالرغم من أن العامل الديني كان المحرك لحركة الإصلاح الديني بشكل عام، فإن العامل الاقتصادي كان أيضاً من بين العوامل التي ساعدت على ظهور وانتشار البروتستانتية في عدد من الدول الأوروبية كألمانيا وبريطانيا وهولندا. فهنا كانت الرغبة في مصادرة ممتلكات الكنيسة تتضح فيها الرغبة المادية الملحّة. إضافة إلى ذلك كان للأسباب السياسية أهميتها أيضاً.

5 ـ حركة الإصلاح الديني في سويسرا:

منذ القرن الثالث عشر بدأت سويسرا تناضل من أجل التخلص من حكم الامبراطورية الرومانية المقدسة. وقد تحقق ذلك في القرن الخامس عشر وصارت مقاطعاتها الخمس عشرة تشكل اتحاداً عرف باسم الاتحاد السويسري. وتحقق الاستقلال التام لسويسرا في معاهدة وستفاليا سنة 1648. إلا أن البلاد السويسرية ظلت على علاقة وثيقة بالامبراطورية والألمان. فكانت مصدراً للجنود المرتزقة للأمراء الألمان والامبراطورية وقوات البابا. وقد مهدت الأوضاع السياسية والاجتماعية في المقاطعات السويسرية لخلق بذور حركة معادية للكنيسة الكاثوليكية كما كان لانتشار أفكار حركة لوثر أثر مهم في ازدياد الاستياء العام من تصرفات رجال الدين في المقاطعات السويسرية. وكانت صكوك الغفران سبباً لتدفق جزء هام من الثروة القومية باتجاه إيطاليا. وكانت هذه الأمور تثير غضب العناصر الوطنية المثقفة في البلاد مما جعلها تتجه في طريق الإصلاح الديني.

وفي سنة 1522 انجرف السويسريون لأول مرة في تيار الإصلاح الديني ونقد العادات والعقائد الدينية المسيحية. وبدأت هذه الحركة في زيورخ، وكانت حركة دينية من ناحية وأخلاقية من ناحية أخرى ووطنية وإنسانية من

ناحية ثالثة. وكانت حركة الإصلاح الديني في سويسرا من نتاج اليقظة التي سرت في ضمير الأفراد في عصر النهضة وكغيرها من الحركات الثورية الدينية ساورها قدر كبير من السخط على الأوضاع والحواجز والقيود القديمة المقررة التي كانت سائدة بين الناس، والتي أحاطها الناس بقدر كبير من الاحترام. وقد تزعم هذه الحركة ألرخ زونجلي Ulrich zwingli (1483 ـ 1531) وجون كالفن John Calvin (1509 ـ 1564) ـ الأول مصلح بروتستانتي سويسري تأثر بتعاليم لوثر، والثاني لاهوتي فرنسي ومؤسس المذهب الكالفني وقام بدور مهم في نشر الإصلاح البروتستانتي في فرنسا ثم في سويسرا. وكان زوجلي ديمقراطياً وجمهورياً وإنسانياً. وكان لكالفن أثره الفاعل في توجيه حركة الإصلاح الديني. وفي نطاق الاتحاد السويسري ظهرت دعوة هذين الرجلين ضد الكنيسة الكاثوليكية[1].

بدأ زونجلي دعوته في مدينة زيورخ في سويسرا في سنة 1519. وكانت منطلقاتها دينية وأخلاقية ووطنية. وقد كان زونجلي السويسري أشد تطرفاً من لوثر الألماني وأكثر منه تنوراً وأقل تأثراً بآراء وأفكار العصور الوسطى. ولم يتردد زونجلي في الدعوة إلى الانفصال التام عن روما. كما عارض عملية بيع صكوك الغفران وعبادة التماثيل والصور. وانتشرت الحركة بتأثير كتاباته وخطاباته البروتستانتية في سويسرا انتشاراً واسعاً. وبالرغم من أن دعوته قد اتخذت شكلاً دينياً فإنها في جوهرها تعد دعوة سياسية اجتماعية قومية في وقت واحد. وقد كان زونجلي مثقفاً وإصلاحياً شديد التأثر كلوثر بالكتاب المقدس. لقد هاجم زونجلي فكرة بيع صكوك الغفران من ناحية دينية إلا أنه في الوقت ذاته ركز على القضايا الوطنية حاثاً الناس على عدم الالتحاق بالجيوش الأجنبية والانخراط في خدمة الاتحاد السويسري، وعدم الخضوع لسيطرة روما الدينية والزمنية.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر عبد العزيز الشناوي. **أوروبا في مطلع العصور الحديثة**، ص ص 447 ـ 491، و 492 ـ 516.

كما هاجم زونجلي نظام الرهبنة وطلب السماح للرهبان بالزواج، وحرم استعمال اللغة اللاتينية في الصلاة. إلا أن زونجلي اختلف مع لوثر بخصوص فكرة علاقة الكنيسة بالدولة. فقد رفض إخضاع كنيسته لأية سلطة عليا، ورأى أن يشكل المسيحيون كلهم هيئة منهم تشرف على شؤون الكنيسة وعلى الوظائف الدينية. وهو بذلك كان أكثر إيماناً بالديمقراطية من لوثر وكالفن. وفي حين كان لوثر وأتباعه يميلون إلى عدم استعمال العنف، فإن زونجلي لم يتردد في استعماله. وقد أدى ذلك إلى انفصاله عن البابوية في سنة 1525. ولم تأت سنة 1529 حتى كانت ست مقاطعات سويسرية وبعض المدن الألمانية الجنوبية قد أخذت أفكاره. وهكذا أدت أفكار زونجلي وقيادته لحركة الإصلاح الديني في سويسرا إلى انقسام أقاليم الاتحاد السويسري إلى بروتستانت وكاثوليك، وحينما لجأ زونجلي إلى سياسة التعسف والعنف ضد الأقاليم الكاثوليكية انفجرت الحرب الأهلية في سويسرا. وفي 11 اكتوبر سنة 1531 انتصر الكاثوليك على البروتستانت في معركة كابيل. وقد قتل في هذه المعركة زونجلي نفسه ومُزق جسده إلى أربعة أجزاء ثم أُحرق. وفي أعقاب هذه الهزيمة عقد الصلح بين الطرفين سنة 1532، حيث تقرر أن يكون لكل مدينة ومقاطعة الحق في اختيار المذهب الديني الذي يروق لها. ومن ثم فشلت دعوة زونجلي في السيطرة على سويسرا كلها. وتوقف إلى حين، انتشار البروتستانتية في سويسرا حتى ظهور كالفن في جنيف سنة 1536.

ولم تكن جنيف، في هذا الوقت جزءاً من الاتحاد السويسري. إلا أنها كانت نقطة انطلاق لدعوة جون كالفن. درس كالفن القانون والعلوم الإنسانية في فرنسا واهتم بدراسة تاريخ الكنيسة ومنظماتها وقوانينها. كما درس بعناية الكتاب المقدس وآراء المصلحين الذين كان مارتن لوثر في مقدمتهم، وأتقن اللغات اللاتينية واليونانية والعبرانية والتحق بجامعة باريس ليدرس علم اللاهوت، إلا أنه سرعان ما غادر فرنسا بسبب اضطهاد ملك فرنسا فرنسوا

الأول François I (1515 ـ 1547). وقد استقر في جنيف (سويسرا). وأصدر كتابه «تعاليم الديانة المسيحية» أوضح فيه مفاهيم جديدة لحركة الإصلاح الديني. والكتاب عبارة عن خلاصة التعاليم البروتستانتية.

وقد اتجه كالفن بدعوته لكل البشر (في حين وجه لوثر دعوته إلى قومه الألمان). ودعا إلى قيام كنيسة جديدة مستقلة عن كنيسة روما. ويتفق مع لوثر في أن الكتاب المقدس وحده هو المرجع الأساسي لقضايا العقيدة والإيمان. كما اتفق مع لوثر بشأن ضرورة أن يسمح لرجال الدين بالزواج وفي رفض تقديس العذراء مريم والقديسين، وأن الغفران يكون بالإيمان الصحيح قبل الأعمال. إلا أن كالفن ـ عكس لوثر ـ رأى أن تخضع الدولة لتلك المجموعة القليلة الورعة المتدينة العاملة في سبيل المسيحية. عموماً فإن كالفن يُعد من أكبر دعاة الإصلاح الديني في سويسرا. وبالرغم من أنه كان فرنسياً من حيث المولد والنشأة، فإنه ـ كما سبق القول ـ غادر فرنسا واستقر في سويسرا (جنيف) في سنة 1536. وقد تأسست آراء كالفن على ثلاثة مبادىء مماثلة لمبادىء لوثر وهي: الكتاب المقدس هو المرجع الوحيد لكل الأمور الدينية، والمسيح وحده هو الذي يشفع للناس عند الله: والتبرير بالإيمان فحسب وليس بالأعمال. وجذبت آراء كالفن أنصار الإصلاح فالتفوا حوله في مدينة جنيف التي لجأ إليها هارباً من اضطهاد ملك فرنسا فرنسوا الأول. وشرع في تنظيم كنيسة المدينة وفق معتقداته، وبمساعدة مجموعة من دعاة الإصلاح أقام حكومة دينية في جنيف. وقد تشددت هذه الحكومة كثيراً مع الناس في أمور الدين والعقيدة والأخلاق وفرضت رقابة شديدة على حياتهم العامة والخاصة للتأكد من اتباعهم نُظُم الكنيسة الجديدة[1].

كما أقام كالفن في المدينة مجلساً خاصاً من رجال الدين لمعاقبة

---

(1) عبد المجيد نعنعي، **أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة 1453 ـ 1846** (بيروت دار النهضة العربية، 1983) ص ص 65 ـ 68، مخزوم، المرجع السابق، ص ص 130 ـ 134.

المهملين في قواعد الدين والأخلاق. واتخذ كالڤن من جنيف مركزاً ثقافياً مهماً لحركة الإصلاح الديني في غرب أوروبا وفيها أسس جامعة سنة 1558 لتكون مركزاً لتخريج الدعاة ورجال الدين البروتستانت وبقي كالڤن في جنيف حتى وفاته في سنة 1564 باستثناء انقطاع استمر حوالى ثلاث سنوات (1538 ـ 1541). وقد انتشر المذهب الكالڤيني في بلجيكا وهولندا واسكتلندا وبعض مناطق إنجلترا وفي ألمانيا والمجر وحتى في أسبانيا وإيطاليا وفرنسا. وفي سنة 1559 أقيم أول مجمع للكنيسة الكالڤينية في باريس تحددت فيه بشكل علني واضح معتقداتها وفق أفكار وتصورات كالڤن.

6 ـ حركة الإصلاح الديني في إنجلترا:

لم تكن أهداف الإصلاح الديني في إنجلترا عقائدية وإنما كانت سياسية. فالمصالح القومية الخاصة جعلت الإنجليز ينفصلون عن الكنيسة الكاثوليكية في روما ويؤسسون كنيسة خاصة بهم وهي الكنيسة الإنجليزية. وقد كانت الظروف ملائمة للقيام بإصلاح ديني معتدل ومعقول في البلاد. فالكنيسة الإنجليزية كانت منذ أمد بعيد تتبع مباشرة البابوية، التي كانت تديرها بكثير من الحزم والشدة. ومن ثم فإن قسماً كبيراً من وارداتها كانت تذهب إلى روما. وهذا يعني أنه حين تتحول السيادة على الكنيسة الإنجليزية إلى العرش، فإن هذه الأموال ستؤول إلى الخزانة الملكية. إضافة إلى ذلك فإن الشعب الإنجليزي لم يكن متعلقاً كثيراً بالبابوية لإرهاقه بالضرائب ولكثرة تدخلات المؤسسة البابوية في الشؤون الإنجليزية. وهكذا كانت الظروف مناسبة لقبول فكرة إصلاح ديني معتدل، حتى أن الملك نفسه كان يرى ضرورة القيام بإصلاح معقول في أجهزة الكنيسة ومؤسساتها، إلا أن هذا لا يعني أن الإنجليز (أو الملك) كانوا على استعداد لقبول آراء لوثر أو كالڤن. وكل ما فعله الملك هنري الثامن (1509 ـ 1547) هو فصل الكنيسة الإنجليزية عن روما، وقد حدث ذلك في سنة 1534.

ولم تقابل هذه الإجراءات بأية معارضة لأنها لم تتعرض لقضايا الإيمان والعقيدة، بل أن الكنيسة الإنجليزية قد احتفظت بالنظم والشعائر والتقاليد الكاثوليكية التي ترجع إلى العصور الوسطى. وكان الملك نفسه من أشد المخلصين للكاثوليكية. ووقفت البورجوازية الإنجليزية إلى جانب الملك تسانده في اتخاذ الإجـراءات التي تحدّ من سلطة رجال الدين وتجعل من الكنيسة الإنجليزية كنيسة قومية. وكما هو معروف فإن الإنجليز تغلب عليهم سّمة المحافظة، إلا أنهم ـ بشكل عام لا يميلون إلى رجال الدين ـ أما اتجاه الرأي العام، فبالرغم من أنه كان في الغالب علمانياً، فإنه لم يكن ثورياً عموماً، في سنة 1534 أصدر البرلمان الإنجليزي قانوناً عرف بقانـون السيادة تم بمقتضاه وضع الكنيسة الإنجليزية تحت سلطة الملك العليا. ومنذ هذا الوقت باستثناء فترة قصيرة من الزمن (1555 ـ 1559) أصبحت الكنيسة الإنجليزية كنيسة قومية خالصة[1].

والإصلاح الديني الحقيقي في إنجلترا يرتبط بعهد الملكة أليزابيث الأولى (1558 ـ 1603) فقد اتخذت موقفاً معتدلاً من الخلاف الديني واعتمدت على البرلمان لإيجاد حل يتسم بطابع التوفيق والتّسوية. ففي سنة 1559 أعاد البرلمان قانون السيادة، ومن ثم رجعت الكنيسة إلى ما كانت عليه في عهد هنري الرابع (1399 ـ 1413). وفي سنة 1563 أصدر البرلمان قانون المذهب الواحد الذي أكد على العقيدة الإنجليكانية. وكان الهدف من هذا القانون، الذي يتألف من 39 مادة، تنظيم الأسس العقائدية للكنيسة الإنجليزية. وبذلك أصبحت الكنيسة الإنجليزية بروتستانتية العقيدة وكاثوليكية في بعض الطقوس والمظاهر. وقد رفض الكاثوليك هذه الكنيسة لأنها كانت تنكر سلطة البابا عليها. أما غلاة البروتستانت فقد طالبوا بتطهيرها

(1) مخزوم، المرجع السابق، ص ص 135 ـ 143.

من المظاهر الكاثوليكية بالرغم من قبولهم بها[1].

7 ـ حركة الإصلاح الديني في فرنسا:

وجدت تعاليم المصلصحين الدينيين في فرنسا اهتماماً ملحوظاً لدى الكثير من الفرنسيين. فالكنيسة الفرنسية لم تكن أقل من غيرها معاناة من تصرفات رجال الدين وميلهم إلى الحياة الدنيوية. وقد نشطت في فرنسا ظاهرة المناقشة وتقصي الحقائق بروح علمية. وفي عهد الملك فرانسوا الأول (1515 ـ 1547) بلغت النهضة الفرنسية أوج ازدهارها. وفي عهده أيضاً تسربت إلى فرنسا مؤلفات لوثر، وأخذ الناس يتناقلون أفكاره الإصلاحية ويتداولون آراءه الدينية. وقد كان الملك نفسه، في البداية راغباً في إصلاح أوضاع الكنيسة وتطوير نظمها وقبول بعض آراء لوثر وانتقاداته إلى حدٍّ ما إلا أن مشاغل الملك الخارجية الكثيرة وعدم تقدير مدى تجاوب الفرنسيين مع دعوات الإصلاح جعل السلطات الفرنسية تقف من الأفكار الدينية الجديدة موقفاً محايداً حتى ثلاثينات القرن السادس عشر.

وقد نجحت البروتستانتية في الجنوب الفرنسي فقط أما أغلبية الشعب الفرنسي فقد بقيت كاثوليكية محافظة، ولا ريب في أن قوة النظام المركزي الذي شهدته فرنسا آنذاك لم تسمح بانتشار العقيدة البروتستانتية في فرنسا على عكس ما حدث في ألمانيا والأراضي المنخفضة وشمال القارة الأوروبية بشكل عام. وبالرغم من أن البروتستانتية قد تأخر انتشارها في فرنسا فإنها شكلت جزءاً حاسماً من التاريخ الفرنسي في النصف الثاني من القرن السادس عشر. وبعد أن وصلته أنباء عن ثورة الفلاحين في ألمانيا اشتد موقف الملك فرنسوا الأول من الحركة البروتستانتية. كما تدخلت الاعتبارات السياسية العليا في الأمر وجعلته يتحول عن سلبيته ليتخذ موقفاً عدائياً من اللوثرية

(1) لمزيد من التفاصيل انظر البطريق ونوار، **التاريخ الأوروبي الحديث**، ص ص 187 ـ 197.

وأنصارها الفرنسيين. فالملكية الفرنسية كانت حريصة على إقامة علاقات جيدة مع البابوية ذات النفوذ الواسع في أوروبا. وهكذا منذ سنة 1528 صدرت سلسلة من القرارات والمراسيم لمكافحة الأفكار الإصلاحية، إلا أن هذه القرارات ساهمت في زيادة عدد أتباع لوثر في فرنسا. ومع ظهور دعوة كالڤن وانتشار أفكاره بين الفرنسيين تحولت حركة الإصلاح الديني إلى تيار قوي اتخذ شكل طائفة دينية ذات عقيدة واضحة وتنظيم قوي.

وانتشرت البروتستانتية في جنوب غرب فرنسا بين أبناء طبقة النبلاء والفلاحين وسكان المدن خاصة بين الحرفيين والمثقفين. وبدت الحركة الجديدة وكأنها دعوة للعصيان والتمرد على سلطان الملكية. ولم يتردد الملك هنري الثاني (1547 ـ 1559) في ملاحقة دعاة وأتباع البروتستانتية وقتل مفكريها وإحراقهم. وقد طرح ظهور الطائفة البروتستانتية طائفةً وقوةً فاعلة مشكلة حقيقية تتعلق بوحدة الأمة الفرنسية في وقت كان الدين يلعب دوراً أساسياً في حياة الأمم. فانقسام فرنسا بين عقيدتين: كاثوليكية وبروتستانتية يؤدي حتماً إلى ضعف مركزها السياسي وربما العسكري في المدى الطويل، وهو أمر لم تكن فرنسا على استعداد أن تتهاون فيه. فالعرش الفرنسي جعل شعاره «دين واحد، شرع واحد، وملك واحد». والوحدة الدينية تبقى ضرورة حاسمة لا يجوز التهاون فيها، وتظل وحدة الدين ضماناً لوحدة الأمة الفرنسية وسلامتها سياسياً وعسكرياً. وعلى هذا الأساس فإن مبادىء التسامح والحرية في مجال الدين تبقى ترفاً لا يمكن القبول به. وقد أدى هذا الموقف إلى الحروب الدينية في البلاد. وهكذا استمرت حركة الاضطهاد ضد البروتستانت (الهيجونوت)[1] في عهد هنري الثاني أشد مما

(1) كلمة الهيجونوت الفرنسية Huguenots لقب أطلق على البروتستانت في فرنسا من أتباع كالفن وهي مشتقة من الكلمة الألمانية Eidgenossen وتعني الرفاق المتحالفين أو المتعاهدين وهم الذين طالبوا بعقد تحالف بين جنيف، ومقاطعة بيرن السويسرية على أساس اعتناق سكان المدينتين المذهب البروتستانتي.

كانت عليه في عهد سلفه فرانسوا الأول.

وبعد وفاة هنري الثاني تعاقب على حكم فرنسا ثلاثة ملوك ضعفاء وهم فرانسوا الثاني (1559 ـ 1560) وكان مريضاً، وشارل التاسع (1560 ـ 1574) الذي كان محطم الأعصاب «إن لم يكن مجنوناً»، وهنري الثالث (1574 ـ 1589) الذي كان منحلاً، مما مكن أمهم كاثرين دي مديتشي الإيطالية الأصل من تولي إدارة أمور البلاد طوال حكم أولادها الثلاثة. وكانت السلطة الحقيقية في يدها. وقد اشتهرت كاثرين بشخصية قوية وميل شديد إلى التسلط والانفراد. وباختصار، بعد وفاة فرانسوا الثاني بدت فرنسا منقسمة على نفسها بشكل واضح. فالفئات الكاثوليكية كانت مصرة أكثر من أي وقت مضى على القضاء على المذاهب الجديدة ودعاتها. وفي الوقت ذاته كان أنصار البروتستانتية على قدر كبير من الإيمان والنفوذ والقوة والمادية لمواجهة أعدائهم. وهكذا انشغلت فرنسا طوال العقود الأربعة الأخيرة من القرن السادس عشر بسلسلة طويلة من الحروب الدينية استمرت حوالى اثنين وثلاثين عاماً (1562 ـ 1594).

وكانت مزية كاثرين السياسية الكبرى تكمن في مثابرتها ـ في هدوء ـ على السعي لتحقيق توازن سلمي ومعقول بين الكاثوليك والبروتستانت؛ ولكن رغم أنها كانت تميل إلى التسامح فإنها لم تتخذه إطلاقاً «مبدأ ثابتاً لا تحيد عنه»[1]. وقد أتى على هذه السيدة الإيطالية ـ التي كانت تهوى الكتب والجواهر واللوحات الفنية ـ وقت تخلت فيه عن سياسة التسامح وساعدت على تدبير مذبحة يوم القديس بارثليمو. ففي فجر يوم 24 أغسطس سنة 1572 ـ وفي عهد ابنها شارل التاسع ـ وهو يوم القديس بارثليمو وقعت مذبحة كبرى ضد البروتستانت وزعمائهم قتل فيها بطريقة وحشية حوالى ثلاثة أو أربعة آلاف من البروتستانت وزعمائهم. ولم تقتصر هذه المذبحة البشعة

(1) فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ص 186.

على باريس بل هوجم البروتستانت في الأقاليم الفرنسية أيضاً. وقد نفذت هذه المذبحة الوحشية أفراد أسرة جيز الكاثوليكية الذين كانوا ينتظرون هذه الفرصة طويلاً لينتقموا لأنفسهم شر انتقام.

وكانت هذه المذبحة صدمة كبرى لآمال وطموحات البروتستانت لا في فرنسا وحدها بل في كل أوروبا. فأوروبا البروتستانتية وصفت المذبحة بأنها «همجية كلها جبن ونذالة»[1] وفي روما قرعت الأجراس في ابتهاج، والكاثوليك ـ عموماً ـ عدوا المذبحة انفجاراً للغضب والثأر والانتقام بعد سنوات من الاضطهاد البروتستانتي للكاثوليك، ومع ذلك لم تنته المشكلة البروتستانتية، إذ اتضح أن ارتدادَ الكثير من البروتستانت الفرنسيين ـ الذين قبلوا باعتناق الكاثوليكية بديلاً عن الموت ـ لم يكن ـ في حقيقته ـ إلا أمراً مؤقتاً. وهكذا عادت الحرب من جديد. وفي 6 يوليو 1573 وقع شارل التاسع صلح لاروشل الذي منح البروتستانت حريتهم الدينية، ومن ثم فإن المذبحة البشعة لم تحقق شيئاً من الناحية السياسية.

وقد خلفت الحروب الدينية في فرنسا من الفوضى والخراب ما خلفته حرب المائة عام في القرن السابق، وكادت الفضيلة أن تختفي وساد البلاد الحقد وشهوة الانتقام. كما أكدت الحروب الدينية أن البروتستانت أقوياء وشجعان وكانوا مصرين على المطالبة بالاستقلال السياسي والحرية الدينية، ومتمسكين بحقوقهم وحرياتهم إلى أقصى الحدود، وهم دائماً على استعداد لحمل السلاح دفاعاً عن عقائدهم.

وبعد وفاة هنري الثالث الذي أغتيل في أغسطس 1589 من قبل أحد الكاثوليك، مرت فرنسا بفترة مظلمة من الصراع والحروب الأهلية، وبوصول هنري الرابع (1589 ـ 1610) إلى العرش بعد أن أعلن اعتناقه الكاثوليكية ـ ليضمن العرش لنفسه ـ انتقل الحكم من أسرة فالوا إلى أسرة البوربون التي

(1) ديورانت، قصة الحضارة جـ 29 ص 201.

حكمت فرنسا بشكل متواصل حتى قيام الثورة الفرنسية في سنة 1789. وكان اهتمام هنري الرابع مركزا - في المقام الأول - على إنهاء الشقاق الديني والصراع المسلح بين الكاثوليك وأنصاره القدماء من البروتستانت. ولذلك دعا إلى سياسة التسامح وشرع في إجراء مفاوضات مع زعماء البروتستانت بخصوص قبول تسوية تضمن لهم حرية العبادة، وفي الوقت ذاته ظهر فريق من الكاثوليك المعتدلين يطالب بمنح البروتستانت الحريات الدينية وسيلةً لإنقاذ فرنسا من الانقسام المذهبي والحروب الأهلية. كما طالبوا بضرورة تأكيد سلطة الدولة وسيادتها على من يعيش على أرضها فوق كل الاختلافات وخاصة المذهبية منها. وأطلقوا على أنفسهم اسم «السياسيون» وأخذوا يقومون بدور مهم في أحداث الحروب الدينية.

وبعد مفاوضات طويلة مع زعماء البروتستانت - وفي نهاية هذا الصراع الديني - صدر مرسوم نانت Edict of Nantes في 13 أبريل 1598. وقد أنهى هذا المرسوم الصراع الطويل مع البروتستانت في فرنسا. واعترف لهم بحقهم في أن يكونوا طائفة مستقلة. كما حصلوا على الحقوق المدنية والسياسية، وتمتعوا بالحماية القانونية وشغلوا المناصب الحكومية وعضوية البرلمان، وأنشأوا المدارس والمستشفيات الخاصة بهم. وقد وضع هذا المرسوم أسس التسامح الديني الذي سيصبح فيما بعد القاعدة في الدساتير الفرنسية، ورسخ مبدأ التعايش بين الطوائف في ظل سيادة دولة واحدة وولاء لعرش واحد، وأعطى للبروتستانت كل ما لهم من حقوق أساسية وضمانات دون أن يتجاوز بذلك حقوق الأغلبية الكاثوليكية ودون أن يتنازل عن حق من حقوق العرش. وبالرغم من أن الحرية الدينية على هذا النحو كانت ما تزال ناقصة، فهي لم تشمل غير الكاثوليك والبروتستانت، فإنها كانت أكثر ألوان التسامح الديني تقدماً في أوروبا آنذاك[1].

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن حركة الإصلاح الديني في فرنسا انظر فيشر، المرجع السابق، ص ص 183 - 197، ديورانت، المرجع السابق، ص ص 170 - 223، حاطوم، =

وهكذا أنهى هنري الرابع الحروب الدينية وحاول أن يعلم الكاثوليك والبروتستانت أن يعيشوا في سلام. ومع ذلك فقد سخط الكاثوليك على هذا المرسوم وادعوا أن الملك قد تخلى عن تأييد عقيدتهم. وندد به البابا كلمنت الثامن Clement V III (1592 ـ 1605) تنديداً شديداً وأعلن الكتاب الكاثوليك من جديد بأنه يحل خلع «الملك الملحد» أو حتى قتله، في حين مدح الكتاب البروتستانت فضائل الاستبدادية في هذا الملك. ومن ناحية أخرى تردد برلمان باريس كثيراً في تسجيل المرسوم رسمياً، ثم أذعن بعد ذلك لرغبة الملك. وهكذا سمح الشعب الفرنسي الذي أرهقته الفوضى لهنري الرابع أن يجعل ملكية البوربون الجديدة مطلقة السلطات. ويمكن القول إن الاستبدادية الملكية في فرنسا كانت نتيجة للحرب الأهلية في حين كانت في بريطانيا سبباً لها. واستطاع هنري الرابع أن يضع أسس النهضة القومية لفرنسا، وعاش حياة التقشف في غرفة متواضعة علقت على جدرانها صور كالفن ولوثر. وفي مايو 1610 اغتاله كاثوليكي متعصب. وكان القاتل يعتقد كما اعتقد الكثير من الكاثوليك أن هنري الرابع قد خان القضية الكاثوليكية وتسامح مع البروتستانت، وتحالف مع البروتستانت في ألمانيا.

8 ـ الإصلاح الديني الكاثوليكي:

لم يكن الإصلاح الديني في الواقع شيئاً جديداً لدى الكنيسة الكاثوليكية. فقد عرفت أثناء العصور الوسطى دعوات كثيرة مماثلة. انتهى بعضها باستحداث إصلاحات داخل الكنيسة تمت بمبادرات داخلية. ولكن الظاهرة الجديدة في الإصلاح الديني الذي حدث في بداية العصور الحديثة تكمن في أنه قد تم من خارج الكنيسة وبدون موافقتها وقد أدى إلى نتائج كثيرة أهمها انقسام أوروبا الغربية دينياً: كاثوليكية وبروتستانتية. وبذلك تحطمت

= **تاريخ عصر النهضة الأوروبية** ص ص 238 ـ 257، نعنعي، المرجع السابق، ص ص 80 ـ 101، مخزوم، المرجع السابق، ص ص 143 ـ 149.

الوحدة الروحية للمسيحية التي أثرت عليها الثورة البروتستانتية تأثيراً حاسماً. وأرعبت حالة الانشقاق الديني المؤسسة البابوية في النصف الثاني من القرن السادس عشر، خاصة أنها قد مثلت القوة الوحيدة في أوروبا طوال العصور الوسطى. لا مفر، إذاً، من أن تقوم البابوية ببعض الإصلاحات داخل الكنيسة الكاثوليكية نفسها لتكون قادرة على مقاومة المعارضين لها والاحتفاظ بمكانتها السابقة. ومن الضروري أن تتناول هذه الإصلاحات الداخلية تصرفات رجال الدين وتحدد ـ بوضوح ـ موقف الكنيسة من القضايا العقائدية التي أثارتها حركة الإصلاح البروتستانتي، وقد تزامنت هذه الرغبة واتفقت مع النداءات الملحّة المستمرة التي كان يوجهها شارل الخامس امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة للبابا لحل المسائل الدينية التي قسمت ألمانيا دينياً وسياسياً.

وقد اضطلح بحركة الإصلاح التي بدأت في عهد البابا بولس الثالث (1534 ـ 1549)، مجمع ترانت ومنظمة اليسوعيين، ومحاكم التفتيش وجداول الفهرس لمراقبة المطبوعات. ففي سنة 1536 دعا البابا لعقد مجمع ديني كنسي عالمي يبدأ أعماله في سنة 1542 في مدينة ترانت التي تقع على الحدود الإيطالية الألمانية. ويمثل عقد هذا المجمع مرحلة حاسمة في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية. فبالرغم من أن أعضاءه لم ينتظموا في حضور جلساته وأن هذه الجلسات قد تأجلت عدة مرات استمرت إحداها عشر سنوات، وإن اجتماعاته استمرت على فترات غير منتظمة حتى سنة 1563، فإن الكنيسة خرجت منتصرة في كل قضية. وظهر بين المؤتمرين ـ منذ البداية ـ اتجاهان رئيسيان: الاتجاه الأول عبر عن آراء مندوبي بعض الملوك والأمراء الذين انتشر الإصلاح الديني في بلدانهم، إضافة إلى بعض الأساقفة في المناطق البعيدة عن روما. ويهدف هذا الاتجاه إلى منح المجالس الكنسية العالمية سلطات واسعة على كنائسهم بحيث تحدُّ إلى حدٍّ ما من نفوذ البابا وصلاحياته. كما نادى هذا الاتجاه بشيء من التسامح والاعتدال يسمح

بالتفاهم من البروتستانت والاقتراب من مواقفهم. أما الاتجاه الثاني فكان يمثل مندوبـي البابا والمؤسسة البابوية ويقول: إن الانقسام الديني قد حدث فعلاً وأنه يجب رفض أية تنازلات تمسُّ جوهر العقيدة بل وحتى مظهرها وأن غرض كل إصلاح ينبغي أن يكون أولا ـ وقبل كل شيء ـ تأكيد سلطة البابا على الكنيسة كلها. وفي النهاية، انتصر الاتجاه الثاني وقد بدا ذلك واضحاً في توصيات ومقررات المجمع التي صدرت في سنة 1563[1].

وتقسم هذه المقررات إلى قسمين أساسيين. اهتم الأول بتحديد مواقف نهائية وثابتة من المسائل العقائدية التي طرحها المصلحون للنقاش والنقد، واهتم الثاني بإصلاح نظم ومؤسسات الكنيسة. لقد رفض المجمع ـ بشكل قاطع ـ مبدأ أن طريق الخلاص هو الإيمان قبل الأعمال، وأصرّ على الموقف التقليدي للكنيسة: خلاص المؤمن في عمل صالح وإيمان صحيح. كما رفض مواقف جون كالفن المتطرفة بشأن القضاء والقدر وأن الكتاب المقدس هو المرجع الأساسي في قضايا الإيمان كما يرى البروتستانت. وأصر على أن الكتاب المقدس وتقاليد واجتهادات الكنيسة تعد كلها المرجع في قضايا الإيمان والعقيدة. ورفض المجمع قبول حق الأفراد في تفسير الكتاب المقدس وفهمه، وأصر على التمسك بان النسخة المعتمدة من الكتاب المقدس هي الترجمة اللاتينية القديمة التي وضعت في القرن الرابع الميلادي.

أما بشأن نظام الكنيسة فقد أكدت قرارات المجمع أن سلطة البابا هي السلطة العليا في الكنيسة الكاثوليكية لأنها مستمدة من سلطة المسيح والقديس بطرس. كما أكدت تمسك المجمع بمبدأ منع زواج رجال الدين وأصرت على استعمال اللغة اللاتينية في الصلاة. وفي الوقت عينه شجب المجمع كل المعتقدات البروتستانتية ودعا إلى معارضتها ورفضها، وبذلك رسمت هذه القرارات خطا واضحا فصل بين الكاثوليكية والبروتستانتية،

(1) A. G. Dickens, **The Counter Reformation** (London, 1970) pp. 107- 133; H. Jedin, **History of the Council of Trent**, 2 Vols. (London, 1957, 1961).

وانهت كل محاولات التوفيق بينهما وقد انتقلت الكنيسة مباشرة إلى مرحلة تنفيذ مقررات المجمع عبر عدد من الهيئات والمؤسسات من بينها منظمة اليسوعيين (الجزويت).

ظهرت جماعات كاثوليكية مختلفة ساعد نشاطها على انتعاش الكاثوليكية كان أهمها أثراً في المحافظة على كيان الكنيسة جماعة أو منظمة اليسوعيين أو (الجزويت). أسس هذه الجماعة اجناتيوس ليولا Ignatius Loyola (1491 ـ 1556) أحد الفرسان الأسبان، وينتمي ليولا إلى أسرة عريقة في أسبانيا وكان في شبابه جندياً مناضلاً غلبت عليه الروح الدينية الإصلاحية. وقد درس حياة المسيح بتعمق، ووهب نفسه لخدمة البابوية والكنيسة الكاثوليكية. وفي روما أقسم ليولا ورفاقه على الطاعة وأطلقوا على أنفسهم اسم جماعة المسيح. وقد أصدر البابا في سنة 1540 قراراً بالموافقة على تأسيس هذه الجماعة التي صارت تعرف بالآباء اليسوعيين. كما وافق على نظامها وصار اليسوعيون تنظيماً شبه عسكري وكان الولاء عندهم للكنيسة وحدها. وأسهمت هذه المنظمة في خدمة الكنيسة الكاثوليكية وحافظت على كيانها. وكانت سياسة البابا في هذا الوقت قد بدأت تتجه نحو الإصلاح لمواجهة التحدي البروتستانتي ولهذا السبب رحب بمبادىء هذه المنظمة[1].

وقد قامت منظمة اليسوعيين بدور هام في الحياة المسيحية العامة وكان أكبر مجال نجحوا فيه هو اهتمامهم بالتربية والتعليم؛ فقد أشرفوا على إدارة مئات المدارس في أوروبا، وجعلوا من التعليم والمدارس أداة لتحقيق أهداف الكنيسة، وفي سبيل ذلك انتشر اليسوعيون في المانيا والنمسا وأسبانيا وفرنسا وبولندا وفي أوروبا عموماً. ولم تقتصر جهود هذا المنظمة على القيام بمهمة التعليم في أوروبا ونشر الكاثوليكية فيها فحسب، بل انها تجاوزت أوروبا إلى ما وراء البحار وحاولت نشر الكاثوليكية في العالم الجديد والشرق

(1) Dickens The Counter Reformation, pp. 75 - 90.

الأقصى. وقد تميز اليسوعيون عن غيرهم من الكاثوليك بأنهم يقدسون الكنيسة ذاتها على أساس أنها مؤسسة إلهية في حين أن الكاثوليك أنفسهم قد أخذوا ـ في ضؤ حركات الاصلاح والفكر ـ ينظرون إلى الكنيسة من زاوية الإطار القومي[1].

ومن ناحية أخرى صدر في سنة 1542 قرار أبان انعقاد مجمع ترانت بتأسيس محكمة للكنيسة العالمية في روما. ومن صلاحيات هذه المحكمة النظر في القضايا التي تعرض عليها، وأيضاً ارسال مفتشين إلى المناطق لمكافحة نشاط الخارجين على الكنيسة الكاثوليكية. وأدى ذلك إلى ظهور محاكم التفتيش التي تعد من الوسائل السلبية التي لجأت إليها الكنيسة الكاثوليكية في تنفيذ الحركة الإصلاحية. وقد استخدمت محاكم التفتيش لوقف انتشار البروتستانتية خاصة في إيطاليا وأسبانيا. ومارست محاكم التفتيش أعمالها بقسوة. وصارت تصدر الأحكام الجماعية باحراق المتهمين أحياء؛ إضافة إلى التعذيب والسجن ومصادرة الممتلكات. واستطاعت هذه المحاكم أن توقف توسع البروتستانتية في إيطاليا وأسبانيا، وفي الوقت عينه أثارت الرعب في نفوس بروتستانت ألمانيا وشمال أوروبا؛ مما جعلهم أشد مقاومة لعودة الكاثوليكية. ولم يقتصر عمل محكمة التفتيش التي تعرف باسم الديوان المقدس Holy office، على قمع البروتستانت في إيطاليا، بل امتد إلى مضايقة الكاثوليك الذين ينادون بالإصلاح على أساس التفاهم والتسامح.

وأخيراً مارست الكنيسة الكاثوليكية الإرهاب الفكري أداةً لمراقبة المطبوعات التي لا تنسجم مع أفكارها. فقد قرر مجلس ترانت تفويض البابا لإعداد فهرس كامل بأسماء الكتب التي تمنع الكنيسة قراءتها. وكانت مؤلفات مكيافللي ولوثر وزونجلي وكالڤن وغيرهم من بين المنشورات التي وضعت في جدول أو فهرس الكتب الممنوعة. كما احتوت قائمة الفهرس على أهم

---

(1) البطريق ونوار، المرجع السابق، ص 139.

وأبرز الكتب التي نشرت في أوروبا منذ عصر النهضة. وقد مُورست الرقابة على المطبوعات بصرامة واضحة. وهكذا تحولت حركة الإصلاح الكاثوليكي إلى حركة مناوئة لحركة النهضة[1].

وخلاصة القول: أنه رغم أن حركة الإصلاح الكاثوليكي قد بقيت أسيرة التقاليد السائدة فإنها طهَّرت الكنيسة الكاثوليكية من الشوائب، ونجحت في تجديد مؤسساتها وفي جعلها قادرة على مواجهة التحديات المستمرة التي اتّسمت بها العصور الحديثة. وكان العامل المؤثر في انتعاش الكاثوليكية يكمن في ظهور منظمة اليسوعيين. وقد كان على أوروبا أن تعرف ـ بعد عهد الإصلاح الديني ـ عدداً من الحروب قبل أن تصل إلى استقرار فعلي على المستوى العقائدي الديني من بينها حرب الثلاثين عاماً موضوع الفصل الخامس.

(1) للمزيد من المعلومات والتفاصيل عن حركة الإصلاح الكاثوليكي انظر:
H. Daniel- Raps, **The Catholic Reformation** (London, 1962).

الفصل الرابع

ثورة الأراضي المنخفضة واستقلال هولندا

يركز هذا الفصل في المقام الأول على ثورة الأراضي المنخفضة (هولندا وبلجيكا) وقيام الجمهورية الهولندية. ويهتم أيضاً بالتطور التاريخي للأحداث والسياسات التي أدت في النهاية إلى ظهور هولندا الحديثة. فكما رأينا في الفصل السابق أنه حينما تنازل الامبراطور شارل الخامس (1519 ـ 1556) عن عرش الامبراطورية الرومانية المقدسة، قسم أملاكه الكثيرة الواسعة بين ابنه فيليب وأخيه فرديناند الأول (1556 ـ 1564). وأصبح الأخير أمبراطوراً للأمبراطورية الرومانية المقدسة، وكانت النمسا والمجر وبوهيميا من ضمن دولته. أما الممتلكات الأخرى فكانت من نصيب الأول الذي أصبح فيليب الثاني ملك أسبانيا (1556 ـ 1598). ولم يكن فيليب الثاني ملكاً على أسبانيا وحدها بل استولى سنة **1580** على البرتغال بالوراثة. كما امتد حكمه إلى الأراضي المنخفضة وإمارة برجنديا الحرة، وكلها كانت ضمن أملاك الأمبراطورية الرومانية المقدسة.

وقد كان فيليب الثاني كاثوليكياً متعصباً يساند بقوة الكنيسة الكاثوليكية في روما، وأخذ على عاتقه عبء قيادة الحركة الكاثوليكية المضادة، وإعادة مجد المذهب الكاثوليكي ليس فقط في أسبانيا بل في كل أملاكه الأخرى والعالم بأسره أيضاً. وهذا طموح كبير بعيد المنال على كل حال. وهكذا برزت أسبانيا أكبر مدافع عن الكاثوليكية، وارتبط الدفاع عن الكاثوليكية

ونشرها بنمو الأمة الإسبانية ومجدها على نحو لا نجد له نظير في أي مكان آخر في أوروبا[1]. وكان الرهبان والراهبات والقساوسة يشكلون جانباً كبيراً من السكان في البلاد. وعدت محاكم التفتيش إجراءً وقائياً ضرورياً للدفاع عن المذهب الكاثوليكي. وكان العرب المسلمون واليهود قد طردوا من أسبانيا بتهمة الهرطقة.

وكان من بين النتائج التي ترتبت على الانقسام الديني في أوروبا ظهور قوتين تتنازعان من أجل العقيدة، أحدهما بروتستانتية كالفنية مقرها في جنيف، والأخرى كاثوليكية مقرها في روما. وأدى هذا الصراع إلى تورط عدد كبير من الدول الأوروبية في حروب دينية مدمرة من منتصف القرن السادس عشر حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر. وكانت الأراضي المنخفضة من بين المناطق التي انفجرت فيها الثورات التي امتزج فيها النضال الديني بالنضال السياسي. والأراضي المنخفضة التي كانت تشتمل على سبع عشرة مقاطعة، أصبحت في القرن الخامس عشر مقاطعات تحت سيطرة حكام برجنديا، ثم صارت تابعة للتاج الأسباني بزواج الأمبراطور مكسمليان الأول (1493 ـ 1519) من ماري البرجندية، ثم ورثها شارل الخامس ثم ابنه فيليب الثاني. وكان أهم هدف واجه حكامها هو توحيد حكومات تلك المقاطعات ولكن حال دون ذلك ما كان بين الشمال (هولندا) والجنوب (بلجيكا) من اختلافات سياسية ودينية وعرقية ولغوية قومية. فالشمال كان بروتستانتياً وأغلب السكان فيه من الجنس التيوتوني، وينزعون إلى الحكم الديمقراطي في حين كان الجنوب كاثوليكياً وسكانه ينتمون إلى الجنس الكلتي، ويميلون إلى الحكم الأوتوقراطي. وحينما أصبحت الأراضي المنخفضة تحت حكم فيليب الثاني أخذت فكرة الاتحاد المشترك، وضرورة قيام كيان واحد للأراضي المنخفضة تتبلور في أذهان عدد كبير من المفكرين

(1) فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ص 199.

وتطورت هذه الفكرة إلى ثورة تهدف إلى التخلص من الحكم الاسباني. وأثناء وجوده حاكماً للأراضي المنخفضة عمل فيليب على تدبير كل الوسائل للقضاء على المذهب البروتستانتي، اعتقاداً منه أن توحيد الدولـة لا يتأتى إلا من خلال توحيد الدين. وكان فيليب بطبعه سوداوي المزاج، ليس له إلا هدف واحد، وهو إخماد المذهب البروتستانتي في أوروبا.

وعند مغادرة فيليب للبلاد عين حاكماً عليها أخته مرجريت دوقة بارما (1559 ـ 1567) التي كانت ابنةً غير شرعية للأمبراطور شارل الخامس. وكانت امرأة قديرة ذات شخصية قوية ومن أهل البلاد، ولو تركت لتحكم المقاطعات السبع عشرة بمساعدة النبلاء المحليين دون تدخل من أسبانيا، لكان حكمها ناجحاً ومقبولاً من قبل سكان الأراضي المنخفضة. إلاّ أن نائبة الملك لم تكن مطلقة الحرية والتصرف، فقد أجبرتها التعليمات السرية التي كان الملك يبعث بها على أن تنفذ القرارات ضد الهرطقة (الخارجين عن الكاثوليكية)، وفرض عليها الملك هيئة استشارية من ثلاثة مستشارين ترجع إليهم في كل الأمور المتعلقة بالإدارة والسياسة. وكان الكردينال جرانفل أبرز هؤلاء المستشارين الثلاثة. فالسلطة الحقيقية كانت في يد هذا الرجل البرجندي الذي اشتهر بشدته وظلمه. كما عين فيليب الثاني أغلب موظفي الحكومة من الاسبان، ووضع في البلاد قوات اسبانية. وقد حدّ المستشارون من سلطة مرجريت. والحقيقة أن هذه المرأة كانت كاثوليكية ورعة، إلا أن رياح الثورة سرعان ما عصفت بها. فقد ساد الخوف في البلاد من أن فيليب الثاني ينوي إدخال محاكم التفتيش الاسبانية بكل ما فيها من شدّة وقسوة[1].

وبدأت المتاعب حينما تورطت أسبانيا في حروب عديدة اضطرت بسببها إلى مطالبة البلاد التابعة لها بالمساهمة بالجنود والأموال. كما زادت

(1) لمزيد من التفاصيل يستطيع القارىء المهتم أن يرجع إلى الفصل الخامس عشر «قيام الجمهورية الهولندية» فيشر، المرجع السابق ص ص 199 ـ 129.

مهام وسلطات محاكم التفتيش التي أدخلها شارل الخامس إلى البلاد المنخفضة، ونتج عن اتساع نطاق تلك المحاكم حركة تذمر واستياء ضد الحكومة من البروتستانت والكاثوليك على حدّ سواء وكره الجميع، بصورة خاصة الضرائب التي فرضتها الحكومة الاسبانية. وبما أن فيليب الثاني كان يتوقع نشوب الثورة، فقد سارع بإرسال قوات عسكرية متلاحقة إلى الأراضي المنخفضة. وأدت هذه السياسة إلى زيادة الشعور القومي ضد الحكم الاسباني. وعندما شعر فيليب بالخطر شرع في سحب تلك القوات وتخفيف الضرائب. ومع ذلك لم تتوقف المعارضة، بل أخذت تشتد وتنذر بنشوب الثورة.

وفي هذا الوقت انتشرت مبادىء كالڤن الدينية وازداد أتباعها. وواجهت الحكومة هذه الحركة بوسائل الاضطهاد والقمع. وكانت الأحكام التي تصدرها محاكم التفتيش تنفذ بكل قسوة وصرامة. وكان رد الفعل المحلي يتمثل في قيام مجموعة من شباب المدن وعدد من النبلاء الأحرار بتشكيل جمعية عرفت بالحلف. وقد كانت الأهداف المعلنة لهذه الجمعية تكمن في مقاومة محاكم التفتيش والمطالبة بإلغائها والتخلص من الحكم الاسباني بصورة نهائية في البلاد المنخفضة. وتزعم هذه الحركة القومية وليم أورانج[1]، والكونت إجمونت لامورال Egmont والكونت هورن[2] Horn. وكان وليم أورانج أشد الرجال الثلاثة حقداً على الحكم الاسباني. فقد صمم على مساندة كل حركة قومية تهدف إلى تحرير البلاد المنخفضة من سيطرة

---

(1) وليم ناسو أمير أورانج. اشتق لقب أسرة أورانج من إمارة أورانج الصغيرة في جنوب فرنسا. وقد تميز وليم أورانج بسداد الرأي وشدة الحرص في الكلام حتى لقبه الفرنسيون بـ«الصامت»، ولذا يشار إليه أحياناً بوليم الصامت. وجد وليم أورانج نفسه منساقاً في مجرى الأحداث إلى قيادة حركة شعبية تهدف إلى التحرر من الحكم الإسباني. وبما أنه كان يعشق الحرية ويمقت التعصب فإنه يُعد أحد كبار الأبطال في تاريخ الحرية في أوروبا. فيشر، المرجع السابق، ص 209.

(2) فيليب دي مونمو أرنسي كونت هوْرن.

الاسبان. وكان هؤلاء الرجال الثلاثة من بين أعضاء مجلس الدولة في حكومة مرجريت. وفي سنة 1563 قدم الرجال الثلاثة، وهم أنفسهم كاثوليك، التماساً للملك فيليب الثاني يطلبون فيه طرد جرانفل. وبعد تردد شديد وافق الملك على هذا الطلب[1]. وبالرغم من ذلك لم يحدث تغيير في سياسة فيليب تجاه البلاد المنخفضة. فمحاكم التفتيش استمرت في تعقب البروتستانت، وإصدار أحكام الحرق على كل من تحوم حوله شبهة مناوئة للمذهب الكاثوليكي.

وفي 18 أغسطس سنة 1564 صدر أمر إلى سكان الأراضي المنخفضة بضرورة الالتزام الكامل بقرارات مجمع ترانت التي صدرت في سنة 1563، فضلاً عن الرعب الذي أثارته محاكم التفتيش والتطبيق القاسي للقرارات الصادرة ضد الهرطقة. وكان فيليب يراقب أعمال هذه المحاكم. وهو في أسبانيا، ويشجع على استمرارها ويبعث إلى مرجريت بأسماء الهراطقة المشتبه فيهم ولا يكاد يمر يوم دون حرق أو إعدام. وقد احتج مجلس الدولة بأن عدداً من قرارات مجمع ترانت انتهك حرمة الامتيازات المعترف بها للمقاطعات السبع عشرة. وقد أثارت قسوة أحكام محاكم التفتيش البروتستانت والكاثوليك. وازدادت المطالبة بإلغائها ووضع حد للاضطهاد الديني. وذهب وفد كبير من أعظاء الحلف إلى مرجريت بارما، حاكمة البلاد، لتقديم احتجاج الشعب على إدخال محاكم التفتيش الاسبانية إلى البلاد. ثم حمل إجمونت بنفسه الاحتجاج إلى الملك في يناير سنة 1565. وقد احتدمت المشاعر بسرعة. عندما اتضح أن بعثة اجمونت قد باءت بالفشل، وأن الحكومة قد قررت انتهاج سياسة الصرامة والقسوة في تطبيق القرارات التي صدرت لمقاومة الهرطقة. فقد أذعنت مرجريت لفيليب وأصدرت أوامرها بتنفيذ القرارات بشكل كامل في 14 نوفمبر سنة 1565.

(1) غادر جرانفل بروكسل في مارس 1564، ومع ذلك ظل واحداً من أكبر المستشارين الموثوق فيهم لدى فيليب الثاني.

وأدى ذلك إلى انسحاب أورانج وإجمونت من مجلس الدولة. ورفض أورانج وغيره من النبلاء تنفيذ القرارات وتوالت احتجاجات البروتستانت، وشعروا بالخطر وهرب كثير منهم إلى انجلترا وفرنسا[1].

1 ـ ثورة الأراضي المنخفضة (1566 ـ 1567):

نشبت الثورة في البلاد المنخفضة حينما رفضت الحكومة الاستجابة لمطالب الحِلْف المُشار إليه سابقاً. وامتدت الثورة إلى الجماهير البروتستانتية، وأغلب هؤلاء من أتباع كالڤن المتحمسين. ولم تقتصر الثورة على مدينة بعينها بل انتشرت عبر البلاد حتى وصلت إلى أنتورب وأمستردام وغيرها من المدن. وقد كان عماد هذه الثورة عناصر الطبقات الكادحة من فلاحين وعمّال. كما امتزجت البواعث الدينية بالدوافع الاقتصادية والجور الاجتماعي نظراً لسوء ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. وفي أثناء هذه الثورة تم تدمير الكثير من الأديرة والكنائس الكاثوليكية ونهب ما فيها.

وقد أدى تخريب عدد كبير من الكنائس والأديرة إلى إثارة الكاثوليك وانصرافهم عن تأييد الحلف الذي يجمعهم مع البروتستانت ضد الحكومة. كما تراجع عدد كبير من النبلاء الكاثوليك والبروتستانت عن تأييد الثورة؛ لأن الثورة قد اندفعت إلى حدّ لا يمكن للنبلاء السيطرة عليها. أما مرجريت بارما، حاكمة البلاد المنخفضة، فقد كانت تنوي في البداية الهروب من البلاد. إلاّ أنها بتشجيع من النبلاء قررت القضاء على الثوار واستعادة النظام وسحبت وعودها بإلغاء محكمة التفتيش. ومن ناحية أخرى صمم فيليب الثاني على الانتقام من الثوار، ومن النبلاء الذين أيدوا الثورة ضد الحكومة واستقر الأمر على تحطيم وليم أورانج وزميله إجمونت وهورن. وعندما علم أورانج بذلك غادر البلاد إلى ألمانيا في أبريل سنة 1567 وتخلى عن زميله إجمونت وهوْرن.

---

(1) ديوارنت، قصة الحضارة جـ 30، ص ص 6 ـ 14.

وقد اعتمد فيليب الثاني على أحد القادة العسكريين الكبار وهو دوق ألفا، وهو من النبلاء الاسبان ومن أحسن القواد وأشدهم عنفاً، وامتاز بالشجاعة والذكاء والقسوة. وصل ألفا إلى بروكسل في 22 أغسطس سنة 1567. وخوله فيليب سلطات واسعة مما جعل مرجريت بارما تقرر التخلي عن الحكم ومغادرة البلاد. وقد كان أول إجراء اتخذه ألفا هو تشكيل «مجلس المتاعب» وكانت سلطان هذا المجلس أعلى سلطة قضائية في البلاد، وكان أعضاؤه من الاسبان. وقدم آلاف من سكان البلاد إلى المحاكم وتم إعدامهم وتشير بعض المصادر إلى أنه في أثناء فترة حكم الفا أعدم حوالي 18,600 مواطن بالأراضي المنخفضة، وهرب من البلاد ثلاثة أمثال هذا العدد[1]، غادر أغلبهم إلى انجلترا. أما إجمونت وهوّرن فقد أعدما، بعد محاكم هزلية، في الميدان العام في بروكسل في 5 يونيو سنة 1568 وكان إعدام هذين الرجلين الشجاعين جريمة سياسية كبيرة[2]. ورفض وليم أورانج العودة للمثول أمام المحكمة وقرر العمل على تحرير شعب البلاد المنخفضة من الظلم والتعسف الاسباني وكان وليم يرى في البروتستانتية الثائرة أداة لتحقيق استقلال البلاد. وبالرغم من أنه كان لا يزال كاثوليكياً اسماً فإنه قد تخلى عن كل مناصبه الحكومية. وفي خلال ست سنوات مليئة بالرعب والفزع استمر ألفا في تطبيق سياسته الظالمة في الأراضي المنخفضة.

أما وليم أورانج فقد شرع في تنفيذ خطة جريئة تقوم على جمع الجيوش لمحاربة الأسبان. إلاّ أن عملياته العسكرية قد باءت بالفشل في سنة 1568. فوليم لم يكن قائداً عسكرياً كبيراً، وكانت قواته تفتقر إلى النظام والأجر، ولا تستطيع الصمود أمام جنود ألفا المحنكين والمعدين أساساً للخدمة العسكرية في البلاد المنخفضة. ومع ذلك فإن هذه الحملات العسكرية الفاشلة التي

(1) البطريق ونوار، **التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 124.
(2) فيشر، المرجع السابق، ص 210.

جاءت بالكوارث هي التي بدأت بها «حرب الثمانين عاماً» (1568 ـ 1647)، التي خاضتها الأراضي المنخفضة ضد الاسبان في صبر وثبات ومثابرة لم يسبق لها نظير، حتى جاء الانتصار النهائي في سنة 1648.

وفي هذا الوقت أيضاً استطاع ألفا أن يحكم البلاد بالقوة، وفرض الضرائب الكثيرة على السكان الذين أصبحوا الآن في محنة شديدة. فقد تعطلت حركة التجارة «التي كانت قلب البلاد النابض»[1] وقد كان ميناء أمستردام وأنتورب هما المركز الرئيسي لتجارة شمال أوروبا، وكانا ينبضان بالحياة بفضل التصدير والاستيراد والمصارف وكل أنواع المعاملات المالية الأخرى[2]. واضطر كثير من السكان إلى الهجرة إلى البحر وانضموا إلى ملاحي سفن صيد الأسماك وقرصان البحر وأصبحت القرصنة أداة للهجوم على سفن أسبانيا ومهاجمة الموانىء الصغيرة في المناطق الموالية لها في البلاد المنخفضة. وكان وليم دي لامارك يقود هؤلاء القراصنة. ففي سنة 1572 هاجم دي لامارك بأسطوله سواحل زيلندا واستولى على ميناء برْيل Brill الحصين في أبريل من تلك السنة. ويُعد استيلاء القراصنة على هذا الميناء بداية للحركات التي أدت في النهاية إلى تأسيس جمهورية الأراضي المنخفضة (الجمهورية الهولندية). أي أنهم قد وضعوا أسس دولة أوروبية جديدة. ومع ذلك فإن المجهود البحري لم يكن في حد ذاته كافياً إطلاقاً لبناء الجمهورية الهولندية.

2 ـ تأسيس الجهورية الهولندية:

استمر الأسبان في اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الثوّار. كما استمرت محاكم التفتيش في إصدار أحكام التعذيب والحرق والشنق. وكانت الثورة على أشدها في شمال البلاد (هولندا). وفي هذا الوقت قرر نواب من ولايات

---

(1) المرجع السابق، ص 125.

(2) ديورانت، المرجع السابق، ص ص 1 ـ 6.

هولندا وزيلندا وأوترخت اختيار وليم أورانج لرئاسة المقاطعات أو الولايات الشمالية. ومن بين العوامل التي ساعدت الثوار على النجاح أن أسبانيا كانت تعاني يومئذ أزمة اقتصادية. إضافة إلى ذلك كانت حرب الأراضي المنخفضة متزامنة مع حروب أخرى ضد انجلترا وفرنسا. وقد لجأ ألفا إلى فرض الكثير من الضرائب والاجراءات وهي التي هزمت ألفا الذي لم يهزم حتى هذا الوقت. وأصبح كل السكان تقريباً، بروتستانت وكاثوليك يقاومونه في استياء يتفاقم يوماً بعد يوم. خاصة أن الضرائب الباهظة قد عرقلت نشاط الأعمال التجارية والمالية التي بنى عليها اقتصاد الأراضي المنخفضة. وسرعان ما شعرت البلاد بشدة الكساد الاقتصادي وحتى رجال الدين الكاثوليك الذي خشوا انهيار الاقتصاد الوطني، انقلبوا ضد ألفا، وحذروا الملك فيليب الثاني من أن حاكم البلاد المنفضة يعمل على تخريب البلاد[1]، وأنه قد ألحق الأذى بالكاثوليكية أكثر مما ألحقه بها لوثر وكالڤن. وقد قبلت استقالة ألفا وغادر البلاد في 18 ديسمبر سنة 1573.

ومن ناحية أخرى، استطاع الهولنديون البروتستانت أتباع كالڤن أن يوفقوا في السيطرة على منطقة كبيرة من الأراضي المنخفضة وتأسيس حكومة مستقلة فيها. وفي سنة 1576 نجح وليم أورانج في تحريض المواطنين في الجنوب على الانضمام إلى حركة مقاومة الاستعمار الاسباني. ففي تلك السنة هاجم سكان الجنوب ـ وكان أغلبهم من الاسبان ـ مدينة أنتورب وقتلوا الآلاف من السكان ونهبوا مساكنهم. وشهدت المدينة نهب الاسبان الفظيع.

وقد ترتب على ذلك ظهور تقارب «قومي» بين المقاطعات الشمالية والجنوبية. واجتمع عدد كبير يمثل المقاطعات السّبع عشرة من الكاثوليك والبروتستانت، وعقدوا فيما بينهم معاهدة غِنْت Ghent (مدينة تقع في بلجيكا الآن) في نوفمبر سنة 1576، وقد عُرفت هذه المعاهدة أيضاً بتسوية غِنْت.

(1) المرجع السابق، ص 19.

وكان هدفها طرد الاسبان وتأسيس نوع من الحكم الذاتي. وهكذا تكاتفت المقاطعات الكاثوليكية الجنوبية والمقاطعات البروتستانتية الشمالية معاً في اتحاد سياسي لمواجهة الخطر المشترك. كما صمموا على القضاء على كل أنواع الاضطهاد الديني وتشكيل مجلس تمثل فيه كل المقاطعات، الغرض منه القضاء على الخلاف الديني. كما قرروا الاستمرار في الكفاح حتى تتحرر البلاد من الحكم الاسباني.

لكن استمرار الاتحاد بين الشمال والجنوب لم يكن متيسراً. فالخلافات بين الشمال والجنوب كانت عميقة ومتعددة بسبب تناقض المصالح. إضافة إلى عوامل أخرى أشرنا إليها في بداية هذا الفصل. وحين بدأ الحاكم الإسباني الجديد دون جوان[1] Don John أخو فيليب الثاني (1576 ـ 1578) حكمه اتبع سياسة التفاهم مع أهل الجنوب والتقرب منهم. وأعلن الموافقة على شروط معاهد غِنْت شريط أن يبقى الحاكم الاسباني صاحب السلطة العليا في البلاد. وقد ترتب على ذلك تقلّص نفوذ وليم أورانج في الجنوب واقتصاره على المقاطعات الشمالية. فهو الآن لم يعد زعيماً لكل بلاد الأراضي المنخفضة كما كان في السابق. فسكان الجنوب لم يتقيدوا بشروط تسوية غِنْت. وكان يمكن للتسامح المتبادل في الخلافات الدينية وحدها أن يحفظ الاتحاد أو الترابط بين الشمال والجنوب، إلاّ أن التعصب الديني قد مزقه. واتهم وليم أورانج بأنه ملحد وأنه يغير عقيدته «كما يغير الناس ملابسهم»[2]. وأنكر البروتستانت أي ربط بين الدين والفن باعتباره عملاً وثنياً. ورأى وليم أورانج أن فكرة توحيد البلاد كلها في دولة واحدة كانت فكرة بعيدة المنال، وأنه من الحكمة أن يكتفي بتحرير وتوحيد الولايات الشمالية (هولندا) التي تدين له بالزعامة والولاء. واستطاع فعلاً

(1) دون جوان خلف فيليب دون لويس دي ركويسانس الذي عُين حاكماً على الأراضي المنخفضة سنة 1573 ومات في سنة 1576.

(2) ديورانت، المرجع السابق، ص 26.

توحيد سبع مقاطعات شمالية في اتحاد واحد يعرف باتحاد أوترخت سنة 1579. وفي سنة 1581 أُنتخب وليم رئيساً لهذا الاتحاد. وبذلك بدأت أسس جمهورية هولندا تتبلور. وأعلن مجلس المقاطعات السّبع أن الحاكم الذي يعامل المواطنين معاملة غير ديمقراطية، ولا يراعى حقوقهم وحرياتهم، يجب أن لا يُعد بعد اليوم مليكهم الشرعي ويحق قانوناً الثورة عليه وعزله.

وعندما علم فيليب الثاني بهذا الاتحاد أصدر قراراً في 15 مارس 1581 أعلن فيه أن وليم أورانج خارج على القانون وأنه «عدو للجنس البشري» كما أعلن أيضاً إهدار دم وليم ومنح مكافأة كبيرة لمن يقتله. ومن ناحية أخرى صمدت المقاطعات السبع التي شكلت الاتحاد ضد حملات الحاكم الجديد للأراضي المنخفضة، اسكندر بارما (1578 ـ 1584) الذي كان شغله الشاغل تحطيم الحركة القومية والقضاء على اتحاد أوترخت. واستطاع بارما، بنصره الساحق في يونيو 1578 أن يضمن أخيراً عودة المقاطعات الجنوبية إلى الخضوع لأسبانيا؛ وبالنصر الحاسم في معركة جمبلوا Gembloux (يونيو 1578) استقر لكل من هولندا وبلجيكا وجودها السياسي المنفصل[1]. وشكلت المقاطعات الشمالية حكومة دستورية برآسة وليم أورانج. ولم يبق أمام وليم إلا أن يركز جهوده في الدفاع عن بروتستانت الشمال في هولندا وزيلندا، أولئك الذين قاسوا كثيراً من اضطهاد الأسبان، وأصبحوا عاقدي العزم على التضحية بكل شيء في سبيل عقيدتهم. وغدا منصب الحاكم العام في المقاطعات السّبع الشمالية، وراثياً في أسرة وليم أورانج منذ سنة 1583. وبذلك وضعت أسس بيت أورانج الذي استطاع أن يغزو انجلترا في سنة 1688[2]. ولكن أورانج أُغتيل في 10 يوليو 1584، وإثر

(1) استمر الحال على هذا المنوال حتى هذا الوقت، باستثناء الفترة التي دمجت فيها الدولتان في مملكة واحدة وفق مقررات مؤتمر فيينا سنة 1815، واستمر هذا الاتحاد القصير المضطرب حتى سنة 1830.

(2) فيشر، المرجع السابق، ص 214.

ذلك أعلن الكاثوليك أن الجريمة انتقام إلهي لانتهاك حرمة الكنائس وقتل القساوسة. ومع ذلك تبقى القضية «يشد أزرها دم الشهيد»[1] وكان لوليم الفضل الأكبر في تأسيس دولة هولندا الحديثة. وقد خلفه ابنه موريس ناسو (حاكماً عاماً) الذي استطاع أن يحافظ على استقلال هولندا بمساعدة انجلترا وفرنسا.

وكانت هذه الدولة عبارة عن اتحاد من سبع مقاطعات صغيرة ذات سيادة. لكل منها برلمانها المحلي وحاكمها، ولكل منها الحق في الإشراف على الشؤون المالية للاتحاد وسياسته الخارجية. وأصبحت المقاطعات العشر في الجنوب تعرف بالأراضي المنخفضة الاسبانية وأضحت في القرن التاسع عشر بلجيكا. وكان على السكان البروتستانت أن يختاروا بين الكاثوليكية أو الهجرة إلى الشمال. وأصبح الجنوب بأكمله كاثوليكياً. أما في الشمال (هولندا) فقد ازداد عدد البروتستانت. إلاّ أن عدداً كبيراً من السكان بقوا متمسكين بالمذهب الكاثوليكي. وقد اتبع الهولنديون سياسة التسامح الديني مع الكاثوليك في هولندا. وكان المذهب السائد بين أغلب البروتستانت في الشمال هو المذهب الكالفني.

3 ـ أسباب نجاح الهولنديين:

من بين الأسباب التي ساعدت الهولنديين على الاحتفاظ باستقلالهم أن إسبانيا كان لديها ما يكفيها من المشاكل في المناطق الأخرى التابعة لها، إضافة إلى الحرب مع انجلترا وفرنسا، وتدمير الأسطول الإسباني الكبير المعروف بالأرمادا في سنة 1588[2].

كما اضطر الأسبان إلى إرسال النجدات إلى الكاثوليك في فرنسا. وقد ظلت الحرب محتدمة بين الهولنديين بقيادة موريس ناسو أورانج وبين

(1) المرجع السابق، ص 215

(2) الأرمادا Armada التي لا تُقْهر: أسطول حرب أرسلته اسبانيا في سنة 1588 لمحاربة الإنجليز، وقد دمرت العواصف والأسطول الإنجليزي أغلبه.

الاسبان حتى 1609 حينما عرض الاسبان على الجمهورية الهولندية هدنة طويلة الأمد (12 سنة)، وقعت في مدينة أنتورب (في هولندا حالياً) في 9 أبريل 1609. وتعد هذه الهدنة اعترافاً ضمنياً باستقلال هولندا، فقد أعلنت لكل العالم اعتراف إسبانيا نهائياً بعجزها عن قهر الجمهورية الهولندية[1].

وفي 9 أغسطس 1621؛ اندلعت الحرب بين الطرفين من جديد، واستمرت حتى توقيع معاهدة وستفاليا في سنة 1648. ففي مونستر في 30 يناير 1648 وقع المندوبون الاسبان معاهدة وستفاليا التي وضعت حداً لحرب الثمانين سنة في الأراضي المنخفضة، ونصت على اعتراف اسبانيا والأمبراطورية باستقلال جمهورية هولندا نهائياً. وأعلن أن المقاطعات السبع المتحدة غير مرتبطة برابط مع اسبانيا. كما تم الاعتراف بالفتوحات الهولندية، وأن تجارة الراين إلى بحر الشمال لا تمُّر إلا من طريق الموانىء الهولندية فحسب. وخول التجار الهولنديون حرية التجارة في جزر الهند الشرقية والغربية ومن ثم «انتهى أطول وأشجع وأقسى صراع من أجل الحرية في التاريخ بأسره»[2].

ومن المؤكد أن تحرر الجمهورية الهولندية من السيطرة الاسبانية يرجع إلى حدّ بعيد إلى سيطرة الثوار على البحار دون منازع. فاسبانيا لم تبذل جهداً مستمراً لكسب السيطرة البحرية في المحيط الأطلسي بالرغم من المصالح الاسبانية الكبيرة التي تكونت لاسبانيا في العالم الجديد. إضافة إلى ذلك، هناك التجانس الفعلي بين سكان هولندا، وتفوق هولندا على سائر الولايات الأخرى، وهناك المكانة الخاصة التي كانت أسرة أورانج تتمتع بها خلال

---

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 317.

(2) ديوارنت، المرجع السابق، ص 41. لمزيد من التفاصيل عن ثورة الأراضي المنخفضة، وقيام الجمهورية الهولندية يرجع القارىء المهتم إلى البطريق ونوار، المرجع السابق، ص ص 119 ـ 131. فيشر، المرجع السابق، ص ص 199 ـ 219.

الخمسين سنة الأولى من الاستقلال. ومن ناحية أخرى كانت المراكز الرئيسية للعلم والتجارة تقع في مقاطعة واحدة. فعلى سبيل المثال، إن أمستردام وروتردام ولاهاي (العاصمة السياسية للدولة) وليدن Leiden (مقر جامعة ليدن الشهيرة) تقع كلها في مقاطعة هولندا. وبزت أمستردام المدن الأخرى في مجال المصارف والتجارة وحجم أسطولها واتساع نشاطها التوسعي الاستعماري. وكان مصرف أمستردام الذي تأسس سنة 1609، أقوى مؤسسة مالية في أوروبا آنذاك[1].

وكان لنجاح الثورة الهولندية فضل كبير في حفظ وتقوية المذهب البروتستانتي في أوروبا، التي ظلت تحت حكم الاسبان لمدة طويلة، إلى هولندا. كما هاجر إليها عدد كبير من البروتستانت في ألمانيا وفرنسا. وكانت القضية الدينية التي واجهت الجمهورية متعددة الجوانب، فهناك المعارضة المتزايدة بين الدولة والكنيسة، وهناك الصراع بين البروتستانت والكاثوليك، ثم هناك صراع النظريات بين البروتستانت أنفسهم. وكانت القوانين تحرم العبادة الكاثوليكية في البلاد، إلا أنها لم تنفذ. وفي نهاية القرن السابع عشر أصبحت هولندا ملاذ المتحررين من الكاثوليك والبروتستانت الذي لجأوا إليها من بلاد كثيرة وسادت البلاد روح التسامح والترحيب بالأجانب.

ومن ناحية أخرى أصبح لهولندا شأن كبير في مجال التجارة الدولية والعالمية ، وأضحى الأسطول التجاري الهولندي من أقوى الأساطيل الأروبية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وعمل الهولنديون على الاستفادة من موقع بلادهم، فكان بحر الشمال عندهم باباً للمحيط الأطلسي، فساهموا بقسط كبير في حركة التجارة العالمية. وفي سنة 1602 تأسست شركة الهند

(1) لمزيد من التفاصيل عن الاقتصاد الهولندي في هذه الفترة يستطيع القارىء أن يرجع إلى ديورانت، المرجع السابق، ص ص 66 ـ 70.

الشرقية الهولندية بهدف احتكار التجارة في آسيا. وقد امتد نشاطها إلى المناطق الشرقية من آسيا، فوصل التجار الهولنديون إلى الصين وأقاموا لهم مركزاً في كانتون Canton. وفي سنة 1610 بدأ التجار الهولنديون التجارة مع اليابان، وأقاموا لهم جالية تعمل في التجارة في جزيرة ديشيماDeshima التي تقع في خليج نجازاكي في اليابان. وقد أدى هذا النشاط إلى تأسيس أمبراطورية استعمارية هولندية في جنوب شرق آسيا (أندونيسيا)[1]. ولم ينتصف القرن السابع عشر حتى غدت هولندا زعيمة الدولة الأوروبية في عالم النقل والتجارة والمال، وأصبحت أمستردام مدينة صناعية كبيرة ومركزاً دولياً للتجارة، وغدت قبلة رجال المال يأتون إليها من كل صوب، وأشرنا سابقاً إلى مصرف أمستردام الذي أسس في سنة 1606 وكان الأول من نوعه في شمال أوروبا. وظلت الجمهورية الهولندية تتمتع بالرخاء والثروة حتى منتصف القرن السابع عشر، إلا أنها دخلت فيما بعد في تنافس شديد مع فرنسا وبريطانيا أدى في النهاية إلى ضعف وانحلال الامبراطورية الهولندية فيما وراء البحار. ولم تقوَ هولندا على مواجهة التطور الاقتصادي الجديد الذي شهدته أوروبا في القرن التاسع عشر، وهو التطور الناجم عن الثورة الصناعية.

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن النشاط الهولندي التوسعي الاستعماري في آسيا وأفريقيا والعالم الجديد، وعن الاقتصاد الهولندي، والشركات الاحتكارية والسياسية للتجارة الهولندية انظر، أمين مصطفى عفيفي عبد الله وأحمد عزت عبد الكريم، **تاريخ أوروبا الاقتصادي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2، 1954) الفصل السادس، فرغم أنه قديم إلا أنه كُتِبَ كتابة جيدة ويتعلق بتاريخ أوروبا الاقتصادي والتوسع الأوروبي وتطور الزراعة والصناعة والتجارة في أوروبا، وهو كتاب نادر الحصول عليه الآن.

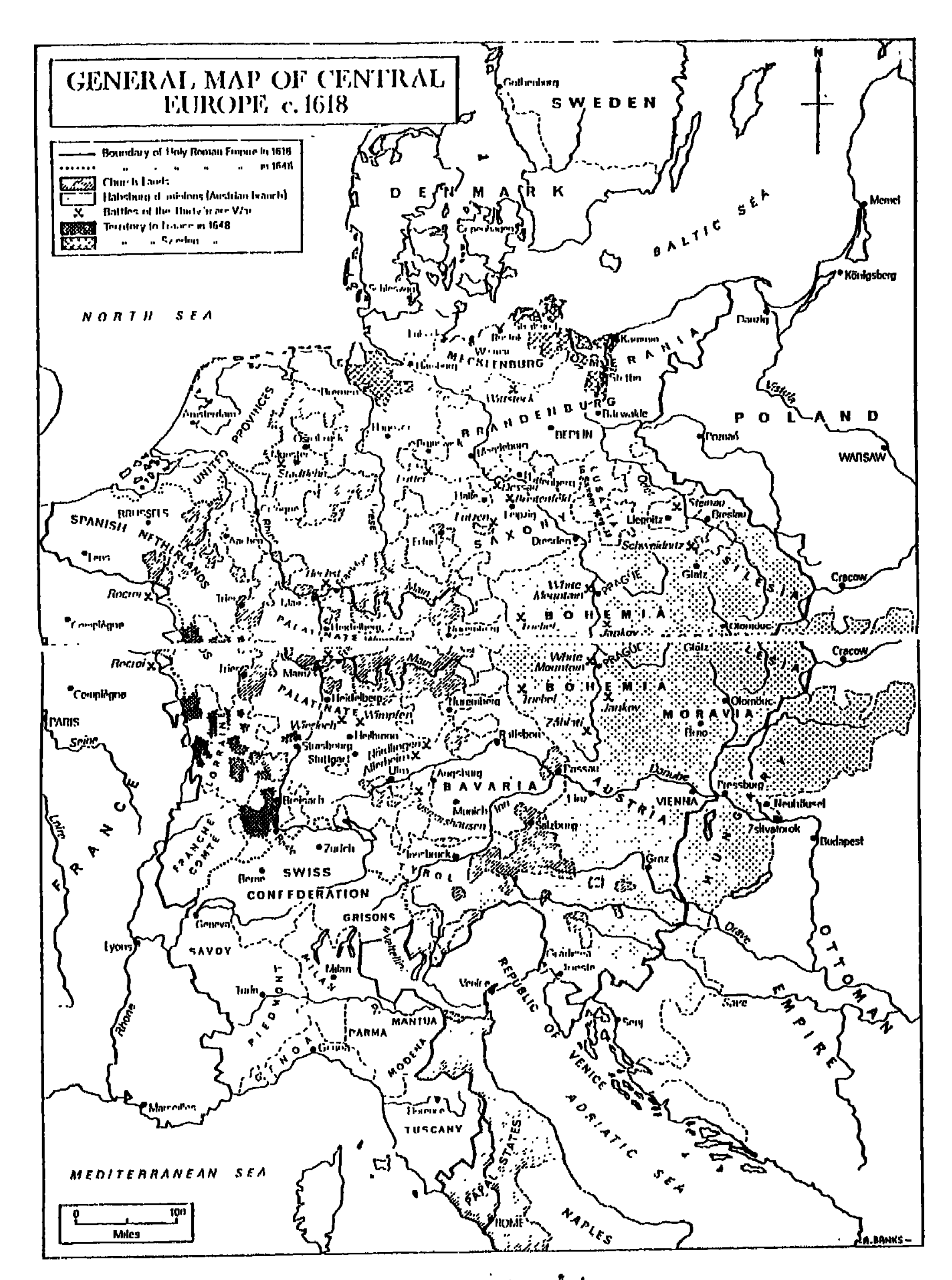


الفصل الخامس

حرب الثلاثين عاماً

(1618 ـ 1648)

رأينا في الفصل الثالث كيف أن صلح أوغسبورج 1555 قد أخفق في أن يرضي كل أطراف الصراع الديني الذي كان قائماً أثناء حركة الإصلاح الديني. فالإمبراطور فشل في أن يفرض الكاثوليكية على الشعب الألماني كله؛ فقد اضطر الامبراطور إلى أن يترك الحرية لكل حاكم ولاية أو أسقفية أن يختار المذهب الذي يروق له ويفرضه على رعاياه. إضافة إلى ذلك، فإن الصلح لم ينصف اتباع مذهب كالڤن في ألمانيا بالرغم من أن المذهب الكالڤني قد اعتنقه الكثيرون في ألمانيا؛ وأصبح المذهب الرسمي في بعض الولايات الألمانية مثل براندنبورج وبلاتين، وهكذا اقتصرت شروط الصلح على أتباع لوثر متجاهلة أتباع كالڤن. وأدى ذلك إلى حقد أتباع كالڤن على اللوثريين، ومن ثم إلى انقسام البروتستانت على أنفسهم. وظهر خلاف حول تحديد مبادىء البروتستانتية وشعائرها. وفي أثناء هذا الوقت انتعشت الكاثوليكية بسبب حركة الإصلاح المضادة، وبفضل الجهود التي بذلتها منظمة اليسوعيين، خاصة في مجال التربية والتعليم. وقد ساعد ذلك على ترسيخ الكاثوليكية في بولندا وفرنسا والأراضي المنخفضة الأسبانية. وسادت الكاثوليكية كلية في كل من إيطاليا وأسبانيا، وبعث الانتعاش الكاثوليكي الأمل في إمكانية القضاء على البروتستانتية، وفي احتمال عودة ألمانيا من جديد إلى الكنيسة الكاثوليكية.



وسط أوروبا في سنة 1618

J.V. Polisensky, The Thirty years war : المصدر

وتُعد حرب الثلاثين عاماً نتيجة طبيعية لحركة الإصلاح الديني وما ترتب عنها من انقسام أوروبا إلى معسكرين؛ وهي الحرب التي مزقت أوروبا وأنهكت اقتصادها، وهي أيضاً أسوأ حرب دينية عرفتها أوروبا في بداية العصر الحديث. وتعدُ هذه الحرب حرباً دينية مذهبية متعصبة تميّزت بالقسوة والوحشية، وانتهت بعقد صلح وستفاليا في سنة 1648. ولم تكن هذه الحرب حرباً محلية بل كانت حرباً أوروبية اشتركت فيها دول أوروبية كثيرة لتحقيق أهداف وأطماع مختلفة. فابتداء من سنة 1618 عاشت أوروبا أزمة خطيرة استمرت مدة ثلاثين سنة، وحرباً قاسية اشتركت فيها كل دول أوروبا الوسطى والغربية والشمالية. وبدأت هذه الحرب في ألمانيا، حيث قام البروتستانت الألمان في بوهيميا بثورة ضد الأمبراطور الكاثوليكي وضد أطماع الأسرة الحاكمة النمساوية: أسرة الهابسبورج، وسرعان ما تحولت، فيما بعد، تدريجياً، إلى حرب أوروبية عامة شاركت فيها ـ إضافة إلى النمسا ـ والولايات الألمانية، والدانمرك والسويد، والمقاطعات المتحدة (هولندا) وأسبانيا وفرنسا التي غدت عنصراً مهماً وفعالاً في هذه الحرب، ابتداءً من سنة 1635 ، أي بداية المرحلة الرابعة من الحرب. ويمكن فهم هذه الحرب وأسبابها في إطار أزمة الدين التي بدأت بحركة الإصلاح الديني كما رأينا في الفصل الثالث. وتعد حرب الثلاثين عاماً مرحلة جديدة من مراحل التنافس بين فرنسا وأسرة الهابسبورج بفرعيها في كل من النمسا وأسبانيا.

1 ـ الأسباب الرئيسة للحرب:

إن أسباب حرب الثلاثين عاماً كثيرة ومتداخلة ولكن يمكن أن نلخصها في النقاط الموجزة الآتية:

أولاً: إن الكنيسة الكاثوليكية قد استطاعت أن تعزز مركزها من جديد. فقد ظهرت حركة اليسوعيين لاستعادة ما كان للكنيسة الكاثوليكية من مركز

رفيع. واستطاعت هذه الحركة أن تجذب إليها الكثير من الأنصار الذين تحولوا إلى المذهب البروتستانتي. وتعد حركة اليسوعيين ـ من وجهة النظر البروتستانتية ـ حركة خطيرة استهدفت القضاء على المذهب الجديد الذي ناضل من أجله مارتن لوثر ورفاقه.

ثانياً: لم يكن صلح أوغسبورج الذي عقد بين الكاثوليك والبروتستانت سنة 1555 إلا هدنة مؤقتة ريثما يستعد الطرفان من جديد لاستئناف القتال، ويرجع ذلك إلى أن هذا الصلح لم يكن مقبولاً من الطرفين، وإنما كان صلحاً اعتمد على حاجة الطرفين آنذاك إلى فترة من الهدوء والراحة لتنظيم أمورهم ومواصلة صراعهم الديني. فالصلح، إذاً، لم يكن حلاً حاسماً للمشكلة الدينية التي عادت إلى الظهور في سنة 1618.

ثالثاً: بالرغم من أن حرب الثلاثين عاماً قد اتخذت شكل الصراع الديني، وأن الدين كان أشد العوامل أثراً في الصراع وأكثرها بعثاً للمرارة في نفوس الناس، فإن الدين لم يكن العامل الوحيد في أذهان رجال السياسة. فالأسباب الاقتصادية والسياسية كانت ذات أثر مهم في قيام هذه الحرب. واختلطت المشاكل الدينية بالدوافع السياسية. فقد كان الأمبراطور كاثوليكياً ومدافعاً عن الكاثوليكية. وكان الأمراء الألمان الذين اختاروا الكاثوليكية مذهباً لولاياتهم يخشون ازدياد سلطة الأمبراطور، فهم يكرهون البروتستانتية وفي الوقت ذاته يمقتون وجود أمبراطور قوي، وهذا يفسّر التغيُّر الذي كان يطرأ على مواقف بعض هؤلاء الأمراء أثناء حرب الثلاثين عاماً. ومن ناحية أخرى كانت فرنسا كاثوليكية، ومع ذلك شاركت في الحرب إلى جانب الدول البروتستانتية. أما مطامع السويد الاقتصادية فكانت واضحة تماماً في هذه الحرب. وكان هدفها يكمن في السيطرة السياسية والتجارية على الساحل الجنوبي لبحر البلطيق؛ إضافة إلى السيطرة على الساحل الشرقي منه. كما كانت أهداف الدانمرك السياسية تكمن في الاستيلاء على بعض الأراضي

الألمانية، إضافة إلى التعصب المذهبي[1].

رابعاً: إن الظروف السياسية قد تطورت في أوروبا إلى غير صالح البروتستانت. فقد اعترفت أوروبا بما تقوم به منظمة اليسوعيين الكاثوليكية من خدمات في المجالات الاجتماعية والدينية والثقافية؛ ونتيجة طبيعية لذلك ارتفع شأن ومركز المذهب الكاثوليكي. ومما زاد الأمر تعقيداً أن خلافات حادة قد ظهرت بين أنصار المذهب البروتستانتي، وخاصة بين أتباع لوثر وأتباع كالفن. ومن ناحية أخرى أدى الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت إلى التكتل والاتحاد دفاعاً عن العقيدة والنفس، وهكذا قرر أمراء الشمال والجنوب البروتستانت تأسيس الاتحاد البروتستانتي ـ الاتحاد الإنجيلي ـ في سنة 1608. كما تم تشكيل حلف كاثوليكي مضاد، حصل على تأييد الأمبراطور نفسه في سنة 1609. وقد عرف هذا الحلف بالعُصبة الكاثوليكية. وما من شك في أن تشكيل هذه التحالفات كان دليلاً على أن كلاً من الفريقين كان يتجه إلى تدمير الطرف الآخر، وهذه مشكلة أخرى أدت إلى تدهور العلاقات بين البروتستانت والكاثوليك. وهكذا مَلأت سماءَ أوروبا غيومُ الحرب، وشرع الطرفان في الاستعداد لخوض معركة جديدة. ومن هنا بدأت حرب الثلاثين عاماً. وكانت بوهيميا أول مسرح دارت عليه تلك الحرب. إلا أنها انتشرت فيما بعد، ولم تعد حرباً دينية فحسب، بل سرعان ما أصبحت حرباً دولية بين دول مختلفة تناهض سيادة أسرة الهابسبورج لحفظ التوازن في أوروبا. فقد انقسمت حرب الثلاثين عاماً إلى أربع مراحل وهي المرحلة أو الحرب البوهيمية (1618ـ1625)، والحرب الدانمركية (1625ـ1629)، والحرب السويدية (1630ـ1635) والحرب السويدية الفرنسية (1635 ـ1648).

2 ـ مراحل الحرب:

مرت حرب الثلاثين عاماً بأربع مراحل. بدأت المرحلة الأولى التي

(1) Theodore K. Rabb, ed., **The Thirty Years War: problems of Motive, Extent and Effect** (Boston: D. C. Heath and Company, 1964) pp. 32 - 42.

تعرف أيضاً بالمرحلة البوهيمية البلاتينية سنة 1618 واستمرت حتى سنة 1625 وفي هذه المرحلة ثار سكان بوهيميا من أجل الاستقلال الديني والسياسي على أسرة الهابسبورج بسبب عدم وفائها بما وعدت به من إصلاحات، وفشل البوهيميون في البداية نظراً لعدم دخول اللوثريين الحرب ولعدم استعدادهم. وحلت أول هزيمة بهم في نوفمبر سنة 1620 في موقعة التل الأبيض بالقرب من مدينة براغ. وقد ترتب على ذلك هجرة آلاف البروتستانت وقدوم اليسوعيين. وهكذا عادت بوهيميا من جديد إلى الكاثوليكية وأصبحت الولايات البروتستانتية الأخرى في خطر. وفي الوقت ذاته زادت مساحة الولايات الكاثوليكية على حساب الولايات الألمانية البروتستانتية. كما أدت الهزيمة إلى انهيار الاتحاد البروتستانتي في سنة 1621 وانضمام كريستيان الرابع ملك الدانمرك اللوثري المتعصب إلى جانب البروتستانت، ومن ثم بدأت المرحلة الثانية من حرب الثلاثين عاماً[1].

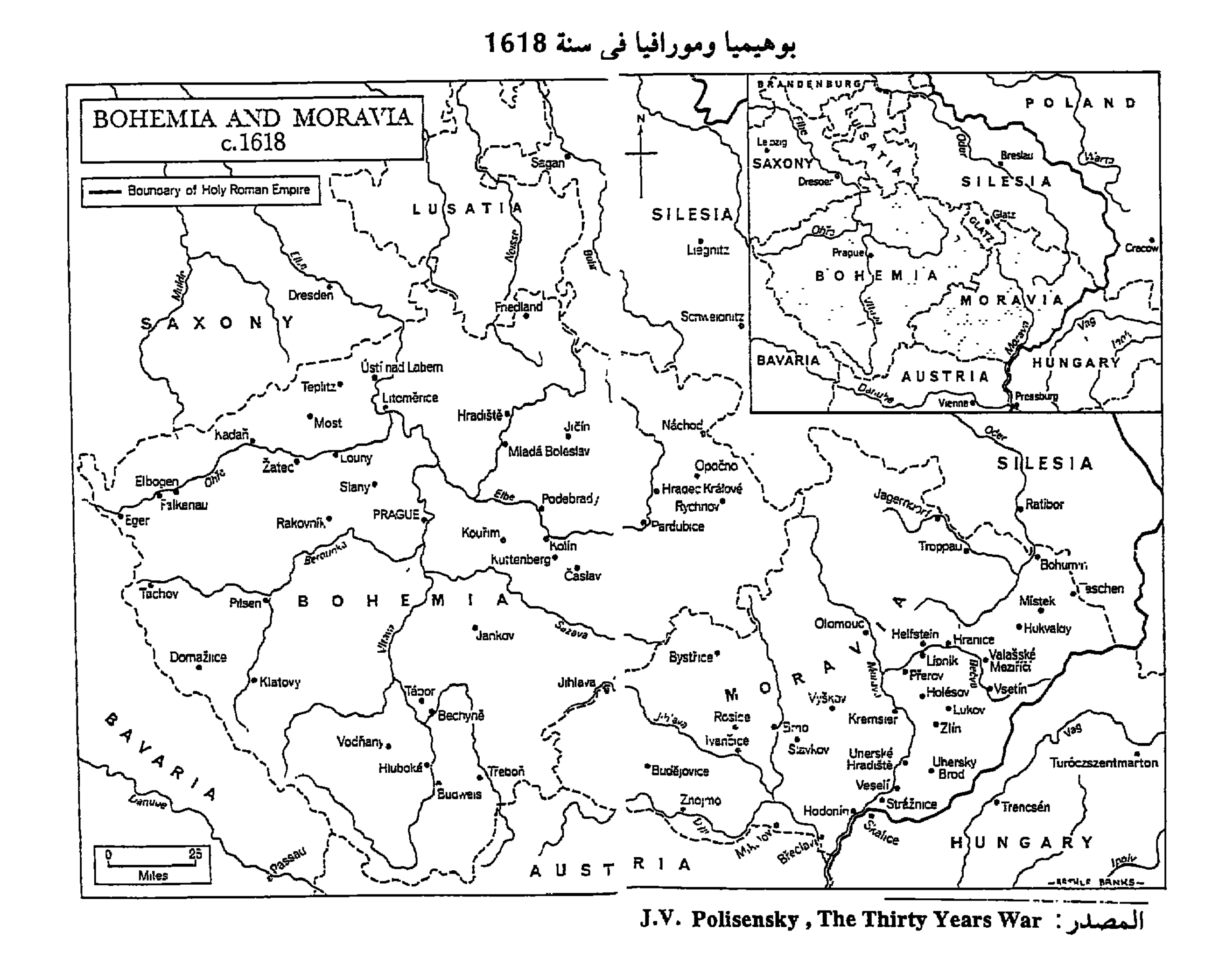
استمرت المرحلة الثانية من سنة 1625 إلى سنة 1629. وتميزت هذه المرحلة بدخول الدانمرك في النزاع إلى جانب البروتستانت. وقد كانت الدانمرك تتابع مجرى الحرب البوهيمية بكل اهتمام وقلق. وكانت لكريستيان الرابع، إلى جانب تعصبه المذهبي أهداف سياسية. أي أنه كان يأمل الاستيلاء على بعض الأسقفيات الألمانية ليجعل منها مملكة باسم ابنه. ودخل الحرب معتمداً على تحالفه مع أمراء شمال ألمانيا، وإنجلترا إلى جانب وعد فرنسا بالمساعدة. وهكذا بدأت المرحلة الثانية من حرب الثلاثين عاماً. ويبدو أن البروتستانت في هذه المرحلة كانوا أكثر قوة من الكاثوليك. ومع ذلك فقد انتصر الكاثوليك مرة ثانية على البروتستانت في موقعة لوثر في

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن حرب الثلاثين عاماً انظر المراجع الآتية:

J. V. polisensky **The Thirty years war** (London: B. T. Batsford, 1971), pp. 98-132; S.H. Steinberg, **The Thirty years war and the Struggle For European Hegemony 1600- 1660** (London, 1966); Trevot Aston ed., **Crisis in Europe 1560-1660** (London, 1965); C. V. Wedgwood, **The Thirty years war** (London, 1938)

بوهيميا ومورافيا فى سنة 1618



J.V. Polisensky , The Thirty Years War : المصدر

أغسطس سنة 1626. أدى ذلك إلى التهديد الفرنسي والإنجليزي والهولندي بالتدخل في الحرب من أجل نصرة البروتستانتية. وقد ترتب على هذا التحول في سياسة هذه الدول حصول ملك الدانمرك على صلح مُشرف عُقد في سنة 1629 يعرف بصلح لوْبك Lubeck. واستردت الدانمرك ـ وفق هذا الصلح ـ ما فقدته من أراضٍ في الحرب مقابل تعهدها بعدم التدخل في الشؤون الألمانية. وبذلك تعزز موقف الأمبراطور وشعر البروتستانت أنهم قد أصبحوا الآن تحت رحمة الكاثوليك.

وانتهز الكاثوليك هذه التطورات لتدعيم مركزهم وقاموا بتحريض الأمبراطور فرديناند الثاني (1619 ـ 1637) على إصدار مرسوم الإعادة الذي يعطي للكنيسة الرومانية الحق في استرجاع كل الأملاك التي فقدتها منذ معاهدة صلح أوغسبورج سنة 1555. وقد أفزع هذا المرسوم جميع البروتستانت في ألمانيا وفي كل أوروبا؛ خاصة حكام الدول الأوروبية التي كانت تخشى طموحات الأمبراطور في إنشاء حكومة ملكية من أسرة الهابسبورج تمدُ سلطاتها إلى كل أوروبا. وكان من بين هذه الدول فرنسا والسويد. وقد اكتفت فرنسا بتأييد غوستاف أدولف ملك السويد الذي كان شديد الحماس للبروتستانتية. وهكذا بدأت المرحلة الثالثة من حرب الثلاثين سنة.

بدأت المرحلة الثالثة من الحرب في سنة 1630، وانتهت في سنة 1635. وتميزت بدخول السويد في الحرب إلى جانب البروتستانت. وقد كانت السويد تهدف إلى السيطرة على بحر البلطيق لتحسين اقتصادها، ـ فهي دولة صغيرة ومواردها محدودة ـ إضافة إلى ذلك ـ فقد كان ملك السويد متحمساً جداً للبروتستانتية وكان يخشى سيطرة الكاثوليك التامة على ألمانيا من جديد، ومن ثم كان يخشى عبور الكاثوليك بحر البلطيق والاستيلاء على السويد ذاتها. كما كانت تراوده فكرة يحلم بتحقيقها وهي أن انتصاره على الأمبراطور ربما يؤدي إلى استيلاء السويد على شريط من الأراضي على

الساحل الألماني الشمالي ويومئذٍ يصبح بحر البلطيق بحيرة سويديّة. وهكذا أسرع غوستاف أدولف إلى غزو ألمانيا قبل أن تقوم الأخيرة بغزو السويد. وقد نزل غوستاف بقواته في ألمانيا في يونيو سنة 1630. وفي البداية انتصرت السويد وشرع غوستاف في التقدم نحو الغرب في الأراضي الألمانية ثم سيطرت قواته على بافاريا وعاصمتها ميونخ إلا أنه قُتل في معركة لوتزن في نوفمبر 1632. وكان لغياب الزعامة القوية المدبرة تأثير كبير على السويد وعلى القوات السويدية في ألمانيا. وأدى ذلك إلى انتصار الكاثوليك من جديد على قوات البروتستانت في سبتمبر سنة 1634، وبذلك أُنقذت الكاثوليكية الألمانية من هيمنة بروتستانتية دائمة[1].

وقد ترتب على ذلك خروج سكسونيا من الحرب وعقدت صلحاً منفرداً مع الإمبراطور في مايو سنة 1635، وحذت حذوها الولايات الألمانية البروتستانتية الأخرى وسحبت تأييدها للتدخل السويدي، ومقابل ذلك ألغى الأمبراطور أغلب بنود مرسوم الإعادة من أجل تهدئة البروتستانت. وهكذا تخلّى البروتستانت الألمان عن تأييد ومساعدة السويديين الذين جاءوا لمساعدتهم. وأصبح الوضع ملائماً للتقارب بين الولايات الألمانية. ولكن حرب الثلاثين عاماً لم تنته بعد فقد جاء الدور الفرنسي حيث أعلنت فرنسا الحرب على أسبانيا حليفة الأمبراطور سنة 1635.

وهكذا بدأت المرحلة الرابعة من الحرب في سنة 1635 واستمرت حتى عقد صلح وستفاليا في سنة 1648. وقد اتّسمت هذه المرحلة بالتدخل الفرنسي إلى جانب السويد والولايات الألمانية البروتستانتية. وفي الحقيقة وجدت فرنسا في البروتستانت الألمان بديلاً عن السويد؛ إلا أن الأمراء الألمان خشوا من تدخل كل من فرنسا والسويد في وقت واحد؛ خاصة أن كلاً من الدولتين قد اتخذت من الدين ستاراً لتحقيق أطماع سياسية واقتصادية على حساب ألمانيا. ومن ناحية أخرى لم يكن انتصار الكاثوليك في صالح

(1) Polišensky, The Thirty years war, pp. 210 - 212.

فرنسا. وهكذا أثارت فرنسا الحرب من جديد. ولم يعد الخلاف الديني هو الدافع لهذه الحرب، فقد كان «غزاة ألمانيا»[1] في هذه المرحلة من الحرب من البروتستانت (السويد) والكاثوليك (فرنسا) وبالرغم من أن ريشيليو[2]، كبير وزراء لويس الثالث عشر، كان كردينالاً كاثوليكياً تابعاً للكنيسة الكاثوليكية في روما، فإنه أعلن ـ بدوافع سياسية ـ عن نواياه بصراحة في الحرب إلى جانب البروتستانت الألمان، وأصبحت الحرب دولية ذات أهداف سياسية بعيدة.

وبالرغم من هزيمة القوات الفرنسية والسويدية المتحالفة في المعارك الأولى، فإن الفرنسيين سرعان ما استعادوا نشاطهم الحربي، واستولوا على الألزاس وبعض مناطق الراين الأعلى في سنة 1639. وكانت الجيوش الفرنسية تزداد قوة والنصر يحالفها في أغلب المعارك؛ في حين كانت القوات السويدية ـ إلى جانبها ـ تحرز نصراً بعد الآخر. ولهذا السبب اضطر الأمبراطور إلى أن يجنح للسلم. وهكذا رأى الأمبراطور فرديناند الثالث (1637 ـ 1657) ضرورة التفاوض بشأن عقد صلح بين الأطراف المتنازعة، وأفضت المفاوضات في نهاية الأمر إلى عقد معاهدة وستفاليا في سنة 1648[3].

---

(1) البطريق ونوار، **التاريخ الأوروبي الحديث** ص 177.

(2) آرمان جان دوبليسيس ريشيليو Richelieu (1585 ـ 1642) كردينال وسياسي فرنسي وكبير وزراء لويس الثالث عشر. ويُعد الحاكم الفعلي لفرنسا من سنة 1624 إلى سنة 1642 وقد كرس ريشيليو حياته لعظمة بلاده فرنسا، وعندما كان يحتضر قال: «ليس لي من أعداء سوى أعداء فرنسا».

(3) فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ص ص 235 ـ 257، جلال يحي، **معالم التاريخ الأوروبي الحديث** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1976) ص ص 11 ـ 14، البطريق ونوار، **التاريخ الأوروبي الحديث**، ص ص 169 ـ 180، الدسوقي، **تاريخ ألمانيا**، ص ص 56 ـ 58.

3 ـ صلح وستفاليا 1648 :

تُعد معاهدة وستفاليا ذات أهمية خاصة في تاريخ أوروبا الحديث. فهي أولى المعاهدات التي نظّمت شؤون أوروبا إلى حدّ ما، وأول معاهدة اتخذت الطابع الدولي. وقد وضعت هذه المعاهدة حداً للحروب الدينية، وأدت إلى نهاية عصر الإصلاح الديني. أما المنازعات الدولية التي وقعت بعد سنة 1648 فقد اتخذت صبغة سياسية قومية، وهي النزاعات التي حدثت بين السويد وبولندا، ثم حروب لويس الرابع عشر التوسعية. قبل نهاية الحرب اتفق مندوبون من الأمبراطورية والسويد وفرنسا اجتمعوا في ميونخ سنة 1641 على الشروع في مفاوضات من أجل السلام. وتم الاتفاق على الاجتماع في وستفاليا، على أن تكون مدينة مونستر مركزاً للمندوبين الكاثوليك وأسنابروك مقراً للمندوبين البروتستانت. وطالبت السويد وفرنسا باشتراك الولايات الألمانية في المفاوضات، كل منها على انفراد إلا أن بداية المفاوضات لم تؤد إلى وقف الحرب التي استمرت حتى نهاية المؤتمر في سنة 1648. وقد أثرت الحرب في توجيه المساومات والمناقشات في المؤتمر، وتأثرت بما يحدث فيه من ترتيبات وخلافات وتسويات.

وقد ازدحمت وستفاليا بمئات الدبلوماسيين والمفاوضين من الأمبراطورية والسويد وفرنسا وممثلي الولايات الألمانية. كما حضر المؤتمر مندوب عن البابا، وبذلك أصبح المؤتمر مؤتمراً أوروبياً يمثل الاتجاهات كافةً وطالت المباحثات كثيراً بين المؤتمرين وكثرت المساومات حتى بدا أن الطريق أصبح مسدوداً أمام الوصول إلى نتيجة إيجابية. إلا أن الانتصار الحاسم الذي أحرزته القوات السويدية والفرنسية على قوات العُصبة الكاثوليكية في مايو سنة 1648 جعل الأمبراطور أكثر ميلاً للتساهل. وأخيراً تمكن المؤتمر، في 24 أكتوبر 1648، من الاتفاق على بنود معاهدة للسلام أنهت حرب الثلاثين عاماً، بدأ بعد توقيعها عهد جديد في التاريخ الأوروبي

الحديث. وتُعد هذه المعاهدة من المعاهدات الدولية المهمة على الأقل فيما يتعلق بأهمية القضايا التي عالجتها والحلول التي توصلت إليها. ومن المحتمل أن تكون الأساس الذي قامت عليه العلاقات الدولية في أوروبا طوال الفترة من سنة 1648 إلى قيام الثورة الفرنسية في سنة 1789[1].

واشتملت هذه المعاهدة على ثلاثة جوانب أساسية هي: التسوية الدينية، والتسوية السياسية، وتسوية أخرى تتعلق بالتعديلات السياسية في ألمانيا. نصت التسوية الدينية على المساواة بين الكاثوليك والبروتستانت بما في ذلك أتباع كالڤن، وبموجب هذه المعاهدة حصل البروتستانت على نفس حقوق الكاثوليك ونصت التسوية أيضاً على تحقيق الحرية الدينية في كل أجزاء الأمبراطورية مع احتفاظ كل من البروتستانت والكاثوليك بما كان تحت سيطرتهم من أملاك كنسية منذ سنة 1624، إضافة إلى الالتزام الكامل ببنود صلح أوغسبورج. وقد حافظت هذه التسوية على المبدأ القديم الذي يعطي للأمراء أو الحكام حق اختيار المذهب الذي يروق لهم. فوفقاً لهذا المبدأ تم الاعتراف بما قام به الأمبراطور عملياً للقضاء على المذاهب الجديدة في بوهيميا والنمسا بوصفه صاحب السيادة المباشرة على هذه المناطق. ولكن بالرغم من أن هذه التسوية قد وضعت حلاً للمشكلة الدينية في ألمانيا، فإنها كرست الاعتراف بانقسام البلاد دينياً إلى شمال بروتستانتي وجنوب كاثوليكي، وأعطيت للولايات البروتستانتية حقوقاً سياسية تامة، كما أصبح المجلس الأمبراطوري يتكون من أعضاء متساوين في العدد من البروتستانت والكاثوليك.

أما من الناحية السياسية فقد حصلت السويد على أهدافها بشأن السيطرة على بعض المناطق التي ساعدتها على تأكيد نفوذها في بحر البلطيق؛ وهو

(1) نعنعي، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة، ص 117، ول ديورانت، قصة الحضارة جـ 30، ص ص 187 ـ 220.

الأمر الذي اشترك غوستاف أدولف في حرب الثلاثين عاماً من أجله، فقد حصلت السويد ـ بموجب معاهدة وستفاليا ـ على بوميرانيا الغربية وأسقفية بْرِمَنْ وأسقفية فرْدِنْ. وأصبحت السويد ـ بضم هذه المناطق ـ تسيطر على مصبّات الأنهار الأمبراطورية التي صارت تحت هيمنة دولة غير ألمانية؛ كما حصلت فرنسا على الألزاس باستثناء مدينة ستراسبورج. واعترفت معاهدة وستفاليا بسيادة فرنسا على ثلاث أسقفيات في إقليم اللورين وهي هتْز وتول وفرْدان. وكانت فرنسا قد استولت عليها في سنة 1552. كما تم الاعتراف رسمياً باستقلال هولندا وسويسرا. لقد وضعت معاهدة وستفاليا حداً نهائياً للصراع بين أسبانيا والبلاد المنخفضة (هولندا وبلجيكا) فتم الاعتراف رسمياً باستقلال هولندا وسيادتها. والواقع أن هولندا كانت قد حصلت على استقلالها قبل ذلك بقوة السلاح وبفضل نضال الشعب الهولندي، (راجع الفصل الرابع). إلا أن معاهدة وستفاليا منحتها اعترافاً دولياً رسمياً بذلك الواقع. أما سويسرا فقد حصلت على اعتراف دولي رسمي باستقلال مقاطعاتها عن الأمبراطورية. وهو أمر كانت تعمل من أجله منذ القرن الثالث عشر.

وفيما يتعلق بالتغييرات الإقليمية السياسية في ألمانيا حصلت بافاريا على البلاتين العليا. وبذلك زادت مساحتها الجغرافية، وبدأت تشق طريقها صوب الزعامة على الولايات الجنوبية الألمانية، كما انتقلت زعامة البروتستانت في الشمال من أمير سكسونيا إلى أمير براندنبورج. وحصلت براندنبورج على بوميرانيا الشرقية وأغلب أراضي مجدبورج وعدة أسقفيات أخرى متاخمة لحدودها. ومن ثم أصبح أمير براندنبورج ـ وهو من أسرة الهوهنزلرن ـ أكبر الأمراء الألمان نفوذاً، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الأمبراطور نفسه. وهكذا بدأت تراندنبورج (بروسيا فيما بعد) تشقُّ طريقها نحو المجد وصوب زعامة الألمان منافسةً بذلك الأمبراطورية ذاتها.

لقد تركت الحرب أثراً سيئاً على الأمبراطورية بوصفها مؤسسة سياسية.

فسنوات الحرب الطويلة، وما رافقها من دمار اقتصادي وعمراني ـ إضافة إلى شروط للمعاهدة ـ قضت على المساعي المستمرة ـ منذ عهد شارل الخامس ـ لتوحيد ألمانيا سياسياً ودينياً في ظلم حكم أمبراطوري مركزي قوي. ومن ثم فإن معاهدة وستفاليا قد أخرت قيام الوحدة الألمانية لمدة تزيد عن قرنين. وانفصلت عن الأمبراطورية كثيرٌ من الولايات التي كانت تشكل حدودها. فلم تعد هولندا وسويسرا تابعتين للأمبراطور، وانقسمت ألمانيا إلى عدد كبير من الولايات وأصبح كل أمير يدعي استقلاله في ولايته وبات ارتباط الولايات بالعرش الامبراطوري في فيينا اسميّاً. كما أضعف من نفوذ أسرة الهابسبورج في ألمانيا وفي أوروبا أيضاً وهو أمر ملائم تماماً للمصالح الفرنسية[1]. فقد أظهر صلح وستفاليا أن الأمبراطورية لم يكن لها كيان الأمبراطوريات الموحدة فلم تعد هناك سلطة مركزية وأصبحت الظروف أكثر ملائمة لظهور قادة آخرين يتزعمون ألمانيا. وكان تأثير المعاهدة كبيراً على أسبانيا أيضاً. بدأت أسبانيا آنذاك تمر بأزمات سياسية واقتصادية وتأثر تحالف الأمبراطورية مع أسبانيا بسبب الحرب والمعاهدة، كما أثرت الحرب على مركز إيطاليا وصارت منذ هذا الوقت مُجَزَّأة سياسياً واقتصادياً[2].

ومع ذلك، فإن معاهدة وستفاليا حققت نوعاً من التوازن السياسي والديني آنذاك. وأقرت ذلك القانون العام في أوروبا لأجيال عديدة. لقد أنهت المعاهدة حرب الثلاثين عاماً التي بدأت سنة 1618 وانفجرت شرارتها الأولى من بوهيميا. وكانت معاهدة وستفاليا نهاية عصر الإصلاح الديني. فقد أصبح الوضع الديني الآن واضحاً وانهار أمل المصلحين الأوائل في

(1) من أجل تحليل ممتاز للنتائج الاقتصادية للحرب راجع المقالات الآتية:

T. K. Rabb, «The Effects of the thirty years war on the German Economy» **The Journal of Modern History** V. 35 (1969); H. Kamen, «The Economic and Social Consequences of the Thirty years war» **past and present** N. 39 (1968); J. U. Nef, «War and Economic progress 1540-1640» **Economic History Review** V. 12 (1942).

(2) مخزوم، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي، ص ص 162 ـ 169.

تحطيم الكاثوليكية الرومانية التي تتبع روما. كما فشلت حركة الإصلاح الديني الكاثوليكي المضاد في إعادة الولاء الكامل للبابا والكنيسة الكاثوليكية في روما، وكان على الكنيسة الكاثوليكية أن تتخلى عن قرار إعادة أملاك الكنيسة، وأن تعود إلى الوضع الذي كانت عليه ممتلكاتها في سنة 1624. لا مفرّ إذاً من بقاء المذهبين البروتستانتي والكاثوليكي جنباً إلى جنب في أوروبا. ومنذ ذلك الحين ساد مبدأ التسامح الديني في أوروبا.

وبالرغم من أن الإصلاح الديني البروتستانتي الكالڤني قد أنقذ، فإنه قد عانى، كما عانت الكاثوليكية من الشك والارتياب الذي شجعته قسوة النقد والجدل الديني، ووحشية الحرب، وقسوة العقيدة التي أراد أنصارها فرضها بالقوة والحرب على الآخرين. فقد بدأ الناس يرتابون في هذه المذاهب التي تدعو إلى المسيح وفي الوقت ذاته ترتكب جرائم قتل الأخوة بالجملة. وكشفوا عن الدوافع السياسية والاقتصادية التي اختفت تحت الأشكال والعقائد الدينية وشكوا في أن حكامهم يتمسكون بعقيدة حقة، بل أن الرغبة في السلطة هي التي كانت تتحكم فيهم واتجه كثير من الناس صوب العلم والفلسفة للحصول على إجابات بعيدة عن العنف والحرب. وهكذا أنهت معاهدة وستفاليا أيضاً سيطرة اللاهوت على العقل في أوروبا، ومهدت الطريق إلى محاولات العقل واجتهاداته[1].

---

(1) ديورانت، قصة الحضارة جـ 30، ص ص 219 ـ 220.



الفصل السادس

بريطانيا في القرن السابع عشر

بدأ تاريخ الشعب الإنجليزي ـ بوصفه أمة حديثة ـ منذ الفتح النورمندي لانجلترا في سنة 1066 بقيادة وليم الفاتح دوق (حاكم) نورمندي. واستوطن النورمنديون البلاد واختلطوا بسكانها ونشأ من امتزاجهم مع السكان المحليين الشعب الإنجليزي الحديث تحت حكم ملوك أقوياء، امتدت سيطرتهم إلى نورمندي ذاتها وغدت نورمندي تابعة للعرش الإنجليزي منذ أن اتخذ وليم الفاتح انجلترا مقراً له؛ ثم اتسعت الأملاك الإنجليزية في فرنسا، وقد ترتب على ذلك ما يعرف باسم حرب المائة عام (1328 ـ 1453). وترجع أسباب هذه الحرب أساساً إلى عزم ملوك انجلترا على البقاء في ممتلكاتهم الفرنسية من ناحية، وإلى تصميم ملوك فرنسا على إجلاء الإنجليز عن بلادهم من ناحية أخرى. وقد كان النصر، في النهاية، حليف الفرنسيين 1453، وبعد ذلك اندلعت في إنجلترا ذاتها حرب أهلية، تعرف باسم حرب الوردتين (1455 ـ 1485)[1]، وهي صراع مسلح بين أسرة يورك وأسرة لانكستر. كان شعار الأولى الوردة البيضاء، وشعار الثانية الوردة الحمراء. وفي نهاية هذه الحرب اعتلى هنري تيودور من أسرة لانكستر الحكم باسم هنري الرابع. وقد استطاع ـ بتأييد الشعب ـ أن يصل إلى السلطة، ويؤسس أسرة تيودور. حكمت هذه

(1) لمزيد من التفاصيل عن حروب المائة عام وحرب الوردتين راجع عبد القادر أحمد اليوسف، **العصور الوسطى الأوروبية**، ص ص 259 ـ 267، 271.

الأسرة في الفترة من سنة 1485 إلى سنة 1603 وهي فترة كانت مليئة بالمصاعب السياسية والدينية فقد عاصرت هذه الأسرة عصر الإصلاح الديني في أوروبا. وقد تناولنا في الفصل الثالث حركة الإصلاح الديني في إنجلترا، وكيف تحقق استقلال الكنيسة الإنجليزية في عهد الملك هنري الثامن (1509 ـ 1574).

وقد كان لحركة النهضة وإحياء الآداب والعلوم، وحركة الإصلاح الديني أثرهما في انتعاش الفكر واتساع الأفق. وانصرف الناس في انجلترا إلى اكتساب العلوم وجمع الثروة من طريق التجارة، ولم تعد الخلافات السياسية أو الطائفية تشغلهم أو تهمهم كثيراً. وصار الملك صاحب الكلمة الأخيرة في الشؤون السياسية. وبلغت البلاد في عهد أسرة تيودور درجة من الانسجام القومي لم تشهده من قبل. واستطاع هنري السابع (1485 ـ 1509) أن يعيد السلام والهدوء للبلاد. كما استطاع أن يؤسس ملكية ذات سلطة تكاد تكون مطلقة، إلا أنها لم تكن مثل الملكية الاستبدادية التي سادت أوروبا أبان العصور الوسطى، وخاصة في فرنسا[1].

وتُعد حركة إدخال الإصلاح الديني في إنجلترا، في عهد هنري الثامن، أهم ظاهرة حدثت في عهده. فقد استطاع هنري الثامن أن يحقق استقلال الكنيسة الانجليزية، وأن يكون هو رئيسها الأعلى (راجع الفصل الثالث). وبعد وفاة هنري الثامن في سنة 1547 تولى ابنه إدوارد السادس الحكم (1547 ـ 1552)، ثم ماري (1552 ـ 1558) وهي ابنة هنري الثامن أيضاً، وقد كانت الملكة ماري كاثوليكية متعصبة، ولهذا السبب كان أول قرار اتخذته هو إعادة العلاقات مع الكنيسة الكاثوليكية في روما، كما ألغت جميع القوانين الدينية التي صدرت في عهد ادوارد السادس. وتميّز عهدها باضطهاد البروتستانت. وبعد وفاتها في سنة 1558 خلفتها على العرش أختها أليزابيث

(1) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص ص 184 ـ 185.

الأولى (1558 ـ 1603). ويُعد عهد أليزابيث من أزهى فترات التاريخ البريطاني. فقد أطلق على النصف الثاني من القرن السادس عشر عصر أليزابيث. ففي هذا العصر نمت القومية الإنجليزية وأصبح لبريطانيا السيادة البحرية. وتوطد بشكل نهائي نظام الكنيسة الانجليكانية الذي يستند إلى قانون السيادة العليا وقانون المذهب الواحد. وكان البرلمان الإنجليزي قد أصدر في سنة 1534 قانوان السيادة العليا (راجع الفصل الثالث). كنا شهد هذا العصر هزيمة أسطول الأرمادا الأسبانية في سنة 1588، وبذلك تخلصت إنجلترا من أكبر خطر كان يتهدّدها. كانت تلك مقدمة قصيرة لا يستقيم الحديث عن بريطانيا في القرن السابع عشر بدونها. وننتقل الآن إلى الحديث عن بعض أحداث التاريخ البريطاني أبان حكم أسرة ستيوارت.

بريطانيا في القرن السابع عشر:

1 ـ وصول أسرة ستيوارت إلى السلطة:

كانت إنجلترا مملكة وراثية، إلاّ أنها لم تكن ملكية مطلقة، كما كان الحال في فرنسا. وكانت الوثيقة العظمى[1] (1215) ـ منذ ثلاثة قرون ونصف ـ تجعل ممثلي البلاد يشتركون في حكمها مع الملك من خلال مجلس العموم (مجلس النواب)، ومجلس اللوردات (الشيوخ). وقد كان هذا البرلمان يجتمع مرة في كل سنة، وكان الملك يحتاج إلى مساعدته في شؤون التشريع وإصدار القوانين، وفيما يتعلق بفرض الضرائب أو المساعدات المالية. ولم يكن من حق الحكومة فرض أو جمع الضرائب دون أن يقرها البرلمان؛ وهكذا كان للشعب حقوق، وكانت للملكية أيضاً حقوق. وكانت هناك ضمانات ضد الاستبداد الملكي[2]. وقد كان من الطبيعي أن لا

(1) الوثيقة العظمى Magna Charta: وهي وثيقة الحقوق التي أجبر النبلاء الإنجليز الملك جون على إقرارها في سنة 1215. وهي وثيقة تشكل ضماناً أساسياً للحقوق.

(2) جلال يحي، **معالم التاريخ الحديث**، ص ص 25 ـ 26، نعنعي، **أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة**، ص ص 181 ـ 182.

يرحب الإنجليز بآراء جيمس الأول خاصة وأنها كانت تتعارض مع القانون العام الإنجليزي: نتاج أجيال طويلة من الصراع مع العرش والملوك، وكانوا غير مستعدين للاتفاق مع الملك على أن الملكية المطلقة هي أفضل شكل للحكم.

وقد أصبحت إنجلترا تحت حكم أسرة ستيوارت مع بداية القرن السابع عشر، وبالتحديد في سنة 1603، حينما ماتت الملكة أليزابيث، وظلت هذه الأسرة مهيمنة على شؤون البلاد طوال القرن السابع عشر الذي شهد الكثير من الأحداث والمنجزات. فقد غدا جيمس ستيوارت ملك اسكتلندا في ذات الوقت ملك إنجلترا تحت اسم جيمس الأول (1603 ـ 1625). وبذلك اتحدت اسكتلندا مع إنجلترا تحت حكم واحد. كما خضعت إيرلندا لهذا الحكم بعد فترة قصيرة. ومن هنا جاء اسم بريطانيا. إلا أن الوحدة بين انجلترا واسكتلندا لم تكن كاملة. فقد احتفظت الأخيرة ببرلمانها وقوانينها وتمثلت الوحدة في وجود ملك واحد على البلدين فحسب.

وعندما جاءت أسرة ستيوارت إلى الحكم في البلاد وجدت رأياً عاماً شديد الوعي بالحقوق التي شكلتها التقاليد والعادات والأعراف الدستورية في إنجلترا، وكان الملك الجديد، جيمس الأول غريباً عن هذه العقلية فقد كان كأسلافه من أسرة ستيوارت شديد الإيمان بحق الملوك الإلهي في الحكم. وطوال القرن السابع عشر عمل ملوك أسرة ستيوارت على القضاء على حقوق الشعب وحكم البلاد بدون برلمان. كما عملوا على توجيه السياسة الخارجية حسب ما يرون، ونشر المذهب الإنجليكاني، والاحتفاظ بسلطة رجال الدين، وفرض وجمع الضرائب كما يشاؤون. وفي الواقع أن جيمس الأول كان يجاري في أفكاره، العصر في أوروبا ويسلك السبيل الذي كانت تسلكها الملكية في فرنسا وأسبانيا. وليس غريباً، إذاً أن يزداد الخلاف بينه وبين مجلس العموم، والشرائح الواعية المثقفة من الموظفين. وقد تركز هذا الخلاف على القضايا المالية والدينية أساساً. فالملك لا يستطيع فرض

ضرائب جديدة إلاّ بموافقة مجلس العموم، الذي كان شديد الحرص في إقرار الضرائب الجديدة، ومن الناحية الدينية كان الكاثوليك ناقمين على الملك لولائه الشديد للكنيسة الانجليكانية، وهي الكنيسة الرسمية للدولة والسماح لها بالعمل على تحقيق وحدة البلاد الدينية، وكانت الحالة الدينية معقدة فهناك الإنجليكانية والبيوريتانية، وكانت الكاثوليكية ما تزال موجودة إضافة إلى اتجاه رابع وهو اتجاه المستقلين الذين كانوا يرغبون في الوصول إلى إصلاح ديني عميق. وقد ظل الكاثوليك خارج القانون في إنجلترا حتى سنة 1829 وظلوا محرومين من تولي المناصب. وعارض مجلس العموم والبيوريتانيون[1] Puritans (المتطهرون أو المعتدلون من البروتستانت) تشدد الملك في القضايا الدينية وتأييده الواضح لآراء الكنيسة الانجليكانية. وأصبح الكاثوليك والبيوريتانيون في موقف المعارضة في وقت كان من الصعب فيه التمييز والفصل بين السياسة والدين. وقد رفض الملك والكنيسة الانجليكانية ورجالها أن تستوعب الكنيسة المذاهب الدينية الأخرى. وهكذا ظهرت مشكلة: «ماذا يكون مصير البروتستانت الذين بقوا حتى الآن خارج نطاق الكنيسة الرسمية»؟[2]. ومن ناحية أخرى إستاء الإنجليز من سياسة جيمس الأول الخارجية خاصة فيما يتعلق بتنمية العلاقة مع أسبانيا الكاثوليكية متجاهلاً العداء الذي طالما أعلنه الإنجليز للأسبان، وهكذا أزداد الخلاف بين مجلس العموم والملك. واستمر هذا الخلاف محتدماً حتى موته في سنة 1625. وكثيراً ما كان جيمس الأول يحل البرلمان، ويهمل انعقاده حتى أنه لم يجتمع لفترة سبع سنوات متعاقبة من سنة 1614 إلى سنة 1621.

---

(1) ظن الكثير من البروتستانت الإنجليز أن الكنيسة الإنجليزية ما تزال شديدة الشبه بالكنيسة الكاثوليكية في روما، التي يرأسها البابا، وأرادوا مزيداً من التعديلات ويعرف هؤلاء بـ«الطهريين» Puritans. وفي عهد جيمس الأول كان كثير منهم في البرلمان.

(2) فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ص ص 273 ـ 274، نعنعي، المرجع السابق، ص ص 180 ـ 181.

وبعـد وفـاة جيمس الأول تـولـى العـرش ابنـه شـارل الأول (1625 ـ 1649) وقـد تـدهـورت العـلاقـات بسـرعـة بيـن الملـك الجـديـد والبرلمان. فشارل الأول قد سعى من البداية لتأكيد سلطته المطلقة على الأمة، فقد كانت أراؤه مماثلة لآراء والده في الحكم المطلق. ومن ثم فشل في كسب تأييد الشعب ومحبته، وعاش حياته في صراع دائم مع مجلس العموم، وقد حاول شارل في بداية حكمه أن يبهر الأمة بانتصارات عسكرية في الخارج. وظن أنه يستطيع كسب تأييد الشعب لو أعلن الحرب على إسبانيا إلاّ أن حملته العسكرية ضد أسبانيا باءت بالفشل. كما حاول شارل الأول أن يقدم المساعدة للبروتستانت في فرنسا ضد سياسة ريشيليو التعسفية الظالمة ضدهم. إلا أن الحملة التي أرسلت لتقديم العون لهم في لا روشيل سنة 1627 فشلت وترتب عليها تعزيز قوة ريشيليو وضياع هيبة الملكية الإنجليزية وسمعتها في فرنسا، وفي أعقاب هذه الحملات العسكرية الفاشلة اضطر الملك إلى جمع المال لتعويض الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها الخزانة الإنجليزية وكان كلما أراد مالاً بطرق غير قانونية أي بدون موافقة النواب يلجأ إلى وسائل تذمر منها الشعب فقد كان يفرض قروضاً إجبارية على التجار والصناع وأصحاب السفن وغيرهم من أفراد الطبقة الوسطى كما كان يأمر بسجن كل من يمتنع عن إقراض الملك المال المفروض عليه.

وقد أدت هذه السياسة إلى مطالبة الشعب بتحديد قوى ومؤثر للبرلمان الانجليزي. وهكذا اجتمع أعضاء البرلمان في سنة 1628 وقرروا إعداد وثيقة تعرف باسم (عريضة الحقوق الإنجليزية) وتعرف هذه الوثيقة بانها واحدة من أهم الدعائم التي تقوم عليها الديمقراطية والحياة الدستورية في بريطانيا. كما تُعد هذه الوثيقة من أهم الوثائق في التاريخ الإنجليزي. وقد طالب أعضاء البرلمان في هذه الوثيقة بما يلي: أولاً: أن لا يسجن أحد سجناً تعسفياً ولا يعامل إلا بموجب قوانين الدولة، ثانياً: أن لا تفرض جباية القروض والضرائب والهبات بدون موافقة البرلمان، ثالثاً: أن لا يجبر الشعب على

إيواءِ البحارة والجند في منازل المواطنين أواستضافتهم. وقد رفض الملك، في بداية الأمر، هذه المطالب. لكنه قبلها في سنة 1628 بعد تردد طويل، لأنه كان في حاجة إلى موافقة البرلمان على صرف الأموال التي طلبها، وقد قرر المجلس ـ فعلا ـ الموافقة على صرف الأموال. كما أعد البرلمان مذكرة ناشد فيها الملك بعزل دوق بكنجهام Ducke Buckingham. وقد عَدَّ الملك هذا الطلب تدخُلاً في حقه الإلهي في الحكم. وهكذا ساءت العلاقات ـ من جديد ـ بين الملك والبرلمان في سنة 1629. وفي تلك السنة قرر الملك أن يحكم حكماً مطلقاً متجاهلاً البرلمان. وقد بقيت البلاد تحت سيطرته المباشرة حتى سنة 1640[1] وبدأت فترة إحدى عشرة سنة من الحكم الفردي المطلق. وكان من نتائج ذلك دفع الشعب إلى القيام بثورة أطاحت به في نهاية الأمر.

وقد كان الملك قد اختار وليم لود Willuam Laud ليكون مستشاره في الشؤون الدينية، وفي سنة 1633 عينه رئيساً لأساقفه كنتربري، وهو أكبر منصب ديني في الدولة. وشرع لود ينفذ مبادئه ونظرياته. وكان كل من يمتنع من القساوسة عن العمل بتقاليد كنيسة الدولة الرسمية يحاكم أمام المحكمة العليا. وأدى ذلك إلى هجرة أعداد كبيرة من البيوريتان إلى هولندا والعالم الجديد ليمارسوا عبادة الله حسب معتقداتهم. ومن ناحية أخرى، قامت ثورة كبرى ضد الملك في اسكتلندا. فقد رفضت اسكتلندا تصرفات رجال الدين، وعارضت حق الملك الإلهي في الحكم وقرر الاسكتلنديون، وهم من غلاة البروتستانت، عدم الخضوع لتدخل الملك في مذهبهم وكنيستهم. ووضعوا ميثاقاً في سنة 1638 عُرف بالتحالف القومي. ونص الميثاق على مقاومة أية محاولة لفرض أي نظام ديني آخر يخالف العقيدة. وأمام تشدد الاسكتلنديين

---

(1) لمزيد من التفاصيل والبيانات عن حكم شارل الأول المطلق راجع البطريق ونوار. **التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 225 ـ 231.

غدت الحرب قدراً مقدُوراً. فالثورة، في اسكتلندا قد نشبت بسبب محاولة إجبار السكان على اعتناق المذهب الإنجليكاني، ووضعوا ميثاقاً وشكلوا جيشاً وشرعوا في غزو شمال انجلترا.

وبعد مفاوضات فاشلة قرر الملك القيام بحملة ضد اسكتلندا، إلا أنها فشلت واضطر إلى عقد صلح مع الاسكتلنديين في سنة 1639، وبما أن الحصول على الأموال اللازمة كان من أسباب فشل الحملة، اضطر الملك إلى دعوة البرلمان للانعقاد في سنة 1640 (لم يدع البرلمان للانعقاد منذ سنة 1629) ولكن ما لبث الملك أن حل البرلمان ولم يمض على اجتماعه سوى ثلاثة أسابيع (13 ابريل ـ 5 مايو 1640) ولهذا السبب عُرف هذا المجلس باسم البرلمان القصير. فبالرغم من أن الأعضاء كانوا مستعدين للموافقة على تدبير المبالغ المالية اللازمة للحرب فإنهم انتهزوا الفرصة لحث الملك على أن يرفع المظالم التي كان الشعب يشكو منها، وشرعوا في مناقشة هذه المظالم؛ مما أدى إلى غضب الملك على البرلمان ومن ثم أمر بحلّه.

وفي سنة 1640، قام الملك بحملة ثانية على اسكتلندا انتهت كالأولى بالفشل. فقد عبر الجيش الاسكتلندي نهر التويد Tweed واحتل درهام Durham ونورثمبرلند Northumberland، ومقابل الإنسحاب طلب أو طالب بمبلغ من المال. وهكذا اضطر شارل إلى دعوة البرلمان. وقد اتضح له الآن أنه لا يستطيع الحصول على المال إلا إذا أبدى رغبته في رفع المظالم عن الشعب. وفي الوقت ذاته، استقر عزم جماعة من أعيان الريف على رأسها جون بيم John pym وجون همبدن John Hampden على أن ينتخبوا لهذا المجلس أعضاء يجبرون الملك على رفع المظالم عن الأمة. وقد كان هذا البرلمان عازماً على إنهاء ممارسة الملك للسلطة الاستبدادية المطلقة، وإدخال بعض التعديلات في نظام الكنيسة الإنجليزية لصالح البيوريتان. ويعرف هذا البرلمان، في التاريخ، باسم البرلمان الطويل الأمد، إذ لم يقدم

ملك من الملوك على حله لإحدى وعشرين سنة (1640 ـ 1653). ولم تقتصر شهرة البرلمان الطويل الأمد على بريطانيا وحدها بل تجاوزتها إلى التاريخ العام. فقد ترتب عليه حد فاصل لاستبداد ملوك إنجلترا، ونتائج بعيدة المدى فيما يتعلق بنمو الحريات البرلمانية في جميع أنحاء العالم[1]. وقد كان هذا البرلمان ـ تحت تأثير بيم ـ يدفع البلاد نحو الثورة، وترتب عليه نشوب الحرب الأهلية.

2 ـ الحرب الأهلية 1642 ـ 1649:

حالماً بدأ البرلمان الطويل الأمد عمله برهن على استقلاله بالعمل، وغدا منافساً لسلطة الملك. وقد شعر الملك أنه قد أضحى تحت رحمة البرلمان. وكانت أولى مهام هذا البرلمان تكمن في الانتقام من رئيس الوزراء ايرل سترافورد Strafford الساعد الأيمن للملك ومستشاره، ورئيس الأساقفة وليم لود بسبب تطرفه الديني. وتقرر زجهما في السجن. وقد وُجهت إلى الأول تهمة الخيانة وأعدم في سنة 1641 ووقع الملك بنفسه قرار الإعدام، بعد تردد طويل ومحاولة فاشلة لإنقاذه. أما لود فقد نفذ فيه حكم الإعدام في سنة 1645 ثم شرع البرلمان في دورته الأولى في العمل على إزالة مساوىء العهد. فأصدر قراراً ينص على أن يجتمع البرلمان كل ثلاث سنوات على الأقل دون الحاجة إلى استدعاء الملك للبرلمان كما ألغيت المحاكم ذات الامتيازات مثل محكمة غرفة النجم والمحكمة العليا[2]. والسلطات القضائية المميزة لمجالس ويلز والشمال وأكد الأعضاء أن جمع المال من طريق الهبات

---

(1) فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ص 285.

(2) تأسست محكمة غرفة النجم Star Chamber في عهد هنري السابع (1485 ـ 1509) وكانت تساعد الملوك على إخضاع الأشراف وجمع المال منهم ومن غيرهم بوسائل غير شرعية. كما استخدمها شارل الأول (1625 ـ 1649) وسيلةً لمعاقبة أصحاب الآراء الحرة من البروتستانت المعتدلين (البيوريتان). أما المحكمة العليا High Commission فكانت تحكم ظلماً على المعارضين للملك ورئيس الأساقفة وليم لود.

أو من طريق ضريبة السفن دون موافقة البرلمان أمر غير قانوني ومنذ ذلك الوقت ظلت حقوق المواطنين المدنية مصونة من تدخل الملك التعسفي[1]. كما ألزم البرلمان بالموافقة على قانون لا يجيز حل البرلمان دون موافقة أعضائه، ثم اندفع البرلمان بزعامة جون بيم، فاتخذ مجموعة من الاقتراحات والإجراءات، كان القصد منها تطوير نظم الدولة فقد اقترح إلغاء النظام الأسقفي من أساسه، وأن يكون تعيين الضباط بالجيش الإيرلندي من حق البرلمان لا من حق الملك، وان يكون وزراء الملك ممن يتمتعون بثقة البرلمان.

وهكذا قضى البرلمان على النظم التي اتبعها شارك الأول في حكم البلاد، واضطر الملك إلى مسايرة البرلمان إلا أن ذلك كان ظاهرياً فقط إذ كان الملك ينوي الانتقام من البرلمان والإطاحة به في أول فرصة ملائمة. وقد سنحت تلك الفرصة حينما نشب الخلاف بين أعضاء البرلمان حول القضايا الدينية. فعندما عرضت هذه القضايا للمناقشة انقسم الأعضاء إلى ثلاثة أقسام: أقلية تعارض التطرف في معاملة الكنيسة الإنجليزية الرسمية القومية، وأقلية محافظة تساير الملك وتدافع عن الكنيسة، وأغلبية تهدف إلى الإطاحة بما أطلقوا عليه حكومة الأساقفة، وإلغاء النظام الأسقفي من أساسه[2]. ولا ريب أن البرلمان إذا أصبح صاحب السلطة في مراقبة الشؤون المالية والسيطرة على الكنيسة والجيش ومجلس الوزراء تحول إلى حاكم على الشعب. ولم يكن شارل الأول مستعداً للتسليم بذلك على الإطلاق. وقد وجد شارل الأول في الخلاف بين أعضاء البرلمان حول المسائل الدينية فرصة لاستعادة سلطاته وتدبير المؤامرات ضد البرلمان. وعندما شعرت الأغلبية البرلمانية بما يخطط له الملك قررت المقاومة. وحُرِّرَ احتجاج أطلق عليه اسم «الاحتجاج العظيم» في ديسمبر سنة 1641، وقد اشتملت هذه الوثيقة

---

(1) فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ص 285.

(2) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص 230.

على كل مساوىء حكم شارل الأول، وطُلب من الوزراء أن يكونوا مسؤولين، منذ ذلك الوقت، أمام البرلمان، كما تقرر طبع هذا الاحتجاج وتوزيعه على الشعب في كل أنحاء البلاد[1]. وعند هذا الحد قرر الملك توجيه تهمة الخيانة إلى كل من الأعضاء الخمسة الذين تزعموا «ثورة» البرلمان، وهم بيم وهمبدن وهزلرج Hazelrigg وهولز Holles، وسترود Strode، وتقديمهم للمحاكمة. وفي 14 يناير سنة 1642 ذهب الملك بنفسه إلى مجلس العموم للقبض عليهم إلا أنه لم يجدهم، إذ علم هؤلاء الأعضاء الخمسة بما كان يدبر لهم فهربوا. وعندئذ رأى الملك أن الحكمة تقضي عليه أن يفر هو أيضاً من لندن التي كانت تموج بالجماهير المعادية له[2]. وهكذا انفجرت الحرب الأهلية التي بدأت في أغسطس سنة 1642. ففي هذا الوقت تصدعت وحدة البرلمان الطويل ورأب الصدع لا يتحقق إلا بإعادة التوازن بين الملك والبرلمان. وأصبح لا مفر من المواجهة المسلحة بين الملك والبرلمان. وبدأ كل طرف يستعد لخوض المعركة. وسار كل شيء صوب الحرب الأهلية.

عرف أعوان شارل الأول بالفرسان في هذه الحرب، التي استمرت خمس سنوات وكان أغلبهم من النبلاء والكاثوليك. كما انضم إليهم عدد قليل من أعضاء البرلمان الذين كانوا يؤيدون نظام الكنيسة الإنجليزية الرسمية. وكان الملكيون (أي أنصار الملك) يسيطرون على أغلب المقاطعات الشمالية والغربية من إنجلترا، أما أنصار البرلمان فكانوا يسيطرون على جنوب وشرق البلاد. وفي أثناء هذه الحرب، برز، من بين أنصار البرلمان، قائد شجاع استطاع، في النهاية، أن يضع حداً لتلك الحرب، وهو أوليفر كرومويل Oliver Cromwell[3]. وكان كرومويل عضواً في مجلس

---

(1) البطريق ونوار، المرجع السابق، ص 231.
(2) فيشر، المرجع السابق، ص 286.
(3) أوليفر كرومويل (1599 ـ 1658): زعيم سياسي وعسكري إنجليزي. هزم الملكيين أبان الحرب الأهلية، وأعلن الجمهورية في سنة 1653.

العموم، وكانت الحرب عندهم حرباً مقدسة. وقد تحالف الإنجليز مع الاسكتلنديين للدفاع عن الحريات الوطنية وحقوق البرلمان، موحدين المملكتين في دولة واحدة قوية. واستطاع كرومويل أن يهزم الملكيين وأن يعلن الجمهورية، فيما بعد، سنة 1653 ويقتضي السياق التاريخي أن نتابع هذه الأحداث بشيء من التفصيل.

لقد كان كرومويل من المعتدلين البروتستانت، كوّن جيشاً جديداً امتاز أفراده بالحماس الديني والإخلاص للعقيدة البروتستانتية، وبهذه القوة دخل الحرب ضد الملكيين. وبالرغم من أن الفرسان قد تفوقوا على خصومهم في البداية، في سنة 1643، فإنه بعد تلك السنة أصبح النصر حليف البرلمان وأنصاره، إلى أن تمت هزيمة الملك هزيمة نهائية وحاسمة في موقعة ناسبي Naseby في 14 يونيو سنة 1645. وقبل نهاية سنة 1646 كانت أغلب مقاطعات إنجلترا تحت سيادة البرلمان، وفي سنة 1646 سلم شارل نفسه للجيش الاسكتلندي الذي كان يعسكر في الشمال ويحارب إلى جانب البرلمان. وقد سلمه الاسكتلنديون إلى أعدائه، وبذلك انتهت الحرب الأهلية. وبقي شارل في الأسر بجزيرة وايت لمدة سنتين. وقد كان في مجلس العموم أعضاء يميلون إلى عودة الملك إلى العرش، وتهدئة أحوال البلاد بعد التفاوض على شروط العودة إلى العرش. لكن كرومويل وأنصاره قرروا عدم التسامح مع الملك ومن ثم قرروا محاكمته وإعدامه. وفي الوقت ذاته تم تطهير البرلمان من معارضي هذه السياسة وذلك في 6 ديسمبر سنة 1648. وتشكلت محكمة خاصة كان أعضاؤها من أشد الناس حقداً على شارل وقررت إعدامه. وفي 30 يناير سنة 1649 أعدم الملك في ساحة وايت هول White Hall أمام القصر الملكي في لندن.

3 ـ أوليفر كرومويل وإعلان الجمهورية (1649 ـ 1660):

بعد إعدام الملك شارل الأول في 30 يناير سنة 1649، واجهت انجلترا

مشكلة إقامة حكومة جديدة واستعادة الأمن والنظام في البلاد. وتقرر إلغاء مجلس الشيوخ في 16 فبراير سنة 1649، وألغيت الملكية أيضاً. وأُعلن أن لمجلس العموم السيادة، وعين جهاز تنفيذي له مجلساً للدولة. وفي 19 مايو سنة 1649 أعلن مجلس العموم بصفة رسمية، الجمهورية الانجليزية من دون ملك ومجلس شيوخ: أي أن الأمة هي صاحبة السيادة. وأصبحت الحكومة تتكون من مجلس العموم، ومجلس الدولة، الذي يشتمل على أربعين عضوا، ينتخبهم مجلس العموم، ولهم السلطة التنفيذية. وأصبح كرومويل عضواً في مجلس الدولة. وقد استمر هذا النظام مدةَ أربع سنوات. وصارت الدولة التي تولى قيادتها كرومويل ـ بمساعدة مجلس من المدنيين والعسكريين ـ تعرف باسم رابطة الشعوب البريطانية وتشمل انـجلترا وويلز واسكتلندا وإيرلندا والجزر القريبة المتاخمة.

وشهدت هذه الفترة إرسال حملة عسكرية ضد إيرلندا، والقيام بحرب ضد الاسكتلنديين، وصدور قانون الملاحة، والحرب ضد هولندا، وقد استندت الحملة ضد إيرلندا إلى نشوب الثورة هناك سنة 1641 . وقام كرومويل نفسه بقيادة هذه الحملة، وعامل الكاثوليك هناك بقسوة. وما زالت العلاقات الإيرلندية الإنجليزية تعاني من تلك المعاملة الوحشية حتى الآن. أما الحرب ضد الاسكتلنديين فكانت ترمي إلى طرد شارل الثاني ابن شارل الأول من اسكتلندا، وإجبار الاسكتلنديين على تأسيس جمهورية تتحد مع جمهورية إنجلترا. فقد نادى البرلمان الاسكتلندي في 5 فبراير سنة 1649 بشارل الثاني، الذي كان آنذاك في الأراضي المنخفضة، ليكون الملك الشرعي على بريطانيا العظمى وإيرلندا. وقد استطاعت قوات كرومويل أن تحتل اذنبرة عاصمة اسكتلندا، ومن ثم إجبار الاسكتلنديين على قبول الاتحاد مع إنجلترا في سنة 1651. وأخضعت اسكتلندا لانجلترا، وحل برلمانها المستقل، ولكن أُجيز لها إرسال ثلاثين نائباً عنها إلى برلمان لندن. وهكذا استطاع كرومويل في سنة 1652 أن يؤكد وحدة الجزر البريطانية نهائياً بإعلان

صدر عن مجلس العموم بقيام اتحاد بين إنجلترا واسكتلندا وإيرلندا[1]. أقر البرلمان بعد هذه الانتصارات ـ قانون الملاحة الذي صدر سنة 1651، وينص هذا القانون على أنه لا يجوز للسفن الأوروبية القادمة إلى انجلترا أن تحمل إلا منتجات بلادها، أما سلع آسيا وافريقيا وأمريكا فيجب أن تصل البلاد على سفن إنجليزية. وقد ترتب على هذا القانون الذي ظل نافذاً حتى منتصف القرن التاسع عشر أن اضطر الإنجليز إلى أن يذهبوا بأنفسهم لإحضار ما يحتاجون إليه من سلع ومنتجات. وأدى ذلك إلى تأسيس وتطور الأسطول البريطاني، ومن ثم إلى ظهور القوة البحرية البريطانية، كما ترتب على هذا القانون نشوب الحرب مع هولندا. فالهولنديون كانوا يعملون في النقل البحري، وعدوا هذا القانون موجهاً إليهم ضمنياً. وقد استمرت هذه الحرب لمدة سنتين (1652 ـ 1654م)، انتصر في نهايتها الإنجليز، وعقد الطرفان صلحاً في نهاية الحرب.

وفي المجال الداخلي حاول كروموبل أن يقيم حكماً صالحاً في البلاد. وبدأ مع إنصاره في إعداد دستور جديد أطلق عليه اسم «أداة الحكم». وبموجب هذا الدستور أصبحت إنجلترا جمهورية من الناحية النظرية. إلاّ أن كروموبل كان في الواقع ملكاً بلا تاج. فقد كان يتمتع بسلطات تفوق في بعض الأحيان السلطة التي كان يتمتع بها شارل الأول. وقد اختار مجلس العموم كروموبل في أواخر سنة 1653 رئيساً للدولة مدى الحياة. وسرعان ما أصبح كروموبل حاكماً مطلقاً، حكم البلاد حكماً استبدادياً معتمداً على قدراته السياسية، وجيشه القوي حتى وفاته في سنة 1658، ولم تكن الجمهورية ديمقراطية، وقد طالب البرلمان بإقامة أساس ديمقراطي، ولكن طرد الأعضاء الملكيين أبان الحرب الأهلية وأثناء حركة التطهير شتّت البرلمان وجعله مجرد مجموعة من الرجال. ومن ثم أصبح يُعرف باسم

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع ول ديورانت، **قصة الحضارة** جـ 32، ص ص 10 ـ 16.

البرلمان المبتورُ يضم الأعضاء الستة والخمسين النشطين الذين بقوا من البرلمان الطويل الأمد، بعد حركة تطهير برايد سنة 1648[1].

وهكذا كانت الجمهورية في ظل كرومويل دكتاتورية عسكرية فردية. وقد جعل كرومويل الجيش الأساس الأول في حكمه، وقسم البلاد إلى إحدى عشرة مقاطعة، على كل واحدة منها لواء مهمته الأولى تكمن في تطبيق سياسة الدولة في نشر الأمن والاستقرار، وكذلك إعلاء شأن المثل البروتستانتية المتزمتة في حياة الناس العامة والخاصة. إلاّ أن عهد الجمهورية شهد أيضاً سعى كرومويل المخلص من أجل تحقيق وحدة البلاد. فلم يكن مستعداً للتساهل في هذا الأمر، وكان من أكبر أنصار الوحدة. ولذا واجه بعنف الثورة في إيرلندا، وحارب المتمردين الكاثوليك في اسكتلندا عدة سنوات حتى تم إخضاعهم. وفي عهده أصبحت إنجلترا وإيرلندا واسكتلندا ـ للمرة الأولى ـ تحت ظل برلمان واحد وغدا كرومويل لا يحكم انجلترا وحدها، بل يحكم بريطانيا العظمى بأسرها. وبحكم طبيعته، استحال عليه أن يكون من دعاة الحرية أو حاكماً دستورياً، واضطر إلى حكم البلاد حكماً عسكرياً، وهو حكم لم تكن له جذور قوية في الأمة الإنجليزية[2].

كما شهد عهد الجمهورية انتصارات على الهولنديين والأسبان مما أدى إلى إضفاء مركزٍ ممتازٍ على بريطانيا في أوروبا، فقد اتبع كرومويل سياسة خارجية نشطة، فتحالف مع فرنسا ضد أسبانيا، وأدى ذلك إلى حصول بريطانيا على جمايكا (1655) ودنكرك (1658). كما شهد ذلك العهد نمو الأسطول، وتقدماً ملحوظاً في مجال الاقتصاد. وكانت الطبقات الوسطى تتمتع بازدهار كبير في عهد الجمهورية. وانصرف التجار إلى التجارة

(1) المرجع السابق، ص ص 5 ـ 6.

(2) فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ص 294، لمزيد من التفاصيل عن كرومويل وسياسته راجع ب. م. هولت، صانعو أوروبا الحديثة، ترجمة موفق شقير (دمشق: منشورات وزارة القافة، 1980) ص ص 153 ـ 172.

الخارجية ومن أجلهم صدر قانون الملاحة سنة 1651 الذي نص على نقل الواردات من المستعمرات إلى بريطانيا على سفن إنجليزية. وكان من الواضح أن هذا الإجراء موجه إلى هولندا. فالقانون استهدف التغلب عليها في تجارة النقل البحري ومساعدة شركة الهند الشرقية الإنجليزية في منافستها الشركات التجارية الأخرى كشركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الشرقية الفرنسية في الأسواق الشرقية (أسواق الهند وجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى: الصين واليابان). وقد راعى البرلمان ـ عند إصداره هذا القانون ـ صالح تجارة لندن، وكان القانون بمثابة حرب بحرية تجارية شنتها إنجلترا على هولندا. فرض القانون أن تنقل واردات انجلترا ومستعمراتها من السلع الأوروبية والأفريقية والأسيوية على سفن بريطانية بحيث يكون ملاحوها وأصحابها من الانجليز، وحرمت الملاحة على السفن الأجنبية في المياة الإقليمية الإنجليزية. وقد طبقت قوانين الملاحة هذه حتى على اسكتلندا بوصفها دولةً أجنبية إلى أن اتحدت مع انجلترا في سنة 1707، ومعنى ذلك انتزاع احتكار وتجارة التوزيع من أيدي الهولنديين. وفي سنة 1657 أعيد تنظيم شركة الهند الشرقية بوصفها مشروعاً برأس مال مشترك. وكانت هذه الشركة آنذاك من أقوى العوامل في اقتصاد بريطانيا وسياستها. وشهد القرن السابع عشر ازدياد نفوذ بريطانيا من خلال شركة الهند الشرقية التي اتخذت لها مراكز وثغوراً على سواحل الهند، للتوغل منها إلى داخل البلاد. ثم مضت انجلترا في توثيق علاقاتها بمستعمراتها، فاصدرت قانون سنة 1660 الذي نظم تجارة المستعمرات بحيث أصبحت مخازن للمواد الأولية وأسواقاً تجارية لبريطانيا.

ولم تكن العلاقات بين كروموِيل ومجلس العموم ودّية دائماً. فقد حل أربع برلمانات بمجرد شعوره ببعض الاتجاهات الاستقلالية فيها. فهو لم يراع معارضة أعضاء البرلمان لاعتماده على الجيش المؤيد له. كما أنه لم يتردد في حل البرلمان قبل وفاته بقليل في سنة 1658. وعندما مات في سبتمبر 1658

انتخب مجلس العموم ابنه ريتشارد كرومويل رئيساً للدولة (حامياً للجمهورية)، إلا أنه استقال بعد ثمانية شهور من الحكم في مـايو سنة 1659. وقد ترتب على ذلك عودة أسرة ستيوارت، ومن ثم عودة الملكية ثانيةً.

4 ـ عودة النظام الملكي: شارل الثاني (1660 ـ 1685):

سادت في السنوات الأخيرة من حكم كرومويل مرارة البغضاء من جانب الانجليز. وقبل وفاته بفترة طويلة كانت الأمة الانجليزية تترقب اللحظة التي تتلخص فيها من الحكم العسكري الاستبدادي الذي فرضه كرومويل فرضاً. وقد ظهر ضعف النظام الذي أسسه كرومويل بعد وفاته. فقد أفلتت الآن كل العناصر التي كان كرومويل قد كبح جماحها، حينما أدركت ضعف شخصية ريتشارد كرومويل، «الوديع المهذب الفاضل» الذي عاش طوال عهد الجمهورية والحماية في سلام وهدوء في الريف[1]. وكانت البلاد في حاجة إلى قيادة قديرة تستطيع أن تقوم بأعباء الحكم. وبشكل عام خشي الأنجليز من حدوث فوضى عسكرية في البلاد. فالملكيون ركزوا على سلبيات عهد الجمهورية وسعوا لإعادة الملكية، والجمهوريون أرادوا استمرار الحكم الجمهوري، أما قادة الجيش فكانوا يعملون على تحقيق مجدهم الشخصي واستمر الصراع على السلطة بين الجيش والبرلمان، إلاّ أن قطاعات الجيش في اسكتلندا وإيرلندا أيدت البرلمان الذي انتصر في نهاية الأمر.

وكان البرلمان المنتصر (36 عضواً) ما يزال يميل إلى النظام الجمهور. وكان من أول القرارات التي اتخذها، قرار يتطلب من الأعضاء الحاضرين وممن ينضمون إليهم في المستقبل أن يتعهدوا بالتخلي عن أسرة ستيوارت.

---

(1) استقال ريتشارد كرومويل في 25 مايو 1659، واعتـزل الحياة العامة. وفي سنة 1660 ذهب إلى فرنسا حيث عاش في عزلة تحت اسم مستعار: جون كلارك. وقد عاد إلى بريطانيا في سنة 1680 حيث توفى في 1712. لمزيد من التفاصيل انظر:
Maurice Ashley, **England in the Seventeenth Century** (penguin Books, 1975) pp. 91-107.

إلاّ أن الأمة قد استاءت من هذا البرلمان على أساس أنه مجرد بعث لبرلمان مبتور لا يمثل انجلترا. وهكذا أعلن مجلس العموم حل نفسه، وأصدر دعوة إلى انتخابات جديدة، ومن ثم كانت النهاية الرسمية للبرلمان الطويل الأمد (16 مارس 1660) وجاءت انتخابات مجلس العموم الجديد بأغلبية كبيرة من الملكيين. وفي الوقت ذاته ساد الشعور بأن الفوضى التي تنتشر ويتفاقم خطرها، تهدد الحياة الاقتصادية في البلاد. وتساءل الناس: هل يمكن استعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد من دون ملكية وملك. وفي هذه الحالة من الفوضى ظهرت فكرة استدعاء شارل الثاني على أنه حل للأزمة. وهكذا في 8 مايو 1660 نادى مجلس العموم الجديد بشارل الثاني ملكاً على انجلترا، وعاد النظام الملكي من دون إراقة دماء، وبعد عقدين من السنين سادهما العنف والاضطراب[1]. بعد سنة من الفراغ السياسي. إذاً، طلب من شارل الثاني (1660 ـ 1685) وهو ابن شارل الأول، العودة إلى عرش البلاد. وبذلك انتهت الجمهورية وعادت الملكية إلى أسرة ستيوارت بعودة شارل الثاني إلى لندن في 29 أغسطس 1660.

وفي الوقت ذاته أكد البرلمان على الامتيازات التي كان ذلك المجلس قد منحها للبرلمان، بما في ذلك سيادة البرلمان في كل ما يتعلق بالضرائب. وأكد شارل الثاني نفسه على هذه الامتيازات. ويبدو أن النتيجة الجوهرية لثورة (1642 ـ 1649) تكمن في انتقال السلطة العليا من يد الملك إلى البرلمان، ثم من مجلس اللوردات (الشيوخ) إلى مجلس العموم، وكل ذلك قد استمر بعد عودة الملكية، بالرغم من قيام الملكية المطلقة من الناحية النظرية. ومن البداية كان شارل الثاني من أنصار الملكية المطلقة، ولا يعترف برقابة البرلمان على سياسته ولا برقابته للوزراء، بالرغم من أنه كان يضطر للتساهل، من حين لآخر، حينما تلوح في الأفق أزمة ما. الملك الجديد،

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة جـ 32 ص ص 37 ـ 44.

إذاً، كان ينزع إلى الحكم المطلق، إلا أنه كان حذراً جداً في علاقاته مع البرلمان. كما كان أعضاء البرلمان آنذاك على استعداد لدعم الكنيسة الإنجليزية الرسمية. وآية ذلك الموافقة على قانون توحيد المذاهب الذي صدر سنة 1662، ومن زاوية أخرى اتبع الملك سياسة التسامح مع الكاثوليك. وسرعان ما اتضحت سياسة شارل الثاني بعد توقيع إتفاقية مع لويس الرابع عشر سنة 1670 وعد بموجبها أن يؤيد الكنيسة الكاثوليكية، وأن يساند فرنسا في حروبها المتوقعة مع هولندا. ومقابل ذلك وعد لويس الرابع عشر بأن يساعد الملك في قمع أية ثورة تقوم ضده في إنجلترا إذا اتخذ قراراً بالانضمام إلى الكنيسة الكاثوليكية في روما. وهكذا فإن ملوك أسرة ستيوارت الذين حكموا البلاد بعد عودة الملكية حاولوا عبثاً مواصلة فرض الحكم الأتوقراطي القديم. وظل شارل الثاني يحكم حكماً مطلقاً حتى وفاته سنة 1685، بل إنه تحول إلى الكاثوليكية سراً.

وقد تميز عهد شارل الثاني بظهور المسألة الدينية من جديد. وكان شارل الثاني يفضل الكاثوليكية لطقوسها النابضة بالحياة، وتعلقها بالفنون، وتساهلها مع الجسد، وتأييدها للملكية. ولم يشارك الملك البروتستانت فيما علق بأذهانهم من ذكرى الاضطهاد أو الخوف من محاكم التفتيش. وهكذا استمر الصراع بين المذاهب الدينية، وتجدد النزاع القديم بين الملك والبرلمان. وطالب البرلمان بفرض رقابة مالية على مصروفات الحكومة.

عموماً، كان الملك شارل الثاني يهدف إلى أمرين أساسيين: تجديد الملكية المطلقة وإقامة الكاثوليكية ورفع شأنها في البلاد. وكان يأمل أن يتم ذلك خاصة أن الذي سيخلفه على العرش هو أخوه الكاثوليكي جيمس. وقد تبادل المراسلات مع زعيم اليسوعيين في روما، واستقبل سراً مندوباً عن البابا قدم إلى لندن من بروكسل. وفي يناير 1669 أبلغ أخاه جيمس وبعض أعضاء الحكومة أنه يرغب في المصالحة مع الكنيسة الكاثوليكية في روما، وفي إعادة كل الإنجليز إلى الكاثوليكية (المذهب القديم). وفي أول يونيو

1670 وقعت إنجلترا معاهدة دوفر السرية مع لويس الرابع عشر وبموجبها وافق الأخير على دعم شارل إذا ما أعلن تحوله إلى الكاثوليكية، وكان على شارل أن يدخل الحرب إلى جانب فرنسا ضد هولندا عندما تطلب فرنسا ذلك. كما كان عليه أن يؤيد مطالب لويس الرابع عشر في أن يرث أسبانيا. ولكن بالرغم من أن أخاه جيمس قد أعلن صراحة في سنة 1670 تحوله إلى الكاثوليكية فإن الملك قد تردد في أن يفعل ذلك لمدة خمسة عشر عاماً لأنه قد حُذر من أن إعلانه التحول إليها ربما يعجل بقيام ثورة ضده. ومنذ هذا الوقت أسس زعماء المعارضة (في سنة 1675) «نادي الوشاح الأخضر»، ومن هذا المركز نشر «حزب الريف» دعايته دفاعاً عن البرلمان والبروتستانتية ضد ملك يتآمر مع فرنسا الكاثوليكية. وفي سنة 1680 أُطلق على رجال حزب الريف اسم الهويج Whigs وعلى المدافعين عن سلطة الملك اسم التّوري Tories[1] وعرف الحزب الأول فيما بعد بحزب الأحرار والثاني بحزب المحافظين.

5 ـ الثور الإنجليزية 1688:

حينما مات شارل الثاني في 6 فبراير 1685، خلفه على العرش أخوه جيمس الثاني (1685 ـ 1689) وريثه الشرعي وفق القوانين السّارية. وهو الأمر الذي طالما تخوف منه البرلمان والسياسيون وانقسموا بشأنه. وكان جيمس الثاني كاثوليكياً متحمساً ومجاهراً بعقيدته. وكان يعتزم إعادة الكاثوليكية مذهباً رسمياً للبلاد مهما كان الثمن. وكانت وراثته للعرش محل نقاش في البرلمان. فقد اقترح فريق من الأعضاء أن يصدر المجلس لائحة الحرمان (مشروع قانون الاستبعاد) لمنع جيمس من وراثه العرش. وعند

---

(1) كلمة هويج Whigs اختصار كلمة «هويجامور» وهي اسم زمرة من الاسكتلنديين نشطت في مقاومة شارل الأول سنة 1648. أما توري Tory فهي كلمة إيرلندية تعني لص وقد أطلقت على حزب البلاط في سنة 1680، وهو الحزب الذي يدعى اليوم حزب المحافظين.

مناقشة هذا الاقتراح انقسم الأعضاء إلى فريقين: مؤيد ومعارض. وكان هذا الخلاف أساساً لظهور نظام الحزبين في البرلمان الإنجليزي. فقد ظهر على مسرح السياسة الإنجليزية الداخلية، كما رأينا، حزب الهويج وحزب التوري ويتكون الحزب الأول من أنصار البيوريتان الذين أيدوا في السابق قيام الثورة ضد شارل الأول، وعرف هذا الحزب باسم حزب الأحرار فيما بعد. أما حزب التوري (حزب المحافظين فيما بعد) يتكون من المحافظين المؤيدين للملك، والمدافعين عن نظرية الحق الإلهي، وأغلبهم من الأعيان والنبلاء ورجال الدين. وينزع أعضاء حزب التوري إلى الرجعية المتمثلة في حق الملك المطلق فـي الحكم. ويرون أن الخضوع لحاكم كاثوليكي مستبد أفضل من إثارة حروب أهلية إذا حاول البرلمان حرمان جيمس من حقوقه الوراثية. وقد أقر مجلس العموم هذا القانون ثلاث مرات في سنة 1679 و 1680 و 1681. فـي سنـة 1679 خشـي الملـك إقـرار القـانـون فحـلّ البرلمان، وفي سنة 1680 رُفض القانون في مجلس الشيوخ، وفي سنة 1681 ـ قبل أن يصل مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ ـ حلّ الملك البرلمان في 28 مارس 1681. عموماً، لقد انتهت الأزمة السياسية عندما عرض مشروع قانون الاستبعاد (الحرمان) على مجلس الشيوخ وقرر رفضه في سنة 1680.

ومع ذلك، عندما تولى جيمس الثاني العرش في سنة 1685، برهن على عدم جدارته بثقة الشعب والبرلمان، بل أنه فقد ثقة حزب التوري الذي أيده ودافع عن حقوقه. فالملك، كما سبق القول، كان معروفاً بولائه الشديد للكاثوليكية، وبعلاقاته مع لويس الرابع عشر ملك فرنسا، وبرغبته القوية في منح إخوانه الكاثوليك في إنجلترا حرية العبادة والمساواة في الحقوق السياسية. وكانت خطته في البداية تهدف إلى توفير التسامح قانوناً لاتباع عقيدته من خلال حشد البرلمان بمؤيديه وإعفاء الكاثوليك من العقوبات التي كانوا يتعرضون لها بموجب القوانين السارية في البلاد. وقد ـ حظى الملك ـ

لعدة شهور ـ بشعبية لم تكن متوقعة، وأول إجراء مؤيد للكاثوليكية اتخذه الملك، هو أمره بالإفراج عن كل المسجونين بسبب رفضهم تأدية قسم الولاء والسيادة. ولم يكن هذا الإجراء يحمل عدواناً مباشراً على البروتستانت.

وسرعان ما اتضح أن الملك يتبنى سياسة ذات ثلاثة عناصر رئيسية، وهي الكاثوليكية والملكية المطلقة، والتعاون مع لويس الرابع عشر على التوالي. وهي قضايا يعارضها الإنجليز بشكل عام. وقد تفاقمت أخطاء جيمس الثاني بنمو وتزايد سلطاته، وكان كما يلاحظ ول ديورانت، متعجرفاً، «ينظر إلى معظم الناس باحتقار» وتمسك بشدة بنظرية أبيه، وهي أنه يجب أن يكون للملك مطلق السلطة[1]. فقد تحدى الملك البرلمان حينما أصدر قانون التسامح الديني الذي ألغى القوانين التي صدرت في السابق ضد الكاثوليك وغيرهم من المناوئين للبروتستانت. وفي الوقت ذاته، أقدم على تعيين عدد من الكاثوليك في الوظائف الحكومية ومناصب الجيش. وأدت هذه التطورات إلى ضرورة القيام بعمل حاسم لوقف التحول الرسمي نحو الكاثوليكية. لقد بات واضحاً أن الملك لا يحترم البرلمان ويناصر الكاثوليكية إلى أقصى حد. وقد عجلت سياسته في فرض الكاثوليكية على رعاياه بطرق غير دستورية بوقوع ثورة سنة 1688. فقد كان على رجال السياسة القيام بعمل حاسم إذا أرادوا وقف التحول الرسمي نحو الكاثوليكية. وبدأ كل فريق يناضل من أجل ما يبدو له أنه حق.

وهكذا قرر البرلمان (وزعماء البروتستانت) خلع الملك ودعوة ابنته ماري إلى تولي العرش. وفي الوقت ذاته ذهب وفد من البروتستانت لدعوة وليم أورانج زوج ماري وحاكم هولندا (رئيس الجمهورية الهولندية) للحضور إلى إنجلترا لتولي العرش[2]. وفي نوفمبر سنة 1688 نزل وليم أورانج إلى

---

(1) ول ديورانت، المرجع السابق، ص 176.

(2) وليم أورانج هو حفيد البطل الهولندي القديم وليم أورانج (وليم الصامت) مؤسس الجمهورية الهولندية، انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

شواطىء انجلترا وزحف بجيشه على لندن. وقد كانت البلاد كلها تقريباً في ثورة. وبتأييد ومساعدة البروتستانت استطاع وليم أن يقضي على المقاومة الكاثوليكية. أما جيمس الثاني فقد هرب إلى فرنسا في ضيافة حليفه وصديقه لويس الرابع عشر. وقد أدى غياب الملك إلى حالة من الفراغ السياسي، فالملك قد ترك العرش إلا أنه لم يتنازل. وفي السنة التالية تم انتخاب وليم أورانج ملكاً على إنجلترا مع زوجته ماري، وأصبح يعرف بوليم الثالث (1688 ـ 1702). وقد تم ذلك بعد أن قبل الملك الجديد علناً بإعلان الحقوق 1689 التي أقرها البرلمان، والتي اشتملت على كل ما حصل عليه الإنجليز حتى ذلك الوقت من حقوق قانونية ودستورية. ففي هذه المرة قرر البرلمان اتخاذ إجراءات من أجل تحديد «حقوق الشعب» والحصول من الملك على تعهد رسمي باحترامها. وقد كان هذا أساساً لإعلان الحقوق الذي كان قائمة بالحريات المعترف بها منذ زمن الوثيقة العظمى سنة 1215.

في سنة 1689، إذاً، أصدر البرلمان قانوناً أطلق عليه «إعلان الحقوق» وضح فيه تجاوزات جيمس الثاني. واشترط على الملك الجديد، وليم الثالث، ومن يعقبه مراعاتها، وأنه لا يجوز للملك إلغاء أي قانون أو زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، أو تشكيل جيش إلا بموافقة البرلمان، ومنع سجن أي مواطن من غير محاكمة قانونية. وقد وافق وليم وماري على كل الشروط الواردة في إعلان الحقوق. ويعد إعلان الحقوق الإنجليزية (1689) من الناحية العملية دستوراً يقيِّد سلطات الملك ويصون سلطات البرلمان. وما من شك في أن هذا الإعلان التاريخي قد عبر بحق عن النتائج الجوهرية لما أسمته إنجلترا البروتستانتية بـ«الثورة الجليلة» أو المجيدة. وهو اعتراف صريح بالسيادة التشريعية للبرلمان، وحماية المواطن ضد السلطة التعسفية للحكومة، واستبعاد الكاثوليك من تولي العرش أو حتى المشاركة فيه.

ومن النتائج المهمة أيضاً دمج سلطة الحكومة في الأرستقراطية مالكة

الأرض، لأن الثورة بدأها كبار النبلاء وسار بها إلى هدفها صغارُ الملاك الممثلون في مجلس العموم. وقد ترك التجار لملاك الأراضي حكم انجلترا شريطة أن توجه الأرستقراطية الحاكمة سياسة البلاد الخارجية نحو المصالح التجارية، وأن يتم تحرير التجار من النظم الرسمية[1]. وفي 24 مايو سنة 1689 صدر أيضاً قانون التسامح الديني. وكان ذلك أول إنجازات العهد الجديد وقد سمح هذا القانون بحرية العبادة العلنية لكل الفرق التي آمنت بمبدأ التثليث، وبأن الكتاب المقدس نزل به الوحي، والتي نبذت صراحة تحول خبز القربان والخمر إلى جسد المسيح ودمه، وسيادة البابا الدينية. ومنح هذا القانون البروتستانت الذين لا يتبعون الكنيسة الأنجليكانية حق ممارسة شعائرهم الدينية. إلاّ أنه لم يسمح لهم بممارسة الحياة السياسية والخدمة العامة. والكاثوليك أنفسهم تمتعوا بأمن متزايد في عهد وليم الثالث. وفي سنة 1701 صدر ما يعرف بـ «قانون التّسوية» الذي نص على أنه لا يجوز لكاثوليكي تولي العرش، ومن ثم استبعدت أسرة جيمس الثاني عن عرش إنجلترا نهائياً. كما صدر قانون الوحدة، وأصبحت اسكتلندا وإنجلترا بموجبه مملكة متحدة (بريطانيا العظمى).

6 ـ سِمات الثورة المجيدة:

بمجيء وليم الثالث إلى العرش الإنجليزي زالت ملكية أسرة ستيورات نهائياً من انجلترا. وقد أكدت الثورة الإنجليزية دعائم الحكم الملكي الدستوري. ونظر الإنجليز إليها بوصفها ثورةً تمثل نجاحاً سياسياً ودستورياً جعلت الشعب مصدر السلطات، لأن الشعب ـ ممثلاً في البرلمان ـ هو الذي استدعى وليم وماري للحكم. وهي ثورة مجيدة لأنها اتّسمت بالتسامح، وترفعت عن اضطهاد الفريق المهزوم. وقد مهدت ثورة سنة 1688 الطريق لإعلاء كلمة الشعب. ولم يتجرأ أحد من ملوك انجلترا فيما بعد على رفض

(1) ول ديورانت، المرجع السابق، ص 192.

أي قرار يصدره مجلس العموم. وقد كانت هذه الثورة سلمية، وأنهت الصراع الذي استمر منذ قرن بين الملكية المطلقة والادعاء بالحق الإلهي في الحكم وبين الأمة التي أصرت على تمسكها بحقوقها. وبذلكِ انتصر مبدأ سيادة الشعب، واكتمل انتقال السلطة من الملك إلى البرلمان. وكما أنهت الثورة الخلافات السياسية، أنهت أيضاً الصراعات الدينية. وانتصر مبدأ حرية العقيدة لاتباع الكنيسة الأنجليكانية والبروتستانت المعتدلين (البيوريتان)، ولكن دون أن يمتد ذلك إلى الكاثوليك.

لقد كانت الثورة الإنجليزية الأولى ضد شارل الأول (1642 ـ 1649) والحرب الأهلية أحد الأسس للثورة الإنجليزية الثانية (ثورة سنة 1688). والثورتان كانتا نتيجة للأزمة الطويلة التي أثارها ملوك أسرة ستيوارت، الذين حكموا إنجلترا بعد أسرة تيودور، والذين قضوا على الحريات التقليدية في البلاد وحولوا النظام الملكي المحدود إلى ملكية ذات سلطة مطلقة. ودون الدخول في التفاصيل يمكن أن نوجز نتائج ومميزات ثورة سنة 1688 في النقاط الآتية: تركز الحياة البرلمانية في مجلسين: مجلس اللوردات (الشيوخ) ومجلس العموم. ويمثل مجلس الشيوخ الأرستقراطية الإنجليزية، ويمثل مجلس العموم الديمقراطية في أسمى معانيها على الأقل من وجهة النظر الإنجليزية. كما أصبح من حق البرلمان إصدار القوانين وفرض الضرائب وتقرير سياسة الدولة، بعد أن كان ذلك من حق مجلس الوزراء أو الملك.

كما ترتب على هذه الثورة ازدياد الوعي السياسي بحقوق الفرد وظهور نظام الحزبين ونظام مجلس الوزراء. ويُعد نظام مجلس الوزراء نتيجةً غير مباشرة للثورة الإنجليزية. فقد كان من تقاليد ملوك أسرة ستيورات أن يختاروا مجموعة من كبار السياسيين أصحاب النفوذ ـ وهم عادة من النبلاء ـ مستشارين لهم للمساعدة في شؤون الحكم والإدارة، كالإشراف على الشؤون المالية والحربية. وكان هذا المجلس يجتمع، بحضور الملك لمناقشة قضايا الدولة العامة. وقبل سنة 1688 كان هذا المجلس يتكون من الأعضاء

المقربين، ولكن بعد تلك السنة بدأ شيئاً فشيئاً تقليد اختيار الأعضاء من بين زعماء الحزب الذي يحصل على الأغلبية في مجلس العموم. وفي عهد الملك جورج الأول (1714 ـ 1725) وهو أول ملوك أسرة هانوفر[1]. تطور مجلس الوزراء واستقل بإدارة شؤون الدولة دون أن يحضر الملك اجتماعاته. وفيما بعد، في القرن الثامن عشر، بدأ تقليد اختيار رئيس لمجلس الوزراء.

كما أثرت الثورة الإنجليزية في تطور النظريات السياسية، وخاصة نظريات الحقوق الطبيعية وسيادة الشعب. ويعد جون لوك[2] John Locke (1632 ـ 1704) من أبرز المفكرين الإنجليز في هذا المجال. وقد عبر لوك بنظر الثورة الإنجليزية عن المثال الأسمى الذي تريده البورجوازية أو الطبقة الوسطى. ففي سنة 1688 اعتقدت الطبقة الوسطى أنها أصبحت قوية بشكل كافٍ لتطالب بالسلطة وممارستها. وكان لوك فيلسوفاً وطبيباً ينتمي إلى عائلة من البيوريتان. وقد ساهم لوك في الصراع بين حزب الهويج (الأحرار) وحزب التوري (الملكيين المحافظين) وقضى في هولندا خمس سنوات نُفي من سنة 1683 إلى سنة 1688. وفي تلك السنة عاد مع وليم أوارنج إلى إنجلترا. إن وظيفة الحكومة عند لوك، هي الإدارة والتشريع لا الحكم. فالحكام، من وجهة نظر لوك، هم إداريون في خدمة الجماعة، ومهمتهم تقوم على تأمين الراحة والازدهار. وكل سلطة لكي تكون سياسية ينبغي أن تكون أولاً عادلة، وأنّ الحكومة البرلمانية هي أفضل أنواع الحكم.

يرى لوك أنه إذا حاولت حُكومة ما أن تُجرّد الشعب من حقوقه

---

(1) تولى جورج الأول العرش بعد الملكة آن (1702 ـ 1713) وقد كان حكمه بداية حكم أسرة هانوفر في إنجلترا. وفي عهد الملكة آن تم إنشاء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى من خلال دمج مملكتي إنجلترا واسكتلندا وذلك في 25 مارس 1707.

(2) جون لوك (1632 ـ 1704) فيلسوف ومفكر إنجليزي. عارض نظرية الحق الإلهي في الحكم، وقال بأن الاختيار أساس المعرفة.

الطبيعية، كما فعل جيمس الثاني، فمن حق الشعب أن يقوم بثورة للقضاء عليها. بمعنى إذا نالت السلطة من الحقوق الطبيعية، وخاصة الحرية والملكية الفردية، عندها يعترف لوك للشعب بحق الثورة، واستخدام حق المقاومة في نظره لا يهدف إلى تحقيق الأماني الشعبية بل يرمي إلى الدفاع عن النظام القائم أو إعادته. وفي النهاية إنّ حق الثورة ـ من وجهة نظر لوك ـ هو دعوة للتعقل والتّسوية. وبالرغم من كونه منظر ثورة، لم يكن جون لوك ثورياً على الإطلاق فهو يحذر من السيادة الشعبية. وفي الوقت عينه يحذر من الملكية المطلقة. ويكمن همه الأساسي في الهدوء والنظام والأمن. وباختصار فإن أبرز آراء لوك في كتاباته السياسية تتلخص في الحقوق الطبيعية، وحق الملكية والحرية الشخصية، بمعنى أنه ليس هناك سيادة طبيعية لأحد على غيره، والفصل بين الكنيسة والدولة[1]. وسيكون لآراء لوك في المعرفة والسياسة أكبر الأثر على القرن الثامن عشر في إنجلترا وفرنسا. وقد اتخذت هذه الآراء مبررات لقيام الثورة الأمريكية 1778. كما ظهرت في إعلان الاستقلال، وإعلان فرجينيا لحقوق الإنسان سنة 1776، وفي إعلان الحقوق الأمريكية سنة 1791. كما رددها زعماء الثورة الفرنسية في خطبهم السياسية التي شنوا فيها حملة على الحكم الملكي المطلق في فرنسا سنة 1789.

وثمة عناصر أخرى في الثورة المجيدة لم تكن مشرفة. منها مثلاً أن إنجلترا قد اضطرت إلى استدعاء جيش من هولندا ليقوّم أخطاء الإنجليز أنفسهم، وأن ماري، وهي ابنة جيمس الثاني قد ساعدت على خلع والدها عن عرشه، وأن قائد جيشه ينحاز إلى الغزاة. كما شاركت الكنيسة الإنجليزية

---

(1) لمزيد من المعلومات التفصيلية عن جون لوك وفكره انظر هولت، **صانعو أوروبا الحديثة**، ص ص 175 ـ 185، يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الحديثة** (القاهرة: دار المعارف، الطبعة السادسة، 1979) ص ص 141 ـ 152، جان توشار وآخرون، **تاريخ الفكر السياسي** ترجمة علي مقلد (بيروت: الدار العالمية، الطبعة الثانية، 1983) ص ص 295 ـ 298.

في الإطاحة بملك كانت قد أيدته في السابق ضد أية ثورة. إضافة إلى ذلك، فإن ترسيخ سيادة البرلمان كانت على حساب مناهضة التسامح الديني وحرية العبادة. ومع ذلك فإن صانعي الثورة الإنجليزية قد وضعوا أسس الديمقراطية الإنجليزية، وأسهموا في التوفيق بين النظام والحرية. وقد فعلوا ذلك دون إراقة دماء[1]. وحاول الإنجليز بعد سنة 1688 أن يتخذوا كل الإجراءات والتدابير من أجل إقامة توازن دائم بين العرش والبرلمان يتحقق من خلال ديمقراطية سليمة. كما حرصوا على تأمين حرية دينية كافية لكل المواطنين، ولكن دون المساس بحقوق الكنيسة الإنجليكانية الرسمية. ومن ناحية أخرى ساعد الاستقرار الداخلي على عودة التدخل البريطاني في السياسة الأوروبية من جديد، وعلى الازدهار والتوسع الاقتصادي. فالزراعة كانت في تطور مستمر، والصناعة كانت تنمو بدرجة ملحوظة.

7 ـ إنجلترا في عهد وليم الثالث والملكة آن (1689 ـ 1714):

لقد قبلت الكنيسة الإنجليكانية، ـ كما رأينا ـ بوليم الكالڤني الهولندي رئيساً لها، وهي التي ظلت مدة قرن من الزمان ـ تقريباً ـ تضطهد الكالڤنيين والبيوريتان وغيرهم من مخالفيها. وقد استاء الكثير من الإنجليكانيين حينما رأوا وليم الثالث يميل إلى التسامح الديني. فقد شجع وليم بالفعل التسامح الديني في هولندا، ولم يكن يسمح بأي تمييز ديني في صداقاته أو علاقاته. وعندما أصبح ملكاً على إنجلترا رأى في الخلافات الدينية قوة تمزق الأمة إذا لم يحدّ التفاهم والتسامح والمحبة منها. وهكذا كانت أول إنجازات عهد وليم الثالث قانون التسامح الذي أقره البرلمان في 24 مايو سنة 1689. وقد تمتع الكاثوليك أنفسهم في عهده بأمن مطّرد. فقد أدرك الملك أنه ليس بإمكان إنجلترا أن تحتفظ بالأحلاف مع الدول الكاثوليكية في أوروبا الغربية إذا استمر الاضطهاد ضد الكاثوليك في بريطانيا، ومع ذلك ـ في أواخر عهد

---

(1) ول ديورانت، المرجع السابق، ص ص 192 ـ 193.

وليم وبالتحديد في سنة 1699، عندما ازداد عدد أنصار الملكية المطلقة في البرلمان ـ ازدادت القوانين صرامة ضد الكاثوليك.

وفي أيرلندا جلب الكاثوليك على أنفسهم اضطهاداً مجدداً بسبب تنظيمهم ثورة تهدف إلى إعادة جيمس الثاني إلى العرش. ولكن سرعان ما عقد الصلح مع الإيرلنديين وتم إقرار السلام على أساس الوضع الراهن، إلاّ أن الزعماء والقوات البروتستانتية في إيرلندا طالبوا بالقضاء التام على العناصر الثورية وبالاستيلاء على المزيد من أراضي إيرلندا. وفي مارس سنة 1692 صدر بيان ملكي يعلن انتهاء الحرب مع أيرلندا، وبالرغم من ذلك استمرت مصادرة أراضي إيرلندا كما أصبح من الصعب أن يكسب كاثوليكي إيرلندي قضية في محكمة إيرلندية. ونادراً ما صدرت عقوبة ضد من يقترف جريمة ضد الكاثوليك. ومن ناحية أخرى قضت قوانين برلمان انجلترا تماماً على صناعة الصوف في إيرلندا، التي كانت قد نمت إلى حد منافسة صناعة الصوف في إنجلترا ذاتها. وقد حرمت هذه القوانين تصدير الصوف من أيرلندا إلى أي بلد آخر إلاّ إنجلترا. وهذه التجارة ذاتها قد تضررت نتيجة الرسوم الجمركية التي فُرض عليها عمداً في سنة 1696. وانتشرت المجاعة والفقر والتسول في أيرلندا. وفي الخمسين أو الستين سنة التي أعقبت الثورة الإنجليزية هاجر من أيرلندا حوالى نصف الكاثوليك الذين كان عددهم حوالى مليون نسمة في سنة 1688[1].

ازدهرت في إنجلترا، أثناء هذه الفترة ـ كل الطبقات الاقتصادية عدا العمال والفلاحين. فقد عانى عمال النسيج، مثلاً، من الاختراع والمنافسة الخارجية. إلاّ أن الإنتاج القومي كان آخذاً في الارتفاع، أساساً بسبب التوسع في الصناعة والتجارة الخارجية. ومع ذلك فقد ارتفعت الضرائب وزادت

(1) المرجع السابق، ص ص 197 ـ 199. انظر أيضاً:

D.H. pennington, **Seventeenth century Europe** (London: Long Man, 1970) pp. 384-421.

الحاجة إلى مزيد من الأموال. وفي 27 يوليو سنة 1694 تأسس مصرف إنجلترا. وبعد تقلبات كثيرة مرّ بها هذا المصرف، أصبح العامل الرئيسي في استقرار الحكومة الإنجليزية منذ عهد وليم وماري وحتى الوقت الحاضر. ومنذ سنة 1694 أصدر المصرف أوراقاً نقدية تضمنها الودائع، قابلة للدفع بالذهب، عند الطلب وكانت تلك أول عملة ورقية حقيقية غير مزيفة في إنجلترا[1]. كما تم إصلاح العملة المعدنية. وصار لإنجلترا نقد ثابت صحيح. وفي سنة 1689 تم فتح سوق الأوراق المالية في لندن وبدأت المضاربات المالية. وقد أكدت هذه التطورات المالية وحدّدت بداية الأهمية المتزايدة للرأسماليين في بريطانيا.

ومن ناحية أخرى احتدم الصراع السياسي على السلطة بين الهويج (الأحرار) جامعي الثروات، والتوري (المحافظين) مالكي الأرض، وبين الأسكتلنديين والإنجليز. ورافق ذلك مؤامرات استهدفت قتل وليم، ومحاولات لإعادة جيمس الثاني إلى العرش ولم يكن وليم نفسه مهتماً بالشؤون الداخلية في البلاد، فهو قد قدم إلى البلاد أساساً، ليجمع بينها وبين هولندا، وطنه الأصلي، ودول أخرى لتقف كلها في وجه سياسة فرنسا التوسعية. أثناء حكم لويس الرابع عشر.

آل العرش بعد وفاة وليم في 8 مارس سنة 1702 إلى آن (1702 ـ 1714). وكان أبرز إنجازات هذه الفترة هو توحيد برلمان إنجلترا واسكتلندا، ومن ثم اتحادهما. فبالرغم من خضوع البلدين لملك واحد، فقد كان لكل منهما برلمان منفصل واقتصاد متعارض ومذهب مختلف. وفي 16 يناير 1707 وافق برلمان استكلندا (كما وافقت الملكة في 10 مارس) على بنود الاتحاد الذي اتحدت بموجبه إنجلترا واسكتلندا، وظهرت المملكة

---

(1) ظهرت أول عملة ورقية في القرن السابع الميلادي في الصين في عهد أسرة تانج T'ang (618 ـ 907).

المتحدة لبريطانيا العظمى، ذات برلمان واحد وحرية مطلقة في المجال التجاري؛ في حين احتفظت كل منهما بمذهبها الديني المستقل؛ ولم يرحب الاسكتلنديون، في البداية، بالاندماج، وتفاقمت العداوات القديمة لمدة نصف قرن تقريباً. ولكن بمرور الزمن ومع بداية سنة 1750 اعترف الجميع بأن الاتحاد كان خطوة حميدة ومفيدة.

ولضمان عدم عودة أسرة ستيوارت إلى العرش من جديد أقر برلمان انجلترا في سنة 1701، قانوناً للتسوية ينص على انتقال عرش البلاد ـ في حالة عدم وجود خلف لوليم الثالث والأميرة آن (أصبحت ملكة في 1702)، إلى الأميرة صوفيا وورثتها وهم بروتستانت وكانت صوفيا، زوجة ناخب هانوفر. وقد قبلت آن هذا الإجراء ضماناً للمحافظة على إنجلترا بروتستانتية. وهكذا عندما ماتت آن في أول أغسطس سنة 1714 أصبح ناخب هانوفر ـ ابن صوفيا ـ ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا تحت اسم جورج الأول (1714 ـ 1727). وهو أول ملوك أسرة هانوفر.

وباختصار، لقد كانت فترة حكم وليم وماري وآن (1689 ـ 1714) فترة نشاط وحيوية في تاريخ إنجلترا. فبالرغم من الصراعات الداخلية والفساد السّياسيّ والانحلال الخلقي شهدت هذه الفترة تطورات مهمة. فقد تم إقرار البروتستانتية بشكل نهائي في إنجلترا. كما حدث تغيير جذري في الأسرة المالكة. وشهدت هذه الفترة أيضاً ظهور الوزراء الأقوياء، مما أدى إلى الحد من سلطة الملك. وتم توحيد إنجلترا واستكتلندا في دولة قويّة واحدة وهي بريطانيا. كما شهدت هذه الفترة المزيد من التسامح الديني وحرية الصحافة[1].

وفي نهاية هذا الفصل تجدر الإشارة إلى ملاحظات عامة عن الاقتصاد الإنجليزي في الفترة من سنة 1660 إلى 1702، والمجتمع وفن العمارة

(1) لمزيد من التفاصيل انظر ديورانت، قصة الحضارة جـ 32، ص ص 193 ـ 211.

الإنجليزي في القرن السابع عشر. لقد اقترنت التطورات السياسية في إنجلترا بتطورات في مجال الاقتصاد وسرت في البلاد رغبة قوية في الإنتاج وجمع الثروات وحدث توسع في نظام المصانع في النسيج والحديد. وغدت مدينة شفيلد Sheffield مركزاً لصناعة الحديد. وقبل ظهور آدم سميث[1] بزمن طويل، ظهر في إنجلترا شعار «دعه يعمل، دعه يمر» أو سياسة عدم التدخل من أجل الحرية الاقتصادية. وأصبحت التجارة عنصراً فاعلاً ومهماً في الاقتصاد الإنجليزي، وعاملاً حيوياً في حصول البرلمان على الاعتمادات المالية التي يقرها. وصار التشريع الإنجليزي منحازاً إلى الإنجليز على حساب أيرلندا، واسكتلندا، وهولندا.

ولا ريب في أن مواجهة بريطانيا للقارة الأوروبية من ناحية، والمحيطات الواسعة من ناحية أخرى قد جعلها تتمتع بمكانة كبيرة في مجال التجارة الدولية سواء مع أوروبا أو مع بلاد العالم الجديد[2]. والرغبة في التوسع في التجارة الإنجليزية، وتوفير الحماية العسكرية لها قد دفع إلى التحالف مع البرتغال، والحرب مع هولندا، والتصميم على الاحتفاظ بجبل طارق. وكان التوسع البريطاني فيما وراء البحار، سواء في مجال التجارة الخارجية أو في مجال تأسيس المستعمرات واستغلال ثرواتها، من أقوى العوامل التي مهدت الطريق أمام بريطانيا لبلوغ مرتبة الصدارة في الاقتصاد الدولي، والسّياسة الدولية، خاصة في القرن الثامن عشر. وقد نظمت الدولة الاقتصاد الداخلي والخارجي، فأصدرت التشريعات المختلفة لتنظيم الملاحة، وتجارة المستعمرات، ومثال ذلك قانون الملاحة 1651 الذي

(1) آدم سميث Adam Smith (1723 ـ 1790) فيلسوف ومفكر اجتماعي وعالم اقتصاد اسكتلندي. ويُعد مؤسس علم الاقتصاد «الكلاسيكي» وله كتابان هامان هما: **نظرية العواطف الأخلاقية** (1759) **وبحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها** (1776).

(2) أمين مصطفى عفيفي عبد الله وأحمد عزت عبد الكريم، **تاريخ أوروبا الاقتصادي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1954) ص ص 201 ـ 202.

سبقت الإشارة إليه، وقانون سنة 1660 الذي نظم تجارة المستعمرات نظاماً كفل لإنجلترا احتكار منتجاتها، بحيث تصبح المستعمرات مصادر للمواد الأولية وأسواقاً تجارية لبريطانيا وحتى اسكتلندا طبقت عليها قوانين الملاحة بوصفها دولة أجنبية إلى أن صدر قانون الوحدة سنة 1707 كما سبق القول. وفي سنة 1673 صدر قانون آخر بشأن تنظيم تجارة المستعمرات، ونص هذا القانون على قفل باب الاتصال بين المستعمرات، وجعل القانون من إنجلترا مركزاً لتجارة مستعمراتها.

وكانت الأحوال الاجتماعية قد ساعدت على ازدهار النشاط الاقتصادي في البلاد. فالفوارق الاجتماعية لم تكن حادّة. وإذا كان ملاك الأرض يسيطرون على البرلمان ويؤثرون على توجيه السياسة الزراعية، فإن التجار كان لهم نفوذ في رسم السياسة التجارية والصناعية. وفي حين أن ثورة سنة (1642 ـ 1649) وثورة (1688 ـ 1689) قد ترتب عليها تغلب البرلمان على الملك، فإنه في الوقت ذاته حدثت ثورة اقتصادية متزامنة أدت إلى سيطرة التجارة والصناعة والمال على البرلمان. وقد اتصلت ميادين الزراعة والتجارة والصناعة والمال بعضها ببعض، واتجه النشاط الاقتصادي في بريطانيا إلى خدمة أهلها جميعاً دون تمييز[1].

أما المجتمع الإنجليزي في هذه الفترة فقد كان أكثر المجتمعات فساداً واستهتاراً في التاريخ. وقد حاولت أساليب الحياة والعادات أن تعوض النقص في الأخلاق والآداب، كما كان الحال في فرنسا إبان القرن السابع عشر. وكان الشَّعْر المستعار بدعة مستوردة من فرنسا. وقد وجد الرجال في الشعر المستعار وسيلة ناجحة لإخفاء أعمارهم. وكان الإسراف والتبذير من سّمات العصر. فقد غدت الحياة مظهرية متكلفة من جديد. وكانت الجعة أيسر منالاً من الماء العذب الصالح للشرب. وهكذا تناول كل الناس من

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر المرجع السابق، ص ص 214 ـ 228.

مختلف الأعمار شراب الجعة. وتردد أغلب الناس على الحانات مرة واحدة في اليوم. وحوالى سنة 1650 دخل البن إلى البلاد من تركيا. وفي سنة 1652 فُتح أول مقهى في لندن. ولم تأت سنة 1700 حتى كان بالمدينة 3000 مقهى. وفي سنة 1650 أيضاً دخل الشاي إلى إنجلترا من الصين، إلا أنه كان غالي الثمن، إلى حدّ أنه لم يحل محل البن في الحياة الإنجليزية إلا بعد قرن من الزمن. كما انتشرت ظاهرة تدخين التبغ بين الرجال والنساء وحتى بين بعض الأولاد. كما أقيمت آنذاك حدائق «هايد بارك» الشهيرة في لندن[1].

وفي مجال العمارة يُعد كرستوفر رّن Christopher Wren (1632 ـ 1723) أكبر مهندس معماري إنجليزي. وقد وجد رّن في العمارة الارتباط بين العلم والفن، بمعنى إضفاء الجمال على الحقيقة، وهذا هو تماماً ما كان يشغل كل تفكيره. ففي سنة 1663 وضع رّن تصميم مسرح شلدون Sheldon في اكسفورد للأسقف جلبرت شلدون. ومن البداية اتبع رّن مبادىء كلاسيكية. وقد ساعدت إقامته في فرنسا في الفترة من 1664 إلى 1666 على ترسيخ ميوله الكلاسيكية. وبعد عودته إلى لندن، وفي إبريل 1666 وضع رّن خطة لإصلاح كنيسة سانت بول المتداعية بناءً على طلب الأسقف شلدون وبعد الحريق المدمر الذي أتى على ثلثي العاصمة لندن عرض رن على شارل الثاني مشروعاً لإعادة بناء المدينة. وبالرغم من أن الملك قد قبل المشروع، فإن المال اللازم لتنفيذه لم يتوفر، إضافة إلى ذلك فإن المشروع تعارض مع حقوق الملكية.

وفي سنة 1673 أعد رّن تصميماً لكنيسة سانت بول جديدة. إلا أن الاعتراض على هذا التصميم أدى إلى تعديله بحيث يتلائم مع النمط القوطي في الكنيسة القديمة. وتعد كنيسة سانت بول أروع كنيسة بناها البروتستانت.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر ديورانت، المرجع السابق، ص 142 ـ 150، 154.

كما وضع رّن تصميمات لثلاث وخمسين كنيسة أخرى، إضافة إلى عدد آخر من المباني، مثل دار الجمارك في لندن. ويبدو أنه، في النصف الثاني من القرن السابع عشر، لم يشيد مبنى له أهمية، إلا وكان رّن هو المهندس المخطط الذي أشرف عليه. وقد تولى رّن منصب رئيس المساحة في الأشغال العامة طوال فترة حكم شارل الثاني، وجيمس الثاني، ووليم الثالث (وماري)، وآن. وحينما مات في سنة 1723 دفن في كنيسة سانت بول St. paul[1].

(1) لمزيد من التفاصيل انظر ديورانت، المرجع السابق، ص ص 133 ـ 142.

الفصل السابع
فرنسا في القرن السابع عشر
عصر التفوق الفرنسي

في هذا الفصل سنناقش بشيء من التفصيل تاريخ فرنسا في القرن السابع عشر والملكية المطلقة في فرنسا. ولكن قبل الشروع في مناقشة عصر لويس الرابع أو عصر التفوق الفرنسي أرى من الضروري أن تلقي نظرة موجزة على الفترات التاريجية السابقة من تاريخ فرنسا الحديث. وعلى هذا الأساس تعد المقدمة الآتية مهمة ولا يستقيم الحديث بدونها.

بتولى هنري الرابع (1589 ـ 1610) العرش الفرنسي انتقل الحكم من أسرة فالوا إلى أسرة البوربون. وتركز اهتمام هنري الرابع في المقام الأول على إنهاء النزاع المسلح بين البروتستانت والكاثوليك. ولذا دعا إلى سياسة التسامح وشرع في إجراء محادثات مع زعماء البروتستانت بشأن قبول تسوية تضمن لهم حرية العبادة. وهكذا صدر في سنة 1589 مرسوم نانت الذي كان بمثابة معاهدة بين العرش والبروتستانت في فرنسا. وعندما اغتال كاثوليكي متعصب في مايو 1610 هنري الرابع آل العرش إلى ابنه الصغير القاصر لويس الثالث عشر (1610 ـ 1643). وآلت الوصاية إلى أمه ماري دي مديتشي Marie de Medici الإيطالية الأصل. ومرت فرنسا بفترة حرجة (1610 ـ 1624) عادت خلالها البلاد ضحية الصراعات الداخلية بين النبلاء والعرش. وانفردت الملكة الأم الوصية بإدارة شؤون البلاد. وقد انتهجت سياسة خارجية

جديدة تكاد تكون مخالفة تماماً لسياسة زوجها الملك السابق. فتقربت من اسبانيا وتعاونت معها، وأحاطت نفسها بزمرة من المستشارين والمعاونين الإيطاليين[1].

أدت هذه السياسة إلى استياء كبار الملاك والنبلاء الذين أرادوا استعادة ما كان لهم من امتيازات ونفوذ. ووجد النبلاء في عجز الحكومة المركزية وفسادها الفرصة لاسترداد سيادتهم الاقطاعية القديمة. كما نقم على هذه السياسة البروتستانت، لأنها سياسة تتعاون مع الملك الاسباني المعروف بشدة عدائه للبروتستانتية. وخلاصة القول: إن هذه السياسة قد أدت إلى اضطراب مطرّد في أحوال فرنسا السياسية، وإلى ظهور نزعات معارضة للحكم على مختلف المستويات.

وقد تنبه الملك الصغير لويس الثالث عشر إلى تردي الأوضاع في البلاد، وإلى نقمة الفرنسيين عامة على تزايد نفوذ مستشاري الملكة الوصية من الإيطاليين، وكذلك إلى الاتجاهات الانفصالية عند البروتستانت. وفي سنة 1614 دعا مجلس طبقات الأمة (البرلمان) للنظر في شؤون البلاد، وخاصة الأمور المالية. والتأم شمل هذا المجلس في أكتوبر 1614، وكان مكوناً من رجال الدين والأشراف (النبلاء) والطبقة الثالثة (البرجوازية وعامة الشعب). وكان لكل طبقة منها مصالحها الخاصة التي تدافع عنها دون الاهتمام بمصلحة الوطن العامة. وقد أقلقت النبلاء قوة الطبقة الثالثة ومقترحاتها وهي كتلة شعبية ممثلة في المحامين، ومعبرة عن قوة الطبقة الوسطى ورغباتها. ولذا أخفق المجلس في الاتفاق على المبادىء التي ربما تقود إلى إصلاح الشؤون المالية. وعندما رأى الملك الاختلافات الحادة في المجلس قرر حله في مارس 1615 وكان هذا آخر اجتماع لمجلس الطبقات

---

(1) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص 162، نعنعي، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة، ص 123.

عقد قبل الثورة الفرنسية. ومنذ ذلك الوقت لم يدع هذا المجلس إلى الانعقاد حتى سنة 1789 حينما انهارت الملكية وطبقتا النبلاء ورجال الدين معاً[1].

ومن ناحية أخرى لم يتردد الملك في إبعاد أمه الوصية عن الحكم ومعها مستشاريها الإيطاليين الغرباء. كما حارب البروتستانت الذين أرادوا أن يستقلوا بمدنهم في جنوب فرنسا، وأعلن أن فرنسا لا يمكن أن تسمح بدولة داخل الدولة. وفي أبريل 1621 قاد جيشاً وقاد قواده ثلاثة جيوش أخرى، وزحفوا على مدن وقلاع البروتستانت. وقد حاصرهم لويس الثالث عشر في مونبلييه ولا روشيل ومُنتوبان، وقام البروتستانت ببسالة إلى أن سقطت مُونبلييه. وفي 9 أكتوبر 1622 قبلوا الصلح (صُلح مُونبلييه)، وكانت أهم شروط مراعاة البروتستانت مرسوم نانت، وأخذ منهم حقهم في عقد الاجتماعات السياسيّة، ولم يترك لهم من مدنهم المحصنة إلا مُنتوبان ولاروشيل. وبالرغم من أن هذا الصلح قد أبقى للبروتستانت حقهم التام في ممارسة شعائرهم الدينية وفق امتيازاتهم السابقة، فإنه حدّ كثيراً من قدرتهم السّياسية والعسكرية.

---

(1) إن نشأة مجلس طبقات الأمة تبدو غامضة، فقد بدأ في العصور الوسطى، وكان يتكون من أشخاص يدعون لتقديم المساعدة والنصح للملك. وكان هذا المجلس عبارة عن جمعية تمثل الطبقات الثلاث التي يتكون منها المجتمع الفرنسي: رجال الدين، والأشراف (النبلاء) والطبقة الثالثة (طبقة العامة). وكانت الطبقة الأخيرة تتكون أساساً من أفراد الطبقة الوسطى من سكان المدن. وعقد أول اجتماع سنة 1302 وكان آخر اجتماع سنة 1789 قبيل نشوب الثورة الفرنسية. وفي أثناء القرنين الرابع عشر والخامس عشر كان المجلس يجتمع كثيراً، ولكن اجتماعاته في القرن السادس عشر أصبحت نادرة، وفي القرن السابع عشر لم يجتمع سوى مرة واحدة في سنة 1614، وكان ذلك آخر اجتماع قد عُقد قبل الثورة الفرنسية. وقد أخفق هذا المجلس في الحدّ من نمو السلطة الملكية المطلقة في فرنسا، ولم يوفق في أن يصبح قوة هامة في البلاد، ويعزى ذلك إلى أنه لم تكن له سلطة الرقابة المالية، ولم يجتمع بانتظام، ولم يكن هناك أي اتحاد أو انسجام بين أعضائه أو أي اتفاق على تشكيل جبهة مشتركة ضد الملك.

1 ـ ريشيليو ومركزية السلطة (1624 ـ 1642) :

كانت معارضة النبلاء والاستقراطية ما تزال مصدراً للفوضى والمتاعب الداخلية في فرنسا. فهؤلاء كانوا يهدفون إلى المحافظة على ما كان لهم من نفوذ وامتيازات وراثية منذ زمن العصور الوسطى، وتلك التي حصلوا عليها في عهد هنري الرابع. لا مفر، إذاً، من وجود رجل آخر يساعد الملك في القيام بشؤون الحكم. وكان لويس الثالث عشر يدرك أنه يفتقر إلى صحة الجسم وقوة الذهن اللتان تتطلبهما هذه التحديات، فقد كان يشكو من مرض السل، والتهاب الأمعاء[1]. وهكذا، في أغسطس 1624 تولى الوزارة الكردينال ريشيليو وهو في التاسعة والثلاثين (عُيّن كردينالاً في سنة 1622)، وبقي الحاكم الفعلي لفرنسا حتى 4 ديسمبر 1642. وريشيليو هو الرجل الجبار الذي هزم الرجعية الإقطاعية وأحال الفوضى نظاماً، وهدأ ثورة البروتستانت الفرنسيين وأخضع الكنيسة للدولة، ورفع الملكية الفرنسية إلى سلطانها المطلق في فرنسا وإلى أسمى مرتبة في أوروبا[2].

ولم يكن ريشيليو وزيراً عادياً، وإنما كان صاحب نظرية متكاملة في الحكم والإدارة. فقد كان إدارياً قديراً، يعشق مظاهر العظمة والثياب الفاخرة، ووافق مكيافللي على أن أخلاق المسيح لا يمكن اتباعها بأمانة في حكم الأمة وصيانتها، فهو يرى أنه لا بقاء للدولة بغير فضيلة الصرامة. كان ريشيليو، إذاً أكبر السياسيين في تاريخ فرنسا، كرس حياته لعظمة بلاده وحينما كان يحتضر ذُكِر أنه قال «ليس لي من أعداء سوى أعداء فرنسا». وآمن ريشيليو بأن أول واجباته هو تحقيق قوة وعظمة فرنسا، وجعل الملكية الفرنسية قوة مطلقة في الداخل، ومهيمنة في الخارج. وإذا كان القرن السادس عشر هو عصر إسبانيا، فإن القرن السابع عشر هو عصر فرنسا.

---

(1) ديورانت قصة الحضارة جـ 29، ص ص 239 ـ 241.

(2) المرجع السابق، ص 232.

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف اعتقد ريشيليو أن مركزية السلطة أمر ضروري لتحقيق وحدة فرنسا وعظمتها[1]. ومن ثم رأى أن ما كان يتمتع به النبلاء والارستقراطيون من نفوذ وامتيازات وراثية من زمن القرون الوسطى يعد من المعوقات في طريق تحقيق وحدة البلاد، وقوة الحكم والدولة. ولهذا قرر محاربتهم والحد من نفوذهم وقد نجح في ذلك لإيمانه الشديد بفكرة الملكية المطلقة وتأييد الملك المستمر له، كما اعتقد ريشيليو أن ما بقي للبروتستانت من قوة عسكرية يُعد عقبة في طريق إقامة الملكية المطلقة. وكان مرسوم نانت لسنة 1598 قد منح البروتستانت استقلالاً سياسياً وعسكرياً معيناً كما رأينا في الفصل الثالث، وهكذا قرر محاصرة مركزهم في لاروشيل ومُنتوبان في سنة 1627، والواقع أن معقل البروتستانت في لاروشيل كان بمثابة مجتمع بروتستانتي ذي حكم ذاتي. ولكن ريشيليو قرر إنهاء هذا الموقف، لأن ذلك كان ضرورياً إذا أُريد لفرنسا أن تبقى موحّدة وعظيمة. وهكذا بدأ في محاصرة مراكزهم في سنة 1627. واستعد البروتستانت للدفاع عن لاروشيل بمساعدة انجلترا. ومات نصف سكان لاروشيل جوعاً. ثم استسلمت المدينة في يأس بعد ثلاثة عشر شهراً من المجاعة والمرض، وفي 30 أكتوبر 1628 دخلها ريشيليو ممتطياً جواده ومن خلفه الجنود يوزعون الخبز رحمة بالناس. وفي السنة التالية عقد ريشيليو مع البروتستانت معاهدة جديدة تعرف بصلح آلية Alais. وكانت هذه هي الخطوة الأولى في برنامجه لجعل فرنسا أعظم أمة في أوروبا. عموماً فقد البروتستانت بموجب هذا الصلح استقلالهم السّياسّي الذي كان خطراً يهدد الوحدة الوطنية الفرنسية، ولم يعد لهم الحق في المدن المحصنة. وبذلك أصبحوا مجرد مواطنين فرنسيين عاديين ليس لهم أي امتياز سياسي، ولكن بقيت لهم كل حقوقهم الدينية وحريتهم في العبادة والمساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين الكاثوليك. وانصرف البروتستانت في هدوء إلى

---

(1) البطريق ونوار، المرجع السابق، ص 164.

التجارة والصناعة. وتبين لريشيليو قيمة البروتستانت الاقتصادية الكبيرة لفرنسا.

لم يفكر ريشيليو في العمل على ترسيخ الحكم البرلماني الدستوري، بل كان يعمل دائماً على تحطيم أية قوة دستورية تحاول أن تعارض النظام الذي وضعه لفرنسا. لقد فعل كل شيء من أجل فرنسا، ولم يفعل إلا القليل من أجل الشعب. وكان ريشيليو يشقى ساعات الليل الطويلة في تصريف شؤون الدولة. إلا أن شغله الشاغل كان أكثر الوقت سياستها الخارجية. وكانت سياسته الخارجية موجهة أساساً إلى القضاء على سيادة أسرة الهابسبورج التي كانت تتمتع بها في أوروبا. وقد كانت أسرة الهابسبورج، بفرعيـها في النمسا وأسبانيا، تحاصر فرنسا من ناحية جبال البرانس والبحر المتوسط وبرجنديا الحرة، وبلجيكا، وألمانيا ووسط أوروبا. ولهذا السبب حارب ريشيليو، وهو الكاثوليكي، أكبر دولتين كاثوليكيتين في أوروبا: النمسا وأسبانيا. ولم يتردد البتة في مساعدة البروتستانت ضد الكاثوليك في حرب الثلاثين عاماً (1618 ـ 1648). وكانت سياسة ريشيليو تتلخص في كلمتين اثنتين «تفوّق فرنسا» وكان ذلك يعني تحقيق هدفين: وحدة الشعب تحت العرش الفرنسي وفي ظل حكومة مركزية قوية، والقضاء على سيادة أسرة الهابسبورج النمساوية الاسبانية في أوروبا، حتى تكون لفرنسا السيادة العليا والنفوذ الأكبر في أوروبا[1]. وقد تحقق الهدف الأول عن طريق تعزيز نفوذ الملك داخل البلاد، وإخضاع البروتستانت والنبلاء. ومن وجهة نظر ريشيليو فإن تحقيق قوة العرش في الداخل ضرورة لا غنى عنها لتحقيق الهدف الثاني: نفوذ فرنسا في الخارج.

أصبح بريشيليو في حقيقة الأمر ملك فرنسا وحاكمها الفعلي. وما كان يملكه فوق كل شيء هو الإرادة، فقد اجتمعت له وحدة في الهدف، وقدرة

(1) ديورانت، المرجع السابق، ص 244.

وثبات في السعي إليه. وكان مخلصاً لواجباته امتاز بالشجاعة الفائقة التي تصدت للنبلاء الأقوياء والمؤامرات المتكررة على حياته. وربما يرى البعض في السلطة الملكية المطلقة التي رسمها ريشيليو سلطة استبدادية رجعية، إلاّ أن أغلب الفرنسيين في القرن السابع عشر، يرون أنها كانت تقدماً حرر البلاد من الطغيان الإقطاعي إلى الحكم الموحد.

وبالرغم من قضائه على استقلال البروتستانت الفرنسيين كان ريشيليو رائداً للتسامح الديني. وهو الذي أنقذ البروتستانتية الألمانية أثناء حرب الثلاثين عاماً باعتبارها حليف فرنسا الكاثوليكية. ويسّر لمَزَران أن يحصل على نتائج بناءة في صلح وستفاليا. أما فيما يتعلق بفرنسا ذاتها فقد خلق وحدة وقوة على حساب دكتاتورية واستبدادية ملكية أدت، من بين أسباب أخرى، إلى الثورة حينما حان وقتها. وإذا كان أول واجبات رجل الدولة أن يجعل شعبه سعيداً حراً، فإن ريشيليو كان شديد القصور في تحقيق هذا الغرض. ومع ذلك عندما مات في 4 ديسمبر 1642 أمر الملك بأسبوع من مراسم الحداد، ومرّت صفوف المشاهدين بجثمانه طوال يوم ونصف. ولكن في كثير من الأقاليم ابتهج الناس بموت الرجل القاسي القلب[1].

2 ـ مزران كوزير أول:

بعد موت ريشيليو في سنة 1642 آل رآسة الوزراء إلى الكردينال جول مَزران[2] J. Mazarin الإيطالي الأصل، الذي كان يسمى في إيطاليا جوليو مازاريني. وفي سنة 1643 مات لويس الثالث عشر تاركاً العرش لابنه الصغير القاصر لويس الرابع عشر (1643 ـ 1715). وتسلمت الملكة الأم آن Anne النمساوية الأصل الوصاية على العرش وتعاونت مع مَزَران إلى أبعد الحدود.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 232 ـ 260.

(2) جول مزران Jules Mazarin (1602 ـ 1661) كردينال فرنسي وكبير وزراء الملك لويس الرابع عشر، وهو إيطالي الأصل.

وقد طالت مدة الوصاية. إلاّ أن الوصية على العرش، رأيت أن تضع كل ثقتها في مَزَران، وأيدت سياسته تأييداً كاملاً. وكان على مَزَران أن يتم العمل الذي بدأه سلفه ريشيليو. وبالرغم من الاختلاف الواضح في أساليب ريشيليو ومزران في الإدارة والحاكم، فإنهما كانا متفقين تماماً على ضرورة وأهمية تقوية الحكم الملكي، ونشر النفوذ الفرنسي في الخارج. وكان غرضهما المشترك الوحيد هو أن يعجب العالم بعظمة فرنسا وملكها. وقد دعم مزران مركزه بالانتصارات الكثيرة في المجال الدبلوماسي والعسكري. وبحسن اختياره للسياسات والمفاوضين والقادة العسكريين، وبفضل إرشاده وقيادته وطد صلح وستفاليا سنة 1648 تفوق فرنسا الذي حققته بالحرب. إلا أن مزران لم يوهب وحدة وقوة الإرادة التي تميّز بها ريشيليو ولذا اعتمد على صبره ودهائه. ولكن أصله الأجنبي وقف عقبة في طريقه. وبالرغم من أنه أكد لفرنسا وللفرنسيين أن قلبه فرنسي وإن كان لسانه إيطالياً، فإن تأكيده هذا لم يصدق تماماً. ولكن مزران كسب ودّ الملكة الوصية، وربما حبها أيضاً، وكان على يقين من أن سلامته وسلامة الملكة تكمن في مواصلة سياسية بناء قوة الملكية تدريجياً ضد أشراف الإقطاع[1].

وكان مزران ذا أسلوب مرح ومهذب، يفيض رقة. بعيداً عن صرامة ريشيليو. فقد كان سريع العفو عن معارضيه، وفي الوقت ذاته كان سريع النسيان لفضل ذوي الفضل عليه. ولم يدخر مزران جهداً في حكم فرنسا، إلا أن هذا التفاني في خدمة الدولة كان يسيء إلى بعض الناس، لأنه كان في بعض الأحيان يترك كبار زواره «ينتظرون على مضض في حجرات انتظاره». أما أخلاقه الشخصية فكان لا بأس بها إذا صرفنا النظر عن الشائعات القائلة بأنه اتخذ من الملكة خليلة له. ومن جهة أخرى كان تسامحه الديني يعزى إلى افتقاره إلى الإيمان حسب ما يراه الكثيرون في البلاط الفرنسي. فمَزَران أكد

(1) ديورانت، **قصة الحضارة** جـ 31، ص ص 9 ـ 10.

على مرسوم نانت، ومنح البروتستانت الحرية في عقد مجامعهم الدينية. ولم يتعرض أحد من الفرنسيين للاضطهاد الديني من قبل الحكومة المركزية في فترة حكمه[1].

ومن الغريب حقاً أن مَزَران قد احتفظ بسلطته طوال هذه الفترة (1642 ـ 1661) بالرغم من كراهية الناس له. فقد كرهه الفلاحون بسبب كثرة الضرائب التي فرضت عليهم والتي استخدمها في خوض غمار الحرب، وكرهـه التجار لأن الضرائب التي فرضها أضرت بالتجارة، وكرهه النبلاء لأنه اختلف معهم حول مزايا الاقطاع. وكرهته البرلمانات المحلية لأنه وضع نفسه (والملك) فوق القانون. وقد زادت الملكة من كره الناس له لأنها منعت توجيه النقد لحكمه[2].

وقد كانت أول مشاغل مزران متابعة الحرب في ألمانيا بنجاح، ثم توقيع معاهدات وصلح وستفاليا التي حملت نصراً باهراً للسياسة الخارجية الفرنسية، فمعاهدة وستفاليا 1648 رسمت خريطة سياسية لأوروبا ملائمة للمصالح الفرنسية كما كان على مَزَران أن يتابع الحرب ضد أسبانيا التي رفضت توقيع الصلح مع فرنسا. أما في مجال السياسة الداخلية فواجه مزران وضعاً معقداً جداً. فخزينة الدولة خالية بسبب نفقات حروب ريشيليو وإسراف الملكة الأم الوصيّة. وزاد حق النبلاء، خاصة أن الحكم قد آل إلى امرأة نمساوية الأصل ووزير إيطالي. واتهم مزران بأنه رجل أجنبـي منافق متملق ومخادع. وكره النبلاء أن يسيطر مثله على شؤون الدولة. وبالرغم من أنه اتبع سياسة ريشيليو فإنه انتهج وسائل أخرى في تنفيذها؛ وهي سياسة لم ترق للنبلاء وبرلمان باريس وعامة الشعب، حتى قيل فيه «ظهر الثعلب بعد اختفاء الأسد». ففي حين كان ريشيليو يعتمد على الشدة والحزم والصرامة،

---

(1) المرجع السابق، ص 10.

(2) المرجع السابق، ص ص 10 ـ 11.

كان مَزَران يعتمدُ على الدهاء والخداع[1]. ولم يكن مزران أقل إصراراً من ريشيليو على تأكيد سلطة الملكية ومركزية الحكم على حساب نفوذ وامتيازات النبلاء. وهكذا سرعان ما تحولت المعارضة إلى ثورة شعبية تزعمها برلمان باريس. وكانت تهدف إلى الإطاحة بالإيطالي مزران والسيطرة على الملكة وإصلاح الأحوال المالية. وعرفت هذه الأحداث باسم حرب أو ثورة الفروند[2].

3 ـ حرب الفروند (1648 ـ 1653):

جاءت حرب أو ثورة الفروند La Fronde لثلاثة أسباب: استياء بعض الطبقات في المجتمع الفرنسي من النظام الاستبدادي المطلق الذي وضع أسسه ريشيليو، وكراهية البلاد لمزران، وطموحات النبلاء باستعادة نفوذهم وامتيازاتهم. وهذا يعني أن هذه الحرب الأهلية ترجع إلى أسباب متناقضة ومصالح متباينة، وبسبب هذا التناقض أخفقت. بدأت هذه الحرب عندما رفض برلمان باريس الموافقة على تسجيل ضريبة جديدة على كل البضائع التي تدخل باريس وكان برلمان باريس ـ بعد الملك ـ بمثابة المحكمة العليا لفرنسا. وقضت القوانين ألاّ يقبل الشعب قانوناً أو ضريبة إلا إذا سُجلت في هذا البرلمان الذي كان يتمتع بحق تسجيل المراسيم الملكية والأعمال الحكومية لتصبح شرعية كما يتمتع بحق إبداء الرأي للملك حول هذه المراسيم. ولا تصبح القرارات التي يصدرها الملك نافذة إلا بعد تسجيلها فيه، وكان ريشيليو قد اختزل هذه السلطات أو تجاهلها، وعزم البرلمان الآن على تأكيدها. ورأى أن الوقت قد حان لجعل الملكية الفرنسية ملكية دستورية، خاضعة للإرادة القومية ممثلة في مجلس نيابي. إلا أن برلمانات

---

(1) البطريق ونوار، المرجع السابق، ص 202.

(2) الفروند La Fronde كلمة فرنسية تعني المقلاع، وهو السلاح الذي يستعمله الأطفال في شوارع باريس آنذاك. وقد سميت الحرب بهذا الاسم لأن المشاركين فيها كانوا يحملون المقلاع للرمي، وسميت كذلك ازدراء لها واستخفافاً بها.

فرنسا الأثني عشر لم تكن مجالس تشريعية انتخبتها الأمة كما كان الحال في البرلمان الإنجليزي مثلاً، وإنما كانت هيئـات قضائية وإدارية ورث أعضاؤها وظائفهم أو مقاعدهم عن آبائهم أو عينهم الملك فيها.

ومع ذلك تحول برلمان باريس ـ مؤقتاً ـ إلى هيئة بشكل غير مباشر، حينما شرع أعضاؤه في الحديث نيابة عن الأمة. وفي أوائل سنة 1648 ندّدوا بالضرائب التي أفقرت الشعب في عهد الوزيرين ريشيليو ومَزَران. وكان أشد الأعضاء تحمساً أوميرتالون Omer Talon الذي قال «تمكيناً لنفر من الناس من أن ينعموا في باريس بحياة البذخ أُكرهت جماهير ـ لا حصر لها على أن تعيش على الخبز القفار..»[1] على أية حال، انعقد البرلمان في 12 يوليو 1648، في قصر العدالة مع غيره من محاكم باريس ووجهوا إلى الملك وأمه عدة مطالب بدت للبرلمان ومحاكم باريس ثورية؛ فقد طالبوا بخفض ربع الضرائب الشخصية كلها، وعدم فرض ضرائب جديدة إلا بموافقة البرلمان، وطرد المفتشين الملكيين الذين حكموا الأقاليم دون إكتراث للحكم والقضاة المحليين، وعدم اعتقال أي شخص أكثر من أربع وعشرين ساعة دون أن يَمْثل أمام القضاة المختصين. وما من شك في أنه لو تمت الاستجابة لهذه المطالب لغدت حكومة فرنسا ملكية دستورية[2]. وفي 26 أغسطس أمر مزران بالقبض على زعماء البرلمان وكان من بينهم بيير وبروسيل. وفي اليوم التالي، شق أعضاء البرلمان وعددهم 160 عضواً طريقهم إلى القصر الملكي مخترقين المتاريس والحشود التي كانت تهتف «يحيا الملك! إلى الموت يامزران».

وقد لبى مزران مطالب البرلمان ـ مؤقتاً ـ إلا أنه ماطل في تنفيذها، واستمر الجو متوتراً. وفي 8 يناير 1649 أصدر البرلمان مرسوماً طرد بموجبه مزران

---

(1) ديورانت، قصة الحضارة جـ 31 ص 12.
Pennington, Seventeenth Century Europe, pp. 274 - 279.

(2) المرجع السابق، ص 12.

من حماية القانون، ثم تطورت الأحداث إلى ما لا ترضى به الحكومة، ومن ثم قررت الحكومة استعمال العنف في قمع الحركة واندلعت الحرب بين الحكومة والبرلمان ونشب القتال في باريس. وسرعان ما اتضح للشعب أن النبلاء يعملون لمصلحتهم الخاصة لا لمصلحة فرنسا، خاصة أنهم حاولوا الاتصال بأعداء البلاد: الأسبان. وبعيداً عن التفاصيل المملّة نقول: إن حرب الفروند التي دامت خمس سنوات قد انتهت بانتصار مزران وتدعيم سلطة الملكية. وكانت تلك الحرب آخر محاولة من النبلاء - إلى جانب برلمان باريس للثورة على الملك؛ ومع ذلك ظلوا محتفظين ببعض الامتيازات كالإعفاء من الضرائب واحتكار بعض الوظائف العامة[1].

ومن ناحية أخرى، كانت فرنسا ما تزال في حرب مع أسبانيا. واضطرت فرنسا بسبب انشغالها بأمورها الداخلية أن تقف موقف الدفاع أمام الأسبان، ولذلك استطاعت أسبانيا أن تسترد بعض ما فقدته في الحرب، ولكن حينما انتهت حرب الفروند دفع مزران بالقوات الفرنسية إلى ساحة الحرب في الأراضي المنخفضة وحققت عدة انصارات على القوات الإسبانية، واضطرت أسبانيا إلى طلب الصلح. وانتهت الحرب مع اسبانيا بتوقيع معاهدة البرانس (البيرينية) Pyréneés في 7 نوفمبر سنة 1659 التي كانت بداية للتفوق الفرنسي ونهاية للتفوق الاسباني. وكان من شروط تلك المعاهدة أن تستولي فرنسا على أرتـوا Artois بالقرب من بلجيكا حالياً وعلى روسيّون في الجنوب التي تقع على منحدرات جبال البرانس، وسردينيا ولكسمبورج. كما نصت على أن تتنازل اسبانيا عن مطالبها في الالزاس مقابل تنازل فرنسا عن مطالبها في إيطاليا.

وبموجب هذه المعاهدة أيضاً، تم زواج لويس الرابع عشر من ابنه فيليب الرابع ملك اسبانيا، ماريا (ماري) تريزا. وقد اعترف لويس في هذه

(1) لمزيد من التفاصيل عن حرب الفروند، انظر المرجع السابق، ص ص 11 ـ 20.

المعاهدة بأن هذا الزواج لا يترتب عليه أي حق في وراثة عرش أسبانيا[1]. وكان صلح البرانس خير دليل على نجاح ريشيليو الذي كان يهدف إلى تحجيم أسرة الهابسبورج وحلول فرنسا محل أسبانيا كأمة مهيمنة في أوروبا. واعترف الفرنسيون بفضل مزران في الوصول بهذه السياسة إلى نهايتها الظافـرة، ورأوا فيه رجلاً من أكفأ الوزراء في تاريخ فرنسا. وقد ظل مَزَران الوزير الأول حتى وفاته في 9 مارس 1661.

4 ـ عصر لويس الرابع عشر:

تولى لويس الرابع عشر في 9 مارس 1661 شؤون الحكم في فرنسا بنفسه. فبعد موت مزران قرر أن ينفرد بالسلطة ولا يترك المجال لوزير أو غيره من رجال الدولة لتوجيه شؤون الدولة مستقلاً عن الملك. وعندما مات مَزَران أقبل رؤساء الإدارات على لويس الرابع عشر يسألون: إلى من يأتون ليتلقوا التعليمات، فأجاب ببساطة: «إليّ» وقد عبر عن سياسته هذه بقوله «الدولة أنا». وكانت أوتقراطية لويس الرابع عشر هي الحقيقة المسيطرة على تاريخ أوروبا منذ أن انفرد بالسلطة في سنة 1661، حتى موته في 1 سبتمبر سنة 1715. وأصبح واحداً من أعظم ملوك فرنسا، وهو الذي رفع فرنسا إلى المرتبة الأولى بين الأمم. وكان لويس يحكم عن طريق وزراء يعينهم ويفصلهم كما يشاء. ولم يجرؤ أحد على مساءلة لويس أو انتقاد أفعاله. ومن هنا كانت عبارته الشهيرة: الدولة: إني أنا الدولة: L'Etat c'est Moi. وقد استفاد لويس الرابع عشر من دروس من سبقه وخاصة الوزيران ريشيليو ومزران. وكان لويس أول ملك فرنسي جعل من الملكية مهنة جديدة وفاخرة بحيث لا يمكن لأحـد أن يشاركه فيها[2]. واقترنت نظرة لويس للملكية بإحساس صارم بالمسؤولية. وكان يعلم بأنه من الضروري أن يكون جديراً

(1) البطريق ونوار، المرجع السابق، ص 205.

(2) فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 297.

بولاء الفرنسيين وكان يعمل ما لا يقل عن عشر ساعات كل يوم لتحقيق أكبر مجد لفرنسا.

ويبدو أن لويس قد آمن حقيقة بأنه مبعوث العناية الإلهية لحكم فرنسا، وحكمها بسلطان مطلق وكان في استطاعته ـ بطبيعة الحال ـ أن يستشهد بآيات من الكتاب المقدس لدعم هذا الهدف. وظهرت فكرة أن الملوك لكي يمارسوا وظائفهم المقدسة على الوجه الصحيح، لا بد لهم من سلطة لا حدود لها. وقد أفصح لويس عن مذهبه في الحكم المطلق حينما أراد برلمان باريس سنة 1665 أن يناقش بعض مراسيمه ففض المجلس وحوّل وظيفة البرلمان ـ بوصفه محكمة عليا ـ إلى مجلس ملكي خاص، خاضع للملك بشكل دائم[1]. وحينما أصبح لويس ملكاً، كانت فرنسا تزداد قوة، بفضل مجهودات الوزيرين ريشيليو ومزران. وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ فرنسا الحديث ظهرت آثارها واضحة تماماً في التاريخ الأوروبي السياسي طوال نصف قرن من الزمن. وقد عُرفت هذه الفترة من تاريخ فرنسا بعصر لويس الرابع عشر: عصر الملكية المطلقة والتفوق الفرنسي.

1 ـ الإدارة والسياسة الداخلية:

اهتم لويس الرابع عشر بشؤون الإدارة والسياسة الداخلية. وكان أغلب موظفيه من أعضاء الطبقة الوسطى الذين كانوا يساندون سلطة الملك المطلقة. وقد كانت الفترة الأولى من حكمه فترة إصلاح على يد وزرائه؛ وخاصة وزير المالية كولبير (1619 ـ 1683)[2]. وكان كولبير «شخصية لا

(1) ديورانت، المرجع السابق، ص 26.
(2) جان باتيست كولبير J. B. Colbert (1619 ـ 1683) كبير وزراء لويس الرابع عشر ووزير المالية (1669 ـ 1683).

مثيل لها في المرتبة والامتياز»[1]. وساهم هذا الرجل في تحويل الاقتصاد الفرنسي من اقتصاد اقطاعي زراعي إلى اقتصاد رأسمالي، بتشجيعه للصناعة والتجارة. ومنذ أن عين وزيراً في سنة 1661 اهتم كولبير بإعادة الحالة المالية في البلاد إلى وضعها الأول، وإنقاذ البلاد من حالة الفوضى والارتباك الاقتصادي، فقد أعاد كولبير تنظيم مالية الدولة وأصلح نظام الضرائب. كما وضع كولبير خطة إصلاحية لمعالجة الشؤون المالية تقود إلى زيادة الثروة القومية من طريق تنظيم الضرائب وتنمية موارد البلاد التجارية، والصناعية والزراعية. وقد قام كولبير ـ في هذا الصدد ـ بأعمال مهمة جعلته من بين المصلحين الكبار في تاريخ فرنسا الحديث.

وقد استعمل كولبير ـ في إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي ـ أساليب دكتاتورية مماثلة لتلك التي استخدمها ريشيليو من قبل في إعادة تشكيل الدولة الفرنسية. وبدأ بفحص أساليب الماليين الذين يقومون بجباية الضرائب، ويزودون الجيش بالملابس، والطعام، والسلاح، ويقدمون القروض للإقطاعيين أو لخزانة الدولة وقد كان بعضهم أثرياء جدّاً، وبناء على طلب كولبير ـ شكل الملك «غرفة العدالة» للتحقيق في جميع المخالفات المالية التي ارتكبت منذ سنة 1635 التي اقترفها أي شخص مهما كانت مكانته أو صفته. وطلب من جميع موظفي الخزانة، وأصحاب الدخول وجباة الضرائب أن يقدموا سجلات تبين شرعية مكاسبهم، ونتيجة لهذه التحقيقات أُودع بعض الأغنياء في السجن وحكم على البعض بالأشغال الشاقة وحُكم على البعض الآخر بالإعدام. وقد وصفت هذه الأعمال بأنها «الإرهاب الكولبيري»[2].

ولكن أسوأ ما مُني به كولبير من إخفاق كان يكمن في احتفاظه بنظام

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 299.

(2) لمزيد من التفاصيل عن إصلاحات كولبير، انظر ديورانت، المرجع السابق، ص ص 34 ـ 45، عفيفي عبد الله وأحمد عزت عبد الكريم، **تاريخ أوروبا الاقتصادي**، ص ص 180 ـ 198.

الضرائب القديم. فبالرغم من إصلاحات كولبير، بقي امتياز النبلاء في إعفائهم من الضرائب، وبقي نظام الالتزام ـ الذي يحتكره جباة الضرائب ـ كما بقي الوضع المالي، سيئاً بسبب نفقات الملك العسكرية والشخصية الكثيرة. كما كانت البورجوازية تبتكر ـ باستمرار ـ أساليب كثيرة لتفادي دفع الضرائب. وهكذا ـ بالرغم من جهود كولبير الكبيرة لإصلاح الوضع المالي ـ كانت مصاريف الخزانة العامة في سنة 1680 تزيد باثنين وعشرين مليوناً عن وارداتها.

وفي مجال التجارة، آمن كولبير بأن اقتصاد الأمة يجب أن ينتج أقصى ما يمكن من ثروة واكتفاء ذاتي داخل الأمة، وأنه لا بد من تنظيم التجارة بحيث تكفل للأمة توازناً تجارياً في صالحها؛ أي زيادة في الصادرات على الواردات، ومن ثم تكفل تدفق الذهب والفضة إلى البلاد. إن وظيفة التجارة ـ من وجهة نظر كولبير ـ تكمن في تصدير السلع المصنوعة مقابل المعدن الثمين أو الخامات. وتنفيذاً لهذه السياسة، قرر كولبير في سنة 1664 وسنة 1667 أن يرفع الرسوم على الواردات التي هددت بمنافسة منتجات الصناعات الوطنية في فرنسا، وفرض رسوم تصدير باهظة على المواد الضرورية؛ كما حاول تحرير التجارة الوطنية من المكوس الداخلية. ولم يألُ جهداً في العمل على فتح مسالك جديدة للنقل الداخلي؛ كما أسس كولبير شركة الهند الشرقية الفرنسية في سنة 1664 ومنحها حق احتكار التجارة مع الشرق الأقصى وتأسست وفيما بعد الشركة الصينية سنة 1698 وشركة غينيا سنة 1701. كما أسس شركات تجارية أخرى للتجارة مع أمريكا وأفريقيا. وأنشأ أيضاً أسطولاً بحرياً فرنسياً، وسرعان ما غدت مرسيليا أكبر ثغور البحر الأبيض المتوسط. وبطريقة غير مباشرة، ساعد كولبير حركة التوسع الفرنسي في كندا، وفي حوض نهر المسيسيبي وأصبحت لويزيانا ـ في عهده ـ من الممتلكات الفرنسية. وبالرغم من العقبات، أمد كولبير حركة التوسع الاستعماري بحافز قوي. كما أسس كولبير أكاديميات فرنسية للموسيقا والرقص والفنون والعلوم.

عموماً، بعد سنة 1690، ـ ومع نزوع الملك المطّرد نحو الحكم المطلق والاستبداد ـ بدأ في اختيار مساعديه من بين أشخاص أدنى مستوى وأقل خبرة ليكونوا أكثر انصياعاً وأقل طموحاً. كما أدخل على مركز النبلاء تغييراً جذرياً فقد زود هؤلاء البلاط والجيش بالأبهة البرّاقة، إلا أنهم نادراً ما شغلوا الوظائف الإدارية. واعتمد الملك في الأقاليم على فئة من المأمورين الملكيين (المفتشين) أو ما يمكن أن يسمى الآن برؤساء البلديات الذين كان يختارهم بنفسه من الأكفاء المخلصين له، مـن أبناء الطبقة الوسطى الذين كان في وسع الملك أن يعتمد عليهم في تعزيز سلطته المطلقة، والذين يتمتعون بسلطات واسعة بحيث يكونوا قادرين على تنفيذ سياسة الملك في الأقاليم ومراقبة ممارسات النبلاء وإبقائهم تحت نفوذ الملك وسيطرته.

كما أمر لويس الرابع عشر بتنقيح القوانين بحيث فاقت أرقى القوانين ـ التي ربما وضعت منذ عهد جستنيان في القرن السادس للميلاد. وقد ظلت هذه القوانين التي تعرف بقوانين لويس (1667 ـ 1673) سارية المفعول حتى وضع نابليون بونابرت بديلاً لها فـي سنة 1804. وأسهم هذا القانون بوضوح وقوة في تقدم الحضارة الفرنسية؛ ومع ذلك، فإن لويس وضع نفسه فوق القانون، حراً في أن يأمر بأية عقوبة ولأي ذنب[1]. ومن ناحية أخرى، تأسس جهاز للشرطة لحفظ الأمن في باريس وكبح الجرائم والمخالفات القانونية. وفي عهد لويس رصفت شوارع مدينة باريس ونُظفت وأُضيئت بخمسة آلاف مصباح، وأضحت آمنة للمواطنين، وغدت آنذاك متقدمة جداً على أية مدينة أخرى في أوروبا[2].

2 ـ السياسة الدينية

الاضطهاد الديني والوحدة الدينية:

قرر لويس الرابع عشر انتزاع السلطة الدينية من البابا في فرنسا، بحيث

(1) ديورانت، المرجع السابق، ص 29.
(2) المرجع السابق، ص 28.

يصبح صاحب السلطة المطلقة في شؤون فرنسا الدينية والمدنيّة، ولهذا السبب، دعا إلى عقد مجمع ديني سنة 1682. وقد قرر هذا المجمع تخويل ملك فرنسا الحق في الاستقلال عن سلطة البابا، كما نصّ على أن قرارات البابا لا تسري على الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية، ومن ناحية أخرى، آمن لويس الرابع عشر بأن وحدة فرنسا السياسية لا يمكن أن تتحقق بدون قيام الوحدة الدينية. ولذلك كان يأمل في عودة البروتستانت إلى الكنيسة الكاثوليكية إذا استخدم ضدهم العنف وأبعدهم عن مناصب الدولة العليا. وكان مزران قد واصل وطور سياسة ريشيليو بشأن حماية حرية البروتستانت الدينية ما داموا محافظين سياسياً على ولائهم للدولة الفرنسية. وأدرك كولبير أهمية البروتستانت في التجارة والصناعة في فرنسا. وفي سنة 1652 أكد لويس الرابع عشر ـ نفسه على مرسوم ـ نانت الذي أصدره هنري الرابع في سنة 1598؛ كما أعرب سنة 1666 عن تقديره لولاء البروتستانت إبان حرب الفروند، ومع ذلك كان يحزنه أن لا تتحقق وحدة فرنسا الدينية كما تحققت وحدتها السياسية. ولم تلبث هذه السياسة أن تغيرت بعد حين.

وقد أشرنا سابقاً إلى أن البروتستانت كانوا يتمتعون بحقوق خاصة بموجب مرسوم نانت. ولكن مأساة البروتستانت قد بدأت في فرنسا في سنة 1661 حينما قرر الملك حرمانهم من مناصب الحكومة ومصادرة صحفهم ومدارسهم وتحويلها إلى مدارس كاثوليكية. وكان لويس ـ منذ أن بدأ حكمه الفعلي ـ قد أصدر هو أو وزراؤه بموافقته ـ مجموعة من المراسيم هدفت إلى إلغاء مرسوم التسامح إلغاءً تاماً. وفي هذا الصدد يجب أن نلاحظ أن الكنيسة الفرنسية نفسها لم تكن قد وافقت على التسامح الديني الذي ضمنه مرسوم نانت البتة. وأذعن الملك تدريجياً لضغوط الكاثوليك مخالفاً بذلك فطرته التي تميل إلى الخير. وكما يلاحظ ول ديورانت في **قصة الحضارة ج 31**: فإن لويس الرابع عشر كان ـ دائماً ـ في حاجة للمال للإنفاق على البلاط والحروب، وقد وجد «رجال الدين يقدمون له منح كبيرة شريطة أن يقبل

آرائهم»[1]. وهذا سبب من الأسباب التي دفعته للاضطهاد الديني ضد البروتستانت. وهكذا ـ أمام إلحاح رجال الدين الكاثوليك ـ تتابعت حملات الاضطهاد ضد البروتستانت، والمذاهب الدينية الأخرى في فرنسا.

ففي سنة 1664 أصبحت الترقية إلى فئة معلمي الحرف ـ في الطوائف الصناعية ـ عسيرة إلا على الكاثوليك. وفي سنة 1666 حُظر على البروتستانت إنشاء كليات جديدة، أو الاحتفاظ بمعاهد لتعليم أبناء الأشراف؛ كما أصدر لويس عدة مراسيم ضد حرية العبادة، من بينها مثلاً، أنه في سنة 1679 أصدر أمراً بنفي جميع المرتدين عن الكاثوليكية ومصادرة أملاكهم. وتتابعت حملات الاضطهاد ضد البروتستانت في فرنسا، فأغلقت وهُدمت أغلب كنائسهم، وهاجرت أعداد كبيرة منهم عبر الحدود إلى هولندا وإنجلترا وألمانيا، والعالم الجديد. وفي 17 أكتوبر 1685 ألغى لويس مرسوم نانت باعتباره مرسوماً لا ضرورة له الآن في فرنسا التي تدين كلها تقريباً بالكاثوليكية. وفُرضت ـ عمداً ـ مختلف الوسائل القاسية لتجعل مركز البروتستانت في البلاد أمراً لا يطاق، بحيث يضطرون إلى اعتناق العقيدة الكاثوليكية أو الهجرة. وقد نجحت هذه السياسة الظالمة ـ إلى حد بعيد ـ فبالرغم من أن بعض الأقاليم قاومت سياسة الاضطهاد الديني بشدة فإن فرنسا كادت أن تصبح كاثوليكية تماماً[2]. وهكذا كانت استبدادية لويس الرابع عشر الدينية، فقد أراد أن يمارس حكماً مطلقاً حتى على العبادة، وآمن بالشعار القائل «ملك واحد، وقانون واحد وعقيدة واحدة». وتلاشى التسامح الذي آمن به ريشيليو، الذي كان يُعين لمناصب الدولة الرجال القادرين الأكفاء أيًا كانت عقيدتهم الدينية. ولم تدع الروح الدينية التي سيطرت على فرنسا في

(1) المرجع السابق، ص 112.

(2) لمزيد من التفاصيل، عن سياسة لويس الرابع عشر الدينية انظر ديورانت، المرجع السابق ص ص 111 ـ 119؛

Pennington, **Seventeenth Century Europe**, pp. 439 - 442.

عهد لويس الرابع عشر مجالاً للحرية الشخصية، فالرقابة الصارمة قضت على حرية الصحافة مثلما قضت على التسامح الديني[1].

3 ـ سياسة لويس الرابع عشر الخارجية:

مارس لويس الرابع عشر طوال حكمه سلطة شاملة على سياسة فرنسا الخارجية. وبالرغم من أنه قد تأثر في بعض الفترات والمواقف بتوجيهات ونصائح كولبير، فإن الأخير لم يبلغ مستوى وزير الخارجية قط. وظل الملك الفرنسي يرسم ـ بمفرده ـ أهداف السياسة الخارجية الفرنسية، ويتحكم من خلالها في شؤون القارة الأوروبية. وكان من الواضح أن نفوذ فرنسا قد ازداد بسبب التفكك السياسي في ألمانيا وإيطاليا، وتداعى قوة أسبانيا. وقد استطاع لويس ـ في الفترة من سنة 1661 إلى سنة 1685 ـ أن يعتمد على صداقة بريطانيا (انجلترا) في أغلب الأحيان. ولا ريب في أن الاتفاق الفرنسي الإنجليزي، الذي ساد خلال النصف الأول من حكم لويس، يمثل مكانة كبيرة الأهمية، ولا مجال هنا للخوض في تفاصيلها.

وقد انطلقت سياسة لويس الرابع عشر الخارجية ـ من البداية ـ من مركز القوة. فحرب الثلاثين عاماً. أضعفت من مركز وقوة أمبراطورية أسرة الهابسبورج في ألمانيا، ولم تعد مهيمنة، كما كانت، على الشؤون الأوروبية. كما أكد صلح البيرينية سنة 1659 تراجع قوة أسبانيا. وهكذا لم يعد هناك ما يمكن أن يقف دون هيمنة فرنسا على أوروبا. وأوروبا ـ التي قبلت بهيمنة أسبانيا في القرن السادس عشر ـ يجب أن تقبل الآن بالهيمنة والزعامة الفرنسية؛ أو على الأقل هكذا كان يعتقد الفرنسيون شعباً وملكاً. ومنذ البداية، اعتمد لويس الرابع عشر سياسة خارجية تقوم على مبدأ تحقيق مجد فرنسا وقوتها. وكان لفرنسا ممثلون دائمون في كل الدول الكبرى.

---

(1) مخزوم، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي، ص ص 197 ـ 200.

وكانت الدبلوماسية الفرنسية تتميز بمرونة وقدرة فائقة على التحرك. ولم يكن المندوبون الدبلوماسيون وحدهم مصدر المعلومات، بل كانت هناك شبكة واسعة من المخبرين والعملاء ينتشرون في كل الدول، ويعملون في مختلف المستويات[1].

ولكن، هل كانت فرنسا تسلك سياسة خارجية ثابتة في عهد لويس الرابع عشر؟ ـ وفي كلمات أخرى ـ هل كانت هناك خطة ثابتة وأهداف واضحة المعالم لهذه السّياسة. لقد أثار هذا الموضوع اهتمام عدد كبير من المؤرخين. فالبعض يرى أن عقدة وراثة العرش الأسباني قد تحكمت في أغلب منجزات سياسة فرنسا الخارجية آنذاك. ويرى آخرون أن فرنسا كانت تريد بعث أمجاد شارلمان ثانيةً. وهناك مؤرخون كثر، ـ خاصة بعض الألمان ـ يعتقدون أن لويس الرابع عشر كان ينطلق ـ دائماً ـ من رغبته في الوصول إلى ما يسمى بحدود فرنسا الطبيعية: جبال البيرينية في الجنوب والمحيط الأطلسي غرباً، ونهر الراين شمالاً، وجبال الألب شرقاً. ويرى آخرون أن لويس الرابع عشر لم تكن له سياسة خارجية ثابتة.

ومع ذلك، فإن الأحداث قد أكدت أن سياسة لويس الخارجية كانت تتحرك من رغبة لا حدّ لها ـ في التسلط والتوسع. فقد أغرق لويس أوروبا في سلسلة طويلة من الحروب، كان هدفها الأساسي الغزو والتوسع الإقليمي. وكان هدف سياسته الخارجية الدائم والوحيد يكمن في تحقيق المجد والعظمة لفرنسا. وبالرغم من أنه قد اعتمد على الدبلوماسية (حسن التدبير)، والمفاوضات أحياناً والتهديد أحياناً أخرى، فإن الحرب بقيت هي الأداة الرئيسية للحصول على المكاسب الإقليمية؛ ولهذا السبب اهتمت فرنسا بتكوين جيش فرنسي حديث. وقد أدت هذه السياسة التوسعية الطموحة إلى سلسلة من الحروب، سنتحدث عنها باختصار فيما يلي:

(1) نعنعي، المرجع السابق، ص 141.

4 ـ حروب لويس الرابع عشر:

اشترك لويس الرابع عشر في عدة حروب وهي: حرب الوراثة في الأراضي المنخفضة (1667 ـ 1668)، والحرب مع هولندا (1672 ـ 1679)، وحرب البلاتين (1688 ـ 1697)، وحرب الوراثة الأسبانية (1702 ـ 1713).

1 ـ حرب الوراثة في الأراضي المنخفضة 1667 ـ 1668:

في سنة 1667، وجد لويس الرابع عشر فرصة للتوسع في الشمال. وبدا للملك أن الوقت قد حان لتبلغ فرنسا حدودها الجغرافية الطبيعية: البرانس، والألب، والمحيط، والراين. وكانت انتصارات ريشيليو ومَزَرَان قد جعلت فرنسا أقوى دولة في أوروبا. ولم تأت سنة 1667 حتى تلاشى الصدع الذي سببته حرب الفروند، وغدت فرنسا أمة موحدة. وفي أثناء ذلك قام رجال كبار، مثل فوبان وكونديه وتورين بإعادة بناء الجيوش الفرنسية. ولاحت الفرصة للتوسع شمالاً عندما مات ملك أسبانيا فيليب الرابع (1621 ـ 1665)، الذي تزوج لويس ابنته، بعد أن تنازل عن حقه في وراثة عرش أسبانيا، ولكن ـ بعد وفاة فيليب الرابع ـ ادعى لويس حق زوجته الأسبانية في وراثة الأراضي المنخفضة، وهكذا في 24 مايو سنة 1667 عبرت الجيوش الفرنسية الأراضي المنخفضة الأسبانية واستولت على عدد من المدن الحدودية دون مقاومة تذكر.

وقد أدى هذا التوسع إلى تحالف كل من بريطانيا والسويد وهولندا لوقف التوسع الفرنسي تجاه الشمال. لقد أقنعت هولندا كلاً من السويد وبريطانيا بالانضمام إليها في حلف ثلاثي ضد فرنسا. وقد اتُفق على هذا الحلف في يوليو 1668. فقد تبين للدول الثلاث أن حريتها السياسية والتجارية ستتأثر إذا امتدت سيطرة فرنسا إلى الراين، ثم أعلن لويس استعداده للتفاوض في أمر الصلح، وتم ـ في النهاية ـ توقيع صلح اكس ـ لا ـ شابيل

Aix-la-chapelle في سنة 1668. ونصّ هذا الصلح على احتفاظ فرنسا بالمناطق التي احتلها على حدود الأراضي المنخفضة (بلجيكا حالياً) وهي: شَرْلُوا ولِيلْ وتُرناي وثمانية مدن أخرى صغيرة تقع على حدود الأراضي المنخفضة.

خلقت هذه الحرب مرارة في نفس ملك فرنسا ضد هولندا التي كانت محور التحالف الثلاثي؛ كما تركت - عند الهولنديين - خوفاً من الوجود الفرنسي قريباً منهم في الأراضي المنخفضة الإسبانية. وهذه الحرب التي تعرف أيضاً بحرب الاستحقاق، بالرغم من أنها كانت عملاً هجومياً فإنها لم تخل من هدف يتصل بمصالح فرنسا الحقيقية، خاصة فيما يتعلق بالدفاع عن شرق فرنسا. إن لفرنسا بعض الحق في دعواها أن الأراضي المنخفضة الأسبانية والفرانش كونتيه - وإن كانت تابعة سياسياً لأسبانيا - كانت في أغلبها فرنسية: ثقافةً ولغةً؛ إضافة إلى ذلك فإنها - إذا بقيت تحت سيطرة قوة معادية - عرَّضت شرق فرنسا للهجوم(1).

2 - الحرب مع هولندا 1672 - 1678:

شرع لويس الرابع عشر في ربيع سنة 1672 بعد أن نجح في عقد معاهدة دوفر السرية مع إنجلترا في سنة 1670، ووُفق في كسب السويد إلى جانبه، في حربه ضد هولندا. وكانت إنجلترا تهدف إلى التخلص من المنافسة الهولندية لها في مجال التجارة والملاحة. وكاد الهجوم الفرنسي أن يصل إلى أمستردام ولاهاي قبل أن يوقفه فتح سدود البحر.

ونجحت القوات الفرنسية في الاستيلاء على بعض المدن والولايات الهولندية. وفي الوقت ذاته، شعرت أوروبا بالخطر الكامن في الأطماع الفرنسية، وثارت أوروبا ثانية على هذا التهديد الجديد لتوازن القوى، وهكذا

---

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 306.

تخلت انجلترا عن اتفاقها السري مع فرنسا، وأعلنت الدانمرك وأسبانيا الحرب عليها؛ وبذلك لم يبق في جانب فرنسا إلا السويد، ووجدت فرنسا نفسها في عزلة لا تحسد عليها. وما لبث الفرنسيون أن عادوا إلى رُشدهم، وقرر لويس الرابع عشر إنهاء الحرب.

وهكذا وقعت في 11 أغسطس سنة 1678 معاهدة نيمجن Nimwegen. واحتفظت ـ بموجبها ـ الجمهورية الهولندية بكل أراضيها، وبقيت أراضي الألزاس واللورين تحت الحكم الفرنسي. ويعد هذا الصلح القمة التي وصلت إليها فرنسا في انتصاراتها وأمجادها في عهد لويس الرابع عشر؛ إذ خرجت منتصرة من حرب واجهت فيها أوروبا مجتمعة. ووصلت فرنسا إلى الراين، وتحقق بهذا جزء من طموح فرنسا للوصول إلى حدودها الطبيعية. وأُقيمت المهرجانات الضخمة احتفالاً بانتصارات فرنسا. ومنح برلمان باريس الملك رسمياً لقب لويس العظيم في سنة 1680. ومجدت جماهير الشعب الملك وسط فقرها المدقع، وتاهت فخراً بانتصاراته وأمجاده. ومن ناحية أخرى تشكلت محاكم إقليمية عرفت بمحاكم الضم Chambers of Reunion. وقد عهد إليها بتقرير ما لفرنسا من حقوق في الألزاس واللورين والفرانش كونتيه ومناطق صغيرة أخرى. وهي مناطق وضعت كلها بموجب معاهدات وفي ظروف مختلفة تحت الإدارة الفرنسية ولم يبت في مصيرها بشكل قاطع.

وقد فسّرت هذه المحاكم المعاهدات الدولية، في سنة 1681 لصالح فرنسا وأعطتها السيادة الكاملة على الألزاس ومدينة ستراسبورج الحرة. واعترفت هذه المدينة بلويس ملكاً عليها في سنة 1681. وقد أثارت تفسيرات فرنسا للمعاهدات الدولية في محاكم الضم اعتراضات واسعة في أوروبا؛ وخاصة في الولايات الألمانية التي استاءت من استيلاء فرنسا على مدينة ستراسبورج الحرة ذات الاستقلال العريق. ومع ذلك، فقد قبلت دول أوروبا بضم هذه المناطق إلى فرنسا لمدة عشرين سنة وعد ذلك هدنة سياسية وعسكرية.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

3 ـ حرب البلاتين 1688 ـ 1697:

لم يكتفِ لويس الرابع عشر بهذه الحروب المُشار إليها أعلاه، بل دخل في حرب أخرى ضد الامبراطور (الامبراطورية الرومانية المقدسة). وهي الحرب التي تعرف بحرب البلاتين أو حرب عصبة أوغسبورج. وقد أعلنت هذه الحرب في سبتمبر سنة 1688. فقد انتهز لويس فرصة موت شارل أمير البلاتين وأعلن ادعاءه عرش هذه الولاية. ومن ناحية أخرى، منذ سنة (1685 ـ 1686) استطاعت هولندا تكوين حلف جديد ضد فرنسا يتكون من أسبانيا والسويد وسافوي وعدد كبير من الولايات الألمانية وخاصة البلاتين. وقد عرف هذا الحلف باسم عُصبة أو حلف أوغسبورج. وانضم إليه سراً البابا. واستهدف إجبار فرنسا على الالتزام بشروط معاهدتي وستفاليا ونيمجن، والتخلي عن كل ما استولت عليه من مكاسب إقليمية خلافاً لشروطهما. وقد بدأت هذه الحرب بانتصارات عديدة حققها الفرنسيون الذين عبروا بسهولة نهر الراين، وآنذاك هب الحلف لمساعدة الامبراطور في السنة 1688. وفي هذه السنة انضمت إنجلترا أيضاً إلى هذا الحلف. وقبل أن يستعد الحلف هاجمت الجيوش الفرنسية البلاتين مدمرة القرى والمزارع. وفي سنة 1689 غدت الحرب عامة، إلا أنها كانت في البداية في صالح فرنسا، في البحر والبر. ثم ما لبثت الأمور أن تغيرت في سنة 1692 خاصة في البحر حيث كان تفوق الأسطول الإنجليزي واضحاً[1].

وبعد تسع سنوات من الحرب عُقدت معاهدة رِزْويك Ryswick (مدينة في هولندا) في سنة 1698. وقد أنهت هذه المعاهدة الحرب؛ فتنازلت فرنسا عن كل الأراضي التي استولت عليها منذ سنة 1678 باستثناء ستراسبورج والألزاس؛ كما وافقت فرنسا أيضاً على أن تحتل هولندا سلسلة من الحصون والقلاع المتقدمة في الأراضي المنخفضة الأسبانية (بلجيكا)، لتكون حدوداً

---

(1) البطريق ونوار، المرجع السابق، ص ص 213 ـ 215.

آمنة بين فرنسا وهولندا. واعترفت فرنسا بوليم الثالث البروتستانتي ملكاً على إنجلترا. وقد كان لويس الرابع عشر مضطراً لتوقيع هذه المعاهدة، خاصة بعد أن لاحت في الأفق أزمة سياسية أخرى، وهي مشكلة الوراثة الأسبانية. ومن ثم قرب نشوب حرب أخرى، وهي حربِ الوراثة الأسبانية (1702 ـ 1713).

4 ـ حرب الوراثة الأسبانية 1702 ـ 1713:

نصل الآن إلى حرب الوراثة الأسبانية وأسبابها. ونبدأ بالإشارة إلى أن الإمبراطورية الأسبانية كانت تثير مطامع أغلب الدول الأوروبية. إذ كانت تضم صقلية ونابولي وسردينيا وميلانو وجزر البليار والأراضي المنخفضة الأسبانية (بلجيكا)؛ كل هذا، إضافة إلى أسبانيا ذاتها وممتلكاتها الأخرى، التي تشمل الفيلبين، وجزر الكناري وكوبا، والمكسيك وبنما وفلوريدا، وأمريكا الجنوبية باستثناء البرازيل وغويانا. وقد كانت مشكلة العرش الأسباني من أخطر الأزمات التي واجهت لويس الرابع عشر. وتتمحور هذه المشكلة ـ أساساً ـ حول مصير الأمبراطورية الأسبانية بعد موت الملك شارل الثاني (1665 ـ 1700)، خاصة أنه لم ينجب ولداً يخلفه في وراثة العرش الأسباني[1].

وقد تشعبت المطالبة بعرش أسبانيا من الناحية القانونية إلى ثلاثة فروع. فمن ناحية أدعى الوراثة جوزيف فرديناند أمير بافاريا بصفته ابن أخ ملك أسبانيا، ومن ناحية ثانية أدعى الوراثة الأمبراطور ليوبولد الأول لكونه حفيداً لفيليب الثالث، ومتزوجاً بالابنة الثانية لفيليب الرابع وأخيراً ادعى الوراثة لويس الرابع عشر الذي كان متزوجاً من ماري ابنة فيليب الرابع وأخت شارل الثاني، وقد كان لويس ـ عند زواجه ـ منها قد تنازل عن حقوقه في عرش أسبانيا، ولكن حينما ظهرت مشكلة الوراثة الأسبانية زعم أن تنازله

(1) فيشر، المرجع السابق، ص ص 321 ـ 338.

لم يكن قانونياً، ومن ثم كان باطلاً[1]. وقد اهتمت بهذه القضية ـ بشكل خاص ـ إنجلترا وهولندا لأن انتقال أملاك العرش الأسباني للامبراطور غير مرغوب فيه، وانتقالها إلى فرنسا يجعل منها عالمية النفوذ، ـ وفي الحالتين ـ ربما يؤدي ذلك إلى انهيار مبدأ توازن القوى. ولحل هذه الأزمة وُقع في لاهاي سنة 1698 اتفاق سرّي بين إنجلترا وهولندا وفرنسا، قبلت فيه الأخيرة ـ بشيء من التردد ـ أن تؤول أسبانيا ومستعمراتها لأمير بافاريا. إلاّ أن وفاة أمير بافاريا في السنة الثالثة أفسد الاتفاق. واتفقت الدول الكبرى ـ من جديد ـ على حل يعطى لفرنسا مركزاً ممتازاً في إيطاليا، ويترك أغلب المستعمرات للامبراطور النمساوي.

ومن ناحية أخرى، ترك شارل الثاني ـ قبل وفاته ـ وصية تصبح إسبانيا ومستعمراتها ـ بموجبها ـ تحت حكم حفيد لويس الرابع عشر (دوق) دانجو. وقد قبل لويس هذه الوصية وأعلن حفيده ملكاً على أسبانيا باسم فيليب الخامس. كما قبلت إنجلترا وهولندا بالأمر الواقع واعترفتا بالملك الجديد. إلا أن لويس تصرف بحماقة وأعلن أن وصول حفيده إلى عرش أسبانيا لن يفقده حقه في وراثة العرش الأسباني. ولا ريب في أن ذلك أمر خطير لأنه يقضي على توازن القوى في أوروبا. كما احتلت فرنسا الحصون والقلاع الهولندية في الأراضي المنخفضة الأسبانية التي أقيمت بموجب معاهدة رِزْيك سنة 1698؛ مما هدد حدود هولندا مباشرة. ولإنقاذ توازن القوى في أوروبا ظهر في سنة 1701؛ ـ بفضل جهود وليم الثالث ملك بريطانيا ـ التحالف الكبير. وقد تشكل هذا التحالف من بريطانيا، وهولندا والأمبراطورية الرومانية المقدسة وانضمت إليه ـ فيما بعد ـ البرتغال وسافوي.

وفي الثاني من مارس سنة 1702، بدأت حرب الوراثة الأسبانية. وقد كانت حرباً طويلة، وشاقة، ومليئة بالمآسي. وفي هذه الحرب، كان على

---

(1) البطريق ونوار، المرجع السابق، ص ص 215 ـ 219.

فرنسا أن تحارب دفاعاً عن نفسها وعن أسبانيا. أما ميادين القتال فقد توزعت في إيطاليا وبلجيكا، وألمانيا وأسبانيا، والعالم الجديد. ولا حاجة بنا إلى الدخول في تفاصيل أحداث الحرب[1]. يكفي أن نشير إلى أن هذه الحرب ـ التي بدأت في سنة 1702 ـ قد انتهت في سنة 1713 بانتصار الحلفاء على فرنسا، وأسبانيا، وتوقيع معاهدة أوترخت (هولندا) في نفس السنة. وكان من أهم شروط هذه المعاهدة: الاعتراف بفيليب الخامس ملكاً على أسبانيا والمستعمرات الأمريكية مع عدم الجمع بين عرش فرنسا وأسبانيا؛ وحصلت النمسا على سردينيا ونابولي وميلانو والأراضي المنخفضة الأسبانية (بلجيكا). ومنذ هذا الوقت، أصبحت (بلجيكا) تعرف بالأراضي المنخفضة النمساوية. ومن ناحية أخرى، حصلت بريطانيا ـ من فرنسا ـ على نيوفوندلاند وخليج هُدسُن وحصلت ـ من أسبانيا ـ على جبل طارق وجزيرة مينورقة. كما تم الاعتراف نهائياً بحق البروتستانت في وراثة العرش الإنجليزي. وأعيد أمراء كولون وبافاريا إلى حكم أراضيهما، وتم الاعتراف بمملكة بروسيا تحت عرش أسرة الهوهنزلرن والمهم أن أسرة الهابسبورج قد انتهت في أسبانيا بموت شارل الثاني وحلت محلها ـ على الرش الأسباني ـ أسرة البوربون الفرنسية. ولم تحصل فرنسا ـ من هذه الحرب ـ إلا على تعيين فيليب الخامس ـ حفيد لويس الرابع عشر ـ ملكاً على أسبانيا.

5 ـ العمارة والفنون والأدب:

كان لويس الرابع عشر من أكبر رعاة الفن الذين شهدهم التاريخ. كان من الحكام الذين شجعوا الفنانين على الإبداع وشجعت حكومته الفن بشكل واضح، وتطور فن العمارة في فرنسا وحلت العمارة الملكية محل العمارة

---

(1) راجع تفاصيل هذه الحرب في البطريق ونوار، المرجع السابق، ص ص 215 ـ 219، نعنعي المرجع السابق، ص ص 149 ـ 155، المقرحي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ص ص 64 ـ 65.

الكنسية، حيث تفوقت الدولة على الكنيسة في الثراء والمكانة وأصبح الغرض الآن هو التعبير عن القوة والمجد لا عن الورع والتقوى، وبما أن أوروبا قد تميّزت آنذاك بوحدة النظم الملكية والعقيدة المسيحية، فإن مجال الفن كان فوق كل شيء في القصر والكنيسة. وأخذ الفن يبرز في صورة ليتحرر من ربقة وقيود الكنيسة ويمكن القول إن عصر لويس الرابع عشر يقف على قدم المساواة مع إيطاليا في عصر النهضة. وبالإضافة إلى اهتمامه بتشجيع الروائع في الفن والعمارة والنحت والتصوير، شجع لويس الأدب والمسرح.

وقد كان ريشيليو الرفيع ـ ومشترياته المختارة بحكمة ـ قد ساعد الفن الفرنسي على النهوض والتخلص من تأثير الحروب الدينية. ومنذ ذلك الوقت، بدأ التنافس في جمع آثار الفن ونسخ روائعه. ثم ما لبث جمع العديد من المجموعات الفنية الخاصة في اللوفر أو فرساي. إما مزران فقد أسهم ذوقه الإيطالي الرفيع في انحياز الملك إلى الفن الكلاسيكي القديم. ويبدو أن مزران هو الذي علم لويس الرابع عشر أن جمع التراث الفني وعرضه وتشجيعه والاهتمام به يعزز مجد الحاكم. وقد عمل كل ذلك على توفير المثل الحافزة والقواعد المنظمة لتعليم الفن وتطويره في فرنسا. وفي سنة 1648 أسس مَزَران أكاديمية التصوير والنحت. وما لبث الملك أن أصدر مرسوماً في سنة 1655 بشأن هذه الأكاديمية فغدت الأولى في سلسلة من الأكاديميات التي كان الهدف منها تدريب الفنانين وتوجيههم في خدمة الدولة.

وفي سنة 1664 أعاد كولبير تنظيم أكاديمية التصوير والنحت، وأطلق عليها اسم الأكاديمية الملكية للفنون الجميلة. وفي سنة 1671 أسس الأكاديمية الملكية للعمارة، وشجع الفنانين على البناء والزخرفة وفقاً للذوق الرفيع الذي يحبه الملك. كما أسس كولبير أكاديميات فرنسية أخرى للموسيقا والرقص والفنون والعلوم. كما أنشأ كولبير وشارل لبرون أكاديمية فرنسا الملكية في روما. وكان الطلاب المتفوقون الحائزون على جائزة روما

في أكاديمية باريس يبعثون إلى روما على نفقة الحكومة الفرنسية لمدة خمس سنوات لدراسة فن عصر النهضة، ونسخ النماذج الكلاسيكية لذلك الفن. ولا يعني ذلك أن هناك محاولة لاخضاع الفن الفرنسي لروما، بل إخضاع فن روما للويس الرابع عشر.

وبدأت الأموال الفرنسية تتدفق إلى إيطاليا بأمر كولبير لشراء آثار الفن الكلاسيكي أو فن عصر النهضة ونقلها إلى باريس العاصمة الفرنسية[1]. ومن ثم غدا لويس الرابع عشر أكبر رعاة الفن في فرنسا، بل أعظم رعاة الفن الذين عرفهم التاريخ كما سبق القول. فقد اشترى الكثير جداً من المنحوتات الكلاسيكية، وتماثيل عصر النهضة، إلى حد أن ايطاليا قد خشيت أن تختفي آثارها الفنية، وحظر البابا المزيد من تصدير هذه الآثار. وبالرغم من أن ذوق الملك قد أسدى خدمة جليلة إلى الفن الفرنسي، فإنه كان كلاسيكياً إلى حد ضيق، وبما أن الاعتدال والتعبير الأنيق، وضبط النفس والحركة الرشيقة والشكل المصقول كانت مثل الارستقراطية الفرنسية في هذا العهد، فقد تمت مراعاة هذه السمات في الفن وحبذ النظام الاجتماعي النمط الكلاسيكي في الفن ومن ثم فقد الفن الفرنسي في هذه المرحلة، اتصاله بإفراد الشعب وغدا الفن صوت طبقة ومعبراً عن الملكية والدولة ولم يعد صوت الشعب أو الأمة (الجماهير) فكما يلاحظ ول ديورانت فإننا لا نرى فن هذه الحقبة «... فلاحين ولا عمالاً، ولا متسولين، بل السعادة الجميلة ترتع فيها صفوة البشر»[2].

أما بشأن العمارة، فقد حلت العمارة الملكية محل العمارة الكنسية عندما بزّت الدولة الكنيسة من حيث المكانة والثراء، وأصبح الغرض الآن هو التعبير عن القوة لا عن الورع. وكان لقصر اللوفر في هذا الصدد، ميزة تميز

(1) ديورانت، المرجع السابق، ص 136 ـ 138.
(2) المرجع السابق، ص 140.

بها على غيره من العمائر. وشهد نمو اللوفر أجيال كثيرة وترك ملوك كثر بصماتهم على تاريخه. ويعد الفناء المربع وواجهة الأعمدة في اللوفر نموذجاً للفن الكلاسيكي الفرنسي. وقدشارك في بناء اللوفر معماريون فرنسيون مثل لوفر ولوبران وبيرو. وقد قرر لويس الرابع عشر أن يبني قصراً آخر في فرساي. ومنذ سنة 1624 كان لويس الثالث عشر قد شيّد في فرساي استراحة متواضعة للصيد. وقرر لويس الرابع عشر أن يوسع استراحة الصيد ويجعل منها قصراً ملكياً، وابتداء من سنة 1662. بدأ العمل في تشييد قصر فرساي، واستمر حتى سنة 1686 تقريباً. وقد كانت التكاليف باهظة حقاً؛ وسرعان ما أصبح هذا القصر أفخر مباني العالم. ويعد بحق آية في الفخامة ومظاهر التأنق والإبداع. إذ يقوم على الأسلوب الفرنسي الخالص في فن العمارة.

ويشتهر قصر فرساي بقاعة المرايا الشهيرة، وتمتد هذه القاعة الكبيرة 320 قدماً على طول واجهة الحديقة حيث وضع النقاشون كل مهاراتهم وعكسوا كل البهاء في تلك السبع عشرة مرآة التي تواجه النوافذ المطلة على الحديقة، والتي أعطت القاعة اسمها الثاني: قاعة المرايا (الاسم الأول: القاعة الكبرى). وبالرغم من أن قصر فرساي يقوم على الأسلوب الفرنسي الخالص فإن الأسلوب الباروكي بقي شائعاً في الأعمال الزخرفية التزيينية[1]. فقد ظهرت الزخرفة في فرساي بشكل واضح وأذعنت البساطة الكلاسيكية للزخرفة الباروكية. فكان الأثاث ـ بطراز لويس الرابع عشر مثلاً مترفاً وفاخراً. وكانت المقاعد مسرفة في النقش، وكانت مناضد الكتابة والمكاتب المزودة برفوف الكتب غاية في الأناقة.

وقد عاش لويس الرابع عشر، على نحو متقطع، في فرساي منذ سنة 1671. وفي سنة 1679 بنى لويس قصراً آخر في مارلي كان بمثابة ملاذٍ يلجأ إليه من زحام فرساي؛ وبعد سنة 1682 غدا قصر فرساي مقره الدائم.

(1) انظر هامش رقم 1 ص 252.

وما من شك في أن بعض هذا البهاء كان له غرض سياسي يتمثل في إدخال الرهبة في قلوب السفراء الذين توقع منهم لويس أن يحكموا ـ من خلال هذا البذخ والثراء والإسراف ـ على موارد الدولة وقوتها، ومع ذلك بدت هذه المباني الفخمة رمزاً على الاستبداد وتحدياً للجماهير الفرنسية في نهاية عهده.

وفي مجال التصوير، اشتهر شارل لبرون الذي هيمن على الفنون في باريس وفرساي. وقد منحه لويس ما شاء من المال ليزين فرساي، قبل أن يعينه مديراً للأكاديمية الملكية للفنون الجميلة. رسم لبرون في القاعة الكبرى (قاعة المرايا) بقصر فرساي، سبعاً وعشرين صورة جصية تصف أمجاد الملك منذ صلح البيرنية سنة 1659 حتى معاهدة نيمجن سنة 1679، وتمثل هذه الصور أروع عمل قام به الرسامون الفرنسيون في هذا العصر. كما تميزت هذه الفترة بالنحت. . . إلاّ أن المثالين كانوا أقل حظوة، في هذا العهد من المصورين. ومع ذلك فقد انفقت الدولة الأموال الكثيرة في شراء أو نسخ التماثيل الكلاسيكية القديمة. وبمرو الزمن ـ وفي نهاية عهد لويس الرابع عشر ـ انتقل الفن الفرنسي من غرور ومجد فرساي إلى التواضع والتقوى؛ وتقلص الإنفاق على قصر فرساي ومارلي. وتم ترميم كنيسة نوتردام وبدأ الاهتمام بالفن الكلاسيكي القديم يفتر. وركزت الفنون الزخرفية الجديدة على الدين بدلاً من الكبرياء والغرور والمجد «فلقد عرف لويس (الرابع عشر) ربه أخيراً»[1]. لا ريب أن فن عصر لويس الرابع عشر كان فناً منظماً، أكاديمياً وجليلاً، إلاّ أن السلطة قد عطلت قدرته على الابتكار. وبالرغم من اتساع الفنون في عهد لويس إلا أنها كانت تعزف على وتر واحد مملٍ إلى حد أنه غدا في النهاية تعبيراً لا عن أمة وجيل، بل عن ذات وبلاط.

أما الأدب الفرنسي في هذا العصر، فقد انصرف إلى المسرح. وقد

(1) ديورانت، المرجع السابق، ص 159.

شجع ريشيليو المسرحية التي ظلت الكنيسة تحرمها طويلاً، وجلب مزران الملهاة الإيطالية إلى فرنسا، وورث لويس الرابع عشر حب المسرح من هذين الوزيرين اللذين مهدا الطريق لحكمه المطلق، كما رأينا في بداية هذا الفصل. وكانت المسرحية الحديثة قد بلغت الشكل الأدبي في إيطاليا برعاية بابوات النهضة رفيعي الثقافة. واستطاع المسرح الحديث التغلب على المقاومة التي واجهها من قبل رجال الدين. وفي سنة 1641 أصدر لويس الثالث عشر مرسوماً يعترف بالمسرح لوناً مشروعاً من ألوان الترفيه. وحظي المسرح ـ فيما بعد ـ برعاية لويس الرابع عشر. وقد اشتهر في هذا المجال موليير (1622 ـ 1673)[1]. الذي كان من أكبر كتاب العصر أيضا. وقد كتب موليير مسرحية «المتحذلقات المضحكات» وكان إخراجها في سنة 1659 بداية حظ موليير وشهرته، ثم كتب وأخرج مسرحيات أخرى منها «الحب خير طبيب» 1665، و «الطبيب رغم أنفه» و «مبغض الشر» 1666.

كان موليير ـ على أية حال، عَلَماً من أكبر أعلام الأدب الفرنسي. وكانت الفلسفة التي تنطوي عليها كتابات موليير ومسرحياته في جوهرها فلسفة عقلانية أعجب بها فلاسفة ومفكرو القرن الثامن عشر. وكان موليير يعجب بـ «الرجل الفاضل»: رجل الدنيا المعقول الذي يشق طريقه باعتدال عاقل وسط السخافات المتعارضة. وقد واصل موليير ـ حتى الموت ـ حربه، من خلال المسرح، ضد الفقر، والتعصب والخرافة والنفاق. وليس مدهشاً أن فرنسا تحب موليير، وما زالت تمثل مسرحياته، كما تحب بريطانيا شكسبير وتمثل مسرحياته[2].

وتعد الفترة من سنة 1643 إلى سنة 1715 قمة «الكلاسيكية» في

---

(1) جان بوكلان المعروف باسم موليير Molière (1622 ـ 1673) كاتب مسرحي وممثل فرنسي، يعتبر أحد أعظم الكوميديين في جميع العصور.

(2) لمزيد من التفاصيل عن موليير ومسرحياته انظر ديورانت، قصة الحضارة جـ 31، ص ص 162 ـ 198.

الأدب الفرنسي الحديث، وهذا يعني أن فترة نهوض الأدب الفرنسي قد بدأت قبل مجيء لويس الرابع عشر إلى السلطة في سنة 1661. ولعل أول حافز للنهضة الأدبية في فرنسا قد انبعث بفضل تشجيع ريشيليو «للدراما» والشعر. وهناك دوافع أخرى من بينها مثلا الانتصارات العسكرية التي حققها الفرنسيون، وانتصارات فرنسا الديبلوماسية في معاهدتي وستفاليا 1648 والبيرنية 1659، واختلاط الأدباء بالنبلاء والمثقفات من النساء في الصالونات والنوادي، وأخيراً الرعاية التي حظي بها الأدب من قبل الملك. وهناك أدباء كثر ترعرعوا في فترة حكم ريشيليو ومزران. ومع ذلك، فإن لويس الرابع عشر كان أسخى راعٍ للأدب عرفه التاريخ. فحالماً وصل إلى السلطة طلب من كولبير أن يكلف أشخاصاً أكفاء بوضع قائمة بأسماء الأدباء والعلماء والمؤلفين من أي بلد ممن يستحقون أن تقدم إليهم المساعدة. وبناء على تعليمات الملك، صُرفت معاشات لعدد منهم في الداخل أو الخارج. ويبدو أن المعاشات والهبات في الداخل كان القصد منها إخضاع الأدب والفكر للدولة كما تم إخضاع الفن. أما المعاشات الدولية، فقد كان الهدف منها ـ جزئياً على الأقل ـ الرغبة في كسب أصحاب الأقلام خارج فرنسا. وقد خضع النشر كله لرقابة الدولة. ولم يكتف لويس بصرف المعاشات للأدباء، بل إنه احترمهم وحماهم كما حمى موليير من غدر النبلاء ورجال الدين، ورفع مكانتهم الاجتماعية، ورحب بهم في القصر الملكي[1].

وفي سنة 1663 نُظِّمت أكاديمية فرعية للنقوش والرسائل لتسجل أحداث العهد. ومنذ سنة 1638 بدأ مشروع قاموس اللغة الفرنسية. ومنذ ذلك الوقت، بدأ هذا المشروع يتقدم ببطء شديد حتى تم استكماله ونشر في سنة 1694. وقد أسرف هذا القاموس في فحص لغة الشعب، والفنون والمهن والحرف. وغدت اللغة الفرنسية أعظم اللغات الأوروبية احتراماً،

(1) ديورانت، المرجع السابق، ص 200.

وأصبحت أداة الديبلوماسية. وقد بلغت اللغة الفرنسية ذروتها في حوار موليير الذي اتسم بالسهولة المرنة، وفي بلاغة كورنيي، (1643 ـ 1684) المسرحي والشاعر، وفي التأنق اللّغوي عند راسين (1639 ـ 1699)، وقد اتخذ راسْين ـ إضافة إلى المسرح وكتابة التاريخ ـ، من الأدب مهنة، والمعروف أن فرنسا تضع راسين في صف أكبر شعرائها، وبالإضافة إلى هؤلاء ظهر أدباء آخرون مثل لافونتين (1621 ـ 1695) الذي اشتهر بكتابة القصص الخرافية، وبوالو (1636 ـ 1711) ولاروشفوكو (1613 ـ 1680)، ولابروبير (1645 ـ 1696).

لقد وصف فولتير ـ المفكر الفرنسي ـ عصر لويس الرابع عشر بأنه «أكثر العصور التي شهدها العالم استنارة» دون أن يتوقع أن عصره هو، القرن الثامن عشر، سيدعى بـ «عصر التنوير»، ومع ذلك فإن عصر لويس الرابع عشر كان عصر ظلام وتعصب (إلغاء مرسوم نانت مثلا). وكانت الاستنارة (أو التنوير) مقصورة على عدد قليل لم يرض عنه البلاط الملكي الفرنسي. فعلى سبيل المثال، كان التعليم تحت سيطرة رجال الدين والكنيسة، ولم تكن حرية الطباعة والنشر واردة، ولم يفكر فيها أحد، أما حرية التعبير فكانت مغامرة سرّية وسط رقابة شاملة. ومع ذلك، فإن العصر لم يكن له نظير، خاصة في الرعاية الملكية للأدب والفن. فالفن ـ مثلاً ـ قد وصل إلى الأوج والجلال، كما تشهد على ذلك أعمدة اللوفر الشهيرة. إلاّ أن هذا الفن قد انحدر في بعض الأحيان إلى الإفراط في الأبهة والفخامة، كما هو الحال في قصر فرساي. وقد جند الملك الفن ليخدم به مآربه ومجده. وبالرغم من ذلك فإن هذا الفن قد منح فرنسا ـ بفضل رعاية وتشجيع الملك ـ روائع في العمارة والنحت والتصوير[1]. ومن ناحية أخرى أدت النهضة الأدبية إلى تنقية اللغة

(1) اعتمدت في كتابة هذا الملخص عن العمارة والأدب والفن في عصر لويس الرابع عشر إلى حدّ كبير على ديورانت، **قصة الحضارة** جـ 31، الفصل 3، 4، 5 ص ص 136 ـ 250.

وصقلها، وإلى تهذيب الحديث. وغدت اللغة الفرنسية ـ كما سبق القول ـ لغة الديبلوماسية.

6 ـ ملاحظات ختامية حول عصر لويس الرابع عشر:

لا ريب في أن لويس الرابع عشر قد حقق لفرنسا المجد والهيبة بسبب توسعاته العسكرية، وبنائه للدولة القومية على الصعيدين الداخلي والخارجي. فقد زاد النفوذ الفرنسي في أوروبا بسبب التفكك السياسي في إيطاليا وألمانيا، وتداعي قوة أسبانيا، وموقف الملكية الحاكمة في بريطانيا. ويُعد الوفاق الإنجليزي الفرنسي الذي ساد في النصف الأول من عهد لويس من بين العوامل التي أدت إلى تفوقه ومن ثم إلى تفوق فرنسا. ففي الفترة من سنة 1661 إلى سنة 1685 استطاع لويس أن يعتمد على الصداقة الإنجليزية. ويمثل عهد لويس الرابع عشر نموذج الملكية المطلقة بكل وضوح. وقد مارس ملوك فرنسا نفوذهم المطلق إلى أقصى حد منذ زمن شارل الثامن عشر (1483 ـ 1498). والسلطة المطلقة التي تمتع بها ملك فرنسا اعتُرف له بها قانوناً وكأنها هبة من الله. فكان الملك يجمع بيده كل السلطات بدون حدود. فهو مصدر العدل والتشريع والسلطة والإدارة والحرب والسلام وقائد الجيش. وعلى هذا الأساس، أُوقفت اجتماعات مجلس طبقات الأمة سنة 1614 في عهد لويس الثالث عشر[1].

وكانت فرنسا بعد سنة 1660 أمة متماسكة جغرافياً، متحدة تحت حكومة مركزية قوية واحدة. وإضافة إلى وحدة الحكومة والسياسة، هناك وحدة العرق والأرض. وأثناء حكم لويس الرابع عشر، كانت فرنسا القوة الرائدة في أوروبا، وكان العالم مبهوراً بشهرة لويس وقصره (قصر فرساي). إلاّ أن الرجال الذين صنعوا ـ حقاً ـ مجد فرنسا آنذاك كانوا أولئك الوزراء الذين وقفوا خلف لويس، مثل كولبير الذي أعاد تنظيم الأمور المالية

---

(1) انظر هامش رقم 1، صفحة 185.

والتجارية والبحرية، ولوفوا Louvois الذي كوّن جيشاً محارباً قوياً، وفوبان Vauban عبقري التحصين وحرب الخنادق والحصار، الذي قام بتحصين حدود فرنسا، وهناك أيضاً قادة الجيش الكبار مثل تورين Turenne وكونديه Condé.

إن حكم لويس الرابع عشر الاستبدادي المطلق، والتعصب الذي دفع به إلى الاضطهاد والتعذيب، والتلهف على السلطة والميل للحروب، كلها سمّات ظهرت في شخصيته بوصفه ابن عصره وكنيسته. ومن زاوية أخرى، كان تقديره وتشجيعه للأدب والفن، وقدرته على احتمال أعباء حكومة مركزية بعيدة المدى، صفات جعلت منه ملكاً بكل معاني الكلمة، صحيح أنه قد شن حروباً مدمرة وأسرف في البناء والترف، واثقل كاهل الشعب الفرنسي بالضرائب إلى حد العوز، إلاّ أنه أعطى لفرنسا حكومة منظمة، ووحدة وطنية، وثقافة عظيمة، بلغت بها فرنسا مرتبة الزعامة على أوروبا الغربية، ومن ثم أصبح لويس علماً على أسمى عهد زاهر لبلاده، ورمزاً له. ولكن بالرغم من الإنجازات العديدة التي حققها لويس، فإن فترة حكمه الطويل لم تكن ناجحة تماماً. **وهناك سببان لفساد الحكم في عهده هما: حبه للشهرة والمجد، وكرهه للبروتستانت.** فالحروب والضرائب الباهظة التي فرضت لتمويلها حطمت اقتصاد البلاد تقريباً، وتركت فرنسا ثائرة ومنهكة، ومهدت الطريق أمام الثورة سنة 1789[1].

وهكذا ـ بالرغم من أن الملكية الفرنسية ظهرت بمظهر القوة ـ فإنها ـ من ناحية أخرى ـ، فقدت هيبتها والعديد من عناصرها في أواخر القرن الثامن عشر، بسبب مساوىء الملوك التي تمثلت في كثرة الحروب التي استنزفت الأرواح والأموال، والضرائب، والمبالغة في الإسراف، وسوء الإدارة، وكثرة الاضطهاد الديني والسياسي. **ولم يكن باستطاعة هذا الحكم**

---

(1) ديورانت، قصة الحضارة جـ 34، ص 244.

المستبد أن يستمر إلا في حالة واحدة، وهي أن يتم القضاء على الظلم الاجتماعي، وهذا لم يحدث. وعليه، يمكن القول أن ملكية لويس الرابع عشر قد تركت فرنسا في حالة من البؤس، وكأن انتصاراتها قد استحالت إلى هزائم[1].

لقد كان من الممكن أن تعني الملكية المطلقة الرخاء والازدهار والأمن، ولكن ـ لسوء الحظ ـ لم يكن لويس الرابع عشر قانعاً بأن يكون رمزاً للقوة داخل فرنسا فحسب، ومن ثم، ورط البلاد في حروب استمرت أربعين سنة. إن هذه الحروب من وجهة النظر الملكية ربما تؤدي إلى أن تجعل البلاد أكبر مساحة وأكثر أمناً. وربما تفتح الطريق إلى الشهرة والمجد، أما عن أرواح البشر التي ستحصدها الحرب، فإن الناس لا بد أن يموتوا على كل حال وهل **أفضل للرجال من الموت في ساحة المجد، من أجل الوطن؟** ولم يكن لويس الخامس عشر ولا لويس السادس عشر من القوة والإرادة بحيث يمكنهما فرض الإصلاح، أو أن يدركا أن الشعب لا يمكن أن يظل محروماً ومظلوماً إلى الأبد. ولهذا السبب، كانت الثورة الفرنسية 1789 وسقوط الملكية قَدَراً مَقدُوراً.

عموماً، في أول سبتمبر 1715 مات لويس الرابع عشر تاركاً العرش لحفيده الصغير لويس الخامس عشر. وبذلك انتهى عهد من أكبر عهود فرنسا الملكية وأطولها؛ عهد الملكية المطلقة، والحكم الفردي، والاستبداد، وقصر فرساي، وقاعة المرايا الفخمة والحروب. وعند وفاته، تذكر سكان باريس أخطاء الملك الراحل، وشعروا أن حبه للسلطة والعظمة والجاه قاد البلاد إلى حافة الخراب، كما أنهم كرهوا غطرسته واعتداده بنفسه وتركيزه السلطة والحكم في إرادة واحدة لا يستطيع أحد أن يتحداها. إلا أنهم قد نسو أنه ـ قبل أن يتورط في حروبه العديدة ـ كان يؤيد كولبير في تنمية الاقتصاد

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 317.

(التجارة والصناعة) في فرنسا، وأن إسرافه في الإنفاق لم يكن لحساب ترفه وبذخه فحسب، بل أنه خلق لفرنسا كذلك تراثاً كبيراً من الفن[1] إذ كان يقدر، ويشجع الأدب والفن.

---

(1) ديورانت، المرجع السابق، ص ص 243 ـ 244، انظر أيضاً:

Alfred Cobban, A **History of Modern France** V. L: 1715- 1799 (Harmond sworth, Middlesex, England: penguin books, 1977) pp. 9 - 16.



الفصل الثامن

روسيا في عهد بطرس الأكبر

يقول الرحالة الغربيون الذين زاروا روسيا في القرن السابع عشر: إن المجتمع الروسي كان يتّسم بحياة مستهترة لا نظام فيها. وكانت البلاد حريصة على اعتزال الأجانب، ففي حين كانت أوروبا تنعم بثمار النهضة ومباهج المجتمع الراقي، كان الروس يعيشون في ظلام العصور الوسطى. وكانت روسيا أكثر الدول الأوروبية تخلفاً ورجعية. فقد كانت ثقافة ومفاهيم القرون الوسطى تهيمن على البلاد، وينتشر فيها الجهل الاجتماعي والخرافات؛ كما كان يسود البلاد التفكك القومي الناتج عن الوصول إلى الحكم بقوة السلاح. وبقيت روسيا طوال العصور الوسطى تعيش في عزلة تامة عن العالم المتحضر وخاصة عن أوروبا الغربية واعتنق الروس المسيحية على المذهب الأرثوذكسي[1]؛ مما أدى إلى ابتعادهم أكثر عن أوروبا الغربية شديدة الولاء للكنيسة الكاثوليكية في روما. ولهذا السبب، كانوا حريصين على اعتزال الأجانب ورفض مظاهر الحياة الأوروبية في غرب أوروبا. فقد رأى الروس في دراسة اللغة اللاتينية خطراً كبيراً على الأرثوذكسية. ولم يعترف أحد بحرية

(1) الأرثوذكسيّة أو العقيدة الأرثوذكسيّة أكثر أتباعها من أوروبا الشرقية مثل روسيا واليونان وبلاد البلقان وتسمى كنيستهم بالكنيسة الأرثوذكسية أو الشرقية وكان مقرها القسطنطينية، وقد فصلت عن الكنيسة الكاثوليكية في روما في سنة 1054، وهي تتكون الآن من عدة كنائس مستقلة.

الفكر. وعُرِف رجال الدين بالجهل والكسل والتعصب. وكان الفرق يبدو واضحاً بين روسيا والغرب في كل شيء تقريباً: في العادات، والسلوك، والقوانين، والزي.

ومنذ سنة 1453 أصبحت موسكو عاصمة المذهب الأرثوذكسي، وتزايدت قوتها لارتباطها الوثيق بالكنيسة وتوطيد سلطانها في القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر. وتركز التاريخ الروسي المبكر في الجنوب، حيث سهول الإستبس الشاسعة، وهي الموطن التقليدي للقبائل البدوية الرحل. ثم انتقل مركز الدولة من الجنوب إلى روسيا الوسطى. وبرهنت المسيحية على أنها كانت عامل توحيد له أثره البالغ في نمو وتطور الدولة الروسية. وفي هذا الفصل، سنناقش ـ بشيء من الاختصار ـ تطور الدولة الروسية والمجتمع الروسي قبل وصول بطرس الأكبر إلى السلطة، وإصلاحاته أو سياسته الداخلية، ثم سياسته الخارجية التوسعية، وأخيراً نختم الفصل بملاحظات استنتاجية عن بطرس الأكبر وسياساته.

1 ـ روسيا والمجتمع الروسي قبل وصول بطرس الأكبر إلى السلطة:

كان الروس ـ كأي شعب يقاوم البرد ـ، يدمنون المشروبات الروحية ويسرفون في الشرب إلى حدّ فقدان الوعي أحياناً. كما كانوا يضيفون التوابل إلى طعامهم التماساً للدفء. وكانت سلطة الرجل في الأسرة مطلقة تماماً مثلما كانت سلطة القيصر في الدولة. أما مركز المرأة في المجتمع الروسي، فقد كان وضيعاً حقاً. وكانت الكنيسة لساناً قوياً ناطقاً باسم الدولة. كما كانت الكنيسة الروسية تحض بشدة على مكارم الأخلاق. ويبدو أن الكنيسة الروسية ـ بكل أخطائها ـ كانت عاملاً مهماً وبارزاً في تمدين الشعب الروسي[1]، الذي وُصف بـ «الهمجية» بسبب مصاعب الحياة، وقسوة طبيعة الإنسان ذاته. وزاد الموقع الجغرافي في عزلة روسيا. فالأتراك العثمانيون

(1) ول ديورانت، **قصة الحضارة**، ج 26، ص ص 1 ـ 7.

كانوا يسيطرون على البحر الأسود، ودولة السويد القوية كانت تهيمن على شواطىء بحر البلطيق، في حين كانت بولندا على التخوم الغربية تقف ضد التوسع الروسي تجاه الغرب. وقد كانت الملكية في السويد تدرك جيداً أن روسيا يجب أن لا تحصل على فرص تمكنها من الاتصال المباشر مع مراكز الحضارة الأوروبية حتى لا تتطور، ومن ثم تستطيع السويد أن تحتفظ بهيمنتها على شواطىء بحر البلطيق الجنوبية. وهذا يبيّن ـ تماماً ـ أن الطرق القصيرة التي تصل بين روسيا وأوروبا لم تكن مستخدمة على نطاق واسع. وهكذا كان ميناء أركانجل Archangel كبير الأهمية لروسيا، وهو ميناء يقع على المحيط المتجمد الشمالي، ومن ثم كان يغلق لفترات ليست قصيرة خلال فصل الشتاء لتجمد المياه ـ ومع ذلك ـ فقد كان المنفذ الوحيد الروسي الذي يفتح أمام الروس باب الاتصال بأوروبا. وقد كان على روسيا أن تسعى إلى المياه الدافئة كما سنرى في هذا الفصل. إضافة إلى ذلك، فإن خضوع روسيا ـ طوال الفترة الأخيرة من العصور الوسطى لحكم قبائل التتار الأسيوية من سنة 1240 إلى سنة 1480 ـ قد أورثهم مؤثرات حضارية آسيوية زادت في بعدهم عن الحضارة الغربية. ولا ريب في أن سيطرة التتار عاقت محاولة روسية ـ لمدة قرنين تقريباً ـ في أن تصبح دولة أوروبية غربية، وقد واجه المجتمع الروسي أشق الظروف وأصعبها بعدم اكتراث.

ويبدأ تاريخ روسيا بوضوح في عهد إيفان الثالث (1462 ـ 1505) الملقب بالرهيب أو المرعب. وقد أطلق على إيفان الرابع اللقب نفسه أيضاً. استطاع إيفان الثالث أن يعلن استقلال روسيا عن الإمبراطورية المغولية، فكان ذلك بداية نمو دولة جديدة. وكان أبوه فاسيلي الثاني (1425 ـ 1462) قد ترك روسيا قوية إلى حد يضع معه نهاية لمساوىء ومخازي حكم التتار الذين جاؤوا إلى البلاد منذ أوائل القرن الثالث عشر. ويلقب إيفان الثالث أيضاً بالعظيم لأنه هو الذي أنجز مهمة التخلص من حكم التتار (المغول)، ووحد روسيا. إنه رجل قد خُلق للشدائد والمهام الصعبة وأطلق عليه الروس

اسم أو لقب الرهيب بسبب غضبه الجامح وقسوته، ومع ذلك، فقد كانت لديه قدرات سياسية كبيرة. فقد صنع الكثير لبناء روسيا في القرن السادس عشر، وتحويلها إلى دولة ذات سلطان. وهكذا تحول إيفان الثالث من أمير إلى رئيس دولة، وأصبح أقوى من غيره، ودخل كبار الأمراء والنبلاء في خدمته كما تخلى الأمراء الضعاف عن استقلالهم، ولم يبق إلا عدد قليل من الإمارات المستقلة. وعلى هذا النحو، تحققت وحدة البلاد والأرض وأصدر إيفان الثالث مجموعة جديدة من القوانين تطبق في جميع الأراضي التي أخضعت لحكم موسكو.

وما من شك في أن حكم إيفان الثالث الذي استمر ثلاثاً وأربعين سنة يساوي في الأهمية أي حكم آخر في تاريخ روسيا قبل القرن العشرين. فقد حقق لروسيا ما حققه لويس الحادي عشر[1] لفرنسا. وقد اتخذ إيفان الثالث لقب «ملك روسيا بأسرها». ومن المرجح أن زوجته اليونانية صوفيا قد أوصته أو اقترحت عليه، أن يتخذ ـ كذلك ـ لقب «قيصر» وهو لقب روماني إغريقي. كما اتخذ النسر الأمبراطوري المزدوج شعاراً قومياً. وادعى وراثة السلطة الدينية والسياسية للدولة البيزنطية السابقة، واقتبس نظريات الحكومة والأعياد والمراسم البيزنطية وانتشرت في روسيا أنماط الفن البيزنطي[2]. وصاغت الكنيسة الروسية الأفكار التي فُرضت على الروس؛ وهي أن روسيا المرتبطة وحدها بالإيمان الحق بلد مقدس، وأن موسكو هي روما الثالثة. ولم يتسامح إيفان الثالث مع الفكر الحر الذي قد يؤدي إلى الهرطقة، وبذلك وقف ضد كل نوع من أنواع الحرية الشخصية[3]. لقد كان ـ حقاً ـ زعيماً مطلقاً.

وقد كانت روسيا في عهد إيفان الثالث دولة منعزلة، دون منفذ مباشر

(1) لويس الحادي عشر (1433 ـ 1483) ملك فرنسا من سنة 1461 إلى سنة 1483 عمل الكثير من أجل تقوية فرنسا وتوحيدها بعد حرب المئة عام (1328 ـ 1453).

(2) ول ديورانت، **قصة الحضارة**، ج 26، ص 12.

(3) حاطوم، **تاريخ عصر النهضة الأوروبية**، ص 326.

على البحار الأخرى، عدا بحار الشمال المتجمدة. وكانت تقع ـ أيضاً ـ بين أعدائها التتار من ناحية، وجيرانها الأوروبيين ـ الذين يكرهونها ـ من ناحية أخرى، وكانت روسيا بلداً زراعياً، وكانت كثافة الفلاحين ضعيفة، كما كانت المدن أسواقاً ريفية مع مراعٍ في الوسط. أما التجارة (خاصة تجارة المرور)، فكانت قليلة والمنتجات نادرة وذات أثمانٍ مرتفعة، كالفراء، وتوابل الشرق، والأقمشة الفاخرة، وكانت مراكز هذه التجارة مدن تتمتع بالاستقلال الذاتي[1].

وقد تابع فاسيلي الثالث إيفانوفتشي (1505 ـ 1533) سياسة إيفان الثالث بخصوص توحيد روسيا وتقوية الدولة. أما إيفان الرابع (1533 ـ 1584) الملقب ـ أيضاً ـ بالرهيب ـ وقد استحق هذا اللقب لأنه كان قاسياً تواقاً إلى الانتقام إلى حدٍّ يدعو إلى الاشمئزاز، وكان سريع الانفعال، فقد قتل أحسن أبنائه مقدرة في سنة 1580 ـ فقد كانت سياسته الخارجية تهدف إلى أن تربط روسيا بين بحر البلطيق وبحر قزوين والتحكم في نهر الفولجا حتى منابعه. وهكذا لم تأت سنة 1554 حتى أصبح نهر الفولجا قناة روسية تماماً. كما اتّسمت سياسة روسيا ـ في هذه الفترة والفترات اللاحقة من تاريخها الحديث ـ، بالعداء الشديد للبولنديين. ويرجع ذلك إلى سببين: الأول: كانت بولندا كاثوليكية معادية لروسيا السلافية الأرثوذكسية، والثاني: اتحاد بولندا السياسي مع لتوانيا منذ سنة 1569. وقد كان امتلاك بولندا للتوانيا وحده كافياً لتوتر العلاقات البولندية الروسية[2] كما كانت بولندا فضلاً عن ذلك: تطمع في السيطرة على روسيا ذاتها. ولهذا السبب، عرقل البولنديون الاتصال المباشر بين روسيا وأوروبا. وهكذا وجدت روسيا نفسها ـ في بداية العصور الحديثة ـ محاصرة بدول قوية كبيرة تسد عليها المنافذ البحرية وتطمع في أراضيها وثروتها. فكما رأينا في بداية هذا الفصل، كانت الدولة العثمانية القوية تهيمن في الجنوب على كل الأراضي المحيطة بالبحر الأسود؛ ومن

---

(1) المرجع السابق، ص 325.

(2) فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 364.

ناحية الغرب كانت دولة بولندا القوية. وكانت السويد تسيطر على شواطىء بحر البلطيق. ولذلك اتجه الروس إلى التوسع نحو الشرق كما سنرى.

كما تابع إيفان الرابع مكافحة التتار بشدة، وأراد من وراء ذلك أن يضمن ويؤمن لبلاده الطرق التجارية الكبرى. وكان شغله الشاغل تقوية الجيش الروسي. فقام بتنظيم جيش المدفعية والهندسة والمرتزقة والأجانب وسلاح الفرسان، وأقام على طول الحدود خطوطاً دفاعية (مدناً) جديدة، وكل ذلك كان يتطلب النظام والمال. وأدى ذلك إلى نمو الاقتصاد التقليدي، وخاصة التجارة التي انتعشت في وقت السلم والاستقرار وانتكست زمن الحرب والاضطرابات. كما تغيرت النظم وأحوال المجتمع في روسيا في عهد إيفان الرابع وزادت نفقات الدولة. كما اتّسم حكمه بالعنف والإرهاب والشغب والفتن. ولا ريب في أن حكماً مثل هذا لا يكاد يساعد على التقدم الاقتصادي أو إنجاز الأعمال الثقافية.

وكانت الكنيسة هي الحاكم الحقيقي لروسيا. فقد كانت قواعد الطقوس الدينية تقيد الجميع وتطال حتى القيصر نفسه. وظلت الكنيسة تنتج معظم الفن والأدب في روسيا. وتكاد تكون هي الراعي الوحيد للفنون والآداب، ومن ثم، كانت هي التي توجهها. ولم تكن أجود الآداب مدوّنة، وكان كل الأدب المدوّن تقريباً يقتصر على الأديرة. كما كان هذا الأدب يتناول مواضيع دينية ويخدم الأغراض الدينية. وكانت الأغاني الشعبية التي يتناقلها الناس من جيل إلى آخر مشافهة تتناول وتمجد قصص وحكايات الناس الاجتماعية في أحزانهم وأفراحهم. كما عملت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية على تقوية الورع من طريق فن العمارة والرسوم الحائطية والتماثيل والترانيم التي يشترك في إنشادها عدد كبير من المرتلين، والتي كانت تبدو وكأنها تخرج من أخفى أعماق النفس[1].

(1) ول ديورانت، **قصة الحضارة**، جـ 26، ص ص 5 ـ 23 ـ 24.

وفي سنة 1584 مات سيد روسيا القوي إيفان الرابع، وأعقبت وفاته مرحلة من الاضطرابات والفوضى والحروب الأهلية استمرت حتى سنة 1613. وظهرت في هذه المرحلة من تاريخ روسيا الحديث كل عيوب المجتمع الروسي وكل ما ينطوي عليه من مشاكل اجتماعية ووطنية وقومية. ومما زاد الأمر تعقيداً أنه في سنة 1598 مات ديمتري[1] ابن إيفان الرابع دون أن يخلف وريثاً ذكراً. وقد ترك ذلك المجال واسعاً لتدخلات سياسية وعسكرية من قبل بولندا والسويد للاستيلاء على العرش الشاغر. فقد استغلت بولندا هذه المحنة وطالبت في سنة 1610 بعرش روسيا. وفي سنة 1601 زادت الأمور سوءاً بانتشار المجاعات، والفوضى، وعدم الاستقرار، والانحلال الخلقي في البلاد. ولإيجاد مخرج من هذا الوضع الصعب اجتمع مندوبون يمثلون المدن الروسية الرئيسية في جمعية وطنية وانتخبوا ـ في سنة 1613 ـ ميخائيل رومانوف[2] قيصراً على روسيا. وكان ميخائيل يتصل من طريق النسب بالأسرة السابقة. تصدى ميخائيل رومانوف (1613 ـ 1645) بشجاعة وحزم لمشكلة إعادة السلام إلى روسيا ومعالجة ما خلفته فترة الاضطرابات من خراب ودمار في البلاد.

وكانت أسرة رومانوف ترى أن الطريقة المثلى للحكم هي وضع كافة السلطات في يد القيصر. وهكذا سيطر ميخائيل رومانوف على حكومات الأقاليم حيث كان لكبار ملاكي الأرض نفوذ واسع. كما اهتم بمالية الدولة والصناعة والتجارة. وقد كان من المهام الأولى لأسرة رومانوف كبح جماح

---

(1) ديمتري كان آخر حكام عائلة روريك Ruric التي حكمت الشعوب الروسية عشرة قرون وهي أسرة سويدية الأصل، ويعتقد أنها أول أسرة تقلدت الحكم، وتأسست على يد روريك في سنة 862م.

(2) أسرة ميخائيل رومانوف Romanoff استمرت في حكم روسيا حتى الثورة الروسية سنة 1917. وكان آخر القياصرة نقولا الثاني (1894 ـ 1917) الذي أعدم في سنة 1917 في حفل دموي أقيم احتفاء بانتصار البلشفية.

قوة بولندا ولتوانيا المتزايدة. وفي عهد ألكسيس رومانوف (1645 ـ 1676) استطاع الروس استعادة ما استولت عليه بولندا من قلاع وحصون في أوكرانيا الشرقية أثناء فترة الحروب الأهلية، ففي سنة 1667 استعاد الروس مدينة كييف Kieff، كما سيطروا على كل أراضي أوكرانيا الغنية بصورة نهائية. ومن هنا، شرع الروس في تنفيذ سياسة التوسع صوب الشرق[1]. وفي هذا الوقت أيضاً، استطاع الرواد الروس إنهاء مرحلة التوسع في سيبريا حينما وصلوا لى مضيق بيرنج في سنة 1648. وواصل الروس توسعهم نحو الشرق حتى وصلوا حدود الصين وشواطىء المحيط الهادىء. واستمر هذا التوسع حتى سنة 1904، آنذاك حدث صدام بين اليابان وروسيا فيما يعرف بالحرب الروسية اليابانية (1904 ـ 1905)[2]. وهكذا أوقفت اليابان التوسع الروسي صوب الشرق في أوائل القرن العشرين؛ ولكن بعد أن وصلت روسيا إلى الشرق الأقصى.

وكان الروس في اتجاههم شرقاً لا يقومون بمجرد عمليات غزو وتوسع، وإنما كانوا يقومون أيضاً بعمل حضاري متعدد الجوانب مثل بناء المدن والأعمال التجارية؛ مما أدى إلى انتعاش البلاد مادياً. ومما ساعد على هذا الانتعاش الاقتصادي أن روسيا الشمالية كانت تتمتع بثروة ضخمة تتمثل في الحيوانات ذات الفراء، والأخشاب. وفي عهد ألكسيس وابنه فيدور Fedor (1676 ـ 1682) بدأت روسيا ـ بشكل فعلي ـ تحاول الاتصال بحضارة الغرب (غرب أوروبا). وتم إرسال البعثات والسفارات إلى الدول

---

(1) ينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أن انجذاب السياسة التوسعية الروسية نحو الشرق؛ أي نحو آسيا لم ينضج، ولم يكن قوياً منذ البداية كما أنه لم يظهر بوضوح إلا في القرن التاسع عشر حينما أصبح الروس في مواجهة اليابان وبريطانيا، وفي ذلك الوقت أصبحت جاذبية آسيا عاملاً كبير الشأن حقاً في السياسة الروسية.

(2) حاطوم، تاريخ عصر النهضة الأوروبية، ص 332. لمزيد من التفاصيل راجع أيضاً:
Milad A. El- Magrahi, «The Russo- Japanese War 1904- 1905» Bulletin of The Faculty of Arts and Education Vi 17- 18 (1988- 1989) pp. 11 - 27.

الغربية بقصد التعرف على أسباب وعوامل تقدمها وتطورها والاستفادة من مظاهر حضارتها، إلاّ أن السعي الجدي الفعال لإخراج روسيا من عزلتها، ولجعلها دولة أوروبية لم يبدأ بشكل جدّي وحازم إلا في عهد بطرس الأكبر، وهو الابن الثاني للقيصر ألكسيس.

2 ـ وصول بطرس الأكبر إلى السلطة:

بوصول بطرس الأكبر[1] (1689 ـ 1725) إلى سدة الحكم بدأت روسيا تدخل في العصور الحديثة. وأصبح بطرس قيصراً على روسيا منذ سنة 1682 بعد وفاة شقيقه فيدور، ولكن بالنظر إلى صغر سنه آلت الوصاية على العرش إلى شقيقته صوفيا Sophie. وقامت صوفيا بإدارة شؤون الدولة والحكم بمساعدة الحرس الامبراطوري. وفي أغسطس سنة 1689 استولى بطرس على الحكم من شقيقته صوفيا لينفرد بالسلطة. إلا أنه مع ذلك لم يباشر شؤون الحكم فعلياً إلا بعد موت أمه سنة 1694. ويُعد بطرس واحداً من مؤسسي الدول الذين تألقوا في الصفوف الأولى في مجال بناء الأمم والشؤون العالمية. وكغيره من مؤسسي الدول، كان بطرس شديد الحرص على التمسك بكافة السلطات. وتعد فترة حكمه نقطة تحول في تاريخ روسيا الحديث؛ ففي هذه الفترة تغلغلت التأثيرات والأفكار الغربية الأوروبية لأول مرة في أوساط المجتمع الروسي في شرق أوروبا، ذلك لأن بطرس كان أعظم وأكبر حكام روسيا في العصور الحديثة.

(1) بطرس الأول (بطرس الأكبر) Peter The Great (1672 ـ 1725) قيصر روسيا من سنة 1682 إلى سنة 1725، وهو من أسرة رومانوف التي حكمت روسيا حتى سنة 1917 وقد أصبحت روسيا في عهده دولة أوروبية ذات شأن. للمزيد من التفاصيل راجع جلال يحي، **معالم التاريخ الحديث**، ص ص 90 ـ 102، محمد مخزوم، **مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي**، ص ص 227 ـ 237 البطريق ونوار، **التاريخ الأوروبي الحديث**، ص ص 247 ـ 262.

M.S. Anderson, **Europe in the Eighteenth Century 1713 - 1783** (London: LongMan, 1971) pp. 171-193.

وترجع طبيعة بطرس المتعطشة للدماء إلى العصر الدموي الذي عاش فيه. فقد كانت صوفيا قد استولت على الحكم بمساعدة زُمرة من الحرس اللانظامي. واستمر حكمها مدة سبع سنوات (1682 ـ 1689) وفي أثناء تلك الفترة كان بطرس قد جاوز مرحلة الطفولة، وأصبح شاباً قوياً ذا عدة هوايات، منها هواية تنظيم القوات العسكرية وبناء السفن. كما كان شغوفاً بكل شيء جديد يتعلمه. وكان بطرس ـ أيضاً ـ مفرطاً في الشراب، وأحاط نفسه بمجموعة من الأصدقاء كان جل همهم الإفراط في الشراب. وتكونت هذه الجماعة في سنة 1690 وعرفت بـ «جماعة المخمورين من الحمقى والمهرجين»[1] وكأي فلاح روسي كان بطرس يرى «أن السكر استعفاء معقول من واقع الحياة» وبدا الشراب مع أصحابه تخففاً يستحقه بسبب قيامه بكل أعباء الدولة، بل لقيامه بمهمة أكبر وأخطر وهي مهمة تحويل شعب شرقي إلى الحضارة الغربية. وكان حب بطرس للفكاهة لا يعرف الحدود أو القيود. كما كان بطرس على اتصال بالأوروبيين المقيمين في موسكو عاصمة البلاد، وكان هذا الاتصال من أهم أحداث حياته، بل العامل الحاسم والمقرر في حياته كلها. فقد تعلم عنهم بعض الألمانية والهولندية، ومبادىء العلوم والحساب والهندسة ومن خلالهم تعرف على بعض مظاهر الحضارة الغربية.

وفي سنة 1697 قرر بطرس أن يقوم بزيارة للعالم الغربي ليطلع بنفسه على أحوال بلدانه[2]. فقام برحلة طويلة زار فيها ألمانيا، وهولندا، وانجلترا، والنمسا. وقام بدراسة الملاحة وبناء السفن وسلاح المدفعية والتحصينات الحربية، وحتى دراسة طب الأسنان. كما زار المتاحف والمسارح والمستشفيات والمصانع. وكانت الانطباعات التي اكتسبها من زيارة الدول الغربية ذات تأثير قوي عليه، إلى حدٍّ أنه في اليوم التالي لعودته

---

(1) ديورانت، قصة الحضارة جـ 33، ص 43.

(2) قام بطرس برحلة ثانية إلى أوروبا سنة 1716 زار خلالها ألمانيا والدانمرك وهولندا وفرنسا. وكانت رحلته هذه المرة رحلة سياسية رسمية.

إلى موسكو تناول مقصاً وقص به ذقون كبار رجال القصر وأكمامهم الطويلة. ويعني هذا التصرف أنه كان مستعداً لتحدي التقاليد الروسية. ومن المعروف أن إطالة الذقن كان ـ من وجهة نظر الأرثوذكسية ـ جزءاً مكملاً لتشبه الرجال بالأنبياء والرسل والرب. لقد كان بطرس رجلاً من طراز إيفان الرابع «الرهيب» ولكنه كان مرحاً، تواقاً إلى التحضر، يحسد الغرب على جيوشه وأساطيله، وتجارته وصناعته وثروته، وكانت جهوده موجهة إلى هذه الأهداف بوصفها مقوّمات الحضارة. كما كانت أفكاره نفعية إلى حدٍّ بعيد، إذ كان يريد معرفة كل شيء يساعد روسيا على اللحاق بالغرب. وقد رفعه تفانيه الدؤوب في سبيل هذه الغاية من الهمجية إلى العظمة. فقد كان بطرس يتميز بالمثابرة للوصول إلى أهدافه، مهما واجه من عقبات ومصاعب ومعوقات. وبالرغم من أنه كان يعد نفسه مالك روسيا، فإنه عد نفسه ـ كذلك ـ خادم روسيا الأول[1].

وكانت روسيا أثناء حكم بطرس الأكبر (1689 ـ 1725) «تُقلب وتغير» كما سنرى في هذا الفصل. وكان بطرس لا يطيق البقاء دون عمل، يعيش في حركة دائمة ويسافر في أنحاء روسيا، ويصدر الأوامر، ويقود القوات المسلحة. كما كان شديد التمسك بكافة السلطات، وبوصفه مؤسساً لدولة كان يحتاج ـ على كل حال ـ إلى سلطات استثنائية حتى يواجه مرحلة الانتقال. فالأفكار جديدة، والمعارضون كثر[2]. وقد اتبع بطرس سياسة قوية وحاسمة وواضحة وكانت هذه السياسة تقوم على ثلاث دعائم: إقامة حكم ملكي مطلق، وفتح أبواب البلاد أمام الحضارة الغربية، ووصول السيادة الروسية إلى المياه الدافئة في البحر الأسود وبحر البلطيق.

3 ـ سياسة بطرس الداخلية ـ الإصلاحات:

كانت السنوات الثماني الأخيرة من حكم بطرس الأكبر (1717

---

(1) جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، ص 92.
(2) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص 252.

ـ 1725) زمن الإصلاحات. ففي المجال الداخلي لم يأل بطرس جهداً في تطوير روسيا وظهرت عملية التطوير هذه في ثلاثة مجالات: المجال الاجتماعي (العادات والتقاليد)، وتنظيم الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم، وتنظيم الجيش، إضافة إلى المجالين الاقتصادي والديني. ففي المجال الاجتماعي أمر بطرس بإلغاء الملابس الشرقية واستبدالها بالملابس الأوروبية. وحرر المرأة الروسية من قيود العزلة ودعاها لدخول ميدان العمل والاختلاط، كما قضى على حجاب المرأة الروسية. وأمر بقص الذقون ـ كما سبق أن أشرنا ـ وكان ذلك بداية حملة للتخلص من هذه العادة القديمة. ولم يسمح بتربية الذقون إلا لقاء ضرائب عالية تدفع لخزينة الدولة[1]. وقد كانت اللحية أشبه برمز ديني في روسيا. أطلقها الأنبياء والرسل من قبل. وقبل ثمان سنوات فقط شجب بطريرك الكنيسة الروسية الأرثوذكسية ـ في موسكو ـ حلق اللحى بوصفه عملاً مهرطقاً خارجاً عن تعاليم الكنيسة. وقبل بطرس التحدّي: فحلق اللحية سيكون رمزاً على الحداثة، وعلى الرغبة في دخول الحضارة الغربية.

وهكذا، شرع بطرس الأكبر في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى بناء روسيا من الداخل؛ ومن أبرز هذه الإصلاحات إعادة النظر في تنظيم الدولة الإداري. ولعل أهم ما في التنظيم الإداري الجديد منع احتكار النبلاء الوظائف العليا في الدولة، وإلغاء مجلس النبلاء والأعيان التقليدي واستبداله بمجلس الشيوخ Senato، إضافة إلى ذلك، أنشأ بطرس حكومات مهمتها تنفيذ أوامره. وقد ورث بطرس السلطة المطلقة واتفق مع أسلافه على ضرورة تركيز السلطة والمسؤولية في البلاد. وفي ضوء الحروب التي شنها بطرس ضد الدولة العثمانية وفارس (إيران)، والسويد، يجب النظر إلى سياسته الداخلية. ومن ثم فإن من أهم أعماله تنظيم الجيش الروسي وتدريبه على

---

(1) نعنعي، **أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة**، ص 174.

النمط الألماني. وكانت إعادة تنظيم الجيش تتطلب كثيراً من الأموال. ولذا كانت فترة حكم بطرس إحدى فترات الضرائب الثقيلة المتزايدة. كما نجح بطرس في بناء أسطول حربي كبير. فقد جلب الخبراء من الخارج وأرسل بعض الشباب الروس إلى الدول الغربية للتدريب، خاصة في المجالات ذات العلاقة بالبحرية التي ظلت إحدى اهتماماته الرئيسية.

وكان شغف بطرس بالبحر سبباً في تأسيسه سنة 1703 عاصمة جديدة لروسيا على بحر البلطيق وهي مدينة سانت بترسبورج[1] ST. Petersburg. وتقع هذه المدينة على نهر نيفا وتبعد خمسة وعشرين ميلاً عن البحر. ولم يكن قصد بطرس في بداية الأمر أن يجعل بترسبورج عاصمة لروسيا ـ فهي إضافة إلى كونها ثغراً بحرياً، كانت قريبة جداً من السويد ـ العدو الحاقد لبطرس روسيا. إلاّ أنه بعد انتصاره على شارل الثاني عشر ملك السويد قرر إجراء هذا التغيير؛ كما كان تواقاً إلى الانتقال من «جو موسكو الكنسي القاتم وروحها القومية الضيقة..»[2] وهكذا في سنة 1712 قرر أن تكون بترسبورج عاصمة لروسيا وحزن أهل موسكو. ولكن لا مفرّ من تنفيذ قرار القيصر[3]. وكان بطرس يعد المدينة الجديدة نافذة روسيا المطلة على الغرب، ورمزاً لخططه المستقبلية لروسيا بوصفها قوة أوروبية كبرى. وأصبحت بترسبورج، التي حصلت روسيا عليها نتيجة حرب طويلة الأمد (1700 ـ 1721) خير ضمان لعدم انقطاع الاتصال بالغرب؛ ولأن يصبح النفوذ الروسي ملموساً في

---

(1) بعد سنة 1917 أطلقت الثورة الروسية على هذه المدينة اسم لينينغراد. وفي سنة 1991 عادت المدينة إلى الاسم القديم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية وظهور ما يسمى برابطة الدول المستقلة. فقد شهدت نهاية سنة 1991 إنزال العلم الأحمر من فوق مبنى الكرملين بموسكو قلب الإمبراطورية السوفياتية التي انهارت وتفككت دون طلقة رصاص واحدة. وارتفع علم روسيا الاتحادية أمام مبنى الأمم المتحدة بنيويورك ليحل محل العلم الأحمر ذي المطرقة والمنجل.

(2) ديورانت، **قصة الحضارة**، ج 33، ص 49.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 49.

شؤون السياسة الغربية. وقد أضحت هذه المدينة رمزاً يمثل في الحياة الروسية ذلك الاتجاه نحو الترحيب بالغرب وقبول حضارته ضد الاتجاهات السلافية في القرن التاسع عشر، ثم الشيوعية في القرن العشرين. ولكن من ناحية أخرى، ترى الفلسفة القومية أن موسكو هي القلب الحقيقي للدولة الروسية والمركز المناسب لحكومتها[1].

وفي المجال الاقتصادي شملت إصلاحات بطرس أغلب مرافق الحياة والنشاطات الاقتصادية في البلاد. فقد اهتم بطرس بالزراعة والصناعة والتجارة وبناء الجسور وشق الطرق وإنشاء القنوات المائية وغيرها من المشاريع التي ساعدت على ازدهار الحياة الاقتصادية في روسيا. وإذا كان بطرس قد ركز بدرجة كبيرة وملحوظة على قضايا الإصلاح الأساسية ذات العلاقة بتطوير الإدارة وتحديث الجيش، وتنمية موارد البلاد الاقتصادية، فإنه - في الوقت ذاته - اهتم بضرورة تغيير مظاهر الحياة الاجتماعية في روسيا كما سبق القول.

وبما أن كنيسة روسيا الأرثوذكسية - بما لها من نفوذ وثروة - قد وقفت موقف العداء من سياسة الأخذ بمظاهر الحضارة الغربية، فكان على الدولة أن تقوم بإخضاعها. وفي هذا الصدد، لعب بطرس نفسه دوراً بارزاً. فلم يعد للكنيسة أي تأثير على سياسة الدولة العامة. وأصبح القيصر الرئيس الفعلي للكنيسة الأرثوذكسية التي صارت شديدة الارتباط بالدولة وملتزمة بسياستها. وفي سنة 1700 - حينما مات البطريرك[2] أوريان - لم يعين بطرس خلفاً له، وأصبح هو نفسه رئيساً للكنيسة. وظل منصب البطريرك شاغراً إحدى

---

(1) أصبحت موسكو عاصمة روسيا من جديد من سنة 1917 بعد قيام الثورة الروسية التي أطاحت بأسرة رومانوف ونظام القيصر.

(2) منذ سنة 1589 أنشأت السلطات الحاكمة في روسيا بطريركية مستقلة في موسكو، بعد أن اتضح لها أن بطريرك القسطنطينية غير حر في إدارة وتصريف شؤون الكنيسة الأرثوذكسية نظراً لوجوده في قلب العاصمة العثمانية استانبول (القسطنطينية).

وعشرين سنة. وفي سنة 1721 ألغى بطرس منصب البطريرك، ووضع أمور الكنيسة تحت إشراف مجلس ديني مقدس يمثل فيه القساوسة والأساقفة وَيْرأَسه موظف علماني يعينه القيصر. وَتَزَعَّم بطرس نفسه حركة إصلاح ديني في روسيا؛ وهو إصلاح لم يمس جوهر العقيدة. وكان بطرس ـ على كل حال ـ متسامحاً مع المذاهب المسيحية الأخرى إذا لم تتدخل في شؤون البلاد السياسية[1].

وخلاصة القول، أن بطرس الأكبر استطاع أن يحقق عملاً مجيداً حينما منح روسيا ـ ومن ثم الروس ـ المقوّمات الأساسية للدولة الحديثة وهي: الإدارة المدنية والجيش والأسطول. وفضلاً عن ذلك، وجد بطرس متسعاً من الوقت فحاول إحداث ثورة ثقافية أيضاً. فقد كان يكره الخرافة والتقاليد السقيمة البالية، ويتوق إلى العلم والتعليم. وفي عهده أنشئت أولى المسارح الروسية والمدارس والمتاحف والأكاديميات العلمية. وفي سنة 1703 ظهرت أول جريدة روسية وهي «جازيت سانت بترسبورج». وأمر بطرس بنشر كتب في العلوم والتقنية، وأسس مكتبة بترسبورج، وأنشأ المحفوظات الروسية إذ جمع في المكتبة مخطوطات الأديرة وسجلاتها وأخبارها. وفي سنة 1724 أسس أكاديمية بترسبورج ومتحف الفن بها، كما اهتم بالمسرح والموسيقا. وفي عهده، خرجت روسيا من عزلتها وأصبحت دولة أوروبية ذات أهمية كبيرة في السياسة والعلاقات الدولية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد اضطلع بطرس بكل أعباء الدولة، وبمهمة أخطر من ذلك بكثير وهي مهمة تحويل شعب شرقي إلى الحضارة الغربية.

وقد اتُّهم بطرس بأنه أرهق شعبه بالضرائب بدرجة لا توصف لتنفيذ مشاريعه. كما أنه أرهق الفلاحين بكثرة العمل وكثرة الضرائب. والحق أن نظام الضرائب كان شاملاً. فقد فرضت الضرائب على القبعات والأحذية واللحى.. الخ. ومع ذلك سار بطرس ببلاده خطوات جبارة في طريق التقدم

(1) ديورانت، **قصة الحضارة**، ج 33، ص 52.

الحضاري والقوة والعسكرية والنفوذ السياسي في أوروبا. ولا ريب في أن العمل الكبير الذي أنجزه بطرس يكمن في أنه قد نجح ـ بعد مجهود دائب استغرق حياته كلها فضلاً عن مواجهة آراء محافظة قوية سابقة ـ في رفع روسيا بشكل ملموس إلى مستوى أرقى من الحضارة. وقد منحه مجلس الشيوخ الروسي لقب بطرس الأكبر لهذا السبب.

عاش بطرس الأكبر السنوات الأخيرة من حياته في مأساة. فقد بلغ من تحجر وقسوة قلبه أنه أشرف بنفسه على إعدام ابنه، وولي عهده ألكسيس في سنة 1718، بعد أن أنزل به قدراً كبيراً من التعذيب البشع. وحدث كل ذلك، بسبب تهمة اشتراكه في مؤامرة لم يتسن إثباتها بصورة قاطعة. وطوال هذا الوقت، كان بطرس يعاني من مرض عُضال. فقد كان يشكو من مرض الزهري سنوات طويلة، ويعاني من العقاقير التي كان يتعاطاها للعلاج منه. وازدادت حالته الصحية سوءاً بسبب إدمانه الخمر، كما اجتمعت عليه انفعالات الحرب، وحركات التمرد، وعنف الإرهاب، لتنهك جسمه وتؤدي به إلى النهاية المحتومة؛ الموت[1]. وحينما مات في 8 فبراير سرنة 1725 تنفس الكثيرون الصعداء، ومن بينهم زوجته. وكان الشعور بالارتياح عاماً في البلاد إثر وفاته. وقد شبه الوضع في روسيا آنذاك بوضع الفئران التي «تنظر في سرور إلى جنازة القط»[2]. وقد ابتهج ملك السويد وملك بولندا، وتوقعا أن تتردى روسيا في مهاوي الفوضى، وتكف عن أن تكون خطراً يهدد الغرب. لقد كان بطرس ـ كما يلاحظ المؤرخ البريطاني الشهير فيشر «يمثل خلاصة قومه بما عرفوا به من تناقض في العمل ومزاج حاد وشهوات جارفة..»[3].

(1) ديورانت، **قصة الحضارة**، ج 33، ص 66.
(2) فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 366.
(3) فيشر، المرجع السابع، ص 366؛ ميلاد المقرحي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ص ص 66 ـ 67.

4 ـ السياسة الخارجية ـ سياسة بطرس التوسعية:

في مجال السياسة الخارجية كانت الجبهات التي شغلت بطرس الأكبر تتمثل في الجبهة التركية والسويدية والبولندية. وكانت السياسة الروسية في هذا الوقت سياسة توسعية إلى حدٍّ كبير. وترجع عوامل هذه السياسة التوسعية إلى العامل الاقتصادي أساساً. فازدهار الاقتصاد الروسي لن يتم إلا بالوصول إلى المياه الدافئة لإنعاش التجارة عبر الاتصال بالعالم الخارجي. وفي سبيل ذلك، كانت أولى حروب بطرس ضد الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على سواحل البحر الأسود. وقعت هذه الحرب في الفترة ما بين سنة 1695 و 1696. واشترك بطرس نفسه في الهجمات التي شنها الروس على حصن آزوف التركي الذي يقع على البحر الأسود عند مصب نهر الدون. وفي سنة 1696 احتلت روسيا ميناء آزوف، ثم عقدت في سنة 1699 بين الطرفين معاهدة كارلوفيتز Karlovitz التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن ميناء آزوف لروسيا. وبذلك تكون روسيا أول الدول الأوروبية التي وضعت من جديد ما يعرف في التاريخ الحديث باسم «المسألة الشرقية». وبسيطرة روسيا على آزوف أصبح لهم ـ لأول مرة ـ منفذ على البحر الأسود[1]. كما أدرك بطرس في أول انتصار عسكري له على دولة كبرى دور وأهمية الأسطول والحرب البحرية في الحروب الحديثة. وبعد سنة 1699 بدأت مشاكل الدولة العثمانية في الازدياد مع روسيا تحت قيادة بطرس الأكبر. فالسيطرة الروسية على آزوف والمنطقة المحيطة بها أدت إلى فتح أبواب البحر الأسود أمام روسيا. وأخذت روسيا تطمع في السيطرة على البحر الأسود نفسه الذي كان حتى ذلك الوقت بحيرة عثمانية. كما بدأت روسيا تتطلع إلى المضائق، ومن ورائها إلى البحر الأبيض المتوسط الذي كان في غاية الأهمية بالنسبة للحركة التجارية بين الغرب والشرق[2].

(1) أعادت روسيا آزوف إلى الدولة العثمانية بموجب معاهدة بروث سنة 1717.

(2) محمد كمال الدسوقي، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية** (القاهرة: دار الثقافة =

أما المشكلة السويدية فقد كانت متداخلة إلى حد بعيد مع المشكلة البولندية. فبولندا كانت كاثوليكية، وكانت السويد تسعى إلى تقويض الأسرة الكاثوليكية الحاكمة في بولندا. وبما أن روسيا كانت تهدف إلى التوسع في مناطق البلطيق فقد عقدت معاهدة مع بولندا ضد السويد. ثم انضمت إلى هذا الحلف الدانمرك، ومن ثم أصبح التحالف ضد السويد ثلاثياً، إذ يتكون من روسيا وبولندا والدانمرك. وقد استمرت حروب روسيا ضد السويد من سنة 1700 إلى سنة 1721، وانتهت بحصول روسيا لا على ميناء واحد فقط يطل على بحر البلطيق، بل على منطقة بحرية يبلغ طولها مئات الكيلومترات. ففي سنة 1721 عقدت معاهدة صلح نيشتاد Nystad بين روسيا والسويد حصلت روسيا بموجبها على سواحل بحر البلطيق الشرقي باستثناء فنلندا؛ وبذلك وصل الروس إلى السواحل الدافئة وأكدوا نفوذهم وتفوقهم في شرق أوروبا. وأصبحت روسيا قوة أوروبية، وحصل بطرس الأكبر على لقب إمبراطور. وبموجب هذه المعاهدة ـ إذاً ـ أُعترف لروسيا بملكية لتوانيا واستونيا وأجزاء من فنلندا. وكانت السويد ـ قبل ذلك ـ قد سوّت خلافاتها في سنة (1719 ـ 1720) مع بولندا والدانمرك وبروسيا حول السيادة على سواحل بحر البلطيق. وهكذا، انتهت هذه الحرب الطويلة إلى تحقيق ما كان بطرس يأمل في تحقيقه.

وقد تعرضت روسيا ـ بعد وفاة بطرس الأكبر سنة 1725 ـ لعدة أزمات داخلية وخارجية. ولكن بعد أن تولت كاثرين الثانية (1763 ـ 1796) العرش عادت روسيا ـ من جديد ـ إلى نشاطها العسكري الكبير؛ خاصة ضد الدولة العثمانية وإيران وبولندا. وأدركت كاثرين الثانية مشاكل الجنوب وأهميته. ففي القرن الثامن عشر كان الجنوب والغرب، عاملي اجتذاب مهمين للسياسة الخارجية الروسية. فالغرب قدم لروسيا فلسفته ونظمه في

= للطباعة والنشر، 1976) ص 98.

الحكم. وكانت تلك النظم ـ آنذاك ـ قائمة على «الاستبداد المستنير» فكما رأينا في الجنوب هناك إمكانات كبيرة لتحقيق طموحات روسيا التوسعية. فهناك شبه جزيرة القرم والبحر الأسود ومضائق الدردنيل والبسفور وجزائر اليونان، وكذلك الأراضي المقدسة. واعتقد الروس أنهم أصحاب حق في القسطنطينية بوصفهم ورثة الأمبراطورية البيزنطية[1].

وفي عهد كاثرين الثانية، قُسمت بولندا ـ تحقيقاً لسياسة الجنوب ـ خلال سنوات (1772 ـ 1795)، بين روسيا وبروسيا والنمسا، واختفت بولندا نهائياً من خريطة أوروبا. وقد ذهبت بولندا ضحية النظرية الجديدة للتوازن الدولي في القرن الثامن عشر. وفي سنة 1783 ضُمت شبه جزيرة القرم إلى روسيا، وبذلك أخذ العلم الروسي يخفق على سواحل البحر الأسود. وعندما ماتت كاثرين الثانية سنة 1796 تركت روسيا وقد زادت مساحتها، كما زاد عدد سكانها. وهكذا، في أثناء القرن الثامن عشر، تغيرت الخريطة السياسية والتوازن الدولي بعمق في شمال وشرق أوروبا، وبدأت تظهر قوة روسيا وبروسيا. وفي الوقت ذاته، بدأت قوة السويد، وتركيا في الضعف. فالسويد فقدت تلك السيطرة والتفوق الذي كانت تتمتع به في أواسط القرن السابع عشر. أما الدولة العثمانية فقد تراجعت عن الموقع الذي كانت تمثل فيه خطراً على أوروبا المسيحية.

5 ـ ملاحظات ختامية عن بطرس الأكبر وسياساته:

كان بطرس الأكبر بعبقريته ونشاطه أعجوبة عصره، ولكن ـ لولا تجاربه الغربية ـ التي اكتسبها في شبابه أثناء اختلاطه بأصدقائه الأوروبيين (من اسكتلندا وهولندا وسويسرا) في الحي الأجنبي في موسكو ـ لما أدرك مطامعه وطموحاته الكبيرة. وقد تحققت هذه الطموحات بفضل مساعدة الخبراء الغربيين وتنظيم القوى الكامنة في الشعب الروسي. ففي سنة 1689

(1) فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ص 371.

ـ كما سبق القول ـ وصل بطرس إلى السلطة بعد أن أبعد في عنف أخته صوفيا الوصية عليه. وكما يصفه فيشر، كانت لديه مواهب، وكان شديد الاندفاع متقلب الأهواء. وكانت صفاته ومواهبه ضرورية لإحداث تجديدات غير مقبولة من المجتمع الروسي[1]. وكما رأينا في هذا الفصل فإن مزاجه المتقلب قد دفعه إلى كل ضروب التطرف «من السخرية الخيالية إلى الكآبة المظلمة»[2]. وكان بطرس في السنوات الست الأولى من حكمه يرحب بترك مهام الحكومة السخيفة المملّة للآخرين، في حين تفرغ هو إلى الشراب بصحبة رفاقه في حي الأجانب بموسكو. وحينما بدأ يتناول الأمور بشكل أكثر جدية لم يجزم أحد إلى أي مدى سيكون جادًّا في عمله. وقد كان مزاج بطرس همجياً مشوشاً أشبه ما يكون بمزاج «التلميذ المستهتر» كما يقول فيشر[3].

وبالرغم من كل الإصلاحات التي قام بها، قاوم الروس إصلاحات بطرس؛ ذلك أن الروس ألفوا الفقر، والعذاب، والاستبداد، ولكن لم يسبق لهم ـ ألبتة ـ أن أُثقلوا بمثل هذه الأعباء أو اضطروا إلى دفع مثل هذه الضرائب، أو ماتوا بمثل هذه الكثرة ـ ليس فقط في حروب بطرس ـ بل في أعمال السخرة ـ أيضاً. **وبالرغم من الإصلاحات، فإن التسول استمر، والجريمة انتشرت والسرقة ازدادت.** كما اشتدت كراهية الناس لبطرس حتى لقد عجب الكثيرون أن أحداً لم يحاول قتله[4]. ومن ناحية أخرى، ارتاب فيه كل الروس ـ تقريباً ـ لاختلاطه بالأجانب واستيراده الأفكار الغربية. فروسيا كرهت ولم ترد هذا «التغريب». إنها كانت تمقت الغرب. إضافة إلى ذلك، فإن الاحتفاظ بروحها القومية كان يستلزم أن تكون «سلافية الميول»

---

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 365.

(2) فيشر، المرجع السابق، ص 366.

(3) المرجع السابق، ص 366.

(4) ديورانت، **قصة الحضارة**، ج 33، ص 60.

والاتجاهات. ولهذا السبب، اندلعت حركات تمرد فاشلة في السنوات 1698 و 1705 و 1707؛ وفي أوقات أخرى أيضاً.

وبعد موته في سنة 1725، تنفست روسيا الصعداء. وبدأت روسيا العصور الوسطى تطالب بالعودة إلى الماضي، والتخلي عن هذا التقليد الأعمى للغرب. كما انتشرت الرجعية انتشاراً واسعاً وانتصرت، وانهارت الكثير من الإصلاحات. وظلت روسيا ـ من الناحية الاقتصادية ـ مائتي سنة أخرى كما كانت قبل سنة 1689. وعادت الأزياء الوطنية القديمة في عهد كاثرين الثانية، وفي عهد إسكندر الثاني (1855 ـ 1781) عاد الناس يطلقون لحاهم[1]. ومن الصعب، على كل حال، تقدير مدى الأثر الذي أحدثته إصلاحات بطرس، والاقتباسات التي استجلبها من الغرب. ولا ريب في أن حركة بطرس الإصلاحية ـ في النهاية ـ كانت مدفوعة برغبة قوية إلى دعم نفوذه وسلطته المطلقة، وخاصة على طبقة النبلاء، ثم الإعجاب الشديد بكل ما هو أوروبـي. ولهذا السبب يمكن القول: أن إصلاحاته كانت تفتقر إلى التخطيط المنظم لتكون ذات أثر عميق. وهكذا بالرغم من هذه الإصلاحات ظلت روسيا متخلفة فترة طويلة بعد وفاة بطرس.

ومع ذلك كله، يبقى بطرس الأكبر أحد كبار الزعماء الذين أنجزوا الكثير من أجل بلادهم فقد أعطى لروسيا جيشاً وبحرية، وفتح الثغور التي فتحت بدورها طرق التجارة مع الغرب في الأفكار والسلع على حد سواء. وأسس صناعة التعدين وأنشأ المدارس والأكاديميات؛ وفوق ذلك كله، جعل روسيا عاملاً مؤثراً في مجال السياسة الأوروبية، فاستطاعت أثناء حكمه أن تحطم سيطرة السويد على بحر البلطيق.

---

(1) ديورانت، قصة الحضارة، ج 33، ص 67.



الفصل التاسع
ظهور بروسيا وأثره على توازن القوى
في أوروبا أثناء القرن الثامن عشر

1 ـ تأسيس بروسيا:

كانت بداية بروسيا Prussia في براندنبورج Brandenburg. وكانت براندنبورج ـ إقليم الحدود الألماني ـ ولاية صغيرة وفقيرة تقع في شمال ألمانيا، في السهل الرملي لشمال أوروبا. ولم تكن أرضها خصبة، كما أنها لم تكن بلداً يسهل الدفاع عنه. فلم يكن فيها جبال تكوّن حدودها الطبيعية. وهذه الولاية الصغيرة كانت تضم الأراضي الفقيرة القاحلة التي تحيط بمدينة برلين الصغيرة. وقد تكوّنت هذه الإمارة أثناء العصور الوسطى لتكون ثغراً متقدماً للأمبراطورية الرومانية المقدسة يصون حدودها من الشمال الشرقي. وقد نجحت هذه الإمارة ـ فعلاً ـ في صد غارات المعتدين، ونجحت أيضاً في التوسع والامتداد شرقاً. وكانت براندنبورج رمزاً للإمبراطورية الآخذة في الانهيار، ورمزاً لألمانيا جديدة تتخذ شكلاً جديداً. وفي سنة 1417 حصل فريدريك هوهنزولرن ـ من الإمبراطور ـ على حكم براندنبورج مع لقب ناخب[1]. ومنذ ذلك التاريخ، حكمت أسرة هوهنزولرن براندنبورج حتى صارت بروسيا، وظلت تحكمها حتى تنازل القيصر وليم الثاني عن العرش في

(1) ناخب براندنبورج مع ستة آخرين من الأمراء والأساقفة لهم حق انتخاب الامبراطور: أمبراطور الأمبراطورية الرومانسية المقدسة.

سنة 1918. لقد تعلمت أسرة هوهنزولرن أنه لا بقاء لولايتهم إلا بمواردها وقوتها ـ كما سنرى في هذا الفصل.

مع بداية العصور الحديثة، ـ إذاً ـ أخذت دولة بروسيا الصغيرة تلعب دوراً مهماً ومتميزاً في الشؤون الألمانية. وتعود هذه الدولة في أصلها ـ كما سبق القول ـ إلى براندنبورج. وقد اتخذ الحاكم الجديد من برلين الصغيرة عاصمة له. ومنذ ذلك الوقت، بدأت هذه المدينة تنمو وتزدهر مع نجاح أسرة هوهنزولرن في الحكم واتساع ممتلكاتهم. وكان من أبرز ما أنجزه فريدريك هو القضاء على الفوضى والاضطرابات، وحالة عدم الاستقرار التي كان يثيرها الفرسان وتثبيت دعائم الأمن والنظام، ومن ثم الاستقرار. وبالرغم من أن حاكم (ناخب) براندنبورج قد تحول مع المواطنين إلى البروتستانتية منذ سنة 1539، فإن الإمارة قد وقفت موقف الحياد في الصراع بين البروتستانت والكاثوليك في القرن السادس عشر. ووفرت هذه السياسة السلام والوقت من أجل العمل على توسيع مساحة الإمارة الجغرافية دون الدخول في حرب في البداية ـ على الأقل ـ[1]. وفي عهد الناخب جون سجسموند (1608 ـ 1619)، وبالتحديد في سنة 1614 آلت دوقية كليف Cléves الواقعة على نهر الراين إلى حاكم براندنبورج بالوراثة. وفي سنة 1618 أصبحت بروسيا الشرقية ـ أيضاً ـ تابعة لبراندنبورج من خلال حق الوراثة. وبذلك، أصبح إقليم الحدود نواة لمملكة بروسيا وأصبح جون سجسموند حاكماً على بروسيا الشرقية، وعلى براندنبورج وكليف. ومنذ ذلك الوقت، أصبح أميراً له مكانته في سياسات وسط أوروبا. وبمرور الزمن، أخذ حكام هذا الأقليم، الذي عرف فيما بعد، ببروسيا، يمارسون دوراً أساسياً في توجيه الشؤون الألمانية والسياسة الأوروبية على حد سواء. وبدأت بروسيا مع بداية العصور الحديثة تشق طريقها نحو المجد والقوة، نحو تأسيس الدولة الحديثة معتمدة في ذلك

(1) عبد المجيد نعنعي، **أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة**، ص 204؛ الدسوقي، **تاريخ ألمانيا**، ص ص 59 ـ 63.

على تشكيل التحالفات العسكرية، وعدم الدخول في حروب خاسرة أو في منازعات مع الدول الأوروبية الكبرى.

2 ـ بروسيا في القرن السابع عشر:

في منتصف القرن السابع عشر، أصبح لأسرة هوهنزولرن ممتلكات واسعة. إلا أن عدم اتصال هذه الأراضي جغرافياً جعل الدفاع عنها أمراً في غاية الصعوبة. وفي الوقت ذاته كان ذلك يثير مطامع الدول الأوروبية الأخرى، خاصة من قبل السويد، وهولندا، وبولندا، وأسبانيا. وتجلت هذه المطامع أثناء حرب الثلاثين عاماً (1618 ـ 1648)، إضافة إلى ذلك ـ فإن سياسة جورج وليم (1619 ـ 1640) ناخب براندنبورج (بروسيا) اتّسمت بالضعف والتردد. فهو لم يحاول، ـ مثلاً ـ استغلال حرب الثلاثين عاماً للحصول على مكاسب إقليمية. وكان من أضعف أفراد أسرة هوهنزولرن. وقد أدت تقلباته في حرب الثلاثين عاماً إلى تدمير براندنبورج على أيدي القوات السويدية. لقد كان من سوء حظ بروسيا ـ حقاً ـ أن تكون ألمانيا هي ميدان القتال خلال تلك المحنة الطويلة. فقد تعرضت برلين وفرانكفورت للتخريب والهجرة، وتأثر الاقتصاد، وهُجِرت المدن والقرى، وتلاشت مئات القرى، وخُرِّبت مساحات واسعة بأسرها حتى صارت شبه مهجورة. والإنجاز الوحيد ـ في فترة حكم جورج وليم ـ هو الحصول على بوميرانيا الشرقية، وهي أرض غير ذات فائدة اقتصادية عدا أنها تطل على بحر البلطيق. وقد اعترفت معاهدة وستفاليا 1648 بهذا التغيير.

يُعد فريدريك وليم (1640 ـ 1688)، ـ المعروف بالناخب الأعظم ـ المؤسس الحقيقي لمملكة بروسيا. وفي هذا الوقت، كانت بروسيا موزعة جغرافياً على ثلاث مقاطعات منفصلة عن بعضها: براندنبورج في الوسط، وبروسيا الشرقية بعيداً في الشرق، وكليف ومارك ورافنزبورج على نهر الراين في الغرب. وكان لكل مقاطعة مجلس يسيطر عليه النبلاء وممثلو المدن

الألمانية، يحتكر بشكل خاص حق فرض الضرائب وإنفاقها. كما كانت البلاد تفتقر إلى الوحدة السياسية والولاء السياسي. فمقاطعة بروسيا الشرقية كانت تنزع إلى التعامل مع بولندا. وكليف كانت أكثر ارتباطاً بهولندا. وكان فريدريك وليم نفسه ـ بصفته ناخب براندنبورج يتبع الأمبراطور. إضافة إلى ذلك، فإن حرب الثلاثين عاماً أدت إلى اضطرابات سياسية وظروف اقتصادية صعبة في بروسيا. وفي بداية حكم فريدريك وليم كانت هذه الحرب قد قاربت على الانتهاء، إلا إنها لم تنته بعد ومن ثم، كانت أهم القضايا التي واجهت فريدريك وليم في بداية وصوله إلى السلطة هي ضرورة إخراج بروسيا من هذه الحرب. وقد نجح في ذلك. واعترفت له معاهدة وستفاليا بحقه في مقاطعة بوميرانيا الشرقية التي مكنت بروسيا من الاتصال ببحر البلطيق، كما حصلت بروسيا على أراضي أربع أسقفيات ألمانية، وما من شك أن استيلاء بروسيا على بوميرانيا الشرقية كان من العوامل التي رسَّخت مسؤولية أسرة الهوهنزولرن في توحيد ممتلكاتهم.

نعود الآن إلى مناقشة الموقع الجغرافي. لقد كانت المشكلة التي تواجه حكام بروسيا: هي أن بروسيا كانت في الواقع، مجرد امتداد للسهل البولندي. فلم تكن لها حدود جغرافية يمكن الاعتماد عليها عسكرياً وسياسياً. فمن ناحية الموقع الجغرافي، كانت بروسيا الشرقية تجاور بولندا، وكانت بولندا ـ في هذا الوقت ـ مملكة لها وزنها وأهميتها. ولهذا السبب، وغيره، كانت مسؤولية حكام بروسيا في برلين كبيرة ومعقدة[1]. فكان عليهم واجب الدفاع عن بروسيا والممتلكات الأخرى ضد بولندا من الشرق، والنمسا من الجنوب، والسويد من الشمال، وفرنسا من الغرب. وهكذا، كانت مهمة الدفاع معتقدة وكبيرة فعلاً، وتحتاج إلى جهد ومثابرة. وكانت هذه الظروف السياسية والاستراتيجية تفرض نفسها فرضاً على أسرة

(1) البطريق ونوار، **التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 268.

الهوهنزولرن. وقد أدت إلى اتباع سياسة خاصة، سواء تجاه الدول الكبرى المجاورة، أو تجاه الأقاليم الواقعة تحت حكم بروسيا. وأصبح توحيد هذه الوحدات السياسية وترابطها جغرافياً وسياسياً هدفاً سياسياً أساسياً من أهداف أسرة الهوهنزولرن. وكان ذلك يتطلب، حتماً الاستيلاء على المقاطعات الفاصلة بين ممتلكات المملكة البروسية، ومن ثم يتطلب حرباً ضد القوى التي تملك تلك المقاطعات أو تلك التي كانت تكره نمو وتزايد قوة بروسيا[1].

وبما أن ضعف بروسيا كان يكمن في تشتتها الجغرافي، وكانت تفتقر إلى المزايا الجغرافية، ومحرومة من الحدود الطبيعية الصالحة لأغراض الدفاع، كان من الضروري أن تعتمد على القوة العسكرية، أو أن القوة العسكرية كانت ضروريّة جداً، إذا أرادت بروسيا أن تحافظ على كيانها. وعلى هذا الأساس، ظهرت في بروسيا منذ القرن السابع عشر التقاليد العسكرية التي اتّسمت بالصرامة والكفاءة. إن هذه التقاليد العسكرية الصارمة تساعدنا ـ بلا شك ـ على تفسير التقدم المطرّد الذي حققته بروسيا أثناء هذا القرن، وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[2]. لقد ورث فريدريك وليم مقاطعات قليلة السكان والموارد «لا تبشر بخير» ـ حسب قول فيشر ـ ومن هذا الأرث، صنع فريدريك نواة دولة حديثة[3]. وقد حقق ذلك من خلال تشجيعه المستمر على الهجرة وإصلاحاته الإدارية والعسكرية. أخضع فريدريك البلاد كلها لإدارة مدنية مركزية، واهتم بالتنمية والتعمير. وقد أكمل فريدريك تعليمه في جامعة ليدن بهولندا، ومن ثم، كان معجباً بالهولنديين

---

(1) المرجع السابق، ص ص 268 ـ 269، ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ص ص 68 ـ 70.

(2) للمزيد من التفاصيل راجع المقرحي، «تجارب التاريخ الوحدوية» مجلة كلية الآداب والتربية (جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا) العدد 13 (1984) ص ص 86 ـ 89.

(3) فيشر، أصول التاريخ الأوروبـي الحديث، ص 390.

وشجاعتهم الصامدة، فاستقدم ألوفا منهم ليعمروا بروسيا. كما رحب بالهجرة من سويسرا ورحب بالبروتستانت الفرنسيين اللاجئين من فرنسا. وفي سنة 1656 أسس فريدريك وليم جيشاً قوياً يُعد من أفضل الجيوش النظامية الدائمة في أوروبا آنذاك، ومن ثم، بدأ الجهاز العسكري والاجتماعي الذي أعد ألمانيا لخوض الحرب العالمية الأولى في أوائل القرن العشرين، وبدأت طموحات ومطامع بروسيا الكبيرة في الظهور. وهكذا ظهرت طبيعة طموحات فريدريك وليم من خلال ما تطلع إليه من تأسيس جيش قوي وأسطول وإدارة مدنية وبريد منظم، ونظام دقيق للضرائب، بل وحتى إقامة مستعمرة في افريقيا. صحيح أن فكرة تأسيس مستعمرة قد انهارت بسبب منافسة هولندا القوية، كما أن الأسطول لم يظهر فعلاً إلاّ في أيام الفريد فون تربتز ALRRED VON TRIPITZ (1849 ـ 1930) والقيصر وليم الثاني[1] (1888 ـ 1918) ومع ذلك فإن طموحات بروسيا الكبيرة قد بدت جلية وواضحة.

بقي أن نشير إلى أن فريدريك وليم قد أدرك أن التعصب الديني معرقل للتطور السياسي والاقتصادي. ولهذا السبب، سمح لشعبه بالبقاء على المذهب اللوثري بينما ظل هو معتنقاً للمذهب الكالفني. وفي الوقت عينه منح الحرية الدينية للكاثوليك واليهود والموحدين. وترسخت في البلاد سياسة حكيمة وعقلانية تقوم على التسامح الديني تجاه المذاهب البروتستانتية والمذاهب المسيحية الأخرى. وعند وفاة فريدريك وليم سنة 1688 كانت بروسيا قد صارت ـ فعلاً بفضل اصلاحاته العديدة ـ دولة لا ينقصها سوى أن يكون لها ملكٌ متوجٌ بدلاً من الأمير. ولكن عند وفاته ـ في تلك السنة ـ ترك

---

(1) وليم (ولهلم) الثاني Wilhelm II (1859 ـ 1941) أصبح ملك بروسيا وأمبراطور ألمانيا في الفترة من سنة 1888 إلى سنة 1918، وفي عهده خاضت ألمانيا الحرب العالمية الأولى. وقد تنازل عن العرش في سنة 1918، وكان آخر حاكم من أسرة الهوهنزولرن.

فريدريك وليم وصية قسم بموجبها ولاياته العديدة بين أبنائه. وكان ذلك كفيلاً بأن يمحو ما أحدثه حكمه من أثر موحد في تاريخ ألمانيا والألمان. إلاّ أن فريدريك الثالث قد رفض الوثيقة، واحتفظ بالسلطة المركزية[1]. وظلت بروسيا موّحدة تشق طريقها نحو المجد بقوة.

3 ـ بروسيا في القرن الثامن عشر:

استمر فريدريك الثالث (1688 ـ 1713) في تنفيذ سياسة فريدريك وليم، وحافظ على السلطة والإدارة المركزية. وأدى تحالفه مع الأمبراطور ضد فرنسا أثناء حرب الوراثة الاسبانية (1702 ـ 1713) إلى منحه لقب ملك بروسيا في سنة 1701. وفي كنيسة كونجزبرج konigsberg توّج فريدريك الثالث نفسه ملكاً في 18 يناير سنة 1701، تحت اسم فريدريك الأول. وأصبح الأمير، ـ منذ أن توج نفسه وزوجته ـ ملكاً يسمى الملك فريدريك الأول ملك بروسيا. وأصبحت مملكة بروسيا تطلق على كل ممتلكات الملك التابعة لدولته الناشئة. وهكذا ظهرت دولة جديدة على درجة لا بأس بها من القوة والاتساع بالقرب من مركز الأمبراطورية الرومانية المقدسة (الأمبراطورية النمساوية). وشرعت بروسيا تشق طريقها بعزيمة قوية نحو بسمارك[2] والوحدة الألمانية. وقد بدأت الدول الأوروبية تسعى بحماس لإقامة علاقات ودّية مع بروسيا الجديدة لتحصل على تحالفها.

إضافة إلى اهتمامه بالجيش والإدارة، اهتم فريدريك الأول بالثقافة والفكر. وسرعان ما أصبحت برلين عاصمة الثقافة الألمانية. وقد أسس

---

(1) ديورانت، قصة الحضارة جـ 33 عصر لويس الرابع عشر، ترجمة فؤاد اندراوس، ومراجعة علي أدهم (القاهرة، 1980) ص 72.

(2) الأمير أوتوفون بسمارك Prince Otto Von Bismarck (1815 ـ 1898) من براندنبورج. أصبح أميراً منذ سنة 1871. وهو سياسي ألماني وأول مستشار (رئيس وزراء) للإمبراطورية الألمانية 1871 ـ 1890) للمزيد من المعلومات راجع:

A. W. Palmer, **A Dictionary of Modern History 1789 - 1945** (Penguin Books, 1975) pp. 48 - 49.

فريدريك الأول أكاديمية برلين للعلوم، وكانت هذه الفترة من أكثر الفترات إنتاجاً في العمارة الألمانية. وقد عرف فن العمارة آنذاك باسم «الباروك»[1] Baraque الذي ازدهر في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. ويختلف الباروك فنياً عما كان سائداً قبل ذلك من أسلوب فني تميّز به عصر النهضة الأوروبية. لقد تميّز فن الباروك بالحركة القوية والأبهة المفرطة والألوان الزاهية. فمباني هذا العصر ـ مثلاً ـ تمتاز بالزينة الكثيرة المذهبة، والأعمدة الضخمة في الكنائس وأيضاً في المباني العادية. وتعلم الألمان أصول هذا الفن على يد عدد من الفنانين الإيطاليين الذين وفدوا إلى ألمانيا. وكان الإيطاليون في القرن السابع عشر يرغبون في تناسي مرارة الحروب الدينية في القرن السابق. وكان البابوات والكرادلة من أشد المناصرين للفنون، وكانوا يأملون في تخليد ذكراهم من خلال إنشاء الكنائس والقصور والمقابر الفاخرة. فزائر كنيسة من كنائس القرن السابع عشر في روما، يستحوذ عليه ـ حتماً ـ الذهول لروعة الزخرفة[2]. انتشر فن الباروك الإيطالي في المانيا لفترة طويلة في الجنوب، وارتفعت كنائس جميلة وسط الفقر

(1) بدأ الباروك أسلوباً فنياً في إيطاليا، ومنها انتقل إلى فرنسا، وإسبانيا، ثم إلى ألمانيا. ظهر هذا الأسلوب بشكل واضح في فن العمارة في الكنائس الكاثوليكية في فرنسا وإسبانيا. وتستخدم كلمة باروك عادة لوصف طراز من العمارة ازدهر في أوروبا إبان القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. وفي بداية الأمر كانت الكلمة تستخدم بطريقة انتقادية وجامدة لتدل على الطريقة التي تحولت بها العمارة التقليدية النقية في عصر النهضة إلى طراز خشن بالغ التعقيد. وبالرغم من أن الكلمة تستعمل في بريطانيا عند التحدث عن عصر معين من تاريخ العمارة، إلاّ فإنها تستخدم داخل القارة الأوروبية استخداماً أكثر شمولاً واتساعاً، فهي تطلق على سبيل المثال على الأزياء والأدب والفنون (الرسم، النحت) والأثاث. ومصدر اشتقاق الكلمة غير معروف تماماً. ولكن البعض يرى أنها مشتقة من الكلمة الاسبانية Barrucco وتعني «اللؤلؤة الكبيرة» غير منتظمة الشكل. للمزيد من التفاصيل راجع البهنسي، الفن في أوروبا، ص ص 80 ـ 95.

(2) عفيف البهنسي، الفن في أوروبا، ص ص 80 ـ 83.

والخراب. وكانت الزينة هي الإغراء المسيطر على فن العمارة الألمانية. عموماً، يمكن مشاهدة أجمل أشكال الفن الباروكي وأكثرها أصالة في ألمانيا، إضافة إلى إيطاليا والنمسا وفرنسا وأسبانيا.

وبالرغم من أن التصوير الألماني لم ينتج روائع في هذه الفترة، فإن الروح الألمانية قد وجدت في الموسيقا والغناء أبرز تعبير لها. وأصبحت مدينة هامبورج مركزاً للموسيقا والأوبرا. وكانت أول أوبرا ألمانية هي «آدم وحواء» من تلحين الموسيقار الألماني يوهان تايلي. وقد أُخرجت بمدينة هامبورج في سنة 1678. ومنذ ذلك الوقت، ظلت هامبورج تتزعم الأوبرا والدراما في ألمانيا طوال نصف قرن تقريباً. والاسم الكبير في الأوبرا الألمانية هو راينهارد كايزر، الذي أنتج 116 أوبرا لفرقة هامبورج[1]. وفي هذه الفترة أيضاً، برز يوهان (جون) سبستيان باخ (1685 ـ 1750). وأخذت أسرة باخ تدخل عالم الموسيقا في خصوبة مذهلة. وتعد هذه الأسرة أكبر وأشهر أسرة في التاريخ الثقافي الألماني. وهي تثير الإعجاب ـ حقاً ـ لإخلاصها لفنها. وكان الألمان قد سكبوا في الموسيقا «عاطفتهم الرفيعة وتقواهم الضخمة»[2].

تابع فريدريك وليم الأول (1713 ـ 1740) سياسة فريدريك الأول في بناء دولة بروسيا القوية الحديثة. واشتهر فريدريك وليم الأول بجهوده الكبيرة في تأسيس مملكة بروسيا على أساس اقتصادي وعسكري بعد أن آلت كل السلطات والحكم والإدارة إليه. كما أشرف بنفسه على كل نواحي البناء والتعمير في البلاد. وكانت سياسته تتميّز بالاقتصاد. فقد اهتم، مثلاً، بالقضاء على النفقات التي لا فائدة منها، مثل نفقات المآتم والجنائز مرتفعة التكاليف. كما ألغى الأفراط في استخدام العربات والخيول[3]. وما من شك

(1) ديورانت، **قصة الحضارة** جـ 33، ص 79.
(2) المرجع السابق، ص 79.
(3) فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 393.

في أن فريدريك وليم الأول كان أفضل مثال لأحسن خصائص الشعب البروس وبساطته، واعتداله، وتقديره للواجب وحياته المتقشفة[1]. وقد شَهِدَ عَهْدُهُ جيشاً كبيراً مدرباً أحسن التدريب. وكان هذا الجيش - كما رأينا - قد شرع في تأسيسه فريدريك وليم (1640 ـ 1688). وعند تكوين هذا الجيش ظهرت أهميته الكبرى. ففي حين أن مملكة بروسيا كانت غير مترابطة الأجزاء، وكانت عبارة عن وحدات إقليمية منفصلة، كان الجيش البروس قوياً وموحداً. كما شهدت بروسيا ـ في هذه الفترة ـ إدارة مركزية ونظاماً جيّداً للتعليم، ونظاماً دقيقاً لجباية الضرائب وإعداد الميزانية، وخزانة عامرة. وكان فريدريك وليم الأول نفسه إدارياً قديراً، ووزير اقتصاد غاية في التدبير والحكمة. وقد وضع فريدريك أغلب دخل المملكة في خدمة الجيش. وفي عهده ازدهرت الصناعات التي تخدم الأغراض العسكرية، وأُنشئت في برلين مصانع البارود والمدافع والبنادق وغير ذلك من الصناعات اللازمة لجيش حديث يناسب مستوى العصر. وتحولت برلين إلى مدينة صناعية أولى، واتخذ المجتمع نفسه طابعاً عسكرياً، و «انتهى عهد الرِّقة»[2].

وسرعان ما أصبحت بروسيا دولة ذات شأن مهم في السياسة الأوروبية في عهد فريدريك الثاني (1740 ـ 1786)، الذي يعرف أيضاً بفريدريك الأكبر أو العظيم. وقد حوّل هذا الحاكم بروسيا من دولة من الدرجة الثانية إلى دولة من الدرجة الأولى، واقام سلطة مطلقة استبدادية أدت إلى تحويل رجال وموظفي الدولة إلى مجرد أداة لتنفيذ سياساته ورغباته. وكان فريدريك الثاني يوجه شؤون مملكته بأيد ثابتة، من قلعته في بوتسدام Potsdam بالقرب من برلين التي يطلق عليها اسم «بدون مضايقات». ولم يكن يميل إلى رؤية وزرائه الذين كان عليهم البقاء في برلين، وتكمن مهمتهم في تلقي أوامره وتنفيذها فحسب. وفي الوقت عينه، اهتم فريدريك الثاني بالتنظيم الإداري

(1) المرجع السابق، ص 394.
(2) المرجع السابق، ص 394، الدسوقي، تاريخ ألمانيا، ص 60.

للبلاد والإشراف المباشر على الشؤون المالية والاقتصادية للدولة. وبفضل خزانته العامرة وجيشه القوي، وشعبه المطيع، كان صاحب الكلمة العليا في البلاد. وقد اتبع في مجال السياسة الخارجية سياسة واقعية تتسم بالتعقل والمرونة، وكان مستعداً لدخول الحرب أحياناً، في هذا الجانب، وأحياناً أخرى في الجانب الآخر وفقاً لما تتطلبه مصالح بروسيا. وعَدّ فريدريك الثاني نفسه الخادم الأول لبروسيا، وكان يملك موهبة القيادة في الحرب والسلام لدرجة تكاد تكون منعدمة النظير[1].

وقد اتبع فريدريك الثاني المبدأ الشهير القائل بأن «الغاية تبرر الوسيلة» وهذا المبدأ يتفق لا شك إلى حد بعيد مع أغراضه وأهدافه. وكان فريدريك قد ألف ـ قبل ذلك بعدة سنوات ـ كتابا بعنوان «معارضة مكيافللي»، عارض فيه نظرية مكيافللي التي تقول: إن جميع الوسائل صالحة، إذا كانت ستقود إلى زيادة قوة الدولة. إلاّ أنه حينما وصل إلى الحكم أخذ يتصرف كما كان يفعل «الأمير» في كتاب مكيافللي. والدعوة إلى تبرير الوسيلة بالغاية، طَرحَها مكيافللي في كتابه «الأمير» 1513، (راجع الفصل الأول). وقد استفاد عددُ من القادة والزعماء من هذا الكتاب. فعلى سبيل المثال، استعمله توماس كرومويل، وهنري الثالث وهنري الرابع ملكا فرنسا، وأعجب به ريشيليو إعجاباً شديداً. وأثر هذا الكتاب على سياسة فريدريك الثاني ملك بروسيا الذي اشتهر بحروبه من أجل توحيد ألمانيا، ويُعد مؤسس ألمانيا الحديثة. والقواعد التي وضعها مكيافللي، هي نفس القواعد التي جعلها أدولف هتلر نصب عينيه، ولم يأل جُهداً في تنفيذها تنفيذاً حقيقياً.

المهم أن طموحات فريدريك الثاني كانت كبيرة حقاً، وكانت ـ أيضاً ـ باهظة الثمن. وكان يتطلب الكثير من شعبه الذي وقف وراءه كالبنيان المرصوص. ولكن كان ذلك ـ باستمرار ـ لخدمة أهداف عملية للدولة

---

(1) فيشر، أصول التاريخ الأوروبـي الحديث، ص 398.

البروسية التي استطاعت أن تستخدم جيشها في الحصول على مكاسب إقليمية هامة، بعد أن اشتركت في عدة حروب طويلة ومريرة في وسط أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر، وخلال حروب القرن الثامن عشر (انظر الفصل القادم من هذا الكتاب). وقد ترتب على ذلك انقلاب في معايير التوازن الدولي في أوروبا. ويتضح ذلك تماماً من خلال حرب الوراثة البولندية (1733 ـ 1735)، وحرب الوارثة النمساوية (1740 ـ 1748)، وحرب السبع سنوات (1756 ـ 1763) وقد أوضحت هذه الحرب بشكل قاطع قيمة وأهمية بروسيا الجديدة في توجيه سياسات أوروبا[1].

لقد ضمت بروسيا إليها ـ بالقوة العسكرية ـ سيليزيا في سنة (1740/1742). وخاضت عدة حروب في سبيل الاحتفاظ بها. وعن طريق الدبلوماسية حصلت بروسيا في سنة 1772 على الجزء الشمالي من بولندا. وقد ترتب على ذلك تقسيم بولندا ـ في الفترة من 1772 إلى 1795 ـ بين بروسيا وروسيا والنمسا (راجع الفصل الثامن). وهكذا أصبحت بروسيا بعد سنة 1772 تضم منطقة جغرافية متماسكة من الأراضي في شرق أوروبا. وفي سنة 1786 أضحت مملكة بروسيا واحدة من دول أوروبا الكبرى. نعم! إن دخول بروسيا في مجموعة الدول الأوروبية الكبرى يُعد حدثاً مهماً من أحداث القرن الثامن عشر، بل ربما من أهم التطورات التاريخية في تاريخ أوروبا الحديث آنذاك. وقد أدى ذلك بشكل أكيد وقاطع إلى اختلال توازن القوى في أوروبا، وإلى تعقد علاقات الدول الأوروبية بعضها مع بعض في الفترات اللاحقة من تاريخ أوروبا الحديث[2].

لنترك الآن السياسة والحرب والصراع، ونختمُ هذا الفصل بحديث موجز عن المجتمع والثقافة والفن والموسيقا. سبقت الإشارة إلى أن المجتمع

---

(1) البطريق ونواره، **التاريخ الأوروبي الحديثة** ص ص 274 ـ 275.
(2) للمزيد من التفاصيل راجع جلال يحي، **معالم التاريخ الحديث**، ص ص 103 ـ 109؛ ميلاد المقرحي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ص ص 68 ـ 70.

البروسي كانت فيه حيوية ونشاط وخشونة واعتدال. تلك السّمات ساعدت، بلا شك، على ظهور بروسيا. ولكن ما الأسباب التي يمكن أن تفسر خصائص المجتمع أو الشعب البروسي (الألماني)؟ هل يمكن أن تعزى إلى الدم السلافي الذي يجري في عروقهم، أم إلى المناخ القاسي في شمال ألمانيا، أم إلى التقاليد العسكرية الصارمة التي فرضتها الطبيعة فرضاً على دولة لا توجد بها أو لها حدود جغرافية طبيعية تحميها من الأعداء، أم تعزى إلى جميع هذه الأسباب والعوامل؟[1] ليس من اليسير الإجابة عن مثل هذه الأسئلة إجابة نهائية وحاسمة. ولكن، في كل الأحوال، من الضروري أن نشير إلى أنه قبل منتصف القرن الثامن عشر أدرك العالم أن هذا الشعب الحي الذي تميز بالاعتدال والنظام والمهارة في استخدام السلاح والقدرة على التضحية، قد أصبح يمثل مشكلة جديدة وخطيرة بالنسبة إلى سياسة أوروبا آنذاك.

ولعل أهم ما يميز البروسيين عن غيرهم من الألمان إدراكهم الدقيق للواجب نحو الدولة، وطاعتهم دون تذمر ـ كما يلاحظ فيشر ـ لأوامر القيادة. كما اعتمدوا على إيمانهم بأن كل عمل ينبغي أن يؤدي بأمانة. «فبروسيا أرض الأوامر القاطعة»[2]. وربما لا يوجد مكان آخر فرض فيه احترام الواجب بمثل هذه القسوة والنجاح. وقد ساعد المذهب اللوثري على ذلك لأن اللوثرية تفرض على أتباعها الولاء العميق للحاكم. ومن ناحية أخرى ازدهرت الارستقراطية[3] البروسية، التي وقفت إلى جانب الملك (ملك بروسيا)، في حين لم يفسح المجال للتقدم أمام الفلاحين مثلا؛ فقد

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 392. Anderson, op. cit., pp. 194 - 216.

(2) المرجع السابق، ص 393.

(3) الارستقراطية Aristocracy: هي الطبقة الاجتماعية ذات المنزلة العالية. وتتميز بكونها موضوع اعتبار المجتمع. وتتكون من الأعيان الذين وصلوا إلى مرتبتهم ودورهم في المجتمع عن طريق الوراثة. بمعنى أنها الطبقة العليا ذات الامتيازات. وسياسياً تعني الارستقراطية: حكومة النخبة: أي أنها حكومة مؤلفة من «خير العناصر في مجتمع ما».

وقفت الملكية والارستقراطية ضد مطالبتهم بنظم حكم دستورية تحدُّ من السلطات الملكية المطلقة.

وقد ترتب على هذه السياسة الصارمة ضعف عوامل نمو الطبقة الوسطى[1] في بروسيا. فالطبقة الوسطى في بروسيا ـ كانت مكونة غالباً من موظفي الدولة. وكان هؤلاء ـ أساساً ـ في خدمة الجيش والحكومة، ولا تستطيع أن تشكل قوة قادرة على فرض نفسها على الجيش أو الحكومة[2]. ونتيجة لذلك هرب كثير من الألمان من هذه المظالم، ومن الفقر، إلى العالم الجديد. كما هاجر عدد كبير آخر إلى روسيا واستوطنوا جانبي نهر الفولجا.

كانت السنوات من 1750 إلى 1830 من أكثر السنوات الزاهرة بالأحداث في تاريخ ألمانيا، وفي كل التاريخ الأوروبي الحديث. ففي بداية هذه الفترة ـ كما رأينا ـ ظهرت بذور الحركة الوطنية الكبيرة في بروسيا، وهي الحركة التي قُدر لها أن تنمو وتتطور إلى ما بعد سنة 1830 وقامت في هذه الفترة الثورة الفرنسية 1789، ونشبت الحروب النابليونية، وعُقد مؤتمر فيينا (1814/1815). وفي هذه الفترة عاش الكاتب الألماني الكبير يوهان جون ولفجانج فون غوته Johann Wolfgang Von Goethe (1749 ـ 1832). وغوته (أو جوته) من فرانكفورت، وقد عاصر كل تلك الأحداث المهمة الكبيرة، وأمكنه أن يراقب تطور أوروبا الحديثة. وقد درس غوته الحقوق في جامعة ليبزج Leipzig. واهتم بكتابة الشعر والدراما الشعرية، ويعد في مرتبة أعظم الأدباء العباقرة. وكان له تأثير بالغ على التطور الثقافي في أوروبا.

---

(1) الطبقة المتوسّطة Middle Class: يتمتع أفرادها بقسط مناسب من التعليم والدخل، وتشتمل على المواطنين والعمال والمهرة ورجال الأعمال والأساتذة... الخ.. وتتميز القيم السائدة بين أفرادها بتقدير المسؤولية واحترام الذات والعمل الجاد. أحمد زكي بدوي **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت: مكتبة لبنان، د. ت) ص 63.

(2) البطريق ونوار، **التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 274.

وكانت هذه الفترة ـ كما سبق القول ـ من أكثر الفترات إنتاجاً في فن العمارة الألمانية. فقد شهدت بداية فن «الباروك» الألماني الذي امتاز بالفتنة والبهجة والإسراف والتبذير في استعمال الزينة في الكنائس والمباني، وظهرت مغالاة مفرطة حقاً في الأثاث المنقوش نقشاً مسرفاً وفاخراً. أما الموسيقا فقد وجدت فيها الروح الألمانية أبرز وأوضح تعبير لها. وبزغ نجم يوهان سبستيان باخ ويوهان تايلي وارينهاردكايزر في هذا المجال. وتربعت أسرة باخ على العرش الموسيقي باستحقاق.



الفصل العاشر

حروب القرن الثامن عشر

1740 ـ 1763

لم يعط صلح أوترخت 1713 لأوروبا السلام المتوقع بعد سنوات طويلة ومريرة من الحرب، بالرغم من أنه قد أنهى حرب الوراثة الأسبانية (1702 ـ 1713)، ووضع خريطة جديدة لأوروبا. فمن ناحية جاءت مع صلح أوترخت هيمنة بريطانيا على شؤون أوروبا السياسية وعلى ما وراء البحار. وهو أمر لم يرق لكثير من الدول الأوروبية الكبرى وخاصة فرنسا. ومن ناحية ثانية حملت معاهدة أوترخت ـ في طياتها ـ بذور عدم استقرار أوروبا وأسباب عودة الدول الأوروبية للدخول في حرب أخرى. فالمعاهدة هدفت أساساً إلى المحافظة على مبدأ توازن القوى بين الدول الكبرى وأهملت مشاكل أخرى كثيرة؛ بل أنها أوجدت مشاكل لم تكن قائمة في السابق[1].

إن أسبانيا ـ مثلاً ـ التي كانت تسيطر على مدخل البحر الأبيض من ناحية المحيط الأطلسي، ـ بحكم موقعها الجغرافي ـ قد سلبتها معاهدة أوترخت ـ هذه ـ الميزة الاستراتيجية. وهكذا آلت السيادة على جبل طارق

(1) نعنعى، **أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة**، ص 213.

وجزيرة مينورقة - وهي أراضٍ أسبانية - إلى بريطانيا، ولم تقف الأخيرة عند هذا الحد في استغلال ضعف أسبانيا العسكري في بداية القرن الثامن عشر؛ بل فرضت عليها اتفاقاً يعرف باتفاق الاسنيتو Asiento الذي أعطى السفن الإنجليزية حق احتكار تجارة الرقيق في المستعمرات الأسبانية في العالم الجديد. ومن ناحية أخرى، قبلت فرنسا ما حصلت عليه بريطانيا من هيمنة وتفوق في البحار. إلاّ أنها استاءت من حصول النمسا على الأراضي المنخفضة الأسبانية (بلجيكا)، لأن ذلك حرم الفرنسيين من أراضي كثيراً ما حاولوا الحصول عليها لأنها كانت تقع ضمن ما كان الفرنسيون يعدونه الحدود الطبيعية لفرنسا[1]. وقد أصبحت الأراضي المنخفضة عبئاً ثقيلاً على النمسا بسبب الصعوبة البالغة في الدفاع عنها ضد فرنسا.

ومما زاد الأمر تعقيداً في مجال العلاقات الدولية الأوروبية في القرن الثامن عشر، أن هذا القرن قد شهد انضمام دولتين جديدتين إلى مجموعة الدول الأوروبية الكبرى، وهما روسيا الأرثوذكسية، وبروسيا البروتستانتية. ولكل منهما قدر كبير من الأطماع والمشاكل الإقليمية. ومن ناحية أخرى كانت الأمبراطورية الرومانية المقدسة (الأمبراطورية النمساوية) ملاذ وأمل الكاثوليكية في أن تستعيد تفوقها على حساب البروتستانت في أوروبا وخارجها. وكانت هذه الأمبراطورية تعاني من التفكك الداخلي الشديد (قوميات متعددة، مجتمعات متباينة، تقاليد مختلفة). كما تميّز هذا القرن بتنافس شديد في مجالات التجارة والتوسع الاستعماري في أفريقيا وآسيا بين بريطانيا وفرنسا وأسبانيا.

وتُعد حروب القرن الثامن عشر أكثر تعقيداً من حروب القرن السابع عشر. ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها أنه في القرن الثامن عشر لم تعد هناك دولة واحدة مسيطرة كما كان الأمر في القرن السابق حينما كانت فرنسا في

(1) المرجع السابق، ص 214.

عهد لويس الرابع عشر (1643 ـ 1715) تسيطر على السياسة الأوروبية.

أما في القرن الثامن عشر، فقد أصبحت كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وروسيا في مستوى واحد ـ تقريباً ـ خاصة من الناحية العسكرية. وهذا يعني وجود أربع مراكز قوى بدلاً من مركز واحد. ثم سرعان ما دخلت بروسيا الساحة وشكلت المركز الخامس[1]. وفي الوقت ذاته، اتسع ميدان السياسة الخارجية إلى حدّ كبير. ففي أثناء القرن السابع عشر كانت أوروبا الوسطى والغربية هي مسارح الحرب، في حين أن ميادين الحرب ـ إبان القرن الثامن عشر ـ قد امتدت إلى شرق أوروبا والعالم الجديد وجنوب آسيا (الهند). وباختصار، فإن فترة منتصف القرن الثامن عشر تميزت بنضال شديد حول مشكلتين أحدهما بين بروسيا والنمسا، والأخرى كانت من أكثر المنازعات الدولية شيوعاً وهي حرب السنوات السبع (1756 ـ 1763). وقد نتجت كل من حرب الوراثة النمساوية وحرب السنوات السبع عن مصدر مشترك. فكما سنرى ـ بشيء من التفصيل ـ في هذا الفصل، في سنة 1740 دخل فريدريك الثاني (1740 ـ 1786) ملك بروسيا الحرب مع النمسا، لأنه كما يقول فيشر قد «صمم على أن يكون حديث العالم بغزوه سيليزيا»[2] Silesia الغنية الهامة. وفي سنة 1756 شن حرباً ثانية خشية أن تُغْتصب منه سيليزيا، وبذلك بدأت حرب السنوات السبع.

1 ـ حرب الوراثة النمساوية ديسمبر 1740 أكتوبر 1748:

عندما توفي شارل السادس (1711 ـ 1740). أمبراطور[3] الأمبراطورية الرومانية المقدسة في أكتوبر سنة 1740 دون خليفة ذكر يرث عرش أسرة الهابسبورج في النمسا، ترتب على ذلك أزمة سياسية في أوروبا. ونتج عن

(1) جلال يحي، معالم التاريخ الحديث ص 115.

(2) فيشر، أصول التاريخ الأوروبـي الحديث، ص 95.

(3) أصبح الامبراطور يعرف باسم أمبراطور النمسا منذ سنة 1806.

هذه الأزمة عدد من المشاكل الأوروبية التي كانت معلقة حتى ذلك الوقت. وأدت تلك المشاكل ـ بدورها ـ إلى نشوب سلسلة من الحروب تعرف باسم حرب الوراثة النمساوية (1740 ـ 1748). كان شارل السادس يخشى أن تتعرض إمبراطوريته لما تعرضت له الأمبراطورية الأسبانية في أعقاب وفاة شارل الثاني (1665 ـ 1700) دون وريث يخلفه في العرش. وقد أصدر شارل السادس ـ لهذا السبب ـ تعديلاً لقانون وراثة العرش في بلاده يجيز لابنته ماريا تريزا ـ زوجة فرنسيس أمير اللورين ـ أن ترتقي عرش الأمبراطورية. وبعد محاولات سياسية شاقة كلفت البلاد تنازلات أقليمية، وافقت دول وإمارات أوروبا على المرسوم الجديد، وتعهدت باحترام نصوصه في المستقبل. إلاّ أن بافاريا عارضت بشدة التعديل الجديد في قانون الوراثة. فأمير بافاريا شارل ألبرت Charles Albert كان يُعد نفسه أحق من غيره بوراثة العرش الإمبراطوري بسبب قرابته للأسرة الحاكمة في النمسا.

عموماً، بعد وفاة شارل السادس آل العرش لابنته ماريا تريزا (1740 ـ 1780)[1] التي كانت ـ آنذاك ـ ملكة لبلاد المجر. وكانت الأمبراطورة الجديدة سيدة فتية متزوجة لا تجارب لها في شؤون الحكم، إلا أنها كانت امرأة جذابة يملؤها الحماس وروح التحدي، حكمت بلاداً صعبة في زمن صعب. فالأحوال المالية لم تكن جيدة، والجيش لم يكن قويًا. ومنذ البداية، أدت الأطماع الخارجية إلى دخول الإمبراطورة سلسلة من الحروب ـ لم تكن النمسا مستعدة لها ـ دفاعاً عن العرش ووحدة البلاد الإقليمية. فبالرغم من أن أكثر الدول الأوروبية اعترفت بماريا تريزا أمبراطورة فإن رعاياها لم يكونوا ـ في الواقع ـ موافقين على أن تكون هذه المرأة على عرش أقدم وأعرق إمبراطورية في أوروبا. إضافة إلى ذلك، فإن الجيش النمساوي

(1) ماريا تريزا Maria Theresa (1717 ـ 1780): أمبراطورة الامبراطورية الرومانية المقدسة (1740 ـ 1780)، وفي هذا الوقت كانت الإمبراطورية تشمل النمسا والمجر وبوهيميا (تشيكوسلوفاكيا حالياً).

لم يكن قوياً بدرجة تكفي لحماية عرش البلاد وصيانة وحدتها وحدودها. وأدى ذلك إلى المطالبة بالعرش من قبل عدد من الملوك والأمراء في أوروبا. ومن هؤلاء: أمير بافاريا وناخب سكسونيا، وفيليب الخامس ملك أسبانيا، وفريدريك الثاني ملك بروسيا. وكان ناخب سكسونيا يطمع في بعض الممتلكات النمساوية متخذاً من زوجته النمساوية أداة للوصول إلى هذا الهدف وكان فيليب الخامس يهدف إلى استعادة ما أخذته النمسا من أراضٍ لأسبانيا في إيطاليا بموجب معاهدة أوترخت سنة 1713. أما لويس الخامس عشر ـ ملك فرنسا ـ فقد نظر إلى مصاعب الإمبراطورية بوصفها فرصةً ملائمة للاستيلاء على الأراضي المنخفضة النمساوية (بلجيكا). وهكذا، تزعمت الدول والإمارات ـ التي تعهدت باحترام خلافة ماريا تريزا عينها ـ حلفاً ضد النمسا.

والخطر الحقيقي جاء من بروسيا التي كانت تطمع في ضم سيليزيا المتاخمة لها والغنية بمواردها الطبيعية. وهكذا زحفت القوات البروسية في أول ديسمبر 1740 لاحتلال سيليزيا، واحتلتها في أبريل من السنة التالية. وتم كل ذلك دون إعلان للحرب أو تقديم مبرر لهذا العدوان أو سحب اعتراف فريدريك الثاني بماريا تريزا. وما كادت النار تشتعل، حتى انتشرت على نطاق واسع. واشتبكت كل دول أوروبا ـ تقريباً ـ في حرب طويلة ومريرة. فمنذ سنة 1740 اتخذت الحكومة الفرنسية قراراً بالاشتراك مع بروسيا في الهجوم على النمسا. وبهذا القرار تورطت فرنسا في حرب أوروبية مرهقة. ومن الغريب، أن فرنسا قد وافقت رسمياً، قبل ذلك على حق ماريا تريزا في وراثة العرش النمساوي. وهذا يعني أن القرار الفرنسي. بالاشتراك في الحرب كان خطأً، ولكن «ما قيمة التزام ما إذا قورن بفرصة متاحة؟»[1]. فقد كان من العبث بعد الغزو البروسي لسيليزيا أن يبقى النزاع إقليمياً.

وردت الأمبراطورة على عدوان بروسيا الغادر بإعلان الحرب وهبت

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 398.

تدافع عن عرشها ضد حشد من الأعداء. وقد عرفت تلك الحرب يومئذٍ بحرب سيليزيا الأولى، ولم يكن بإمكان النمسا أن تتجاهل تصرف بروسيا التي كانت تعد تابعة لها بوصفها واحدة من الدول الألمانية التي تشارك في الأمبراطورية الرومانية المقدسة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ـ إذا لم تتخذ النمسا إجراء ما ـ فإن ذلك سيشجع ـ حتماً ـ الولايات الألمانية الأخرى على تحدي سلطة الأمبراطورية. ولهذا رفضت ماريا تِريزا كل محاولات التّسوية وأصرت على محاربة بروسيا. وشجعت هزيمة النمسا ـ في بداية الحرب ـ شارل ألبرت على التحرك، خاصة أنه كان يتطلع إلى العرش الأمبراطوري وتوسيع حدود بافاريا شرقاً. وفي الوقت ذاته، ظهرت الأطماع الفرنسية بوضوح. ففرنسا كانت تريد استغلال هذه الأزمة لتأكيد نفوذها وتفوقها في أوروبا.

وهكذا اجتاحت القوات الفرنسية بوهيميا واستولت على براغ. كما تقدمت شارل ألبرت بقواته في عمق النمسا بالقرب من فيينا. وفي سنة 1742 أعلن نفسه أمبراطوراً في فرانكفورت تحت اسم شارل السابع. وكان على النمسا أن تواجه تحالفاً ثلاثياً يتكون من بروسيا وفرنسا وبافاريا. إلا أن حرب سيليزيا الأولى سرعان ما انتهت حينما توصلت كل من بروسيا والنمسا إلى تسوية في سنة 1742. وبموجب هذه التّسوية، اعترفت النمسا قانوناً بمكاسب بروسيا الإقليمية. وفي السنة ذاتها ألحقت القوات النمساوية والمجرية الهزيمة بأمير بافاريا وأُجبر على التنازل عن أملاكه للنمسا وعن لقبه الأمبراطوري أيضاً. كما وقع معاهدة تخلى فيها عن ادعاءاته في الأرث النمساوي. ومن ناحية أخرى، انسحب الفرنسيون من بوهيميا وركزوا جهودهم على الدفاع عن الألزاس واللورين.

وكانت بريطانيا ـ من ناحية أخرى ـ تخشى من أي انهيار محتمل لقوة النمسا العسكرية، كما كانت تنتظر بعين القلق إلى الأطماع الفرنسية في أراضي الأمبراطورية وخاصة في الأراضي المنخفضة (بلجيكا). وهكذا بدأت

بريطانيا ـ تدريجياً ـ تتدخل في هذه الحرب. ودون إعلان الحرب أرسلت قواتها إلى أوروبا لمنع فرنسا من احتلال الأراضي المنخفضة النمساوية (بلجيكا). وكان من الطبيعي أن تقوم بريطانيا بتشكيل حلفٍ كبيرٍ من أعداء فرنسا، ففي ديسمبر 1743 تم التوصل إلى تحالف بين بريطانيا والنمسا وسردينيا، عرف بتحالف وُرْمز Worms، وكان موجهاً أساساً ضد فرنسا. وبتشكيل هذا التحالف أصبحت فرنسا مهددة من ثلاث جهات من هانوفر حيث يوجد الجيش الإنجليزي، ومن النمسا التي تضغط على الألزاس واللورين ومن الشرق حيث سافوي. وصممت النمسا الآن على ضم بافاريا وغزو الألزاس واللورين واستعادة نابولي وسيليزيا؛ وبذلك تحولت الحرب التي بدأت بخطة لتدمير النمسا إلى حرب لتجزئة فرنسا. أثارت هذه التطورات مخاوف بروسيا من أن تعود ماريا تِريزا لاسترجاع سيليزيا. وهكذا في سنة 1744 اجتاحت قوات بروسيا بوهيميا واحتلت براغ العاصمة في 16 سبتمبر 1744، وبذلك بدأت حرب سيليزيا الثانية. وبعد عدة انتصارات على القوات النمساوية، وافقت النمسا على التفاوض مع بروسيا، وتوصل الطرفان إلى صلح جديد في درسدن Dresden، أكد شروط الصلح السابق؛ وخاصة سيادة بروسيا على سيليزيا.

ومع ذلك، فإن الحرب استمرت في الجبهات الأخرى، في الأراضي المنخفضة بين فرنسا من ناحية والنمسا وبريطانيا وروسيا من ناحية أخرى، وفي البحار بين بريطانيا من ناحية وفرنسا وأسبانيا من ناحية أخرى، وفي إيطاليا بين أسبانيا وفرنسا من جهة والنمسا وحلفائها من جهة أخرى. ولكن في أكتوبر 1748 تم توقيع معاهدة صلح في أكس لا شابيل Aix-La-Chapelle وضعت حدّاً لتلك الحرب المدمرة. ومن أهم بنودها اعتراف كل الدول الأوروبية بحق ماريا تِريزا في وراثة عرش الأمبراطورية بدون منازع، وإعادة كل شي ـ في أوروبا ـ إلى ما كان عليه باستثناء حالات قليلة. فقد اعترفت أوروبا بحق فريدريك الثاني (ملك بروسيا) في سيليزيا. كما حصلت أسبانيا

وسردينيا على مكاسب إقليمية في إيطاليا. إلاّ أن الصلح لم يضع حلاً نهائياً للمشاكل التي كانت كفيلة بأن تؤدي إلى الحرب من جديد. فهو لم يسْوِ الصراع البحري والتجاري بين بريطانيا من جانب وفرنسا وأسبانيا من جانب آخر، ولا الصراع من أجل السيطرة والنفوذ في إيطاليا. ولم يقرر مصير الأراضي المنخفضة، فبالرغم من أن الصلح نص صراحة على إعادتها إلى النمسا فإن فرنسا الثورية سرعان ما استولت عليها. ولم يحسم الصراع نهائياً بين بروسيا والنمسا حول سيليزيا. فالتنافس بين الدولتين ـ في منتصف القرن الثامن عشر ـ كان شديداً، ولم يتوقف بمعاهدة السلام 1748، وصممت ماريا تِريزا على استعادة سيليزيا حتى قيل «إنها لم تكن لتستطيع أن ترى مواطناً سيليزياً دون أن تبكي» وهكذا كانت النمسا تنظر بألم إلى بروسيا وهي تسيطر على سيليزيا، وأدركت أن العدو الحقيقي لها هو بروسيا، وأنه من الخطر أن يحدث تحالف بين الأخيرة وفرنسا. كما أصبح واضحاً الآن أن روسيا يمكن أن تساند النمسا، وأن السويد كانت تنظر بعين القلق والخوف من النمو المطرّد لقوة بروسيا.

أما فرنسا فقد أدركت أن ملك بروسيا فريدريك الثاني لا يتردد في الانقلاب عليها إذا ما توسعت في الأراضي المنخفضة النمساوية (بلجيكا) أو فيما وراء نهر الراين. كما اتضح أن الطموحات الفرنسية في الأراضي المنخفضة يمكن أن تتحقق فقط من خلال التفاهم مع النمسا والتعاون معها من أجل إعادة رسم خريطة أوروبا بطريقة تحقق أهداف الدولتين. وفي الوقت ذاته، أدركت فرنسا أن الحرب فيما وراء البحار ستكون شاقة، فقد كانت بريطانيا وفرنسا في صراع استعماري شبه متواصل فيما وراء البحار، في العالم القديم والجديد على حدّ سواء. وهكذا لم تكن الفترة الممتدة من سنة 1748 إلى سنة 1756 إلاّ هدنة مؤقتة[1].

(1) البطريق ونوار، **التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 287.

2 ـ حرب السنوات السبع (1756 ـ 1763):

بالرغم من حسم مشكلة سيليزيا في معاهدة أكس لا شابيل 1748، ظلت النمسا تحاول استرجاعها بكل الطرق. ومن ناحية أخرى فإن ظهور بروسيا دولة عسكرية كبرى، والتزايد المطرد في مكانتها السياسية والديبلوماسية ـ في ألمانيا وأوروبا ـ جعل النمسا تعدها عدوتها الأولى. وهذا يعني أنه لا بد للنمسا من أن تضع حدّاً لنمو وتزايد قوة بروسيا حتى تتمكن من المحافظة على هيمنتها في وسط أوروبا وعلى زعامتها بين الولايات الألمانية. ومنذ سنة 1750 بدأت النمسا تحاول الوصول إلى درجة من التقارب والتفاهم مع فرنسا وشعرت فرنسا ذاتها بحاجتها إلى حليف قوي كالنمسا بسبب مصاعبها المتزايدة مع بريطانيا خارج أوروبا. وقد زاد من هذا الشعور خشية فرنسا من تزايد قوة بروسيا في أوروبا مما يهدد المصالح الفرنسية في ألمانيا. فمن وجهة النظر الفرنسية، فإن التفاهم والاتفاق مع النمسا ربما يترتب عليه حصول فرنسا على بعض المكاسب الإقليمية في الأراضي المنخفضة النمساوية.

أما بروسيا، فقد دخلت في تحالف مع بريطانيا في سنة 1756 ـ بعد توقيع اتفاق وستمنستر Westminster في يناير من تلك السنة في رد فعل على ذلك، وفي مايو من السنة نفسها تم في فرساي توقيع اتفاق تحالف بين فرنسا والنمسا تعهد فيه كل طرف بمساعدة الطرف الآخر في حالة وقوع عدوان من قبل طرف ثالث. وكان هذا التحالف الذي انضمت إليه روسيا في نهاية السنة، موجهاً أساساً ضد بروسيا. وكانت روسيا تعارض مصالح وأهداف بروسيا في شرق أوروبا. وبذلك صار تحالف فرساي تحالفاً ثلاثياً يتكون من فرنسا والنمسا وروسيا. وهكذا وجدت أوروبا نفسها تسير بسرعة نحو حرب شاملة. وكان أساس هذه الحرب رغبة النمسا في استعادة ما فقدته. ورافقت هذه الحرب التي تعرف بحرب السنوات السبع، أزمات وخلافات كثيرة أخرى.

كان فريدريك الثاني، الذي كان يؤمن دائماً بأن الهجوم هو أضمن وسيلة للدفاع، يخشى مخططات ماريا تِريزا وتحالفاتها التي كانت تهدف إلى محاصرة بروسيا وتطويقها، خاصة بعد أن انضمت سكسونيا الألمانية إلى هذه التحالفات. وكانت الأخيرة على علاقة طيبة مع فرنسا أيضاً. وهكذا في أغسطس 1756 اجتاحت قوات بروسيا سكونيا فجأة. وبذلك بدأت حرب السنوات السبع. وفي أكتوبر استولت القوات البروسية على سكسونيا تماماً؛ إلا أنها سرعان ما منيت بالهزيمة في يونيو 1757. وفي مايو 1757 وقعت روسيا والنمسا تحالفاً دفاعياً هجومياً، وانضمت السويد إلى التحالف الروسي النمساوي الفرنسي في مارس من تلك السنة. وبدا جلياً خلال سنة (1759 ـ 1760) أن بروسيا لا تستطيع أن تستمر في الحرب ضد دول كبرى. صحيح أنّ بريطانيا كانت تقدم لبروسيا مساعدات عسكرية كبيرة، إلا أنها لم تكن كافية لمواجهة احتمالات الحرب وتطوراتها. وبات فريدريك في محنة باعثة على اليأس. وبينما كان فريدريك ذاته على وشك الانتحار حدث تحول مهم؛ ففي 5 يناير سنة 1762 ماتت أليزابيث قيصر روسيا، وخلفها بطرس الثالث الذي كان من أشد المعجبين بفريدريك، وهكذا بادر بتحويل روسيا من عدو إلى صديق.

عموماً إن هذه الحرب طويلة ومتشعبة ولا ضرورة ـ هنا ـ للدخول في تفاصيلها. وقد شاركت فيها فرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا وبريطانيا والسويد. وهذه الحرب التي بدأت بسيليزيا كانت حرباً مزدوجة، فهي حرب بروسية نمساوية روسية من ناحية، وحرب فرنسية بريطانية من ناحية أخرى. ودارت أحداثها في ألمانيا الغربية شرق نهر الراين، وفي وسط ألمانيا (بوهيميا وسكسونيا وسيليزيا وبراندنبورج وبوميرانيا) وفي بروسيا ذاتها. وفي 15 فبراير سنة 1763 توصلت النمسا وبروسيا إلى عقد صلح هبرتسبورج Hubertusberg. أعاد هذا الصلح الوضع في ألمانيا إلى ما كان عليه قبل الحرب بين البلدين؛ وأصبحت سيليزيا ـ نهائياً ـ تحت سيادة بروسيا التي

استمرت إحدى دول أوروبا الكبرى. وكانت حرب السنوات السبع هي التي بنت مجد بروسيا بوصفها دولة كبرى، بعد أن أكدت الحرب قدرة الجيش البروسي في ساحة القتال[1].

وفي أثناء هذه الحرب تورطت الدول البحرية، فرنسا وأسبانيا والبرتغال وبريطانيا في قتال في البحار والمستعمرات. وفي النهاية، توصلت الأطراف المتنازعة في سنة 1763 إلى صلح باريس الذي أكد تفوق بريطانيا في مجال الاستعمار والسيادة على البحار. وتنازلت فرنسا لبريطانيا عن أراضيها في كندا وفي المناطق الواقعة غرب نهر الميسيسيبي الممتدة من البحيرات الكبرى في الشمال حتى خليج المكسيك في الجنوب باستثناء مدينة أورليان الجديدة التي أعطيت لأسبانيا. كما تنازلت أسبانيا عن فلوريدا لبريطانيا مقابل استعادة كوبا والفيليبين من بريطانيا. وفي الهند أعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب. فقد احتفظت فرنسا بمراكزها التجارية في الهند بدون الاحتفاظ بقوات عسكرية. وبذلك أصبحت السيادة شبه كاملة لبريطانيا في الهند.

وهكذا انتهت حروب القرن الثامن عشر. ومع ذلك لم يطرأ إلا تغيير ضئيل على خريطة أوروبا السياسية؛ فقد حصلت بروسيا على سيليزيا كما رأينا. أما فيما وراء البحار فقد تفوق النفوذ الإنجليزي في كندا والهند. وصنعت حرب السنوات السبع[2] للجانب البريطاني الأمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وجعلتها القوة الأولى في البحار.

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن حروب القرن الثامن عشر في أوروبا يمكن أن يرجع القارىء إلى: فيشر، المرجع السابق، الفصل 27، ص ص 395 ـ 418.

(2) الحقيقة أن استخدام تعبير حرب السنوات البسع يُعد تسمية خاطئة هنا، فالحرب فيما وراء البحار كانت قائمة منذ سنة 1754.



الفصل الحادي عشر

الثورة الفرنسية

تُعد الثورة الفرنسية سنة 1789 ذات أهمية مباشرة للعالم كله. فهي أهم حدث جرى منذ عهد الإصلاح الديني في القرن السادس عشر. بدأت هذه الثورة في صيف سنة 1789 وافتتحت عصراً من عصور الانقلاب الاجتماعي، وكانت أهم الأحداث المؤثرة آنذاك، إذ لم تتأثر بها فرنسا فحسب، بل شمل تأثيرها أوروبا والعالم كله. كما كانت الثورة الفرنسية علامة على بداية عصر جديد في التاريخ؛ عصر يعترف بحق الحرية والمساواة لكل فرد. وكانت الثورة الفرنسية مصدراً لأفكار ونظريات جديدة في نظم الحكم وأسس الدولة، وبداية حرب استمرت حوالي خمسة وعشرين سنة. ولا ريب في أنها قد أثرت تأثيراً عميقاً ومستمراً في التاريخ الأوروبي، والتاريخ العالمي بعد ذلك. وتعد هذه الثورة خاتمة تطور اقتصادي واجتماعي طويل جعل من البورجوازية سيدة العالم حسب وجهة نظر المؤرخ الفرنسي المعروف ألبير سُوبُول. وكانت الثورة الفرنسية ـ بصفة أساسية ـ صراعاً بين الطبقات. وهي أيضاً إنجاز مختلف الحركات الفكرية في القرن الثامن عشر. كانت الثورة الفرنسية لدى معاصريها تعنى مجيء عصر تكون الإنسانية فيه ـ أخيراً ـ متحررة من التسليم بنظام متجسد في رجال الدين والارستقراطية والملك.

وتتعمق أصول الثورة في تاريخ الأمة الفرنسية، حيث بدأتها

الارستقراطية ضد النظام الملكي، ثم أكملتها العناصر الشعبية التي ضمنت وصول البورجوازية إلى السلطة. ولم تكن هذه الثورة أولى الثورات التي استفادت منها الطبقة البورجوازية، فقد سبقتها الثورتان الانجليزية والأمريكية، وكلتاهما كانت تمثل مراحل واضحة في هذا التطور نفسه. وقد كان حتماً مقضياً أن يقوم الشعب الفرنسي نفسه بمحاولة فرض العدالة، وكان من سوء الحظ أن تتحقق تلك العدالة عن طريق ثورة من أعنف الثورات الدموية في تاريخ فرنسا. فقد كانت هناك فوارق كبيرة بين الطبقات: رجال الدين، والنبلاء، والطبقة الثالثة، وكان من الصعب على الطبقات المتوسطة التأثير على حكومة البلاد. وكانت فرنسا ـ آنذاك ـ تنقصها المساواة الاجتماعية والحرية السياسية، ونظام عادل للضرائب، وسلطة تنفيذية ذات مقدرة وحزم وكفاءة. فالنظام الاجتماعي كان نظاماً أرستقراطياً مؤسساً على عدم المساواة الطبيعية. والامتيازات العقيمة الضارة التي يرجع أصلها إلى ـ العصور الوسطى ـ كانت سائدة في كل مؤسسات المجتمع الفرنسي. وغدت الامتيازات بغيضة لا مبرر لبقائها. وعند حلول سنة 1789 أصبحت الحالة في فرنسا ميئوساً منها. لقد كان لويس السادس عشر يتوقُ إلى إيجاد حل لوقف هذه الآلام، إلاّ أنه كان ـ أيضاً ـ ضعيفاً، أذعن لقوة التأثير الجارفة التي مارستها عليه زوجته الشابة ماري أنطوانيت Marie Antoinette «المتكبرة الحمقاء». وجاءت الثورة لأن الملكية عجزت عن حل مشكلة الامتيازات، والتخلي عن بقايا النظام الإقطاعي وحل الأزمة المالية وأزمة نظام الحكم.

وقد طالبت الثورة الفرنسية بالحرية، حرية كل فرد من أن يفكر بنفسه، وأن يعبر عن فكره. فدعت إلى استقلال الفكر لدى كل إنسان. وبعد إعلان حقوق الإنسان (1789/8/26) صار الناس يعرفون إلى أي شيء يهدفون ولماذا يناضلون. وتضمن إعلان حقوق الإنسان مبادىء حقوقية متنوعة جدّاً، ولكن الحرية والمساواة بقيتا المبدئين الرئيسيين في إعلان حقوق الإنسان، كما أكد الإعلان على أن الشعب هو صاحب السيادة، ومصدر كل سلطة.

وضمنت ثورة سنة 1789 للعلماء حرية البحث، وللمنتجين حرية التعامل، وحاولت جعل النظم السياسية والاجتماعية تقوم على أساس عقلي. ولهذا السبب فإنها تمثل خطوة واضحة في تاريخ أوروبا. فقد ساعدت الثورة - بانتقالاتها السريعة - على سرعة التطور، وأيقظت آمالاً وزادت من الحماس في أوروبا. إلا أنها أدت - أيضاً - إلى رد فعل عنيف من جانب الملوك والارستقراطية التي شعرت بأنها أصبحت الآن مهددة. فالثورة الفرنسية هدفت إلى تحرير الحياة السياسية من استبداد الملكية التي طغت في البلاد فأكثرت فيها الفساد. وبالرغم من أن ثورة سنة 1789 قامت في فرنسا، فإنها جاءت لتعالج أمراضاً كانت سائدة في أوروبا.

وأكثر ما حظيت به الثورة الفرنسية من مضاعفات فكرية كان في ألمانيا. فقد تصوّر الكتاب الألمان الثورة «حدثاً من النسق الأخلاقي أكثر منها ثورةً»، ورحب بها عدد منهم بوصفها «رفضاً للأخلاق المنحلة ولاستبدادية النظام القديم». وبقي كانت Kant[1] موالياً للثورة حتى نهاية حياته وفي سنة 1799 كتب فيخته Fichte[2] «إن الجمهورية الفرنسية هي الوطن الوحيد للرجال العادلين... فأغلى آمال الإنسان بل ووجودها نفسه تتعلق بانتصار فرنسا»[3] إلاّ أن الإرهاب قد خيب آمال الكثيرين. فقد كان شيلر Schiller[4] يؤكد أن الأمة الفرنسية التي أفسدتها الأنوار عاجزة عن الخضوع للعقل[5].

---

(1) عمانوئيل كانْت Immanuel Kant (1714 - 1804) فيلسوف ألماني، يُعد أحد أعظم الفلاسفة في جميع العصور، من أهم أعماله كتاب: **نقد العقل الخالص النظري** (1781).

(2) جوهان غوتليب فيخته Johann G. Fichte (1762-1814) فيلسوف ألماني قام بتطوير مثالية كانْت، ومن أهم مؤلفاته كتاب: **المبادىء الأسياسية لنظرية المعرفة** (1794).

(3) نورمان هامبسون، **النار قبل الانفجار: مقدمات الثورة الفرنسية**، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: دار المسيرة، 1988م) ص 145.

(4) جوهان شيلّر Johann Schiller (1759 - 1805) شاعر وكاتب مسرحي ألماني.

(5) هامبسون، **النار قبل الانفجار**، ص 145.

ومن زاوية أخرى كانت سياسة ملوك وأمراء أوروبا متأثرة بالظروف المحلية والمتطلبات الدبلوماسية أكثر منها بالاعتبارات الأيديولوجية. فروسيا استدعت سفيرها في فرنسا في ديسمبر 1791، وقطعت علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا، بعد إعدام لويس السادس عشر في 21 يناير 1793، وطردت الفرنسيين الذين لم يقسموا اليمين ضد الثورة. ولكن - في الوقت ذاته - امتنعت عن تقديم المساعدة العسكرية لبروسيا والنمسا ضد فرنسا. وكانت ردود فعل أمراء ألمانيا أكثر ارتباكاً. ففي النمسا وبروسيا، كان بعض موظفي السلطة يعدون سياسة الثورة التي تنزع إلى المركزية والعقلانية والمعادية للأرستقراطية - تتماثل - في جزء كبير منها - مع سياستهم ولم يبد على وزراء بروسيا أنهم شعروا بأن المبادىء الثورية تهددهم. وفي سنة 1795 انسحبت بروسيا من الحرب وبقت محايدة لإحدى عشرة سنة.

أما الحكومة الإنجليزية فكان المتوقع أن تكون أقل خوفاً من الثورة ما دام كان في وسعها - عند الضرورة - الإدعاء بأنها منبثقة من مجلس منتخب. إضافة إلى ذلك، فإن طموح البورجوازيين الفرنسيين إلى المساواة مع طبقة النبلاء لم يكن تهديداً جدّياً للمجتمع الإنجليزي. ولكن حينما بدأت الجمهورية الفرنسية بالهجوم قبيل سنة 1794 غدت العلاقات بين الثورة والنظام القديم أكثر تعقيداً.

ولفهم أحداث هذه الثورة وفهم مراحل تطورها الطويل يجب تقصي الدوافع والأسباب الحقيقية التي أدت إلى قيامها، بالرغم من تداخل هذه الدوافع والأسباب وصعوبة حصرها وتعدادها، وتعمق جذور هذه الثورة في تاريخ الأمة الفرنسية التي ربما تعود إلى عهد لويس الرابع عشر (1643 - 1715) حين كانت فرنسا الملكية في قمة مجدها. وكان ذلك العهد هو عصر الملكية المطلقة التي كانت من بين عوامل قيام الثورة الفرنسية[1].

(1) للمزيد من التفاصيل عن الثورة الفرنسية وأسبابها راجع: =

1 ـ أسباب ودوافع قيام الثورة:

هنـاك أسبـاب ودوافـع كثيـرة أدت إلـى قيـام الثـورة الفـرنسيـة فـي سنة 1789. وكان السبب المباشر في قيامها يكمن في أزمة مالية ترجع أصولها إلى الحرب الأمريكية. فقد وصل عجز الميزانية إلى حدّ انه قدم إلى لويس السادس عشر (1774 ـ 1792) في 20 أغسطس سنة 1786 مذكرة تطالب بل تصرُ على ضرورة إصلاح الدولة. وكانت الإدارة المالية في الدولة تتّسم بدرجة كبيرة من الفوضى، بلغت حداً لا يمكن وصفه إلاّ على وجه التقريب. فمثلاً في مارس سنة 1788 بلغت المصروفات 629 مليوناً في حين كانت الإيرادات 503 ملايين[1]. ويرجع السبب في ذلك إلى إسراف البلاط ومكاسب رجال المال. وكان جزء كبير من المال ينفق في دفع مرتبات النبلاء الذين يقضون حياة خاملة.

ولإصلاح مالية الدولة اقترح كالون Calonne، الذي تولى وزارة المالية فيما بين سنة 1783 و 1787 تعميم ضريبة الملح ومساعدة إقليمية يقوم بدفعها كل الملاك العقاريين. ويكمن الهدف من هذا الإجراء في دعم النشاط الاقتصادي، ومن ثم دعم إيرادات الضرائب. وفي الوقت ذاته، اقترح كالون إعطاء الحرية التامة لتجارة الحبوب وإلغاء الجمارك الداخلية والتخلي عن بعض الضرائب غير المباشرة. وكان من الممكن على الأقل ـ من وجهة النظر ـ الفنية ـ أن تحل الأزمة بسهولة؛ فالمساواة في دفع الضرائب كانت تكفي لذلك. وبالرغم من أن التضحية المقترحة على أصحاب الامتيازات كانت متواضعة، فإن كالون لم يكن متفائلاً. ومما زاد الأمر تعقيداً أن هيبة لويس

= H. L. Peacock, **A History of Modern Europe 1789- 1970** (London, 1972) pp. 1 - 19; Peter N. Stearns **Modern Europe 1789 - 1914** (Glenview: Scott,ForesMan and Company, 1969) pp. 12 - 17.

(1) جورج ليفير، **عصر الثورة الفرنسية**، ترجمة جلال يحي (القاهرة: دار الكتب الجامعية، 1970) ص 111.

السادس عشر[1] أخذت في الانهيار. فقد كان ينفق وقته في الصيد والأشغال اليدوية، وكان مسرفاً في الأكل والشرب. وكانت الاشاعات التي انتشرت عن الملكة، ماري أنطوانيت[2] قد هزت أعماقه. وتبيّن لكالون أن الملكية لن تستطيع حل مشاكلها المالية دون اطلاع جانب من الأمة على حقيقة الموقف. وهكذا اضطر كالون أن يتفادى الملك واقترح طرح المشكلة بكاملها على الأمة الفرنسية ممثلة في مجلس الطبقات[3].

وفي اجتماع مجلس الطبقات الذي عُقد في 22 فبراير سنة 1787 هاجم الأعضاء بشدة المساس بامتيازات رجال الدين، ورفضوا المساعدة الإقليمية، وطالبوا ـ فوق كل شيء ـ، بأن يطلعوا على حسابات الخزينة. وفي الوقت عينه، تبيّن للملك أن كالون لا يستطيع حل الأزمة فأقاله في 8 أبريل. كما اتضح أنه ـ بالنظر إلى سوء الأحوال الاقتصادية في البلاد ـ يجب على الملكية أن تسلك أحد طريقين: إما أن تغير من سياستها الداخلية والخارجية، أو أن «تذهب إلى غير رجعة». وهكذا كان الانهيار المالي والاقتصادي من الأسباب التي عجلت بالثورة. فمنذ سنة 1778، كان الإنتاج عرضة لمشاكل نشأت عن المشكلات الزراعية. وفي سنة 1785 مرت البلاد بموسم الجفاف فعم القحط أنحاء البلاد وانخفض إنتاج الحبوب إلى أدنى مستوى عرفته فرنسا. أما في سنة 1788 فقد وجدت الجماهير محصولاً ضعيفاً ينذر بالمجاعة، حيث أخذت أثمان الخبز في الارتفاع المطّرد. وزاد

---

(1) لويس السادس عشر (1754 ـ 1793)، ملك فرنسا من سنة 1774 إلى 1792 قامت في عهده الثورة الفرنسية سنة 1789 وقد أعدم في سنة 1793 في ميدان الثورة.

(2) ماري أنطوانيت كان لها تأثير كبير على زوجها لويس السادس عشر. وكانت نمساوية شديدة الولاء للنمسا، وكان أصلها النمساوي وبالاً عليها وعلى زوجها. وكان الفرنسيون يرمزون إليها باسم «المرأة النمساوية» على سبيل الازدراء. وقد أُعدمت بالمِقْصلة Guillotine في 16 أكتوبر سنة 1793.

(3) كان مجلس طبقات الأمة هيئة تمثل رجال الدين والنبلاء والعامة في الدولة كلها. ولم يدع هذا المجلس للاجتماع منذ سنة 1614.

ارتفاع الأسعار من إيرادات كبار الملاك والطبقة البورجوازية؛ وبذلك أصبحت المجاعة هاجساً لدى الناس. ويمكن القول أن الثورة الفرنسية حدثت في مجتمع كان مهدداً بالمجاعة. ومن ثم يمكننا أيضاً أن نعترض على الرأي القائل بأن الثورة قد نشبت في مجتمع كان في غاية الازدهار[1].

وقد حاولت الحكومة الملكية معالجة الأمور لكن دون فائدة وفي سنة 1789 أنهكت حركة العصيان مجهودات الحكومة. وكانت الأسواق في أنحاء فرنسا كافة تضطرب في كل لحظة، وقبل يوم 14 يوليو سنة 1789 بفترة ليست قصيرة كانت ثورة الفلاحين قائمة منذ شهر مارس في بروفانس Provence، ثم في مناطق أخرى وخاصة تلك المتاخمة لباريس وفرساي. ولا ريب أن في مثل هذه المناطق نبت المثل الأعلى للثورة وتبلورت العقلية الثورية[2]. ومن ناحية أخرى، كان التدخل الشعبي ـ الذي تسبب في انهيار مفاجيء للنظام الاجتماعي القديم ـ قد مهدت له التعبئة التدريجية للجماهير، تحت التأثير المتزامن مع الأزمة الاقتصادية ولدعوة مجلس طبقات الأمة إلى الانعقاد. وترابطت هذه العوامل لخلق عقلية ثورية. ومن ثم يمكن أن نقول: إن هذه الأزمة هي التي خلقت العقلية الثورية.

(1) الرأي القائل بأن الثورة الفرنسية اندلعت في مجتمع كان في غاية الازدهار هو رأي المؤرخ والكاتب الفرنسي ج. ميشليه J. Michelet، وهو مؤرخ اهتم كثيراً بفلسفة التاريخ وبماضي فرنسا الوطني، فكتب تاريخ بلاده ـ فرنسا ـ ولفهم تاريخ الملكية كتب تاريخ الثورة الفرنسية الملتزم والمليء بالحماس في سبعة أجزاء. . .

Michelet, **Histoire de la révolution Francaise** (Paris, 1979).

(2) للمزيد من التفاصيل انظر رُوْبرت بالمر، **1789 : الثورة الفرنسية وامتداداتها**، ترجمة هنرييت عبودي (بيروت: دار الطليعة، 1982)، أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا القرنين التاسع عشر والعشرين 1789 ـ 1950**، ترجمة بهاء فهمي ومراجعة أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: مؤسسة سجل العرب الطبعة السادس، 1985) جـ 1 ص ص 28 ـ 53، لفيير، **عصر الثورة الفرنسية**، ص ص 64 ـ 66، هامبسون، **النار قبل الانفجار**، ص ص 91 ـ 155.

إضافة إلى الأزمة المالية والاقتصادية، هناك عوامل أخرى أدت إلى قيام الثورة، من بينها ـ مثلاً ـ النظام الملكي المستبد. ففي القرن الثامن عشر كانت الملكية الفرنسية ما تزال مطلقة السلطات. ومما كان يزيد في مساوىء الملكية أن النظام الإداري الحكومي كان مركزياً. وكانت السلطة المركزية ممثلة في الأقاليم فقط بموظف يسمى وكيل الملك، وكانت له سلطات واسعة يستخدمها ـ في أغلب الأحيان ـ لجمع الضرائب المقررة لصالح البلاط والحكومة المركزية. وهكذا كانت الملكية الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر ما تزال تسير وفق سياسة لويس الرابع عشر ونظريات الحكم الاستبدادي المطلق. ثم هناك نظام الطبقات الموروث من العصور الوسطى وما كان يرافقه من امتيازات لفئة قليلة من الناس على حساب عامة الجماهير. فقد كان المجتمع الفرنسي مقسماً إلى طبقات ثلاث وهي طبقة رجال الدين أو الطبقة الأولى، التي كانت تتمتع بامتيازات تقليدية ترجع في أصولها إلى القرون الوسطى. كما كانت تتمتع أيضاً بثروة مادية كبيرة مُعفاة من معظم الضرائب. ثم طبقة النبلاء أو الطبقة الثانية التي كانت تتمتع بامتيازات كثيرة منها إعفاءات كثيرة من الضرائب. وأخيراً الطبقة الثالثة (الطبقة العامة) وتضم الجماهير الفرنسية كافة: الفلاحين والعامة من سكان المدن؛ أي 95% من مجموع السكان (25 مليوناً آنذاك). وهذه الطبقة تحمل أعباء الدولة كلها. مثل تقديم الجنود أثناء الحروب، ودفع الضرائب المتزايدة، وخدمة النبلاء والكنيسة، وفي الوقت ذاته كانت هذه الطبقة محرومة من الحرية والمساواة أمام القانون، وحق اختيار النظام الاقتصادي والسياسيّ.

وقد انفردت فئة قليلة من أفراد الطبقة الثالثة بوضع مالي اقتصادي معقول، وكان لها دوراً جوهري في إدارة شؤون البلاد الاقتصادية. وعرفت بالطبقة المتوسطة أو البورجوازية، وهي طبقة متنورة من رجال الاقتصاد، والتجار، والمحامين، والأطباء، والأساتذة، زاد شعورها بمساوىء الملكية والحكم وامتيازات رجال الدين والنبلاء. وقد زاد من شعور هؤلاء بعدم

الرضا كتابات المفكرين المعاصرين مثل جان جاك روسو ومونتسكيو وفولتير. وبدأت اليقظة الفكرية والسياسية التي سادت بين أفراد الطبقة الوسطى تحركهم وتحرك الجماهير معهم نحو الثورة. ولم يعد الأمر يتعلق بالملك والاستبداد والدستور إلاّ بدرجة ثانوية للغاية؛ إنها حرب بين الطبقة الثالثة والطبقتين الأوليين. وطالب الوطنيون للطبقة الثالثة بنفس عدد نواب رجال الدين والنبلاء على حدٍّ سواء في مجلس طبقات الأمة. وبات واضحاً أن الثورة هي طريق الوصول إلى المساواة في الحقوق. وباختصار، فإن الأسباب والعوامل الجوهرية لقيام الثورة الفرنسية كانت كثيرة ومتشابكة. ولكن من الواضح ـ كما سبق القول ـ أن التدخل الشعبي مهدت له تعبئة الجماهيرية التدريجية، تحت التأثير المتزامن مع الأزمة المالية والاقتصادية ودعوة ملجس طبقات الأمة إلى الانعقاد. وتضافر هذان السببان لخلق عقلية ثورية. ويذهب عدد من المؤرخين إلى تفسير هذه الثورة من وجهة نظر ماركسية. ولخص ألبير سوبول Albert Soboul ـ المؤرخ الفرنسي المعروف ـ وجهة النظر هذه حينما أعلن في سنة 1962: «أن الثورة الفرنسية كانت عاقبة تطور اقتصادي واجتماعي طويل جعل من البورجوازية سيدة العالم»[1].

2 ـ الثورة وسقوط الباستيل:

لقد اشتدت الأزمة الاقتصادية ـ كما رأينا ـ في صيف سنة 1788. وبالنظر إلى خطورة الوضع المالي والاقتصادي، اقترح نيكر Necker وزير المالية الجديد[2] أن تطرح المشكلة برمتها على الأمة الفرنسية من خلال دعوة مجلس الطبقات ـ الذي يمثل جميع فئات الشعب ـ للانعقاد. وكأجراء تنفيذي تمت الموافقة على الاقتراح الذي تقدم به سيّس Sieyès وهو راهب

---

(1) ألبير سوبول، تاريخ الثّورة الفرنسية، ترجمة جُورج كوسى (بيروت: منشورات البحر المتوسط، وعويدات، الطبعة الرابعة، 1989)، ص 5.

(2) بعد إقالة كالون في سنة 1787 خلفه دي بريين كوزير للمالية، أمانيكر (1739 ـ 1794) فقد خلف دي بريين في هذا المنصب.

متنور من أنصار المبادىء الحرة بخصوص تحويل مجلس الطبقات إلى جمعية وطنية في 17 يونيو سنة 1789 لكي تضع دستوراً جديداً لفرنسا يصون حقوق المواطنين ويضمن حرياتهم بالرغم من معارضة الملك؛ وتحول المجلس بذلك عن الهدف الأساسي الذي دُعي من أجله للانعقاد؛ وهو معالجة الأزمة المالية والاقتصادية وصار المجلس جمعية تشريعية تهدف إلى وضع دستور جديد. واتضح أن الأزمة الاقتصادية الحادة التي اجتاحت فرنسا في سنة 1789 لم تكن سوى تذكير للمسؤولين بأن عليهم أن يبحثوا عن حل جذري لأوضاع فرنسا العامة لا لأوضاعها الاقتصادية فحسب.

وتألف المجلس الجديد من 1200 عضو نصفهم يثمل الطبقة الثالثة والنصف الآخر يمثل بالتساوي الطبقتين الأولى والثانية. ووفقاً للتقاليد القديمة، يجتمع مندوبو كل طبقة على حدّة، ويجري التصويت على أساس صوت واحد لكل طبقة بصرف النظر عن عدد الأعضاء. وبذلك يكون ممثلو الطبقة الثالثة ـ دائماً ـ في موقع الأقلية إزاء تحالف ممثلي رجال الدين والنبلاء الدائم لتوافق مصالحهم. وفي الاجتماع الأول (5 مايو 1789) اعترض زعماء الطبقة الثالثة على طريقة التصويت غير العادلة، وأصروا على أن تؤخذ الأصوات بالاقتراع الفردي لا وفقاً للوضع الطبقي. وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى الحصول على أغلبية في المجلس. ومن ناحية أخرى، أدرك الملك أبعاد هذا الاقتراح فرفضه وتمسك بالتقاليد القديمة. كما تمسك أنصار الملك ـ من رجال الدين والنبلاء ـ بضرورة المحافظة على هذه التقاليد لإبقاء سيطرتهم على المجلس. أما ممثلو الطبقة الثالثة فقد أعلنوا صراحة أن قضية التصويت على أساس أن لكل نائب صوتاً هي المدخل إلى الإصلاح الحقيقي. كانت تلك القضية الرئيسية موضوع النقاش في المجلس وموضوع اهتمام الأمة الفرنسية طوال أكثر من شهر.

وأدرك الملك وأنصاره أبعاد هذا التصور، وما ينطوي عليه من تهديد لسلطات الملكيـة المطلقة، فأمر بإخلاء القاعة من الحضور مبرراً ذلك

بالرغبة في الإعداد لاجتماع قادم. ومع ذلك، لم ينصرف ممثلو الطبقة الثالثة ومؤيدوهم من الطبقة الأولى والثانية بل انتقلوا إلى ملعب للتنس بجوار قصر فرساي (20 يونيو 1789) وأقسموا أن لا ينفضوا حتى يضعوا لفرنسا دستوراً ديمقراطياً. ويعرف هذا القسم باسم «قسم ملعب التنس»، وهو تأكيد صريح لإرادة نواب الشعب في الإصلاح. وهكذا ثار ممثلو الطبقة الثالثة ضد رغبة الملك وهدفوا إلى وضع دستور يلبي حاجات الفرنسيين[1]. وفي 23 يونيو دعا الملك المجلس إلى اجتماع، عرض فيه على المندوبين خطة وضعتها الحكومة لإصلاح الإدارة المالية، وأبلغهم ـ من ناحية أخرى ـ إصراره على أن تظل طريقة التّصويت القديمة معتمدة، كما أبلغهم رفضه وإلغاءه القرار الذي اتخذ بتحويل المجلس إلى جمعية وطنية تم خرج، وتبعه النبلاء وأغلب رجال الدين. إلا أن ممثلي الطبقة الثالثة ومؤيديهم بقوا في أماكنهم، مما جعل مدير المراسيم يذكرهم بأمر الملك بإخلاء القاعة، ورد عليه ميرابو[2] Mirabea بعبارته الشهيرة: «لن نترك أماكننا إلا بقوة الحراب».

وإزاء هذا التطور الجديد، شعر الملك والحكومة أن الوضع في العاصمة بـدأ يأخذ بعداً خطيراً، وأن رياح الثورة أخذت تنتشر من باريس في كل الاتجاهات، واتُخذت الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن. وفي 12 يوليو 1789 تمت إقالة نيكر وزير المالية المعروف بأفكاره الإصلاحية وتم تعيين أحد أعوان الملك بدلاً عنه. كما انتشرت إشاعات عن رغبة الملك في حل الجمعية الوطنية. وأثناء هذه الفترة قامت الجماهير بإحراق مراكز جمع الضرائب، واستولوا على كل ما وجدوه في محلات بيع الأسلحة، كما

(1) سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ص ص 115 ـ 120.

(2) الكونت دي ميرابو Mirabeau (1749 ـ 1791) سياسي وثائر فرنسي، يُعرف بـ «خطيب الثورة الفرنسية». وكان ميرابو يمثل هوية الثورة في عهدها الأول، إذ كان يريد تحقيق إصلاح معقول مع الإبقاء على الملكية. وكان ملكياً دستورياً وبقي كذلك حتى آخر حياته. وقد سيطر على الجمعية الوطنية حتى موته في 2 أبريل سنة 1791.

سيطروا على مبنى البلدية واتخذوه مركزاً لإدارة المقاومة ضد الملكية، وخيم الخوف على العاصمة. وبذلك بدأت الثورة الشعبية التي أدت في النهاية، إلى الانهيار المفاجىء للنظام الاجتماعي القديم. وساعد تدخل الجماهير البورجوازية على تحقيق الانتصار نهائياً في يوليو 1789. وكان موقف الجماهير الشعبية شديد الحرص منذ شهر مايو؛ وكانت البلاد كلها تتابع أحداث فرساي بقلق ولهفة، وكان الشعب - بطبيعة الحال - ينوي العمل ضد أعداء الأمة قبل أن يبدأ الارستقراطيون هجومهم. وفي أول يوليو حذر مارا[1] Marat الشعب من المؤامرة الأرستقراطية. ساهمت الأزمة الاقتصادية في استنفار الجماهير. وكان حصاد سنة 1788 رديئاً بشكل خاص - كما رأينا - ومنذ شهر أغسطس من تلك السنة بدأ ارتفاع سعر الخبز وازدادت حدة البطالة في الوقت الذي ازداد فيه غلاء المعيشة. وكما سبق القول، نهبت مخازن الأسلحة وبـدأ الشعب يتسلح.

وفي الوقت ذاته، قامت الجماهير بتنظيم حرس أهلي تحت قيادة دي لافاييت[2] La Fayettee.

وقد كان لافاييت معروفاً بأفكاره الإصلاحية المعتدلة، وحاول أن يكون بمثابة جسر بين الأمة والملك هادفاً إلى دستور يضمن للشعب حرياته الطبيعية وحقوقه الدستورية ويُبقي للملك سلطات محدودة. وكان الغرض من

(1) جين بول مارّا Jean paul Marat (1743 - 1793) ثائر فرنسي متحجر القلب لا يرى حلاً للمشاكل إلا بإهدار الدماء ويرى أن الحرية لا تستقر إلا بالعنف. وقد اغتالته في 13 يوليو 1793 - طعناً - بالسكين في حمامه الخاص - فتاة جميلة في الخامسة والعشرين متعاطفة مع الملكية تدعى شارلوت كورديه Charlote Corday.

(2) لا فاييت La Fayettee (1757 - 1834) أرستقراطي فرنسي وعسكري وسياسي، حارب إلى جانب الأمريكيين أثناء حرب الاستقلال الأمريكية (1777 - 1782) وكان ذلك سبباً في شعبيته الواسعة في باريس. وأصبح أخيراً - قائداً للحرس الأهلي في سنة 1789.

تشكيل الحرس الأهلي حفظ النظام. وانتخب لافاييت لقيادة هذا الحرس وأختير له علم ذو ثلاثة ألوان: الأحمر والأبيض والأزرق. وفي 14 يوليو اندفعت الجماهير نحو الباستيل[1] بزعامة كميل ديمولان ـ إذا جاز القول بأن أحداً قد تزعم جماهير باريس. وكان سجن الباستيل رمزاً للملكية والظلم والقهر والطغيان. وهكذا في يوم 14 يوليو الساعة الخامسة مساءً سقط الباستيل في يد الثوار. وكان لسقوطه أثر هام في توجيه أحداث الثورة في المستقبل. ففي باريس ـ مثلاً ـ تركزت السلطة الفعلية في يد أعضاء مجلس البلدية. وكان الحرس الأهلي بمثابة نواة جيش الثورة. أما في باقي الأقاليم، فقد نظرت الجماهير إلى سقوط الباستيل بوصفه إشارة إلى بداية الثورة ضد مساوىء النظام الملكي.

وفي باريس وغيرها من المدن الفرنسية انتهت السلطة الملكية، واختفت المركزية وترك جميع وكلاء الملك مراكزهم تقريباً، وتوقفت جباية الضرائب «ولم يعد ثمة ملك ولا محكمة ولا جيش، ولا شرطة» وفق قول أحد المعاصرين[2]. وكان الاضطراب خطيراً بصورة جلية في الأرياف. إذ كانت الأرياف تنوء بثقل الضرائب. عندئذ شعر المجتمع الريفي بالتضامن ضد نظام الضرائب الملكية وضد الأرستقراطية الفرنسية. ومع انتشار أخبار سقوط الباستيل، استولت البورجوازية الفرنسية على السلطة في كل مكان تقريباً. واتحدت الأرياف مع المدن؛ وفي هذا الوقت انصب غضب الجماهير الفرنسية على كل من له علاقة بالضرائب الملكية والامتيازات القديمة. ومثلما استولت البورجوازية ـ في باريس والمدن الفرنسية الأخرى ـ على الإدارة البلدية بعد أن تسلحت استولى القرويون ـ في الأرياف ـ على القوة

(1) الباستيل La Bastile: قلعة اتخذت سجناً وكانت رمزاً للحكم الإقطاعي الملكي المطلق ورمزاً للاستبداد. وقد شُرِعَ في بنائها في باريس في عهد شارل الخامس ودمرت في 14 يوليو سنة 1789 من قبل المتظاهرين أيام الثورة الفرنسية.

(2) سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية ص 127.

وعلى السلطات المحلية[1]. وأمام هذه الأحداث الثورية، شعرت الملكية أن الأمور قد أصبحت الآن بيد الجماهير. وهكذا في 17 يوليو قبلت الملكية علم الثورة المثلث الألوان ـ الذي وضعه لافاييت ـ قائد الحرس الأهلي، والذي يشتمل على اللون الأحمر والأزرق وبينهما اللون الأبيض. وقد جمع هذا العلم بين فرنسا القديمة وفرنسا الحديثة. ومن ناحية أخرى استمرت الجمعية الوطنية في عقد اجتماعاتها تحت نفوذ وسلطة ميرابو.

3 ـ قرارات 4 أغسطس وإعلان حقوق الإنسان والمواطن:

في مساء 4 أغسطس وافقت الجمعية الوطنية على عدد من القرارات الحاسمة تتعلق بالغاء الامتيازات وأهمها، أولاً: إلغاء جميع حقوق النبلاء الإقطاعية وما يرافق ذلك من حقوق قضائية. فالحقوق الإقطاعية تلحق الأذى بالإنسان كإنسان، ولذا يجب أن تلغى. وكان لا بد للجنة التي عهدت إليها الجمعية الوطنية بالنظر في الحقوق الإقطاعية أن تراعي أمرين: رفض جميع الحقوق التي تتعارض مع حرية الإنسان، واحترام الملكية بكل دقة. وهكذا يصبح المالك الحر رمزاً للحق وللصورة التي تتخيلها الثورة الفرنسية للحق[2]. ثانياً: إلغاء ضريبة العُشر التي كانت تدفع للكنيسة، وإلغاء إيراد السنة الأولى ـ الذي كان كل أسقف يدفعه للبابا بعد استلامه منصبه والتأكيد على مبدأ المساواة في دفع الضرائب. ثالثاً: إلغاء امتيازات المقاطعات والجمعيات الحرفية في الأقاليم وجمعيات الأقاليم التشريعية. رابعاً: اصلاح النظام القضائي بحيث يتساوى الجميع أمامه في الواجبات والحقوق والعقوبات. خامساً: إعلان مبـدأ المساواة في الحصول على الوظائف العامة

(1) سوبول، **تاريخ الثورة الفرنسية**، ص 130 للمزيد من التفاصيل راجع أيضاً:
Georges Le Febvre, **The Great of 1789: Rural panic in Revolutionary France,** Translated by Joan white (new york, 1973).

(2) برنار غروتويزن، **فلسفة الثورة الفرنسية**، ترجمة عيسى عصفور (بيروت: منشورات بحر المتوسط وعويدات، 1982، الطبعة الأولى)، ص 158.

وشغلها. وهكذا حققت الجمعية الوطنية ـ من حيث المبدأ على الأقل ـ الوحدة القضائية للأمة، وقضت على سيطرة الطبقة الأرستقراطية في الريف، وفتحت الطريق أمام إصلاح المالية والكنيسة. وأصبح في وسع الجمعية الوطنية الآن أن تبدأ مناقشة إعلان حقوق الإنسان والمواطن. وفي 26 أغسطس أعلنت الجمعية وثيقة حقوق الإنسان والمواطن. وأبرز المبادىء التي تضمنتها الوثيقة يمكن أن تلخص في النقاط الرئيسية الآتية؛ أولاً: إن هدف الثورة هو ضمان حرية المواطنين، فالناس قد ولدوا أحراراً ويجب أن يظلوا أحراراً متساوين في الحقوق. ثانياً: لا يسجن أحد أو يوقف إلاّ في الحالات التي يحددها القانون. ثالثاً: لكل أمة أو شعب الحق في مشاركة الحكومة في وضع القوانين وتقرير الضرائب. رابعاً: إن الغرض من الحكومات يكمن في ضمن وحماية الحقوق الطبيعية للإنسان وهي الحرية والملكية وحماية الأرواح وحق دفع المظالم.

لا ريب أن إعلان الحقوق يتضمن مبادىء حقوقية متنوعة جدّا، إلاّ أن الحرية والمساواة كانتا الفكرتين الأساسيتين فيه. هاتان الفكرتان في الحرية والمساواة أوضحتا أثناء الثورة الفرنسية طابع الحق الملازم لطبيعة الإنسان نفسها. إنهما، في الواقع، يوجزان جميع حقوق الإنسان والمواطن الأخرى[1]. وكان تأكيد المساواة بين الأفراد الشغل الشاغل لدى ثوار سنة 1789. تناول هذا الإعلان التاريخي المهم عدداً من المبادىء الهامة مثل المساواة في الحقوق. والحرية الشخصية، وحرية الفكر والرأي وحرية عمل أي شيء لا يضر بالغير. كما اعترف الإعلان بحق الامتلاك والحق في الأمن، ومقاومة الاستبداد. وأقر ـ أيضاً ـ مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وكان هذا الإعلان يتكون من مقدمة، وسبعة عشر مادة. ولم ترد فيه كلمة «فرنسا» أو «الملك» أو «الجمهورية»؛ لأن أعضاء

(1) غروتويزن، فلسفة الثورة الفرنسية، ص ص 152 ـ 153.

الجمعية الوطنية أرادوا أن يكون هذا الإعلان عالمياً؛ يمكن تطبيقه في كل زمان، وفي كل بلد بصرف النظر عن نظام الحكم فيه. وهكذا فإن إعلان سنة 1789 يتوجه بصورة رسمية إلى كل البشر. وقد ركز على حرية كل فرد في أن يفكر بنفسه، وأن يعبر عن فكره. أما الفكرة الأخرى للثورة التي ظهرت في هذا الإعلان فهي فكرة المساواة.

ويُعد هذا الإعلان مظاهرة ساطعة في الشمولية وانتصاراً للحق الطبيعي: فهو يعدد الحقوق «الطبيعية الأبدية للإنسان»: الحرية والملكية، والأمن، ومقاومة الظلم، في حين أن إعلان الاستقلال الأمريكي ـ مثلاً ـ كان عن الحياة، والحرية، والبحث عن السعادة. وباختصار، فإن الثورة الفرنسية بلورت أهدافها في الشعار الثلاثي: الحرية والمساواة والإخاء. ومن الصعب أن نجد تعريفاً دقيقاً للكلمات الثلاث عامة والكلمتين الأوليين خاصة. فمعاني هذه الكلمات الثلاث قد اتسعت مع تقدم الثورة، وما زالت تتسع. إلاّ أن الفرنسيين كانوا يقصدون بالحرية ـ في بداية الأمر ـ تأمين الفرد إزاء تصرفات الدولة، والمساواة في الحقوق أمام القانون وإلغاء الامتيازات الخاصة. أما الإخاء فقد كان في نظرهم هو الإخاء بين الأفراد خاصة، وقد تمثل في عدة اجتماعات حماسية عقدت عشية الثورة 1789 تآخى فيها الفلاحون والنبلاء.

عموماً، ليس هنا مجال مناقشة وبحث مبادىء سنة 1789 وقيمتها العالمية، ولكن نستطيع القول بإيجاز أن هذه المبادىء قد حررت الطاقات من قيودها، وشكلت المجتمع بشكل جديد. وستبدأ فلسفة الثورة الفرنسية هذه بالتفوق، وستتعرض للنقد والهجوم ولكن ستكون لها السيادة عاجلاً أو آجلاً. وما من شك في أن إعلان حقوق الإنسان والمواطن يمثل أصدق تمثيل الجانب النبيل من الثورة. وبصدوره كان من الواضح أن النظام القديم قد انتهى. فليلة الرابع من أغسطس قد قوضت بناء العهد القديم المتهدم وأعلنت أن أسسه التاريخية لم يكن لها معنى. وبذلك كانت الثورة الفرنسية

سراجاً وهّاجاً يضيء فرنسا وأوروبا والعالم. ولعل أثرها ما زال قائماً من الناحية النظرية على الأقل.

4 ـ تقدم الثورة:

بالرغم من انهيار النظام القديم من حيث المبدأ على الأقل ـ إلاّ أن جزءاً كبيراً من مؤسساته الإدارية لم تتغير بعد. وتتميز هذه الفترة من تاريخ الثورة الفرنسية بوضوح شعبية لافاييت الذي كان يحاول التوفيق بين المتناقضات. ولكن هل ما زال التوفيق ممكناً بعد 14 يوليو؟ لقد كانت سياسة لافاييت تميل إلى التوفيق بين الأرستقراطية العقارية، وبورجوازية الصناعة والأعمال في إطار الملكية الدستورية. وقد سيطر لافاييت على الحياة السياسية في فرنسا سنة كاملة. وأعتقد أنه مختار ليضطلع في الثورة الفرنسية بالدور الذي لعبه جورج واشنطن[1] في الثورة الأمريكية. وكانت القوات المسلحة تحت تصرفه بصفته قائد الحرس الأهلي منذ الثورة الباريسية في يوليو. ومن ناحية أخرى، بدا ميرابو فترة من الزمن الرجل الضروري لتنفيذ هذه السياسة.

بدأت الجمعية الوطنية بإصدار عدة قرارات مهمة أخرى. ففي 7 نوفمبر 1789 أصدرت قراراً بشأن إلغاء الجماعات الدينية. وفي 28 فبراير 1790 صدر قرار آخر بإلغاء شراء رتب الجيش. ثم تشكلت الاتحادات التي شهدت انضمام غالبية الجماهير إليها. وترجع نشأة الاتحادات الأولى إلى سنة 1789 .ثم تعددت في سنة 1790، وانتهت بإنشاء الاتحاد القومي في 14 يوليو سنة 1790، وهو الاتحاد الذي يعبر عن الوحدة الفرنسية. وهكذا أصبحت الجمعية الوطنية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن أمور البلاد عملياً،

(1) جورج واشنطن George Washington (1732 ـ 1799) بطل حرب الاستقلال الأمريكية (1775 ـ 1783) وأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية (1780 ـ 1797)، لمزيد من التفاصيل انظر A. W. Palmer, **A Dictionary of Modern History 1789 - 1945** (Penguin Books, 1975) pp. 347 - 348.

بعد أن انتزعت من الملك أكثر سلطاته. وظهر لافاييت في قمة مجده. ومن ناحية أخرى، أصبح استقلال رجال الدين، بعد الثورة مهدداً خاصة بعد نزع أملاكهم، وأصبحوا مجرد موظفين تصرف لهم رواتب، وبعد أن نص القانون على التسامح الديني. وكانت الثورة ترغب في فصل الكنيسة عن الدولة. وهكذا شرعت الجمعية الوطنية في مناقشة إصلاح نظام رجال الدين، وقررت ابتداء من مايو 1790 الوضعية المدنية لرجال الدين، وصارت الدوائر الإدارية الجديدة هي النطاق الجديد للتنظيم الكنسي. وفي 12 يوليو 1790 أصدرت الجمعية الوطنية الدستور المدنى لرجال الدين وفي 14 يوليو 1790 احتفلت الثورة بعيدها الأول وبانتصاراتها الباهرة. ومن ناحية أخرى سرعان ما أفل نجم لافاييت وتلاشى تأثيره حوالي نهاية سنة 1790. وفي صيف سنة 1791 بدأت المتاعب بوفاة ميرابو، الحكيم العاقل المعتدل (توفي في 2 أبريل 1791) وقيام الملك بمحاولته الحمقاء للهروب من البلاد؛ ثم إعلان إمبراطور النمسا ـ وأخو ماري أنطوانيت ـ عزمه على التدخل في شؤون فرنسا.

ففي 20 يونيو 1791 حاول لويس السادس عشر الهروب إلى خارج فرنسا، وترك رسالة أعلن فيها ـ صراحة ـ شجبه للثورة. إلاّ أنه أُعتقل في فارين Varennes، وهي مدينة صغيرة قرب الحدود الشرقية الشمالية لفرنسا، وأعيد إلى باريس تحت حراسة مشدّدة. ولا ريب في أن هروب الملك يشكل أحد الأحداث الجوهرية في الثورة. ففي الداخل هدم هروب الملك كل الجسور بين الملك والثورة. وفي الخارج عجل ذلك بوقوع الصراع بين الثورة وأعدائها. كما قضى هذا الحادث على فكرة إقامة ملكية دستورية في البلاد. والرسالة التي كتبها لويس السادس عشر قبل هروبه ووجهها إلى الفرنسيين لم تترك أدنى شك في نواياه. فقد كان ينوي الالتحاق بالجيش النمساوي في البلاد المنخفضة، ثم العودة إلى باريس ليحل الجمعية الوطنية والنوادي الثورية ويستعيد سلطته المطلقة. وكان لويس السادس عشر على

درجة من الذكاء والعناد في خدمة هدف واحد وهو إعادة توطيد سلطته المطلقة حتى لو كان الثمن خيانة الوطن[1]. وكانت كل سياسته السرّية تهدف إلى إثارة تدخل أسبانيا والنمسا لمصلحته.

وهكـذا أخـذت فكـرة الجمهـوريـة تتبلـور، إلا أن مـاكسيميليـان روبسبير[2]، أبرز قادة الثورة الفرنسية، لم يوافق على إنشاء النظام الجمهوري بـدون استفتـاء عـام؛ خـاصـة أن لافـاييـت كـان مـرشحـاً أن يصبـح رئيسـاً للجمهورية. وقد أصر روبسبير على الاكتفاء بمحاكمة الملك والشروع في انتخاب الجمعية التشريعية، حتى يتخلص من الجمعية الوطنية (التي تعرف أيضاً بالجمعية التأسيسية). وفي هذا الوقت كان الاستقطاب والعنف الثوري والتعصب يتزايد ويشتد. ومن ناحية أخرى، أنهت الجمعية الوطنية في أواخر صيف سنة 1791 مهمة وضع دستور جديد. وأُقر هذا الدستور في 3 سبتمبر 1791 ووُضع موضوع التنفيذ. وتتلخص أبرز المبادىء التي اشتمل عليها الدستور الجديد في النقاط التالية، أولاً: إن السيادة مصدرها الشعب، ثانياً: إن سلطة التشريع أُسندت إلى جمعية تشريعية يُنْتَخَبُ أعضاؤها لمدة سنتين من قبل الشعب. وقد أعطيت الجمعية التشريعية سلطات واسعة في مجالي صياغة القوانين وفرض الضرائب؛ ثالثاً: مبدأ فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. وصار الملك ـ بموجب هذا الدستور ـ في خدمة الفرنسيين وليس سيداً لهم. كما نص الدستور ـ فعلاً ـ على حالات يمكن فيها محاكمته. جاء الدستور الجديد متضمناً الكثير من المبادىء الحرة التي ما فتىء يدعو إليها أحرار فرنسا ومفكروها الكبار مثل: مونتسكيو وفولتير وروسو. وفي الوقت ذاته، تبنى الدستور الجديد كل المبادىء التي

---

(1) سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ص ص 200 ـ 202.

(2) ماكسيميليان روبسبير M. Robespierre (1758 ـ 1794) يُعد أحد أبرز قادة الثورة الفرنسية. وهو محامٍ ورجل متعلم ومنظم ومجرد من الرحمة. وقد أُعدم في 28 يوليو سنة 1794.

وردت في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الجمعية الوطنية في 26 أغسطس 1789، وصار هذا الإعلان مقدمة لدستور سنة 1791.

وعقدت الجمعية التشريعية الجديدة أول جلساتها في أول أكتوبر 1791 وكان أمامها مهمات رئيسية ثلاث هي: أولاً: ضرورة تنفيذ جميع مواد الدستور الجديد، ثانياً: صيانة المكاسب التي أنجزتها الثورة الفرنسية بموجب القوانين التي صدرت عن الجمعية الوطنية، ثالثاً: حماية الدولة من الأخطار الخارجية خاصة من قبل الدول المجاورة وكان أهم ما يشغل بال أعضاء الجمعية التشريعية هو التهديد بالحرب من قبل الأمراء الألمان من ناحية والنمسا من ناحية أخرى.

منذ سنة 1790 شعرت أوروبا بالخوف والقلق من مبادىء الثورة الفرنسية ومن سرعة انتشارها في المناطق المتاخمة لفرنسا؛ مما أثار الأوساط المحافظة وخاصة في النمسا وبروسيا. وأدى ذلك بالفعل إلى الحرب بين فرنسا من ناحية والنمسا وبروسيا من ناحية أخرى. وقد خيبت الحرب آمال كل من تسبب فيها، وأثرت في أوروبا كلها، واستمرت ـ باستثناء فترة قصيرة ـ حتى سنة 1815، إلاّ أن آثارها الأولى ظهرت في فرنسا قبل ظهورها في الدول الأخرى. وتمثلت هذه النتائج في سقوط الملكية، وفي ظهور الديمقراطية السياسية وكانت الحرب ثورية قومية؛ فهي حرب الطبقة الثالثة ضد الأرستقراطية، وحرب الأمة الفرنسية ضد أوروبا.

وفي أثناء هذه الفترة المضطربة ظهرت شخصية جورج جاك دانتون[1]

(1) جورج جاك دانتون Georges J. Danton (1759 ـ 1794) محام برز إدارياً قديراً لباريس في سنة 1791 وفي سنة 1792 أصبح وزيراً للعدل. وقد انتقده مؤرخو أوائل القرن التاسع عشر بسبب تورطه في مذابح سبتمبر 1792 ومدحه البعض الآخر لتحدّيه الملهم للغزاة بوصفه عضواً في لجنة الأمن العام. وفي سنة 1794 أصبح زعيماً للجناح اليميني في حزب اليعاقبة، وخادماً لفرنسا أكثر منه خادماً للثورة، ثم أعدم مع عدد من مساعديه في أبريل 1794 لمزيد من التفاصيل عن دانتون راجع:

=

G.J. Danton (1759 ـ 1794) ممثل القوى الفوضوية للثورة، وأحد أبرز زعماء الثورة الفرنسية وكان معروفاً بأنه ديمقراطي منذ سنة 1789. وقد دفع دانتون فرنسا بقوة في طريق الإرهاب والتطرف. وكان الإرهاب ـ في زمن الحرب في نظره وفي نظر رجال السياسة جميعاً ـ أداة ضرورية من أدوات الحكم والسياسة. ولذا كان دانتون مستعداً لاستخدام أي تدبير إرهابي يراه ضرورياً لإلقاء الرعب في قلوب أعداء الثورة الفرنسية. قاد دانتون في 10 أغسطس سنة 1792 المظاهرات التي هاجمت القصر الملكي، واعتقلت الملك وأسرته مطالبة بإقامة الجمهورية. وكان من رأي الجمعية التشريعية أن يتم إيقاف الملك عن ممارسة سلطاته، وأن تترك مسألة تقرير مصير النظام الملكي لمؤتمر وطني يتم انتخابه لهذا الغرض. وهكذا حُلت الجمعية التشريعية وانتخب مكانها المؤتمر الوطني لإدارة شؤون البلاد وتقرير مصير الملك والنظام الملكي ذاته. ولم تكن ثورة 10 أغسطس باريسية، كما كانت ثورة 14 يوليو، بل كانت ثورة وطنية بكل معنى الكلمة. وفي حين أن يوم 14 يوليو قد أنقذ الجمعية الوطنية (التأسيسية)، فإن يوم 10 أغسطس قد قضى على الجمعية التشريعية. وتعرف هذه الأحداث أيضاً بانتفاضة 10 أغسطس أو «الثورة الفرنسية الثانية». وجاءت هذه بالانتخاب المباشر، وبالجمهورية، وأدت إلى انهيار الحواجز الاجتماعية والسياسية التي قسمت الأمة إلى طبقات. كما نتج عنها فشل سياسة لافاييت التوفيقية، ليس بسبب المنافسات الشخصية فقط بل بسبب متناقضاتها أيضاً. والواقع أن هذه السياسة قد أفلست منذ صيف سنة 1790. وفي 19 أغسطس 1792 انتقل لافاييت إلى النمساويين[1].

= Norman Hampson, **Danton** (London: Duckworth, 1978).

(1) في سنة 1792 أدى فشل جهود لا فاييت العسكرية ضد النمسا إلى اتهام المؤتمر الوطني له بالتقصير وأبعاده. إلا أنه هرب إلى النمسا في تلك السنة، ثم عاد إلى فرنسا في سنة 1779. وأثناء عودة الملكية في سنة 1815 أصبح لا فاييت رئيساً =

وكان الاعتقاد بعدم إخلاص الملكية للدستور الجديد 1791، وظهور الخطر الخارجي من العوامل التي أدت إلى فشل هذا الدستور. وأصبح مؤكداً الآن لزعماء الثورة، وخاصة للمتطرفين منهم أن مبادىء الثورة الأساسية وهي: الحرية والإخاء والمساواة، فضلاً عن النظام الثوري الجديد لا يمكن أن تستمر في ظل الملكية؛ ولهذا السبب أوقفت الملكية وتقرر محاكمة الملك[1]. وهكذا في الجلسة الأولى للمؤتمر الوطني التي عقدت في 21 سبتمبر 1792 أُعلنت الجمهورية وأُلغيت الملكية، ومن ثم ظهرت إلى الوجود الجمهورية الفرنسية الأولى. وتزامنت مع بداية عهد المؤتمر الوطني انتصارات عسكرية فرنسية بعد معركة فالمي في 20 سبتمبر 1792. فقد تم تحرير الأراضي الفرنسية المحتلة من قبل النمسا وبروسيا. وفيما بعد، احتلت فرنسا بلجيكا وبعض المناطق الواقعة على نهر الراين. ولا تشكل فالمي نصراً استراتيجياً بل تشكل نصراً معنوياً. فهذه الانتصارات زادت من معنويات الثوار الذين طالبوا آنذاك بضرورة إعدام الملك لإرهاب أنصاره في الداخل والخارج.

ومنذ 28 مارس 1792 طلب دانتون ـ بوصفه وزيراً للعدل ـ إعطاءه سلطة تفتيش المنازل في باريس بحثاً عن أعداء الثورة، وتم القبض على آلاف المشبوهين خلال الأيام الثلاثة التالية. وقال دانتون: إن الثورة بين نارين: عدو على الحدود، وعدو في الداخل، ولا مفرّ من «إرهاب العدو» إن أُريد للثورة البقاء والاستمرار[2]. وفي هذا الجو الحافل بالشك والحنق الذي ساد باريس آنذاك، بَدَا أن أكبر أعداء الثورة هم المهاجرون من النبلاء ورجال الدين الذين لم يحلفوا اليمين، وأمبراطور النمسا. ولهذا ركز الثوار عداءهم

= رمزياً للأحرار في فرنسا. وفي الحقيقة لم يكن لا فاييت زعيماً أو قائداً، وإنما كان رمزاً فقط، وتعد انجازاته أقل أهمية من شهرته الواسعة.

(1) محمد مصطفى صفوت، **الجمهورية الحديثة** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1958) ص 27.

(2) لمزيد من التفاصيل، انظر ليفيير، المرجع السابق، ص ص 274 ـ 281.

ومقتهم في هؤلاء؛ اعتقاداً منهم أن لا شيء يساعد على شق الطريق إلى ترسيخ الجمهورية، إلاّ باتباعهم سياسة إصدار القوانين الصارمة ضد المهاجرين والنبلاء ورجال الدين، ثم مواصلة الحرب ضد النمسا. ومن ناحية أخرى ـ منذ أواخر سنة 1791 ـ أخذت السلطة تنساب من أيدي الثوار المعتدلين إلى الثوار المتطرفين، وكان أشهرهم مجموعة سياسية عرفت باسم اليعاقبة Jacobins. وقد أُطلق عليهم هذا الاسم لأنهم كانوا يجتمعوا في دير اليعاقبة. ويُعد مارّا وروبسبير ودانتون من أبرز زعمائهم. وكان نادي أو «حزب» اليعاقبة على اتصال منتظم مع النوادي الثورية الأخرى التي تشكلت في مدن الأقاليم الرئيسية.

وبدأ عهد الإرهاب ـ فعلياً ـ في أغسطس 1792، حيث بدأت المذابح البشعة وسُفكت دماء الملكيين، وبدأ الحكم الإرهابي يأخذ طابعه. وفي 25 سبتمبر 1792 تبنى المؤتمر الوطني الصيغة الشهيرة: «الجمهورية الفرنسية واحدة غير قابلة للانقسام». وفي 16 ديسمبر أقر حكم الموت ضد كل من يحاول «أن يمسّ وحدة الجمهورية الفرنسية»[1] وقد تأثر المؤتمر بقول أحد أعضائه المتطرفين، وهو القسيس جريجوار «بأن الملوك من الناحية الأخلاقية كالشياطين. . .، وأن تاريخ الملوك هو تاريخ استشهاد الشعوب»[2]. كما أعلن سان جوست Saint-Just أن «كل ملك هو مغتصب ومستبد. .»[3]. وأن لويس السادس عشر لم يكن مواطناً عادياً بل هو عدو وأجنبي من واجب المؤتمر الوطني أن يحاربه أكثر مما يحاكمه. وقد برهن ـ بشكل قاطع اكتشاف خزانة الحديد ـ في مخبأ سري محفور في جدار القصر بناءً على أوامر لويس السادس عشر والأوراق التي تحويها، في 20 نوفمبر 1792 على اتصالات الملك السّرية مع العدو، ومن ثم أصبح تأجيل المحاكمة أمراً

---

(1) المرجع السابق، ص 248.

(2) صفوت، المرجع السابق، ص 27.

(3) سوبول، المرجع السابق، ص 256.

مستحيلاً[1]. وهكذا في 21 يناير 1793 تم تنفيذ حكم الإعدام في لويس السادس عشر في ميدان الثورة في الساعة الحادية عشرة، والجماهير الفرنسية تهتفُ «تعيش فرنسا... تعيش الجمهورية». وبشكل عام، ظلت البلاد صامتة، بالرغم من أن التأثر كان عميقاً. ولا ريب في أن إعدام الملك قد أصاب الملكية في صميم نفوذها التقليدي والديني معاً. فقد أُعدم الملك كما كان يعدم أي شخص عادي، وبذلك فقدت الملكية ـ نهائياً ـ الصفة الخارقة للعادة: حكم الحق الإلهي[2]. ومن ناحية أخرى، أثار تنفيذ حكم الإعدام في الملك موجة من الاشمئزاز من الثوار في أوروبا، وخاصة في بريطانيا. «فأعلنت أوروبا على قتلة الملك حرباً لا هوادة فيها»[3]. وردت فرنسا بأن أعلنت الحرب على بريطانيا في أول فبراير 1793؛ وبذلك بلغ الصراع ذروته بين فرنسا والثورة من ناحية، وأوروبا والنظام القديم من ناحية أخرى. وترتب على هذه التطورات تكوين تحالف دولي ضد فرنسا (التحالف الأول) يضم بريطانيا وبروسيا والنمسا وعدداً آخر من الدول الأوروبية، وأدى ذلك إلى هزيمة فرنسا في هذه المرحلة من الحرب، والتخلي عن الأراضي التي احتلتها في السنة السابقة.

5 ـ الحكومة الثورية (1793 ـ 1794):

حالما أعلنت فرنسا الحرب على أوروبا، وجدت نفسها مهددة بخطر

---

(1) لمزيد من التفصيل عن محاكمة الملك وإعدامه انظر سوبول، المرجع السابق، ص ص 256 ـ 259.

(2) إن الاتهام الذي دام موجهاً إلى لويس السادس عشر بأنه قاوم الثورة إلى حدّ بعيد فأدى ذلك إلى نهايته المُفجعة، يكاد يكون عكس الحقيقة تماماً. ذلك أن مشكلة الملك كانت تكمن في ضعف أرادته لا في قلة مرونته. فقد سمح الملك للثورة بالاندلاع بسبب ضعفه وعاطفته الإنسانية، ولكن عندما جاءت الثورة وكان شكلها مخالفاً تماماً لما توقع، تآمر عليها في ضعف وخيانة، ومن ثم جاء الخلع والسجن، ثم الإعدام في ساحة الثورة (ميدان لويس الخامس عشر سابقاً والكونكورد الآن).

(3) سوبول، المرجع السابق، ص 259.

الموت: تهديد خارجي، وحرب أهلية، وأزمة اقتصادية. ولهذا السبب تم تنظيم الحكومة الثورية. من الناحية القانونية، يمكن أن نقول إنها نظام مؤقت سيترك مكانه حينما يتم وضع دستور جديد. ووفقاً لهذا المعنى فإن الحكومة الثورية ترجع إلى 10 أغسطس سنة 1792. عموماً في هذه الظروف ظهرت لجنة الإنقاذ العام ولجنة النظام العام وشرعت اللجنة الأولى في العمل الفوري من أجل اتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لإنقاذ البلاد؛ خاصة أن فرنسا قد أصبحت الآن مهددة بالغزو الخارجي في عصر الثورة. وقد حقق دانتون ـ رجل وزعيم لجنة الإنقاذ العام (وتعرف أيضاً بلجنة الإنقاذ الوطني أو لجنة السلامة العامة) ـ الكثير في هذا الصدد. ففي مجال الدفاع عن فرنسا وعن الثورة أضحت الأمور في صالح فرنسا منذ خريف سنة 1793. وفي النصف الأول من السنة التالية تم إخراج القوات البروسية والنمساوية من الأراضي الفرنسية. وقبل نهاية سنة 1794 احتلت فرنسا من جديد الولايات الألمانية التي تقع على نهر الراين وبلجيكا وجزءاً من هولندا. وبذلك انهار التحالف الأوروبي (الدولي) الأول ضد فرنسا الثورة.

أما في المجال الداخلي، فإن الأمن العام كان يتطلب قيام حكومة دكتاتورية. فقد صمم الثوار على القضاء على الثورة المضادة بكل الوسائل، وبذلك بدأ الإرهاب. إلاّ أن هذا الإرهاب كان غير منظم وكان يحتاج إلى لجنة الإنقاذ العام Committee of Public Safety لإدارة السياسة العامة وهيئة أخرى سميت بلجنة الضمان العام Committee of public Security تهتم بالشرطة وحفظ الأمن، ومحكمة ثورية لبث الرعب في القلوب. وكانت لجنة الإنقاذ العام من أهم أجهزة الحكم في فرنسا في أثناء هذه الفترة من تاريخ الثورة الفرنسية. وكانت تضم اثني عشر عضواً. وقد أخذت هذه اللجنة تكتسب تدريجياً سلطات دكتاتورية ونفوذ وزارة حربية في تجديد وإنعاش سلطة الحكومة. وبذلك كانت الجمهورية الناشئة تسير ببطء نحو الدكتاتورية. وكان الشغل الشاغل لهذه اللجنة هو العمل من أجل وقف

الخطر الخارجي وإنهاء الحرب الأهلية ـ كما سبق القول ـ، وارتبط مصير الحكومة الثورية وسياستها ارتباطاً شديداً بمصير جيوش الجمهورية. وظل دانتون يهيمن على هذه اللجنة حتى 10 يوليو 1793. ثم انتقلت الزعامة إلى روبسبير مدة سنة كان هذا الرجل ـ خلالها ـ حاكم فرنسا الحقيقي وروح أوروبا المسيطرة (حتى صيف سنة 1794). وكان روبسبير محامياً ورجل مبادىء، دافع منذ بداية الثورة عن المبادىء الديمقراطية، وحصل على تقدير الشعب الثوري له. كما كان رجلاً متعلماً ومنظماً ومتشدداً ومجرداً من الرحمة. وكان يطالب بضرورة ممارسة السلطة الثورية حتى يستمر الاستقرار. وقد شاركه في هذا الرأي مارّا الذي كان يرى أن الحرية لا يمكن أن تستقر إلاّ بالعنف.

كان روبسبير ـ إذاً ـ يرى أنه لا يمكن حماية الثورة والجمهورية إلاّ بضرب أعدائهما في الداخل. وكان شديد الإيمان بالثورة، ولم يكن يقبل أي نقاش أو نقذ لتصرفاته. وقد أصبح روبسبير عضواً في لجنة الإنقاذ العام في 28 يوليو سنة 1793، ثم صار رئيساً لها بعد استبعاد دانتون الذي اتهم بمهادنة أعداء الثورة في الداخل والخارج؛ والتفاوض معهم لإنهاء الاضطرابات التي هددت الثورة. وفرض روبسبير، ـ بشهرته الثورية ـ سيادة اللجنة على المؤتمر الوطني وعلى اليعاقبة. وكان هذا الرجل ـ كما يقول سوبول ـ: «متبصراً وشجاعاً... بليغاً ومتجرداً»[1]. ونجح روبسبير ومعاونوه في المحافظة على السلطة خلال فترة سنة. وتمكن من تحقيق مبادئه عن طريق قوة الدفع الشعبية، التي أدت إلى ظهور أزمات عسكرية وسياسية واقتصادية أثناء صيف سنة 1793. ومن ناحية أخرى، زاد اغتيال مارّا في 13 يوليو 1793 من تصلب السياسة الثورية أمام ازدياد خطورة الأزمة السّياسية.

(1) المرجع السابق، ص 300، هولت، **صانعو أوروبا الحديثة**، ص ص 261 ـ 275؛ لمزيد من التفاصيل والمعلومات عن روبسبير يمكن للقارىء أن يرجع إلى:

Norman Hampson, **The Life and the opinions of Maximilien Robespierre** (London: Duckworth, 1974).

فقد كان لاغتيال صديق الشعب مارّا تأثير قوي على الثوار.

كما أدى إلغاء الدين المسيحي في نوفمبر 1793، إلى إنشاء حركة غير متوقعة هزّت لجنة الإنقاذ العام. فقد جرت محاولة لوضع العقيدة الثورية مكان العقيدة الدينية. كما قررت الثورة استخدام التقويم الجمهوري الذي يبدأ بيوم 22 سبتمبر 1792 وبدلاً من ميلاد السيد المسيح، وألغى يوم الأحد. إلاّ أن إلغاء المسيحية كان خطأً سياسياً: فقد كان «للجمهورية من الأعداء ما يكفي» كما يلاحظ جورج ليفير في كتابه **عصر الثورة الفرنسية**، «ولم يكن هناك داع لزيادة أعدادهم بأولئك الذين كانوا يرغبون في إقامة الصلاة في الكنائس». وكان روبسبير يرى الإلحاد مختفياً وراء عملية إلغاء الدين، وأنه يتماثل مع اللاأخلاقية، ولهذا السبب استعان بدانتون في محاربة إلغاء الدين المسيحي. وفي 8 ديسمبر 1793 صدر مرسوم يؤكد استمرار وجود حرية العبادة.

وقد اتّسم عهد لجنة الإنقاذ العام بالإرهاب. وكانت الرغبة في العقاب مرتبطة في ـ العقلية الثورية ـ برد الفعل الدفاعي ضد «المؤامرة الأرستقراطية». والحقيقة أن أعمال القمع قد بدأت منذ شهر يوليو 1789، إلاّ أنها ازدادت في هذه الفترة. فوفقاً لقانون المشبوهين ـ الذي صدر في 17 سبتمبر 1793 الذي أتاح حبس كل من كان يبدو فاقداً للاقتناع الثوري ـ ثم القبض على جميع معارضي اللجنة ومحاكمتهم، وإعدام أغلبهم. وكانت المحاكمات تتم أمام المحكمة الثورية والتي أُنشئت في 10 مارس 1793 لمحاكمة عملاء العدو في الداخل. وهي محكمة استثنائية دون استئناف ولا تمييز، تنظر في كل مشروع، أو محاولة، أو عمل معادٍ للثورة، وفي كل جريمة ضد الحرية والوحدة، وسلامة الدولة الداخلية والخارجية، وكل المؤامرات التي تهدف إلى إعادة الملكية. وكان الإرهاب بشعاً حقاً، وسقط الضحايا بالالآف. وأطاح الإرهاب بأصدقاء الثورة كما أطاح بأعدائها. ومع ذلك، فإن الإرهاب كان في جوهره أداة دفاع قومي وثوري ضد المتمردين

والخونة الذين كانت لهم الثورة بالمرصاد. والواقع، أن جميع الكوارث الكبرى التي اجتاحت فرنسا أثناء الثورة ـ كإعدام الملك والملكة[1]، وجنون الشك والريبة والإرهاب، وقمع الآراء الإنسانية المعتدلة ـ كانت تتصل بشكل أو بآخر بالمخاوف التي أثارها حقد المهاجرين على الثورة. وقد شهدت البلاد ـ في بعض الأحيان ـ عمليات قيام الجماهير الثائرة بتنفيذ بعض الأحكام بنفسها. وزادت الحرب وعمليات الغزو من أحكام الإعدام. كما عملت الضغائن الشخصية والرغبة في الانتقام من الخصوم على زيادة أعداد من قضت عليهم الثورة. وبلغ عدد من صدرت ضدهم أحكام بالإعدام حوالى 17,000. كان 70% منهم من المقاطعات التي انضمت لأعداء الثورة، وخاصة في إقليمي الفاندي وتولون[2]. على كل حال، لم يعد أحد، يشك الآن في انتصار الثورة ولا في إخفاق المؤامرة الأرستقراطية. ولا ريب في أن روبسبير وزملاءه كانوا يرغبون ـ حقاً ـ في البقاء على صلة مستمرة بالشعب. إلاّ أن الشعب أخذ على اللجنة إعدامها أصدقاءه.

وقد ذهب ضحية هذا الإرهاب دانتون نفسه. وكان الاتهام الذي وجِّهه ضده هو أنه كان يميل ـ أكثر من اللازم ـ للمصالحة والرأفة. وفضلاً عن ذلك شعر روبسبير أنه مهدد ما دام دانتون وأعوانه على قيد الحياة. وقد حث كميل ديمولان Camille Desmoulins[3] ـ في كتابه **كردلييه العجوز ـ Vieux Cordelier** على الرجوع إلى الاعتداء والتسامح والرحمة. وبذلك اتفق مع زميله دانتون في الرأي. وهكذا سرعان ما اعتقل دانتون وديمولان في 31

(1) ماري أنطوانيت (1755 ـ 1793) ملكة فرنسا 1774 ـ 1793 بوصفها زوجة لويس السادس عشر. أُعدمت في 16 أكتوبر سنة 1793.

(2) ليفيير، المرجع السابق، ص ص 400 ـ 403.

(3) كميل ديمولان قاد جماهير باريس الثائرة في الهجوم الكاسح على سجن الباستيل في 14 يوليو 1789. ويُعد كتابه **كردلييه العجوز** Vieux Cordelier الذي حث فيه على العودة إلى الاعتدال والتسامح والرحمة، من الأدب الحقيقي الذي نُشر إبان الثورة الفرنسية.

مارس 1794. وفي 2 أبريل قدماً إلى المحكمة الثورية (أو محكمة الثورة) التي أصدرت حكمها بإعدامهما في 5 إبريل[1]. وفي 10 يونيو 1794 أصدر روبسبير قانوناً ينص على حرمان أعضاء المؤتمر الوطني من حصانتهم البرلمانية. ولهذا قرر بعض أعضاء المؤتمر التخلص من هذا الطاغية. إضافة إلى ذلك، كان كل من يعادي الثورة يركز نقده على روبسبير. فقد اتُهم بأنه كان يُعِد لإقامة دكتاتورية شخصية. إلا أنه ـ في حقيقة الأمر ـ لم يمارس أية سلطة خاصة في لجنة الإنقاذ العام. وكان رفضه لأنصاف الحلول، وقوته تجاه الخونة قد أدى إلى اتهامه بدكتاتورية الرأي[2]. وهكذا في 28 يوليو 1794 أُعدم روبسبير نفسه، وتبع إلى المقصلة الذين قد أرسلهم إليها، وبسقوطه انتهت الحكومة الثورية ولجنة الإنقاذ أو الأمن العام كما انتهى عهد الإرهاب أيضاً.

6 ـ حكومة الإدارة (1795 ـ 1799):

بالرغم من نهاية روبسبير المفجعة ونهاية الحكومة الثورية، ظلت فرنسا ثورية وجمهورية، بل أن فرنسا سنة 1795 كانت أكثر ثورية من أي وقت مضى. ولكن ـ بسقوط روبسبير ـ انتهى عهد الإرهاب ولجنة الأمن العام. وقد أيدت الجماهير القضاء على عهد الإرهاب مما ساعد المعتدلين وأنصار دانتون الذين تسلموا الحكم الآن بأن يبادروا إلى إلغاء اللجنة الثورية في باريس مركز تجمع المتطرفين، وإغلاق نوادي اليعاقبة. أما محكمة الثورة فقد توقفت منذ 27 يوليو 1794. إلاّ أن فرنسا بقيت ثورية بالرغم من قضائها على الإرهاب، والشيء الوحيد الذي تغير هو انتهاء عهد الإرهاب لأن مبرراته انتهت بانتهاء الأخطار الخارجية. وكانت الحكومة الثورية ـ بالرغم

---

(1) Alfred Cobban, A **History of Modern France** V. 1: 1715 - 1799 (New york; penguin Books, 1977) pp. 218 - 241.

(2) ليفيير، المرجع السابق، ص 402. لمزيد من التفاصيل راجع:

J. M. Thompson, **Robespierre and The French Revolution** (London, 1959).

من بقائها من حيث المبدأ ـ فقدت مميزاتها الثلاث: الاستقرار، والمركزية، وقوة النشاط.

وتمسك المؤتمر الوطني بجميع مكتسبات الثورة ورفض أعضاؤه التعاون مع الملكيين والرجعيين. ثم اتجه المؤتمر للبحث عن شكل جديد للحكم يضمن مساندة العنصر الثوري المعتدل. وهكذا في أواخر سنة 1795 صدر دستور جديد يعرف بالدستور الثالث للجمهورية أو دستور سنة 1795 الذي أقام نظاماً جديداً للحكم يهدف إلى المحافظة على مكتسبات الثورة ويضمن الحريات العامة[1]. وبموجب هذا الدستور، تمارس الحكم في فرنسا هيئات ثلاث هي: حكومة الإدارة وتتكون من خمسة أعضاء (أو مديرين) ينتخبون لمدة خمس سنوات ويتناوبون الرئاسة كل ثلاثة أشهر، وتسقط عضوية واحد منهم سنوياً. وتمارس هذه الهيئة السلطة التنفيذية ويجري انتخابها من قبل المجلسين التشريعيين: مجلس الخمسمائة (الهيئة الثانية) ويضم خمسمائة عضو لا تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة وتسقط عضوية ثلثهم سنوياً، ويمارس هذا المجلس السلطة التشريعية، أما الهيئة الثالثة فهي مجلس الشيوخ ويتكون من 250 عضواً لا تقل أعمارهم عن أربعين سنة، وتكمن مهمته في مراقبة أعمال المجلس الأول. كما أقر المؤتمر الوطني اختيار ثلثي أعضاء البرلمان الجديد من أعضاء المؤتمر الوطني، وهو المؤتمر الذي صوّت على إعدام الملك والملكة.

وقد حافظ دستور سنة 1795 على إنجازات الثورة الأساسية؛ مثل إلغاء المَلَكية والقضاء على امتيازات الأشراف وإعلان حقوق الإنسان والدستور المدني لرجال الدين، ولكن حذفت من الإعلان الجديد لحقوق الإنسان ـ الذي سبق الدستور ـ الفقرة الشهيرة التي تقول: إن «الناس يولدون

---

(1) صدر الدستور الأول سنة 1791، وصدر الثاني سنة 1793 وحدّد الخطوط الأساسية لنظام ديمقراطية سياسية، ويوضح إعلان الحقوق ـ الذي سبقه ـ في مادته الأولى أن «هدف المجتمع هو السعادة العامة».

ويعيشون أحراراً ومتساوين في الحقوق» والتي وردت في المادة الأولى. ووردت فقرة أخرى تقول إن «المساواة تعني أن يكون القانون واحداً بالنسبة للجميع»، أي أن المساواة المطلقة وهمٌ. ويدل هذا الإعلان الجديد على تراجع واضح عن إعلان سنة 1789، وبصدور هذا الدستور بدأت حكومة الإدارة التي نص عليها تمارس جميع السلطات التنفيذية في البلاد. وكان أعضاء هذه الحكومة الجديدة هيئة مختلطة تألفت أول ما تألفت من بارّا Barras وكارنو Carnot وروبيل Reubell وليتورنيه Letourneur ولاريفيلير ليبو la Rèveillière Lépeaux. وكان بارّا أقوى أعضاء حكومة الإدارة. وتسهر هذه الحكومة على أمن الجمهورية الداخلي والخارجي، وتستعين بالقوات المسلحة دون أن تستطيع قيادتها، وكان عليها أن تعين الوزراء، الذين سيصبحون مسؤولين أمامها. وكانت حكومة الإدارة أقل تجانساً من لجنة الأمن العام السابقة، بسبب اختلاف اتجاهات أعضائها[1].

وما أن حل يوم 26 أكتوبر 1795 حتى انتهى حكم المؤتمر الوطني الذي استمر ثلاث سنوات واتبع «خطأ سياسياً يمكن أن يبدو متعرجاً»[2]. ومن سبتمبر 1792 إلى أكتوبر 1795 حركته فكرة واحدة هي الخلاص من الأرستقراطية ومنع عودة النظام القديم. ولا يعرف التاريخ هيئة برلمانية تفوقه أهمية، ولا نظير له إلا البرلمان الإنجليز في القرن السابع عشر. ومن ناحية أخرى، بدأت حكومة الإدارة حكمها. ولم يكن لهذه الحكومة جذور راسخة بين الجماهير الفرنسية، بل أن أعداءها كانوا أكثر من مؤيديها ومع ذلك،

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن حكومة الإدارة يمكن أن يراجع القارىء: فيشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789 ـ 1950**، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع (القاهرة: دار المعارف، د. ت) ص ص 41 ـ 44، سوبول، المرجع السابق، ص ص 453 ـ 490، ليفيير، المرجع السابق، ص ص 444 ـ 463.

(2) سوبول، المرجع السابق، ص 451.

استمرت في الحكم حتى وصول نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte إلى السلطة في سنة 1799. وكانت فرنسا في هذه الفترة جمهورية دستورية بورجوازية. ولم يكن تطبيق الدستور بالأمر الهين، فالثورة لم تستقر بعد، والقوانين الاستثنائية ضد المهاجرين والرافضين ما تزال سارية المفعول، والأزمة المالية ما زالت قائمة والحرب مستمرة. وورث النظام الجديد نقداً ورقياً فاقد القيمة وجيشاً غير منظم. وهكذا استمرت فرنسا ضحية لعدم الاستقرار.

وفي 5 نوفمبر 1795 أصدرت حكومة الإدارة بياناً أعلنت فيه عن برنامجها السّياسيّ الذي يُعد منهاج حكومة حقيقي. في المجال السياسي، هدفت الحكومة إلى إعلان حرب نشيطة على الملكية وإنعاش الروح الوطنية والقضاء على الحزبية والتعصب، ومنع أية سياسة تهدف إلى الثأر وإثارة الاضطراب، كما هدفت إلى إعادة السلام والسيادة والانسجام. وباختصار، أرادت حكومة الإدارة إعادة النظام الاجتماعي وتوطيد السلام الداخلي. وفي المجال الاقتصادي اهتمت بإعادة فتح مصادر الإنتاج وإنعاش الصناعة والتجارة والقضاء على الاستغلال وتشجيع حياة جديدة في الفنون والعلوم، وإعادة توطيد الرخاء والازدهار في البلاد. وفي المجال الإداري، أصبح التنظيم الإداري ـ من جديد ـ لا مركزياً ومبسطاً، وأُعطيت المقاطعات سلطات أوسع لإدارة الشؤون المحلية بسرعة أكثر. ومنذ البداية تعاظمت سلطات حكومة الإدارة، لكن أوامرها لم تُطع بدقة.

وكان من أبرز المناوئين لحكومة الإدارة المفكر فرانسوا بابوف François Babeuf (1760 ـ 1797) وهو فيلسوف ذو اتجاهات شيوعية، كان يتطلع إلى «سعادة عامة» يتمتع بها كل أفراد الشعب لا البورجوازية فقط، وأعلن أن هدف المجتمع هو السعادة العامة، وأن على الثورة أن تضمن المساواة. والأداة الوحيدة للوصول إلى المساواة الواقعية تكمن في توطيد الإدارة العامة وإلغاء المِلْكية الخاصة، وإنشاء إدارة للتموين تحفظ سجلاً لكل الأفراد وجميع الأشياء وتوزع الأشياء بمساواة كاملة حسب وجهة

نظر بابوف. وقد عاد بابوف إلى إصدار صحيفته «منبر الشعب» في 6 نوفمبر 1795. وتساءل في العدد الصادر في ذلك اليوم قائلاً: **«ما الثورة السياسية على العموم؟ وما الثورة الفرنسية على الخصوص؟ إنها حرب معلنة بين (النبلاء) وعامة الناس، بين الأغنياء والفقراء»**[1].

ولجأ بابوف إلى العمل السري ضد الحكومة في سبيل تقويض البناء الاجتماعي بالعنف، ثم تحول إلى التمرد العلني في ربيع سنة 1796. وشعرت حكومة الإدارة بخطورة هذه الحركة فلجأت إلى إصدار إجراءات عامة ضد القوى المناوئة لها، واستطاعت حكومة الإدارة أن تقضي على هذه الدعوة الشيوعية في بداياتها الأولى. وأدت نشاطات بابوف السياسة إلى إعدامه مع زميله دَارْتِه Darthe في 27 مايو سنة 1797. وتعرف هذه الحركة بمؤامرة أنصار المساواة حيث إن بابوف قد دعا إلى تحقيق المساواة الواقعية بشكل جعل الاشتراكية التي ظلت فكرة مثالية ـ حتى ذلك الوقت ـ، تدخل في نطاق التاريخ السياسي. فللمرة الأولى تصبح الفكرة الشيوعية قوة سياسية، ومن هنا تأتي أهمية بابوف ومحاولته في تاريخ الاشتراكية... وغدت البابوفية حلقة في تطور الفكر الشيوعي[2]. كما اتخذت حكومة الإدارة إجراءات شديدة ضد اليعاقبة، وقضت على المتطرفين منهم.

وفي المجال الخارجي، عقدت بروسيا صلحاً منفرداً مع فرنسا وفق معاهدة بال (بازال)، التي وقعت في 6/5 أبريل 1795، والتي نصت على حسن التفاهم والصداقة والسلام بين الجمهورية الفرنسية وملك بروسيا. كما نصت على إجلاء الجيوش الفرنسية عن الممتلكات البروسية الواقعة على الضفة اليمنى للراين بينما تستمر في احتلال ممتلكات الضفة اليسرى حتى

---

(1) المرجع السابق، ص 459.

(2) ليفيير، المرجع السابق، ص ص 445 ـ 448، سوبول، المرجع السابق، ص ص 464 ـ 470؛

Cobban, **A History fo Modern France** V. 1, p. 252.

توقيع الصلح العام. وبموجب بنود سرية، التزمت الدولتان بالمحافظة على الحياد التام. والحقيقة أن ما كان يفكر فيه الفرنسيون هو أن الصلح مع بروسيا ليس سوى وسيلة لمواصلة الحرب ضد النمسا، وأن هذه الحرب يجب أن تحرر ألمانيا من ضغوط النمسا. وفي 16 مايو 1795 عقدت هولندا صلحاً (معاهدة لاهاي) مع فرنسا ووعدت بالانضمام إلى جانبها في الحرب ضد بريطانيا، كما تم ضم هولندا إلى الجمهورية الفرنسية في كل شيء باستثناء الاسم. وفي 22 يوليو عقدت أسبانيا ـ أيضاً ـ صلحاً مع فرنسا. وهكذا تحولت بروسيا وأسبانيا وتوسكانيا إلى الحياد. وكانت بروسيا أول دولة كبرى تعترف بالجمهورية الفرنسية. ومنذ معاهدات 1795 اقتصر التحالف ضد فرنسا على بريطانيا والنمسا.

وقد سلكت حكومة الإدارة «سياسة واقعية تماماً، سياسة المصلحة الصرفة وسياسة الحرب..» وكانت هذه السياسة من أجل أهداف قومية وسياسية تتمثل في: المحافظة على الضفة اليسرى لنهر الراين وعلى بلجيكا، وتأمين سلامة فرنسا بخلق ما يسمى بالجمهوريات الشقيقة: هولندا، وسويسرا وقسم كبير من إيطاليا التي تشكلت حول فرنسا وراء الحدود. والثورة الفرنسية ذاتها يجب أن تفهم في ضوء تطوراتها الداخلية وظروفها الخارجية معاً. فكلما أمعنا النظر في أحداثها يتضح أن مرحلتها الأخيرة كانت ترتبط بالحرب. وقد اضطرب حكومة الإدارة إلى اتخاذ قرار بغزو ألمانيا وإيطاليا والاحتفاظ ببلجيكا ومحاولة الوصول إلى الحدود الطبيعية. وكان دانتون أول من قال بنظرية الحدود الطبيعية بصورة واضحة حينما أعلن في 31 يناير 1793 «لقد حددت الطبيعة حدود الجمهورية الفرنسية: المحيط، وشمال الراين والألب والبيرنيه، وإلى هذه النقاط يجب أن تنتهي حدود فرنسا»[1].

---

(1) سوبول، المرجع السابق، ص 263.

ورفعت الانتصارات العسكرية المتعاقبة التي حققتها الجيوش الفرنسية بعد سنة 1795 من معنويات الفرنسيين، وجعلتهم يؤمنون بنظرية امتداد أراضي فرنسا نحو حدود طبيعية وآمنة. وأدى هذا إلى مواصلة الحرب ضد النمسا وبريطانيا تحققاً لسياسة الحدود الطبيعية. وهكذا، في 2 مارس 1796 عينت حكومة الإدارة نابليون بونابرت في قيادة الجيش الثالث ليبدأ هجومه ضد القوات النمساوية المرابطة في إيطاليا. وكانت الحملة الإيطالية ذات أهمية بالغة وأثر بعيد. فانتصارات نابليون في إيطاليا ستكون بداية لنهاية حكم الثورة وبداية عهد جديد يلعب فيه نابليون الدور الأول، والمهم في هذه الحقبة من تاريخ فرنسا. وشكلت سياسة نابليون في إيطاليا نقطة تحول؛ فقد حلت تطلعات وطموحات مغامرة الأطماع الشخصية محل المتطلبات القومية، وهو انحراف كان خطره يزداد كلما ازدادت انتصارات نابليون العسكرية.

عموماً، لم تأت سنة 1796 حتى استطاعت حكومة الإدارة أن تحصل لفرنسا على مركز بالغ التفوق في أوروبا الغربية. فقد تحولت هولندا إلى جمهورية تابعة لفرنسا، وضُمّت بلجيكا وكل الأراضي الألمانية حتى حدود نهر الراين للجمهورية الفرنسية، وكانت سافوي فرنسية، وتمركزت قوات فرنسية في الرفييرا الإيطالية، وانسحبت بروسيا وأسبانيا وتوسكانيا من الحرب وتحولت إلى الحياد. ولكن الصراع استمر بين فرنسا الثورة من ناحية، وبريطانيا والنمسا من ناحية أخرى، وتُعد الحملة الإيطالية جزءاً من هذا الصراع العنيف.

7 ـ الحملة الإيطالية (1796 ـ 1797):

هناك عدة عوامل دفعت الجمهورية الفرنسية إلى الإقدام على المغامرة العسكرية الإيطالية في سنة 1796، منها التقاليد الإيطالية القديمة، وجمال المناخ وتعدد المحاصيل ووفرتها، وثراء المدن، وكنوز المتاحف، وضعف

النمسا، ورغبة سكان إيطاليا في التخلص من السيطرة النمساوية. وفضلاً عن ذلك، فإن البابا جعل علاقته مع الجمهورية الفرنسية في غاية التوتر والصعوبة، فقد رفض أن يعترف بالدستور المدني الخاص برجال الدين الذي أصدرته الثورة، وشجع القساوسة الذين لم يحلفوا يمين الطاعة للدستور على المقاومة. ولهذا السبب، كان إنزال العقاب بالبابا وضم ولاياته من بين أهداف سياسة أعضاء حكومة الإدارة. كما كان الفرنسيون يؤمنون بأن لفرنسا رسالة؛ هي نشر الحرية في أنحاء العالم بما في ذلك إيطاليا. وقد عبّر نابليون بونابرت قائد الحملة الإيطالية عن هذه الأفكار.

على أية حال، تسلم نابليون في 2 مارس 1796 قيادة الحملة المعدة لغزو إيطاليا. وبدأ حملته ضد مملكة سردينيا الصغيرة، فأرغمها ـ في الشهر الأول من الحملة ـ على توقيع هدنة شيراسكو Cherasco في 28 إبريل 1796، وتوقيع صلح معه في 15 مارس 1796. وبعد ذلك وجه نابليون اهتمامه إلى النمسا، وتكللت خططه العسكرية بالنجاح مما أدى إلى بداية مفاوضات الصلح التمهيدية التي وقعت شروطها في ليوبن Leoben في 18 أبريل 1797. بدأ نابليون يشن الحرب ويعقد المعاهدات ويؤسس الدول والدويلات دون أن يرجع إلى حكومة الإدارة في باريس. وبعد هزيمة الجيش البابوي في أنكونا Ancona شرع في ابتزاز الأموال والتحف من الفاتيكان. وتطورت ـ في الحال ـ سياسة نابليون الإيطالية، فقد أصبح حاكم إيطاليا. وفي 2 مارس 1797، أعلن نابليون الحرب على جمهورية البندقية فدخلها الفرنسيون في 12 من الشهر نفسه. وبدأت في أودين مفاوضات من أجل صلح نهائي مع ممثلين عن حكومة النمسا. ففي أبريل 1797 أدركت النمسا أنها قد هُزِمت والتمست الصلح. وأدى ذلك في نهاية الأمر، إلى توقيع معاهدة كامبو فورميو في 18 أكتوبر 1797. وفي هذه المعاهدة، تنازلت النمسا عن لمبارديا وبلجيكا وحدود الراين واستقلال الرايخ الألماني، وفي مقابل ذلك حصلت على جزء من جمهورية البندقية. وبذلك تُوجت حملة

نابليون الإيطالية الأولى بمعاهدة تقوم أساساً على تقسيم دولة بريئة مستقلة[1].

وكانت المعاهدة انتصاراً فرنسياً باهراً، أُقرت بموجبها النمسا أولى الدول المحافظة فتوحات الجمهورية الفرنسية. وكان نصر نابليون في هذه الحملة كاملاً، إذ جعل فرنسا سيدة إيطاليا. وصدقت حكومة الإدارة على المعاهدة رغم عدم رضاها عنها. وبعد ذلك دخل الفرنسيون بيرن وروما ـ بموافقة نابليون ـ أو بتحريض منه. وقد أذاعت الحملة الإيطالية عبقرية نابليون العسكرية في الآفاق، وأثارت دهشة أوروبا كلها، وبدا نابليون بونابرت في صورة المحرر الذي يحمل معه الحرية وآمالاً واسعة الآفاق لبعث قوة إيطاليا ومجدها. ونتيجة لذلك استطاعت حكومة الثورة أن تعيد الشعور بحركة المد الثوري، وأن تثير المشاعر من أجل الحرب حتى النهاية ضد الطغاة. وبدأ الجمهوريون يعتزون بانتسابهم إلى «الأمة الفرنسية» التي أخذت على عاتقها مهمة تحرير العالم.

8 ـ الحملة المصرية 1798:

بعد أن انسحبت بروسيا والنمسا من الحرب وقفت فرنسا وبريطانيا وجهاً لوجه، وكانت تفرق بينهما مشكلتان أساسيتان هما الملكية وحدود الراين. وفي سنة 1798 قررت فرنسا الانتقام من بريطانيا التي ظلت تناصبها العداء في أوروبا، من خلال غزوها أو غزو الهند أهم مستعمراتها، وبذلك كان فتح ميدان الاستعمار في الشرق من الوسائل التي لجأ إليها الفرنسيون للانتقام من خصومهم. ويجب البحث عن أصول الحملة المصرية إلى حدٍّ ما في «الحلم الشرقي» لدى نابليون بونابرت. فمنذ وجوده في إيطاليا، كانت

(1) لمزيد من التفاصيل عن الحملة الإيطالية يستطيع القارىء أن يرجع إلى فيشر، المرجع السابق، ص ص 45 ـ 50، سوبول، المرجع السابق، ص ص 488 ـ 490، ليفيير، المرجع السابق، ص 466 ـ 468.

أنظاره قد اتجهت صوب الشرق. صحيح أنه كان يفضل غزو بريطانيا، ولكن بما أنه تخلى عن هذا المشروع، فإنه قد حول اهتماماته الآن نحو الشرق. فمصر كانت لها مكانتها في التاريخ، وفي التقاليد الفرنسية منذ الحرب الصليبية. وتخيل نابليون أنه ـ وهو في مصر ـ يستطيع أن يشيد أمبراطورية شرقية، وربما يزحف إلى الهند أو إلى القسطنطينية، ومن ثم يدمر التجارة الإنجليزية. وتعد مصر منفذاً للشرق وقاعدة للانتقام من بريطانيا[1].

ومنذ 5 مارس 1798 قررت حكومة الإدارة إرسال الحملة إلى مصر، وقدم نابليون ـ في ذلك اليوم ـ مذكرة إلى الحكومة تحدث فيها ـ بإسهاب ـ عن وسائل تنفيذ مشروع الاستيلاء على مالطا ومصر. وفي 12 أبريل 1798 وصلت الحكومة إلى رأي قاطع بخصوص الاستعمار في مصر، فأصدرت في ذلك اليوم قرارها التاريخي بوضع جيش الشرق تحت قيادة نابليون. وبما أن الحكومة كانت تريد أن يظل أمر هذه الحملة سراً مكتوماً، نصت المادة السادسة من القرار على أن تظل هذه الأوامر غير مطبوعة. وهكذا؛ جرت استعدادات الحملة بسريّة تامة، وبسرعة فائقة. وأبحرت الحملة في 19 مايو 1798. وفي 6 يونيو كان الأسطول أمام مالطا التي سقطت دون مقاومة. ثم وصل الأسطول الإسكندرية واحتلها في 2 يوليو، وزحف الجيش مباشرة إلى القاهرة وتمكن من دخولها في 23 يوليو بعد معركة الأهرام (إمبابة) الشهيرة في 21 يوليو. ولكن في أول أغسطس 1798 فاجأ الأسطول الإنجليزي ـ بقيادة نلسون ـ الأسطول الفرنسي قرب أبـي قير وقضى عليه. وأصبحت بريطانيا سيدة البحر الأبيض المتوسط. ومن ناحية أخرى أصبح نابليون سجين البلاد التي غزاها. وكان لهذه الكارثة التي حجزت نابليون في مصر من

---

(1) في يونيو 1796 أعدت حكومة الإدارة مشروعاً واسعاً لغزو بريطانيا ولم ينفذ. وفي سنة 1798 أعدت الحكومة خطة عسكرية أخرى تعرف بالحملة الكبرى لغزو بريطانيا ولم تنفذ أيضاً. ثم قررت التخلي عن مشروع غزو بريطانيا وبدأت تفكر جدّياً في غزو مصر للانتقام من بريطانيا.

دون أمل في عودته أو في وصول الإمدادات إليه ضجة كبيرة في شتى أنحاء أوروبا. وفي 9 سبتمبر أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا وشرعت القوات العثمانية في الاستعداد لغزو مصر بمساعدة الأسطول البريطاني.

ثم عزم نابليون على الذهاب إلى سوريا لتحطيم القوات العثمانية هناك، وفي فبراير 1799 بدأ الزحف عبر الصحراء ووصل إلى عكا دون مقاومة عنيفة، إلا أن حصار عكا أخفق واضطر نابليون إلى الانسحاب في 20 مايو، ووصل إلى مصر بعد أن تكبد خسائر كبيرة. وسرعان ما وصل جيش عثماني أخر عند أبـي قير وهناك هزمه نابليون في 25 يوليو ـ 2 أغسطس 1799. وقد رفع هذا الانتصار الباهر من شعبية نابليون في فرنسا. ولكن ـ بالرغم من ذلك ـ ظل الموقف من دون أمل. وفي 22 أغسطس 1799 غادر نابليون مصر إلى فرنسا بحثاً عن مغامرات جديدة[1]. وهكذا، فشلت الحملة في تحقيق أهدافها العسكرية واضطرت إلى الجلاء عن مصر نهائياً في 18 أكتوبر 1801. ومما ساعد على فشلها موقف بريطانيا والجهود التي بذلتها لإخراج الحملة. إضافة إلى ذلك، فإن الصراع الدولي جعل خروج الفرنسيين من مصر أمراً محتوماً للقضاء على مشروعات نابليون في الشرق وإعادة التوازن في أوروبا ذاتها. ومن ناحية أخرى، اقتضى عقد الصلح في أوروبا أن تتخلى فرنسا عن مصر ثمناً لإنقاذ الجمهورية.

(1) لمزيد من التفاصيل عن الحملة الفرنسية يمكن للقارىء العودة إلى محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر (القاهرة: دار الفكر العربـي، د. ت) ص ص 84 ـ 224؛ عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربـي (1516 ـ 1922)** (بيروت: دار النهضة العربية، 1985) ص 221 ـ 242، لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية**، ترجمة عفيفة البستاني (موسكو: دار التقدم، 1971) ص ص 43 ـ 56؛ محمد عبد الكريم الوافي، يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1984) ص ص 61 ـ 94.

J. H. Rose, «The Egyptian Expedition» in **Cambridge Modern History**, V. 7, pp. 504 - 619.

وقد جاءت المغامرة المصرية على نسق مشاريع نابليون الإيطالية. فهذه الحملة التي جذبت إلى مناطق بعيدة أفضل جيوش الجمهورية، في وقت كان الصراع ضد بريطانيا محتدماً لا تتفق مع مصالح الأمة الفرنسية. واكتشفت بريطانيا أهمية طريق السويس، وانزعجت روسيا وتركيا ـ بدورهما ـ، ومن ثم تشكل التحالف الدولي الثاني ضد فرنسا[1].

9 ـ الثورة والمجتمع الفرنسي:

اضطرت الثورة الفرنسية ـ نتيجة مقاومة الأرستقراطية والحروب الأهلية والخارجية ـ إلى السير في هدم المجتمع القديم حتى النهاية. واضطرت الثورة أن تضع في المقام الأول مبدأ المساواة في الحقوق لتوحيد الطبقات الشعبية. كما حاولت أن ترسم ملامح دولة ديمقراطية ومجتمع يتمتع بالمساواة وفضلاً عن ذلك دمرت الثورة نظام الإنتاج القديم والعلاقات الاجتماعية الناتجة عنه، وانهارت ـ من أساسها ـ قاعدة الأرستقراطية العقارية بسبب إلغاء الحقوق الإقطاعية والعشور في 4 أغسطس 1789. وفي 17 يونيو 1793 أمر المؤتمر الوطني بحرق الوثائق الإقطاعية. وانتهى النبلاء ورجال الدين بوصفهم طبقة مميزة. فقد أُلغي تقسيم المجتمع الفرنسي إلى ثلاث طبقات (رجال الدين، والنبلاء، والطبقة الثالثة) في ليلة 4 أغسطس 1789. وبعد أن تم إلغاء كل تمييز بين النبلاء وعامة الشعب رجعت الأرستقراطية الفرنسية إلى وضع المواطن العادي البسيط. وفي 19 يونيو 1790 ألغت الجمعية الوطنية الشرف الموروث والألقاب والشعارات. كما نصت المادة السادسة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789 على قبول المواطنين كافة في كل الوظائف والمراكز والأعمال العامة، وأكد ذلك قانون الرتب العسكرية الصادر في 28 فبراير. وهكذا، تحطمت أرستقراطية النظام القديم بامتيازاتها وانتهى آخر

(1) فيشر، المرجع السابق، ص ص 50 ـ 55؛ سوبول، المرجع السابق، ص ص 507 ـ 509 ليفيير، المرجع السابق، ص ص 474 ـ 477.

نفوذ للإقطاعية الفرنسية. ومع ذلك، لم تتجرّد الأرستقراطية من أملاكها بشكل تام، واجتاز كثير من النبلاء الثورة من دون التعرض لأضرار كثيرة وحافظوا على أملاكهم العقارية، وعلى جزء من نفوذهم التقليدي.

ومن ناحية أخرى، استفادت مختلف الفئات الاجتماعية ـ في الأرياف بشكل غير متساوٍ ـ من إصلاحات الثورة الزراعية وإلغاء ضريبة العشر والحقوق الإقطاعية والمساواة في الضرائب. وكان القرويون ـ دائماً ـ يحبذون الثورة لأنها أبعدت عن قراهم سيطرة الأرستقراطية. وبالرغم من ذلك بقيت الثورة الزراعية رغم المظاهر معتدلة في نتائجها[1]. **فالثورة الفرنسية ـ بطبيعة الحال ـ لم تكن ثورة اشتراكية، فقد حاربت الإقطاع والامتيازات والاستغلال إلاّ أنها لم تدع إلى إلغاء المِلْكية، وتوزيع الثروة والإصلاحات الجذرية في المجال الزراعي.**

وفي زمن الثورة كانت اللغة الفرنسية تتعرض لتحول عميق. فالكلمات شُحنت بقوة جديدة من العاطفة والشعور، وكانت الكلمات المفضلة هي الوطن، والأمة، والحرية، والقانون، والوطنية، والدستور، وكانت الكلمات الممقوتة هي الأرستقراطية، والاستبداد، والملكية. كانت مفاهيم الوطن والأمة شديدة الثورية في سنة 1789 حتى أنها بدت وكأنها تحتوي كل الممكنات. فالوطن ـ هو المعبود الجديد ـ الذي أُهديت إليه أشعار «نشيد حرب جيش الراين» لروجه دي ليل (25 أبريل، 1792). وقد وضعت الثورة الفرنسية كل روحها في بعض الكلمات، وكانت الأمة إحدى هذه الكلمات. والأمة هي جماهير المواطنين المنصهرة في كتلة واحدة. فلم يعد هناك طبقات أو مراتب، فكل ما هو فرنسي يشكل الأمة وتقدمت الوحدة القومية خلال هذه المرحلة تقدماً أكيداً. وقامت فرنسا بخطوات حاسمة على طريق الوحدة إبان الثورة. فالمؤسسات الجديدة شكلت إطار دولة موحدة إدارياً

---

(1) سوبول، المرجع السابق، ص 542.

واقتصادياً. وفي هذا الصدد، أصر المؤتمر الوطني على جعل الفرنسية لغة قومية[1]. وكان التخاطب بالفرنسية دليلاً على صدق الوطنية. واللغة الفرنسية التي كان لها شرف استخدامها لإعلان حقوق الإنسان يجب أن تصبح لغة جميع الفرنسيين[2].

ومنذ سنة 1789 اتسعت الصحافة السياسية اتساعاً كبيراً بفضل الحرية، واختفت الصحف الملكية وسادت الصحافة الوطنية. وأصبح المسرح قومياً ثم جمهورياً مع بقائه ـ دائماً ـ كلاسيكياً في شكله. ففي 13 يناير 1791 ألغت الثورة المراقبة الملكية وكل امتياز في المسرح وصار بإمكان كل مواطن أن يقيم مسرحاً عاماً وأن يمثل فيه مسرحيات من كل الأنواع. وتم فتح حوالي خمسين مسرحاً في باريس. وشجعت الثورة تمثيل المسرحيات التي تستعيد أحداث الثورة المجيدة وتمجد الثوار المدافعين عن الحرية. وفي الوقت ذاته، كانت السلطات الثورية تغلق كل مسرح تمثل عليه مسرحيات ترمي إلى إفساد الفكر العام وإيقاظ وهْم الملكية المخجل[3].

وفي مجال الفن، بلغت الثورة أعلى قمم فن الرسم والموسيقا، وتنظيم الأعياد القومية. وقد اتهمت الثورة في الغالب بالتخريب كما يلاحظ ألبير سوبول. ولكن إذا كان من المؤكد حدوث تخريب فإن جهودَ اللجان الثورية كانت مستمرة للمحافظة على تراث الأمة الفرنسية الفني. ففي زمن الجمعية التشريعية أرسلت لجنة الآثار مندوبين إلى شتى أنحاء فرنسا للبحث عن كل ما يستحق المحافظة عليه وتصنيفه. وأثناء حكم المؤتمر الوطني قامت لجنة التربية العامة، ولجنة الفنون المؤقتة بالدور نفسه. وخصصت الجمعية التشريعية (20 مايو 1791) قصر اللوفر لجمع كل آثار العلوم والفنون. وفي 16 يناير 1794

---

(1) في سنة 1795 أُسِسَ «المجمع الفرنسي» الشهير للاضطلاع بالأبحاث والدراسات العليا.

(2) سوبول المرجع السابق، ص ص 551 ـ 552، 577.

(3) المرجع السابق، ص ص 552 ـ 553.

أسند المؤتمر الوطني مهمة المحافظة والإشراف على هذا المتحف إلى لجنة متفرعة إلى أربعة فروع: الآثار والعمارة والنحت والرسم، وكان ذلك هو أصل متحف الآثار الفرنسية الذي أسسه المؤتمر الوطني في أول سبتمبر 1794.

ويتصدر جاك لويس دافيد J.L. David (1748 ـ 1825) الفن الثوري بوصفه رساماً ومنظماً للأعياد القومية[1]. ويعد دافيد من أكثر الفنانين حماسة لفكرة الجمال المثالي. وأصبح في سنة 1789 عضواً في المؤتمر الوطني الفرنسي حيث صوت بموت الملك لويس السادس عشر. وفي سنة 1793 أسس الأكاديمية الفرنسية. وكان ـ أثناء الثورة ـ عاتياً جداً فقد أصبح الدكتور الفني وقضى على جميع الفنانين الذين لا يسيرون في الطريق الكلاسيكي. وكان دافيد يبحث في رسوماته عن الجلال وروعة الشكل. وهو من كبار الفنانين الفرنسيين، وحظيت رسومه التاريخية بشعبية واسعة في عصره. ومن أبرز لوحاته **ليبيليتيه**[2]، **وشهيد الحرية، ومارّا المقتول وتتويج الأمبراطور نابليون الأول**. وبعد سقوط روبسبير أبعد دافيد إلى لوكسمبورج. وفي زمن الأمبراطورية أصبح أول فنان في القصر، وبقي في الوقت ذاته زعيم الحركة الفنية في فرنسا حتى نفي نابليون فنفي دافيد إلى بروكسل حيث عاش إلى أن توفي في سنة 1825. وفي مجال الموسيقا، أنشأ المؤتمر الوطني في 8 نوفمبر 1793 مؤسسة قومية للموسيقا وأعيد تنظيمها في سنة 1795 وكانت مهمتها تكمن في عزف الموسيقا وتعليمها. وبقي أن نشير إلى أن الانقطاع والاستمرار يميزان الحياة الفكرية والفنية كما يميزان المجتمع ذاته. وكانت أنماط الفن الكلاسيكي سائدة باستمرار[3]. وعكست الحركة الفكرية الصراع

---

(1) في سنة 1775 حصل دافيل (أو ديفيد) على جائزة روما التي أتاحت له الإقامة في روما خمس سنوات، وفي سنة 1781 أصبح عضواً في الأكاديمية الملكية.

(2) ليبيليتيه دي سان أحد ممثلي الشعب، أُغتيل في 21 يناير 1793/ عشية إعدام الملك لويس السادس عشر، وبذلك كان أول «شهيد حرية» في الثورة الفرنسية.

(3) سوبول، المرجع السابق، ص 558.

الاجتماعي والفكري. فالأطر الاجتماعية التقليدية تفككت وعجز الكثيرون عن التأقلم مع النظام الجديد. وعلى غرار المجتمع، كانت الحياة الفكرية والفنية تبدو في غمرة الغليان.

وبعد عشر سنوات (1789 ـ 1799) من التقلبات لم تكن ملامح المجتمع الجديدة المختلفة قد تحددت بصورة نهائية، إلا أنها بدأت ترتسم بوضوح. وترسخت أطر المجتمع الجديد أثناء عهد نابليون بونابرت (1799 ـ 1815). وبينما بدأت مختلف عناصر الطبقة الحاكمة الجديدة تنصهر كانت البورجوازية المتجددة والارستقراطية المتحالفة معها ـ إضافة إلى سكان الأرياف ـ تتحد لتجسيد الأمة الفرنسية. وفي النهاية، تحقق أحد الأهداف التي رسمها ثوار سنة 1789 للثورة الفرنسية. لقد أحلت الثورة مكان دولة النظام القديم المطلقة المؤسسة على نظرية الحق الإلهي والتي كانت تضمن امتيازات الأرستقراطية ـ دولة ليبرالية وعلمانية قائمة على مبادىء المساواة المدنية والسيادة القومية. وانتهت الامتيازات الخاصة بالأقاليم والمقاطعات والمدن ـ فالدولة، الآن، لم تعد ملكية خاصة للملك، بل أضحت تفويضاً من الشعب السيد[1].

إن الثورة الفرنسية ثورة بورجوازية أعادت كل الثورات التي سبقتها ـ كالثورة الإنجليزية والثورة الأمريكية، إلى الظل بسبب السّمة المأسوية التي امتاز بها صراع الطبقات. وتبدو بورجوازية وديمقراطية بشكل واسع مقارنة بالثورتين الإنجليزية والأمريكية، إلاّ أنها لم تكن ثورة اشتراكية، فقد هاجمت الامتيازات لا المِلْكية، وكانت راسخة الإيمان بحرية الفرد. وقد تحدث كارل ماركس[2]

(1) هناك مقالات ممتازة عن الثورة الفرنسية ظهرت حديثاً مثل مقالة فردريك معتوق: «الثورة الفرنسية كمنعطف معرفي» **مجلة الفكر العربي** 11: 59 (يناير ـ مارس 1990) ص ص 17 ـ 22، ومقالة إبراهيم بيضون: «الثورة الفرنسية بين المؤثرات وتناقض المكان» **مجلة الفكر العربي** 59:11 (يناير ـ مارس 1990) ص ص23ـ28.

(2) كارل ماركس (1818 ـ 1883) فيلسوف ومفكر اجتماعي ألماني، من أشهر أعماله =

عن «ضربات مطرقة» الإرهاب المرعبة، وعن «مكنسة الثورة الفرنسية الضخمة». وكانت الأداة الاجتماعية والسياسية للثورة دكتاتورية البورجوازية الصغيرة والمتوسطة، معتمدة على الجماهير الشعبية في المدن والأرياف. ولم يحدث من قبل أن مجتمعاً نبذ بشدة وعنف ماضيه التاريخي مثلما فعل المجتمع الفرنسي أثناء الثورة الفرنسية[1].

ولم تشكل الثورة الفرنسية سنة 1789 مجرّد حدث سياسي، أو مجرد استبدال نظام بآخر أو انقلاب على ملك فحسب، بل ذهبت أبعد من ذلك بكثير حيث إنها شكلت حدثاً تاريخياً شاملاً بكل ما في الكلمة من معنى. وكانت الثورة الفرنسية حدثاً مهماً جداً في حدِّ ذاته. وقد أُعِدَّ لها بموجة أو موجات أيديولوجية قوية جداً. واقترنت بعدد كبير من الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[2]. ووضعت الثورة الفرنسية على بساط البحث والمناقشة أسس الحق العام وقواعد المجتمع الأوروبي. ولم تكن الثورة الفرنسية حركة حوادث تجري فحسب بل حركة أفكار أيضاً. ولم تقتصر على الدعوة إلى حقوق الإنسان والقوميات، بل شنت حرباً دعائية ـ أيضاً ـ من أجل الدفاع عن الحرية وحق الشعوب. وتُعد الثورة الفرنسية ثورة الشعور القومي ومنطلق هذا الشعور في أجزاء العالم. ومن ناحية أخرى، فإن الثورة الفرنسية الأولى جنى ثمراتها البورجوازيون من أصحاب الحرف والمتاجر والصناعات، وهم ـ في رأي كارل ماركس ليسوا المنتجين الأصليين بل مجرد وسطاء، ولذلك قامت ثورات متعاقبة أخرى على النظام البورجوازي مثل ثورة الكومون سنة 1792، وثورة سنة 1848 التي أسقطت الملكية الثانية، وما أعقبها من أحداث.

= «رأس المال» (1867 ـ 1895).

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 15، سوبول، المرجع السابق، ص 595.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر سوبول، المرجع السابق، ص 533 ـ 597، هامبسون، المرجع السابق، ص ص 91 ـ 156.

الفصل الثاني عشر
نابليون بونابرت والامبراطورية الفرنسية

نستطيع أن نقول إن تاريخ فرنسا من سنة 1795 إلى سنة 1815 هو تاريخ نابليون بونابرت. ويعد نابليون بونابرت (1769 ـ 1821) واحداً من عباقرة العالم ممن لهم أثر في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والإدارية والتشريعية وغيرها. وُلد نابليون في أجاكسيو Ajaccio في كورسيكا Corsica في 15 أغسطس 1769 بعد سنة واحدة فقط من ضم تلك الجزيرة إلى فرنسا. وهو سليل أسرة من النبلاء الصغار موالية لفرنسا. وُلد نابليون، إذاً، مواطناً فرنسياً. وقد حصل على منحة في معهد أوتن الملكي سنة 1779، ثم في معهد بريان الملحق بالمدرسة العسكرية في باريس حتى سنة 1784، ثم المدرسة العسكرية ذاتها (1784 ـ 1785). وفي سبتمبر 1785 عُيّن ملازماً ثانياً في المدفعية وهو في السادسة عشرة.

ومنذ أن تخرج وعُيّن ضابطاً في الجيش الفرنسي، كان نابليون يهتم بدراسة النظريات السياسية. قرأ نابليون العقد الاجتماعي لروسو ـ من بين ما قرأه ـ وتحمس كثيراً للفكر الجمهوري الثوري. وفي سنة 1793 بدأ اسم نابليون يظهر على مسرح الأحداث. فقد كان نابليون من بين الضباط الذين شاركوا في تخليص تولون Toulon من السيطرة الإنجليزية سنة 1793. كما اشترك في لجنة الانقاذ العام، وفي الدفاع عن «المؤتمر الوطني» ضد هجوم الثوار في سبتمبر 1795، وفي سنة 1795 أيضاً ساهم نابليون في دعم

حكومة الإدارة في باريس، وفي القضاء على المظاهرات التي قام بها الملكيون والعناصر المحافظة. وكان ذلك أول ظهور له على مسرح السياسة الفرنسية. وفي سنة 1797 انقذ هذه الحكومة من سيطرة العناصر الملكية الدستورية. ومنذ ذلك الحين أصبح نابليون هو السند الفعلي لتلك الحكومة ولدستور سنة 1795[1].

ويرجع بزوغ نجم نابليون إلى أمرين أحدهما اجتماعي، والثاني سياسيّ. فقد حدث أن التقى نابليون بجوزفين دي بوهارنية Josephine Beauharnais، أرملة الكونت دي بوهارنية الذي أعدم بالمقصلة في سنة 1794. وكانت تبلغ من العمر ـ آنذاك ـ الرابعة والثلاثين وتكبر نابليون بست سنوات. وهي امرأة منهكة لكنها ظلت ساحرة وبارعة. كما كانت سيدة لها مكانتها الاجتماعية في ذلك الوقت. واعتقد نابليون أن الاقتران بها يمكن أن يدفعه إلى مستويات عليا يطمح إليها. ويرجع تاريخ أول رسالة كتبها نابليون إلى «الحلوة والرائعة جوزفين» إلى 28 أكتوبر 1795. وكان حبه لها حباً عنيفاً تؤكده الرسائل المكتوبة خلال الحملة الإيطالية (1796 ـ 1797). ولكن هل كان نابليون يدرك العلاقة بين جوزفين وصديقه بارّا؟ من الصعب الاعتقاد أن نابليون كان يجهل تلك العلاقة التي كانت من سمّات المجتمع الفرنسي في ذلك العصر[2]. وأيّاً كان الأمر فإنه كان يحبها إلى درجة الهُيام، وتزوجها زواجاً مدنياً في 9 مارس 1796[3].

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن نابليون بونابرت انظر هولت، صانعو أوروبا الحديثة، ص ص 279 ـ 301؛ سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ص ص 478 ـ 480.

A. J. P. Tayler, **Europe: Grandeur and Decline** (Penguin Books, 1967) pp. 11 - 21; Georges Le Febvre, **Napoleon From 18 Brumaire To Tilsit 1799 - 1809,** Tran. From The French by Henry F. Stockhold (London, 1969); David H. Pinkney, **Napoleon Bonaparte in History and in Myth** St. Louis, Missouri: The Forum press, 1977).

(2) ليفيير، عصر الثورة الفرنسية، ص 454، سوبول، المرجع السابق، ص 480.

(3) طلق نابليون جوزفين، في يناير 1810، وتزوج ماريا لويز Marie Louise ابنة إمبراطور النمسا فرانسيس الأول.

أما الأمر الثاني، فإن حكومة الإدارة قررت إنتهاج سياسة صارمة ضد النمسا وبريطانيا، ولجأت إلى نابليون لتنفيذ هذه السياسة ومواصلة الحرب ضدهما. ـ وكما رأينا في الفصل السابق ـ عهدت إليه تنظيم حملة عسكرية ضد القوات النمساوية في شمال إيطاليا وضد سردينيا، وقد أكسبته انتصاراته في هذه الحملة شعبية واسعة بين الجماهير الفرنسية. وأخذ نجمه في الصعود بسبب انتصاراته العسكرية الباهرة ونتيجة فشل الآخرين. ودفعت هذه الانتصارات فرنسا إلى تبني سياسة توسعية بررتها بالرغبة في نشر مبادىء الثورة في أوروبا، بحيث تضعف قوى الملكية والأنظمة الرجعية فيها. وبعد سنة 1799 ورث نابليون هذه السياسة التوسعية عن حكومة الإدارة وهو، كما سنرى، لم يلتزم بها ـ فقط ـ بل تجاوزها إلى أبعد من ذلك؛ مما أدى إلى الدخول في صراع متواصل في أوروبا خاصة مع بريطانيا التي رفضت قبول فكرة حدود فرنسا الطبيعية. وفي الصفحات الآتية سنناقش كيفية وصول نابليون إلى السلطة وسياسته الداخلية والخارجية.

1 ـ وصول نابليون إلى السلطة:

حينما قامت الثورة في فرنسا انتمى نابليون إلى نادي اليعاقبة، إلاّ أنه لم يشارك بصورة عملية في أحداثها. وكان نابليون معادياً للعنف والفوضى، ومحباً للنظام والقانون، وانتقد الكثير من تصرفات زعماء الثورة كالهجوم على قصر التويليري في باريس سنة 1789، ومع ذلك ظل نابليون مؤمناً بالثورة مخلصاً لها ومدافعاً عنها؛ إذ كانت تنسجم مع حبه للحرية وإيمانه بأفكار وآراء مفكري القرن الثامن عشر[1]. ويتفق المؤرخون على أن نابليون كان نتاجاً للثورة الفرنسية وهو يسمي نفسه «ابن الثورة». عموماً ـ بعد وصوله إلى باريس ـ قادماً من مصر اتجهت إليه الأنظار ونُظر إليه على أساس أن حكومة الإدارة كانت قد أبعدته قصداً إلى مصر؛ وكان يمكن أن يُعين قائداً

(1) Palmer, A Dictionary of Modern History, pp. 230 - 231.

عاماً، إلاّ أنه كان صغير السن ويصعب تعيّينه وزيراً أو عضواً في حكومة الإدارة، وقد وطد نابليون علاقاته مع بارّا، حليفه القديم وسييس Siéyes بطل الطبقة الثالثة وخطيب الجمعية الوطنية وصاحب النظريات السياسية الذي كان له نفوذ حاسم في مراحل الثورة المبكرة، وتاليران الأسقف السابق واليعقوبي.

وكان نابليون يأمل في أن تبلغ شهرته بين الفرنسيين حدّاً يؤدي إلى المناداة به رئيساً للدولة بشكل تلقائي، إلاّ أن هذا لم يكن ممكناً. ولذا كان لا بد من التخلص من أعضاء حكومة الإدارة أولا. وكان نابليون يأمل أن يتمكن من إغرائهم بالاستقالة. وقد تم ذلك إلى حدٍّ ما فاستقال سيّيس وروجيه ديكو، وبارّا فيما بعد، واعتقل العضوان الباقيان بحكومة الإدارة اللذان رفضا الاستقالة. ولم يكن بوسع نابليون أن يقوم بذلك إلا بالاتفاق مع المتآمرين. فقد شرع نابليون وسيّيس يستعدان لإحداث انقلاب، بمساعدة تاليران وتأييد رئيس مجلس الخمسمائة ورئيس مجلس الشيوخ وجرت الاستعدادات للانقلاب بسرعة فكان تاليران حلقة وصل بين نابليون وسيّيس. وكان بارّاً محايداً وموافقاً على ما كان يخطط له نابليون، أما موقف ديكو فكان يماثل موقف سييّس[1].

وفي 9 نوفمبر سنة 1779 (19 برومبير Brumaire من السنة الثامنة حسب التقويم الثوري) تقرر نقل مقر اجتماع مجلس الخمسمائة والشيوخ إلى سان كلو (ضاحية باريس) بحجة وجود مؤامرة يعقوبية كانت تحاك ضد نظام حكومة الإدارة. وفي اليوم التالي (10 نوفمبر) اجتمع المجلسان وحضر نابليون ليعرض برنامجه وأهدافه، ودافع عن إخلاصه للجمهورية. واتهم مجلس الخمسمائة (النواب) بأن فيه رجالاً يريدون إعادة المؤتمر الوطني واللجان الثورية والمقصلة. إلاّ أنه وجد معارضة شديدة في المجلسين اللذين

---

(1) سوبول، المرجع السابق، ص 526.

حذرا من ظهور «كرومّويل جديد» في فرنسا. وسرعان ما أحدق الجنود بالمكان وفرقوا شمل الأعضاء الذين خرجوا وهم يهتفون: تحيا الجمهورية! وكان لوسيان بونابرت .Lucien Bonaparte (شقيق نابليون) الذي أصبح رئيساً لمجلس الخمسمائة منذ 23 أكتوبر 1799 ضالعاً في المؤامرة مع سيّيس ضد سلطة المجلسين ونظام حكومة الإدارة. وأيّاً كان الأمر في مساء اليوم ذاته دعي عدد من النواب إلى اجتماع أجبروا فيه على إقرار مشروع تسليم السلطة في البلاد إلى ثلاثة قناصل يحلون محل حكومة الإدارة، ووافق مجلس الشيوخ في اليوم نفسه على هذا القرار لأن أكثر أعضائه يؤيدون سيّيس. ومن ثم انتظمت القنصلية بأكثرية مجلس الشيوخ وأقلية مجلس الخمسمائة. وقرروا أنه لم يعد هناك وجود لحكومة الإدارة وأبعدوا عن التمثيل الوطني 62 نائباً نظراً لتطرفهم وبسبب المخالفات التي ارتكبوها. وكما يقول فيشر: «لم تسكب دمعة على تقويض حكومة الإدارة، وإلغاء المجلسين التشريعيين»[1]. فقد كانت تلك المؤسسات تحكم البلاد حكماً سيئاً، واستبشر الناس خيراً ـ في أنحاء فرنسا كافة ـ بانقلاب برومبير وهتفوا له بوصفه بداية عهدٍ جديدٍ[2].

في 10/9 نوفمبر سنة 1799 (أو ما يعرف بانقلاب 19 برومبير حسب التقويم الثوري) ـ إذاً ـ تقرر تسليم السلطة في البلاد ثلاثة قناصل هم عمانوئيل جوزيف سَيّيسَ وروجيه ديكو ونابليون بونابرت، بدلاً من حكومة الإدارة، وهم قناصل الجمهورية الفرنسية، وكان أهمهم بطبيعة الحال نابليون. وبذلك بدأت مرحلة جديدة في التاريخ الفرنسي وتاريخ أوروبا، وانتهى عهد الثورة الفرنسية ليبدأ عهد نابليون قنصلاً ثم قنصلاً أول ثم امبراطوراً من نوفمبر 1799 إلى سنة (1814 ـ 1815) ولإضفاء الشرعية على الحكم الجديد صدر دستور سنة 1799 الذي خول نابليون ـ بوصفه

(1) فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ص 57.
(2) المرجع السابق، ص 57.

القنصل الأول ـ سلطات مطلقة على شؤون فرنسا أثناء السنوات العشر القادمة. وقد جاء الدستور ـ في أكثر مواده ـ صورة لآراء ونظريات نابليون في الحكم ولرغبته في جمع كل السلطات تحت سيطرته. وكان نابليون، خاصة في السنة الأخيرة من عهد حكومة الإدارة يفضل الحكم الفردي الحازم على أساس أنه الوسيلة الوحيدة لإخراج فرنسا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي سادت البلاد منذ سنة 1789. كما كان نابليون يرى أن سبب الفوضى في فرنسا خلال تسعينات القرن الثامن عشر يكمن في عدم وجود شخصية قيادية قادرة وحازمة تستطيع أن تضع نفسها فوق كل الزعامات، وأن تركز كل السلطات في يدها، وأن تعيد بناء الدولة على أسس حديثة، وأن تبني لفرنسا مجداً عسكرياً يجعل منها صاحبة الكلمة المسموعة في أوروبا[1]. وفي التحليل الأخير، ـ حسب وجهة نظر نابليون ـ. يجب أن يكون المرء عسكرياً لكي يحكم.

وكان نابليون يدرك أن جماهير الأمة الفرنسية قد سئمت الفساد والرشوة، وملت الادعاءات الفارغة عن الحرية، والشعارات الكاذبة التي لا تعني شيئاً، والكلام المنمق ـ من دون أي محتوى ـ عن الثورة. وكانت الأمة تنشد الأمن والنظام والاستقرار، وسئمت تلك المنازعات المتعاقبة بين القيادات البورجوازية والشعبية. وفرنسا تريد الآن الوحدة في قيام السلطة التي تضمن تنفيذ القوانين، كما تريد أن تجني ـ كذلك ـ ثمار عشر سنوات من التضحيات. وقد ورث نابليون ـ عن حكومة الإدارة ـ مجتمعاً فرنسياً مزقته وحطمته عشر سنوات من الثورة والاضطراب والفوضى والإرهاب.

وظلت الجمهورية باقية، فنابليون كان وليد الثورة وتهذب عقله كما يلاحظ فيشر بأدب الانتقاد والتمرد، وهو الأدب الذي نادى بالثورة، وأنذر بقدومها، وربما يتخلى نابليون عن الحرية السياسية، ولكن المساواة

---

(1) عبد العزيز سلمان نوار وعبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1986) ص 451.

الاجتماعية كانت ـ من وجهة نظره ـ ذات شأن كبير[1]. وتميزت الأشهر الأولى من عهد القنصلية بالاعتدال والحكم المستنير، مما أدى إلى شعور عام بالطمأنينة والاستقرار حتى أن نابليون ساير اليمين وأعلن عفواً عاماً عن أغلبية المهاجرين، ولم يستثن منهم إلاّ لويس الثامن عشر، شقيق لويس السادس عشر[2]. ومما ساعد على نجاح نابليون أن الملكيين كانوا يعملون بقوة لعودة أسرة البوربون إلى حكم فرنسا وكانت حكومة الإدارة قد فقدت كل عطف وتأييد عند عامة الجماهير الفرنسية بسبب ما ساد البلاد في عهدها من تدهور في الأوضاع الداخلية وعودة الأخطاء الخارجية، إضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور إذ كانت البطالة تزداد، وكانت الأسعار في ارتفاع مستمر.

وهناك فئتان من المجتمع الجديد الذي خلقته الثورة ترغبان في وضع يسوده الهدوء والاستقرار الاجتماعي. فالقرويون يريدون العمل بهدوء وسلام من دون أن يتعرض النظام للاضطراب بسبب أعمال النهب. فهم أعداء محاولات التغيير التي تهدد وضعهم الاقتصادي والاجتماعي من خلال إعادة ضريبة العشر والامتيازات الإقطاعية. كما أنهم يخشون حدوث اندفاع شعبي قد يقترن بالفوضى واحتمال عودة القانون الزراعي وتقسيم الممتلكات. ومن ناحية أخرى كانت بورجوازية الأعمال تعتقد أن مشاريعها معطلة نتيجة عدم استقرار النظام وطول فترة الحرب. وكانت تتطلع إلى نظام سياسي قادر على أن يحمي مصالحها وضمان حقوقها وأن يسمح لها بزيادة جهدها في تجديد اقتصاد البلاد. ومن هاتين الفئتين تشكلت القاعدة الاجتماعية للنظام القنصلي ثم الأمبراطوري[3].

---

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 58.
(2) أما لويس السابع عشر فهو ابن لويس السادس عشر من ماري انطوانيت، وقد مات في سنة 1795، وكان عمره آنذاك عشر سنوات.
(3) سوبول، المرجع السابق، ص 525.

ومن البداية التف حول نابليون رجال أقوياء ذوو مقدرة كبيرة في الجيش والإدارة الداخلية من بينهم سيّيس وتاليران[1] وجوزيف فوشية[2]

(1) تاليران Charles Maurice de Talleyrand (1754 ـ 1838) سياسي وأسقف فرنسي تولى وزارة الخارجية الفرنسية فترة طويلة. ذهب تاليران في سنة 1792 إلى لندن مندوباً دبلوماسياً إلا أنه طلبَ اللجوء السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد إعدام لويس السادس عشر في سنة 1793، وبقي هناك حتى تأسيس حكومة الإدارة، وأصبح وزيراً للخارجية من سنة 1797 حتى أوائل سنة 1799 عندما استقال، وساعد نابليون فيما بعد على تنفيذ إنقلاب برومبير ضد حكومة الإدارة. وأصبح ـ مرة ثانية ـ وزيراً للخارجية من ديسمبر 1799 حتى سنة 1807. وفي مؤتمر فيينا 1814/ 1815 نجح تاليران في الحصول على اعتراف الدول الكبرى بفرنسا قوةً كبرى في أوروبا. وقد اعتزل تاليران السياسة في سبتمبر 1815؛ إلاّ أنه لعب دوراً مهماً في وصول لويس فيليب إلى العرش في سنة 1830، وعاد إلى لندن سفيراً في الفترة من 1830 إلى 1834.

(2) جوزيف فوشية Joseph Fouché (1759 ـ 1820): كان يؤيد بحماس روبسبير في سنة 1792/ 1793، ثم انقلب ضده في سنة 1794 بسبب عقيدة عبادة «الكائن الأعلى» التي نظر فوشيه إليها بازدراء. وأثناء فترة حكومة الإدارة، أصبح مؤيداً لباْرا، وفي يوليو 1799 أصبح وزيراً للشرطة واستمر في هذا المنصب في عهد نابليون بونابرت حتى سنة 1802، وكان نظام فوشيه للتجسس والأمن الداخلي في غاية الأهمية عند نابليون إلى حدّ أن فوشيه قد عيّن من جديد وزيراً للشرطة والداخلية في يوليو 1804. كان فوشيه قاسياً ـ ولما كان مكلفاً بالمحافظة على النظام في الداخل ـ كان رئيساً لشبكة من العملاء والجواسيس، سريعاً إلى اكتشاف وقمع المؤامرات التي تحاك ضد نابليون. وقد استمر في الحكم زمناً طويلاً، وكان يُعد ـ لفترة ـ الرجل الأول في فرنسا بعد نابليون. وفي سنة 1810 أعفاه نابليون من الخدمة بسبب اتهامه بأنه كان يعمل بوجهين والتفكير في البحث عن ملاذ عند نهاية حكم نابليون، كما اتهم بإجراء اتصالات سرّية غير شرعية مع الإنجليز. وفي أثناء حكم المائة يوم 1815 عاد فوشيه للمرة الثالثة وزيراً للشرطة إلاّ أنه ـ في هذه الفترة ـ عمل على حماية نفسه عن طريق اتصالاته السرّية المستمرة مع ميترنيخ ولويس الثامن عشر. وبعد عودة أسرة البوربون إلى الحكم عمل فوشيه لفترة سفيراً في درسدن Dresden (ألمانيا).

Joseph Fouché. وكان تاليران يضطلع بإعمال وزارة الخارجية، وفوشية كان مكلفاً بوزارة الداخلية والشرطة. وعين نابليون رجال العلم في مناصب الوزارة. وكان مجلس الدولة هيئة من الخبراء ذوي المعرفة والكفاءة. كما ترقى أغلب ضباط الجيش الكبار ـ الذين قادوا جيوش فرنسا ـ عن استحقاق وجدارة من صفوف أفراد الجنود العاديين[1]. ولتهدئة البلاد، استعمل نابليون كل ما لديه من مواهب فريدة ونادرة نظر ثاقب، وحذق كبير، وعدم تحيز لطرف على حساب طرف آخر في كل قضية تُعرض أمامه. فهو ـ كما يقول فيشر ـ لم يكن ملكيًا ولا يعقوبيًا، بل سما فوق كل خلافات الطوائف والأحزاب[2].

2 ـ سياسة نابليون الداخلية:

في مجال السياسة الداخلية والإنجازات المدنية أعاد نابليون تنظيم البلاد إدارياً بموجب قانون أصدره في 17 فبراير 1800 تبني فيه التقسيم الإداري القديم الذي وضعته الجمعية الوطنية في بداية الثورة. إلاّ أنه جعل حكام المقاطعات يعينون من قبل القنصل الأول بدلاً من الانتخاب من قبل المواطنين، وأنشأ ـ بجانب الحاكم ـ مجلساً يهتم بالشؤون المالية. كما أسس محاكم إدارية في المقاطعات. وبذلك أقام حكماً مركزياً يسمح للحكومة في باريس بأن تدير ـ بشكل مباشر ومن خلال حكام إداريين ـ كل المقاطعات الفرنسية بحيث يتم اخضاع البلاد كلها لحكم واحد ونظم إدارية وسياسية واحدة، شريطة تأمين الضمانات الديمقراطية للجماهير من خلال المحاكم الإدارية[3].

ومن ناحية أخرى، كان نابليون يؤمن بضرورة ترابط المؤسسات

---

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 58.
(2) المرجع السابق، ص 58.
(3) نوار ونعنعي، التاريخ المعاصر، ص 90.

الاجتماعية، ويرفض ظاهرة التفكك والفردية التي سادت زمن الثورة، ويرى أن الدين يساعد بشكل قوي على تحقيق مثل هذا التماسك. وهكذا، في 16 يوليو 1801 وقع مع البابا بيوس السابع الاتفاقية المعروفة باسم «الكونكوردات» The Concordat وبموجب هذه الاتفاقية، اعترفت الحكومة الفرنسية بالكنيسة الكاثوليكية، وبالكاثوليكية ديانةً لأغلبية الفرنسيين، ومن ثم اعترفت فرنسا بالكنيسة الكاثوليكية وسيادتها الرّوحية. وفي الوقت ذاته، اعترفت البابوية بقوانين مصادرة الأملاك الكنيسية التي أصدرتها الثورة على أن تتعهد الحكومة الفرنسية بدفع مرتبات رجال الدين. كما تم الإنفاق على تعيين رجال الدين الفرنسيين بالاتفاق بين البابا والدولة الفرنسية. وأعطى نابليون لرجال الدين حق ممارسة الشعائر الدينية علناً، فأخذ جرس الكنيسة يدق من جديد داعياً الناس إلى الصلاة، ولكن من حق الدولة أن تتدخل للمحافظة على النظام والأمن العام. بالرغم من عودة الكنيسة للعمل في فرنسا فإنها أصبحت خاضعة للسلطات المدنية الفرنسية ومع ذلك فقد عارض هذه الاتفاقية بشدة قادة الجيش المتأثرين بروح الإلحاد التي سادت زمن الثورة. كما استاءت ـ من هذا الاتفاق ـ الأوساط الفكرية والسياسية في باريس التي كان تخشى من محاولة العودة بفرنسا إلى أوضاع ما قبل الثورة[1]. أما نابليون فقد شعر أنه قام بإنجاز كبير، فالبابا الذي كان يعترف بلويس الثامن عشر، اعترف الآن بالقنصل الأول، ورجال الدين، الذين بقوا في غالبيتهم متمسكين بالنظام القديم، أدو قسم خدمة النظام الجديد.

ولا ريب في أن هذه التسوية الدينية كانت وراءها حوافز سياسية، فقد كانت ذات أهمية في تحقيق سياسة التوفيق بين الجديد والقديم. فبالرغم من أن هذه التسوية كانت موضع استهزاء من قبل كبار قادة الجيش ومثقفي باريس، فإن نابليون نظر إلى ما هو أبعد من تفكير مثقفي باريس وقادة

(1) جرانت وتمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين جـ 1، ص 143.

الجيش؛ فقد شعر بقوة الكنيسة الكاثوليكية، وبخطر الاصطدام بمؤسسة دينية. تدين لها بالولاء الأغلبية الساحقة من الفرنسيين، وخاصة الفلاحين الذين تشكلت منهم قواته العسكرية. وكانت فكرة نابليون في هذا الصدد هي التحكم في قوة كبيرة تؤثر في تصرفات الناس من خلال عقائدهم ومشاعرهم. وفضلاً عن ذلك كان نابليون في حاجة إلى البابوية. فقد رأى أنها ربما تكون مفيدة له في كسب تأييد كاثوليك البلدان الأوروبية إلى جانبه(1).

ومن أكبر إنجازات نابليون الحضارية وأبقاها وأجلها القانون المدني الفرنسي، الذي يعرف أيضاً باسم «قانون نابليون». ففي أغسطس 1800 كلف نابليون لجنة قامت بجمع القوانين الأساسية التي كانت سائدة زمن العهد الملكي، وأضيف إليها ما صدر أثناء الثورة من مراسيم وقوانين فمزجت ونسقت ثم صدرت في مجموعة واحدة عرفت باسم القانون المدني. وكانت هذه اللجنة تضم أكبر المشرعين الفرنسيين آنذاك. وهناك هيئتان كان لهما الدور الحاسم في وضع وإقرار هذا القانون (والقوانين الأخرى: قانون المرافعات المدنية، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات والقانون التجاري)، وهما اللجنة التشريعية ومجلس الدولة الذي عرضت عليه الاقتراحات. وقد ترأس نابليون بنفسه الكثير من الجلسات خاصة تلك التي ناقشت التشريعات المدنية، وتدخل في كثير من الأحيان تدخلاً حاسماً. فهو لم يقتنع بمجرد اقتراح القانون المدني، بل ساهم بشطر كبير وحاسم في المداولات والمناقشات. وقد حافظت هذه القوانين على ما حققته الثورة الفرنسية من مكاسب وهي المساواة المدنية والتسامح الديني(2).

تم إقرار القانون المدني في مارس 1804، وتميّز هذا القانون بوضوح

---

(1) جرانت وتمبرلي، المرجع السابق، ص ص 141 - 143، فيشر، المرجع السابق، ص 69.

Pinkney, **Napoleon Bonaparte in History and in Myth**, p. 4.

(2) فيشر «قوانين نابليون» في **Cambridge Modern History** V. 9, ch. 9.

النصوص والإيجاز. وأعطي لفرنسا، والعالم كله ـ آنذاك ـ قانوناً يحافظ على القيم والتقاليد القديمة في مجال الأسرة والملكية الخاصة، ويشتمل على أفضل ما في تشريعات الثورة الفرنسية من قوانين جديدة في مجالات حرية الأفراد وحقوقهم والعدل الاجتماعي وإلغاء الامتيازات الإقطاعية. كما ضمن هذا القانون جميع الحريات التي أعطتها الثورة، مثل حرية العمل ـ وحق الفرد في اختيار المهنة التي تروق له ـ وحرية التفكير وحرية التعبير. كما ضمن لهم المساواة والعدالة أمام القانون. وفي الوقت ذاته، ضمن لهم الحق المطلق في التملك. واخضع القانون المدني المرأة لسيطرة الرجال والأزواج[1].

وهكذا فإن جزءاً كبيراً من عمل نابليون ينطوي عليه ما كان يعده أهم علامات مجده وهو تقنين القوانين الفرنسية، وخاصة القانون المدني أو قانون نابليون. وقد أعلن نابليون في منفاه في سانت هيلانه ST. Helena أن المجموعة التشريعية المدنية التي أصدرها ـ لا انتصاراته العسكرية المدهشة في الحرب ـ هي مؤهلة للشهرة في المقام الأول. وكان القانون المدني قد بني على أساس إيجاد نظام قانوني عقلاني يمكن تطبيقه في كل مكان. هذه القوانين أداةً فعالة في نشر أفكار الثورة الفرنسية في أنحاء واسعة من أوروبا. وظل القانون المدني أساس التشريع الفرنسي، وكان قانوناً يُقْتدى به ـ على نطاق واسع ـ في أوروبا وفي العالم أيضاً. ويعزى هذا ـ في البداية ـ إلى عمل الثوريين الذين نبذوا قوانين ومؤسسات كثيرة في نظام الحكم القديم[2].

أما في مجال التعليم فقد أعلن المؤتمر الوطني في سنة 1793 حق كل المواطنين في التعليم، واعتقد أغلب أعضائه أن التعليم الذي كانت تشرف عليه الكنيسة في النظام القديم، يجب أن يكون خدمة عامة. ولكن لم يضع

(1) فيشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، ص ص 69 ـ 71.

(2) هامبسون، **النار قبل الانفجار** ص 172، جرانت وتمبرلي، المرجع السابق، ص ص 144 ـ 147.

المؤتمر ولا حكومة الإدارة هذه الفكرة موضع التنفيذ من خلال تأسيس مؤسسات متينة. حقق نابليون جزءاً من هذه الأهداف الوطنية عن طريق إنشاء مؤسسات تعليمية استمرت حتى اليوم. وضع نابليون مشروعاً لتنظيم التعليم في فرنسا أكد على ضرورة العمل على تحقيق مجانية التعليم الإبتدائي للفقراء. تم وضع التعليم الخاص تحت إشراف الدولة. ولتحقيق هذه الأهداف، أنشأ نابليون في سنة 1808 جامعة تديرها الدولة مباشرة تهيمن على جميع فروع التعليم والثقافة العامة، وأسند إليها مهمة الإشراف على التعليم العالي وتنظيمه بدءاً من المدارس الثانوية وانتهاء بالجامعة والمدارس والكليات المهنية. كما كُلفت بالاهتمام بشؤون الأدب والثقافة والفنون في كل البلاد ـ وجامعة فرنسا ـ التي أسسها نابليون، والمقسمة إلى كليات فرعية ـ استمرت حتى الوقت الحاضر.

أما التعليم الإبتدائي فقد تُرك للمبادرات الخاصة والمحلية. ومن وجهة نظر نابليون لم يكن ثمة مناص من وجود مدارس خاصة يتولى إدارتها والإشراف عليها الأفراد، لأن الدولة لم يكن لديها أموال كافية للانفاق على التعليم، إلاّ أنه كان يرى أن هذه المدارس الخاصة يجب أن تخضع لإشراف ومراقبة الحكومة[1]. وتركز الاهتمام على المدارس الثانوية والمهنية وخاصة في مجالات الهندسة والطب والقانون.

ومن ناحية أخرى، اهتم نابليون بالمجمع الفرنسي الشهير الذي تأسس في سنة 1795 للقيام بالأبحاث والدراسات العليا، وكان معجباً بالأعمال التي حققها في العلوم الطبيعية والرياضيات والأدب والفنون الجميلة، إلاّ أنه رأى ضرورة إعادة تنظيمه؛ لأنه كان يكره دراسة العلوم الأخلاقية والسياسية. ومن ثم أصدر مرسوماً بإعادة تنظيم المجمع وألغى المكان المخصص لهذه الدراسات بالمجمع. ولا ريب في أن الشك في الدراسات الإنسانية والسياسية يعد دليلاً واضحاً على النزوع إلى الحكم الاستبدادي. كما عارض

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 72.

نابليون حرية التعبير في الأدب والصحافة. فقد فُرضت رقابة صارمة على الصحافة، وكانت جميع الكتب تخضع للرقابة والفحص قبل نشرها، كما كانت الرقابة على المسرح صارمة أيضاً. ومن الواضح أن نابليون لم يهتم بقيّمة الحرية السّياسية بالرغم من أن هذا الشعار كان من شعارات الثورة[1].

وفي مجال الإصلاح المالي، اعتمد نابليون على جودان Gaudin، وهو مالي ضليع ووزير المالية لكي يضع لفرنسا نظاماً للضرائب المباشرة وغير المباشرة بحيث تكون محددة تحديداً عادلاً ومعقولاً. كما أسس نابليون ـ في سنة 1800 مصرفاً مركزياً، وهو مصرف فرنسا الذي صار ـ وما زال ـ الهيئة الحكومية المالية للدولة. وقد أعطى للمصرف الحق الكامل في إصدار الأوراق المالية بالرغم من أن ذلك كان تحت مراقبة الحكومة الصارمة. وبذلك بدى عهدٌ من الاستقرار المالي لم تعهده البلاد منذ زمن بعيد[2]. وقد أصدر مصرف فرنساالفرنك[3] الفرنسي الذي استخدم وحدة النقد الأساسي المستقرة في فرنسا لأكثر من قرن وما يزال سارياً في فرنسا حتى الآن.

عموماً لم تتح الفرصة لنابليون لتطوير جميع أفكاره وسط عواصف الحرب، وكانت سياسته الداخلية خاضعة ـ طوال الوقت ـ للضرورات العسكرية. وكانت سلطاته في الداخل وثيقة الارتباط بسمعته العسكرية وانتصاراته. وقد أدى تتابع الأحداث ـ داخل فرنسا وخارجها ـ إلى تزايد نفوذ نابليون. ومما ساعد على نجاحه أنه في سنة 1800 ـ إثر انتخابات شعبية ـ عين قنصلاً أول لمدة عشر سنوات. وفي سنة 1802 انتخبته الجماهير الفرنسية قنصلاً مدى الحياة. وفي 18 مايو 1804 تقرر تسمية نابليون إمبراطوراً على فرنسا بعد استفتاء شعبي بأغلبية 99% من الأصوات. وحضر

---

(1) جرانت وتمبرلي، المرجع السابق، جـ 1 ص 149.

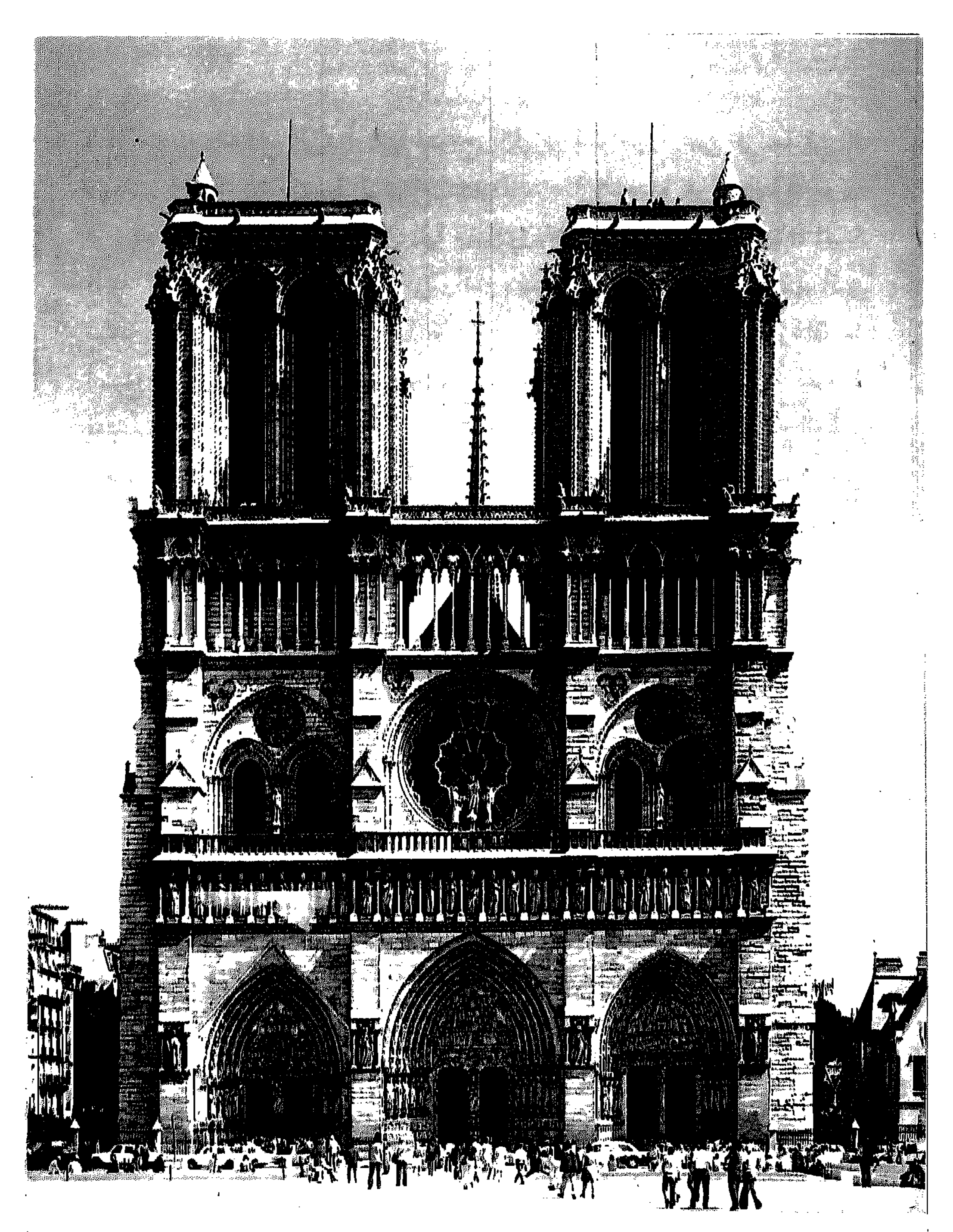
(2) Pinkney, Napoleon Bonaparte..., p. 5, Cobban, A History of Modern France V.2, P. 28.

(3) الفرنك «Franc» هو وحدة النقد المتداولة في فرنسا وسويسرا وفي عدة بلدان أخرى.

البابا بيوس السابع إلى باريس لتتويج نابليون إمبراطوراً على فرنسا في 2 ديسمبر 1804 في كنيسة نوتردام Notre-Dame الشهيرة في باريس. وقد درست تفاصيل الاحتفال كافة بعناية وتفادي نابليون الاعتراف بأية سيادة للبابا فأخذ التاج من يديه ووضعه على رأسه بنفسه. وصار نابليون ـ الآن ـ أكبر سلطة، وحاكماً مطلقاً أكثر مما كان عليه لويس الرابع عشر. وسرعان ما أصبح نابليون سيداً لامبراطورية متعددة الأعراق وليس إمبراطوراً لفرنسا فحسب وطوال مدة حكمه أظهر ميلاً واضحاً للاستبداد، واستخدام العنف بوصفه قائداً عسكرياً في المقام الأول. وجَـرَّت طموحاته الكثيرة غير المنظمة، فرنسا إلى حروب لا نهاية لها. فسمة حكمه العسكرية المقترنة بطموحاته الكثيرة جرته من حرب إلى أخرى. ولكن كما سنرى في الصفحات التالية بعد سنوات من الانتصارات والمجد خسرت فرنسا جميع الممتلكات التي حصلت عليها أثناء الثورة وعادت إلى حدود ما قبل سنة 1789.

4 ـ الحروب النابليونية:

من أبرز المهام التي واجهت نابليون ـ بوصفه قنصلاً أول ـ متابعة الحرب ضد التحالف الدولي الثاني الذي يتكون من بريطانيا والنمسا وروسيا وتركيا. وقد حقق نابليون أول نصر في سلسلة الانتصارات المتعاقبة التي حققها بعد وصوله إلى السلطة في 14 يونيو 1800 ضد النمسا في شمال إيطاليا. وأدى هذا الانتصار إلى موجة من الحماس في فرنسا زادت في توطيد نفوذ نابليون السّياسيّ. وفي مارس 1801 توصل الطرفان إلى توقيع معاهدة لونفيل Luniville. وبموجب هذه المعاهدة، اعترفت النمسا بحق فرنسا في احتلال الأراضي الألمانية التي تقع بين حدودها وبين نهر الراين، ووافقت على الانسحاب نهائياً من إيطاليا والاعتراف بالجمهوريات التي أقامها نابليون في إيطاليا وسويسرا وهولندا. وبعد الانتصارات الفرنسية المتتالية على دولة التحالف الثاني انهار هذا التحالف، ولكن بريطانيا بقيت صامدة.



كنيسة نوتردام الشهيرة في باريس Notre-Dame .

في هذه الكنيسة تم تتويج نابليون بونابرت إمبراطوراً على فرنسا في 2/12/1804م.

وفي 25 مارس 1802 وقعت معاهدة بين بريطانيا وفرنسا في مدينة أميان Amiens الفرنسية. وأنهت معاهدة أميان الخلافات القائمة بين الطرفين. ومن أهم بنودها: ـ أن تعترف بريطانيا بحدود فرنسا الطبيعية؛ أي بضم بلجيكا وقسم من هولندا وأراضي الراين ـ الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين ـ إلى فرنسا؛ وأن تقبل بريطانيا ببقاء النفوذ الفرنسي في إيطاليا؛ وأن تعترف بما أقامه نابليون من جمهوريات موالية لفرنسا. كما نصت المعاهدة على أن تتعهد بريطانيا بإعادة جزيرة مالطا لمنظمة فرنسا القديس يوحنا، وبإعادة ما حصلت عليه في أثناء الحرب من مستعمرات فرنسية وهولندية وأسبانية. وفي مقابل ذلك، تتعهد فرنسا بالانسحاب من مصر، وبالجلاء عن نابولي والأراضي البابوية. وتعد هذه المعاهدة مهمة حيث اعترفت بريطانيا بزوال الملكية الفرنسية وبالنظام الجمهوري في فرنسا. كما اعترفت ـ أيضاً ـ بحدود فرنسا الطبيعية الممتدة حتى ضفاف نهر الراين، وبحق فرنسا في أن تكون لها مناطق نفوذ في إيطاليا.

وقد قُوبلت هذه المعاهدة بدرجة كبيرة من الحماس الشعبي، بعد أن ملّت البلاد عشر سنوات من الحرب الثورية، واعتقد البعض أن فرنسا تستطيع ـ الآن ـ أن تبدأ مشاريع تنمية اجتماعية واقتصادية. ولكن الحقيقة أن صلح أميان، وكذلك اتفاق الكونكوردات مع البابا والكنيسة الكاثوليكية في السنة السابقة ـ كانا من التدابير التمهيدية التي قام بها نابليون لتأمين انتخابه قنصلاً مدى الحياة، ومن ثم كانت الخطوة الأولى نحو إعلان نفسه امبراطوراً في وقت لاحق 1804. ومن ناحية أخرى، لم تكن معاهدة أميان سوى هدنة مؤقتة، إذ أن نوايا كلا الطرفين لم تكن واضحة. ولعل أسوأ نذير كان يهدد السلام، هو عدم الوصول إلى اتفاقية تجارية بين الدولتين فما دام التجار الإنجليز يعاملون بوصفهم أعداء في فرنسا، تعذر الوصول إلى تفاهم حقيقي بين بريطانيا وفرنسا. وبرهنت الأحداث اللاحقة على صحة ذلك. ففي مايو 1803 احتل الجيش الفرنسي هانوفر Hannover، وهي من ممتلكات التاج البريطاني.

وهكذا بدأ التحالف الدولي الثالث الذي يتكون من بريطانيا والنمسا وروسيا والسويد ونابولي، ونشبت الحرب بين هذا التحالف من ناحية، وفرنسا وأسبانيا من ناحية أخرى، وكان وليم بت William Pitt رئيس وزراء بريطانيا (1804 ـ 1806) ومهندس هذا التحالف، يفكر في الدعوة إلى مؤتمر ـ بعد نهاية الحرب وكسب النصر ـ لصياغة نظام تعاهدي لدول أوروبا يحفظ السلام في القارة. أما نابليون فقد كان يفكر كذلك في مشروع لإعادة تنظيم أوروبا بوصفها مجموعةً متضامنةً من الأمم المستنيرة، على أن تكون خاضعة لفرنسا[1]. عموماً، اقتصرت الحرب خلال سنتي 1803 و 1804 على احتلال فرنسا بعض الموانىء في إيطاليا وهولندا ومدن الهانوفر الساحلية. وقد كانت هذه الموانىء ذات أهمية كبيرة للتجارة البريطانية. ثم توالت الأحداث وهزمت فرنسا في 21 اكتوبر 1803 في معركة الطرف الأغر البحرية أمام الشاطىء الأسباني، وبذلك انهارت مخططات نابليون بالنزول في بريطانيا ذاتها وتحويلها إلى جمهورية، وعادت للأسطول الإنجليزي سيادته المطلقة على البحار.

وفي الوقت ذاته، ـ ومنذ أغسطس 1805 ـ تمكنت بريطانيا من تعزيز التحالف الدولي الثالث ضد فرنسا وتابعتها أسبانيا. ولتحطيم هذا التحالف بدأ نابليون بالنمسا. ففي 20 أكتوبر 1805 وقعت معركة فاصلة في أولم ULM (جنوب ألمانيا) هزمت فيها القوات النمساوية واستسلمت للجيش الفرنسي الذي طوقها. وفي 2 ديسمبر 1805 جرت معركة فاصلة أخرى، وهي معركة أسترلتز Austerlitz، انتصرت فيها الجيوش الفرنسية على القوات النمساوية والروسية معاً، وبذلك سجل نابليون أعظم انتصاراته وكان من أبرز نتائج هذه التطورات قبول النمسا إجراء مفاوضات للصلح، وفي 16 ديسمبر 1805 وقع صلح برسبورج Presbourg الذي أعطى فرنسا حق النفوذ في

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 77.

إيطاليا وجنوب ألمانيا؛ أما روسيا فقد انسحبت من الحرب من دون أن توقع معاهدة صلح مع فرنسا. وفي أعقاب هذه الانتصارات المدهشة أسّس نابليون اتحاداً للولايات الألمانية عرف باتحاد الراين الموالي لفرنسا وذلك في 12 يوليو 1806، وقد لعب تاليران ـ وزير خارجية فرنسا ـ دوراً كبيراً في هذا الصدد.

ولم تنته الأمور عند هذا الحد، بل أن تحالفاً جديداً قد ظهر، وهو التحالف الدولي الرابع. وكان هذا التحالف الجديد يتكون من بريطانيا وروسيا وبروسيا والسويد. وفي أكتوبر 1806 حققت فرنسا انتصارات كبيرة على قوات بروسيا في معركة يينا Jena، وتقدم نابليون في الأراضي البروسية حتى برلين. وفي برلين، أعلن نابليون ـ في نوفمبر 1806 ـ مراسيم برلين الشهيرة بشأن حصار الجزر البريطانية، وتحريم التجارة معها على كل الدول الأوروبية، ومنع فتح موانىء أوروبا أمام السفن الإنجليزية. وفي معركة فريدلاند Fridland في فبراير 1807 انتصر نابليون على قوات بروسيا وروسيا معاً، وبدت فرنسا وكأنها طوفان يجتاح أوروبا. ثم أعقب ذلك توقيع معاهدة صلح تلسيت Tilsit بين فرنسا وروسيا في 8 يوليو 1807، وكانت أغلب موادها تنصُ على تنفيذ عقوبات صارمة ضد بروسيا وبذلك انهار التحالف الدولي الرابع، ولم يبق من أعداء الأمبراطورية الفرنسية إلاّ بريطانيا والسويد.

وهكذا بلغ نابليون قمة المجد في سنة 1807 بعد أن أخضع بروسيا والنمسا، وأرغم روسيا على التحالف معه، وجعل من إيطاليا وسويسرا منطقتي نفوذ فرنسي. ولكن لكي يصبح نابليون سيد أوروبا بقي عليه إخضاع بريطانيا. وبما أن السنوات العشر السالفة ـ وما رافقها من حروب ومنازعات ـ قد أقنعت نابليون أن هزيمة بريطانيا عسكرياً، وغزو الجزر البريطانية أمر بعيد الاحتمال، فقد اهتم ـ الآن ـ بالحصار القاري الذي فرض على بريطانيا منذ سنة 1806 بموجب مراسيم برلين التي صدرت في تلك

السنة[1]. وبما أن بريطانيا كانت تعتمد في اقتصادها على التجارة مع أوروبا، قرر نابليون أن يغلق في وجه التجارة البريطانية أسواق القارة، مما يؤدي إلى تدهور الاقتصاد البريطاني. وتبنت كل من روسيا وبروسيا والنمسا والسويد والدانمرك سياسة الحصار القاري والتزمت به. ولكن هناك موانىء ظلت مفتوحة للتجارة البريطانية وأكثرها يقع في أراضي البابا وفي البرتغال حليفة بريطانيا. ولهذا السبب قرر نابليون احتلال البرتغال وضم الأراضي البابوية.

وهكذا احتلت القوات الفرنسية البرتغال في سنة 1807 من دون مقاومة فعلية تذكر. فالجيش الذي أرسل ـ عبر أسبانيا ـ لم يجد صعوبة في تنفيذ مهمته. وعلى أثر احتلال البرتغال ظلت بعض القوات الفرنسية مرابطة في أسبانيا بحجة تأمين الدفاع عن شواطىء البرتغال. وفي أسبانيا كان على نابليون أن يواجه شعوراً وطنياً قوياً وقومية متماسكة وبلداً موحداً منذ عدة قرون. ومن البداية وقف الأسبان ضد الاحتلال الفرنسي. واتخذت المقاومة الأسبانية شكل حرب العصابات المسلحة، خاصة في المناطق الريفية. وليس من الضروري أن ندخل في كثير من التفاصيل ولكن المهم أن نشير إلى أنه في 19 يوليو 1808 هُزمت القوات الفرنسية في معركة بايلن Baylen واضطرت إلى الخروج من مدريد. وأدت هذه المعركة إلى تدهور مكانة نابليون ومن ثم تدهور مكانة فرنسا في أوروبا، ونهاية أسطورة جيش فرنسا الذي لا يُقهر. وبمغامرة نابليون الأسبانية بدأت تظهر الصدوع الأولى في صرح الأمبراطورية وحذت النمسا حذو أسبانيا وقررت استئناف الحرب ضد فرنسا[2].

وفي هذا الوقت حاولت النمسا الانتقام من فرنسا خاصة بعد أن تركها نابليون وسافر إلى أسبانيا لإنقاذ الوضع الفرنسي هناك. وأدرك نابليون أن النمسا تستعد لطعنه من الخلف، فاضطر إلى سحب جيوشه إلى نهر الدانوب

---

(1) نوار ونعنعي، المرجع السابق، ص 109.

(2) فيشر، المرجع السابق، ص 100.

Cobban, **A History of Modern France**, V. 2 pp. 38 - 55.

لمواجهة الجيوش النمساوية. وبدأت النمسا الحرب ضد فرنسا في أبريل 1809 من دون إعلان الحرب. وعاد نابليون من أسبانيا وقاد حملة عسكرية من إيطاليا إلى النمسا، واستطاع إلحاق الهزيمة بالجيش النمساوي في معركة أكمول Echmühl في 22 إبريل 1809. ثم عبرت القوات الفرنسية نهر الدانوب ودخلت العاصمة فيينا في مايو 1809. وفي 6 يوليو من السنة نفسها انتصر الفرنسيون في معركة واجرام Wagram أيضاً، وعلى أثر ذلك طلبت النمسا الهدنة والدخول في مفاوضات الصلح. ثم وقع الطرفان معاهدة فيينا في 9 أكتوبر 1809 التي نصت على فرض غرامة حربية كبيرة على النمسا، وتحديد عدد قواتها بما لا يتجاوز 150,000 جندي. كما فقدت النمسا أراضٍ يبلغ تعداد سكانها حوالى أربعة ملايين نسمة، وفقدت شواطئها على البحر الأدرياتيكي.

وعلى أثر هذه المعاهدة تم زواج نابليون المفاجىء من ماري لويز Marie louise ابنة إمبراطور النمسا فرانسيس الأول. وقد سعى لهذا الزواج ميترنيخ(1) وزير خارجية النمسا. ولم يكن زواج نابليون من أميرة نمساوية إلا زواجاً سياسياً كان القصد منه توحيد سياسة النمسا وفرنسا ضد روسيا، ـ من وجهة نظر إسكندر الأول ـ قيصر روسيا ـ على الأقل ـ (1801 ـ 1825). أما ميترنيخ نفسه فقد رأى في هذا الزواج وسيلة لتحالف فرنسا والنمسا ـ على الأقل ـ لفترة مؤقتة ريثما تستعيد النمسا بعض قوتها. فقد تخلت النمسا ـ الآن ـ عن تحدي نابليون وكان زواج نابليون من ماري لويز يؤكد قبولها المؤقت ـ على مضض ـ بالوضع الراهن. ومع ذلك، فإن هذا الزواج لم يعط نتائجه السياسية، فقد ظلت النمسا تترقب الفرص للانتقام من فرنسا(2).

---

(1) هو الأمير كليمنس فون ميترنيخ K. Von Metternich (1773 ـ 1859) سياسي نمساوي، مستشار النمسا ووزير خارجيتها من 1809 إلى 1848، ويعرف عنه مقاومته للحركات التحررية بكل قسوة وشدة.

(2) جلال يحي، معالم التاريخ الحديث، ص 295، هامبسون، النار قبل الانفجار، ص 181.

ومن ناحية أخرى، بدأ التدخل البريطاني في أسبانيا والبرتغال. ففي سنة 1809 أرسلت بريطانيا قوة عسكرية لمساعدة البرتغال زادت من متاعب فرنسا في أسبانيا والبرتغال. وأحرزت القوات البريطانية سلسلة من الانتصارات على القوات الفرنسية بمساعدة عناصر من الثوار الأسبان والبرتغاليين. ولم تأت سنة 1811 حتى كانت القوات البريطانية قد احتلت أغلب الأراضي الأسبانية ودخلت مدريد، وشرعت في تهديد الإمبراطورية الفرنسية من الجنوب عبر حدودها في جبال البيرينيه[1].

4 ـ سقوط نابليون وانهيار الأمبراطورية الفرنسية:

هناك عدة عوامل أدت إلى سقوط نابليون وانهيار الأمبراطورية الفرنسية من بينها، أن الحرب الأسبانية كانت ذات نتائج مؤثرة على سياسة نابليون في أوروبا. وفي فرنسا ذاتها، شعر المواطنون بالسأم والتعب من سياسة نابليون الخارجية، ومن الحروب المتواصلة التي أثـارها في أوروبا. وبدأت العلاقات الفرنسية الروسية تتدهور بسرعة. فروسيا شرعت في انتهاج سياسة جديدة تقوم على مصالح روسيا القومية العليا. وهناك عدة أسباب أدت إلى هذا التحول في السياسة الخارجية الروسية، منها أن روسيا لم تحقق ـ من تحالفها مع فرنسا ـ الأهداف المتوقع تحقيقها التي كان من أبرزها النفوذ في استانبول والمضائق. إضافة إلى ذلك، أثرت سياسة الحصار القاري ضد بريطانيا على التجارة الروسية ومن ثم على الاقتصاد القومي الروسي. ومن ناحية أخرى كانت الأرستقراطية الروسية شديدة العداء لنابليون ولفرنسا الثورية، وكانت تثير الشك في نوايا نابليون وتنادي بالتخلي عن التحالف معه. وبعد أن استكملت روسيا استعداداتها، وجهت في 12 أبريل 1812 إنذاراً إلى فرنسا طلبت فيه أن تتخلى الأخيرة عن تنظيماتها في ألمانيا، وأن تأمر بجلاء القوات الفرنسية من بروسيا إلاّ أن نابليون رفض هذا الإنذار.

---

(1) Pinkeny, Napoleon Bonaparte in History and in Myth, p.7.

أوروبا في سنة 1812

المصدر : peter N. Stearns, Modern Europe 1789-1914 p. 62

وابتداءً من مايو 1812 تقدم نابليون بقواته نحو الشرق، بينما أخذ الروس يتراجعون تاركين الجيوش الفرنسية تبتعد عن طرق مواصلاتها الرئيسية. وفي أغسطس، وقع أول صدام عسكري بين الطرفين عند مدينة سمولنسك Smolensk، وكانت النتيجة انتصار القوات الفرنسية، واحتلال تلك المدينة. ثم أخذ نابليون يتقدم نحو الشرق ودخل موسكو في 14 سبتمبر 1812. وكان يسعى إلى إجبار القيصر اسكندر الأول على طلب الصلح مرة ثانية. ولكن ما حدث في أسبانيا تكرر مثله في روسيا. فقد «اضطرم حب الوطن في النفوس»، ولم يتوان الروس عن تحمل المحن والتضحيات؛ بما في ذلك إحراق موسكو لمضايقة الغزاة الفرنسيين. ورفض القيصر الدخول من جديد في صلح مع نابليون. وفي أكتوبر أمر نابليون قواته بالانسحاب والعودة إلى فرنسا إذ كان يخشى قيام ثورة داخلية هناك، وانضمام الدول الأوروبية الأخرى إلى روسيا. كما كان يخشى فصل الشتاء الروسي القاسي. ومن ناحية أخرى، بدأت القوات الروسية شن هجوم معاكس في يناير 1813 واحتلوا بعض المناطق الموالية لفرنسا في أوروبا كبروسيا وفرصوفيا؛ وبذلك انتقل الروس من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم[1].

وعقدت بروسيا في 28 فبراير 1813 تحالفاً مع روسيا وأعلنت الحرب على فرنسا في 16 مارس. وبذلك بدأت حرب التحرير الألمانية. وهذه الحرب إضافة إلى أنها قضت على النفوذ الفرنسي في وسط أوروبا، عززت عاطفة الولاء القوية لألمانيا الكبرى. وسرت في الشعب الألمان عاطفة قومية وحماس شديد من أجل التحرر والسيادة. وأحرز نابليون ـ في البداية ـ عدة انتصارات على أعدائه في مايو، إلا أنه فضل أن يعقد هدنة (20 يوليو 1813 ـ 10 أغسطس 1813). وفي أثناء هذه الفترة جرت مفاوضات طويلة وشاقة بين نابليون وخصومه. وحاول ميترنيخ أن يكون حلقة الوصل بين الطرفين.

---

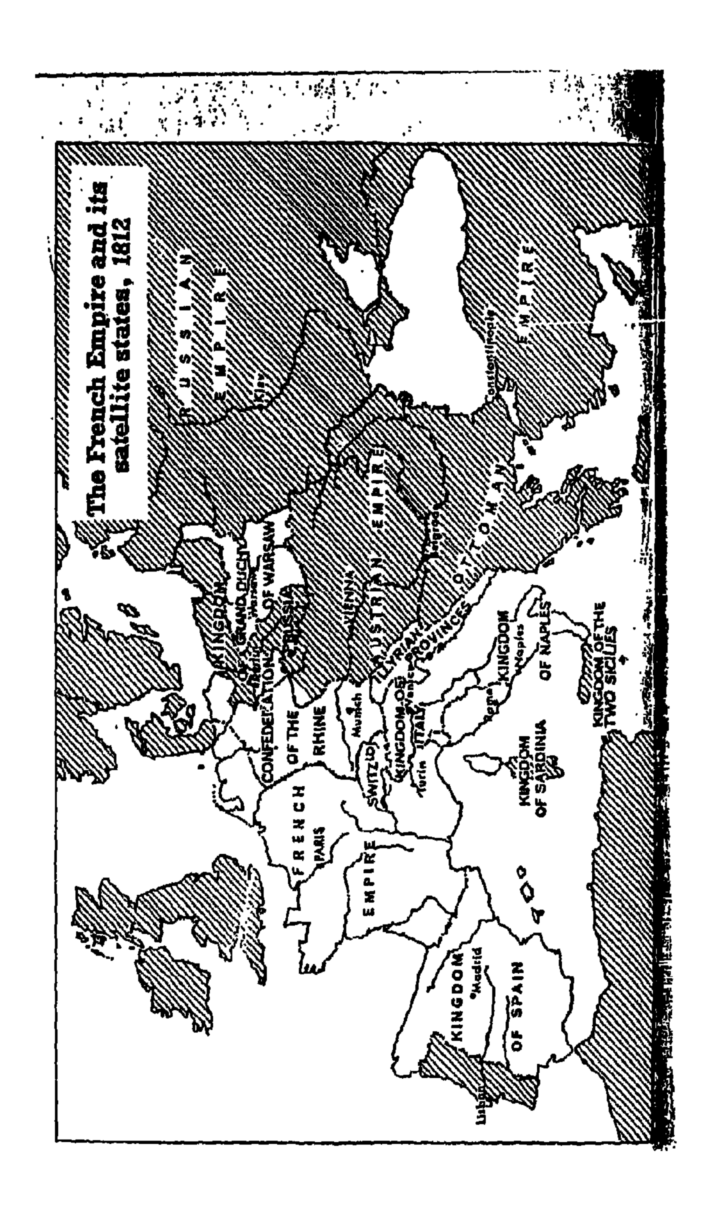
(1) فيشر، المرجع السابق، ص ص 101 ـ 103.

وكان ميترنيخ يهدف من وراء ذلك إلى أن يعيد للنمسا أملاكها، وأن يجعل فرنسا تتخلى عن سياساتها التوسعية في أوروبا. ومن ناحية أخرى، كانت وزارة الخارجية البريطانية تقوم بنشاط سياسي واسع في سبيل توثيق تحالف بين بريطانيا وروسيا ولجر النمسا إلى الحرب أيضاً. وعندما فشل ميترنيخ في إيجاد تسوية سلمية لمشاكل أوروبا مع نابليون أعلنت النمسا الحرب على فرنسا وانضمت إلى التحالف الدولي السادس ضد نابليون؛ وبذلك أصبح هذا التحالف يتكون من روسيا وبروسيا وبريطانيا والنمسا.

انتصرت القوات الفرنسية في بداية الأمر على القوات النمساوية، إلا أنها خسرت معارك كثيرة في شهري أغسطس وسبتمبر 1813، واضطر نابليون إلى التراجع مع قواته في أكتوبر، وانتقل إلى موقع الدفاع عن حدود فرنسا الطبيعية. وفي هذا الوقت، كان مركزه مزعزعاً من أساسه. فقواته كانت تعاني من الإرهاق في حين كانت الدول المتحالفة تملك رصيداً كبيراً من الجنود، ومخططاً يقوم على أساس أن فرنسا ستقاوم. وفي نوفمبر، جرت اتصالات سياسية بين دول التحالف ونابليون بواسطة ميترنيخ الذي عرض على فرنسا ـ باسم الحلفاء ـ عقد الصلح على أساس حدودها التي كانت قائمة قبل الثورة، ولكن هذه الاتصالات أخفقت بسبب عناد نابليون من ناحية، وعدم رغبة بريطانيا في مهادنته من ناحية أخرى. ولا ريب في أن هذا الموقف العنيد الذي لا يقبل تسوية كان أكبر أثراً ـ من الهزائم العسكرية المتعاقبة ـ في إجبار نابليون على التنازل عن عرشه[1]. وباختصار، فإن دول التحالف وجدت في هزائم نابليون في روسيا، وفي وحدة أوروبا ضده فرصة ثمينة للتخلص من سياسة فرنسا التوسعية.

وسرعان ما عبرت القوات المتحالفة الحدود الفرنسية وأخذت تتقدم نحو باريس، ودخلتها في 31 مارس 1814. وبدأت فرنسا تعلن عن رغبتها في

(1) H. A. L. Fisher A History of EuropeV. 2 (London: The Fontann Library, 1970) p. 952.



الإمبراطورية الفرنسية والدول الدائرة في فلكها سنة 1812

المصدر : Alfred Gobban, A History of Modern France V. 2, p. 50

السلام وكرهها للحرب التي كان هدفها إشباع رغبة نابليون التوسعية من دون الاهتمام بمصالح فرنسا الأساسية. وهكذا لم يبق أمام نابليون إلا التنازل عن العرش. وفي 11 أبريل وقعت معاهدة فونتينيبلو Fontainebleau التي نصت على إلزام نابليون بالتخلي عن حكم فرنسا وأسبانيا وقبول السيادة على جزيرة ألبا Elba، وهي جزيرة صغيرة جداً تقع في الشاطىء الغربي لإيطاليا. وبعد «أن ودعته فرقة الحرس وداعاً جعله بطلاً تهفوا إلى زعامته القلوب»[1] رحل نابليون إلى تلك الجزيرة «تاركاً لآخرين غيره مهمة وضع التاريخ خلال الأشهر العشرة القادمة»[2] وأدى سقوط نابليون إلى تسوية بعض المشاكل إلاّ أنه خلق مشاكل أخرى تتعلق بمن يحكم فرنسا الآن وبأي حق، وكيف؟.

وهكذا، بعد سقوط نابليون وُجهت دعوة إلى الفرنسيين لاختيار نظام حكم جديد. وفي 2 أبريل 1814 أقر مجلس الشيوخ الفرنسي استقالة نابليون وتكوين حكومة جديدة مؤقتة برئاسة تاليران الذي كان منفذاً لخطط نابليون وموثوقاً فيه، ثم أصبح خائناً له. وصار تاليران ـ الآن ـ الرجل الوحيد صاحب الكلمة المسموعة بين ساسة فرنسا المترددين. وفي النهاية، استقر الرأي على إعادة أسرة البوربون ممثلة في شخص لويس الثامن عشر. ووافق الحلفاء على هذا الحل لاستناده إلى مبدأ الشرعية. وهكذا ـ بناءً على رغبة واقتراح تاليران ـ تم استدعاء لويس الثامن عشر لحكم فرنسا؛ وبذلك عادت أسرة البوربون إلى فرنسا بعد أن أبعدتها الثورة.

وفي 30 مايو 1814 وقعت معاهدة باريس الأول بين فرنسا والحلفاء، واتسمت هذه المعاهدة بالاعتدال من طرف الحلفاء، فلم تفرض على فرنسا

---

(1) فيشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث** ص 108.

(2) المرجع السابق، ص 108، لمزيد من التفاصيل عن نابليون وحروبه انظر المراجع الآتية:

Stearns, **Modern Europe 1789- 1914**, pp. 51 - 61; Cobban, **A History of Modern France V.2**, pp. 69 - 70. Anthony wood **Europe 1815 - 1960** (London: Longman, 1984) pp. 6 - 15.

أية غرامة حربية، ولم يصر الحلفاء على احتلال أرضها. وأعيدت إلى فرنسا أراضيها ـ كما كانت قبل سنة 1789. وكان قدراً مقدوراً أن يحكم فرنسا لويس الثامن عشر الذي منح الفرنسيين دستوراً ينظم أسلوب الحكم تجلى فيه إصراره على الاعتماد على «حقه الإلهي» وإعطاء الشعب من الحريات ما يراه ملائماً فحسب، وهو بذلك رفض مبدأ سيادة الأمة، كما رفض أن يعترف بشرعية النظام السابق. وهذا يعني أن الملكية قد عادت إلى الحكم بعقلية قديمة فهي لم تنس شيئاً أو تتعلم شيئاً طوال مدة غيابها عن البلاد والحكم[1]. وألغى لويس الثامن عشر علم الثورة المثلث الألوان (الأحمر والأزرق وبينهما اللون الأبيض) وأعاد مكانه علم آل البوربون الأبيض مع زهرة الزنبق الصفراء رمزاً للبلاد. كما أعاد للنبلاء امتيازاتهم وحقوقهم القديمة. وقرر إقامة حكمه على أساس الاستبداد والحكم الفردي. وكان لهذا السياسة أثر سيء على الفرنسيين الذين قاموا بالثورة في سنة 1789 للتخلص من امتيازات النبلاء ورجال الدين والحكم الاستبدادي المطلق. ومن ناحية أخرى كانت الحالة الاقتصادية في البلاد تزداد سوءاً. فالحكومة الجديدة أخفقت في حل مشاكل ما بعد الحرب. وهكذا ازداد سخط الشعب الفرنسي على الملكية الفرنسية، وأخذ كثير من الفرنسيين يتمنون عودة نابليون إلى حكم فرنسا.

5 ـ حكم المائة يوم 20 مارس ـ 18 يونيو 1815 :

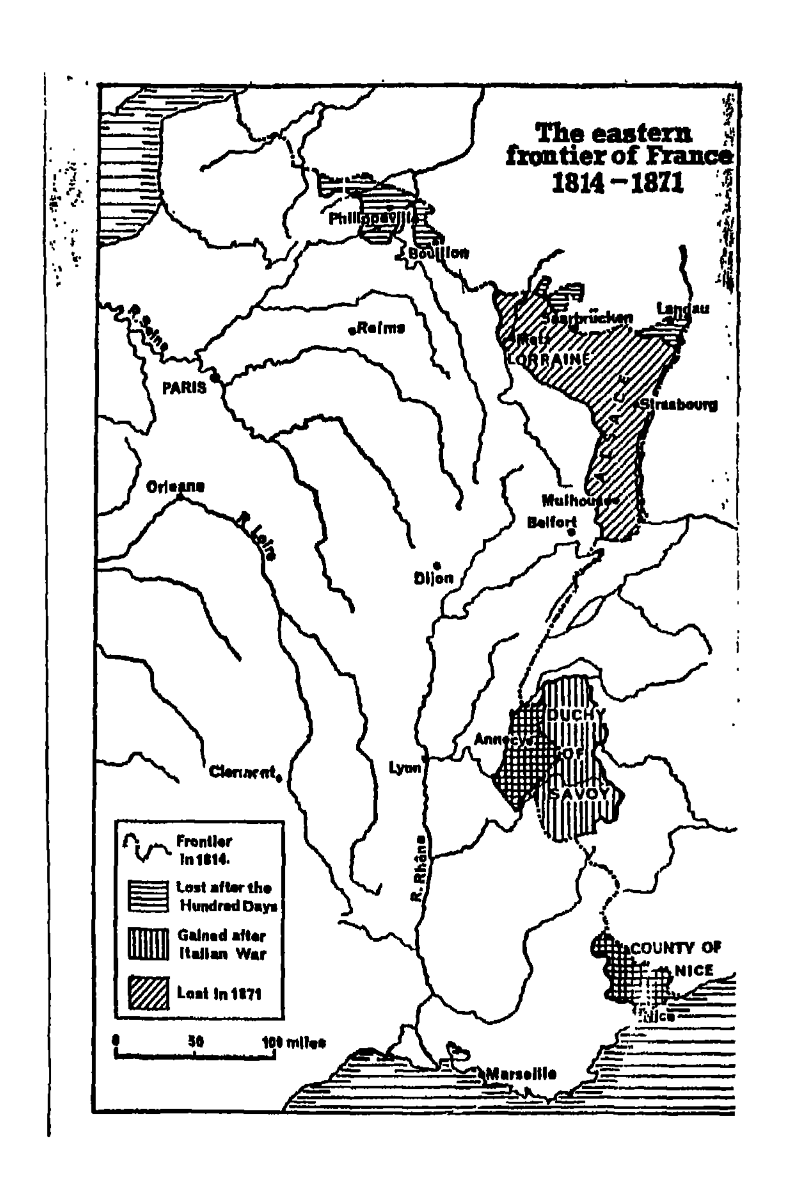
عقدت الدول المتحاربة مؤتمراً في مدينة فيينا ـ عاصمة النمسا ـ في نوفمبر 1814، للبحث في كل المشاكل المعلقة في أوروبا كما نصت على ذلك معاهدة باريس الأولى (30 مايو 1814)، فضلاً عن التسوية العامة للحدود الفرنسية. وكما سنرى في الفصل القادم، ظهرت خلافات بين روسيا وبريطانيا، وخلافات أخرى أساسية بين رغبات ومصالح مختلف الدول. وفي

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 109.

أثنا انعقاد هذا المؤتمر، قرر نابليون العودة إلى فرنسا. ففي نهاية فبراير 1815 غادر نابليون جزيرة ألبا، ووصل إلى باريس في 20 مارس وأعاد تأسيس الأمبراطورية الفرنسية. أما لويس الثامن عشر فقد هرب إلى بلجيكا. وحينما علم مندوبو الدول المتحالفة المجتمعون في فيينا في 7 مارس بعودة نابليون أصدروا بياناً مشتركاً في 13 مارس وقع عليه تاليران ـ باسم فرنسا ـ دعوا فيه شعوب أوروبا إلى محاربة نابليون والقضاء عليه باعتباره «عدو العالم المتمدن».

أما في فرنسا، فقد بدأ حكم المائة يوم (20 مارس ـ 18 يونيو 1815) كما يسميه المؤرخون عادة. وحاول نابليون بعد عودته إلى باريس أن يستقطب له تأييد الفرنسيين، كما حاول إقناع الدول الأوروبية بنواياه السليمة من خلال قبوله بمعاهدة باريس الأولى بجميع نصوصها. إلاّ أن الدول المتحالفة أصرت على إبعاده عن فرنسا مهما كان الثمن. **وأصبحت المعركة حتمية بين نابليون وأعدائه**. وانتصرت القوات الفرنسية، في البداية على الجيش الروسي في 16 يونيو 1815، إلا أن الحرب سرعان ما انتهت بهزيمة نابليون في معركة واترلو Waterloo (قرية بلجيكية صغيرة) في 18 يونيو 1815، وانتهى بذلك الصراع الطويل بين الثورة الفرنسية والدول الأوروبية.

وأدرك نابليون بعد «واترلو» أن قضيته أصبحت خاسرة؛ فأعلن استسلامه لبريطانيا، إلا أن بريطانيا لم تبد تجاهه أدنى شفقة. وتقدمت القوات المتحالفة نحو باريس ودخلتها في 7 يوليو للمرة الثانية ومعها لويس الثامن عشر. وفي 20 نوفمبر تم توقيع معاهدة باريس الثانية التي نصت على أن تدفع فرنسا غرامة حربية قدرها 700 مليون فرنك ذهبي، وتعويضات أخرى، كما نصت على أن تقبل فرنسا ـ لمدة خمس سنوات ـ قوات احتلال في بعض المقاطعات الفرنسية. وفُصلت عن فرنسا جميع الأراضي التي احتلتها في عهد الثورة والإمبراطورية؛ وهي بلجيكا وهولندا وأراضي الراين، ولم يترك لها إلا مدينة نيس وجزء من السافوي. وقد وقفت بريطانيا ضد رغبة



تخوم فرنسا الشرقية 1814 ـ 1871

المصدر : Alfred Cobban, A History of Modern France V.2, p. 72

بروسيا في الحصول على مقاطعتي الألزاس واللورين المهمتين بالنسبة لفرنسا. ونصت المعاهدة أيضاً على أن تعاد الكنوز الفنية الثمينة التي جلبها نابليون إلى باريس من متاحف أوروبا إلى أصحابها، وهذا عدل لا ريب فيه[1]. أما نابليون فقد نفي إلى جزيرة سانت هيلانة[2] النائية في جنوب المحيط الأطلسي، وبقي فيها حتى وفاته في 5 مايو 1821.

وبعد هزيمة نابليون النهائية تابع مؤتمر فيينا أعماله بشأن إعادة ترتيب شؤون أوروبا. وبالرغم من الخلافات الواضحة كان هناك اتفاق على هدفين: حفظ السلام بمنع فرنسا من أن تصبح قوة كبيرة في أوروبا، وإعادة أوروبا ـ بقدر الإمكان ـ إلى وضعها القديم قبل الثورة الفرنسية. وهكذا، انحصرت فرنسا ضمن حدودها القديمة قبل سنة 1789، وتوحّدت هولندا مع بلجيكا لتكوّن حاجزاً قوياً ضد فرنسا. ولهذا الغرض ذاته مُنحت بروسيا قسماً كبيراً من الأراضي على نهر الراين. ولم تكن التّسوية النهائية التي أنهت الحرب بعيدة عن إعادة الوضع السابق. فعودة لويس الثامن عشر كانت تعني ـ أساساً ـ أن فرنسا تسترجع حدودها القديمة. وباستثناء هذا، لم يكن للتغييرات من هدف إلاّ إعادة التوازن الأوروبي من جديد[3]. وفي فرنسا هدمت عودة الملكية جزءاً كبيراً من الثورة. ولكن مؤسسات فرنسا النابلونية

---

(1) جرانت وتمبرلي، المرجع السابق، ص 219، فيشر، المرجع السابق، ص 115.

(2) سانت هيلانة (أو سانت هيلينا) هي آخر جزيرة استقر فيها الامبراطور نابليون بونابرت (نابليون الأول). وفي هذه الجزيرة عاش نابليون السنوات الست الأخيرة من حياته أسيراً تحت الحراسة. وتقع هذه الجزيرة في قلب المحيط الأطلسي، وهي جزيرة منعزلة لا يستطيع نابليون أن يهرب منها، كما فعل حينما فرّ من جزيرة ألبا وعاد لفرنسا ليحكمها مدة مائة يوم. ومات نابليون وحيداً في هذه الجزيرة النائية الموحشة في 5 مايو 1821. وفي سنة 1840 في عهد الملك لويس فيليب (1830 ـ 1848) نُقل جثمانه إلى مقره الحالي في مقبرة الأنفاليد. وما زال حتى يومنا هذا يرقد في قبر عظيم في قلب مدينة باريس في تلك المقبرة، وأصبح علماً على مجد فرنسا.

(3) هامبسون، **النار قبل الانفجار**، ص 200.

بقيت. إضافة إلى ذلك، فإن الحوادث التاريخية اللاحقة بررت مخاوف إسكندر الأول قيصر روسيا، الذي أبدى شكه في حكمة إعادة أسرة البوربون لحكم فرنسا. واتضح للجميع - فيما بعد - أن التحكم في القوى التي ربطت نفسها بالثورة الفرنسية لم يكن سهلاً. ولم يستطع تحالف أوروبا إنقاذ فرنسا من الانقلابات والثورات، أو أن يحول دون عودة الأفكار النابليونية وتأسيس إمبراطورية ثانية[1]. وقد كان الهدف الصريح لدول التحالف التي حاربت فرنسا هو مقاومة الثورة ومبادئها وإعادة النظام القديم. وسنتناول في الفصل القادم أهداف هذه الدول ومؤتمر ممثليها الذين اجتمعوا في فيينا ومشاكلهم ومؤامراتهم.

(1) جرانت وتمبرلي، المرجع السابق، ص 220، فيشر، المرجع السابق، ص 115.

الفصل الثالث عشر

مؤتمر فيينا 1814 ـ 1815

يُعد مؤتمر فيينا من أكبر المؤتمرات الدولية الأوروبية بعد مؤتمر وستفاليا 1648. ففي هذا المؤتمر جرت محاولة لإعادة ترتيب الشؤون الأوروبية بعد فترة من الحروب المتواصلة، وهي محاولة هدفت إلى رسم خريطة أوروبا من قبل ساسة كانت الثورة الفرنسية في نظرهم من أكبر الأخطار التي تهدد أوروبا. وقد وصلت الدول المتحالفة إلى هذه الترتيبات دون إثارة خلافات ملحوظة بشأنها. فقد كان مبدأ «الحقوق الشرعية» الذي نادى به تاليران، وزير خارجية فرنسا، هو قوام تسوية مؤتمر فيينا. فالحقوق الشرعية هي التي أعادت أسرة البوربون إلى فرنسا؛ وهي التي أعادت ملوك وأمراء ما قبل الثورة ونابليون إلى عروشهم التي أبعدوا عنها، والاحتفاظ بالنظم القديمة التي كانت سائدة في أوروبا بصرف النظر عن الاعتبارات القومية والطموحات الوطنية للشعوب الأوروبية[1].

لقد بدأ مؤتمر فيينا في سبتمبر سنة 1814. والحقيقة أن العالم لم يسبق له أن شاهد مثل هذا الاجتماع الموسّع الباهر. ففي السابق، كانت أغلب القضايا المهمّة تفصل فيها الدول الأربع الكبرى وحدها وهي بريطانيا،

(1) لمزيد من التفاصيل والمعلومات راجع فيشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، ص ص 109 ـ 115.

Stearns, Modern Europe 1789 - 1914, pp. 61 - 66.

والنمسا، وبروسيا، وروسيا. وما من شك في أن مصطلح الدول الكبرى والدول الصغرى قد دخل قاموس المفردات السياسية والدبلوماسية في هذا المؤتمر. بلغ عدد الوفود التي حضرت هذا المؤتمر 140 وفداً. ومن أهم رجال السياسة الذين شاركوا في أعمال المؤتمر ميترنيخ وزير خارجية النمسا، الذي ترأس المؤتمر، وكاسلرية، وزير خارجية بريطانية، وتاليران. وكانت الأهداف تكمن ـ أساساً ـ في مقاومة الثورة الفرنسية ومبادئها وإعادة النظام القديم الذي قوضه نابليون بسياسته التوسعية. أي أن هدف المؤتمر كان يكمن في القضاء على الأنظمة الثورية الجمهورية في أوروبا كلها؛ إضافة إلى تخليص القادة من الأفكار الثورية التي نشرتها الثورة الفرنسية. ومن بين الأهداف أيضاً، التمسك بمبدأ الشرعية بشأن إعادة الحكام الذين أبعدهم نابليون إلى الحكم. وأخيراً عدم الثقة في فرنسا على أساس أنها مصدر للفوضى.

وقد دعيت جميع الدول التي اشتركت في الحرب لإرسال مندوبين عنها، إلا أن الأمر كله كان بيد الدول الكبرى الأربع: بريطانيا، والنمسا، وبروسيا، وروسيا. وأدركت الدول الصغرى أنها دُعيت لإقرار ما تقرره الدول الكبرى الأربع. لكن المندوب الفرنسي تاليران، استطاع ـ بقوة شخصيته وعلاقته القوية بالحلفاء ـ أن يكون من بين الشخصيات البارزة التي أثرت في مقررات المؤتمر. وبفضل جهوده، شاركت فرنسا في مفاوضات الدول الكبرى الأربع. والحقيقة أن مؤتمر فيينا كان في الغالب سلسلة من المفاوضات السرية بين الدول الكبرى.

وكان كل ما يهم النمسا يكمن في إعادة سيطرتها على إيطاليا. فقد كان ميترنيخ يهدف إلى تحطيم إيطاليا، وأيد مؤتمر فيينا ما ذهب إليه ميترنيخ من أن «إيطاليا» إنما تعني تعبيراً جغرافياً فحسب. اتفق ميترنيخ مع كاسلريه وتاليران، في أن رخاء أوروبا لا يتحقق بتنفيذ رغبات الشعوب بل بتحقيق رغبات الحكومات أو «السلطات الشرعية». وقد سيطرت شخصية ميترنيخ

أوروبا في سنة 1815

المصدر : peter N. Stearns, Modern Europe 1789 - 1914 p. 63

على مناقشات المؤتمر، وكان أشد الأعضاء تمسكاً بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل سنة 1789. وهيمنت على مقررات المؤتمر ثلاثة مبادىء وهي إعادة «الحقوق الشرعية»، وتعويض المنتصرين إقليمياً، والعداوة ضد فرنسا[1]. وكان من المتوقع ـ بعد انهيار الامبراطورية الفرنسية ـ أن يرفض المنتصرون بقاء خريطة أوروبا السياسية كما وضعها نابليون. ومن ثم أصروا على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل سنة 1789 ـ أو على الأقل ـ إلى أوضاع تكون ملائمة لمصالحهم. وهذا يعني القضاء على التيارات الثورية والجمهورية والقومية والتقدمية التي أثارتها الثورة الفرنسية، والتي أثارها نابليون في المناطق والبلدان التي خضعت لسيطرته. ولم تحاول الدول الأربع الكبرى ـ التي تزعمت المؤتمر ـ أن تواجه مطالب الشعوب، وأن تستجيب للوعي القومي الذي انتشر بعد الثورة الفرنسية. واعتقد ساسة الدول الكبرى أن النصْر على الثورة الفرنسية يُعد أيضاً نصْراً على المبادىء التي جاءت بها، ولهذا كان شعارهم في التّسوية هو إعادة «الحقوق الشرعية» إلى أصحابها، إضافة إلى فكرة توازن القوى بين الدول الأوروبية.

1 ـ أعمال المؤتمر (سبتمبر 1814 ـ يونيو 1815):

لتحقيق الأهداف التي تمت الإشارة إليها أعلاه، نصت معاهدة باريس الأولى التي وقعت في 30 مايو 1814 على عقد مؤتمر عام للصلح في فيينا للنظر في إيجاد حل لمشاكل أوروبا الكثيرة والمتشابكة. وترأس هذا المؤتمر ميترنيخ بوصفه ممثل البلد المُضيف. وقد وُضعت خطة عمل تنصُ على أن يجتمع ممثلو الدول الكبرى الأربع المنتصرة وهي بريطانيا، والنمسا، وبروسيا وروسيا في لجنة رباعية تقوم بدراسة ومناقشة القضايا المطروحة، وتحاول أن تقترح لها الحلول، ثم تقوم بعرضها على المؤتمر. وفي بداية

---

(1) عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة** (بيروت: دار النهضة العربية، 1974) ص ص 7 ـ 24.

الأمر، لم تشترك فرنسا في اللجنة الرباعية. فقد عُدت فرنسا ـ في أول الأمر ـ، من الدول الصغرى. ولكن تاليران اتصل بمندوبـي الدول الكبرى واكتشف حقيقة اتجاهاتهم، كما أنه استغل ببراعة فائقة التناقضات والخلافات بين الدول الكبرى. وفي النهاية، تمكن من إقناع الدول الكبرى بقبول مشاركة فرنسا في اللجنة الرباعية. كما طالب تاليران بضرورة أن تكون جلسات المؤتمر عامة وعلنية بحيث تشارك فيها الدول الكبرى والصغرى. واستطاع تاليران أن يؤثر على الدول الكبرى، من أجل استعادة فرنسا لمكانتها السياسية في أوروبا[1].

ومن خلال المناقشات التمهيدية تبيّن أن هناك أهدافاً عامة أراد المؤتمرون ضرورة تحقيقها في أوروبا؛ وأن هناك أهدافاً أخرى تتعلق بكل دولة، وكانت هذه الأهداف موضع خلافات كثيرة. ونستطيع أن نلخص الأهداف العامة الرئيسية المشتركة في النقاط الآتية: أولاً: القضاء على الأنظمة الثورية الجمهورية في كل أوروبا من أجل أمن وسلامة الدول الكبرى وذلك بتخليص القارة من الأفكار الثورية الجديدة التي انتشرت بسبب تأثير الثورة الفرنسية. ثانياً: المحافظة ـ بكل الطرق ـ على الأنظمة التقليدية، مع ضرورة التمسك بمبدأ الشرعية بشأن إعادة كل الحكام الذين أبعدهم نابليون إلى دولهم، وإعادة حقوقهم الشرعية القديمة إليهم. ثالثاً: عدم الثقة في فرنسا على أساس أنها مصدر للفوضى والتمرد على الأنظمة الاجتماعية والسياسية التقليدية في أوروبا. ومن ثم ينبغي العمل على إضعاف فرنسا عسكرياً وسياسياً ومساندة التيارات التقليدية والمحافظة، بحيث لا تستطيع فرنسا أن تعود إلى عهد الثورة وحروب التوسع في المستقبل[2].

أما أهداف الدول الكبرى التي كانت مثار خلافات ونزاعات حادّة

(1) جلال يحي، **معالم التاريخ الحديث**، ص ص 300 ـ 303.

(2) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة**، ص ص 20 ـ 24.

فكانت على النحو الآتي: أولاً: لقد طالبت النمسا بإعادة كل الأراضي التي فقدتها أثناء التوسعات الفرنسية، وأن تعود سيطرتها على إيطاليا إلى ما كانت عليه، وأن لا تعطي لروسيا حرية كاملة في تقرير مصير بولندا أو السيطرة عليها. وفي الوقت عينه، كانت النمسا تأمل أن تُعطى لها حرية تامة في الشؤون الألمانية. وربما تبدو هذه مطالب معقولة إلى حد ما لأنها كانت تهدف إلى إقامة سلام دائم في أوروبا، والمحافظة على الأنظمة السياسية الملكية القديمة، ومحاولة منع أية دولة من الدول الكبرى من الهيمنة على الشؤون الأوروبية كبريطانيا، إذاً أرادت النمسا تحقيق التوازن النسبي بين القوى في أوروبا.

ومن ناحية أخرى، كانت بروسيا تريد أن تتوسع في الولايات الألمانية، وكانت تريد على وجه الخصوص، أن تضم ولاية سكسونيا. كما كانت لبروسيا مطالب أخرى، أبرزها الاستيلاء على الألزاس واللورين[1] من فرنسا. وكانت بروسيا شعباً وحكومة تريد توحيد الولايات الألمانية، أو على الأقل اختصار عدد هذه الولايات إلى أدنى حد ممكن. أما روسيا فقد كانت تريد ـ من الدول ـ أن تعترف بحقها في فنلندا كما كانت لها أيضاً أهداف توسعية في بولندا، وأطماع واضحة في المضايق التركية؛ إضافة إلى مطالب أخرى منها ـ مثلاً ـ الاعتراف بزعامة روسيا (اسكندر الأول) على أوروبا كلها.

أما بريطانيا فلم يكن لها ـ في الواقع ـ مطالب جدية في القارة الأوروبية. فكل ما كانت تهدف إليه هو إقامة توازن القوى بين الدول

(1) تعد منطقة الإلزاس Alsace واللّورين Lorraine أهم المناطق التي دار حولها الصراع العنيف بين فرنسا وألمانيا فيما بعد. وقد كانت الإلزاس واللورين ـ في بداية الأمر ـ تتبعان الأمبراطورية النمساوية، وفي القرن الثامن عشر احتلتهما فرنسا؛ غير أن ألمانيا استعادتهما في سنة 1870، لتعودا مرة أخرى إلى فرنسا في سنة 1919 بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

الأوروبية. وانطلاقاً من هذا المبدأ، كانت بريطانيا تريد أن تضع حداً للأهداف الروسية التوسعية في الدولة العثمانية وفي أوروبا الشرقية. أما في خارج القارة، فقد كانت بريطانيا شديدة التمسك بالسيطرة البريطانية على البحار، كما كانت تهدف إلى الحصول على بعض الجزر وبعض المستعمرات. وأخيراً، هناك المطالب الفرنسية وهي محدودة جداً. وتتلخص ـ أساساً ـ في إعادة المكانة السياسية لفرنسا، والنظر إليها بوصفها دولة كبرى. ولتحقيق ذلك أعلنت فرنسا تنازلها نهائياً عن الأراضي التي احتلها نابليون. إلاّ أن فرنسا حاولت دبلوماسياً أن تحدّ من نفوذ النمسا في إيطاليا بقدر الإمكان.

2 ـ قرارات المؤتمر:

غني عن البيان أن الدول الأربع الكبرى في مؤتمر فيينا لم تحاول أن تلبّي مطالب الشعوب الأوروبية، أو أن تستجيب للوعي القومي. وقد كان شعارهم في التسوية ـ كما سبق القول ـ يكمن في إعادة «الحقوق الشرعية إلى أصحابها»، والاحتفاظ بالنظم الاجتماعية والسياسية القديمة التي كانت سائدة في أوروبا قبل سنة 1789، وعدم الاكتراث للاعتبارات القومية. ولذلك، فإن الخريطة السياسية لأوروبا وُضعت لتخدم فكرة الدولة كما كانت موجودة في القرن الثامن عشر[1]. كما تجاهل المؤتمر الشعور القومي الذي كان له دور هام في الصراع الذي نشب في أوروبا ضد سيطرة وتوسع نابليون في القارة. عموماً، إن معاهدة فيينا قد وُقعت في 9 يونيو سنة 1815 قبل معركة واترلو الحاسمة[2]. ويمكن أن نلخص أهم مقررات مؤتمر فيينا في النقاط التالية:

أولاً: الاعتراف بالسيادة الروسية على الأراضي التي استولت عليها ـ سابقاً ـ من الدولة العثمانية، وأراضي فنلندا التي استولت عليها من السويد. كما

---

(1) Anthony wood, **Europe 1815 - 1960** (London: Longman, 1984) p. 6. Stearns, op. cit., pp. 61 - 66.

(2) وقعت معاهدة فيينا في يونيو 1815 من قبل الدول الخمس الكبرى: بريطانيا، والنمسا، وبروسيا، وروسيا، وفرنسا، فضلاً عن السويد والبرتغال.

حصلت روسيا على وارسو وضمتها للأراضي البولندية الواقعة تحت سيطرتها. ثانياً: حصلت بريطانيا على مكاسب استعمارية فيما وراء البحار، أهمها مستعمرة الكاب Cape Colony في جنوب أفريقيا، وجزيرة سيلان وجزيرة مالطا، وجزيرة هلجولاند في بحر الشمال. كما حصل ملك بريطانيا على مقاطعة الهانوفر الألمانية ـ على أساس أنها مسقط رأس العائلة الإنجليزية المالكة. ثالثاً: أعاد المؤتمر إيطاليا إلى وضعها القديم قبل حروب الثورة الفرنسية ونابليون، فقد أُعيدت للبابا ممتلكاته، وكذلك أُعيد أكثر الأمراء الإيطاليين إلى إماراتهم باستثناء تلك التي منحت للنمسا أو سردينيا. أما التعديلات التي أدخلت على الولايات الإيطالية فهي ضم جنوه إلى مملكة سردينيا والبندقية، وضم لومبارديا إلى النمسا تعويضاً لها عن فقد الأراضي المنخفضة النمساوية (بلجيكا).

رابعاً: لم تعد الولايات الألمانية المتعددة التي أقامها نابليون إلى أصلها، وإنما تم اختصار عددها في 28 ولاية تجمعت في اتحاد ألماني لضمان سلامة حدودها. وأخذت بروسيا نصف ولاية سكسونيا، ومناطق أخرى تقع على الضفة اليسرى من نهر الراين. وكان القصد من وراء ذلك هو إيجاد قوة متماسكة ضد فرنسا في تلك المنطقة. خامساً: أُعيد إلى سويسرا استقلالها الذي فقدته عندما خضعت لنظام نابليون، وضمنت الدول الأوروبية هذا الاستقلال وتعهدت بحماية حياد وحدود سويسرا. كما استعادت كل من أسبانيا والبرتغال حدودهما القديمة في أوروبا. وقرر المؤتمر ـ أيضاً ـ ضم النرويج ـ التي كانت في السابق تابعة للدانمرك ـ إلى السويد، وضم بلجيكا إلى هولندا لكي تكونا دولة واحدة تقف ـ في المستقبل ـ ضد أية محاولة فرنسية توسعية؛ وسميت بمملكة الأراضي المنخفضة. سادساً: أُعيدت حدود فرنسا إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية، إلا أن فرنسا احتفظت بمدينة أفينيون الفرنسية بسكانها ووضعها الجغرافي[1].

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن مقررات مؤتمر برلين راجع:

Wood, op. Cit., pp. 6 - 15 . أ. ج جرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع**=

وكانت بولندا من أصعب القضايا التي واجهت المؤتمر. وبولندا هي الأمة البائسة التي كان تقسيمها قدراً مقدوراً بين ثلاث دول قوية هي: بروسيا، وروسيا، والنمسا. فقد قُسمت بولندا بين هذه الدول الثلاث في أواخر القرن الثامن عشر ثلاث مرات زالت في المرة الثالثة من الوجود بوصفها وحدةً سياسيةً. وكانت لروسيا مطامع توسعية في بولندا فأرادت أن تستولي على العاصمة وارسو لتجعل منها ـ مع الأراضي البولندية في روسيا ـ مملكة بولندية تحت الحماية الروسية. وهذا تماماً ما أقره مؤتمر فيينا. ومن ثم نالت روسيا أراضٍ أكثر مما يجب، وأكثر مما كان يريد لها حلفاؤها.

كما تم الوصول إلى بعض التسويات الأخرى مثل إقرار مبدأ ينظم شؤون الأنهار الدولية؛ الأمر الذي ستكون له أهمية في المستقبل. كما سويت ـ بشكل نهائي ـ المنازعات المتعلقة بالأسبقية والسلوك الديبلوماسي. وأقر المؤتمر أن يتم النظر ـ بشيء من الإنصاف ـ في مطالب الأفراد الذين أصيبت ممتلكاتهم في أثناء الحرب. كما أعلن المؤتمر أن تجارة الرقيق تتنافى مع المبادىء الإنسانية، فحرمتها السويد وهولندا وأسبانيا وفرنسا، ووعدت البرتغال بتحريمها. وكانت هذه التجارة قد حُرمت في السابق ـ من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والدانمرك. وألحقت بهذه المقررات معاهدة باريس الثانية[1].

بادرت الدول الكبرى ـ خشية ـ تجدد الثورة وحداً من المبادىء الحرة إلى اتخاذ ترتيبات أخرى لتحقيق هذا الهدف. وهكذا، في 26 سبتمبر 1815 وقعت كل من روسيا وبروسيا والنمسا معاهدة التحالف المقدس الذي

= عشر والعشرين 1789 ـ 1950، الجزء الأول، ص ص 221 ـ 230.

(1) أما البرازيل فقد واصلت تجارة الرقيق حتى سنة 1851. لمزيد من التفاصيل عن الاستعمار والرق، وتجارة الرقيق راجع كافين رايلي، **الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات**، الجزء الثاني، ص ص 98 ـ 135.

انضمت إليه فيما بعد فرنسا وهولندا. وكان قيصر روسيا ـ إسكندر الأول ـ هو الذي اقترح فكرة هذا التحالف. ومن أبرز مبادئه: التعهد بتطبيق مبادىء الدين المسيحي، والتقيد بمبادىء العدل والمحبة والسلام في العلاقات الدولية. ولكن ـ بالرغم من الإطار الديني لهذا التحالف ـ فإنه لم يكن ـ في الواقع ـ سوى تعبير عن رغبة ملوك أوروبا في القضاء على كل محاولة جمهورية تحررية، أو ثورية ديمقراطية في أوروبا. وكانت فكرة التحالف المقدس غير عملية؛ إضافة إلى أنها قد صدرت عن قيصر روسيا المعروف برجعيته، وأطماعه الواسعة في أوروبا. ولم توقع بريطانيا على هذا التحالف. وفي 20 أكتوبر سنة 1815 وقعت الدول الأربع الكبرى: روسيا، وبروسيا، والنمسا، وبريطانيا تحالفاً رباعياً كان الهدف منه دعم مقررات مؤتمر فيينا والمحافظة على الوضع الراهن في أوروبا. كما كان يهدف إلى منع انتشار المبادىء الاجتماعية والاقتصادية للثورة الفرنسية، ثم تخلت بريطانيا ـ تدريجياً ـ عن هذا التحالف بسبب ضغط الرأي العام البريطاني.

وخلاصة القول: أن مؤتمر فيينا لم يراع الاعتبارات القومية والطموحات الجديدة للشعوب الأوروبية. ومثال ذلك، إصرار المؤتمر على وضع شعب النرويج تحت حكم السويد، ووضع شمال إيطاليا تحت حكم النمسا، ووضع شعب بلجيكا تحت حكم هولندا. والواقع أن هذه السياسة لم تكن حكيمة. فالبلجيكيون ـ مثلاً ـ كانوا يكرهون الهولنديين، ولم يلبثوا أن انفصلوا عنهم في مدى خمس عشرة سنة. وقد أدت هذه السياسة اللامعقولة إلى قيام حركات قومية لم يكن ثمة مفرّ منها. فساسة أوروبا؛ وخاصة ميترنيخ، ـ لم يدركوا أن القومية قد أضحت سمة العصر الحديث ـ بحيث أصبح لا معنى لضم شمال إيطاليا للإمبراطورية النمساوية. ومن ناحية أخرى، نتج عن منح بروسيا جزءاً من شمال ألمانيا قيام بروسيا بقيادة الحركة القومية الألمانية الكبرى التي انتهت بتوحيد ألمانيا.

وبعد إعادة النظم القديمة في أوروبا، دخلت الدول المنتصرة على

فرنسا في تحالف، كان الهدف منه المحافظة على الوضع الراهن الذي ترتب على عقد مؤتمر فيينا. وتزعّم هذا الاتجاه ميترنيخ الذي كان يدعو إلى القضاء على أية ثورة تنشب ضد الحكم الشرعي في أي مكان من أوروبا ولو بالتدخل العسكري. ومن هنا، بدأت فترة المؤتمرات العديدة[1] التي كان يدعو لها ميترنيخ كلما وقعت ثورة ضد النظم التقليدية القائمة، ـ خاصة ـ في الفترة من سنة 1815 إلى سنة 1848. وقامت في هذه الفترة عدة ثورات أدت إلى أحداث مهمة في تاريخ أوروبا الحديث. ومن أهم هذه الثورات ما حدث في فرنسا، وشبه الجزيرة الإيطالية، والولايات الألمانية وبلجيكا وأسبانيا.

ومهما يكن من شيء، فإن تسوية فيينا ـ بالرغم من الانتقادات ـ قد أقامت ـ بلا شك ـ دعائم سلام قوى استمر فترة طويلة من الزمن. وقد اعتمد هذا السلام على قاعدة أساسية هي قاعدة التوازن بين الدول الأوروبية الكبرى في القارة. ونجحت هذه التسوية في حفظ السلام الأوروبي حتى حوالى منتصف القرن التاسع عشر.

---

(1) وأهم هذه المؤتمرات مؤتمر اكس لا شابيل (سبتمبر 1818). وقد كان الهدف الرئيسي من عقده بحث مسألة جلاء القوات الأجنبية عن فرنسا كانت هذه القوات موجودة في فرنسا بمقتضى نصوص معاهدة باريس الثانية ـ ومؤتمر كرلسباد 1819 الذي دعا إلى عقده ميترنيج، وهو مؤتمر مجلس الاتحاد الألماني الذي عقد في كرلسباد، وأقر فرض القيود ـ في أنحاء ألمانيا ـ على الحريات العامة والشخصية كما أقر إعادة الرقابة على الصحف والمطبوعات والجامعات. وقرر مجلس الاتحاد ـ بصورة استثنائية ـ تعيين لجنة رقابة دائمة للإشراف على نشاط الجامعات الألمانية. أما المؤتمرات الأخرى فهي مؤتمر تروبو (نوفمبر 1820) لمعالجة المشاكل الإيطالية، وخاصة ثورة نابولي، ومؤتمر ليباخ (يناير 1821) لبحث القضايا الإيطالية، ومؤتمر فيرونا 1822 لبحث القضايا الاسبانية. لمزيد من التفاصيل راجع نوار ونعنعي، التاريخ المعاصر، ص ص 153 ـ 168.



الفصل الرابع عشر
ثورة سنة 1830 في فرنسا
والثورات الأوروبية الأخرى

في هذا الفصل الأخير نتناول ـ بشيء من الشرح والتحليل ـ أحداثاً مهمة في تاريخ أوروبا الحديث، تعاقبت بشكل متوقع بعد سنة 1815؛ وهي الثورة الفرنسية الثانية سنة 1830، والثورة في بلجيكا، وسويسرا، بولندا، وإيطاليا، وألمانيا، واليونان (استقلال اليونان)، وأسبانيا (الحرب الأهلية) على التوالي. تعد هذه الأحداث غاية في الأهمية في تاريخ أوروبا الحديث في النصف الأول من القرن التاسع عشر. كما تشير هذه الأحداث والثورات ـ بشكل قاطع ـ إلى فشل الحكم الفردي الاستبدادي في أوروبا، ونجاح الحكم الدستوري. ففي كل البلدان التي قامت فيها الثورة، كان هدف الأحرار إقامة حكم دستوري يضمن للمواطنين حقوقهم في الحرية والمساواة وتقرير المصير. إضافة إلى ذلك، فإن مبدأ القوميات كان له دورٌ مهمٌ وكبيرٌ في ثورات سنة 1830، وخاصة في البلدان التي أخضعت للحكم الأجنبي بموجب تسوية فيينا سنة 1815؛ مثل بلجيكا، وبولندا. وقد اتخذت هذه الثورات شكلاً عنيفاً؛ وخاصة في فرنسا ودول أوروبا الشرقية[1].

وعلى أية حال فبالرغم من أن هذه الثورات قد فشلت هذه المرة في بولندا، وألمانيا والولايات الإيطالية، فإنها نجحت في فرنسا، وبلجيكا

(1) نعنعي، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة، ص 328.

وسويسرا، وكانت هذه الانتصارات الليبرالية في الغرب تعني تعديلاً مهماً في تسوية فيينا ـ كما سنرى في هذا الفصل ـ وبالرغم من أن الجمهوريين الديمقراطيين هم الذين زودوا هذه الثورات بالقوة الدافعة الأولية، فإن الجماعات البورجوازية الغنية، هي التي صنعت المكاسب الرئيسية(1). وغني عن البيان، أن الانتصارات الليبرالية تعزي ـ أساساً ـ إلى النتيجة السريعة والحاسمة للثورة في فرنسا سنة 1830. فظهور الدول الصغيرة على الحدود الفرنسية لم يكن متوقعاً أن يحدث لو لم تتداعَ ملكية شارل العاشر (1824 ـ 1830). فاستمرارية هذه الأنظمة الجديدة. (بلجيكا وسويسرا) يرجع ـ أساساً ـ إلى حقيقة أنها ـ جغرافياً ـ تقع في مناطق لا تسمح بريطانيا وفرنسا بتدخل دول وسط أوروبا في شؤونها.

ومن ناحية أخرى، فإن الحكومتين البريطانية والفرنسية لديهم اهتمام أقل بالثورة في بولندا، وألمانيا، وإيطاليا. كان على الثورات أن تعمل بنفسها. وبما أن بروسيا في ألمانيا أو بيدمونت في إيطاليا لم يكن لأي منهما الدور المهم الفعال الذي لعبته بريطانيا أو فرنسا في غرب أوروبا، فإن الثورات قد باءت بالفشل. أما في بولندا، فبالرغم من انفراد البولنديين بامتلاك جيش على درجة من القوة مكنهم من الاستمرار في نضال بطولي لمدة تسعة أشهر تقريباً، فإنهم ـ في النهاية ـ لم يستطيعوا الصمود أمام القوات الروسية الأكثر عدداً وقوة(2). وبشكل عام ـ باستثناء بلجيكا وبولندا واليونان ـ لعبت فكرة القومية بالرغم من أهميتها ـ دوراً ضئيلاً في ثورات سنة 1830. وفي إيطاليا وألمانيا كانت السمة الأساسية للثورة تكمن ـ أساساً ـ في احتجاج قادته الجماعات الليبرالية ضد الحكم الفاشستي الفردي. ففي الحركات الثورية شرق نهر الراين مثلاً كان نقص أي نوع من الوحدة القومية يعني أن قوات الثورة كانت مبعثرة جداً، وذات أفكار

(1) Wood, **Europe 1815 - 1960**, p. 67.

(2) المرجع السابق، ص 67.

محدودة وضيقة. ومن ثم لم تكن هذه القوات قادرة على تهديد نظام ميترنيخ المستبد تهديداً جدياً. يمكن أن نستنبط من هذه الثورات ـ سواء تلك التي نجحت أم تلك التي فشلت ـ مؤشرات مهمة. فالثورات التي نجحت أكدت أن تغيير الحكومة بالعنف أو الثورة يمكن أن يحدث من دون حرب رئيسية، أو التورط في فترة طويلة من الاضطرابات الداخلية التي قد تؤدي إلى الرعب والإرهاب، ومثال ذلك ثورة سنة 1830 في فرنسا، في حين أن الثورات التي لم تنجح (إيطاليا وألمانيا) أكدت ـ بوضوح ـ أن الحكومة «الليبرالية» لا يمكن أن تكون واقعية ما لم تعالج مشكلة الوحدة القومية[1]. في هذا الفصل، ـ كما سبق القول ـ سنناقش أهم أحداث سنة 1830 في فرنسا، وبلجيكا، وسويسرا، وبولندا وإيطاليا، وألمانيا، واليونان وأسبانيا على التوالي.

1 ـ ثورة سنة 1830 في فرنسا:

عادت أسرة البوربون إلى فرنسا في سنة 1814 ـ كما ذكرنا في الفصل الثاني عشر ـ وعاد لويس الثامن عشر إلى العرش في باريس بمساعدة وتأييد أعداء فرنسا في الخارج. وغني عن البيان أن أسرة البوربون لم ترجع إلى فرنسا نزولاً عند رغبة الشعب الفرنسي بل عادت بمساندة دول التحالف الدولي السادس، وتلك حقيقة واضحة تماماً في التاريخ الفرنسي الحديث، وهكذا في سنة 1815 بدأت تجربة الملكية الدستورية في فرنسا في أشد الظروف سوءاً وإحراجاً. وبالرغم من عودة الملكية في فرنسا، فإنها لم تغير إلاّ قليلاً من أحوال الأمة الفرنسية التي غيرتها الثورة الفرنسية تغييراً جذرياً «فالنظام القديم» قد ذهب حقاً إلى غير رجعة والثورة وانقلاباتها (الأمبراطورية) الواسعة المدى غيرت نظام المجتمع الفرنسي تغييراً جوهرياً أساسياً وعميقاً فلم يستطيع النبلاء أو الأشراف ـ اطلاقاً ـ استرجاع سلطاتهم وامتيازتهم القديمة، أما سلطة رجال الدين فقد أخذت ـ بمرور الزمن ـ تزداد ضعفاً

(1) المرجع السابق، ص 68.

واندثاراً وفي الوقت عينه استمرت كل مظاهر وانقلابات الثورة الفرنسية الكبرى ـ كالمساواة أمام القانون، والحرية الشخصية، والحرس الأهلي، وإلغاء النظام الاقطاعي، والنظام القضائي الجديد ـ من دون أن تتأثر بعودة الملكية إلى الحكم. لم يحاول أحد إلغاء قوانين نابليون الشهيرة ولا اقفال الجامعة التي أسسها، وهكذا بدت الملكية العائدة، بتقاليدها المطلقة، لا تناسب مجتمعاً أصبحت تسوده مبادىء المساواة والحرية، ونزعة علمانية بعيدة كل البعد عن الدين[1].

وكما سبق القول؛ ـ في مقدمة هذا الفصل ـ فإن السياسة الرجعية المحافظة، وتدخل النمسا وبروسيا في شؤون الدول الأوروبية الأخرى قد أدى إلى قيام عدد من الحركات القومية والثورية في سنة 1830، وقد انتشرت هذه الحركات في أغلب البلدان الأوروبية، وكان هدفها إقامة حكم دستوري يضمن للمواطنين حقوقهم في المساواة، والحرية. فالثورة الفرنسية ـ نشرت في كل إنحاء أوروبا ـ أفكاراً ثورية جديدة كان من الصعب القضاء عليها بمرور الزمن، وكانت الطبقات البورجوازية هي التي تولت مهمة الدفاع عن المبادىء الحرة. وفي فرنسا ذاتها، سرعان ما اتضح للويس الثامن عشر (1814 ـ 1824) أنه من الخطأ تماماً محاولة إعادة الأمور في البلاد إلى ما كانت عليه قبل سنة 1789، وكان مركزه صعباً للغاية وبالرغم من أنه أظهر بعد عودته إلى باريس في المرة الأولى ـ أن الملكية «لم تتعلم شيئاً ولم تنس شيئا»، فإنه ـ بعد عودته الثانية عقب معركة واترلو، وسفر نابليون نهائياً إلى المنفى حاول أن يكون أكثر مرونة وعقلانية ويبدو ذلك جلياً من خلال محاولته المحافظة على التوازن بين النظام القديم وواقع الأمة الفرنسية بعد سنة 1789. نعم لقد عاد الملك وعادت معه الملكية إلى فرنسا وكذلك عاد المهاجرون الذين تآمروا طويلاً ضد الثورة. ومع ذلك، بقيت الحريات

(1) فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789 ـ 1950)، ص 135.

الشخصية والمساواة أمام القانون والحرس الأهلي. وفي 4 يونيو سنة 1814 صدر دستور جديد يعرف باسم دستور، أو ميثاق سنة 1814، وتأسس نظام برلماني قامت فيه الطبقة الوسطى بمهمة الحكم الدستوري وبات النفوذ من نصيب أنصار الكنيسة وأنصار الحكم المطلق، كما تم إلغاء العلم المثلث الألوان، وبدا أن أسرة البوربون تهدف إلى قلب النتائج التي حققتها الثورة رأساً على عقب.

انقسم المجتمع الفرنسي في عهد لويس الثامن عشر إلى فريقين: فريق يؤيد الملكية بشكل متطرف، وكان اتباع هذا الفريق من ألد أعداء الثورة الفرنسية؛ أما الفريق الآخر فهو فريق الأحرار الذين يهدفون إلى المحافظة على الحقوق والحرية، ويفضلون تأسيس جمهورية ديمقراطية. وكان من بين أتباع هذا الفريق من يريد التوفيق بين النظام والحرية وكان الاختلاف أو الخلاف جلياً بين هذين الفريقين، ولهذا السبب كان موقف الملك دقيقاً، ويحتاج إلى حسن تصرف. وأياً كان الأمر، فإن لويس الثامن عشر استمر في الحكم حتى وفاته في سنة 1824، ثم خلفه ـ في الحكم ـ أخوه الأصغر شارل العاشر (1824 ـ 1830) الذي كان رجعياً متطرفاً ونصيراً للحكم المطلق المستبد، وقد حاول الملك الجديد تحقيق أهداف الحزب الملكي المتطرف، وهكذا، ألغي الحرس الأهلي، وهو آخر ما تبقى من مؤسسات الثورة. وأصبحت سيطرة الملكيين المتطرفين كاملة على مؤسسات الدولة، وقد شرعت الحكومة الفرنسية ـ في عهد شارل العاشر ـ في مرحلة التحول الفعلي للعودة بمؤسسات الدولة إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية. فقد منحت الحكومة تعويضات مالية للأشراف المهاجرين الذين عادوا إلى فرنسا تعويضاً عن الأراضي التي أخذت منهم وأعطيت لصغار المزارعين في عهد الثورة. وقد أدت هذه السياسة المتطرفة إلى ازدياد المعارضة في جميع أنحاء البلاد.

ومما لا شك فيه أن المواطنين قد خشوا قيام الملك بخطوات أخرى

تقود إلى إلغاء الدستور وإعادة الملكية المطلقة بكل مظاهرها التقليدية إلى البلاد؛ وقد ازدادت مخاوف الأمة حينما اختار الملك ـ في سنة 1829 ـ جول دي بولنياك Jules depolignac ـ سفير فرنسا في لندن ـ رئيساً لمجلس الوزراء. صحيح أن شارل العاشر قد بدأ عهده بداية جيدة بإعلانة الولاء للنظم الدستورية البرلمانية، وبإرضائه حب الفرنسيين للأبهة والمظاهر إلا أنه سرعان ما فقد حب الشعب إذ كان ـ في حقيقة الأمر ـ رجعياً ومن أنصار الكنيسة «قلباً وقالباً»(1) وبتعيينه دي بولنياك رئيساً لمجلس الوزراء، اتضحت سياسته تماماً. كان بولنياك من أوائل الذين هاجروا من فرنسا قبيل الثورة الفرنسية، وكان معروفاً بعدائه الشديد للنظم المتحررة. ألقى في السجن في عهد الأمبراطورية، ورفض أن يحلف يمين الولاء لدستور سنة 1815، وقد كان تعيينه ينطوي ـ حقاً ـ على التحدي لأماني الأمة الفرنسية. والواقع أن بولنياك كان جاهلاً تماماً بقوى الرأي العام في فرنسا، وكان عدواً للبرلمان وبدأ يتآمر على قلب برلمان فرنسا ودستورها ومن ثم ثار الرأي العام الفرنسي على سياسته. كان بولنياك ـ كالملك ـ يميل إلى الحكم المطلق لا للملكية الدستورية(2). لقد أعلن بولنياك ـ رئيس الوزراء الجديد ـ بانه سيمنح رجال الدين كل ما كان لهم من نفوذ. وليشغل الفرنسيين بالمجد العسكري، قرر إرسال الحملة الفرنسية لغزو الجزائر سنة 1830 لتصبح فاتحة التوسع الفرنسي في شمال أفريقيا.

وفي الوقت ذاته، شرعت المعارضة تطالب بضرورة إحداث تغيير في نظام الحكم للمحافظة على الدستور والحريات العامة في البلاد، وهكذا ـ في الجلسة الأولى التي عقدها مجلس النواب في مارس سنة 1830 ـ طالب الأعضاء بالمشاركة في المسؤولية، والحكم كما طالبوا بنزع الثقة من الحكومة بنسبة 221 إلى 158، ولهذا قرر الملك حل البرلمان، ومع ذلك

(1) جرانت وتمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين** جـ 1، ص 249.

(2) Wood, op. Cit., p.68; Cobban, **A History of Modern France**, V. 2, pp. 89 - 90.

فإن الانتخابات الجديدة كانت نصراً كبيراً للأحرار، وأدى ذلك إلى حل البرلمان من جديد، وتعديل قانون الانتخاب ذاته، بحيث أصبح أكثر الناخبين من فئة ملاكي الأرض، والحد من حرية الصحافة، وصدرت مراسيم في هذا الخصوص في 25 يوليو سنة 1830. وفي انتخابات يوليو ـ بالرغم من الضغط الحكومي على الناخبين ازدادت المعارضة من 221 إلى 274 ومن جديد تم حل البرلمان والإعلان عن انتخابات جديدة، وقد أدت هذه التطورات إلى ثورة سنة 1830 التي تعرف بالثورة الفرنسية الثانية[1].

وهكذا، قرر الجمهوريون ـ ومعهم الاتحادات العمالية ـ اللجوء إلى العصيان المسلح، انضم إليهم ـ على الفور ـ دي لافاييت الذي كان متقدماً في السن إلى حد ما؛ ولكنه كان رمزاً للسنوات الأول من الثورة الفرنسية الأولى (ثورة سنة 1789) كما انضم إليهم ـ أيضاً ـ تاليران، واستطاع الجمهوريون تحريك وتعبئة العناصر المستاءة من الملكية مثل: عمال المطابع ومالكوها الذين تذمروا من إلغاء حرية الصحافة؛ لأن ذلك يعني ـ حتماً ـ البطالة وتم استقطاب الطلاب في الحي اللاتيني وكانوا مستعدين ـ دائماً للانخراط في الثورة. وبدأت الثورة فعلاً في 27 يوليو سنة 1830 وفي اليوم التالي تم احتلال القصر الملكي في باريس والسيطرة على العاصمة وقد حاول الملك التراجع عن قراراته إلاّ أن الثوار أصروا على خلعه؛ وهكذا اضطر شارل العاشر إلى أن يتنازل عن العرش. وفي 7 أغسطس أعلن البرلمان أن العرش شاغر وقُدّم التاجُ ومنصبُ ملك الفرنسيين ـ لا ملك فرنسا ـ إلى لويس

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الثورة الفرنسية الثانية: ثورة سنة 1830 يستطيع القارىء أن يطّلع على: Wood, op. cit., Chapter 6 «the Revolutions of 1830» pp. 67 - 68.

جفري برون، **الحضارة الأوروبية في القرن التاسع عشر (1815 ـ 1914)** ترجمة عبلة حجاب (بيروت: منشورات المكتبة الأهلية، 1963) ص ص 43 ـ 45؛ وهناك ترجمة أخرى لهذا الكتاب وهي: جفري برون، **المدنية الأوروبية في القرن التاسع عشر (1815 ـ 1914)** ترجمة محمد أحمد علي ومراجعة محمد أنيس (القاهرة: دار نهضة مصر، 1966).

فيليب Louis Philippe وهو من أسرة أورليان، وبذلك انتهت الثورة[1].

وصفوة القول: أن ثورة سنة 1830 قام بها الجمهوريون بتأييد من الملكيين الأحرار، وبالرغم من أن فكرة الجمهورية كانت قائمة إلى حد أنه عرض على دي لافاييت منصب رئاسة الجمهورية الجديدة، فإن الجمهورية لم تعلن ويبدو أن الثورة كانت تخشى تدخل الدول الأوروبية في شؤون فرنسا الداخلية إذا ما أعلنت الجمهورية، وهكذا انتهت هذه الثورة التي قام بها الجمهوريون الأحرار بانتصار الملكيين الدستوريين واستمرار الملكية في أسرة اورليان. وقد فرض على الملك الجديد ـ لويس فيليب ـ (1830 ـ 1848) أن يحكم في ظل العلم الوطني الفرنسي علم الثورة المثلث الألوان، لا في ظل العلم الملكي الأبيض، كما نجحت الثورة في حرمان الملك من سلطته المطلقة في إصدار القوانين في الظروف الاستثنائية، وأصبح حق اقتراح القوانين مقتصراً على مجلس النواب كما أُلغيت الرقابة على حرية الصحافة ومن ثم تم القضاء على النظام القديم خلال ثلاثة أيام فقط يطلق عليها الفرنسيون اسم «الأيام المجيدة». أما النظام الذي حل محله؛ فهو نظام ملكي تقليدي، ومع ذلك فقد انبهرت أوروبا لما حدث، فالثورة الفرنسية الثانية أقامت ملكية دستورية راسخة من دون إراقة دماء كثيرة.

وتشير وجهة نظر الجمهوريين عن النتيجة النهائية لثورة 27 يوليو سنة 1830 إلى وجود خيانة كبيرة. فالبورجوازيون ـ الذين كان يمثلهم النواب الأحرار في البرلمان ـ خشوا من عودة شارل العاشر إلى نوع من «النظام القديم» في فرنسا؛ ولكن الشعب كما صوره أو وصفه أوجين دولاكروا E. Delacroix الفنان الفرنسي الشهير[2] في صورة «الحرية تقود

---

(1) فيشر، المرجع السابق، ص ص 135 ـ 143، المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ص ص 94 ـ 96.

(2) أوجين دولاكروا Eugène DElacroix (1798 ـ 1863) فنان فرنسي شهير كان يستوحي لوحاته الفنية من قصص التاريخ وأشهر لوحاته لوحة الحرية تقود الشعب =



لوحة الحرية تقود الشعب

أوجين دولاكروا (1798 ـ 1863)

متحف اللوفر ـ باريس

الشعب» ـ هو الذي حارب ضد القوات الملكية في شوارع باريس؛ وكان الثمن موت حوالي خمسمائة شخص[1]. ومن جهة أخرى فإن نتائج النصر قد استُغلت من قبل الطبقات التجارية والصناعية، وأدى ذلك إلى نمو التنافر بين الطبقات الدنيا وبين الطبقات الوسطى في المجتمع طوال عهد لويس فيليب. وعندما انهارت الملكية إبان ثورة سنة 1848 أمسك الجمهوريون بمقاليد الأمور لحسم هذا التنافر والصراع[2].

ولكن ماذا عن لويس فيليب؟ كان لويس فيليب حريصاً على أن يبدو بمظهر الوريث لكل الاتجاهات التاريخية في فرنسا، وادعى أنه شارك في أمجاد الثورة الفرنسية الأولى، وأعاد للبلاد العلم المثلث الألوان والحرس الأهلي. ومع ذلك، فإنه لم يهتم بالمساواة، وحقوق الإنسان اللذين كانا أهم وأبقى ما في تراث سنة 1789. وفي عهده، افتقد الفرنسيون الحرية والمساواة والانتصارات الباهرة على ملوك وأمراء أوروبا، وكانت أسرة البوربون فقدت نهائياً كل اعتبار، ولم يكن في وسع لويس فيليب أن ينكر أنه بوربوني. وهكذا سرعان ما انتهى حكمه إلى الفشل. وفي سنة 1848 جاءت الثورة الفرنسية الثالثة لتعلن الجمهورية وتلغي الملكية بصورة نهائية.

2 ـ الثورة في بلجيكا:

لعل من المفيد للقارىء أن يطلع على الفصل الرابع من هذا الكتاب ليقف على التطورات السابقة من تاريخ الأراضي المنخفضة التي كانت بلجيكا جزءاً منها. وقد ظلت بلجيكا منذ سنة 1804 حتى سنة 1815 تكوّن جزءاً

= كما اشتهر بلوحاته الرائعة التي تتضمن الحياة الجزائرية الداخلية التي تبرز تقاليد العرب وعاداتهم. لمزيد من التفاصيل انظر:

Tom Prideaux, The world of Delacroix (1798 - 1863) (Ney York: Time inc., 1966).

(1) Wood, op. cit., p. 71.

(2) المرجع السابق، ص 71.

من الأمبراطورية الفرنسية (النابليونية)، وفي مؤتمر فيينا سنة 1815 تقرر إقامة دولة واحدة من أمتين تختلفان في العرق والقومية واللغة والدين. فقد ضُمت بلجيكا إلى هولندا في دولة واحدة من أمتين تختلفان في العرق، والقومية، واللغة، والدين. تحت اسم مملكة نيذرلاندز Netherlands أي مملكة الأراضي المنخفضة وعُين وليم أورانج ملكاً عليها[1] (وليم الأول)، لتكون قادرة على الوقوف ضد التوسع الفرنسي، ولكن لم تنقض سنوات قليلة حتى تبين خطأ هذه السياسة، واضطرت الدول الأوروبية الكبرى إلى قبول انفصال بلجيكا عن هولندا. فلم يكن قرار الضم حكيماً لأنه تجاهل الاختلافات التاريخية واللغوية والدينية والحضارية بين الأمتين. فالهولنديون بروتستانت في أغلبيتهم، وأكثر البلجيكيين من الكاثوليك ويتكلم البلجيكيون اللغة الفرنسية بينما يتكلم الهولنديون لغتهم الخاصة، وقد كان الملك الجديد متحيزاً حقاً للهولنديين مستبداً في إدارة شؤون الحكم، مما أدى إلى نفور البجيكيين منه وكراهيتهم للهولنديين، وخاصة حينما حاول أن يفرض اللغة الهولندية في المدارس البلجيكية.

وقد كانت القضية الدينية سبباً من أسباب الثورة ومن ثم الانفصال، وكانت قضية الدين كبيرة الأهمية في بلجيكا؛ لأن الشعور القومي لم يتبلور بعد بشكل واضح في البلاد، ولهذا كان الرأي يتمحور حول القضية الدينية، وكانت الجماهير في كل أزمة من الأزمات تقف وراء رجال الدين كالبنيان المرصوص. لقد وقفت الجماهير مناضلة ضد الاضطهاد الديني في عهد حكومة الإدارة الفرنسية، وبما أن القومية البلجيكية لم تكن واضحة المعالم، فإن العاطفة الدينية الكاثوليكية كانت العلامة الوحيدة لهذه القومية. وكانت

(1) وليم الأول (وليم أورانج) هو حفيد وليم أورانج البطل الهولندي الكبير المعروف بوليم الصامت، راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب خاصة هامش رقم 1 ص 118.

هناك حالة عدم ثقة متبادلة بين الكنيسة البلجيكية وحكومة مملكة الأراضي المنخفضة. كما ساد القلق بين رجال الدين البلجيكيين، بسبب إلحاق بلجيكا بدولة بروتستانتية (هولندا)، وقد أرادت هولندا أن تجعل الكنيسة الكاثوليكية البلجيكية خاضعةً للإدارة الملكية. وخير مثال على ذلك أنه في 14 أغسطس سنة 1825، قررت الحكومة الملكية عدم قبول البلجيكيين الذين درسوا في الخارج في الوظائف العامة، وفي الجامعات. وقد كان الغرض من هذه القرارات عزل الكنيسة عن التأثيرات الفرنسية، ووضع تثقيف رجال الدين تحت سيطرة الحكومة، ومع ذلك فإن القضية الكاثوليكية لم تكن قضية كل الناس في بلجيكا آنذاك، لأنها ما زالت مرتبطة بالنظام والامتيازات السائدة في النظام القديم.

ومن ناحية أخرى، لم يعامل الهولنديون البلجيكيين بمودة ومرونة وحكمة. فقد احتكروا المناصب الكبرى في الإدارة الحكومية، والقضاء، والجيش، والسلك الدبلوماسي، وجعلوا اللغة الهولندية اللغة الرسمية للدولة، ومما زاد من ضعف بلجيكا أمام هذه الإجراءات انقسامها إلى اتجاهين: اتجاه كاثوليكي ينادي بحرية التعليم ويرفض علمانية الدولة، واتجاه الأحرار الذي ينادي بالعلمانية[1] وضرورة أن يبقى التعليم بيد

(1) المذهب العلماني - الدَّنْيَوِيّ Secularism يعني استبدال الدين بأشكال من الرقابة المعقولة ذات صفة عقلية وأساس علمي. والمجتمع العلماني/ الدنيوي يتمسك بقيم أساسية نفعية وعقلانية، ويقبل التغيير والتجديد ويشجعهما، ولا يهتم بالمقدسات والقوى الخارقة للطبيعة أو بالقيم المتصلة بالتقاليد والنزعة المحافظة. والدولة العلمانية هي التي ينص دستورها على مذهب أو دين معين تتبعه حكومتها، ويتساوى المواطنون فيها على اختلاف عقائدهم الدينية في جميع الحقوق. ولكن قد تكون الدولة غير علمانية ومع ذلك ينص دستورها على أن المواطنين متساوون كافة فيما يتعلق بالعقيدة. ومصطلح العلمانية في أصله اللغوي هو المقابل لكل ما هو ديني، على النحو الذي عرفته التجربة الأوروبية، والمقابل لكل ما هو مقدس بمعناه الكنسي الكاثوليكي الذي عرفته أوروبا في العصور الوسطى. ومن الناحية التاريخية، نشأت =

الحكومة. ولكن في سنة 1828 حدث تقارب بين هذين الاتجاهين، وتم الاتفاق على برنامج مشترك كان أبرز وأهم ما جاء فيه الموافقة على حرية الصحافة والتعليم.

حدث في السنوات الأخيرة من عمر المملكة - من سنة 1828 إلى سنة 1830 - تطور في الأحوال السياسية أدى إلى تلاشي كل الاختلافات بين هذين الاتجاهين: الاتجاه الكاثوليكي والاتجاه الحر، وقد كان لحركة المعارضة ضد الحكومة الملكية مركزان هما: بروكسل، ولييج. وقد كان الهدف هو إقامة أو تأسيس حكومة برلمانية مفتوحة للكاثوليك وللآخرين وحرية للجميع، وهنا وجدت هولندا نفسها في نزاع مع البلجيكيين كافة، وكان النزاع في سنة 1829 والنصف الأول من سنة 1830 شديداً للغاية. ولا مجال - بل لا ضرورة هنا - للتفاصيل المملة، إلاّ أن الاتجاه كان واضحاً تماماً، إنقسام مملكة الأراضي المنخفضة إلى جزئين؛ فالاندماج لم يعد ممكناً، ثم سرعان ما انتقلت الأمور من الاحتجاجات السليمة إلى الثورة، ومن الولاء للملك إلى الاستقلال، ومن المعارضة السياسية إلى المطالبة القومية. وبالرغم من الطابع الديني، فإن الحركة في جوهرها كانت حركة استقلال قومي.

عندما قامت ثورة 27 يوليو سنة 1830 في فرنسا، كان لا مفر من أن تصل أخبارها إلى بلجيكا نظراً لقرب المسافة الجغرافية. إلاّ أن ثورة

= العلمانية لتحرير الحياة في أوروبا أبان العصور الوسطى من هيمنة الكنيسة ورجال الدين على شؤون الدولة، وتحالفها مع الحكام والأمراء الإقطاعيين ضد مصالح الطبقات الكادحة، إضافة إلى ما فرضته الكنيسة من وصاية على شؤون المجتمع السياسية والحكم والعلوم والاقتصاد، وحتى على مصير الناس في الآخرة، من خلال صكوك الحرمان والغفران. ولهذا السبب - حينما قامت الثورة الفرنسية الأولى سنة 1789 كان من أهم أهدافها تحطيم هذا الحاجز الذي يقف ضد الحياة والتطور ويصون مفاسد رجال الدين والنظام الإقطاعي.

سنة 1830 في فرنسا كانت فرصة للثورة البلجيكية، ولم تكن فرنسا مسؤولة عنها. فالثورة في بلجيكا كانت من صنع البلجيكيين أنفسهم، وقد كانت هذه الثورة خليطاً من الأحداث السياسية والعسكرية المتفرقة وقد كانت شرارة هذه الثورة مظاهرة شعبية اندلعت في مساء 25 اغسطس سنة 1830 في مدينة بروكسل. وقاد بادر البلجيكيون بتأييد الثورة ومساندتها[1]. وسرعان ما انتشرت الحركة الثورية في بلجيكا كلها وأصبح الفصل بين إقليمي المملكة قدراً مقدوراً. إن التفاصيل المملة قد تكون غير ضرورية هنا، ولكن يكفي أن نقول: إنه في 25 سبتمبر من السنة نفسها تشكلت في البلاد حكومة وطنية مؤقتة، بعد الحاق الهزيمة بالقوات الهولندية التي أرسلت لقمع الثورة. وفي 5 أكتوبر تم إعلان استقلال البلاد وقيام دولة بلجيكا. وفي الوقت عينه دعت الحكومة الوطنية المؤقتة إلى انتخاب مؤتمر وطني، عقد جلسته الأولى في 10 نوفمبر.

وهكذا بدأت الثورة البلجيكية بمظاهره في بروكسل في 25 أغسطس، وانتهت بإعلان الاستقلال في 4 أكتوبر. وكان الانفصال أمراً حتمياً ـ كما سبق القول. وأصبحت أقاليم الجنوب ـ التي انفصلت ـ تشكل دولة مستقلة هي بلجيكا. وقد قابلت فرنسا ثورة بلجيكا بحماس بالغ حقاً، لأنها كانت بمثابة تصدع شديد في مقررات مؤتمر فيينا، وذلك ما كانت تريده وتسعى إليه فرنسا تماماً. وفي 20 ديسمبر سنة 1830 أقر مؤتمر دولي ضم الدول الخمس الكبرى: بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وبروسيا، وروسيا، الانفصال واعترف باستقلال بلجيكا. وفي يناير سنة 1831 أعلن قرار حياد بلجيكا الدائم. وقد

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الثورة في بلجيكا سنة 1830 يستطيع القارىء أن يرجع إلى: نور الدين حاطوم، **تاريخ الحركات القومية في أوروبا**، جـ 2 (دمشق: دار الفكر، 1969) ص ص 64 ـ 107 ـ ؛ نعنعي، المرجع السابق، ص ص 330 ـ 332، فيشر، المرجع السابق، ص ص 143 ـ 145؛ المقرحي، المرجع السابق، ص ص 96 ـ 99.

Wood, op. cit, pp. 71 - 73.

ظل هذا الحياد قائماً حتى سنة 1914 حينما خرقته ألمانيا. وفي 19 أبريل سنة 1839 وقعت الدول الخمس الكبرى معاهدة نهائية ترضي الأطراف جميعاً. وقد أقرت هذه المعاهدة استقلال وحياد بلجيكا، كما تمت تسوية كل القضايا الأخرى المتعلقة بالحدود بين الدولتين: بلجيكا وهولندا ومع ذلك لم تكن هذه المعاهدة سوى «قصاصة ورق» مزقتها ألمانيا بغزوها بلجيكا في سنة 1914.

وفي التحليل الأخير، فإن البلجيكيين قد استفادوا من الخوف من إمكانية نشوب حرب عامة بسبب الصراع البلجيكي الهولندي، ومن رغبة فرنسا في انهيار مملكة الأراضي المنخفضة التي تأسست أساساً ضدها وفق مقررات مؤتمر فيينا سنة 1815. هذه الأسباب، وغيرها توضح القرار الذي اتخذه المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن ابتداء من 20 نوفمبر 1830 بشأن الاعتراف بالدولة الجديدة بلجيكا. وأصبحت البلاد مملكة دستورية. وقد عمل ليوبولد الأول ـ ملك بلجيكا ـ وحكومته «الليبرالية» على أن تبقى بلجيكا في منأى عن متاعب سنة 1848. ومن آيات تفوقه، أنه قد تغلب على الغزو الهولندي لبلاده في أواخر يوليو 1830، وتخلص من جيش فرنسي جاء لطرد الهولنديين. وما من شك في أن الأسطول البريطاني ـ الذي ظل يحاصر الموانىء الهولندية حتي قبل وليم الأول بالأمر الواقع ـ كان عاملاً حاسماً في ظهور دولة بلجيكا الجديدة، كما كان للقوات الفرنسية التي تولت مهمة طرد القوات الهولندية من بلجيكا دورها في ذلك. وهذا يعني أن بريطانيا، وفرنسا هما اللتان جعلتا استقلال بلجيكا ممكناً[1].

حاولت بلجيكا ترسيخ أركانها بين الأمم الأوروبية في غرب أوروبا، وسرعان ما احتلت مكانها بين الدول بوصفها ملكية دستورية لها ميثاق ينص على سيادة الأمة، وعلى تفوق السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وعلى

(1) برون، المرجع السابق، ص ص 47 ـ 48.

توسيع نطاق الدائرة الانتخابية. وبالرغم من أن حق الانتخاب ظل مقتصراً على قلة من المواطنين البلجيكيين الذين توفرت فيهم مؤهلات التملك اللازمة، فلم يكن ثمة شك في أن قوى التحرر أحرزت نصراً جديداً.

وبعد وفاة ليوبولد الأول في سنة 1865، خلفه ـ في الحكم ـ ابنه ليوبولد الثاني (1865 ـ 1909) وشهد عهد الأخير التنافس السياسي المتزايد بين الناطقين باللغة الفرنسية وبين المتحدثين باللغة الفلمنكية من الشعب البلجيكي، وقاد ليـوبولد الثاني بلجيكا المحايدة بآمان في أثناء الحرب الفرنسية البروسية (1870 ـ 1871)، وفي عهده نمت الصناعـة، وازدهرت التجارة في البلاد وساهمت بلجيكا بنصيب لا بأس به في الاقتصاد الأوروبي بتجارتها وصناعتها وأسواقها المالية. وفي نهاية القرن التاسع عشر دخلت بلجيكا صفوف القوى الاستعمارية وقام ليوبولد الثاني بغزو حوض الكونغو، وقد خدع ليوبولد الثاني أوروبا كلها، حتى أعطته أكبر وأغنى منطقة في أفريقيا جنوب الصحراء وهي حوض نهر الكونغو، فقد اعترف مؤتمر افريقيا الغربية الذي عقد في برلين سنة (1884 ـ 1885) بدولة الكونغو الحرة التي يحكمها ليوبولد. وانطلاقاً من قاعدته في الكونغـو، استولى الملك على اقليم كاتانغا الغني بالمعادن وحول كلا الإقليمين إلى بلجيكا سنة 1908.

3 ـ الثورة في سويسرا:

ترتب على نمو الصناعة السويسرية دعم المعارضة للمحافظين والاتجاه المحافظ في البلاد. ففي سنة 1819 تأسست رابطة للطلاب في سويسرا على نمط رابطة الطلاب الألمان، هدفت إلى تدمير «أقليمية»[1] الأقاليم السويسرية التي تعتمد عليها قوة العائلات الارستقراطية المحافظة. كما كان للأحداث

(1) الإقليمية: نظرية سياسية تقول إن لكل جماعة سياسية الحق في تعزيز مصالحها وفي التمتع بالاستقلال بصفة خاصة بصرف النظر عن مصالح الجماعات الأخرى التي تبزّها شأناً.

في فرنسا سنة 1830 تأثيرها على الأقاليم السويسرية التي يتكون منها الاتحاد السويسري؛ فقد جرت في صيف سنة 1830 سلسلة من المظاهرات أدت في النهاية إلى تنازلات دستورية كبيرة من قبل الزمر الحاكمة. إلا أن التغيير في سويسرا كان «ليبرالياً» أكثر منه ديمقراطياً، وآية ذلك المطالبة بالمساواة أمام القانون، وضمان حرية التعبير والصحافة.

وقد اختلف مجرى الثورة في سويسرا من إقليم إلى آخر، ففي زيورخ وجنيف ـ مثلاً ـ جاء التغيير سلمياً، في حين ظهر الصراع والعنف في بازل (بال Basle، واقاليم أخرى من الاتحاد السويسري ومع ذلك، فإن كل هذه النشاطات اقتصرت على الأقاليم، أما شكل الحكومة الاتحادية المركزية فقد بقي سليماً لم يتأثر[1]. وبشكل عام، تمت أحداث سويسرا ضمن إطار ما يسمى بالشرعيـة، بعيداً عن العنف والثورة. وهذا يعني أن هذه الأحداث نشير إليها تجـاوزاً بالثورة. لقد أخذ الناس ـ كما سبق القول ـ يطالبون بجعل الأنظمة الدستورية أكثر تحرراً ومرونة، وفي هذا الإطار، قدمت اللوائح والعرائض والاحتجاجات إلى الحكومة الاتحادية السويسرية. وبادرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات بشأن إصلاحات مهمة لتفادي وقوع أحداث عنف، ومن أهمها إعطاء مزيد من الضمانات لاحترام حرية الرأي الآخر والصحافة، وللمساواة بين المواطنين أمام القانون ـ بصرف النظر عن أحوالهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية، وأخيراً الاعتراف بمبدأ السيادة للقوميات المختلفة في الاتحاد السويسري[2].

4 ـ الثورة في بولندا:

كانت قضية بولندا مختلفة تمامـاً عما حدث في بلجيكا مثلاً، كما كانت النتائج مغايرة تماما. وكان الفرنسيون يعدون ـ باستمرار ـ بعث بولندا

(1) Wood, op. cit., pp. 74 - 75.

(2) نعنعي، المرجع السابق، ص 333.

القومي عنصراً من العناصر الأساسية في تجديد أوروبا، كما كانوا يشعرون بندم قديم بسبب تقسيمات بولندا إبان القرن الثامن عشر. وقد جعل الفرنسيون، وخاصة منذ سنة 1815 فكرة القومية البولندية نقطة من نقاط برنامجهم السياسي وسياستهم الخارجية. وما من شك في أن هدف أكثر الثورات في أوروبا. في هذه المرحلة كان يكمن في الإصلاح الدستوري والمحافظة على الحريات العامة. ولكن الحالة في بولندا كانت مختلفة تماماً. فقد منح إسكندر الأول، (1801 ـ 1825) قيصر روسيا، بولندا ـ إبان حصوله على الجزء الأكبر منها سنة 1815 ـ دستوراً، كما أعلن عن عزمه في أن يحكم بولندا مملكةً لها كيانها القومي؛ وحفظ لها سماتها القومية في كنيستها ومدارسها. كما كان لهذه المملكة جماركها، ونقدها، وإدارتها، وجيشها. وإضافة إلى الدستور منح القيصر بولندا مجلسين المجلس الأعلى، والمجلس الأدنى. وكانت مهمة هذين المجلسين التصويت على القوانين الجديدة والضرائب الجديدة وكانت السياسة التي تنتهجها الوزارة البولندية قوية ونافذة. فالوزير لوبيكي، الذي كان يسمى بـ«كولبير البولندي»[1]، ـ مثلاً ـ نظم الإدارة المالية وأنشأ المصارف، والصناعات الجديدة، كصناعة الأقمشة. وفي عهده ازدهر الاقتصاد البولندي، وزاد عدد السكان بنسبة مليون ونصف خلال خمسة عشر عاماً[2] واتبع القيصر هذه السياسة فعلاً فترة من الزمن، وكسب تأييد الكثير من الوطنيين البولنديين. ولم تقيد الحكومةُ الروسيةُ الحياة الفكرية في بولندا، فتشكلت مراكز للحركة القومية البولندية حول الجامعات، وخاصة جامعة وارسو. وضمت هذه الحركة علماء وأساتذة آداب وتاريخ وعلوم وخلق كل هذا النشاط الفكري حركة نشيطة لم تكن ـ في إلهامها ـ بولندية فحسب بل كانت سلافية أيضاً[3].

(1) كان يسمى بذلك تشبهاً بكولبير، كبير وزراء فرنسا في عهد لويس الرابع عشر.
(2) حاطوم، المرجع السابق، ص 30.
(3) المرجع السابق، ص 31.

وبالرغم من أن القيصر لم يكن شديد الاحترام للدستور البولندي، فإن بولندا كانت في وضع أفضل من كل الدول المجاورة في وسط وشرق أوروبا. ولهذا فإن البولنديين ـ بشكل عام ـ لم يكونوا معارضين تماماً للحكم الروسي؛ فظروف الحياة المادية والعامة في أقسام بولندا الثلاثة المختلفة كانت معقولة، وإذا أخذنا بالمصالح المادية وحدها، يبدو أنه بالإمكان أن تقبل بولندا بحكم الروسي[1]. ومن زاوية أخرى كانت بولندا تختلف عن روسيا. فالبولنديون كانوا يشعرون بالتفوق في كل شيء باستثناء القوة، وكانت ثقافتهم ثقافة لاتينية مقابل ثقافة الروس شبه اليونانية، وكان للبولنديين تاريخ مجيد مقابل تاريخ الروس الحافل بإراقة الدماء والاستبداد. وهكذا، فإن المعارضة القومية في بولندا تشكلت ضد روسيا مباشرة، وليس ضد بروسيا أو النمسا، بالرغم من أن روسيا وحدها، هي التي أعادت بناء نواة دولة بولندا. ونشأ من هذه المعارضة «الليبرالية» والقومية حزبان قادا النضال بشكل مختلف فيما بينهما. الحزب الأول كان يضم أشد المتطرفين الذين نظموا أنفسهم في جمعيات سرية كالجمعية القومية الوطنية التي تأسست سنة 1824 وسرعان ما اكتشفت المخابرات الروسية أمرها وحكم على زعمائها بالإعدام. ومع ذلك، أخذت الجمعيات السرية تنمو وتزداد قوة. وفي سنة 1826 تشكلت جمعية سرّية أخرى عرفت باسم «اتحاد الضباط»، وكان هؤلاء الضباط شباباً من طلاب المدارس العسكرية، وانضم إليهم مدنيون ونواب وصحفيون أحرار. وكان هدفهم إعداد ثورة في بولندا بمساندة الجيش البولندي وكان الأحرار البولنديون على صلة بضباط الجيش، وكانت فكرتهم تكمن في إعادة بناء بولندا التقليدية «وكره الروس كراهية شديدة»[2]. أما الحزب الثاني فهو جماعة أخرى معارضة من المعتدلين، جلهم من الطبقة

---

(1) المرجع السابق، ص 31.
(2) المرجع السابق، ص 33.

الأرستقراطية في المجتمع البولندي من كبار الموظفين والضباط ورجال الدين، وكانوا من أنصار «انتظار ما تسفر عنه الأحداث»، وترك سنوات الأزمات تمر، والمحافظة على ما حصلت عليه بولندا بموجب الدستور البولندي، وعدم إعطاء فرصة للروس لتدمير النظم الحرة. وفي التحليل الأخير، فإن معارضة البولنديين السياسية للحكومة الروسية قد ازدادت في عهد القيصر نيقولا الأول (1825 ـ 1855) الذي كان رجعياً في أعماقه. وكما رأينا تركزت هذه المعارضة في أوساط الشباب المثقفين وأبناء الطبقة الوسطى عموماً، وكانت تطالب بإعادة بناء بولندا القديمة من الناحية الجغرافية/ الأرضية. كما كانت تنادي بالحرية والدولة القومية. وكانت تهدف إلى تحرير بولندا نهائياً من الحكم الروسي[1].

بلغت هذه المعارضة أوجها في مايو 1830 عندما عارض البولنديون المفوض الامبراطوري وعدوه جاسوساً للقيصر. كما عارضوا سياسة الاستبداد الروسية التي كانت تمارس في بلادهم. وعندما قامت ثورة 27 يوليو 1830 الفرنسية أحدثت فوراناً وأملاً كبيرين أيضاً، وكانت الجمعيات السرية ـ كما رأينا ـ تنتشر في صفوف ضباط الجيش. وإذا تركنا التفاصيل جانباً، نرى أن ما يهم هنا هو الثورة وأحداثها ونتائجها. بدأت الثورة في وارسو وكانت حركة قومية اقترنت بكراهية واضحة للحكم الروسي، فقد بادر البولنديون إلى التحرك حينما وصلتهم أنباء ثورة 27 يوليو 1830 في فرنسا؛ فطردوا نائب القيصر في 21 نوفمبر سنة 1830، وأسسوا حكومة وطنية معتدلة في 26 نوفمبر من السنة نفسها، وحاولت أن تصل إلى اتفاق مع الحكومة الروسية، إلا أن الأخيرة رفضت. ثم أعلن البولنديون سقوط أسرة رومانوف في بولندا وخلع القيصر في يناير 1831، ووجهوا نداءً إلى أوروبا من أجل المساعدة. وفي أبريل أعلنت حكومة بولندا الوطنية أن لبولندا حقاً

---

(1) فيشر، المرجع السابق، ص ص 145 ـ 146؛ جرانت وتمبرلي، المرجع السابق، ص 262.

تاريخياً في الاستقلال القومي أكثر من اليونان أو بلجيكا.

والحقيقة أن احتمال نجاح هذه الثورة كان ضئيلاً جداً بسبب التفاوت الكبير بين الثوار وخصمهم نيقولا الأول الذي كان يملك أكبر جيش بري في أوروبا. والثورة البولندية التي بدأت في سنة 1830 اتخذت مجرى آخر، وانتهت إلى نهاية أخرى؛ فلم تظفر بتأييد الأحرار في الدول الغربية. صحيح أن الأحزاب والسياسيين ـ في فرنسا ـ قد أيدوا الثورة معنوياً، وتشكلت لجان لمساعدة البولنديين، وساندت الصحف الفرنسية كافة الثورة في بولندا، وقامت مظاهرة في باريس ضد السفارة الروسية هناك، ورمى الجمهور نوافذها بالحجارة[1]. إلا أن فرنسا لم تتدخل لمساعدة بولندا، في حين رأت بريطانيا عدم التدخل أيضاً للإبقاء على روسيا دولة كبيرة، بالرغم من تأييد الرأي العام البريطاني لقضية بولندا. ومن جهة أخرى، كانت بروسيا والنمسا تتمنيان هزيمة الثورة البولندية؛ حتى لا تنتقل الثورة إلى الأقاليم البولندية الواقعة تحت سيطرتهما. ومن ناحية ثالثة، كانت الثورة البولندية نفسها أساساً من عمل مجموعة من ضباط الجيش الشبان، الذين استطاعوا السيطرة على حامية عسكرية تتكون من 10,000 جندي في وارسو، ثم قادوا الثورة في الاتجاه الذي سارت فيه ـ كما رأينا. إلا أنهم فشلوا في تحويل هذا «الإنقلاب العسكري» إلى حركة اجتماعية. فالفلاحون لم ينضموا إلى الثورة، والطبقة الوسطى كانت أصغر من أن تشكل عاملاً مهماً ومؤثراً في الأحداث.

وهكذا، اجتاحت القوات الروسية بولندا في فبراير 1831، إلا أن المعارك الأولى لم تكن حاسمة، فقد صمد البولنديون حتى مايو. ولكن في 8 سبتمبر هزموا في هذه الحرب غير المتعادلة ودخل الروس وارسو، وبذلك كانت انتفاضة بولندا القومية كرماد اشتدت به الرياح في يوم عاصف. لقد أطاح الروس بالملكية الدستورية والحريات العامة، ومحوا بولندا التي أقامها

(1) حاطوم، المرجع السابق، ص 35.

مؤتمر فيينا من خريطة أوروبا، وأخمدت الثورة وأخضعت بولندا للحكم الروسي المباشر كما أُلغي الدستور واستبدل بنظام أساسي في 26 سبتمبر سنة 1832 ينظم الإدارة الروسية في بولندا[1].

وخلاصة القول: أن ما أبداه البولنديون من الشجاعة ـ وهي شجاعة تكاد تكون قريبة من التهور ـ والاندفاع الثوري، والمقاومة الباسلة، قد أثارت عطفاً كبيراً في أوروبا. فاحتجت بريطانيا، وفرنسا لدى روسيا على الاستبداد الذي كانت تمارسه في بولندا. إلا أن قيصر روسيا قرر محو كيان بولندا المستقل من الوجود وجعلها نسياً منسياً، وتحويلها إلى مجرد ولاية عادية تخضع للنظام الاستبدادي الذي كانت تحكم وفقاً له الأمبراطورية الروسية. وكانت محنة بولندا تكمن في حقيقة أنها تقع خارج اهتمامات فرنسا وبريطانيا ـ كما سبق أن رأينا ـ. ولكن بالرغم من الاستبداد الروسي، ومن التقسيم إلى ثلاثة أجزاء، بقيت بولندا متمسكة بوحدتها القومية وترتب على فشل الثورة في بولندا هجرة حوالى عشرة آلاف بولندي أغلبهم من العلماء ورجال الأدب والفن والفكر والثقافة؛ أي من الأساتذة والشعراء والموسيقيين والكتاب والفنانين واستقر أكثرهم في فرنسا حيث شرعوا يعملون بقوة من أجل قضية بلادهم التحررية القومية. وتعد هذه الهجرة الجديدة أهم بكثير من هجرة أواخر القرن الثامن عشر. ويمكن القول: أن روح بولندا ذهبت لتلجأ إلى الخارج، وأن قلبها ينبض خارج حدود بولندا وخاصة في باريس.

حقاً! لقد فشلت الثورة البولندية من جديد في سنة 1863، إلا أنها حققت استقلالها القومي في نهاية الأمر ببذل النفس، والتضحية كما حدث في إيطاليا بالرغم من أن ذلك قد احتاج إلى وقت أطول. ولهذا السبب، لم تكن ثورة بولندا سنة 1830 بلا جدوى، بالرغم من أن نتيجتها كانت فشلاً

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن ثورة بولندا سنة 1831/1830 انظر فيشر المرجع السابق، ص ص 145 ـ 146، حاطوم، المرجع السابق، ص ص 28 ـ 38؛ Wood, Europe 1815-1860, pp. 75-76.

ذريعاً. فقد ظلت تذكر أوروبا «بوجود جماعة تشيع في صدورها العواطف القومية. .»[1] وهكذا لم تصبح بولندا نسياً منسياً وغدت باريس، لفترة طويلة من الزمن، عاصمة الأمة البولندية الثقافية، وقلب القضية النابض. ولم ينس الفرنسيون أن ثورة بولندا كانت «نتاجاً» لثورتهم الداخلية سنة 1830. ومن خلال دراسة الحركة القومية البولندية يمكن أن نستنبط أنها قد تميزت بتمجيد فكرة القومية، لقد أصبحت القومية للبولنديين ديناً، وكانت عظمتهم في إيمانهم الذي لا يتزعزع بالوطن. كما نلاحظ أن فكرة القومية أخذت شكلاً متطرفاً في بولندا، وكانت على صلة وثيقة بفكرة الحرية.

5 ـ الثورة في إيطاليا:

لقد نتج عن ثورة سنة 1830 في فرنسا، وثورة بلجيكا، وثورة بولندا في السنة ذاتها قيام ثورات قومية أخرى في أوروبا. إلا أن هذه الحركات القومية الثورية لم تصل إلى الحد الذي وصلت إليه الثورة في فرنسا وبلجيكا وبولندا، فلم تتجاوز مرحلة التمرد والاضطراب. ففي وسط أوروبا وقعت حركة قومية في إيطاليا تستحق الإشارة إليها هنا، ولكن التفاصيل ربما تكون غير ضرورية. إن الحركات الثورية في إيطاليا هدأت إلى حد ما بعد مؤتمر ليباخ الذي عُقد في يناير 1821 لبحث القضايا الإيطالية، خاصة بعد ثورة نابولي سنة 1820، وثورة بيدمونت سنة 1821. ومن المفيد أن نلقي نظرة عجلى على الأحداث التي وقعت في إيطاليا قبل ثورة سنة 1830 هناك.

غني عن البيان أن الجمعيات السرية قد تشكلت في مختلف أنحاء إيطاليا لتحقيق الوحدة الإيطالية. وكانت جمعية الكاربوناري (الفحامين) من أهم هذه الجمعيات، وهي جمعية تمثل العنصر الثوري. وكان رجال الكاربوناري جمهوريين يكرهون أية عودة للامتيازات أو أية رجعة للنظام القديم. وإضافة إلى هؤلاء الثوريين، هناك الوطنيون الذين نلاحظ لديهم

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 146، حاطوم، المرجع السابق، ص 37.

فكرة إيطاليا يهدفون إلى إنقاذ الحرية المدنية والإصلاحات الحرة التي أدخلت في أثناء الحكم الفرنسي، وكانوا مدفوعين في تفكيرهم بروح وطنية قومية[1]. ومع ذلك، بقيت إيطاليا «تعبيراً جغرافياً» بسيطاً كما عرفها ميترنيخ نفسه فيما بعد. وكانت الفكرة القومية غامضة جداً حتى عند رجال الآداب والتاريخ الذين كانوا أكثر وعياً وتطوراً من غيرهم.

وأياً كان الأمر فإن جمعية الفحامين جذبت إليها أتباع كثر بعد سنة 1815 بسبب أعمالها السرية ورمزية احتفالاتها ومثالية أفكارها. فقد كانت تهدف إلى تجديد معنويات أتباعها. ولا ريب في أن روح جمعية الفحامين مزيج من الصوفية المسيحية والاشتراكية. فقد قالوا، مثلاً: «إن المسيح كان أول ضحية للطغاة». وفي جميع احتفالاتهم كانت صورة المسيح على الجدار[2]. وبهذه المسيحية تختلط أفكار جان جاك روسو وأفكار القرن الثامن عشر عموماً. وبالرغم من الاختلافات وتعدد المفاهيم السياسية وجدت عند الجميع فكرة استقلال إيطاليا وانتشر نشاط الجمعية بسرعة في نابولي وصقلية وأنحاء أخرى من جنوب إيطاليا وفي شمالها آنذاك. كان تبلور الأفكار أكثر مما كان في الجنوب. فقد تبلورت الحركة بصفة خاصة في ميلانو. وانبثقت من هذه الحركة التي ظهرت في الجنوب والشمال بدايات الحركات القومية الإيطالية الكبرى، وما كانت تحتاج سوى الوقت. ولكن ـ تحت تأثير الظروف ـ انتقلت إلى الممارسة الفعلية للثورة في وقت مبكر. ونلاحظ في الثورات الأولى التي جرت في سنة (1820 ـ 1821) الارتجال المفاجىء لحركات مبعثرة لم تنظم بعد في عمل عام.

ففي نابولي قامت في سنة 1820 ثورة طالبت بالدستور الديمقراطي، ولكن سرعان ما تم القضاء عليها. وحققت النمسا نصراً سريعاً في نابولي زاد

---

(1) حاطوم، المرجع السابق، ص 268.

(2) حاطوم، المرجع السابق، ص 306.

من النفوذ النمساوي في إيطاليا. ولم يكتف ميترنيخ، الذي كان يحسب كل صيحة عليه، بذلك، وأعلن عن رغبته في القضاء على كل المؤسسات الدستورية الحرة القائمة في إيطاليا[1]. وفي الوقت عينه انفجرت حركة في بالرمو (صقلية) في 14 يوليو 1820 وكانت هذه الحركة ضد نابولي نفسها وهذا يعني أن مفاهيم الحرية والإقليمية قد طغت على ثورات جنوب إيطاليا. وفي سنة 1821 قامت ثورة في بيد مونت كانت ذات طابع وحدوي، إلا أنها أخمدت على الفور تقريباً، وأخفقت الثورة، وهكذا ساد القمع في شتى أنحاء إيطاليا، وأضحت دماء الثوار تهدر «لمجرد أنهم حلموا بالحرية»[2]. وأصبحت إيطاليا الآن كلها تحت السيطرة النمساوية، وقامت النمسا بقمع كل من طالب بالحرية والديمقراطية. وهكذا أُخضع الإيطاليون إلى واقع سياسي أدركوا عدم إمكانية تغيره في المستقبل القريب. وغدت السيطرة النمساوية في إيطاليا شديدة وقوية بعد القضاء على الحركة الثورية في سنة 1820 و 1821.

وبدا أنه لا فائدة من محاربة الطغاة المستبدين بالسلاح، «فأخذت الثورة تشق لنفسها أنفاقاً في الخفاء»[3]. وقد ناضل الإيطاليون باستمرار ضد هذه السيطرة (سيطرة النمسا) لتشكيل الجمعيات السرية وتدبير المؤامرات. إلا أن هذه الجمعيات كانت مبعثرة وشطوية، ولم تكن قادرة على التوفيق بين منطقة وأخرى ولم تكن قوتها تتناسب مع قوة الحكومات في الولايات الإيطالية، وأياً كان الأمر لقد كان الإيطاليون يحبون الدسائس والمؤامرات والترتيبات السرية، وأخذت حركتهم السياسية، ـ بشكل تلقائي تقريبا ـ شكل الجمعيات السرية التي تميزت بنشاطها في مجال الدعاية السرية في كل مكان، وشكلت لجنة إيطالية في باريس لنشر منشورات ثورية تغرق بها

(1) نوار ونعنعي، التاريخ المعاصر. . .، ص 165.
(2) جرانت وتمبرلي، المرجع السابق، ص 265.
(3) جرانت وتمبرلي، المرجع السابق، ص 266.

إيطاليا، ولجمع وإرسال المال إلى الوطنيين الثوريين الإيطاليين، وتشجيعهم على القيام بالثورة ضد استبداد النمسا. وقد شجع مبدأ عدم التدخل ـ الذي نادت به فرنسا ـ الإيطاليين على النضال والمطالبة بالحصول على الحريات. وكانت الجمعيات الإيطالية المختلفة تهدف إلى الحصول على دستور ديمقراطي، وإنشاء حرس وطني، وحرية الصحافة كما ظهرت ـ في هذا الوقت ـ عبارات تنم عن أفكار جديدة وهي الحديث عن الوحدة.

ومع ذلك، فإن الثورة لم تحدث إلا في إيطاليا الوسطى. ففي سنة 1831 قام بعض أعضاء الجمعيات الإيطالية تحت تأثير الثورة 27 يوليو سنة 1830 في فرنسا، بحركات تمرد في بعض الأقاليم الإيطالية، مثل مودينا، ورومانيو، وبارما؛ وهي حركات متعاقبة، لم يكن بينها تنسيق أو تعاون، وفي أغلب الحالات كان هدف هذه الحركات مقاومة استبداد الحكومات، ويبدو أنها لم تهدف إلى أكثر من ذلك، وخوفاً من أن تنتشر هذه الحركات في كل الولايات الإيطالية، كان رد الفعل النمساوي شديداً ومباشراً فقد قامت القوات النمساوية في البداية باحتلاف بارما ومودينا، ثم رومانيو. وفي مارس سنة 1831 خضع الثوريون أثر وعد النمسا بالعفو العام[1].

وإزاء هذه الثورات الإيطالية، كان موقف فرنسا حرجاً إلى حد ما. فقد كانت ترغب في المحافظة على السلام. إلا أن الرأي العام الفرنسي أراد من فرنسا أن تتدخل لصالح إيطاليا، ومع ذلك فإن الحكومة الفرنسية أكدت بأنها راغبة في المحافظة على السلام. وأكدت في الوقت ذاته بأنها إذا كانت لا تريد التدخل في الخارج، فهناك بعض الدول المجاورة لفرنسا لا تقبل الحكومة الفرنسية بأن يتدخل أحد في شؤونها وهي: بلجيكا، وسويسرا، وبيدمونت. ولكن بالرغم من أن السياسة الفرنسية كانت ـ بشكل عام ـ سياسة

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن أحداث إيطاليا في سنة 1831 انظر حاطوم، المرجع السابق، ص ص 38 ـ 43.

غير فاعلة تجاه الثورة في إيطاليا، فإنها ترى أن من مصلحة فرنسا الأساسية أن يمنع النفوذ النمساوي من أن يثقل كثيراً على إيطاليا[1]. وباختصار فإن ثورات سنة 1830 ـ باستثناء بلجيكا ـ لم تكن فرصة سانحة لتقدم حركة القوميات في أوروبا. ومع ذلك فإنها ساعدت على تطور مطرد في هذه الحركة وقد ظهرت في أوروبا في الفترة من سنة 1830 إلى سنة 1848 حركات قومية ذات شأن إلا أن إيطاليا ستحتاج إلى سنوات طويلة قبل أن توفق في تحقيق حريتها واستقلالها ووحدتها.

6 ـ الثورة في ألمانيا:

لقد كان الهدف من الاتحاد الألماني الذي أنشأته الدول الكبرى في سنة 1815 هو تسليم ألمانيا للنمسا وبروسيا وسرعان ما أمسك ميترنيخ بمقاليد الأمور وكانت أهدافه واقعية في بساطة وقسوة. وأعتقد أن أولى مهامه هي سحق الروح التحررية والدستورية والبرلمانية في ألمانيا أما بروسيا، فقد كانت ـ على كل حال ـ دولة عسكرية تمارس الحكم الاستبدادي. وهكذا أصدر ميترنيخ تعليماته بالتحكم في الصحافة وإرهاب الجامعات وكبت حرية الرأي في شتى أنحاء ألمانيا. ولم يكن لدى ميترنيخ ما يقدمه لألمانيا سوى قمع الإرهاب والحكم الاستبدادي وقد كان عهده قاحلاً خالياً حقاً من الحرية ومن ثم من الإبداع.

وقد حدثت الثورة في ألمانيا، أو بالأحرى الولايات الألمانية، بتأثير من الأحداث في فرنسا وبولندا معاً. إلاّ أن مجال هذه الثورة كان محدوداً، واقتصر على ولايات معينة في ألمانيا. بالرغم من أن اجتماعاً للمثقفين في Hamboch ببافاريا قد ذهب إلى حد مناقشة قضية الوحدة الألمانية حدثت تمردات محلية في هانوفر وسكسونيا وبرنسفيك وهس ـ كاسل، كما جرت

---

(1) حاطوم، المرجع السابق، ص 41.

بعض المظاهرات اتّسمت بروح قومية ولكن كل هذه الأحداث قد أخفقت انطلاقاً من برلمان الاتحاد الألماني، واستطاعت كل من بروسيا والنمسا إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في أغلب الولايات الألمانية. وحينما تحرك الطلاب الألمان في أبريل سنة 1833 في فرانكفورت للضغط على البرلمان مطالبين بالوحدة سرعان ما أخضعوا[1]. وفي سنة 1834 تأكد لميترنيخ أن تهديد الثورة أصبح الآن بعيد الاحتمال، أو أنه قد تأجل لفترة من الزمن، ولكن ليس أبعد من سنة 1848.

وبشيء من الإيجاز يمكن أن نلخص الموقف في إيطاليا على النحو الآتي: إن الحالة في ألمانيا لم تصل ـ في حقيقة الأمر ـ إلى حد الثورة. ولكن لماذا؟ لأن حركة سنة 1830 لم تتجاوز مرحلة الاضطراب ـ كما رأينا ـ لقد كانت قضية الحرية السياسية ـ بسبب سياسة ميترنيخ والنظام الداخلي للولايات الألمانية ـ تطالب بمجالس تصوت على الموازنة المالية، وحرية الصحافة والحرس القومي والقضاء وقد وقفت الحكومة الفرنسية موقف اللامكترث بما يحدث في ألمانيا، ولم يكن لها سياسة ألمانية ولا مفهوم أو سياسة لتأمين نفوذ فرنسا بجمع الدول (أو قل الولايات) الحرّة في جنوب ألمانيا حولها، من خلال الامتيازات الاقتصادية أو التشجيع السياسي. وهكذا ـ باستثناء حالة واحدة (بلجيكا) ـ لم تكن ثورة سنة 1830 الفرنسية في أوروبا سبباً أو حتى فرصة لتقدم القوميات. ومع ذلك فقد كان لثورة سنة 1830 في فرنسا نتائج مهمة إذ أثارت الثورة في أوروبا تطوراً مطرّداً لحركة القوميات، وتحويلاً مهماً لهذه الحركة. فأوروبا ستضطر في الفترة من سنة 1830 إلى سنة 1848 إلى تشكيل حركات قومية كبرى، كانت الثورة الفرنسية الثانية 1830 نقطة انطلاق لها[2].

---

(1) Wood, op. cit., p. 77.

(2) حاطوم، المرجع السابق، ص 45.

7 ـ الثورة اليونانية ـ استقلال اليونان:

تدين الحركات القومية في القرن التاسع عشر بالشيء الكثير لتأثيرات التاريخ الماضي. والأمثلة على ذلك كثيرة منها أن كوريس Korais، وهو معلم من جزيرة كورفة، قد فكر في إمكانية نقل آداب اليونان القديمة إلى لغة متوسطة بين الأصل الفخم واللهجة العامية السائدة آنذاك في اليونان، وهكذا ـ من خلال وضع لغة جديدة ـ ساعد كوريس على نشأة أمة جديدة وهي الأمة اليونانية[1]. وإذا أمعنا النظر في اليونان وتاريخها نلاحظ توفر جميع عناصر القومية، وخاصة اللغة والدين. وفي اليونان لا توجد دولة تريد أن تحيا بتأثير الأفكار الحديثة، بل يكفي الأمة اليونانية أن تتذكر نفسها لتشعر بوجودها وذاتها وكيانها وقد جاء تدريب الأمة اليونانية على الشعور بذاتها وهويتها من الخارج. فقد كانت الثورة الفرنسية فرصة لأول حركة قومية في اليونان. فالثورة الفرنسية قد دفعت بالأمة اليونانية من مرحلة الأمة المبعثرة المضطربة في داخل الدولة (وإن شئت الإمبراطورية) العثمانية إلى المرحلة القومية.

ومن ناحية أخرى كانت توجد باليونان طبقة فكرية أرستقراطية روحية ساعدت على تبلور مثل أعلى وهو إعادة بناء الأمبراطورية البيزنطية. وكان اليونانيون يعتقدون أن لهم رسالة قومية، وسيؤدون ـ حتماً ـ هذه الرسالة ضمن الحدود المتاحة حينما تساعدهم الظروف ابتداءً من سنة 1820، فقد استفادوا من ضعف الدولة العثمانية وتردي الأحوال فيها، كما توجد في اليونان نخبة يونانية تشعر بقيمتها وإمكاناتها، وسيكون منها ـ في الوقت المناسب ـ زعماء وقادة الأمة اليونانية. ومنذ سنة 1815 تأسست جمعية ثورية سرية تحت اسم «الأخوان» في أودسا. يمكننا أن نلاحظ بوضوح إذاً أن الحركة القومية اليونانية كانت تتميز بالجمع بين الزخم الداخلي والدفع الخارجي، وقد اتخذت ثورة اليونان في سنة 1821 شكلاً دينياً في أوروبا إلى

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 126.

جانب المظهر القومي. وهذا أمر غاية في الأهمية. فهي ثورة يونانية قومية دينية ضد الدولة العثمانية. القومية اليونانية أصبحت معروفة في أوروبا وشرع اليونانيون في عقد صلات سياسية وفكرية مع الغرب وسرعان ما انتقل مركز الحركة القومية إلى بلاد اليونان نفسها وكانت الجزر الأيونية ملجأ الثوار ونقطة انطلاقهم ـ وكما رأينا في إيطاليا فإن حركة الحرية قد أخذت شكل الجمعيات السرية، فكذلك في اليونان حدث شيء مماثل. وكان الهدف إعادة بناء اليونان في أوسع حدودها، إلا أن الطموحات بتأسيس دولة يونانية عاصمتها القسطنطينية (استانبول) كانت من الأمور المستحيلة حقاً على كل حال. في سنة 1821 استطاعت القوات التركية في ولاية الأفلاق إخماد ثورة يونانية ضد الحكم التركي، وقد تزعم هذه الحركة الأمير إسكندر ابسلانتي Alexander ypsilanti، إلا أن اليونانيين في شبه جزيرة المورة وغيرها، استطاعوا مواصلة الحرب مدة ثلاث سنوات تقريباً. وقد اتسمت هذه الحرب بالوحشية والقسوة من جانب الطرفين التركي واليوناني. ولم يتغير الموقف إلا عندما تدخل محمد علي[1] والي مصر إلى جانب القوات التركية. وقد اجتاحت قوات محمد على شبه جزيرة المورة وسيطرت على بحر ايجه. وفي بداية الأمر، بدا التدخل المصري إلى جانب الحاكم العثماني محمود الثاني (1808 ـ 1839) ضد اليونانيين وكأنه ينذر بالخطر الماحق أي القضاء التام على طموحات وأماني الحركة القومية اليونانية[2]. ولكن عند هذا الحد تدخلت بريطانيا.

فقد أظهر نضال الأمة اليونانية ـ في سبيل تحريرها من الحكم التركي ـ وبشكل بارز نزعتين مختلفتين: فمن وجهة نظر النمسا كانت القومية اليونانية مرضاً من الأمراض واعتقد النمساويون أن انتشار عدوى هذا المرض في أوروبا الشرقية يحمل معه ـ حتماً ـ انهيار دولتهم. أما من وجهة نظر بريطانيا، فلم تخامر الإنجليز مخاوف كهذه. فبالرغم من قمع البريطانيين

---

(1) محمد علي (1769 ـ 1849) ألباني مُسلم، والي مصر (1805 ـ 1848) ومؤسس الأسرة العلوية التي حكمت مصر حتى قيام الثورة المصرية سنة 1952.

(2) فيشر، المرجع السابق، ص 128.

للقومية الإيرلندية فإنهم ساهموا في استقلال اليونان وتحريرها ومن ثم ساعدوا «أمة صغيرة تجاهد لنيل حريتها»[1]. فقد كانت بريطانيا متعاطفة مع القضية اليونانية وعندما تدخل محمد علي إلى جانب الدولة العثمانية قررت بريطانيا دعوة الدول الأوروبية الكبرى إلى التدخل لصالح اليونانيين، وكان من المتوقع أن ترفض النمسا وبروسيا هذه الدعوة، في حين قبلتها روسيا وفرنسا، وهكذا في 6 يوليو سنة 1827 وقعت معاهدة بريطانيا فرنسية روسية تعرف بمعاهدة لندن نصت على التدخل الأوروبي بفرض حصار بحري سلمي، لتأسيس دولة يونانية تحت سيادة الحاكم العثماني. وربما كانت هذه المعاهدة هي الأساس الفعلي لاستقلال اليونان إذ تعني الاعتراف بوجود قومي لليونان[2].

إلاّ أن الأمر تجاوز الحصار البحري السلمي. فقد وقعت معركة بحرية أدت إلى تدمير الأسطولين التركي والمصري من قبل قوات الحلفاء الثلاثة في 20 أكتوبر سنة 1827. وكانت هذه المعركة البحرية تدخلاً فعلياً في النزاع بين اليونان والدولة العثمانية، مهما كانت رغبة الحكومات الثلاث في البقاء خارج النزاع. وقد ترتب على ذلك انسحاب محمّد علي واضطرار الحكومة العثمانية إلى منح اليونان استقلالاً ذاتياً تحت السيادة العثمانية. وفي الوقت عينه أكدت مذكرة أوروبية أن الدول الأوروبية لا تفكر إلا في وضع معاهدة لندن موضع التنفيذ، وتهدئة الصراع بين الطرفين. وأيّاً كان الأمر، فإن الدول قد قبلت بوجود اليونان، ولم يبق ـ الآن ـ إلا تنظيم هذه الدولة الجديدة وتحويلها إلى مملكة. وفي الثالث من فبراير سنة 1830 وقعت الدول الثلاث على اتفاق ينصُ على أن تكون اليونان دولة مستقلة استقلالاً كاملاً. وفي 24 إبريل من السنة نفسها وافقت الحكومة التركية على ذلك. وفي فبراير سنة 1832 دُعي أمير من بافاريا اسمه أوتو Otto[3] ليكون ملكاً على الدولة

---

(1) المرجع السابق، ص 125.
(2) المرجع السابق، ص 128.
(3) أوتو الأول (1815 ـ 1867) أمير بافاري، أول ملك اعتلى عرش اليونان (1832 ـ 1862) بعد استقلالها.

الجديدة. ولم تكن هذه الدولة الجديدة ـ آنذاك ـ تضم إلا جزءاً من الأمة الناطقة باللغة اليونانية، لأن «كريت» و «تساليا» لم تنضما بعد إليها[1].

وصفوة القول أن ثورة اليونان قد رسخت مبدأ القومية في شبه جزيرة البلقان. وبالرغم من الدفع والمساعدة الخارجية فإن اليونان ظهرت بإرادة اليونانيين أنفسهم. وهي بذلك تبدو تجربة تاريخية ذات أهمية كبيرة، إذ توضح استمرار السِّمات القومية للشعب اليوناني. وقد أعطى تشكيل هذه الدولة قوة لا تقاوم لفكرة القومية. فعلى أساس المبدأ القومي كانت اليونان أول دولة مستقلة ظهرت من تجزئة «الأمبراطورية العثمانية». وكانت ثورة اليونان ذات أثر ملحوظ من حيث تغيير التوازن الدولي في أوروبا، فقد أدت إلى حالة من التوتر بين الدولة العثمانية والدول الكبرى، بل إنها كادت أن تكون سبباً في انفجار حرب كبرى.

8 ـ الحرب الأهلية في أسبانيا (1833 ـ 1839):

لقد كان من بين النتائج المهمة لحروب الثورة الفرنسية تقويض الروابط التي كانت تربط أسبانيا والبرتغال بمستعمراتهما فيما وراء البحار. وكان تحرر أمريكا الوسطى والجنوبية وأوروبا ـ في الربع الأول من القرن التاسع عشر ـ حدثاً كسبت فيه قضية التحرر من الاستعمار انتصاراً آخر. ولكن بالرغم من أن فقد المستعمرات قد جرح عزة الأمة الأسبانية، إلا أنه لم يلحق أذى باقتصاد أسبانيا ذاتها. فعدد السكان قد تضاعف، وموارد الثروة الداخلية زادت. وأخذت مظاهر العصور الوسطى تتلاشى تدريجياً. وقد بدت تلك المظاهر واضحة إبان حرب شبه جزيرة إيبيريا (1806 ـ 1813). ومع ذلك، فإن تحرير المستعمرات الأسبانية قد أدى إلى نتيجة ذات أثر بعيد استمرت

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن ثورة اليونان واستقلالها انظر: محمد كمال الدّسوقي، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية**، ص ص 119 ـ 153؛ محمد رفعت، **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية** (القاهرة: دار المعارف، 1959) ص ص 70 ـ 72؛ W. A. Philips, **The War of Greek Independence** (London, 1897).

فترة طويلة. فقد فقدت أسبانيا إيرادات المستعمرات التي كانت تشكل عنصراً أساسياً في ميزانية الملكية الأسبانية. ونتيجة لذلك واجه فرديناند السابع (1814 ـ 1833) وخلفاؤه بعض المصاعب المالية، وكانوا يضطرون إلى فرض الضرائب على الكنيسة، وكانت الكنيسة تثير عليهم استياء الشعب. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الكنيسة في أسبانيا لم تكن قوة مناوئة للقومية كما كان الحال في إيطاليا ـ مثلاً ـ بل كانت روح القومية وعمادها. وقد ساد الاعتقاد بأن قوة أسبانيا ووحدتها واتحادها تتوقف على المحافظة على وحدة الكنيسة[1].

وترجع الأحداث التي وقعت في أسبانيا ـ في فترة الثورات التي جرت في أوروبا منذ أوائل سنة 1830 ـ إلى أسباب داخلية ترتبت ـ أساساً ـ على خلافات شخصية حول العرش الأسباني. فقد انقسم المواطنون في البلاد إلى أحرار ومؤيدين للملكية المطلقة. والتزم كل فريق بموقفه. وقامت حروب أهلية في البلاد كان محورها الصراع على العرش أساساً. ويوضح تاريخ أسبانيا السّياسيّ بعد سنة 1814 صعوبة تأسيس حكومة من الأحرار، وممارسة المبادىء الحرة في هذه البلاد الكاثوليكية، ومع ذلك، استطاعت بعض المبادىء الحرة أن تجد أنصاراً لها في الجيش وبين بعض سكان المدن الساحلية. وترجع أصول هذه الحركة إلى اجتماع عقده المجلس القومي الأسباني في سنة 1812 في قادس حيث وضع دستور البلاد. ويُعد هذا الدستور نسخة من دستور فرنسا لسنة 1791، مع فارق واحد هو الاعتراف بالكاثوليكية ديانةً وحيدة في البلاد وتحريم الديانات الأخرى. وقد كان هذا الدستور أساساً للانقسامات السياسية في أسبانيا. ففي أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر كان الأسبانيون يتقاتلون ـ سياسياً ـ من أجل دستور سنة 1812 ومنذ ذلك الوقت ظهر بين حين وآخر رجال يدعون إلى الحكم

---

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 209.

الدستوري، وحرية الصحافة والتسامح الديني[1].

وفي سنة 1833 مات الملك فرديناند السابع ولم ينجب ولداً ذكراً يرث العرش. وقد كان من المقرر ـ وفق التقاليد المحلية ـ أن يعود العرش بعد وفاته إلى شقيقه دون كارلوس إلاّ أن الملك ـ قبل وفاته ـ قرر أن يعين ابنته إيزابيلا وريثة للعرش. وقد كانت ـ إيزابيلا ـ عند وفاته في سنة 1833 ـ ما تزال طفلة صغيرة في الثالثة من عمرها ـ، ولهذا أصبحت أمها ماريا كرستينا وصية على العرش. وقد أدى ذلك إلى انقسام البلاد إلى فريقين كبيرين يتنازعان السيطرة على البلاد. فريق يناصر الملكة الطفلة إيزابيلا الثانية ومعها أمها الوصية على العرش ويمثل هذا الفريق دعاة الشرعية وأنصار الدستور. وفريق آخر يناصر شقيق الملك السابق دون كارلوس، ويؤيد الملكية التقليدية. وقد عد كارلوس نفسه صاحب الحق الشرعي في العرش واتخذ من منطقة الباسك في شمال أسبانيا مقراً لنشاطه. ومن هنا بدأت أول حرب أهلية (1834 ـ 1839) ملأت البلاد رعباً[2]. حصل كارلوس وأنصاره على تأييد ودعم من القوى المحافظة في أوروبا، وخاصة في روسيا والنمسا؛ في حين حصل أنصار الشرعية والدستور على تأييد ومساعدة كل من بريطانيا وفرنسا. وقد استمرت هذه الحرب ست سنوات، انتهت في سنة 1839 بانسحاب أنصار دون كارلوس بعد تسوية تقضي بمغادرة كارلوس البلاد وحصول أنصاره على عفو عام من الحكومة والعرش. ومن ثم انتهت الحرب الأهلية في أسبانيا بانتصار الشرعية الدستورية، ولكن دون إحداث تغييرات أساسية في أحوال البلاد السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية[3].

وقد كان حكم إيزابيلا الثانية (1833 ـ 1868) سلسلة متعاقبة من

---

(1) حاطوم، المرجع السابق، ص 204 ـ 205.

(2) اندلعت حرب أهلية أخرى تعرف بالحرب الأهلية الاسبانية الثانية، وكان محورها العرش أيضاً وذلك في الفترة من سنة 1872 إلى سنة 1878.

(3) نوار ونعنعي، المرجع السابق، ص ص 195 ـ 196.

الدكتاتوريات العسكرية، بالرغم من أنه قد اتخذ قالباً دستورياً في الظاهر. ومن ناحية أخرى، سرعان ما انهارت الجمهورية الأسبانية الأولى التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر (1873 ـ 1874) لقلة أنصارها من الجمهوريين. وهذا يعني أن تغيّر نظام الحكم السياسي لم يكن وحده قادراً على دفع الأسبان إلى الاهتمام بشؤون السياسة القومية[1]. وعند عودة البوربون الأسبان إلى الحكم في سنة 1874 مارس الفونسو الثاني عشر (1874 ـ 1886) حكماً معتدلاً إلى حد ما. فقد أعاد الدستور والحكم البرلماني إلى البلاد.

ملاحظات ختامية ـ نهاية الحركات الثورية لسنة 1830 في أوروبا:

لا شك أن أحداث سنة 1830 وما بعدها قد أظهرت ـ بوضوح ـ التناقضات الأساسية في مصالح الدول الأوروبية الكبرى، وفي نظرتها إلى القضايا الأوروبية ومواقفها تجاهها. فبريطانيا ـ التي حاولت القضاء على سياسة المؤتمرات التي نص عليها التحالف الرباعي بعد سنة 1815؛ وهي السياسة التي تزعمها ميترنيخ ـ نراها الآن ـ بعد سنة 1830 ـ تتبع سياسة أكثر معارضة لمبادىء التحالف المذكور. وبدأت بريطانيا تقف علناً ضد مبدأ تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية لدول أوروبا مهما كانت مبررات هذا التدخل. وعندما عقدت الدول الكبرى بروسيا، وروسيا، والنمسا مؤتمراً في سنة 1833 لمناقشة الأوضاع السياسية في أوروبا، لم تشارك بريطانيا فيه. ومع ذلك، فقد أصدرت الدول الثلاث بياناً أعلنت فيه أن كل ملك أوروبي يتعرض لتهديد خارجي أو داخلي يمكنه أن يعتمد على مساعدة إحدى الدول الثلاث. وكل دولة تعارض مثل هذا التدخل تعد معادية للدول الثلاث. وقد أثار هذا البيان استياء بريطانيا إلى حدٍّ كبير، وفي الوقت ذاته، بادرت فرنسا إلى الاعتراض عليه، وأعلنت رفضها لأي تدخل؛ وخاصة في شؤون

(1) فيشر، المرجع السابق، ص 210.

بيدمونت وبلجيكا وسويسرا. وكانت فرنسا مستعدة لخوض الحرب في سبيل ذلك. وغني عن البيان، أن ثورة سنة 1830 قد أحدثت في السّياسة الخارجية الفرنسية نوعاً من الفصل بين سياسة الحكومة التي تمسكت بالجمود المحافظ، وبين متطلبات الرأي العام الذي أخذ يتجه صوب سياسة العمل والدعاية في الخارج. ومن ثم يمكن القول أن نجاح الحرية في فرنسا كان مثلاً لأوروبا؛ خاصة أن فرنسا أصبحت ـ آنذاك ـ عاصمة الحرية الأوروبية[1].

وبالرغم من أن الأحوال قد هدأت في أوروبا بعد سنة 1834، وعاد إليها الهدوء والاستقرار، فإنه قد أصبح من الواضح أن الدول الكبرى قد انقسمت إلى معسكرين تتعارض مصالحهما تعارضاً كبيراً هما معسكر الدول الثلاث روسيا، وبروسيا، والنمسا، ومعسكر الدول الغربية بريطانيا، وفرنسا مع أسبانيا والبرتغال.

ومن ناحية أخرى، فإن النتائج الفعلية لأحداث وثورات سنة 1830، قد أكدت فشل الحكم الفردي، ونجاح الحكم الدستوري. إلاّ أن محاولات كبت القوة الدافعة للأفكار الجديدة قد أدت ـ فيما بعد ـ إلى أزمات منتصف القرن التاسع عشر (ثورات سنة 1848). وهو موضوع، يقع خارج نطاق هذا الكتاب على أية حال. فابتداءً من سنة 1846 كانت حركة المطالب القومية والديمقراطية على وشك قلب أوروبا رأساً على عقب. وكانت فكرة القومية توجه أوروبا إلى جانب فكرة الديمقراطية. وقد لعب المثقفون دوراً مهماً في هذه الأحداث. فالمثقفون كرهوا مساعي رجال الدين للعودة إلى السلطة والنفوذ، ومساعي الملوك للاحتفاظ بالسلطات المطلقة أو الهيمنة على الدساتير. وظهرت حركة مقاومة ضد الاستبداد الملكي في الجامعات الأوروبية. وطالب المثقفون ـ كما رأينا ـ باحترام الحرية الفردية وحرية

---

(1) نعنعي، المرجع السابق، ص 335.

الصحافة وحق الحصول على دستور للشعب، ونظروا إلى أنفسهم بوصفهم حماةَ الحرية الفردية إلى حدٍّ أن الحرية أصبحت عند المثقفين الشرط الأساسي لتقدم الإنسانية[1]. وكان المثقفون أكثر القوى ارتباطاً وتعلقاً بمبادىء الثورة الفرنسية الأولى 1789.

وقد ساد الاتجاه التحرري عند المثقفين الإيطاليين والبولنديين، وعند بعض الألمان، الذين رغبوا في استخدام الأدب والثقافة في توجيه الشعور القومي، وأصبحت الآراء التقدمية عاملاً مهماً في حركات التحرر الوطني. وكان هناك نشاط يتمثل في التبادل الثقافي بين دول أوروبا الغربية. وفي هذا الصدد، كان لاتجاه المثقفين الفرنسيين قيمته، إذ اهتموا بدراسة المجتمعين الألماني والإنجليزي، وذهبوا إلى حدّ تأكيد أن حرية الفكر في ألمانيا كانت أكثر منها في فرنسا. كما كان اهتمامهم بالآراء والأرستقراطية الإنجليزية واضحاً وكتب كثير من المثقفون عن عبقرية شكسبير.

ومن ناحية أخرى، كانت البورجوازية ـ بعد سقوط الأمبراطورية الفرنسية ونابليون ـ تخشى عودة النبلاء والنظم الإقطاعية. ولا ريب في أن المثقفين، وأصحاب المهن الحرة قابلوا إعادة سيطرة الأرستقراطية، ورجال الدين بكل حذر. ولذلك فإن المعارضة كانت لها قياداتها، دون أن يكون لها جنود ـ على الأقل ـ في بعض بلدان أوروبا. وفي ألمانيا بالذات كان للمقاومة قواعد أكثر اتساعاً. ويعزى ذلك إلى الجامعات الألمانية التي كان الأساتذة فيها يحتفظون بحرية تعبير نسبية؛ وإلى نمو البورجوازية من رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة في منطقة الراين التي كانت تحاول مقاومة «التنظيم الإقطاعي» للمجتمع، وتخشى عودة النبلاء ورجال الدين إلى سابق نفوذهم.

---

(1) البطريق ونوار، **التاريخ الأوروبي الحديث**، ص 390، جلال يحي، **معالم التاريخ الحديث**، ص ص 308، 314 ـ 316.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الخاتمة

شهدت الفترة الطويلة التي غطاها هذا الكتاب عدداً كبيراً من التغيرات والأحداث المهمة التي كانت في بعض الأحيان عنيفة وقاسية. وأثرت قوى التقدم والحركة والتغيير على كل القارة الأوروبية تقريباً، إلا أن تأثيرها كان متفاوتاً. فالنهضة الأوروبية، مثلاً، اتخذت اشكالات ومظاهر مختلفة. ففي إيطاليا اتخذت شكلاً فنياً، وفي ألمانيا ظهرت بمظهر الإصلاح الديني. كما ظهرت حركة الإنسانيين وانتقلت من إيطاليا إلى فرنسا وألمانيا وهولندا. وهي حركة تدعو إلى دراسة الإنسان لذاته بمعزل عن كل ما يحيط به من أفكار وعقائد ومسلمات؛ ونادت بالاهتمام بحياة الإنسان الحاضرة ومتطلبات الجسد ـ وحياته. ويُعد هذا ـ في حدّ ذاته ـ شيئاً جديداً في التاريخ الإنساني. كما ازدهرت الآداب منذ بداية عصر النهضة، وكانت أكثر واقعية وانسجاماً مع العواطف الحقيقية للإنسان. وقد كان القرن السادس عشر من أشد القرون اضطراباً في أوروبا، فلم يكن عصر هدوء وركود؛ فكل شيء فيه كان في حالة حركة ومدّ مستمر. فالنهضة أحدثت تغييرات عميقة في المجتمع الأوروبي وخاصة في إيطاليا. وقد شهد المجتمع حرية لا تعرف الحدود، واستخفافاً بالآداب العامة، والأخلاق والتقاليد، وانغماساً في الملذات، وانحلت الروابط الدينية والعائلية والاجتماعية، واتّسم العصر بالفردية في الأدب والدين والسياسة؛ كما اندلعت الحروب من أجل الدين والسّياسة.

وتعد حركة الكشوف الجغرافية من العوامل الحاسمة التي ترتب عليها انتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة. وقد سارت هذه

الحركة في خطٍ موازٍ لحركة النهضة وحركة الإصلاح الديني. وفي القرن السادس عشر، بدأت أوروبا توسعها الاستعماري وبدأ النفوذ الأوروبي ينتشر تدريجياً في مختلف أنحاء العالم. أما حركة الإصلاح الديني فهي من أهم الحركات في التاريخ الأوروبي الحديث، وحسبنا أن نشير إلى أنها قد مزقت الوحدة الدينية في أوروبا، وكان من بين النتائج التي ترتبت على الانقسام الديني في أوروبا ظهور قوتين تتنازعان من أجل العقيدة؛ أحدهما بروتستانتية كالڤنية والأخرى كاثوليكية. وأدى هذا الصراع إلى تورط عدد كبير من الدول الأوروبية في حروب دينية مدمرة من منتصف القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر. وكانت الأراضي المنخفضة (بلجيكا وهولندا) من بين المناطق التي انفجرت فيها الثورات التي امتزج فيها النضال السّياسيّ بالنضال الديني. وقد نتج عن ثورة الأراضي المنخفضة (1566 ـ 1567) استقلال هولندا وتأسيس الجمهورية الهولندية وكان لنجاح الثورة الهولندية فضل كبير في حفظ وتقوية المذهب البروتستانتي في أوروبا. كما أصبح لهولندا شأن كبير في مجال التجارة الدولية والعالمية، وكان الأسطول التجاري الهولندي من أقوى الأساطيل الأوروبية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

أما حرب الثلاثين عاماً، فقد تركت أثراً سيئاً على الأمبراطورية بوصفها مؤسسةً سياسيةً، وقضت على المساعي المستمرة لتوحيد ألمانيا دينياً وسياسياً في ظل حكم امبراطوري مركزي قوى، ومن ثم فإن معاهدة وستفاليا 1648 قد أخرت قيام الوحدة الألمانية مدة تزيد عن قرنين. وانفصلت عن الإمبراطورية كثير من الولايات التي كانت تشكل حدودها، فلم تعد هولندا وسويسرا تابعتين للامبراطور؛ وانقسمت ألمانيا ذاتها إلى عدد كبير من الولايات. ومع ذلك، إن معاهدة وستفاليا حققت نوعاً من التوازن الديني والسياسي آنذاك، وأقرت ذلك القانون العام لأوروبا لعدة أجيال. فقد أنهت حرب الثلاثين عاماً وكانت ـ أيضاً ـ نهاية عصر الإصلاح الديني. وأصبح

الوضع الديني في أوروبا ـ الآن ـ واضحاً، وانهار أمل المصلحين الأوائل في تحطيم الكاثوليكية الرومانية التي تتبع كنيسة روما. ومن ـ الآن ـ فصاعداً ساد، إلى حدٍّ ما مبدأ التسامح الديني في أوروبا. وفي التحليل النهائي، فبالرغم من أن الإصلاح الديني البروتستانتي والكالفني قد أُنقذ، فإنه عانى ـ كما عانت الكاثوليكية ـ من الارتياب والشك الذي شجعته قسوة النقد والجدل الديني، ووحشية وبشاعة الحرب وقسوة العقيدة التي أراد أنصارها واتباعها فرضها بالقوة.

في الفصل السادس من هذا الكتاب، تناولت تاريخ بريطانيا في القرن السابع عشر ووصول أسرة ستيورات إلى السلطة، ثم الحرب الأهلية (1642 ـ 1649) وما ترتب عليها من نتائج كوصول أوليفر كرومويل إلى الحكم وإعلان الجمهورية الإنجليزية. فبعد إعدام الملك شارل الأول في 30 يناير 1649، واجهت البلاد مشكلة إقامة حكومة جديدة واستعادة الأمن والنظام. ففي 19 مايو 1649 أعلن مجلس العموم الجمهورية الإنجليزية من دون ملك أو مجلس الشيوخ: أي أن الأمة هي صاحبة السيادة. ولكن الجمهورية كانت في ظل كرومويل دكتاتورية عسكرية فردية. فقد اضطر كرومويل إلى حكم البلاد حكماً عسكرياً، وهو حكم لم تكن له جذور قوية في الأمة الإنجليزية؛ مما أدى إلى عودة النظام الملكي في سنة 1660. ثم توالت الأحداث بمجيء الثورة الإنجليزية سنة 1688، وإعلان الحقوق الإنجليزي 1689. وأكدت الثورة الإنجليزية دعائم الحكم الملكي الدستوري، وعدّها الإنجليز ثورة تمثل نجاحاً سياسياً ودستورياً جعلت الشعب مصدر السلطات. وهي ثورة مجيدة لأنها اتّسمت بالتسامح، وترفعت عن اضطهاد الفريق المهزوم. وقد ترتب على هذه الثورة ازدياد الوعي السياسي بحقوق الفرد وظهور نظام الحزبين ونظام مجلس الوزراء. كما أثرت الثورة في تطور النظريات السياسية؛ وخاصة نظريات الحقوق الطبيعية وسيادة الشعب.

وفي إنجلترا القرن السابع عشر ازدهرت كل الطبقات الاقتصادية عدا

العمال والفلاحين. واقترنت التطورات السياسية بتطورات في مجال الاقتصاد، وسرت في البلاد رغبة قوية في الإنتاج. وقبل ظهور آدم سميث بزمن طويل، ظهر في إنجلترا شعار «دعه يعمل، دعه يمر»، وأصبحت التجارة عنصراً فعالاً في الاقتصاد الإنجليزي. وفي سنة 1694 تأسس مصرف انجلترا وأصبح العامل الرئيسي في استقرار الحكومة الإنجليزية.

وإذا كان القرن السابع عشر هو عصر الملكية المعتدلة في إنجلترا، فإنه عصر الملكية المطلقة في فرنسا، ويعرف أيضاً بعصر لويس الرابع عشر أو عصر التفوق الفرنسي. فقد تولى لويس الرابع عشر في سنة 1661 شؤون الحكم في فرنسا بنفسه، وكانت لديه نزعة مطّردة للحكم المطلق والاستبداد، كما قرر انتزاع السلطة الدينية من البابا في فرنسا، بحيث يصبح صاحب السلطة المطلقة في شؤون فرنسا الدينية والمدنية. ومارس لويس الرابع عشر ـ طوال حكمه ـ سلطة شاملة على سياسة فرنسا الخارجية تحكم من خلالها في شؤون أوروبا. وازداد نفوذ فرنسا في القرن السابع عشر بسبب التفكك السياسي في ألمانيا، وإيطاليا، وتداعى قوة أسبانيا. ومن البداية انطلقت سياسة لويس الرابع عشر من مركز القوة. فحرب الثلاثين عاماً قللت من مركز وقوة إمبراطورية أسرة الهابسبورج في ألمانيا، كما أكد صلح البيرنيه 1659 تراجع قوة أسبانيا. ومن البداية أيضاً، انتهج لويس الرابع عشر سياسة خارجية تقوم على مبدأ تحقيق مجد فرنسا وقوتها. وأدت هذه السياسة التوسعية إلى سلسلة من الحروب تمت مناقشتها ـ بشيء من التفصيل ـ في الفصل السابع. وقد حقق لويس الرابع عشر لفرنسا المجد والهيبة بسبب توسعاته العسكرية وبنائه الدولة القومية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكانت فرنسا ـ بعد سنة 1660 ـ أمة متماسكة جغرافياً، ومتحدة تحت حكومة مركزية قوية واحدة، وكانت القوة الرائدة في أوروبا ـ على الأقل ـ في عهد لويس الرابع عشر. ومع ذلك، فإن حكمه لم يكن حكماً صالحاً تماماً. وهناك سببان لفساد الحكم في عهده هما حبه: الشهرة والمجد وكرهه البروتستانت.

فالحروب، والضرائب التي فرضت لتمويلها، حطمت الاقتصاد الفرنسي تقريباً؛ وتركت البلاد منهكة وثائرة، ومهدت الطريق لثورة سنة 1789. وقد كان من الممكن أن تعني الملكية المطلقة الازدهار والرخاء والأمن ـ إلاّ أن لويس الرابع عشر لم يكن قانعاً بأن يكون رمزاً للقوة داخل فرنسا فحسب، ومن ثم ورط البلاد في حروب استمرت حوالى أربعين سنة. ولكن نستطيع القول: أنه ـ قبل أن يتورط في حروبه العديدة ـ كان يؤيد كولبير في سياسته بشأن تنمية الاقتصاد الفرنسي وخاصة التجارة والصناعة، ولم يكن إسرافه في الإنفاق لحساب ترفه فقط، بل إنه خلق لفرنسا ـ كذلك ـ تراثاً ملحوظاً وكبيراً في الفن والأدب.

وفي روسيا بدأت عملية التحول إلى العصور الحديثة مع وصول بطرس الأكبر إلى الحكم، وقد أصبح بطرس قيصراً على روسيا منذ سنة 1682، وكان أعظم وأكبر حكام روسيا في العصور الحديثة، وشملت إصلاحاته أغلب مرافق الحياة والنشاطات الاقتصادية في البلاد مثل الزراعة والصناعة، والتجارة، وإنشاء القنوات المائية، وشق الطرق، وبناء الجسور، وغيرها من المشاريع التي ساعدت على ازدهار الحياة الاقتصادية في روسيا. واستطاع بطرس أن يحقق عملاً مجيداً حينما منح روسيا المقومات الأساسية للدولة الحديثة، وهي الإدارة المدنية، والجيش، والأسطول. وفي مجال السياسة الخارجية كانت الجبهات التي شغلته تتمثل في الجبهة التركية، والسويدية، والبولندية، وكانت السياسة الخارجية الروسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر سياسة توسعية إلى حدٍّ بعيد. وفي التحليل النهائي جعل بطرس روسيا عاملاً مؤثراً في مجال السياسة الدولية الأوروبية وحطّم سيطرة السويد على بحر البلطيق.

ومن ناحية أخرى، سرعان ما أصبحت بروسيا دولة ذات شأن في السياسة الأوروبية. وكانت السنوات من 1750 إلى 1830 من أكثر السنوات الزاهرة بالأحداث في تاريخ ألمانيا. ففي بداية هذه الفترة ظهرت بذور الحركة

الوطنية الكبيرة في بروسيا، وهي حركة قُدر لها أن تنمو وتتطور إلى ما بعد سنة 1830. وقد وصفت ألمانيا في القرن السابع عشر بأنها «فوضى شاءتها العناية الإلهية». ولكن في القرن الثامن عشر غدت قوة يحسب لها كل حساب. وبروسيا ـ التي كانت محرومة من الحدود الطبيعية الصالحة للأغراض الدفاعية ـ تعين عليها أن تعتمد على القوة العسكرية للمحافظة على كيانها. وعلى هذا الأساس، ظهرت فيها منذ القرن السابع عشر التقاليد العسكرية التي تتّسم بالصرامة والكفاءة وهما سبب التقدم المطّرد الذي حققته بروسيا. وتعد بروسيا نموذجاً لما ينبغي أن تكون عليه الدولة، وقد حققت العديد من الانتصارات دون إشراك الشعب أو الاعتراف بالحاجة إلى الحرية.

في القرن الثامن عشر ـ إذاً ـ تغيّر توازن القوى في أوروبا بشكل جوهري بسبب ظهور روسيا المفاجىء والمثير بعد سنة 1709 وظهور بروسيا بعد سنة 1740 بوصفهما قوتين مهمتين في مجال السياسة الدولية. وأدت هذه التطورات إلى امتداد الديبلوماسية الأوروبية نحو الشرق، وهيمنة مشاكل أوروبا الشرقية على العلاقات الدولية بعد سنة 1763 بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الأوروبـي الحديث. وهكذا، نرى أن التحولات التي حدثت في أثناء القرن الثامن عشر كانت أكثر أهمية من تلك التي وقعت في أية فترة أخرى من تاريخ أوروبا الحديث.

ومن الناحية الثقافية، كان القرن الثامن عشر عصر تغيير وتطور من جوانب عدة. ففي هذا القرن نمت أفكار التنوير أو الاستنارة من البذور التي زُرعت من قبل في نهاية القرن السابع عشر. وأدت في منتصف القرن الثامن عشر، في وسط أوروبا، إلى ظهور مناخ ثقافي. وبالرغم من أن الحركات والحوافز الدينية لم تتأثر كثيراً أو تضعف بسبب حركة التنوير الفلسفية في القرن الثامن عشراً ـ عدا بين طبقة المثقفين الصغيرة ـ فإنها في كثير المناطق والمجالات وجدت أشكالاً تنظيمية جديدة. وفي سبعينات القرن الثامن عشر ظهرت الرومانسية في الأدب والفن والأفكار السياسية، ومن ثم تم تقديم

أفكار ومواقف جديدة ومثل وقيم ثقافية جديدة. وكان هذا العصر عصر جون لوك وإسحاق نيوتن وآدم سميث. وشهد تفاعل نزعات متناقضة وآراء متطرفة وتحديات جديدة. أما فن التصوير ـ خاصة التصوير الزيتيّ ـ في أوائل القرن الثامن عشر فمن الصعب أن نصفه هنا بإيجاز؛ ولكن يمكن اعتباره استمراراً لفن الباروك الذي ساد في أواخر القرن السابع عشر والذي يؤكد على الحركة واللون. وفي منتصف القرن شهد فن العمارة، وفن التصوير تغييرات مهمة تكاد تكون موازية لتلك التي ظهرت في مجال الأدب، مثل الشعر، ولكن بطريقة مختلفة. وأصبحت الفنون المرئية ـ أكثر فأكثر ـ كلاسيكية ذاتَ نزعات تاريخية. وفي نهاية القرن، أصبحت العمارة وفن التصوير تعود إلى الماضي وتركز عليه. كما أصبحت للموسيقا في القرن الثامن عشر مكان مرموق، وخير مثال على ذلك جون س. باخ وهو مؤلف موسيقي ألماني، وموزارت (موتسارت) Mozart النمساوي (1756 ـ 1791)، وبتهوفن الألماني، ومن الممكن أن نعد القرن الثامن عشر عصراً قادته فرنسا ثقافياً. فقد شهد القرن هيمنة اللغة الفرنسية الكاملة لغة البحث والثقافة والمجتمع الرفيع، إلاّ أن التأثير الثقافي الفرنسي كان ضعيفاً في إنجلترا وأسبانيا مقارنة بدول وسط وشرق أوروبا.

وفي القرن الثامن عشر، ظهرت ـ إلى الوجود ـ أكاديميات للعلوم في السويد سنة 1710 وفي روسيا سنة 1725، والدانمرك سنة 1742. ويُعد تأسيس هذه الأكاديميات بمثابة نهضة علمية عظيمة الشأن. أما المدارس والجامعات، وهي الوسائل الأساسية في نشر العلم والمعرفة، فقد تطورت بدرجة قليلة نسبياً في هذه الفترة. وفي بعض الدول تدنت جودة التعليم الرسمي، فعلى المستوى المدرسي؛ خاصة فيما يتعلق بالمدارس الابتدائية، كان نقص المعلمين المدربين والأموال ـ عادة ـ عقبة في سبيل تطوير التعليم. والجامعات في أوروبا تختلف ـ على الأقل ـ باختلاف مدارسها، من حيث الحجم ودرجة استيعاب الطلاب ومدى قبولها طرقاً جديدة للتعليم.

ومن بين أهم هذه الجامعات جامعة ليدن في هولندا، وجامعة جوتنجن Göttingen التي تأسست سنة 1737، وجامعة أدنبره ـ وإلى حدٍّ ما ـ جامعة فيينا وجامعة جلاسجو، إضافة إلى جامعات باريس وأكسفورد وكمبردج وستراسبورج وموسكو. ويتمتع بعض هذه الجامعات بتاريخ حافل متصل يمتد عبر قرون طويلة من الشهرة الواسعة مثل جامعات باريس وبولونيا وأكسفورد وكمبردج[1] وفيينا. وكانت جميعها ذات أهمية في مجال التربية والتعليم والحياة الثقافية والفكرية في أوروبا. وتعد جامعة أكسفورد أقدم جامعة ظهرت في إنجلترا، ومنذ بداية القرن الرابع عشر أصبحت مركزاً كبيراً للنشاط الثقافي والفكري والعلمي في أوروبا. أما جامعة باريس فقد كانت ـ أيضاً ـ جامعة شهيرة ومهمة. وكانت باريس مركز الثقافة والعلم والتعليم في أوروبا. فكانت فرنسا ـ بشكل عام ـ تحتل المرتبة الأولى في عالم الفكر. وقد جرى القول المأثور القديم بأن «البابوية كانت عند الإيطاليين والإمبراطورية كانت عند الألمان، والعلم كان عند الفرنسيين».

شهد القرن الثامن عشر قدراً كبيراً من التقدم الاقتصادي في أوروبا من الناحية الاقتصادية، إلا أنه كان بدرجات متفاوتة من الناحية الجغرافية، أو من حيث السرعة، والتأثير على مختلف أنماط النشاطات الاقتصادية. فهناك تطور ملحوظ في المصارف والمعاملات المالية العامة في بريطانيا ـ وبدرجة

(1) ترجع عظمة جامعة كمبردج Cambridge إلى حادث وقع في مدينة اكسفورد في سنة 1209 حينما قتل أحد طلاب جامعة أكسفورد Oxford امرأة في المدينة. فهب الأهالي وهاجموا مساكن الطلاب وشنقوا بعضهم؛ فاحتج الأساتذة وقررت نقابتهم الإضراب عن العمل. وفي غمرة هذه الأحداث، غادر حوالي 3,000 طالب وبعض الأساتذة مدينة أكسفورد واتجه الكثير منهم إلى مدينة كمبردج، وهناك أقاموا قاعات للدراسة وتم تدريجياً إنشاء أغلب كليات الجامعة حول نهر كام Cam وجسر Bridge ومن هنا جاء اسم مدينة كمبردج. انظر محمود سعيد عمران، **حضارة أوروبا في العصور الوسطى** (بيروت: دار النهضة العربية، 1991) ص 274.

أقل في فرنسا ـ وهولندا. كما شهد هذا القرن توسعاً كبيراً، وملحوظاً في التجارة البحرية. وهنا أيضاً كانت بريطانيا رائدة هذا النمط من النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، كان تطور الصناعة بطيئاً نسبياً حتى بدأت الثورة الصناعية تؤثر على اقتصاد بريطانيا وفرنسا في السنوات الأخيرة من القرن. والثورة الصناعية اصطلاح عام يطلق ـ عادة ـ على وصف سلسلة التغييرات الاقتصادية التي غيّرت معالم المجتمع الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهذه التسمية عرضة للنقد، لأن التاريخ الاقتصادي لا يعرف الثورات، والتغيير الفجائي لا يتفق مع التطور الاقتصادي الذي يتّسم بالتدرج البطيء. وقد بدأت «الثورة الصناعية» في إنجلتـرا في القرن الثامن عشر ومنها امتدت إلى غرب أوروبا، فأخذت كل دولة منها بسياسة التصنيع بدرجات متفاوتة وفي أوقات متفاوتة. إلا أن سياسة التصنيع هذه لم تعم كل أوروبا، فأغلب بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية ما تزال تتّسم بالصبغة الزراعية، واقتصر التصنيع على بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وروسيا فيما بعد. وشهدت روسيا تقدماً ملحوظاً في مجال تطور الصناعة والتجارة في عهد بطرس الأول وخلفائه. وباختصار لقد شهد القرن الثامن عشر، وخاصة النصف الثاني منه ـ في أوروبا ـ تطورات شملت عدة جوانب من أهمها الدعوة إلى تحويل السياسة الاقتصادية من سيطرة الدولة واحتكارها إلى الحرية الاقتصادية، والمنافسة الحرة، ودعوة الفلاسفة والمفكرين إلى الحرية الشخصية. وأدت الحرية الفردية في بريطانيا إلى الاختراع والابتكار، فبدأت الثورة الصناعية هناك ثم عمت دول أوروبا الأخرى. وكان لهذا التطور أثره في الاهتمام بالاقتصاد الزراعي على أساس أن الأرض مصدر الثروة القومية.

أما في مجال طرق الزراعة والإنتاج الزراعي، فقد كان التغيير قليلاً ـ نسبياً ـ طوال القرن باستثناء بعض المناطق في أوروبا الغربية. وكانت الزراعة العنصر الأساسي الذي قامت عليه اقتصاديات القرون الوسطى، وكان أكثر الأوروبيين يقيمون في القرى ويعملون في الزراعة وظلت الزراعة حتى

القرن التاسع عشر المصدر الأساسي للدخل في أوروبا، وحتى القرن الثامن عشر بقيت نظم الزراعة الأوروبية تحمل كثيراً من مظاهر العصور الوسطى ولكن بدرجات متفاوتة بتفاوت الظروف الاقتصادية والسياسية في مختلف بلدان أوروبا. وقد بذلت جهود كبيرة لتحرير الأرض والمجتمع الريفي من القيود التي كانت تحدد نشاطه بإلغاء رق الأرض وتنمية الإنتاج الزراعي. وكان للثورة الفرنسية دور هام في هذا الصدد؛ حيث عجلت بإلغاء ما بقي من النظام الإقطاعي القائم على الامتيازات. وقد كانت بريطانيا أسبق الدول الأوروبية في التحول إلى الزراعة الكثيفة بتحسين الزراعة، وتجديد أساليبها وأدواتها، وتنمية الأرض. كانت الزراعة حتى القرن التاسع عشر أهم عناصر الاقتصاد البريطاني، وكان المشتغلون بالزراعة ـ وفي مقدمتهم ملاك الأرض ـ أغني طبقات المجتمع وأكثرهم نفوذاً. وفي فرنسا كان أصحاب المذهب الطبيعي ينادون بأن الزراعة وحدها هي القوة المنتجة في الدولة، ويجب أن يتجه الاهتمام إلى التوسع في الإنتاج الزراعي. وأفسحت الثورة المجال أمام الفلاح الفرنسي في ليلة 4/5 أغسطس 1789 عندما اتخذت الجمعية الوطنية سلسلة من القرارات ألغت النظام الإقطاعي وامتيازات النبلاء. كما تمت مصادرة أملاك الكنيسة والنبلاء المهاجرين والملك وقُسمت قطعاً صغيرة، ووزعت على الفلاحين. كما قررت الثورة توزيع الأراضي العامة؛ فاستطاع كثير من الفلاحين أن يأخذوا منها قطعاً جديدة. ولهذا السبب، كان الفلاحون من أشد طبقات المجتمع الفرنسي تمسكاً بالثورة ودفاعاً عنها، وتأييداً لحكم نابليون بونابرت الذي ضمن لهم المحافظة على الحقوق التي حصلوا عليها في أثناء الثورة. أما في روسيا فقد ظل نظام الزراعة على ما كان عليه من دون تغيير يذكر حتى القرن التاسع عشر، وكان ذلك النظام قائماً على عنصرين هما: رق الأرض والزراعة الجماعية. وبشكل عام، كانت النزعة الحديثة في التطور الزراعي في أوروبا الحديثة تهدف إلى سد الفجوة التي كانت تفصل بين الزراعة وملكية الأرض بتمليك الفلاحين ونشر الملكية الفردية الصغيرة.

وكانت الزراعة الأوروبية ـ حتى القرن الثامن عشر ـ يغلب عليها عنصر الإنتاج للاستهلاك المحلي لا للأسواق التجارية. عموماً، لقد كان التقدم الاقتصادي ملحوظاً في بريطانيا وهولندا وفرنسا مقارنة ببقية أوروبا المختلفة نسبياً ألمانيا، وسط أوروبا، وإيطاليا، وأسبانيا. وفي بعض أجزاء بولندا والمناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية كان الوضع الاقتصادي متخلفاً جداً بسبب الاضطرابات السياسية أساساً. وفي التحليل النهائي، فإن النصف الأول من القرن الثامن عشر كان فترة كساد وركود اقتصادي في أغلب أجزاء القارة، في حين أنه ـ بعد منتصف القرن ـ ازدادات نسبة التقدم الاقتصادي بدرجة ملحوظة في مناطق كثيرة في أوروبا.

كما شهد القرن الثامن عشر درجة ملحوظة من التوتر داخل الدولة. وكان العصر عصر الملكيات والحكم الفردي المطلق. فكل دولة في أوروبا في القرن الثامن عشر كانت ملكية مع استثناءات قليلة وغير مهمة نسبياً مثل فينيسيا وجنوه والأقاليم السويسرية The Swiss Cantons. ولكن من المؤكد أن السلطة الفعلية للملكية في بريطانيا قد تضاءلت أثناء الأجيال الثلاثة التي أعقبت ثورة سنة 1688. ففي المقام الأول خُفضت امتيازاتها بسبب التشريعات. فإعلان الحقوق الصادر في سنة 1689 ـ مثلاً ـ ألغى السلطة التي طالب بها جيمس الثاني بشأن وقف تنفيذ أي قانون. وفي فرنسا ـ بالرغم من أن الملكية ظهرت بمظهر القوة فإنها فقدت هيبتها في أواخر القرن الثامن عشر بسبب مساوىء الملوك ـ التي تمثلت أساساً في كثرة الحروب التي استنزفت الأموال والأرواح، وبسبب الضرائب، والمبالغة في الإسراف، وسوء الإدارة، وكثرة الاضطهاد السياسي والديني. ولم يكن باستطاعة ـ مثل هذا الحكم المطلق المستبد ـ أن يستمر إلاّ في حالة واحدة هي القضاء على الظلم الاجتماعي. ولكن هذا لم يحدث. ولذا كانت الثورة الفرنسية وسقوط الملكية قدراً مقدوراً.

وكانت الحرب من السّمات الرئيسة للقرن الثامن عشر، وكان تأثيرها

واضحاً في التاريخ الدبلوماسي والسياسي لأوروبا، وكذلك في تاريخ أوروبا الاقتصادي في هذه الفترة. لقد شهد القرن ظهور الجيش البروسي وازدياد عدده وعدته في وسط أوروبا وفي شرقها. كما شهد نمو القوة العسكرية الروسية، فقد أصبح الجيش الروسي في السنوات الأخيرة من عهد بطرس الأول من أقوى الجيوش الأوروبية. في سنة 1731 وصل الجيش الروسي إلى أكثر من 132,000 جندي، وفي سنة 1796 وصل عدده إلى 458,000 جندي وذلك قبل أن تضطلع روسيا بدور فاعل ونشط في النضال ضد الثورة الفرنسية. ويُعد القرن الثامن عشر فترة تطور تدريجي وبطيء، لا فترة تحول متطرف في المجال العسكري. وقد شهدت هذه الفترة استمرار عدد من الاتجاهات كانت واضحة في فرنسا في عهد لويس الرابع عشر كنمو حجم الجيوش، وزيادة أهمية الفروع الخدمية الإدارية، وزيادة فعالية سيطرة الدولة. لم يكن العصر، إذاً، عصر ركود بل عصر العسكرية والجيوش. وفي مجال القوات البحرية كان التفوق من نصيب بريطانيا، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية. كما شهدت هذه الفترة أيضاً نمو البحرية الروسية في عهد بطرس الأول، وخاصة بعد سنة 1703. فقد جعل بطرس الأول من روسيا أحدى القوى البحرية الأوروبية الكبرى، ومن ثم أصبحت روسيا قوة بحرية مماثلة تقريباً لأسبانيا وأقل إلى حدٍّ ما من فرنسا. وبإيجاز لقد كانت الحرب عاملاً مهماً في تاريخ أوروبا في القرن الثامن عشر. إذ ساعدت على ظهور كل من بروسيا وروسيا قوتين من القوى الأوروبية الكبرى، وخفّضت إلى حدٍّ كبير من نفوذ السويد في أوروبا، وخاصة في بحر البلطيق، وعجلت باضمحلال الأمبراطورية العثمانية، واستبدلت النفوذ النمساوي بالنفوذ الأسباني في جنوب أيطاليا، وجعلت من اللورين منطقة فرنسية.

أما العلاقات الدولية الأوروبية فاستمرت في القرن الثامن عشر تحت هيمنة فكرة توازن القوى تماماً كما كان الحال في عصر لويس الرابع عشر. وتأثرت السياسة الخارجية لكل دولة من الدول الأوروبية بشخصيات

حكامها. فباستثناء دول مثل بريطانيا، والسويد ـ حيث كانت الملكية محدودة السلطات إلى حدٍّ ما كان الملوك والوزراء يفترضون أن مصالح شعوبهم مماثلة لمصالح الأسر الحاكمة. وكان التنافس الاستعماري الطويل بين بريطانيا وفرنسا الذي بدأ في سنة 1689 وانتهى سنة 1815 أحد العناصر المهيمنة في تاريخ القرن الثامن عشر. ونتيجة لذلك، تعرضت كل من الدولتين إلى مشاكل استراتيجية خطيرة بصورة لم تكن معروفة في السابق فكل منهما كانت تسعى إلى أن تصبح قوة عالمية، ومن ثم كان عليها أن تضع استراتيجية عالمية، وواجهت وكلتاهما مصاعب نتجت عن تفاعل الأحداث في أوروبا مع أحداث أخرى في العالم الجديد والشرق.

ومن الناحية الدينية، لم تتغير الأحوال عما كانت عليه بعد حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر. فاللوثرية سيطرت على اسكندنافيا وأغلب شمال ألمانيا وسادت الانجليكانية في إنجلترا. أما الكالفنية فقد بقيت مهيمنة في إسكتلندا وهولندا، وبعض الولايات الألمانية وبعض الأقاليم السويسرية. وفي الوقت ذاته هناك أقليات كالفنية في المجر وفرنسا وبولندا وبوهيميا. واحتفظت الكاثوليكية بهيمنتها في أسبانيا وإيطاليا وفرنسا والنمسا وجنوب ألمانيا. وفي شرق أوروبا، كانت السيطرة للكنيسة الارثوذكسية في روسيا، وكان لها أتباع أيضاً في شرق بولندا والنمسا. وفي البلقان باستثناء البوسنة وألبانيا، هيمنت كنيسة الأغلبية الكبيرة من الناس. The Church of the Great Majority of the people.

ومن الصعب أن نعد القرن الثامن عشر عصراً دينياً عظيماً، ولكن يمكن القول أيضاً أنه لم يكن عصر ركود ديني أو لا مبالاة. فقد شهد القرن تطوراً ملحوظاً في المسيحية، وخاصة في مجال النشاطات التبشيرية الكاثوليكية في العالم الجديد والشرق. واستمرت البعثات التبشيرية الكاثوليكية في مواصلة نشاطها في الصين وبدرجة أقل في الهند، والهند الصينية وإيران، وبقيت أهم قناة قدم من خلالها فن الشرق وفلسفته إلى الحياة الثقافية في أوروبا.

وتكاد السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر تخلو من أي أثر للأعمال الدولية. فالدول الأوروبية، في هذه الفترة، كانت تمثل دولة مستقلة متفرقة تسعى كل منها وراء مصلحتها الخاصة وحدها. فهي تعقد التحالفات الوقتية وفق ما تمليه مصلحتها المباشرة وفكرة التوازن الدولي. ولكن بمجيء الثورة الفرنسية بدأ عصر الجهود الدولية من جديد. وحينما حانت ساعة التغيير العظيم في فرنسا، بلورت الثورة أهدافها في الشعار الثلاثي: الحرية والإخاء والمساواة. وكان الفرنسيون يقصدون بالحرية في بداية الأمر تأمين الفرد إزاء تصرفات الدولة. أما الإخاء فقد كان من وجهة النظر الفرنسية هو الإخاء بين الأفراد خاصة، وتمثل في عدة اجتماعات حماسية عقدت عشية سنة 1789 تآخى فيها النبلاء والفلاحون. ولم يهتم مفكرو العصر كثيراً بالشؤون الدولية أو بالإخاء بين الدول. أما المساواة فكانت تعني المساواة في الحقوق أمام القانون وإلغاء الامتيازات الخاصة. ويمثل إعلان حقوق الإنسان والمواطن أصدق تمثيل الجانب النبيل من الثورة الفرنسية ويُعد قانون النظرية الثورية. وقد بدأ إعلان حقوق الإنسان بتوطيد الحقوق الأساسية لكل فرد، ثم أعطى الشعب سلطة مطلقة. ويعد إعلان الحقوق الفرنسي من أهم أعمال الثورة الفرنسية، وهو يختلف عن إعلان حقوق الإنسان الانجليزي أو الأمريكي في أنه كان لمصلحة البشر جميعاً لا لمصلحة شعب معين، وأصبح إنجيلاً للثوريين والمصلحين السياسيين إبان القرن التاسع عشر. وتعد الثورة الفرنسية ذات أهمية مباشرة للعالم كله، وحسبنا أن نشير إلى أنها تُعد أهم حدث جرى منذ عهد الإصلاح الديني في القرن السادس عشر.

وقد تعاقبت أحداث الثورة بشكل مثير ـ كما رأينا في الفصل الحادي عشر ـ ورفعت الانتصارات العسكرية المتتالية التي حققتها الجيوش الفرنسية بعد سنة 1795 من معنويات الفرنسيين وجعلتهم يؤمنون بنظرية امتداد فرنسا نحو حدود طبيعية آمنة؛ مما أدى إلى مواصلة الحرب ضد النمسا وبريطانيا تحقيقاً لسياسة الحدود الطبيعية. وبسبب مقاومة الأرستقراطية والحروب

الأهلية والخارجية اضطرت الثورة الفرنسية إلى السير في عملية هدم المجتمع القديم حتى النهاية. ومن أجل توحيد الطبقات الشعبية اضطرت أن تضع في المقام الأول مبدأ المساواة في الحقوق، كما حاولت أن ترسم ملامح دولة ديمقراطية ومجتمع يتمتع بالمساواة. وخلاصة القول: إن الثورة غيّرت نظام الحكم من الفردية الاستبدادية إلى الديمقراطية الحرة، وأصبحت الأمة مصدر السلطات، وأُعلنت حقوق الإنسان. كما امتدت الثورة إلى مجالات العمل والإنتاج والاستهلاك فصارت أملاك الملك والنبلاء والكنيسة، وقررت توزيعها في شكل ملكيات صغيرة، وبذلك ساعدت على تدعيم الطبقة البورجوازية، وألغت طوائف الحرف، وأقرت للأفراد حرية اختيار المهنة، ومن ثم صفّت الثورة الفرنسية رواسب النظام الإقطاعي وامتيازات النبلاء وميراث الحكم الملكي المطلق.

وبعد عشر سنوات (1789ـ1799) من التقلبات لم تكن ملامح المجتمع الجديد المختلفة قد تحددت بصورة نهائية، إلا أنها بدأت ترتسم بوضوح، وترسخت أطر المجتمع الجديد أثناء حكم نابليون بونابرت (1799ـ1815). ويمكن القول: أن تاريخ فرنسا من سنة 1795 إلى سنة 1815 هو تاريخ نابليون بونابرت، فلم يسبق لشخصية ما أن طغت على حياة أوروبا وتاريخها وأفكارها مثلما طغت عليها شخصية نابليون طوال عشر سنوات. أعاد نابليون تنظيم فرنسا إدارياً وأخضع البلاد كلها لحكم واحد ونظم إدارية وسياسية واحدة. ويعد القانون المدني الفرنسي من أكبر إنجازاته. وطوال الوقت كانت سياسته الداخلية خاضعة للضرورات العسكرية. وقد أدى تتابع الأحداث داخل فرنسا وخارجها إلى تزايد نفوذ نابليون. كما أدت طموحاته الكثيرة إلى توريط فرنسا في حروب كثيرة. ولكن بعد سنوات من الانتصارات والمجد العسكري خسرت فرنسا كل الممتلكات التي حصلت عليها إبان الثورة، وعادت إلى حدود ما قبل سنة 1789. ففي معركة واترلو كانت هزيمة نابليون النهائية، وبذلك انتهى الصراع الطويل بين الثورة الفرنسية والدول الأوروبية

الحاقدة عليها، وعادت الملكية من جديد إلى فرنسا وبدأت تجربة الملكية الدستورية في سنة 1815. ومن بعض الزوايا فإن عودة الملكية قد هدم جزءاً كبيراً من الثورة، وأسندت السلطة والأعباء إلى النبلاء. ومع ذلك استمرت مؤسسات فرنسا النابليونية. وكانت حقوق المعارضة والحرية السياسية إضافة إلى حرية نسبية للصحافة، مضمونة أكثر مما كانت عليه في عهد نابليون.

ويُعد مؤتمر فيينا (1814/1815) من أكبر المؤتمرات الدولية الأوروبية بعد مؤتمر وستفاليا 1648. ولم يراع هذا المؤتمر الاعتبارات القومية والطموحات الجديدة للشعوب الأوروبية. وحسبنا أن نشير هنا إلى أن المجتمعين في المؤتمر قد أصروا على وضع شعب النرويج تحت حكم السويد، ووضع شعب بلجيكا تحت حكم هولندا، ووضع شمال إيطاليا تحت حكم النمسا، وأدت هذه السياسة اللامعقولة إلى قيام حركة ثورية كان لا مفرّ منها كما هو مُبين في الفصل الرابع عشر. وكانت عودة الملكية إلى فرنسا تعني عودة فرنسا إلى حدودها القديمة، فيما عدا ذلك لم يكن للتغييرات من هدف إلا إعادة التوازن الأوروبي من جديد. وبعد عشرين سنة من الحرب خرجت بريطانيا أقوى دولة في العالم آنداك، فقد تم تحقيق كل مطالبها في مؤتمر فيينا. ولكن الحرب (والنظام القاري) أدت إلى تفاقم الفوضى والارتباك والكوارث الاجتماعية الناتجة عن التغير الصناعي المطرّد. ففي سنة 1815 بدت بريطانيا على حافة الإفلاس والثورة الاجتماعية. كان الأفق في نظر ذوي البصيرة النافذة والمفكرين مظلماً ومنذراً بالخطر. فبعد قرن من الحرب هزمت فرنسا في الصراع الطويل من أجل إمبراطورية تجارية فيما وراء البحار، وفُتحت أخيراً موانىء العالم الجديد ـ وأصبحت الهند تحت السيطرة البريطانية الكاملة. ويمكن أن نستخلص أنه في سنة 1815 وفي نهاية فترة طويلة من الحروب والمتاعب كان هناك خوفٌ، وجشعٌ، وحسد. ولكن كان ثمة قليل من الأمل. وظلت أوروبا مهمومة بشبح الحرب وتوقعاتها، وظلت الآفاق قاتمة مظلمة.

ملحــق 1

ثبت ببعض الأسماء المهمة في عصر النهضة

بترارك، فرانسيسكو. (1304 ـ 1364): عالم وشاعر إيطالي يُعد أحد أبرز روّاد عصر النهضة الأوروبية. كرس حياته للآداب وقرض الشعر، وهو أول من دعا إلى نبذ قيم العصور الوسطى والعودة إلى التراث الكلاسيكي.

بوكاشيو، جيوفانّي. (1313 ـ 1375): كاتب وشاعر إيطالي أظهر رغبة فائقة في تعلم الآداب الكلاسيكية والبحث عن المخطوطات القديمة، ويعرف بـ «أبـي النثر الإيطالي الكلاسيكي».

تشيان، (تيتيان). (1489؟ ـ 1576): رسام إيطالي يُعد أحد أكبر فناني عصر النهضة، وهو من أشهر فناني فينيسيا، واهتم بتصوير المناظر الطبيعية. كما صور في سلسلة طويلة من الصور الدينية (1522 ـ 1570) فكرته عن العقيدة المسيحية وقصة الخلق من آدم إلى المسيح، ومن أشهر لوحاته الفنية: صورة «صعود العذراء» (1518).

جاليلو، جاليلي. (1564 ـ 1643): عالم فلك ورياضيات إيطالي من مدينة بيزا القريبة من فلورنسا، أكد نظرية كوبرنيكوس القائلة أن الشمس هي المركز والأرض وغيرها من الكواكب تدور حولها، وجلب له هذا المتاعب وأعلنت الكنيسة الكاثوليكية العداء له، ومات في 1643/1/8 مغضوباً عليه من الكنيسة متهماً بالزندقة لأنه قال بأن الأرض تدور حول الشمس.

دافنشي، ليوناردو. (1452 ـ 1519): رسام ونحات وموسيقي إيطالي يُعدّ أحد أعظم العباقرة في كل العصور. وُلد في مدينة فنشي التي تقع بين بيزا وفلورنسا فسمي باسمها من أشهر لوحاته الفنية صورتا العشاء الأخير (1495) والموناليزا (1503 ـ 1506)، ومن لوحاته الفنية الأخرى صورة عذراء الصخور أو العذراء بين الصخور.

دانتي، أليجييري. (1265 ـ 1321): من مدينة فلورنسا وهو كبير شعراء إيطاليا ومؤلف «الكوميديا الإلهية» (1308 ـ 1320) ودانتي من رواد اللغة الإيطالية ألف بهذا أغلب نتاجه الأدبي. وقد تركت وطأة الحرمان ـ التي قاساها في الصغر ـ آثارها في مؤلفاته.

رافائيل. (1483 ـ 1520): رسام ومهندس معمار إيطالي ويعد أحد أكبر الفنانين العالميين في مختلف العصور، واشتهر بصوره العديدة الرائعة للسيدة العذراء. ومن أعماله الفنية لوحة «تتويج العذراء» (1503)... متحف الفاتيكان بروما.

سافونا رولا، جيرولامو. (1452 ـ 1498): راهب ومصلح ديني إيطالي، تزعم حركة احتجاج على تعاليم الكنيسة الكاثوليكية، وشن حملة على الفساد الأخلاقي الذي عرفته الكنيسة في عصره وقاد ثورة على الترف ودعا إلى الابتعاد عن البدع.

مديشتي، لورانزو دي. (1449 ـ 1492): سياسي إيطالي فلورنسي، اشتهر بأنه راعي النهضة الفنية في فلورنسا، وفي عهده بلغت فلورنسا ذروة الشهرة والمجد خاصة في مجال الفن والأدب.

مور، توماس. (1478 ـ 1535): كاتب وسياسي إنجليزي ومن أعلام النهضة في إنجلترا، وهو مؤلف كتاب: اليوتوبيا (الدولة المثالية أو المدينة الفاضلة) في هذا الكتاب، شنّ مور حملة عنيفة ضد النظام الرأسمالي

وسوء توزيع الثروة، ودعا إلى الاشتراكية وتحطيم الملكية الخاصة، كما دعا إلى حرية العقيدة والتسامح الديني.

الموناليزا، لوحة: هي لوحة الجيوكوندا أو الموناليزا (أي السيدة ليزا) أشهر لوحات ليوناردو دافنشي الفنية، إن لم تكن أكثر اللوحات العالمية شهرة على الإطلاق (متحف اللوفر ـ باريس).

ميخائيل، أنجلو. (1475 ـ 1564): نحات ورسام ومهندس معمار إيطالي، ويعد أحد أكبر الفنانين في جميع العصور. ومن أشهر أعماله الفنية تمثال الرحمة (أو الشفقة) وتمثال داوود وتمثال موسى الذي يعد من أعظم الأعمال الفنية في عالم النحت.

مكيافللي، نيقولو. (1649 ـ 1527): مفكر وفيلسوف إيطالي قال بأن الوسائل كلها مبررة لتحقيق السلطان السياسي، ومن أشهر مؤلفاته كتاب «الأمير» 1513.

يوليوس الثاني، البابا. (1443 ـ 1513): شغل البابوية من سنة 1503 إلى 1513 وقام بدور كبير في تشجيع الأدب والفن والحث على الإنتاج الفني.

ملحــق 2

ثبت ببعض الأسماء المهمة في حركة الإصلاح الديني

إيرازموس (رازمس)، ديسيد يريوس. (1469 ـ 1536): لاهوتي وفيلسوف هولندي، يُعد أحد أبرز روّاد «الحركة الإنسانية» في عصره. كان أكثر دعاة الإصلاح شهرة وأشدهم نفوذاً، انتقد الكنيسة ودعا لإصلاح نظمها ومؤسساتها.

زونجلي، ألرخ. (1483 ـ 1531): مصلح ديني بروتستانتي سويسري تأثر بتعاليم مارتن لوثر، وكان ديمقراطياً وجمهورياً وإنسانياً، هاجم نظام الرهبنة، وحرم استخدام اللغة اللاتينية في الصلاة.

كالڤن، جون. (1509 ـ 1564): لاهوتي فرنسي ومؤسس المذهب الكالڤني، قام بدور مهم في نشر الإصلاح البروتستانتي في فرنسا وسويسرا.

لوثر، مارتن. (1483 ـ 1546): راهب ألماني تزعم حركة الإصلاح الديني في ألمانيا ومؤسس المذهب البروتستانتي، ويُعد من أشهر المصلحين الدينيين، وكان أول الثائرين على الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في روما في العصور الحديثة.

ليولا، إجناتيوس. (1491 ـ 1556): أحد الفرسان الأسبان، وهب نفسه لخدمة البابوية والكنيسة الكاثوليكية، وهو مؤسس منظمة

اليسوعيين (الجزويت) التي ساعدت كثيراً على إنعاش الكاثوليكية.

هسّ، جون. (1373 ـ 1415): مصلح ديني تشيكي نادى بالعودة إلى الكتاب المقدس على أساس أنه المصدر الأساسي للمسيحية، إلا أنه لم يتمرد على سلطة البابا أو ينكر سيادة الكنيسة، اتهم بالهرطقة والإلحاد وأُعدم حرقاً.

الهيجونوت: كلمة فرنسية أُطلق على البروتستانت في فرنسا من أتباع كالڤن وهي مشتقة من كلمة ألمانية تعني «الرفاق المتحالفون».

ويكلف، جون. (1330 ـ 1384): لاهوتي ومصلح ديني إنجليزي رفض سلطة البابا إذا تعارضت مع الكتاب المقدس، ودعا لعودة الكنيسة إلى ما كانت عليه من بساطة وصفاء في أيام المسيحية الأولى.

ملحــق 3

زعماء الثـورة الفرنسيـة

دانتون، جورج جاك. (1759 ـ 1794): ممثل القوة الفوضوية للثورة الفرنسية كان معروفاً بأنه ديمقراطي منذ سنة 1789، وهو محام برز إدارياً قديراً لمدينة باريس في سنة 1791 وفي السنة التالية أصبح وزيراً للعدل. وقد انتقده مؤرخو أوائل القرن التاسع عشر بسبب تورطه في مذابح 2 سبتمبر 1792، في حين مدحه مؤرخون آخرون لتحدّيه الملهم للغزاة بوصفه عضواً في لجنة الإنقاذ العام. وفي سنة 1794 أصبح زعيماً للجناح اليميني في حزب اليعاقبة، وخادماً لفرنسا أكثر من كونه خادماً للثورة. وكان دانتون نقيضاً لروبسبير الذي استخدم قضية اكتشاف تجاوزات دانتون المالية لاتهامه، ومن ثم لاستدعائه أمام المحكمة الثورية التي حكمت بإعدامه وفي 6 أبريل نفذ الحكم في دانتون مع مساعديه.

ديمولاند، كميل. (1760 ـ 1794): قاد جماهير باريس ـ إن كان ثمة قائد للجماهير آنذاك ـ في الهجوم العاصف الكاسح على سجن الباستيل في 14 يوليو 1789. في أثناء فترة الإرهاب والحكومة الثورية حث ديمولان في كتابه كزدلييه العجوز على الرجوع إلى الرحمة والاعتدال. ويُعد هذا الكتاب من الأدب الحقيقي الذي نشر إبان الثورة. وأُعدم ديمولان مع دانتون في 6 أبريل 1794.

روبسبيـر، مـاكسيميليـان. (1758 ـ 1794): هـو أحـد أبـرز قـادة الثورة الفرنسية، محامٍ نحيل البدن، متعلم ومنظم ومتشدّد ومجرّد من

الرحمة. برز متطرفاً رئيسياً في الجمعية الوطنية وأصبح من أوائل أعضاء نادي اليعاقبة في باريس. ويعد - مع مارّا ودانتون - من كبار زعماء اليعاقبة، وقد استمد روبسبير أفكاره من مبادىء جان جاك روسو، واستخدم تأييد باريس له للهيمنة على لجنة الانقاذ العام، ولكي يضمن التخلص من منافسيه الجيروندوهيبير ودانتون في الفترة من أكتوبر 1792 إلى أبريل 1794 وبمساعدة صديقيه كوتون وسان جوست أسس روبسبير دكتاتورية استمرت طوال ربيع وأوائل صيف سنة 1794. إلاّ أن سياسة روبسبير الاجتماعية أدت إلى نفور أغلبية أعضاء المؤتمر ومن ثم إلى اعتقاده وإعدامه في 28 يوليو 1794 دون محاكمة، وأعدم معه سان جوست وكوتون وتسعة عشر من أنصارهم بالمقصلة.

سان جوست، لويس أنطوان ليون دي. (1767 - 1794): أحد زعماء الثورة الفرنسية. أُعدم بالمقصلة مع روبسبير في سنة 1794. كان سان جوست متأثراً بآراء مونتسكيو، فقد كتب في روح الثورة ودستور فرنسا: «لا يقوم وطن حيث لا يوجد قانون. . .» وفي سبيل تأسيس الجمهورية، أشار إلى ضرورة «إخراج الشعب من حالة الشك والبؤس التي تفسده». وكان ثورياً ووطنياً مخلصاً، وعند محاكمة لويس السادس عشر قال: إن الملك «يجب أن يملك أو أن يموت. . . وإن . . . كل ملك هو مغتصب ومستبد».

سيّيس. عمانوئيل جوزيف. (1748 - 1836): كان قسيساً وأحد ممثلي الطبقة الثالثة، وهو أكثر من أي شخص آخر - كان رجل سنة 1789. ونال شهرة واسعة بسبب كتابه الشهير: **ما الطبقة الثالثة؟** حيث كان يرى أن الطبقات المميّزة كانت جريمة في حق الإنسان وطالب بضرورة الاعتراف بالطبقة الثالثة برلماناً يفوض لوضع دستور يحدد مهام وواجبات الحكومة. ففي 17 يونيو 1789 اقترح سيّيس أن تأخذ الطبقة الثالثة صفة الجمعية الوطنية. وبالرغم من أنه كان عضواً في لجنة شكلت لتقسيم فرنسا إلى محافظات. فإنه انسحب من الحياة العامة، وفي مارس 1791 رفض منصب

رئيس الأساقفة في باريس. وقد سئل، وهو في سن متقدمة من عمره، عما فعل أثناء فترة الإرهاب فأجاب: أنه بقي حياً. وبعد فترة من الخدمة في بعثة ديبلوماسية في برلين انضم إلى حكومة الإدارة في سنة 1798، وفي السنة التالية ساعد نابليون على الوصول إلى السلطة، وهو الذي وضع نظام القنصلية الذي قام نابليون بإدخال تعديلات عليه ليصبح هو القنصل الأول. وأثناء الامبراطورية (1804 ـ 1814) منح سيّيس لقب كونت (نبيل)، ثم قضى الفترة من 1814 إلى 1830 في المنفى في بلجيكا، وعاد لفرنسا في سنة 1830 وعاش فيها أثناء حكم ملكية يوليو (1830 ـ 1848) حتى وفاته سنة 1836.

لافاييت، دي. (1757 ـ 1834): أرستقراطي فرنسي ولواء وسياسي اشترك في حرب الاستقلال الأمريكية (1777 ـ 1783) وكانت تربطه صداقة قوية بجورج واشنطن ونتيج لذلك تمتع بشعبية واسعة في باريس وعين قائداً للحرس الأهلي سنة 1789، وهو الذي صمم الوردة ذات الألوان الأحمر والأبيض والأزرق شعاراً وضعه الثوار في أشرطة قبعاتهم. وفي سنة 1792 أدى فشله العسكري ضد النمسا إلى اتهام المؤتمر الوطني له بالتقصير وإبعاده إلا أنه هرب إلى النمسا ثم عاد في سنة 1799 إلى فرنسا. وأثناء عودة الملكية في سنة 1815 أصبح لافاييت رمزاً للأحرار في فرنسا ولم يكن ـ على كل حال ـ زعيماً، وإنما كان رمزاً فقط. وتُعد إنجازاته أقل أهمية من شهرته وشعبيته الواسعة.

مارا، جين بول. (1743 ـ 1793): ثوري فرنسي وأحد زعماء الثورة الفرنسية، متحجر القلب لا يرى حلاً للمشاكل إلا بسفك الدماء وهو القائل بأن «الحرية لا تستقر إلا بالعنف». مارس مارّا مهنة الطب قبل الثورة في سنة 1789 ثم تحوّل إلى الصحافة وكان محرراً لصحيفة «صديق الشعب» ودعا لممارسة الدكتاتورية باسم الشعب ويسمى عادة صديق الشعب. أُغتيل في 13 يوليو 1793 في حمامه الخاص طعناً بالسكين من قبل فتاة جميلة في

الخامسة والعشرين كانت متعاطفة مع الملكية وتدعى شارلوت كورديه.

ميرابو، الكونت دي. (1749 ـ 1791): أحد أبرز زعماء الثورة وهو سياسي وثائر فرنسي يعرف ـ عادة ـ بخطيب الثورة الفرنسية، ويمثل هوية الثورة في عهدها الأول، إذا كان يريد تحقيق إصلاح معقول مع الإبقاء على الملكية. فقد كان ملكياً دستورياً وبقي كذلك حتى آخر حياته. ويوصف بالحكيم العاقل المعتدل. وقد سيطر ميرابو على الجمعية الوطنية حتى موته في 2 أبريل 1791.

ملحق 4

ثبت ببعض الأسماء المهمة الأخرى التي ورد ذكرها في الكتاب

إسكندر الأول. (1777 ـ 1825): قيصر روسيا (1801 ـ 1825) وفي عهده غزا نابليون بونابرت روسيا في سنة 1812.

أليزابيث الأولى. (1533 ـ 1603): ملكة إنجلترا وإيرلندا (1558 ـ 1603) يعد عصرها من أزهى العصور في التاريخ الإنجليزي الحديث.

أنطوانيت، ماري. (1755 ـ 1793): ملكة فرنسا (1774 ـ 1793) بوصفها زوجة لويس السادس عشر، وكانت امرأة متكبرة حمقاء، أعدمت في 16 أكتوبر 1793.

أوتو الأول. (1851 ـ 1867): أمير بافاري (ألمانيا)، أول ملك لليونان (1832 ـ 1862) بعد الاستقلال.

أورانج، وليم: قائد وبطل النضال في الأراضي المنخفضة من أجل الاستقلال ضد إسبانيا في أواخر القرن السادس عشر. فهو بطل ثورة الأراضي المنخفضة (1566 ـ 1567) الذي كان يعشق الحرية ويمقت التعصب ويعد أحد كبار الأبطال في تاريخ الحرية في أوروبا، ومؤسس دولة هولندا الحديثة. أغتيل في 10 يوليو 1584.

إيفان الثالث الرهيب، حاكم روسيا. (1462 ـ 1505): أعلن استقلال روسيا عن الإمبراطورية المغولية فكان ذلك بداية نمو دولة جديدة.

بابوف، فرانسوا. (1760 ـ 1767): مفكر فرنسي ذو اتجاهات شيوعية، كان يتطلع إلى «سعادة عامة» يتمتع بها كل أفراد الشعب، لا البورجوازية فحسب، أُعدم في 27 مايو 1797.

باخ، يوهان جون سبستيان. (1685 ـ 1750): مؤلف موسيقي ألماني عرف بغزارة الإنتاج، وهو من آسرة تعد أكبر وأشهر آسرة في التاريخ الثقافي الألماني.

بتّ، وليم (الأرشد). (1708 ـ 1778): سياسي بريطاني ورئيس الوزراء (1756 ـ 1761) و 1766 ـ 1768 وجّه إدارة السياسة البريطانية أثناء حرب السنوات السبع (1756 ـ 1763).

بتْهوفن، لودفيك فان. (1770 ـ 1827): مؤلف موسيقى ألماني يُعد أحد أبرز عباقرة الموسيقا، في أوروبا، بل في العالم، في العصور كافة.

بطرس الأكبر (الأول). (1672 ـ 1725): قيصر روسيا (1682 ـ 1725) جعل من روسيا دولة أوروبية حديثة ذات شأن وأهمية في السياسة الدولية والأوروبية. وهو من أسرة رومانوف التي حكمت روسيا حتى سنة 1917. وكان آخر القياصرة في هذه الأسرة نيقولا الثاني (1894 ـ 1917) الذي أُعدم في سنة 1917 في حفل دموي أقيم احتفاء بانتصار البلشفية.

بولنياك، جول دي. (1780 ـ 1847): سياسي وفرنسي ورئيس الوزراء (1829 ـ 1830) عجّلت سياسته الرجعية المحافظة في نشوب ثورة سنة 1830 في فرنسا. ولكي يشغل الفرنسيين بالمجد العسكري أرسل الحمل الفرنسية في سنة 1830 لغزو الجزائر، لتكون نقطة البداية للتوسع الاستعماري الفرنسي في شمال إفريقيا.

بولو، ماركو. (1254 ـ 1325): أشهر رحالة إيطالي ـ أوروبي قبل كريستوفر كولمبس وهو من أسبق الرواد الذين عبروا آسيا الوسطى ووصلوا إلى الصين. وقد قام برحلته المعروفة في الفترة من 1271 إلى 1295.

بونابرت، نابليون. (1769 ـ 1821): وصل إلى السلطة في فرنسا في سنة 1799، وفي 18 مايو 1804 تُوج إمبراطوراً على فرنسا في كنيسة نوتردام الشهيرة في باريس وسط احتفالات بهيجة. شيّد قوس النصر في نهاية شارع الشانزايليزيه في وسط ميدان النجمة، ويعد هذا القوس رمزاً لوطنية الفرنسيين.

بيكون، فرنسيس. (1561 ـ 1621): عالم وكاتب إنجليزي رسم في كتابه «أتلنتا الجديدة» صورة لمجتمع أخذ بأسباب العلم، وتحدث فيه عما تخيله من غوصات وطائرات وآلات واختراعات طبية وما شابه ذلك مما أصبح ـ فيما بعد ـ حقيقة واقعة.

تاليران، ب. شارل موريس دي. (1754 ـ 1838): أسقف وسياسي فرنسي تولى وزارة الخارجية الفرنسية فترة طويلة ـ انظر هامش رقم 1، ص 326.

جاما، فاسكو دي. (1469 ـ 1524): مستكشف وملاح برتغالي قام بأول رحلة بحرية إلى الهند من طريق رأس الرجاء الصالح (1497ـ1498).

جورج الأول. (1660 ـ 1727): ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا (1714 ـ 1727) وهو أول ملوك أسرة هانوفر.

جورج الثالث. (1738 ـ 1820): ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا (1760 ـ 1820) في عهده اندلعت حرب الاستقلال الأمريكية (1775 ـ 1783).

دولاكروا، أوجين. (1798 ـ 1863): رسّام فرنسي درس الفن والأدب والموسيقا واهتم بالفن الروماني والإغريقي، ويعد زعيم المدرسة الرومانتيكية في الرسم. أشهر لوحاته الفنية «الحرية تقود الشعب» 1830 (متحف اللوفر ـ باريس). وكان دولاكروا يستوحي لوحاته من قصص التاريخ، وكان من أوائل الفنانين الذين زاروا مدن المغرب العربي بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 ـ 1831). وأضحت الجزائر بالنسبة للمصوريون أكثر أهمية من الحج إلى روما، وامتاز دولاكروا بتصوير الخيول العربية المطهمة وتصوير صيد الوحوش والفروسية، كما اشتهر بلوحاته الرائعة التي تتضمن الحياة الجزائرية الداخلية التي تظهر تقاليد وعادات العرب.

ديفيد، جاك لويس. (1748 ـ 1825): من كبار الفنانين الفرنسيين وأكثرهم حماسة لفكرة الجمال المثالي، ويعد زعيم مذهب الكلاسيكية الحديثة. في سنة 1781 أصبح عضواً في الأكاديمية الملكية، وفي سنة 1789 صار عضواً في المؤتمر الوطني الفرنسي، وفي سنة 1793 أسس الأكاديمية الفرنسية. وكان أثناء الثورة الفرنسية عاتياً جداً، وسرعان ما أصبح الدكتاتور الفني وقضى على جميع الفنانين الذين لا يسيرون في الطريق الكلاسيكي. ولكن بعد سقوط روبسبير في يوليو 1794 أبعد ديفيد إلى لوكسمبورج. وفي زمن الامبراطورية (1804 ـ 1815) أصبح أول فنان في القصر، وبقي في الوقت ذاته زعيم الحركة الفنية الفرنسية. وبقي كذلك حتى نفي نابليون إلى سانت هيلانه في سنة 1815، فنفي ديفيد، في سنة 1816 أيضاً إلى بلجيكا، وهناك، عاش في بروكسل إلى أن مات في سنة 1825. وكان ديفيد يبحث دائماً عن الجلال وروعة الشكل، وقد حظيت رسوماته التاريخية بشعبية واسعة ومن بينها: «موت مارّا» 1793 (المتحف المالكي للفنون بروكسل)، و «تتويج نابليون» (1805 ـ 1807) (متحف اللوفر ـ باريس).

رن، كريستوفر. (1632 ـ 1723): مهندس معماري إنجليزي وَجَدَ في العمارة الارتباط بين العلم والفن، بمعنى إضفاء الجمال على الحقيقة.

روسّو، جان جاك. (1712 ـ 1878): كاتب فرنسي شهير، كان لآرائه السياسة أثر كبير في تطور الديمقراطية الحديثة وفي الثورة الفرنسية، ويمثل الجناح اليساري بين أتباع حركة التنوير الفرنسيين، واشتهر فيلسوفاً وعالمَ اجتماع. وكان روسو فوضوياً في نظرياته وآرائه السياسية، وأنانياً ومغروراً إلى حدٍّ كبير، وجه نقداً مريراً للعلاقات الطبقية والاقطاعية والنظام الاستبدادي ودعا إلى الحريات المدنية والمساواة بين الناس بصرف النظر عن أصلهم ومن أهم مؤلفاته «العقد الاجتماعي» (1762).

ريشيليو، آمان جان دوبلسيس. (1585 ـ 1642): كردينال وسياسيّ فرنسي وكبير وزراء لويس الثالث عشر والحاكم الفعلي لفرنسا (1624 ـ 1642، دخل في صراع مع النبلاء في الداخل ومع اسبانيا والنمسا في الخارج، وكان هدفه تفوق فرنسا السياسي في أوروبا وسلطة ملكية مطلقة، أقحم ريشيليو بلاده في حرب الثلاثين عاماً (1618 ـ 1648) وحصلت فرنسا على مكاسب كبيرة في معاهدة وستفاليا (24/10/ 1648).

سميث، آدم. (1723 ـ 1790): فيلسوف اجتماعي وعالم اقتصاد اسكتلندي، يُعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن أشهر كتبه «ثروة الأمم» 1776.

شارل الأول. (1600 ـ 1649): ملك إنجلترا واسكتلندا وإيرلندا (1625 ـ 1649) في عهده نشبت الحرب الأهلية (1642 ـ 1649). سعى شارل الأول من البداية إلى تأكيد سلطته المطلقة على الأمة الإنجليزية ومن ثم فشل في كسب تأييد الشعب وعاش حياته في صراع دائم مع مجلس العموم. أُعدم في 30/1/ 1649 في ساحة وايت هول White Hall.

شكسبير، وليم. (1564 ـ 1616): كاتب مسرحي إنجليزي شهير يُعد شعره وقصصه من روائع الأدب الإنجليزي حتى الوقت الحاضر. ويُعد أكبر الشعراء الإنجليز، ووضع عدداً من المسرحيات الشعرية الخالدة.

فرانسو الأول. (1494 ـ 1547): ملك فرنسا (1515 ـ 1547)، الرائد الأول للنهضة في فرنسا، حيث بلغت النهضة الفرنسية في عهده قمة ازدهارها.

فرديناد السابع. (1748 ـ 1833): ملك اسبانيا (1808) و (1814 ـ 1833)، في عهده فقدت اسبانيا مستعمراتها في العالم الجديد ومن ثم فقدت إيرادات هذه المستعمرات التي كانت تشكل عنصراً أساسياً في ميزانية الملكية الاسبانية.

فريدريك الأول. (1657 ـ 1713): أول ملوك بروسيا (1701 ـ 1713) اهتم بالجيش والإدارة وشجع الثقافة والفكر والعلوم والفنون، وسرعات ما أصبحت برلين ـ في عهده ـ عاصمة الثقافة الألمانية.

فريدريك، وليم. (1688 ـ 1740): ملك بروسيا (1713 ـ 1740)، اهتم كثيراً بتعزيز الجيش البروسي وكان يمثل أفضل تمثيل أحسن سمات الشعب البروسي وبساطته واعتداله وتقديره للواجب وحياته المتقشفة.

فيسبوتشي، امريجو. (1454 ـ 1512): ملاح ومغامر إيطالي قام باكتشاف سواحل العالم الجديد بعد كولمبس وأطلق اسمه على أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية.

فوشيه، جوزيف. (1759 ـ 1820): تولى وزارة الشرطة فترة طويلة أثناء حكم نابليون لفرنسا. وكان مكلفاً بالمحافظة على النظام في الداخل ورئيساً لشبكة من العملاء والجواسيس كانت تعمل على كشف وقمع المؤتمرات التي تحاك ضد نابليون. انظر هامش 2، ص 326.

فولتير، فرانسوا ماري أروى. (1694 ـ 1778): فيلسوف ومفكر وكاتب فرنسي، يُعد أحد كبار رجال الفكر في القرن الثامن عشر، وأحد رواد حركة التنوير الفرنسية، انتقد الإقطاع ودافع عن المساواة أمام القانون وطالب بحرية التعبير. ومن أعماله «رسائل فلسفية» 1733 و «التاريخ العالمي» 1769.

كابوت، جون. (1420 ـ 1498): مستكشف من أصلٍ إيطالي ورائد حركة الكشوف الجغرافية الإنجليزية، قام في سنتي (1497 ـ 1498) برحلات بحرية عبر المحيط الأطلسي اكتشف فيها الشاطىء الشرقي لأمريكا الشمالية (كندا 1497).

كارتييه، جاك. (1491 ـ 1557): ملاح ومستكشف فرنسي قام في سنة 1524 برحلات بحرية عبر المحيط الأطلسي، ووصل إلى شواطىء كندا، ويُعد رائد حركة الكشوف الجغرافية الفرنسية.

كرومويل، أوليفر. (1599 ـ 1658): زعيم سياسي وعسكري إنجليزي هزم الملكيين وأعلن الجمهورية سنة 1653، وكانت الجمهورية في عهده دكتاتورية عسكرية فردية، وكان كرومويل من المعتدلين البروتستانت.

كرومويل، ريتشارد. (1626 ـ 1712): زعيم سياسي وعسكري إنجليزي، ابن أوليفر كرومويل وخليفته (1658 ـ 1659)، استقال في 25 مايو 1659 واعتزل الحياة العامة.

كَنْتَ (كانت)، عمانوئيل. (1724 ـ 1804): عالم وفيلسوف ألماني يُعد من كبار الفلاسفة في أوروبا.

كولبير، جان باتيست. (1619 ـ 1683): كبير وزراء لويس الرابع عشر، عين وزيراً في سنة 1661، وأعاد تنظيم مالية الدولة وأصلح نظام الضرائب. بدأ في عهده تشييد قصر فرساي، (1661)، وكانت فرنسا ـ آنذاك ـ رائدة العالم في الثقافة وكل أنماط الفنون.

كولمبس، كريستوفر. (1451 ـ 1506): ملاح إيطالي دخل في

خدمة الحكومة الاسبانية، ويُعد رائد حركة الكشوف الجغرافية الاسبانية.

لوك، جون. (1632 ـ 1704): من أبرز المفكرين الإنجليز في مجال النظريات السياسية، وخاصة نظريات الحقوق الطبيعية وسيادة الشعب.

لويس الرابع عشر. (1638 ـ 1715): ملك فرنسا (1643 ـ 1715) الحاكم الفعلي (1661 ـ 1715)، كان يعتقد أن الملوك يختارهم الله وعليه، ليس لأحد أن يحاسبهم سوى الله، اتخذ الشمس شعاراً له، فأمر أن يوضع هذا الشعار مع خاتمه على جميع الأثاث والمفروشات في القصر الملكي. وكان عهده عصراً ذهبياً في الفنون.

لويس الخامس عشر. (1710 ـ 1774): ملك فرنسا (1715 ـ 1774) كان كسولاً لا يهتم بشيء سوى الصيد واللهو والحفلات الملكية الصاخبة تاركاً إدارة الدولة في يد وزرائه، وفي عهده خسر الفرنسيون أغلب ممتلكاتهم فيما وراء البحار.

لويس السادس عشر. (1754 ـ 1793): ملك فرنسا (1774 ـ 1792) في عهده نشبت الثورة الفرنسية، وقد أُعدم في (21/ 1/ 1793).

لويس الثامن عشر. (1755 ـ 1824): ملك فرنسا (1814 ـ 1815) و 1815 ـ 1824)، اتضح له أنه من الخطأ إعادة الأمور في فرنسا إلى ما كانت عليه قبل سنة 1789؛ لأن فرنسا وفقاً للمبادىء الثورية التي اتخذتها وهي الحرية والإخاء، والمساواة، لم تكن في وضع يسمح لها بقبول عودة الحكم المطلق.

لويس فيليب. (1773 ـ 1850): ملك فرنسا (1830 ـ 1848) فرض عليه أن يحكم في ظل العلم الوطني الفرنسي ـ علم الثورة المثلث الألوان ـ لا في ظل العلم الملكي الأبيض، تخلى عن العرش إثر ثورة سنة 1848 التي أسست الجمهورية الفرنسية الثانية.

ليوبولد الأول. (1790 ـ 1865): أول ملوك بلجيكا المستقلة (1831 ـ 1865) عمل على أن تبقى بلاده في منأى عن أحداث ومتاعب سنة 1848 في أوروبا.

ليوبولد الثاني. (1835 ـ 1909): ملك بلجيكا (1865 ـ 1909)) جعل من بلاده دولة متقدمة صناعية واستعمارية في الوقت ذاته، وقاد بلجيكا المحايدة ـ بأمان ـ إبان الحرب البروسية ـ الفرنسية (1870 ـ 1871).

ماجلاّن، فرينانند. (1480 ـ 1521): ملاح برتغالي وأحد الشخصيات المهمة التي ظهرت في فترة الكشوف الجغرافية، يُعد أول من قام برحلة بحرية حول العالم.

مَزَرَان، جول. (1602 ـ 1661): كردينال فرنسي وكبير وزراء الملك لويس الرابع عشر، لم يكن فرنسي الأصل بل كان إيطالياً، وأصبح كبير الوزراء في سنة 1643، ووصف من قبل الفرنسيين بأنه رجل أجنبي منافق ومتملق ومخادع. ففي حين كان ريشيليو يعتمد على الحزم والصرامة، كان مزران يعتمد على المراوغة والخداع.

مِلْ، جون ستيوارت. (1806 ـ 1873): عالم اقتصاد إنجليزي، نادى بالحرية الفردية ودعا إلى الأخذ بمذهب المنفعة.

الملاح، هنري. (1394 ـ 1460): هو الابن الثالث ليوحنا الأول ملك البرتغال، اشتهر بلقب الملاح بسبب اهتمامه بالملاحة طوال حياته، قاد حركة الكشوف الجغرافية البرتغالية.

ملتون، جون. (1608 ـ 1674): شاعر إنجليزي من أكبر شعراء الإنجليز بعد شكسبير ومن أشهر أعماله ملحمة «الفردوس المفقود» (1667).

موريللو، بارتولومي استيبان. (1618 ـ 1682): من أشهر الفنانين الاسبان الذين عرفوا في التاريخ، ومن أعلام فن التصوير في اسبانيا.

اهتم برسم الحياة الفقيرة التي كان يعيشها الناس من حوله. وتفوق بصفة خاصة في رسوم الأطفال المشردين وحياة الفلاحين والطبقات الفقيرة الكادحة. ومن أشهر لوحاته الفنية صورة **«الضائعون في المدينة»** وصورة **«بائعة الفاكهة»**.

موزارت (موتسارت)، فولفغانج. (1756 ـ 1791): مؤلف موسيقي نمساوي يُعد أحد أكبر عباقرة الموسيقا في أوروبا في كل العصور.

موليير، جان بوكلان. (1622 ـ 1673): من كبار كتاب القرن السابع عشر في فرنسا، ألف عدة مسرحيات من بينها «المتحذلقات المضحكات» و «الحب خير طبيب» و «الطبيب رغم أنفه» و «مبغض الشر» ويعد موليير أحد كبار الكوميديين في كل العصور.

مونتسكيو، تشارلز دي سيكوندات دي. (1689 ـ 1755): مفكر سياسيّ فرنسي كبير في القرن الثامن عشر من أشهر كتبه «روح القوانين» 1748.

ميترنيخ، الأمير كليمنس فون. (1773 ـ 1859): سياسي نمساوي ومستشار النمسا ووزير خارجيتها في الفترة من 1809 إلى 1848. قاوم الحركات الوطنية التحررية في النمسا وغيرها من البلاد الأوروبية بكل عنف وقسوة.

نيقولا الأول. (1796 ـ 1855): قيصر روسيا (1825 ـ 1855) كان في أعماقه رجعياً، سحق ثورة بولندا في سنة 1831.

نيوتن، إسحاق. (164 ـ 1725): رياضي وفيزيائي إنجليزي وضع قانون الجاذبية العام وقوانين الحركة.

هنري الرابع. (1553 ـ 1610): ملك فرنسا (1589 ـ 1610) وهو أول ملوك أسرة البوربون التي حكمت فرنسا حتى نشوب الثورة في سنة 1789.

ملحــق 5

ثبت بالتسلسل الزمني للأحداث التاريخية الرئيسية التي ورد ذكرها في الكتــاب

1271 ـ 1295	رحلة ماركو بولو إلى الشرق الأقصى.
1414	مجمع كونستانس.
1415	غزو البرتغال مدينة سبته.
1453	سقوط القسطنطينية/ أصبحت موسكو عاصمة المذهب الأرثوذكسي.
1460	تأسيس أكاديمية روما.
1492	رحلة فاسكو دي جاما حول افريقيا. كولمبس يكتشف العالم الجديد. سقوط غرناطة.
1495	اندلاع الحروب الإيطالية التي استمرت حتى 1559.
1497 / 1498	اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح.
1503 / 1506	ليوناردو دافنشي يرسم الموناليزا.
1508	مارتن لوثر عين أستاذاً لعلم اللاهوت بجامعة وتنبرج.
1513	نشر كتاب «الأمير» لمكيافللي».
1516	نشر توماس مور كتابه اليوتوبيا (الدولة المثالية أو المدينة الفاضلة).

1517	بدأت حركة الإصلاح الديني في ألمانيا.
1519	وفاة ليوناردو دافنشي.
	بداية رحلة ماجلان حول العالم.
1524 / 1525	ثورة الفلاحين والفرسان في ألمانيا.
1527	وفاة نيقولا مكيافللي.
1531	معركة كابيل.
1540	تأسيس منظمة اليسوعيين.
1545	مجمع ترانت استمر حتى 1563.
1546	وفاة مارتن لوثر.
1555	صلح أوغسبورج.
1559	أول مجمع للكنيسة الكالفينية عقد في باريس.
1563	قانون المذهب الواحد في إنجلترا.
	صدور مقررات وتوصيات مجمع ترانت الديني بشأن إصلاح الكنيسة الكاثوليكية.
1566 ـ 1567	ثورة الأراضي المنخفضة.
1572	مذبحة بارثليمو ضد البروتستانت في فرنسا.
1573	صلح لاروشيل مع البروتستانت في فرنسا.
1576	معاهدة غِنْت.
1578	معركة جمبلو.
1584	اغتيال وليم أورانج (الصامت).
1588	تدمير الأرمادا (الأسطول الاسباني).
1598	مرسوم نانت (فرنسا) بشأن حقوق الهيجونوت.
1608	تأسيس الاتحاد الإنجيلي (البروتستانتي).
1609	تأيس العصبة الكاثوليكية.
	استقلال هولندا.

	تأسيس مصرف أمستردام (هولندا).
	هدنة الاثنتي عشرة سنة في هولندا.
1610	بداية العلاقات التجارية بين هولندا واليابان.
	اغتيال هنري الرابع ملك فرنسا.
1611	الحرب بين السويد والدانمرك، غوستاف أدولف يخلف شارل التاسع (السويد).
1618	بدأت حرب الثلاثين عاماً استمرت حتى 1648.
1624	ريشيليو يتولى الوزارة في فرنسا.
1626	معركة لوثر
1628	وثيقة الحقوق الإنجليزية.
1629	صلح لوْبك.
	حروب الهيجونوت في فرنسا انتهت بتوقيع صلح آليه.
1632	معركة لوتزن.
	مقتل غوستاف أدولف ملك السويد في معركة لوتزن.
1642	بدأت الحرب الأهلية الإنجليزية استمرت حتى 1649.
	مَزَران يتولى الوزارة في فرنسا.
1645	معركة ناسبي، إعدام وليم لود (انجلترا).
1648	معاهدة وستفاليا.
	بداية حرب الفروند في فرنسا.
1649	إعدام شارل الأول ملك إنجلترا (1/30).
	إعلان الجمهورية الإنجليزية (5/19).
1650	دخل الشاي إلى انجلترا من طريق الصين.
1651	قانون الملاحة (انجلترا).
1652	فتح أول مقهى في لندن.
	الحرب بين إنجلترا وهولندا.

1659	صلح البيرنية.
1660	عودة أسرة ستيوارت إلى الحكم في إنجلترا.
1661	لويس الرابع عشر يتولى شؤون الحكم في فرنسا بنفسه (3/9).
1662	قانون توحيد المذاهب في إنجلترا.
1664	تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية.
1668	صلح أكس ـ لا ـ شابيل.
1673	قانون تنظيم المستعمرات (انجلترا).
1679	معاهدة نيجمن.
1688	الثورة الإنجليزية.
1689	إعلان الحقوق الإنجليزي.
	قانون التسامح الديني (انجلترا).
	وصول بطرس الأكبر (الأول) إلى السلطة في روسيا.
1695 ـ 1696	بطرس الأول يبدأ في بناء أسطول لاستعماله ضد حصن آزوف على البحر الأسود.
1696	بطرس الأول يحتل آزوف من الدولة العثمانية.
1697 ـ 1698	بطرس الأول يزور غرب أوروبا.
1699	معاهدة كارلوفيتز وقعتها النمسا وبولندا والدولة العثمانية والبندقية.
	بطرس الأكبر يدخل إصلاحات على الحكومة الروسية.
1700	بداية حرب الشمال الكبرى بين روسيا والسويد.
1702	اندلاع حرب الوراثة الاسبانية.
1703	بطرس الأول يشرع في بناء أسطول بحر البلطيق ومدينة سانت بترسبورج.

1704	بريطانيا تحتل جبل طارق.
1707	قانون الوحدة: اتحاد انجلترا مع اسكتلندا.
1711	بطرس الأول يعيد ميناء آزوف إلى الدولة العثمانية.
	إنشاء مجلس الشيوخ في روسيا.
1712	بترسبورج عاصمة لروسيا.
1713	صلح أوترخت وُقِّع من قبل فرنسا، بريطانيا، اسبانيا، هولندا، سافوي، البرتغال.
1714	أسرة تيودور تصل إلى العرش في بريطانيا.
1715	وفاة لويس الرابع عشر/ خلفه في الحكم لويس الخامس عشر.
1717	الغزو الاسباني لسردينيا.
1719	فرنسا تعلن الحرب على اسبانيا.
1721	صلح نيشتاد بين السويد وروسيا ينهي حرب الشمال.
1725	وفاة بطرس الأول ـ خلفته في الحكم كاثرين الأولى.
	معاهدة فيينا بين النمسا واسبانيا.
1727	وفاة جورج الأول وخلافة جورج الثاني / بريطانيا.
	وفاة كاثرين الأولى وخلافة بطرس الثاني / روسيا.
1731	معاهدة فيينا الثانية (بريطانيا، هولندا، اسبانيا، النمسا.
1733 ـ 1735	حرب الوراثة البولندية.
1735	نشوب الحرب الروسية التركية.
1738	معاهدة فيينا الثالثة ـ أنهت رسمياً حرب الوراثة البولندية.
1740	نشوب حرب الوراثة النمساوية.
	غزو بروسيا لسيليزيا.

1748	معاهدة أكس ـ لا ـ شابيل وقعت من قبل فرنسا، بريطانيا، اسبانيا، هولندا.
1750	اندلاع حرب السنوات السبع.
	اتفاق وستمنستر بين بريطانيا وبروسيا.
1760	وفاة جورج الثاني / خلفه في الحكم جورج الثالث (بريطانيا).
1763	صلح باريس وقع من قبل بريطانيا وفرنسا وأسبانيا.
1768 / 1769	الغزو الفرنسي لكورسيكا.
1774	وفاة لويس الخامس عشر وخلافة لويس السادس عشر.
1776	إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية.
	ظهر كتاب ثروة الأمم لآدم سميث.
1783	وليم بت الأصغر يصبح رئيساً للوزارة في بريطانيا.
1789	الثورة الفرنسية / سقوط الباستيل/ إعلان حقوق الإنسان والمواطن.
1790	احتفلت الثورة الفرنسية بعيدها الأول وبانتصاراتها الباهرة (14/ 7/1790).
1791	وفاة ميرابو.
	الجمعية التشريعية الفرنسية تخصص قصر اللوفر لجمع كل آثار العلوم والفنون.
	لويس السادس عشر يحاول الهروب إلى خارج فرنسا.
1792	دانتون يقود تظاهرات كبرى في باريس ـ إنتفاضة 10 أغسطس.
	إعلان الجمهورية الفرنسية (9/21).
1793	تنفيذ حكم الإعدام في لويس السادس عشر 1/21.
	تأسيس المحكمة الثورية في فرنسا 3/10.

	المؤتمر الوطني الفرنسي يأمر بحرق الوثائق الإقطاعية 6/17.
	اغتيال مارّا . . . أحد زعماء الثورة الفرنسية 7/13.
	إعدام ماري أنطوانيت 1086.
1794	إعدام دانتون وديمولان وهما من زعماء الثورة الفرنسية 4/5.
	إعدام روبسبير أشهر زعماء الثورة الفرنسية 7/28.
1795	صدور الدستور الثالث للجمهورية الفرنسية.
	تأسيس المجمع الفرنسي الشهير.
	نهاية حكم المؤتمر الوطني وبداية حكم حكومة الإدارة في فرنسا (10/26).
1796 ـ 1797	الحملة الإيطالية بقيادة نابليون بونابرت.
1797	إعدام فرانسوا بابوف مفكر فرنسي اشتراكي 5/27.
1798	الحملة المصرية بقيادة ن. بونابرت.
	معركة النيل.
1799	وصول نابليون إلى السلطة في فرنسا.
	نابليون قنصل أول.
1800	تأسيس مصرف فرنسا المركزي.
1801	اتفاقية الكونكوردات بين البابا والحكومة الفرنسية.
1804	إقرار القانون المدني الفرنسي.
	تتويج نابليون إمبراطوراً على فرنسا 12/2.
1805	معركة الطرف الأغر، موقعة أولم، موقعة أسترلتز، صلح بروسبورج.
1806	نابليون يعلن مراسيم برلين الشهيرة بشأن حصار الجزر البريطانية.

1807	توقيع صلح تلسيت بين فرنسا وروسيا.
1808	تأسيس جامعة فرنسا.
	معركة بايلن وهزيمة القوات الفرنسية في اسبانيا وخروجها من مدريد.
1812	نابليون يدخل موسكو 9/14.
	نابليون ينسحب من موسكو.
1813	الروس يبدأون هجوماً كاسحاً معاكساً ضد جيوش نابليون.
1814	معاهدة فونتينيبلو.
	معاهدة باريس الأولى وقعت بين فرنسا والحلفاء في 5/30.
1814 / 1815	مؤتمر فيينا.
1815	موقعة واترلو الشهيرة 6/18.
	معاهدة باريس الثانية (فرنسا والحلفاء) 11/20.
	نفي نابليون إلى جزيرة سانت هيلانة في جنوب المحيط الأطلسي.
1821	وفاة نابليون في جزيرة سانت هيلانة في 5/5.
	الثورة في اليونان.
1829	استقلال اليونان.
1830	الحملة الفرنسية على الجزائر.
	ثورة 27 يوليو في فرنسا (الثورة الثانية).
	الثورة في بلجيكا، الثورة في بولندا.
	دولاكروا يرسم لوحة «الحرية تقود الشعب» الشهيرة.
1831	القوات الروسية تجتاح بولندا.
1833	بدأت الحرب الأهلية الاسبانية.

1835	كلمة الاشتراكية تستعمل لأول مرة.
1837	الملكة فيكتوريا تصل إلى العرش في بريطانيا وتستمر فيه حتى 1901.
1840	نقل جثمان نابليون من جزيرة سانت هيلانة إلى مقبرة الأنفاليد في باريس.
1848	ثورات سنة 1848 في أوروبا.
	ثورة سنة 1848 في فرنسا (الثورة الثالثة).
	تأسيس الجمهورية الفرنسية الثانية.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً ـ مراجع باللغة العربية أو مترجمة إليها:

- أسيكو، وليم س. **أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا (1911 ـ 1912)**، ترجمة ميلاد أ. المقرحي (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988).
- بدوي، أحمد زكي. **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت: مكتبة لبنان، د. ت).
- براجدون، ليليان، ج. **فرنسا... شعبها وأرضها**، ترجمة أحمد عبد المجيد (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1966).
- البطريق، عبد الحميد. **التيارات السياسية المعاصرة** (بيروت: دار النهضة العربية، 1974).
- البطريق، عبد الحميد، وعبد العزيز نوار، **التاريخ الأوروبي الحديث: من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا** (بيروت: دار النهضة العربية، د. ت).
- برون، جفري. **الحضارة الأوروبية في القرن التاسع عشر (1815 ـ 1914)** ترجمة عبلة حجاب (بيروت: المكتبة الأهلية، 1963).
- برون، جفري. **المدنية الأوروبية في القرن التاسع عشر (1815 ـ 1914)** ترجمة محمد أحمد علي (القاهرة: دار النهضة مصر، 1966) ترجمة أخرى للكتاب السابق.
- البهنسي، عفيف. **موسوعة تاريخ الفن والعمارة المجلد الثاني: الفن في**

أوروبا من عصر النهضة حتى اليوم (بيروت: دار الرائد اللبناني، 1982).
- بيضون، إبراهيم «الثورة الفرنسية بين المؤثرات وتناقض المكان» **مجلة الفكر العربي** 11: 59 (يناير ـ مارس، 1990) ص ص 23 ـ 28.
- جرانت، أ. ج و. هـ. تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين (1789 ـ 1950)** جـ 1 ترجمة بهاء فهمي (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1985).
- الجوهري، يسرى عبد الرازق. **الكشوف الجغرافية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1984).
- جيبون، إدوارد. **اضمحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها** جـ 3 ترجمة محمد سليم سالم (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1969).
- حاطوم، نور الدين. **تاريخ عصر النهضة الأوروبية** (دمشق: دار الفكر، 1968).
- حاطوم، نور الدين. **تاريخ الحركات القومية في أوروبا** جـ 2 (دمشق: دار الفكر، 1969).
- حمدان، جمال. **بين أوروبا وآسيا: دراسة في النظائر الجغرافية** (القاهرة: عالم الكتب، 1973).
- الدسوقي، محمد كمال. **تاريخ ألمانيا** (القاهرة: دار المعارف، 1969).
- الدسوقي، محمد كمال. **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية** (القاهرة: دار الثقافة، 1976).
- دوفير، ميشال. **أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر** جـ 1 (بيروت: دار الحقيقة، 1980).
- ديورانت، ول. **قصة الحضارة** الأجزاء 19، 21، 25، 26، 29، 31، 32، 33، 34. ترجمة محمد بدران، عبد الحميد يونس، محمد علي أبو درة، فؤاد أندراوس (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1967، 1972، 1976، 1979، 1980).

- رايلي، كافين. **الغرب والعالم: تاريخ الحضارة: من خلال موضوعات** جزآن ترجمة: عبد الوهاب محمد المسيري وهدى عبد السميع حجازي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985 ـ 1986).
- ريجيس، روجيه. **بونابرت في مصر** ترجمة حبيب جاماتي (القاهرة: دار الهلال، 1962).
- رفعت، محمد. **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية** (القاهرة: دار المعارف، 1959).
- زهر الدين، صالح. «نماذج من القمع الدموي في التاريخ»، **مجلة الفكر العربي** 11: 59 (يناير ـ مارس 1990).
- سباين، جورج هـ. **تطور الفكر الساسي**، ترجمة راشد البراوي (القاهرة: دار المعارف، 1971).
- سوبول، ألبير. **تاريخ الثورة الفرنسية** ترجمة جورج كوسى (بيروت: دار منشورات عويدات، 1989).
- شكري، محمد فؤاد. **الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر** (القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت).
- شكري، محمد فؤاد. **الصراع بين البورجوازية والإقطاع (1789 ـ 1848)** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1958).
- شلبي، أحمد. **مقارنة الأديان: جـ 2 المسيحية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1984).
- الشناوي، عبد العزيز محمد. **أوروبا في مطلع العصور الحديثة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985.
- صفوت، محمد مصطفى. **الجمهورية الحديثة** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1958).
- عاشور، سعيد عبد الفتاح. **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى** (بيروت: دار النهضة العربية، د. ت).

- عبد الله، أمين مصطفى عفيفي. وأحمد عزت عبد الكريم. **تاريخ أوروبا الاقتصادي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو ـ المصرية، 1954).
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمٰن. **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر** (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1986).
- عثمان، حسن. **سافونا رولا: الراهب الثائر** (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1947).
- العسلي، بسّام. **نابليون بونابرت** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980).
- علام، نعمت إسماعيل. **فنون الغرب في العصور الحديثة** القاهرة: دار المعارف، 1977).
- عكاشة، ثروت. «ليوناردو دافنشي» **مجلة عالم الفكر** 16: 2 (يوليو ـ أغسطس ـ سبتمبر، 1985).
- عمران، محمد سعيد. **حضارة أوروبا في العصور الوسطى** (بيروت: دار النهضة العربية، 1991).
- عمر، عمر عبد العزيز. **تاريخ المشرق العربي (1516 ـ 1922)** (بيروت: دار النهضة العربية، 1985).
- عمر، عمر عبد العزيز. **دراسات في التاريخ الأوروبي والأمريكي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992).
- عمر، عمر عبد العزيز. **أوروبا (1815 ـ 1919)** (الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1992).
- عوض، لويس. **ثورة الفكر في عصر النهضة الأوروبية** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1987).
- غروتويزن، برنار. **فلسفة الثورة الفرنسية** ترجمة عيسى عصفور (بيروت: منشورات عويدات، 1982).
- الفرحان، راشد عبد الله. **الأديان المعاصرة** (طرابلس: جمعية الدعوة

الإسلامية، 1985).
- فيشر، هربرت. **أصول التاريخ الأوروبي الحديث: من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية** ترجمة زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة: دار المعارف، ط 5، د. ت).
- قطب، جمال. **روائع الفن العالمي** (القاهرة: دار مصر للطباعة، 1987).
- كرم، يوسف. **تاريخ الفلسفة الحديثة** (القاهرة: دار المعارف، 1979).
- كولتون، ج.ج. **عالم العصور الوسطى: في النظم والحضارة** ترجمة جوزيف نسيم يوسف (بيروت: دار النهضة العربية، 1981) سلسلة تاريخ العصور الوسطى 1.
- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية** ترجمة عفيفة البستاني (موسكو: دار التقدم، 1971).
- ليفيير، جورج. **عصر الثورة الفرنسية**، ترجمة جلال يحيى (الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1970).
- المحامي، محمد كامل حسن. **ليوناردو دافنشي** (بيروت: المكتب العالمي للطباعة والنشر، 1975).
- مخروم، محمد. **مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي: عصر النهضة** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982).
- معتوق، فردريك. «الثورة الفرنسية كمعطف معرفي» **الفكر العربي** 11: 59 (يناير - مارس، 1990) ص ص 17 - 22.
- المقرحي، ميلاد أ. **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر: من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية** (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1991).
- مكيافللي، نيقولو. **الأمير** تعريب خيري حمّاد (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1985).
- مور، توماس. **يوتوبيا** ترجمة أنجيل بطرس سمعان (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987).

- نعنعي، عبد المجيد. **أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة (1453 ـ 1848)** (بيروت: دار النهضة العربية، 1983).
- نوار، عبد العزيز سليمان. **التاريخ الحديث: أوروبا منذ الثورة الفرنسيّة حتى الحرب الفرنسيّة البروسيّة(1789 ـ 1871)** (القاهرة: دار الفكر العربـي، 1985).
- نوار، عبد العزيز سليمان وعبد المجيد نعنعي. **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1986).
- هامبسون، نورمان. **النار قبل الانفجار: مقدمات الثورة الفرنسية** ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: دار المسيرة، 1988).
- هامبسون، نورمان. **التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنيسة** ترجمة فؤاد اندراوس (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1963).
- هارتمان، ل. م. و.ج. باراكلاف. **الدولة والامبراطورية في العصور الوسطى**، ترجمة ج. ن. يوسف (بيروت: دار النهضة العربية، 1981) سلسلة تاريخ العصور الوسطى 2.
- هاو، سونيا. ي. **في طلب التوابل** ترجمة محمد عزيز رفعت ومحمود النحاس (القاهرة: مكتبة النهضة مصر، 1957).
- هاوزر، أرنولد. **الفن والمجتمع عبر التاريخ** جـ 1 ترجمة فؤاد زكريا (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981).
- هولت، ب. م. **صانعو أوروبا الحديثة** ترجمة موفق شقير (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1980).
- هيرولد، كريستوفر. **بونابرت في مصر** ترجمة فؤاد اندراوس (القاهرة، 1967).
- هينج، ديفيد. **التأريخ الشفهي** ترجمة ميلاد أ. المقرحي (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدارسات التاريخية، 1991).

- الوافي، محمد عبد الكريم. **يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر** (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1984).
- وينوار، فرانسيس. **إيطاليا... شعبا وأرضها**، ترجمة محمد نظيف (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1963).
- يحيى، جلال. **معالم التاريخ الحديث** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1976).
- يوسف، ج. ن. **نشأة الجامعات في العصور الوسطى** (بيروت: دار النهضة العربية، 1981) سلسلة تاريخ العصور الوسطى 3.

ثانياً - مصادر ومراجع في اللغة الإنجليزية والفرنسية:

— Ashley, Maurice.**England in the Seventeenth Century** (Harmonds worth, Middlesex, England: Penguin books, 1975).
— Aston, Trevor. **Crisis in Europe 1560 - 1660** (London, 1965).
— Anderson, M.S. **Europe in the Eighteenth Century 1713 - 1783** (London: Longman, 1971).
— Bindoff, S.T. **Tudor England** (Penguin books, 1975).
— Bushkovitch, paul. **Religion and Society in Russia: The Sixteenth and Seventeenth Centuries** (Oxford: Oxford university press, 1993).
— Cambridge Modern History.
— Cobban, Alfred. **A History of Modern France** 3 vols (Penguin books, 1977).
— Daniel-Rops, H. **The Catholic Reformation** (London, 1962).
— Dickens, A.G. **The Counter Reformation** (London: 1970).
— Duby, Georges and Robert Mandrou, **Histoire de la civilisation Française** 2 vols, (Paris: Armand Colin, 1968, 1976).
— Ferguson, W. K. **The Renaissance** (New York, 1940).
— Fisher, H. A. L. **A History of Europe V. 2** (London: The Fontana Library, 1970).
— Ford, F. L. **Europe 1780 - 1830** (London: Longman, 1970).
— Hale, John R. **Renaissance** (London: Time- Life inter., 1966).
— Hampson, Norman. **Danton** (London: Duckworth, 1978).
— Hampson, Norman. **The life and opinions of Maximilien Robespierre** (London: Duckworth, 1974).
— Hay, Denys. **Europe in the Fourteenth and Fifteenth Centurie** (London: Longman, 1973).
— Hoskins, H.L. **British Routes To India** (London, 1978).

— Hume, David. **The History of Great Britain** (Penguin books, 1970) First published 1754.
— Jedin, H. **History of the council of Trent** 2 vols. (London, 1957, 1961).
— Kamen, H. «The Economic and Social Consequences of the Thirty years War» **pas and present** V. 39 (1968).
— Le Febvre, Georges. **Napoleon From 18 Brumaire To Tilsit 1799 - 1807** Tr. From the French by H. F. Stockhold (London, 1969).
— El- Magrahi, Milad. **British policy Toward Egypt 1875 - 1885: British imperial Expansion and Egyptian Nationalist Response** (Tripoli: Libyan Studies Centre, 1989).
— El- Magrahi. Milad. «The Russo- Japanese war 1904 - 1905» **Bulletin of the Faculty of Arts and Education** (University of Gar Younis, Benghazi) V. 17/18 (1988 - 89).
— Michelet, Histoire de la Révolution Française. 2 vols. (Paris: Robert Laffont, 1979).
— Miguel, Pierre. **Histoire de la France** 2 vols. (Paris: Marabout universitè, 1976).
— Murray, Peter and Linda. **The Art of the Renaissance** (London: Thomes- Hudson, 1981).
— Nyers, R.R. **England in the late Middle Ages** (Penguin books, 1971).
— Nef, J. «War and Economic progress 1540 - 1640» **Economic History Review** V. 12 (1942).
— **Oxford Junior Encyclopaedia** V. 12 The Arts (Oxford: Oxford university press, 1968).
— Palmer, A. W. **A Dictionary of Modern History 1789 - 1985** (Penguin books, 1975).
— Palmer, R. R. **A History of Modern World** (New York: Alfred A. Knopf, 1954).
— Painter, Sidney. **A History of the Middle Ages** (London: The Macmillan press, 1979).
— Peacock, H. L. **A History of Modern Europe 1789 - 1970** (London, 1972).
— Pennington, D. H. **Seventeenth- Century Europe** (London: Longman, 1970).
— Philips, W.A. **The War of Greek Independence** (London, 1897).
— Pinkney, D. H. **Napoleon Bonaparte in History and in Myth** (St. louis Missouri: The Forum press, 1977).
— Plumb, J. H. **England in the Eighteenth Century** (Penguin books, 1975).

— Polisensky, J. V. **The Thirty Years War** Tr. by Robert Evans (London: B. T. Batsford, 1971).
— Prideaux, Tom and The Editors of Time- Life Book, **The World of De la croix 1798 - 1863** (New York: Time inc., 1966).
— Rabb, T. K. «The Effects of the Thirty years War on the German Economy» **Journal of Modern History** V. 35 (1962).
— Rabb, T. K. **The Thirty years' war: problems of Motive, Extent and Effect** (Boston: D. C. Heath and Company, 1964).
— Riasanovsky, Nicholas V. **A History of Russia** (Oxford: university press 1993).
— Riasanovsky, Nicolas V. **The Image of peter the Great in Russian History and Thought** (Oxford: Oxford university press, 1993).
— Rose, J. H. «The Egyptian Expedition» **Cambridge Modern History** V. 7 pp. 504 - 619.
— Russel, Conrad. **The Causes of the English Civil war** (Oxford: oxford university press, 1993).
— Stearns, P. N. **Moderm Europe 1789 - 1914** (Glenview, Illinois: Scott, Foresman and Company, 1969).
— Steinberg, S. H. **The «Thirty Years War» and the Struggie for European Hegemony 1600 - 1660** (London, 1966).
— Stephens, W. p. **Zwingli:, An introduction To his Thought** (Oxford: oxford university press, 1993).
— Stenton, D. M. **English Society in the early Middle ages** (Penguin books, 1974).
— Sykes, Percy. **A History of Exploration** (London, 1949).
— Taylor, A. J. P. **Europe: Grandeur and Decline** (Penguin books, 1967).
— Thompson, J. M. **Robespierre and the French Revolution** (London, 1959).
— Tillyard, E. M. W. **The Elizabethan World picture** (Penguin books, 1975).
— Trevelyan, G. M. **Illustrates English Social History** V.2, 4 (Penguin books, 1973).
— Wedgwood, C. V. **The Thirty years war** (London, 1938).
— Whitelock, D. **The Beginnings of English Society** (Penguin books, 1984).
— Wood, Anthony. **Europe 1815 - 1960** (London: Longman, 1984).
— Woodward, L. **The Age of Reform: England 1815 - 1870** (Oxford: oxford university press, 1992).



الفهرس

للمؤلف

كتب، بحوث، مقالات

في مجال التأليف:

1 ـ تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر: من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1991).

2 ـ **British policy Toward Egypt 1875-1885: British Impearial Expansion and Egyptian Nationalist Response** (Tripoli: Libyan Studies Centre, 1989).

في مجال الترجمة:

1 ـ أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911 ـ 1912، تأليف وليم س. أسكيو (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988).

2 ـ التأريخ الشفهي، تآليف دّيفيد هينج (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991).

3 ـ المنهج في دراسة التاريخ: اتجاهات ومنهجيات وأهداف جديدة في دراسة التاريخ الحديث، تأليف جون توش (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994).

البحوث والمقالات:

1 ـ «الرواية الشفهية والمصادر المدونة في كتابة التاريخ» جزآن، مجلة قاريونس العلمية 2: 4 (1989)، و 3: 2 (1990). تصدر عن جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

2 ـ «أرنولد توينبي والتفسير الحضاري للتاريخ» **مجلة قاريونس العلمية** 2: 3 (1989).

3 ـ «تجارب التاريخ الوحدوية: دراسة... مقارنة لثلاث تجارب وحدوية: الولايات المتحدة... إيطاليا، ألمانيا» **مجلة كلية الآداب والتربية** (جامعة قاريونس) العدد 13 (1984).

4 ـ «ملاحظات حول كتابة التاريخ والبحث التاريخي» **مجلة البحوث التاريخية** 6: 2 (يوليو، 1984) تصدر عن مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، ليبيا.

5 ـ «ملاحظات حول الحركات القومية في آسيا وأفريقيا» **مجلة كلية الآداب والتربية** (جامعة قاريونس)، العدد 12 (1983).

6 ـ «التفرقة العنصرية في أمريكا وجنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة» **مجلة الثقافة العربية** 12: 9 (1985).

7 ـ «سبتة ومليلة: الأراضي العربية المغربية السليبة» **مجلة الثقافة العربية** 13: 1 (يناير، 1986).

8 ـ «السكان الأصليون في جنوب أفريقيا بين قيود الماضي وحواجز المستقبل» **مجلة الثقافة العربية** 16: 9 (سبتمبر، 1989).

9 ـ «ملاحظات حول الحركة القومية الكردية» **مجلة كلية الآداب والتربية** (جامعة قاريونس) العدد 14 (1985).

10 - «The British policy and the partition of Ireland» **Bulletin of Faculty of Arts and Education** V. 16 (1987) university of Garyounis, Benghazi, Libya.

11 - «The Russo - Japanese War 1904-1905: Its causes and Its consequenses» **Bulletin of Faculty of Arts and Education** V. 17/18 (1988/1989), university of Garyounis, Benghazi Libya.

12 - «The British Occupation of Egypt, 1881-1882: An Analysis of The Causes» **ALiFbâ** 8: 14/15 (1990) Centro Culturale Al-Farabi, palermo-Italy.





رقم الايداع 2087 / 95

دار الكتب الوطنية - بنغازي

















